بانوراما الاحداث والتطورات

Week End

العدد :(١٠٨) ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

أضـــواء علـــى العـــراق

الحصاد الاخباري والتحليلي للربع الاخير من العام ٢٠١٧

"نشرة اسبوعية الكترونية تصدر نهاية كل اسبوع وتتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والاقليمية والابرز عالميا وتم تصنيف المواضيع بما يسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية، سيتم اغناء النشرة الاسبوعية وتطويرها حسب اتجاهات الاحداث وتطورات المرحلة "

Week End

رصد اسبوعي سياسي و تحليلي

يصدره مركز الرصد والمتابعة في الاتحاد الوطني الكردستاني

المشهد العراقي والاستفتاء الكردستاني

هذا العدد

تمر المنطقة بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبلها ونفوذها ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد. حساسية التوتر الإقليمي دفع جميع دول المنطقة لحشد قواها وتحالفاتها استعداداً لما ستحمله الايام القادمة ومواجهة احتمالات المرحلة المقبلة،ويقع اقليم كردستان وبقية اجزاء كردستان في صلب تلك التوترات والصراعات مع غياب التفاهمات الدولية لإدارة الصراع في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالارهاب ومابعد دحر الارهاب والمرحلة الجيوسياسية والتداعيات على المنطقة وشعوبها وهذا الموقع والتوقيت يتطلبان التشاور والتنسيق حول العديد من القضايا ومعرفة اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي عبر الاستفادة من المواقف والاحداث الماضية واخذ الدروس الممكنة ليكون سلاحا فكريا ،معلوماتيا ومدروسا بوجه التطورات والمستجدات والحفاظ على المكاسب وحمايتها .

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القاريء الكريم من النخبة السياسة والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا فصليا للربع الثالث من العام ٢٠١٧ والمقتصر على المشهد العراقي الذي شهد تقدما ملموسا في الحرب على داعش وتحرير اغلب مناطق العراق من اوكار هذا التنظيم الارهابي وكذلك الاستعدادت العراقية لمرحلة مابعد داعش .

وعند التمعن في بدايات هذا الربع الثالث وحتى نهايته نجد غيابا ملموسا للحرص لدى الحكومة الاتحادية تجاه عملية الاستفتاء الكردي التي اجريت في اواخر سبتمبرفي اقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها حول الموقف الشعبي ازاء الاستقلال حيث لم تبادر الحكومة العراقية باية خطوات عملية وجادة لضمان التنفيذ السريع والتام للحقوق الكردستانية الدستورية بل نجد تلكوءا كبيرا يوحي بان الحكومة العراقية تنتظر اجراء العملية لترد بضربة قاضية ضاربا جميع التبعات والتداعيات المصيرية بعرض حائط الانتخابات والمزاج الشخصي.

سيكشف لنا الربع الاخير من العام ٢٠١٧ جليا ما آلت وستؤول اليه العلاقات المصيرية بين كردستان والعراق العربي .

هيئة التحرير :محمد مجيد - عبدالله علي سعيد – هريم عثمان - دياري هوشيار- ليلى رحمن – هەڵۆ ياسين

رئيس التحرير: محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

Email: ensatmagazen@gmail.com Facebook: Web: pukmedia.com/ensat

اکتوبر ۲۰۱۷

الرئيس معصوم...دور و حضور

ابرز اللقاءات والخطابات والنشاطات في شهر اكتوبر

WeekEnd

رئيس الجمهورية ونائبه النجيفي يؤكدان أهمية التفاهم والحوار والالتزام بمبادئ الدستور ووحدة البلاد

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في بغداد عصر يوم الأحد ٢٠١٧/١٠/١ سيادة نائب الجمهورية أسامة النجيفي.

وجرى خلال اللقاء تناول مفصل للتطورات السياسية وبالأخص لطبيعة المشكلات الجارية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والسبل الكفيلة بتجاوز هذا الوضع.

وقد تم التركيز على أهمية تعزيز جميع الجهود الوطنية الطيبة وبما يساعد على ردم هذه المشكلات وترسيخ قيم الحوار والتفاهم الوطني المسؤول والمنطلق من الشعور بالمسؤولية والالتزام بمبادئ الدستور ووحدة العراق والعراقيين.

رئيس الجمهورية يعزي بوفاة الدكتور مهدي الحافظ

تلقينا بأسف بالغ نبأ رحيل الأخ والصديق العزيز الدكتور مهدي الحافظ عضو مجلس النواب ووزير التخطيط السابق والشخصية الوطنية الديمقراطية المعروفة.

وبفقداننا الدكتور الحافظ نكون قد ودعنا أحد أبرز الشخصيات الأكاديمية والسياسية والفكرية التي ناضلت من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة سواء في الحقبة الدكتاتورية أو في مرحلة بناء العراق الجديد.

أحر تعازينا لعائلة الفقيد ولأصدقائه ومحبيه.

الرحمة الواسعة ودوام الذكر الطيب للدكتور مهدي الحافظ.

انا لله وانا إليه راجعون

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية يستقبل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/٣ ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيد يان كوبيتش.

وجرى خلال اللقاء مناقشة علاقات العراق مع الأمم المتحدة والسبل الكفيلة بتطويرها، فضلا عن تبادل الآراء حول آخر المستجدات السياسية، لاسيما العلاقات المتأزمة بين الحكومة الفدرالية وحكومة إقليم كردستان.

وأكد سيادته ضرورة الركون إلى الحوار والسبل السلمية لحل القضايا العالقة، والاستفادة من المبادرات المطروحة لحل الأزمة المتعلقة بتداعيات الاستفتاء في إقليم كردستان، مثمنا الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية لمساعدة العراقيين في ترسيخ الاستقرار في البلاد.

بدوره شدد السيد يان كوبيتش على أهمية بذل الجهود من أجل التهدئة وتهيئة الأجواء السياسية للبدء بالحوارات المفيدة التي تفضي إلى إيجاد مخرج للأزمة الراهنة.

كما جدد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة تصميم المنظمة الدولية للمضي قدما في تقديم المساعدة الضرورية وتشجيع الأطراف المعنية للعمل على إيجاد حلول واقعية للمشاكل الخلافية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في اطار الدستور والقوانين المعمول بها.

رئيس الجمهورية يهنئ الشعب العراقي باليوم الوطني ويؤكد وحدة العراق والعراقيين والتمسك بمبادئ الدستور

هنأ سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم الشعب العراقي بمناسبة اليوم الوطني الذي يصادف اليوم الثلاثاء الثالث من شهر تشرين الأول/أكتوبر ويتزامن مع نيل العراق لاستقلاله الوطني في مثل هذا اليوم من عام ١٩٣٢ وقبوله عضوا في عصبة الأمم اثر انتهاء الانتداب البريطاني عليه، مثمنا دعوة سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني إلى الالتزام بالدستور نصاً وروحاً والاحتكام إليه لحل كافة الخلافات الداخلية، ومجددا التأكيد على وحدة وسيادة العراق والتمسك بمبادئ الدستور.

كما شدد سيادته على ضرورة التقدم بعزيمة لا تقهر نحو بناء دولة ديمقراطية اتحادية حديثة ومتطورة تضمن حقوق المواطنة وحماية المكونات كافة وتحقق العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لكل العراقيين وتحرر كل شبر من أرض الوطن من براثن الارهاب، وفي ما يأتي نص التهنئة :

"بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الأبي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بمناسبة اليوم الوطني لبلادنا الذي يصادف حلوله اليوم الثلاثاء الثالث من شهر تشرين الأول/أكتوبر ويتزامن مع نيل العراق لاستقلاله الوطني في مثل هذا اليوم من عام ١٩٣٢ وقبوله عضوا في عصبة الأمم اثر انتهاء الانتداب البريطاني عليه، أتقدم إليكم بأحر التهاني بهذه المناسبة المجيدة متمنياً لشعبنا النصر التام على الارهاب وتحرير كل شبر من أرض الوطن من براثن عصاباته المجرمة والنجاح في اعادة النازحين إلى ديارهم واعادة اعمار البلاد، والتقدم بعزيمة لا تقهر نحو بناء دولة ديمقراطية اتحادية حديثة ومتطورة تقوم على صيانة وحدة وسيادة العراق واعلاء مبادئ الدستور وتضمن حقوق المواطنة وحماية المكونات كافة وتحقق العدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي والحياة الكريمة لكل العراقيين.

وبهذه المناسبة العزيزة، نثمن بتقدير بالغ دعوة سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني إلى الالتزام بالدستور نصاً وروحاً والاحتكام إليه لحل كافة الخلافات الداخلية، كما نشيد بالترحيب الصادق والفوري الذي أعلنته حكومة وبرلمان إقليم كردستان بهذه الدعوة ونقدر بعمق تأييدها بقوة من قبل أطراف العملية السياسية كافة.

واننا، وانطلاقا من مسؤوليتنا الدستوية وبدعم من معظم القوى السياسية نواصل بذل جهود حثيثة لاستئناف الحوار الأخوي المخلص والبناء بين الجانبين من أجل التوصل إلى حلول دائمة لكافة القضايا الخلافية بين اربيل وبغداد على أساس الدستور ودون أدنى مساس بمبادئه، ونجدد التشديد على أولوية حماية وحدة شعبنا وبلادنا، لا سيما في هذه المرحلة المحفوفة بالاخطار والتهديدات، كما نشدد على لزوم تعزيز العلاقة المتينة بين المكونات العراقية كافة وعلى أهمية المحافظة على حقوق العراقيين الدستورية وعدم المساس بشيء منها وتحقيق المساواة بينهم، ونبذ الطائفية والعنصرية.

واذ نتقدم بأسمى مشاعر العرفان والتحية لأبطالنا الشجعان من جميع تشكيلات قواتنا المسلحة، نقف اجلالا لشهداء شعبنا الأبرار، ونؤكد على ضرورة رعاية عوائلهم فضلا عن تأمين عودة كريمة وآمنة للنازحين والسير قدما نحو اعادة اعمار المناطق المحررة وعموم البلاد.

اننا على ثقة تامة بقدرة شعبنا على تجاوز هذه الأزمة والخروج منها أقوى وأعمق وحدة وأشد عزما وقدرة على معالجة كافة مشاكله الحالية وتطوير نظامه السياسي الديمقراطي الاتحادي وبناء مستقبله المشرق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية"

رئيس الجمهورية ينعى مام جلال

نعى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم الزعيم الوطني الكردي العراقي البارز رئيس الجمهورية السابق الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني المغفور له الرئيس جلال طالباني الذي فارق الحياة اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/٣ بعد معاناة مع المرض.

واعتبر سيادته في برقية خاصة ان الشعب خسر برحيل مام جلال قائدا لامعا ومناضلا صلبا جمع بين الفكر القومي الانساني والوطنية الصادقة والثقافة الرفيعة فضلاً عن الايمان الراسخ بالفكر الديمقراطي التقدمي والاحساس العالي بالمسؤولية ومقارعة الظلم والاضطهاد، مستذكرا باعتزاز انخراطه في النضال من أجل خدمة شعبه منذ نعومة اظفاره. وفي ما يلي نص البرقية:

"تلقينا بألم وحزن عميقين النبأ المفجع بوفاة رئيس الجمهورية السابق الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني الرئيس جلال طالباني الشخصية السياسية الكردية العراقية اللامعة، الذي فارق الحياة في أحد مستشفيات العاصمة الالمانية برلين اليوم بعد معاناة مع المرض.

وإذ نعزي شعبنا برحيل السيد جلال طالباني الذي خسرناه مناضلا صلبا جمع بين الفكر القومي الانساني والوطنية الصادقة والثقافة الرفيعة فضلاً عن الايمان الراسخ بالفكر الديمقراطي التقدمي والاحساس العالي بالمسؤولية ومقارعة الظلم والاضطهاد، فاننا نستذكر باعتزاز نضاله من أجل خدمة شعبه وأمته منذ نعومة اظفاره كما نستذكر الكثير من أدواره المشرِّفة التي كرسته مثالاً بارزاً للتلازم بين الفكر والمسؤولية، وواحدا من أبرز قادة المعارضة العراقية المناهضة للدكتاتورية والمناضلة من أجل عراق ديمقراطي متقدم وحر.

حسبنا في هذه الخسارة ما تركه المغفور له من تاريخ نضالي حافل وذكر طيب في قلوب شعبه وأمته وجميع من عرفوه، ونعرب عن ثقتنا الراسخة بان اسمه سيظل مكتوبا في الصحائف البيضاء لتاريخ عراقنا الحبيب.

الرحمة الواسعة للرئيس مام جلال.. وأحر تعازينا لعائلته الكريمة ولمحبيه وأصدقائه ورفاقه.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية"

الرئيس معصوم يعزي الرئيس الأمريكي بضحايا حادث لاس فيغاس

بعث سيادة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/٣، برقية تعزية الى فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السيد دونالد ترامب، في ضحايا حادث إطلاق النار في مدينة لاس فيغاس الذي أسفر عن سقوط عشرات القتلى والجرحى، أعرب من خلالها أيضا عن أحر التعازي والمواساة لفخامته ولأسر الضحايا ولشعب الولايات المتحدة الأمريكية الصديق، راجيًا الشفاء العاجل للمصابين. وفي ما يلي نص البرقية:

"فخامة الرئيس دونالد ترامب المحترم،

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،

باسمي شخصيا وبإسم شعب جمهورية العراق، أعرب عن مشاعرنا العميقة بالألم والعزاء لوقوع ضحايا أبرياء نتيجة حادث إطلاق النار في مدينة لاس فيغاس الذي استهدف مدنيين أبرياء. واذ نؤكد دعم وتضامن الشعب العراقي مع الشعب الأمريكي الصديق في مواجهة هذه الجريمة النكراء، نعرب لفخامتكم ولأسر الضحايا ولشعب الولايات المتحدة الأمريكية الصديق عن أحر التعازي والمواساة، متمنين الشفاء العاجل للجرحى والمصابين .

فؤاد معصوم

رئيس جمهورية العراق"

رئيس الجمهورية يتلقى برقية تعزية من أمير دولة الكويت

تلقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم برقية تعزية من سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، بوفاة رئيس الجمهورية السابق المغفور له السيد جلال طالباني، في ما يلي نصها:

"فخامة الأخ الدكتور فؤاد معصوم الموقر

رئيس جمهورية العراق الشقيق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نود أن نعرب لفخامتكم عن خالص التعازي وصادق المواساة بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى رئيس جمهورية العراق السابق جلال طالباني.

وإذ نعبر عن بالغ تأثرنا بهذا المصاب الكبير، لنبتهل إلى المولى تعالى أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم فخامتكم والشعب العراقي الشقيق وأسرة وذوي الفقيد جميل الصبر وحسن العزاء.

وتقبلوا خالص التقدير،،،

صباح الاحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت"

رئيس الجمهورية يتلقى برقية تعزية من ملك الأردن

تلقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم برقية تعزية من جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بوفاة رئيس الجمهورية السابق المغفور له السيد جلال طالباني، في ما يلي نصها:

"فخامة الأخ الرئيس فؤاد معصوم حفظه الله رئيس جمهورية العراق الشقيق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فلقد تلقيت بعميق الحزن وبالغ التأثر نبأ وفاة فخامة رئيس جمهورية العراق السابق، المغفور له بإذن الله، جلال طالباني.

وإنني إذ أعرب لكم، باسمي وباسم شعب المملكة الأردنية الهاشمية وحكومتها، عن أصدق مشاعر التعزية والمواساة بهذا المصاب الأليم، لأبتهل إلى الله العلي القدير، أن يتغمد الفقيد الراحل بواسع رحمته وغفرانه ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهمكم وأسرة الفقيد والشعب العراقي الشقيق جميل الصبر وحسن العزاء.

إنا لله وإنا إليه راجعون،،،

أخوكم

عبدالله الثاني ابن الحسين

ملك المملكة الأردنية الهاشمية"

الرئيس معصوم يستقبل الدكتور اياد علاوي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الخميس ٢٠١٧/١٠/٥ نائب رئيس الجمهورية الدكتور اياد علاوي.وجرى خلال اللقاء استعراض شامل للأوضاع الراهنة على الساحة، لاسيما العلاقة المتأزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتم التأكيد على ضرورة تضافر كل الجهود من أجل إيجاد معالجة موضوعية للأزمة الراهنة من خلال حوار بناء للوصول إلى حلول وتفاهمات واقعية ضمن إطار الدستور.كما شدد الرئيس معصوم والدكتور اياد علاوي على ضرورة الابتعاد عن التشنجات والتوترات والاتهامات المتبادلة بين الأطراف المعنية، والعمل على توفير أجواء مناسبة للحوار البناء بين الطرفين ،يصاحبه حوار وطني شامل يسعى لحل المشاكل التي تعترض طريق ادارة الدولة، وسدّ الطريق أمام الأزمات التي تعيق عملية الاصلاح السياسي، وبما يضمن تمتين العلاقات بين الأطراف والقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية.

الرئيس معصوم يتلقى مكالمة هاتفية من وزير شؤون الشرق الأوسط في الحكومة البريطانية

تلقى سياده رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم عصر اليوم الخميس الموافق ٢٠١٧/١٠/٤ مكالمة هاتفية من وزير شؤون الشرق الأوسط في الحكومة البريطانية السيد أليستر بيرت نقل خلالها تعازي المملكه المتحدة برحيل رئيس الجمهورية السابق السيد جلال طالباني، مشيرا فيها إلى دور الرئيس الراحل في تعزيز ودعم وحدة العراق أرضا وشعبا، فضلا عن دوره في تمتين أواصر العلاقات الأخويه بين شعب إقليم كردستان وكافة أبناء العراق.

كما شدد خلال المكالمة إلى دوره الكبير في تطوير العمليه السياسية وتحقيق السلم الأهلي، مبينا أهتمام المملكه المتحدة بالاحداث التي يمر بها العراق من تحديات وأوضاع حرجة.

وعبر السيد بيرت عن الثقة بجهود الرئيس معصوم في تحقيق التوافق وتقريب وجهات النظر، مجددا مساندة المملكة للعراق واستعدادها لدعم كافه الجهود التي تصب في ترسيخ الاستقرار في العراق، مشيدا بالعلاقات بين البلدين الصديقين.

الرئيس معصوم يصل الى السليمانية

وصل سيادة رئيس الجمهوريه الدكتور فؤاد معصوم مساء اليوم الخميس ٢٠١٧/١٠/٥ الى السليمانية لحضور مراسم استقبال وتشييع جثمان رئيس الجمهورية السابق المغفور له السيد جلال طالباني، يرافقه عددا من المسؤولين والمستشارين في رئاسة الجمهورية.

وكان في استقبال سيادته في مطار السليمانية الدولي كبار المسؤولين في الاتحاد الوطني الكردستاني والحكومة المحلية.

الرئيس معصوم يهنئ بتحرير قضاء الحويجة بالكامل

هنأ سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم يوم الخميس ٢٠١٧/١٠/٥، الشعب العراقي الأبي والعالم أجمع بتحرير قضاء الحويجة بكل نواحيه من سيطرة العصابات الارهابية، وحيّا قادة وضباط وجنود قواتنا المسلحة على بطولتهم وكفاءتهم وبسالتهم في تحقيق هذا النصر التاريخي الجديد الذي تكلل اليوم بتصفية فلول ارهابيي داعش في مناطق القضاء بالكامل، مشيدا ببطولة وتضحيات كافة تشكيلاتها.

وفيما أكد الرئيس معصوم عزم العراق على المضي قدما نحو القضاء المبرم على الارهاب دون توقف وعلى اعادة النازحين واعمار كافة المناطق المحررة، ثمن دور التحالف الدولي ومساندة الدول والشعوب الصديقة في دحر عصابات داعش المجرمة، كما وجه بالاهتمام الخاص بعوائل الشهداء ومعالجة الجرحى وحماية المدنيين والنازحين.

وفي ما يأتي نص التهنئة:

"نهنئ شعبنا العراقي الأبي والعالم أجمع بتحرير بتحرير قضاء الحويجة بكل نواحيه من سيطرة العصابات الارهابية، كما نحيي قادة وضباط وجنود قواتنا المسلحة على كفاءتهم القتالية وبسالتهم في تحقيق هذا النصر التاريخي الجديد الذي تكلل اليوم بتصفية فلول ارهابيي داعش في مناطق القضاء بالكامل، ونشيد ببطولة وتضحيات كافة تشكيلاتها ونؤكد عزمنا الثابت على المضي قدما نحو القضاء التام على الارهاب دون توقف وعلى اعادة النازحين واعمار كافة المناطق المحررة.

وفيما نثمن دور التحالف الدولي ومساندة الدول والشعوب الصديقة في دحر عصابات داعش المجرمة، نوجه السلطات المعنية بالاهتمام الخاص بعوائل الشهداء ومعالجة الجرحى وحماية المدنيين والنازحين."

رئيس الجمهورية يتلقى برقية تعزية من الرئيس السوري

تلقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم برقية تعزية من فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، بوفاة رئيس الجمهورية السابق المغفور له جلال طالباني، في ما يلي نصها:

"فخامة الرئيس محمد فؤاد معصوم
رئيس جمهورية العراق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بمزيد من الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة فقيد العراق وسورية، الاستاذ جلال طالباني، الذي عايش أحداث البلدين بصدق وأمانة، ودافع عن مصالحهما بكفاءة وإخلاص، وبقي وفيا لمبادئه وثوابته التي انطلق منها، فكسب مودة الصديق واحترام الخصم.

لقد حظي الرئيس جلال طالباني بمكانة خاصة في قلوب الشعب السوري، نتيجة انتمائه وحبه وإخلاصه لكل من عرفه وعمل معه. وإننا إذ ننعيه اليوم للشعبين العراقي والسوري، فإننا واثقون ان نهجه القائم على العيش المشترك وتوحيد الصفوف سوف يستمر لما فيه خير بلدينا وشعبينا.

أتوجه، باسم الشعب العربي السوري وباسمي شخصيا، إلى فخامتكم وإلى العراق الشقيق، حكومة وشعبا، وإلى أسرة الراحل بتعازي القلبية وخالص مواساتي، وأسأل الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أسرته الصبر والسلوان.

وإنا لله وإنا إليه راجعون

أخوكم
بشار الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية"

في مراسيم رسمية وشعبية مهيبة الرئيس معصوم يشارك في تشييع جثمان الراحل الكبير مام جلال

شارك سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فواد معصوم صباح اليوم الجمعة ٢٠١٧/١٠/٦ من مطار السليمانية الدولي في مراسيم استقبال جثمان الشخصية الوطنية الكردية العراقية المعروفة رئيس الجمهورىة السابق مام جلال طالباني بحضور زعماء وقادة وممثلي عدد من الدول العربية والإقليمية والأجنبية بالاضافة إلى السيد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني والسيد رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري والسيد كوسرت رسول علي نائب رئيس الإقليم كما حضر المراسيم وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد جواد ظريف والسيد نيجيرفان بارزاني رئيس وزراء إقليم كرستان والدكتور معروف البخيت ممثل جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية فضلا عن قادة وممثلي القوى السياسية العراقية والكردية وأعضاء مجلس النواب والوزراء والمسؤولين وجماهير غفيرة.

وفي مستهل المراسيم جرى عزف النشيد الوطني العراقي واطلاق احدى وعشرين اطلاقة مدفع ترحما على روح الراحل الكبير مام جلال، تلا ذلك وضع اكاليل الزهور من قبل القادة الحاضرين وعلى رأسهم الرئيس معصوم.

ثم توجه الموكب وسط استقبال جماهيري حاشد قل نظيره طغت عليه مشاعر الحزن العميق بفقدان المناضل العتيد رئيس الجمهورية السابق مام جلال طالباني إلى الجامع الكبير في المدينة لاداء الصلاة، وبعدها توجه موكب التشييع إلى أحد تلول دباشان حيث وري الثرى.

الرئيس معصوم يضع إكليل زهور على ضريح الراحل الكبير مام جلال

زار سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صباح اليوم السبت ٧-١٠-٢٠١٧ ضريح الراحل الكبير رئيس جمهورية العراق السابق مام جلال فى دباشان بالسليمانية وبعد وضع إكليل الزهور، قرأ سيادته سورة الفاتحة على روحه الطاهرة، مستذكرا مواقف الرئيس طالباني في توحيد الصف ولم شمل جميع الأطياف، فضلا عن تاريخه النضالي ضد الدكتاتورية والاستبداد وتضحياته في سبيل نيل الحرية للشعب العراقي.

كما أكد في كلمة القاها الرئيس معصوم خلال المراسيم على ضرورة الركون إلى الحوار لحل جميع المشاكل العالقة بين الأطراف المعنية، مشددا على أهمية العمل على تطوير العملية السياسية وترسيخ النظام الديمقراطي ضمن عراق اتحادي مزدهر .

الرئيس معصوم يشارك في مجلس عزاء الراحل الكبير الرئيس مام جلال

شارك سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بعد ظهر اليوم السبت ٧-١٠-٢٠١٧ بمدينة السليمانية في مجلس عزاء الراحل الكبير رئيس جمهورية العراق السابق مام جلال، وبحضور السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان وعدد من قيادات القوى السياسية الكردستانية والعراقية ووزراء وأعضاء برلمان وسفراء وبعثات القنصليات الأجنبية الموجودة في الإقليم، فضلا عن مشاركة جماهيرية غفيرة من كل طبقات وشرائح المجتمع.

وجدد سيادته التعازي لأسرة الزعيم مام جلال ولكل أصدقائه ومحبيه، سائلا المولى القدير أن يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته ويمنح عائلته ومحبيه الصبر والسلوان.

رئيس الجمهورية يصل إلى العاصمة بغداد

وصل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء اليوم السبت ٧-١٠-٢٠١٧ إلى العاصمة بغداد قادماً من مدينة السليمانية بعد مشاركة سيادته في مراسم تشييع ومجلس عزاء الراحل الكبير الرئيس السابق مام جلال.

ويرافق الرئيس معصوم في رحلة عودته نائب رئيس الجمهورية السيد أسامة النجيفي.

رئيس الجمهورية يستقبل السفير السوداني لدى العراق

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الأحد ٨-١٠-٢٠١٧ السفير السوداني السيد محمد عمر موسى بمناسبة انتهاء مهام عمله في العراق.

وأشار سيادته أثناء اللقاء إلى عمق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، مؤكدا العمل المشترك لتطويرها لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب، متمنيا للسودان مزيدا من الاستقرار والتطور في مسيرتها الديمقراطية، لاسيما بعد رفع جزء من العقوبات المفروضة عليها.

كما أشاد الرئيس معصوم بجهود السفير محمد عمر في تعزيز العلاقات والتعاون المشترك بين العراق والسودان متمنيا له النجاح والموفقية في مهامه المستقبلية.

بدوره قدم السفير تعازي السودان حكومة وشعبا للرئيس معصوم بمناسبة وفاة الراحل الكبير الرئيس مام جلال معتبرا إياه رمزا للوحدة الوطنية.

وجدد حرص السودان على تضافر الجهود لتطوير آفاق التعاون بين البلدين الشقيقين على جميع المستويات، معبرا عن شكره لرئيس الجمهورية على دعمه المتواصل لتنشيط مسار العلاقات الثنائية بين العراق والسودان.

رئيس الجمهورية يستقبل أمين عام منظمة الاشتراكية الدولية لويس ايالا

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ببغداد بعد ظهر اليوم الأحد ٨-١٠-٢٠١٧ أمين عام منظمة الاشتراكية الدولية السيد لويس أيالا الذي حضر لتقديم التعازي بوفاة الراحل الكبير الرئيس السابق مام جلال طالباني.وفي مستهل اللقاء رحب رئيس الجمهورية بالسيد لويس أيالا، مؤكداً أن رحيل الرئيس مام جلال خسارة كبيرة للشعب العراقي بجميع أطيافه، مستذكراً مآثر الراحل وحكمته في معالجة القضايا العالقة.

بدوره قدم أمين عام منظمة الاشتراكية الدولية تعازيه لسيادة رئيس الجمهورية، موضحاً ان مام جلال كان رجلا وطنيا حقيقيا دافع باستمرار عن وحدة الصف العراقي وتحقيق تطلعاته بالحرية والديمقراطية والحياة الكريمة، مشيدا بدوره البارز في اجتماعات ونشاطات الاشتراكية الدولية عندما كان نائبا لرئيسها.

كما ثمن السيد أيالا جهود الرئيس معصوم على طريق لم الشمل العراقي واعتماد مبدأ الحوار البناء بين الفرقاء السياسيين، مشيراً إلى أهمية توافق جميع الأطراف في المرحلة الراهنة وبما ىخدم امن واستقرار العراق وىحقق الحرىة والعدل والمساواة بين الجميع.

الرئيس معصوم يحضر مجلس عزاء الرئيس جلال طالباني

حضر سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بعد ظهر اليوم الاثنين ٢٠١٧/١٠/٩ مجلس عزاء على روح فقيد العراق رئيس الجمهورية السابق جلال طالباني الذي أقامته رئاسة الجمهورية، الذي حضره السادة سليم الجبوري رئيس مجلس النواب ونائبي رئيس الجمهورية نوري المالكي وأسامة النجيفي ونائب رئيس مجلس النواب وممثل الدكتور حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية السيد قاسم الأعرجي وعدد من الوزراء، فضلا عن عدد من أعضاء مجلس النواب وعدد كبير من القيادات السياسية والاجتماعية والأمنية ورجال الدين ورؤوساء البعثات والهيئات الدبلوماسية العربية والدولية المعتمدة لدى العراق، كما حضر مجلس العزاء أمين عام منظمة الاشتراكية الدولية السيد لويس إيالا.

وتحدث الشخصية الوطنية الدكتور محسن عبد الحميد عن المراحل المشرفة من التاريخ النضالي والدور السياسي للرئيس الراحل في مقارعة الدكتاتورية ونيل الحرية للشعب العراقي، فضلا عن جهوده في ترسيخ قيم الديمقراطية والحفاظ على وحدة الشعب العراقي بكل أطيافه ومكوناته.

وفي ختام المجلس توجه وزير الثقافة والسياحة، نيابة عن الرئيس معصوم، بالشكر لجميع الشخصيات السياسية والاجتماعية والدبلوماسية التي شاركت في تقديم العزاء بهذا المصاب، متضرعا إلى الله أن يتغمد فقيد العراق برحمته وغفرانه وان يحفظ العراق وشعبه.

رئيس الجمهورية يتلقى برقية تعزية من الرئيس الفلسطيني

تلقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم برقية تعزية من فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بوفاة رئيس الجمهورية السابق المغفور له جلال طالباني، في ما يلي نصها:

"فخامة الأخ الرئيس فؤاد معصوم – حفظه الله

رئيس جمهورية العراق – بغداد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تلقينا بتأثر أخوي وفاة الأخ الرئيس المرحوم جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق السابق، بعد حياة قضاها في العمل المخلص والموصول في خدمة وطنه وعزة شعبه ورفعته، والدفاع عن قضايا أمته، فباسم دولة فلسطين وشعبها وباسمي شخصياً نتقدم ومن خلالكم لحكومة ولشعب العراق الشقيق، ولأسرة الراحل الكريم بصادق تعازينا ومواساتنا، داعين الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يحفظكم وشعبكم وبلدكم بكل خير واستقرار وسلام.

وتفضلوا بقبول أسمى مشاعر التعاطف والمواساة الأخوية.

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية"

الرئيس معصوم يتقدم بالشكر والتقدير للمشاركين في مجلس عزاء فقيد العراق الرئيس جلال طالباني

توجه سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بالشكر والامتنان للسيدات والسادة الحاضرين لمجلس العزاء، الذي أقامته رئاسة الجمهورية، في بغداد يوم الاثنين ٢٠١٧/١٠/٩، بوفاة الرئيس السابق الفقيد جلال طالباني، مثمنا حضور كبار المسؤولين في الدولة والقيادات السياسية والأمنية والشخصيات الدينية والثقافية ورؤوساء العشائر، ورؤوساء وأعضاء البعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات العاملة في العراق، مؤكدا أن مشاركتهم في مجلس العزاء كانت تعبير عن رغبة جميع العراقيين على توحيد صفوفهم في مواجهة التحديات الراهنة والعمل على تجاوز الصعوبات التي تقف عائقا في ترسيخ الاستقرار والوئام في البلاد.

ودعا سيادته الجميع إلى الاقتداء بشخصية الراحل الرئيس طالباني التي كانت نقطة لالتقاء جميع الفرقاء في حياته كما بعد رحيله.

إيضاح من المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية

أصدر المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية التصريح الصحفي التالي:

"تناقلت مواقع تواصل اجتماعي ووسائل إعلام اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/١٠، تصريحا منسوبا إلى مسؤول البروتوكول في حكومة إقليم كردستان السيد شيرزاد آزاد سلطان زعم فيه أن الدكتورة جوان فؤاد معصوم أعلمته هاتفيا بعدم امتلاك دائرة المراسم في رئاسة الجمهورية الإمكانية والاستعداد لإقامة مراسم تشييع جثمان الراحل الكبير المغفور له الرئيس مام جلال في بغداد مؤخراً.

إن المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية ينفي بشكل قاطع صحة تصريح مسؤول بروتوكول حكومة إقليم كردستان أعلاه ويدعو الإعلاميين والمعنيين إلى التأكد من صحة المعلومات قبل نشرها خدمة للحقيقة ويؤكد في الوقت ذاته إن الدكتورة جوان فؤاد معصوم التي هي السكرتير الشخصي لسيادة رئيس الجمهورية، لا علاقة لها بمهام دائرة المراسم في رئاسة الجمهورية بتاتا".

رئاسة الجمهورية تعزي بوفاة المسرحي الكبير فاضل خليل

نعت رئاسة الجمهورية أمس الاثنين ٢٠١٧/١٠/٩، الفنان المسرحي الكبير الدكتور فاضل خليل، مشيدة بمكانة الفنان الراحل كأحد الرموز البارزة في الحركة المسرحية العراقية والعربية المعاصرة.

وإذ اعتبر المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية ان وفاة الفنان فاضل خليل، وهو في ذروة الإبداع والعطاء الفني والأكاديمي تمثل خسارة مؤلمة للحركة المسرحية المعاصرة العراقية والعربية، وأشار إلى مكانته المتميزة كأحد مجددي الفن المسرحي العراقي مخرجا وممثلا وكاتبا ومربيا فضلا عن عطائه الغزير والمتألق في المسرح والتلفزيون والسينما والإذاعة إضافة إلى تأليف عشرات البحوث والدراسات والكتب العلمية، تقدم بأحر التعازي والمواساة لعائلته الفقيد الراحل وزملائه وتلامذته بهذا المصاب المفجع، متمنيا لذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

الرئيس معصوم يستقبل السفير الروماني في بغداد

إستقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الاربعاء ٢٠١٧/١٠/١١ السفير الروماني لدى العراق السيد ايكوب برادا.وأكد الرئيس معصوم خلال اللقاء أهمية العلاقات التاريخية التي تربط البلدين الصديقين، مبينا ضرورة توسيع آفاق التعاون المشترك من خلال تفعيل الاتفاقات الثنائية في المجالات كافة.وتم خلال اللقاء الحديث عن المستجدات السياسية، لاسيما العلاقة المتأزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وجرى التأكيد على أهمية بذل الجهود الحثيثة لترسيخ التهدئة والعمل على تشجيع الحوار البناء لنزع فتيل الازمة الراهنة.

بدوره عبرالسفير الروماني السيد ايكوب برادا عن إهتمام بلاده بتطوير علاقاتها مع العراق، مجددا دعم بلاده للعراق في حربه ضد الارهاب والمضي قدما في مساعدة الشعب العراقي بكل أطيافه.

رئيس الجمهورية يستقبل وفد المجلس الأعلى الإسلامي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد ظهر اليوم الاربعاء ٢٠١٧/١٠/١١ وفدا من المجلس الأعلى الإسلامي برئاسة الشيخ همام حمودي.

وفي مستهل اللقاء قدم الوفد الزائر التعازي للرئيس معصوم بوفاة الرئيس طالباني، كما جرى التطرق إلى آخر المستجدات على الساحة السياسية، خصوصا ما يتعلق بتداعيات موضوع الاستفتاء في إقليم كردستان والعلاقة بين الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم.

وأكد سيادته على أهمية التنسيق المشترك بين الأطراف السياسية كافة لوضع حلول مناسبة للأزمة الراهنة، مشددا على أهمية الحفاظ على اللحمة الوطنية والتعايش السلمي بين جميع أطياف الشعب العراقي.

كما بيّن الرئيس معصوم أهمية الالتزام بالدستور كمرجع أساس لحفظ وحدة البلاد وحقوق جميع المواطنين، داعيا جميع الأطراف السياسية إلى الإسهام بدعم الاستقرار والنهوض بالعملية السياسية.

من جانبه أكد الشيخ همام حمودي ضرورة بذل أقصى الجهود من أجل تهدئة الأوضاع من خلال الاحتكام إلى الحوار والالتزام بمبادئ الدستور، مثمنا الجهود المبذولة في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين.

رئاسة الجمهورية تدين التفجير الإجرامي في مقهى شعبي بقضاء هيت

أدان مكتب سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بشدة التفجير الإرهابي الانتحاري الذي استهدف اليوم رواد مقهى شعبي بمنطقة الدوارة في قضاء هيت ما أسفر عن استشهاد وإصابة مدنيين عزل، معربا عن الحزن العميق لاستشهاد وجرح عدد من المواطنين الأبرياء جراء هذه الجريمة النكراء.وأضاف المكتب في بيان اليوم الأربعاء ٢٠١٧/١٠/١١، إن هذه الجريمة تؤكد مجددا الطبيعة الجبانة واللا أخلاقية لمرتكبيها وتفضح شعورهم بالهزيمة

والقنوط أمام قوة إرادة شعبنا وانتصاراته الكبرى على الإرهاب معربا عن عزاء ومواساة سيادته لذوي شهداء التفجير متمنيا للجرحى الشفاء العاجل كما وجه بالاهتمام بعوائلهم.

رئيس الجمهورية يستقبل السفير الأمريكي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الخميس ٢٠١٧/١٠/١٢ السفير الأمريكي لدى العراق السيد دوغلاس سيليمان.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين العراق والاولايات المتحدة الأمريكية، وسبل تعزيزها في جميع الميادين، فضلا عن مناقشة التطورات السياسية والأمنية، لاسيما الأزمة الراهنة بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان.

وأكد سيادته سعيه المتواصل مع الأطراف المعنية من أجل تشجيعهم على التهدئة والركون إلى الحوار لبلورة حلول منطقية للمشاكل العالقة بين الطرفين، مشددا على أهمية تكثيف الجهود وادامتها حفاظا على التماسك الوطني والتعايش الحضاري بين الجميع على مختلف أطيافهم.

من جانبه جدد السفير سيليمان التزام بلاده المساند للعراق في الحرب التي يخوضها ضد الارهاب، مشددا على حرص الولايات المتحدة لمساعدة العراقيين في سعيهم لترسيخ الاستقرار ومجابهة التحديات التي تقف في طريق تطوير العملية السياسية.

رئاسة الجمهورية تنفي انباء صحفية عن هدف زيارة الرئيس معصوم الى السليمانية

نفى المكتب الاعلامي في رئاسة الجمهورية نفيا قاطعا انباء صحفية زعمت ان سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم يحمل رسالة او طلبات او شروط من الحكومة العراقية او اية جهة رسمية او شبه رسمية الى قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني او حكومة اقليم كردستان خلال زيارته الطارئة مساء اليوم الى مدينة السليمانية مؤكدا ان زيارة سيادته المذكورة تهدف الى بحث تطورات الازمة الراهنة لبلورة الحلول العاجلة التي تضمن تجنيب بلادنا وشعبنا المخاطر وضمان البحث عن حلول سلمية عبر العودة الى التفاهم و الحوار بين ابناء الشعب الواحد مشيرا ايضا الى ان رئيس الجمهورية يمتلك افكارا وتصورات بناءة خاصة في هذا الشأن.

الرئيس معصوم يستقبل المنسق العام لحركة التغيير

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء السبت ١٤/١٠/٢٠١٧ في مدينة السليمانية السيد عمر سيد علي المنسق العام لحركة التغيير والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء التباحث حول مجمل الاوضاع الراهنة على الساحة، لاسيما العلاقات المتآزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان.

وتم التاكيد على ضرورة تضافر الجهود من اجل تهدئة الاوضاع والعمل على تهيئة مناخات سياسية للركون الى الحوار والحل السلمي للقضايا الراهنة بين الطرفين للوصول الى تفاهمات واقعية من شآنها ان تساهم في الحفاظ على المكتسبات الوطنية للشعب العراقي بكل مكوناته.

من جانبه عبر المنسق العام لحركة التغيير عن مساندته للجهود التي يبذلها الرئيس معصوم في هذه الاوقات الصعبة لحل المشاكل بين الحكومة الفدرالية وحكومة اقليم كوردستان.

الرئيس معصوم يعود إلى بغداد من السليمانية

وصل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم إلى بغداد مساء الأحد ٢٠١٧/١٠/١٥ قادما من مدينة السليمانية بعد زيارة استغرقت عدة أيام التقى خلالها عددا من قادة الاتحاد الوطني الكردستاني وكذلك السيد عمر سيد علي المنسق العام لحركة التغيير، كما حضر اليوم اجتماعا في منتجع دوكان السياحي شارك فيه المكتبان السياسيان للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بحضور رئيس إقليم كردستان السيد مسعود بارزاني ونائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني السيد كوسرت رسول، فضلا عن رئيس حكومة الإقليم السيد نيجيرفان بارزاني كرس للبحث عن حلول للازمة الراهنة بين بغداد واربيل.

وأكد سيادته في لقاءاته خلال الزيارة حرصه الثابت على مواصلة بذل أقصى الجهود من أجل بلورة حلول للازمة الراهنة وكافة المشاكل التي تواجهها البلاد تقوم على الأسس الدستورية وعلى تفعيل علاقات الأخوة التاريخية والنضال المشترك بين الأطراف المعنية، مشددا على ضرورة بذل كل جهد من أجل ازالة المخاوف والشكوك وتقريب وجهات النظر عبر حوارات صريحة وبناءة تحمي التجربة الديمقراطية للبلاد وتعزز مكاسبها لكافة العراقيين دون استثناء.

كما شدد الرئيس معصوم على يقينه القوي بحرص الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وكافة أطراف العملية السياسية العراقية على ان مواصلة وتعميق الحوار هو السبيل الوحيد لحماية بلادنا وشعبنا من الأخطار المحدقة، داعيا الى المزيد من الجهود والتضحيات من اجل هذا الهدف، كما شدد على ان اصراره على تجنيب البلاد الأخطار ينطلق من صلب مهماته ومسؤولياته الدستورية ودون تكليف من أحد.

وجدد رئيس الجمهورية الاصرار على لزوم تمتين العمل معا من اجتياز المرحلة العسيرة الراهنة داعيا الى تغليب المصالح الوطنية العليا والايمان بامكانية الوصول الى تفاهمات واقعية ومسؤولة بين بغداد واربيل من شأنها ان تحفظ المكتسبات الوطنية للشعب العراقي بكل مكوناته وتضمن انتصار شعبنا على الارهاب

رئيس الجمهورية يستقبل السفير الأمريكي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح الاثنين ٢٠١٧/١٠/١٦ سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق السيد دوغلاس سيليمان، وبحث معه علاقات التعاون والصداقة بين البلدين، كما جرى التركيز خلال اللقاء على المستجدات السياسية والأمنية في البلاد، لاسيما التطورات الأخيرة في محافظة كركوك.

وفيما شدد سيادته على ضرورة وقف تفاقم النزاع في كركوك، ولزوم بذل أقصى الجهود للعودة الفورية إلى الحوار لحل الخلافات على أساس الدستور، وعبر الحوار بما يفضي إلى نشر السلم والاستقرار السياسي والأمني، دعا أجهزة الاعلام وأطراف الخلاف كافة إلى الابتعاد عن التصعيد والخطابات المتشنجة، معبرا عن أمله في تفهم كافة القوى السياسية في البلاد خطورة تفاقم الأوضاع التي من شأنها أن تنعكس سلبا على مستقبل العراقيين جميعا.

وركز الرئيس معصوم على ضرورة شروع القيادات السياسية العمل من أجل ايجاد أرضية مقبولة وتفاهمات وطيدة تسهم بوضع حلول فورية للمشاكل المندلعة في كركوك وكافة مشاكل البلاد، لا سيما بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، مشيرا إلى أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية وحياة المواطنين.

من جانبه أكد السفير سيليمان حرص الولايات المتحدة على استقرار العراق، واستعدادها لتقديم اي دعم لمساعدة العراقين في تجاوز هذه المشكلة، مؤكدا تواصل دعم بلاده للعراق في حربه ضد الارهاب.

الرئيس معصوم يتسلم أوراق اعتماد رئيس بعثة الا تحاد الأوروبي في العراق

تسلم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/١٧ أوراق اعتماد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي الجديد في العراق السيد رامان بيكاو كاساس.

وفيما أكد سيادته، خلال اللقاء، على أهمية العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي، وضرورة توسيعها في الميادين كافة، أشاد بمواقف الاتحاد الأوروبي الداعمة للعراق في حربه ضد الارهاب، كما أشار الرئيس معصوم إلى انتصارات العراقيين ضد تنظيم داعش الارهابي والتي تحققت بدعم من المجتمع الدولي.

وأكد سيادته على أهمية مساهمة الاتحاد الأوروبي في حل مشكلة النازحين بسبب سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطقهم، داعيا دول الاتحاد للمشاركة في اعادة اعمار البلاد.

بدوره أكد السفير كاساس على موقف الاتحاد الأوروبي الداعم للعراق في حربه ضد الارهاب، موضحا سعي المنظمة إلى توسيع آفاق التعاون بين الجانبين من خلال اتفاقية الصداقة مع العراق التي ستدخل حيز التنفيذ بعد أقرارها من برلمان الاتحاد، مشيرا إلى استعداد الاتحاد لدعم بناء عراق ديمقراطي مزدهر.

رئيس الجمهورية يتسلم أوراق اعتماد السفير السويدي

تسلم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/١٧ أوراق اعتماد سفير مملكة السويد الجديد لدى العراق السيد بونتس ميلاندر.

وأكد سيادته خلال اللقاء على أهمية علاقات الصداقة التاريخية التي تربط العراق والسويد والحرص على تطويرها لتشمل الميادين الصناعية والتجارية، فضلا عن الاستفادة من الخبرات السويدية في هذه المجالات، مثمنا مواقف السويد الداعمة للعراق في حربه التي يخوضها ضد تنظيم داعش الارهابي.

كما أشاد الرئيس معصوم بمواقف السويد في الاهتمام بالجالية العراقية، مشيرا إلى مساهمات هذه الجالية، وانجازاتها في اغناء المشهد الثقافي والسياسي في المملكة.

من جانبه جدد السفير ميلاندر دعم بلاده للعراق في حربه ضد الارهاب، مؤكدا رغبة السويد في تطوير العلاقات بين البلدين في شتى الميادين.

رئيس الجمهورية يستقبل وزير خارجية صربيا

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد يوم الاربعاء ٢٠١٧/١٠/١٨ نائب رئيس الوزراء وزير خارجية جمهورية صربيا السيد إيفيكا داجيج.

وفي مستهل أكد الرئيس معصوم أهمية العلاقات التاريخية التي تربط البلدين الصديقين، مشددا على أهمية تطويرها في المجالات كافة بما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين.

كما أكد رئيس الجمهورية أهمية الاستفادة من الخبرات الصربية في مختلف الميادين، سيما الصناعية والزراعية، داعيا الشركات الصربية للمساهمة في اعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية في العراق.

وأوضح سيادته أن العراق يحقق انتصارات متواصلة في حربه ضد الارهاب بفضل بسالة قواته الأمنية بكافة صنوفها ودعم المجتمع الدولي.

من جانبه نقل وزير الخارجية الصربي السيد إيفيكا داجيج إلى الرئيس معصوم تحيات الرئيس ألكسندر فوتشيتش، وتهانيه بالانتصارات التي حققها العراق على تنظيم داعش، مؤكدا حرص بلاده على تطوير العلاقات بين بلغراد وبغداد في المجالات كافة.

كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى السنوية للاستفتاء على الدستور

وجّه سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم كلمة بمناسبة الذكرى الثانية عشر للاستفتاء على الدستور القيت بالنيابة عنه في احتفالية بالمناسبة أقامتها هيئة رئاسة مجلس النواب تحت شعار "دستورنا .. خيمتنا والضامن لوحدتنا الوطنية" اليوم الأربعاء ٢٠١٧/١٠/١٨، على القاعة الكبرى في مجلس النواب ببغداد في ما يلي نصها:

"بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أتحدثَ إليكم وأن أبدأ بتحيةِ ذلك اليوم الخالد الموافق الخامس عشر من تشرين الأول عام ٢٠٠٥، عندما تم اقرار الدستور العراقي بغالبية ٧٨٪ تقريبا من أصوات المقترعين الذين بلغ عددهم نحو عشرة ملايين من مجموع خمسة عشر مليون ونصف مليون ناخب كان يحق لهم التصويت بموجب القانون السائد ذلك العام.

ففي مثل هذه الأيام قبل اثني عشر عاما كانت انظار العالم مشدودة باحترام واعجاب الى شعبنا وهو يتوجه باصرار لسطر صفحة مضيئة جديدة في تاريخ نضاله الطويل من أجل حياة ديمقراطية ينعم فيها بالمساواة ونيل حقوقه وحرياته المدنية الدستورية، ضاربا مثلاً رائعا في الوعي السياسي والسلوك الحضاري السلمي والشعور العالي بالمسؤولية بعزمه على منح دستور العراق الدائم الشرعية اللازمة للمضي قدما نحو بناء مستقبله ومستقبل اجياله اللاحقة في دولة ديمقراطية دستورية اتحادية حديثة ومستقرة تضمن التقدم والازدهار لكافة ابنائها ومكوناتها وتحمي وحدة الوطن وسيادته.

ان ما شهدناه من إقبال واسع على المشاركة فى الاستفتاء على الدستور من جميع أطياف الشعب العراقي وإقراره بتلك النسبة غير المسبوقة فى تاريخ الديمقراطيات الوليدة، عكس بقوة رغبة العراقيين في أخذ زمام أمورهم بأيديهم. وسواءً كان التصويت بلا أو بنعم كانت العملية الديموقراطية في بلادنا المستفيد الأول من الاستفتاء الامر الذي أكد ايضا أن العراقيين بدأوا طريقًا قد يكون صعبًا لكنه السبيل الصحيح الذي سيجنون من خلاله ثمار تاريخ نضالي طويل وقاس ضد الدكتاتورية والاستبداد والظلم خاضه آلاف المواطنين من كل المكونات مضحين بارواحهم من اجل حياة سياسية كريمة لشعبهم ووطنهم.

واغتنم هذه الفرصة لأؤكد عن قناعة عميقة إن العراقيين جميعا برهنوا خلال الاعوام الاثني عشر المنصرمة على امتلاك وعي وطني مخلص ومسؤول بات يتعمق ويتجذر متجلياً في نزوعهم الثابت اكثر فاكثر الى تغليبهم المصلحة الوطنية العليا كهدفهم الأسمى، وهذا النزوع لعب دورا حاسما في انتصارهم العظيم على الارهاب وفي اصرارهم على الوحدة والتأخي والتضامن ورفض الطائفية والعنصرية والمحاصصة والفساد والجرأة على تحدي الصعاب والاخطار مهما عظمت.

بيد ان الدستور باعتباره الوثيقة الوطنية المحورية الرئيسية، والقانون الأساسي والأعلى، بحاجة دائما الى المراجعة والتعديل بهدف التطوير والتعزيز ومعالجة الثغرات والنواقص ومواكبة التطورات فضلا عن ضرورة ان يكون ضامنا للإجماع الوطني الكامل والفعلي حوله ومعبرا عن لزوم قدرته الآنية والحيوية على معالجة الازمات الطارئة والمنعطفات الخطرة.

ان صيغة دستورنا العراقي الذي كتب في وقت عصيب تتميز بالتقدم والمتانة بشكل عام. بيد ان ان كل البلدان الديمقراطية حتى الاكثر تقدما احتاجت الى سنوات طويلة حتى تصل الى دساتير ضامنة للديمقراطية الحقيقية.

ومن هنا ضرورة التطوير المتواصل بل الدائم لدستورنا ايضا. ولا نتردد في القول هنا ان كل أزماتنا السياسية الحالية هي أساسا ذات جذر دستوري او قانوني، فاقمه غياب لجنة التعديلات الدستورية عن الوجود دون ان تنجز مهامها، وزاده بلة وجود تفسيرات متباينة حول هذه المادة الدستورية أو تلك ما سمح بالتدخل في اساءة توظيفها احيانا. والحال بدون احترام الجهات الرقابية التفسيرية للدستور وبدون الإجماع على دستور وطني شامل تستمر الأزمات في العملية السياسية الامر يستوجب عاجلا خطوات رصينة ودستورية لأزالة كل مواطن الضعف في الدستور لاسيما في اهم المواد المثيرة للخلافات و إزالة اللبس في الصياغات وتجنب اللغة الفضفاضة التي يمكن تفسيرها بأشكال شتى او حسب الرغبات بينما ينبغي ان يكون هناك تفسير واضح وثابت يصد تدخلات ورغبات الكتل او السلطات المختلفة.

وعلى العموم إننا جميعا لدينا ملاحظات على الدستور، لكنه الآن هو الضامن الوحيد لحماية بلادنا وشعبنا ومستقبلهما من الاخطار. وإننا من موقعنا وبموجب مسؤوليتنا الدستورية نؤكد وبكل قوة على أهمية الالتزام بالدستور نصا وروحا كأساس لأية مواقف او اجراءات.. وايضا كوسيلة فعالة وعادلة لحل كافة المشاكل كما نؤكد على ضرورة احترام نص وروح الدستور في اصدار القوانين والتشريعات وكذلك في تنفيذها بما في ذلك ما يتعلق بالانتخابات المقبلة او في ضمان صون الحياة الدستورية وحماية حقوق الانسان وكذلك حقوق المرأة والمكونات كافة وكل ما من شأنه تطوير الممارسة الديمقراطية وحماية وحدة العراق وسيادته.

مرة أخرى أحيي الذكرى المجيدة للاستفتاء على الدستور، كما أحيي جهودكم وأتمنى لكم الموفقية والنجاح في عملكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الجمهورية يستقبل البطريرك مار لويس ساكو

استقبل سيادة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد ظهر الاربعاء ٢٠١٧/١٠/١٨ غبطة البطريرك مار لويس روفائيل ساكو بطريرك الكلدان.

وأكد سيادته خلال اللقاء على ضرورة تكثيف الجهود لايجاد أرضية مناسبة لحل جميع المشاكل التي تعترض استتباب الأمن في البلاد، مشددا على أهمية العمل الجاد على ترسيخ مرتكزات التعايش السلمي بين جميع مكونات وأطياف الشعب العراقي.وفي سياق آخر أشار الرئيس معصوم إلى ملف النازحين والأوضاع الصعبة التي يعانون منها في مخيمات النزوح، مؤكدا أهمية العمل على تخفيف معاناتهم وتأمين عودة كريمة لهم إلى مناطق سكناهم.

من جانبه أكد البطريرك ساكو أهمية تمتين وشائج النسيج الوطني بين جميع أبناء هذا البلد، لاسيما من خلال المبادرات الرامية إلى تثبيت الاستقرار والسلام في البلاد.

رئيس الجمهورية يصادق على اقالة نجم الدين كريم من منصب محافظ كركوك

اعلن المكتب الاعلامي في رئاسة الجمهورية يوم الاربعاء ٢٠١٧/١٠/١٨، ان سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صادق اليوم على اقالة السيد نجم الدين عمر كريم من منصب محافظ كركوك.

وأوضح المكتب ان المرسوم صادر استنادا الى احكام البند سابعا من المادة (٧٣) من الدستور ومن المادة (٧ ثامناً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل وبناء على ما اقره مجلس النواب.

واشار المكتب الى ان هذا المرسوم تم ارساله للنشر في الجريدة الرسمية.

الرئيس معصوم يستقبل غسان العطية

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الخميس ٢٠١٧/١٠/١٩، الدكتور غسان العطية راعي المبادرة الوطنية – موطني.

وشهد اللقاء استعراض المستجدات السياسية الراهنة والتطورات الاقليمية، فيما جرى التنويه بمكاسب الحوار البناء كسبيل لحل المشاكل وتعزيز الوحدة الوطنية ودحر الارهاب.

الرئيس معصوم يعزي نظيره الصومالي بضحايا تفجير مقديشو

بعث سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم الاربعاء ٢٠١٧/١٠/١٨، برقية تعزية الى فخامة الرئيس الصومالي محمد عبد الله فارماجو، بضحايا حادث التفجير الارهابي الذي استهدف مدنيين في تقاطع سولي بالعاصمة الصومالية مقديشو السبت الماضي وأوقع مئات الضحايا، مؤكدا تضامن الشعب العراقي مع الشعب الصومالي الشقيق ودعمه ضد الجماعات الإرهابية الاجرامية. وفي ما يلي نص البرقية:

"فخامة الرئيس محمد عبد الله فرماجو المحترم،

رئيس جمهورية الصومال الاتحادية،

باسمي شخصيا وبإسم شعب جمهورية العراق، أعرب عن مشاعرنا العميقة بالألم والعزاء لوقوع ضحايا أبرياء نتيجة حادث التفجير الارهابي المروع الذي استهدف المواطنين الأبرياء في حادث التفجير الارهابي في تقاطع سولي بمقديشو السبت الماضي. واذ نؤكد دعم وتضامن الشعب العراقي مع الشعب الصومالي الشقيق ضد الجماعات الإرهابية الآثمة، ندين بقوة هذه الجريمة النكراء المخالفة لكافة الشرائع الدينية والأعراف الإنسانية، متمنين الشفاء العاجل للجرحى والمصابين .

فؤاد معصوم

رئيس جمهورية العراق"

كلمة سيادة الرئيس في احتفالية المجلس الأعلى الإسلامي بذكرى تأسيسه

القى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صباح اليوم السبت ٢٠١٧/١٠/٢١ كلمة في احتفالية المجلس الأعلى الإسلامي بمناسبة ذكرى تأسيسه، في ما يلي نصها:

"بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور

السلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه

من دواعي الاعتزاز العميق أن نكونَ هنا.. وفي مثلِ هذه المناسبةِ الكريمة التي.. اذ نستعيد معها الذكرى السنويةَ لولادة المجلس الأعلى الإسلامي.. نستذكر باجلال قيادته الشهيدة المؤسسة، ممثلة بسماحة شهيد المحراب آية الله السيد محمد باقر الحكيم (قدس سره)، وبحامل راية قيادة المجلس بعده شقيقه ورفيق دربه حجة الاسلام والمسلمين السيد عبدالعزيز الحكيم (رحمه الله) وأخوانهما من العلماء والقادة السياسيين الذين انطلقت على أيديهم.. في مثل هذا الشهر قبل ٣٥ عاما.. هذه المنظمةِ التي أسهمت بحيوية جهادِها ونضالِها ضدَّ الدكتاتوريةِ إلى جنبِ الفصائل الوطنيةِ والإسلامية الأخرى.. بفتح آفاق جديدة لأنتصار شعبنا على النظام البائد من أجل تحقيقِ الحريةِ والكرامة والديمقراطية لشعبِنا وبلدنا، رغم الظروف القاهرة التي كان يرزح فيها العراق آنذاك.

وفيما نتقدم بأحر التهاني إلى الأخوة في المجلس قيادات وقواعد بهذه المناسبة، فإننا نحيّي ونقدّر التضحياتِ الكبيرةَ التي قدمها قادة المجلس الأعلى الإسلامي.. ومجاهدوه ومؤيدوه.. من أجل الأهدافِ الوطنيةِ السامية.. طيلةَ سنواتِ الكفاح ضد طغيانِ الدكتاتورية وغطرستها وتعسفِها. كما ننظر باعتزازٍ إلى الدور الحيوي للمجلس الأعلى

الإسلامي.. في عملية البناء السياسي السلمي للدولة العراقية في أعقاب اندحار الدكتاتورية.. والشروع ببناء دولةِ المؤسساتِ الديمقراطية.. فضلا عن المساهمة الحيوية في تعبئة طاقات شعبنا لدحر عصابات داعش الارهابية.. وتطهير بلادنا من رجسها.

تلك المسيرة النضالية والتضحيات المشهودة التي تصدى لها المجلس الأعلى جنبا إلى جنب مع القوى العراقية الوطنية الأخرى، كانت تعبيراً عن ادراكٍ حقيقي، لضرورة المضي بعزمٍ.. لتحقيق طموحات شعبنا بالأمن والتقدم والازدهار والحرية.. مهما تفاقمت المشاكل والصعوبات الموروثة أو الطارئة.. ومهما واجهت العمليةُ السياسية من تحديات وصراعات عنيفة أحيانا.. على طريق التقدم الفعلي لتثبيتِ أركانِ الدولة العراقية الجديدة.. على أسسٍ ديمقراطية أكيدة.

وهو تقدم لا زال في خطواته الأولى في الواقع.. فيما لا تزال هناك سلسلة من المتطلبات الأساسية الأخرى.. لاجتيازِ هذه المرحلة بانتصارٍ ناجزٍ واستراتيجي.. في مقدمتها العملُ معاً.. على إعادة اعمار المناطق المحررة، وعودة النازحين والمهجرين، وتطوير البنى التحتية، وانجاز مصالحةٍ مجتمعيةٍ حقيقية، مسلحين بذات الروحِ المتآخية المتضامنة.. التي اقتضاها نضالنا المشترك ضد الدكتاتورية.. وكذلك نهوضنا معاً لدحر ارهابيي داعش.. وهو نهوض تكلل بانتصارات عسكرية عظيمة.. أثارت احترام شعوب العالم أجمع.. وتحولت الى محطة أمل.. لتعزيز الوحدة الوطنية، واشاعة السلم الأهلي، والتمهيد لانجاز تسويات سياسية سلمية.. لكافة المشاكل والازمات التي تعاني منها البلاد.. والنجاح في اعتماد مبدأ المواطنة أساسا للحقوق والواجبات، بالاحتكام الصارم الى الدستور وبعيداً عن المحاصصات كافة.

السيدات والسادة الحضور..

لا بد ان اشدد بهذه المناسبة على الأهمية المطلقة للحوار لدرء مخاطر التفرقة والتشظي والاحتراب.. ولا سيما في هذه الفترة الاستثنائية الخطورة، والمقترنة باندلاع خلافات عميقة وأبرزها الأزمة الناتجة عن استفتاء الشهر الماضي في إقليم كردستان.

لقد حرص الرئيس الخالد مام جلال دائما على استذكار مقولة شهيد المحراب الشهيرة "نعم للاختلاف وكلا للخلاف".. معتبرا انها تقتضي من جميع الأطراف التصارح كأساس للتصالح، والاتفاق الثابت على الالتزام بالدستور كمرجعية جامعة وحامية للتفاهمات والاتفاقات والمبادرات، كما انها ضامنة للقدرة على بناء وطن للجميع بدون تمييز، وعلى تفعيل مكاسب التعددية في اطار الوحدة العراقية، بما تتضمنه من تجسيد للمعاني الديمقراطية.. وبما تتيحه من تنوع في الافكار والطموحات والرؤى دون الحض على التشاحن والتلاسن والفرقة.

هذه المبادئ تحتفظ بأهميتها الحيوية وبقوة مضاعفة اليوم، بينما نحن نمر بمرحلة شديدة الحساسية والتعقيد. فالاستمرار في الحوار بين الاطراف المختلفة وتكثيفَه.. والحرص على الوصول الى تفاهمات حقيقية على اساس الالتزام التام بالدستور تهدف الى حماية حقوق الجميع دون استثناء واحترامهم كشركاء متساوين في الوطن وفي بناء المستقبل لا الى تحجيمهم او تركيعهم بأي شكل كان، هو الضمان الفعلي الوحيد للتوصل الى حلول ملموسة وعاجلة تكفُل تجاوز هذه الازمة.. والتوجه للعمل معا على تحقيق الاهداف المشتركة، ومعالجة النواقص والاخطاء.. مهما كانت شدة الاختلاف في وجهات النظر والمواقف.

وهذا التوجه يستوجب الشروع فورا بوضع حلول عاجلة وعادلة ومقنعة للجميع تهدف الى تجاوز الازمة الراهنة في المناطق المتنازع عليها لا سيما وقف التهديدات العسكرية وحفظ حياة المدنيين وايقاف التجاوزات والاعتداءات

وطمأنة المواطنين بالحرص على حمايتهم ورعايتهم على وجه المساواة مع كافة العراقيين دون ادنى انتقاص من حقوقهم الدستورية وكرامتهم.

لنمنح الحوار كل فرصة وطاقة من اجل تفاهم عميق يؤدي الى ضمن ازدهار وانتصار العراق ووحدته وسيادته، واننا على ثقة تامة بقدرة شعبنا على تجاوز هذه الازمة والخروج منها اقوى شكيمة واعمق وحدة واشد عزما على المضي قدما لمعالجة مشاكله الحالية وتطوير نظامه السياسي الديمقراطي وحماية دستوره وبناء مستقبله المشرق، وهو ما ندعو كافة ابناء شعبنا الى العمل من اجله.

أكرر التهاني للأخوةِ في المجلس الأعلى الإسلامي متمنياً لهم التقدمَ والنجاحَ مع قوى شعبِنا الأخرى لما فيه خيرُ العراقِ والعراقيين جميعا.

والسلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته"

رئيس الجمهورية يستقبل وزير الطاقة السعودي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ببغداد بعد ظهر اليوم السبت ٢٠١٧/١٠/٢١ وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ورئيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) السيد خالد بن عبدالعزيز الفالح، الذي نقل رسالة من خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز، وتحيات ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، وتهانيهما بالانتصارات التي حققها الشعب العراقي على الارهاب.

وأكد سيادته خلال اللقاء على عمق العلاقات بين العراق والسعودية وأهمية توسيعها في جميع الميادين، لاسيما الطاقة والاستثمار والسياحة والاقتصاد اجمالا وكذلك التعاون الثقافي والأكاديمي، مشددا على ضرورة تفعيل أطر التعاون المشترك والتنسيق التجاري والنفطي بين البلدين الشقيقين.

كما أشار الرئيس معصوم إلى أهمية تبادل الخبرات لدعم أسعار النفط في الأسواق العالمية ورغبة العراق بالاستفادة من الخبرات السعودية في مجال تطوير الصناعات النفطية، فضلا عن تعزيز التنسيق في اطار منظمة الدول المصدرة للنفط.

كما أكد سيادته تصميم العراقيين على دحر تنظيم داعش الارهابي بشكل نهائي وطرده من كامل المناطق التي سيطر عليها، وسعيهم إلى بناء عراق حر ديمقراطي اتحادي مزدهر.

من جانبه أكد وزير الطاقة السعودي دعم بلاده الكامل للعراق في حربه ضد الإرهاب، واستعداد المملكة لتطوير وتوسيع التعاون في المجال النفطي، مشيرا الى أهمية التنسيق بين البلدين حول سبل دعم اسعار النفط في الاسواق العالمية.

رئيس الجمهورية يستقبل مستشار نائب الرئيس الإيراني

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد ظهر اليوم الأحد ٢٠١٧/١٠/٢٢ السيد سعيد اوحدي المستشار الاقدم لنائب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد اسحق جهانغيري والوفد المرافق له.

وأكد سيادته خلال اللقاء على عمق العلاقات التاريخية بين طهران وبغداد، مشيرا الى اهتمام العراق بتطويرها في المجالات كافة بما يخدم مصلحة الشعبين الجارين.

كما بيّن الرئيس معصوم ضرورة التنسيق بين البلدين في مجال حماية اسعار النفط في الاسواق العالمية لما فيه مصلحة البلدان المصدرة للنفط في اشارة الى اهمية دعم منظمة اوبك فضلا عن التعاون بما يسهم باستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، لاسيما في مجال مكافحة الارهاب على المدى الاستراتيجي.

بدوره أكد مستشار نائب الرئيس الإيراني حرص الجمهورية الإسلامية على تطوير علاقاتها مع العراق في جميع الميادين، ومواصلة مساعدة الشعب العراقي في حربه ضد الارهاب.

وحضر اللقاء السفير الإيراني في بغداد السيد أيرج مسجدي.

رئيس الجمهورية يعزي نظيره المصري بضحايا الهجمات الارهابية في الجيزة

بعث سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم الأحد ٢٠١٧/١٠/٢٢، برقية تعزية، إلى فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بضحايا الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت قوات أمنية في صحراء الواحات بمحافظة الجيزة، أعرب فيها أيضا عن إدانته الشديدة لمثل هذه الأعمال الإجرامية وتضامن الشعب العراقي مع الشعب المصري الشقيق ضد الجماعات الإرهابية الآثمة. وفي ما يلي نص البرقية:

" فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي المحترم
رئيس جمهورية مصر العربية

باسمي شخصيا وبإسم شعب جمهورية العراق، أعرب عن مشاعرنا العميقة بالألم والعزاء لوقوع ضحايا أبرياء نتيجة الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت القوت الأمنية في منطقة الواحات بمحافظة الجيزة. وإذ نؤكد دعم وتضامن الشعب العراقي مع الشعب المصري الشقيق ضد الجماعات الإرهابية الآثمة، ندين بقوة هذه الجريمة النكراء المخالفة لكافة الشرائع الدينية والأعراف الإنسانية، متمنين الشفاء العاجل للجرحى والمصابين .

فؤاد معصوم
رئيس جمهورية العراق"

الرئيس معصوم يستقبل وفد منظمة التنمية الاعلامية

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الاثنين ٢٠١٧/١٠/٢٣ وفدا من منظمة التنمية الاعلامية برئاسة الدكتور عدنان السراج.وفي مستهل اللقاء سلط الرئيس معصوم الضوء على آخر المستجدات والتطورات السياسية في البلاد، حيث أشار سيادته إلى أهمية دور الاعلام في توجيه الرأي العام على القضايا المفصلية والمفيدة في المجتمع كونها تمثل السلطة الرابعة ومن واجباتها الإسهام في البناء الديمقراطي في البلاد، فضلا عن أهمية دور الاعلام في ادامة زخم الانتصارات التي تحققها القوات المسلحة وكذلك ممارسة دورها الرقابي وتشخيص الحالات السلبية.وأكد سيادته على ضرورة اجراء تعديلات لبعض المواد التي تضمنها الدستور، فضلا عن ازالة الغموض عن البعض الاخر، لتجاوز أي تأويلات أو تفسيرات من شأنها عرقلة تطوير العملية السياسية.وشدد سيادته على أهمية اعتماد الحوار كأساس في حل جميع المشاكل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، مبينا ضرورة أن يتم بعيدا عن التجاذبات السياسية والمجاملات.

وفيما يتعلق بالحرب ضد الارهاب أشار الرئيس معصوم إلى ضرورة توحيد الصف الوطني وتركيز الاهتمام على مواجهة تنظيم داعش الارهابي بات يلفظ انفاسه الأخيرة والقضاء عليه بشكل نهائي.

كما تحدث سيادته عن عدد من القضايا التي تخص السياسة الداخلية وعلاقات العراق الإقليمية والدولية، حيث أكد على أن هذه العلاقات تشهد تطورا كبيرا على المستويين الدولي والإقليمي.

رئيس الجمهورية يستقبل الدكتور اياد علاوي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ببغداد مساء اليوم الاثنين ٢٠١٧/١٠/٢٣، الدكتور اياد علاوي نائب رئيس الجمهورية.

وتم خلال اللقاء دعوة كافة الكتل السياسية إلى الحوار، ومواصلة الجهود لتعزيز التفاهم بين الجميع والعمل على تذليل العقبات التي تواجه العملية السياسية.

كما جرى التأكيد على أهمية تعزيز الثقة بين أطراف العملية السياسية على أساس التفاهم والمصارحة البناءة واعلاء مبادئ الدستور.

رئيس الجمهورية يستقبل وزير الخارجية الأمريكي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في ديوان رئاسة الجمهورية مساء اليوم الاثنين ٢٠١٧/١٠/٢٣، وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون والوفد المرافق له.

وشدد سيادته خلال اللقاء على أهمية علاقات الصداقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مثمنا دعم الولايات المتحدة للشعب العراقي في العديد من المجالات، لا سيما في الحرب الظافرة على عصابات داعش الارهابية، فضلا عن القضاء على الدكتاتورية البائدة وارساء النظام الاتحادي الديمقراطي.

وفيما أكد الرئيس معصوم على وحدة وسيادة العراق، أعرب عن ثقته بان الحوار والتفاهم على أساس الدستور وعبر خارطة طريق فعالة هو السبيل الوحيد لحل كافة المشاكل الداخلية الموروثة والطارئة في اشارة إلى الأزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بسبب استفتاء الشهر الماضي، معربا عن ارتياحه بتأكيد الجانبين استعدادهما للدخول في حوار أخوي فوري للوصول الى تفاهمات سلمية لكافة المشاكل بما يضمن وحدة العراق والعراقيين، وتكريس كل طاقاتهم لدحر الارهاب نهائيا، كما تدعم تقدمهم المشترك لبناء دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة تحقق طموحاتهم جميعا.

واعتبر الرئيس معصوم ان تطبيق الدستور في كافة المجالات دون استثناء وبشكل كامل هو الضامن لحل كافة القضايا الخلافية، مشيرا أيضا إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الشعوب وخبراتها، لا سيما خبرات الأمم المتحدة للتوصل إلى نتائج ايجابية ومستديمة بشأن حل مشكلة المناطق المتنازع عليها مهما تطلب ذلك من وقت وجهد.

من جانبه أشاد وزير الخارجية الأمريكية بانتصارات العراق على داعش مثمنا كفاءة ووحدة القوات العراقية في الحرب ضد الارهاب، مشددا على ان الولايات المتحدة تدعم وحدة وسيادة العراق، كما تحرص على بذل كل ما تستطيع لمساعدة العراقيين في حل مشاكلهم الداخلية عبر حوار يضمن حقوق وأمن الجميع وفق الدستور، معتبرا أن تعزيز الأمن والسلم الأهلي في العراق أساسي لاستقرار وازدهار المنطقة.

رئيس الجمهورية يستقبل كوبيتش

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد اليوم الخميس ٢٠١٧/١٠/٢٦ الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيد يان كوبيتش.

وجرى خلال اللقاء استعراض التطورات السياسية والأمنية الأخيرة في العراق، بالاضافة إلى سبل انجاح الانتخابات المقبلة في مواعيدها الدستورية، فضلا عن دور الأمم المتحدة في المصالحة واعادة الاعمار ودعم النازحين.

وأكد الرئيس معصوم على أهمية اعتماد الحوار والالتزام التام بالدستور لحل كافة المشاكل والخلافات الراهنة بما يسهم في دعم واستقرار العملية السياسية، والحفاظ على وحدة جميع مكونات الشعب العراقي، مثمنا الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية في هذا الشأن.

بدوره أكد السيد كوبيتش مواصلة المنظمة الدولية جهودها من اجل دعم طموحات العراقيين في الوحدة والاستقرار والتوصل الى حلول لكافة المشاكل والعقبات.

الرئيس معصوم يستقبل السفير الموريتاني

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الاثنين ٢٠١٧/١٠/٣٠ سفير الجمهورية الاسلامية الموريتانية لدى العراق السيد سداتي الشيخ ولد أحمد عيشه، الذي نقل رسالة خطية من فخامة الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز حملت تعازيه الحارة لسيادته بوفاة الرئيس المغفور له مام جلال.

وفيما أعرب الرئيس معصوم عن بالغ شكره لفخامة الرئيس الموريتاني على رسالة التعزية، وما حملته من مواساة لعائلة الفقيد الراحل وللشعب العراقي أجمع، أكد خلال اللقاء على اهتمام العراق بتطوير العلاقات على المستويات كافة مع الجمهورية الموريتانية، كما دعا إلى تعزيز عمل اللجنة المشتركة بين البلدين، فضلا عن تطوير العلاقات العراقية مع كل دول المغرب العربي بما يخدم شعوبنا ودعم الاستقرار والازدهار وتعزيز التضامن ضد الارهاب حاضرا ومستقبلا.

و أكد الرئيس اهتمام العراق بتطوير التعاون مع الجمهورية الاسلامية الموريتانية في المجالات كافة.

بدوره شدد السفير الموريتاني حرص بلاده على تطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين مثمنا الانتصارات التي تحققت على يد القوات العراقية ضد الارهاب.

رئيس الجمهورية يؤكد على إجراء الانتخابات المقبلة في موعدها الدستوري

أكد سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في بيان اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/٣١، على ضرورة إجراء انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات المقبلة في موعدها الدستوري المستوجب، مرحبا بمقترح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتحديد ٢٠١٨/٥/١٢ موعدا لأجرائها. وفيما وجه السلطات المعنية باتخاذ كافة الاستعدادات اللازمة لهذا الغرض، هنّأ اعضاء المجلس الجديد للمفوضية على ادائهم اليمين القانوني. وفي ما يلي نص البيان:

"بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

"استنادا إلى أحكام الدستور ووجوب إجراء الانتخابات في توقيتها المحدد، ونظراً إلى استلام مجلس المفوضين الجديد في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مهامه الرسمية أمس الاثنين ٢٠١٧/١٠/٣٠، وأعلان المفوضية

استعدادها لأجراء الانتخابات المقبلة، نرحب بمقترحها بان يكون يوم السبت الموافق ٢٠١٨/٥/١٢ موعداً لاجراء انتخابات مجلس النواب لدورته الرابعة وانتخابات مجالس المحافظات.

واذ نغتنم هذه الفرصة لنهنئ أعضاء المجلس الجديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على توليهم مهامهم الرسمية بعد ادائهم اليمين القانوني، نوجه السلطات المعنية باتخاذ جميع الاستعدادات الادارية والمالية والقانونية والأمنية لهذا الغرض، كما نهيب بكافة المواطنين من ناخبين ومرشحين وكيانات سياسية ورقابية ومنظمات مجتمع مدني واعلاميين تقديم كل المساعدة لمسؤولي وموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كل المجالات الممكنة بما يضمن النجاح الباهر للعملية الانتخابية القادمة، لا سيما وانها الاولى بعد الانتصار البطولي التام لشعبنا على الارهاب.

كما نناشد المنظمات والهيئات الدولية إلى تقديم كل انواع الدعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في مجالات تطوير القدرات واكتساب الخبرة واستقدام أفضل التقنيات الحديثة في مجال العمل الانتخابي، فضلا عن تعزيز المراقبة الضامنة للنزاهة والشفافية والعدالة وتحقيق ممارسة انتخابية نزيهة ورصينة تكفل تطوير النظام الديمقراطي وحماية وحدة العراق وسيادته.

لتنتصر إرادة العراقيين بدولة ديمقراطية اتحادية متقدمة ومستقرة.

وليحفظ الله العراق والعراقيين.

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية"

الرئيس معصوم يجتمع مع المالكي والنجيفي

اجتمع سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/٣١ مع نائبي رئيس الجمهورية السيد نوري المالكي والسيد أسامة النجيفي وبحث معهم المستجدات السياسية والأمنية كافة.

وفيما ركز اللقاء على ملف الانتخابات التشريعية القادمة، جرى التشديد على ضرورة بذل قصارى الجهود لحل كافة المشاكل الراهنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بما يعمق الوحدة الوطنية ويعزز مكاسب النظام الديمقراطي الاتحادي، فضلا عن ضمان الحقوق والحريات الدستورية لكافة المواطنين.

وشدد رئيس الجمهورية ونائباه على ضرورة تفعيل كل مستويات الحوار البناءة بين جميع الأطراف السياسية والفعاليات الاجتماعية بما يسهم في ترسيخ روح التفاهم والتضامن وتوطيد التعايش السلمي بين العراقيين، ومواصلة العمل معا من أجل القضاء التام على بقايا العصابات الارهابية، والتوجه لتسريع عمليات عودة النازحين واعادة اعمار المناطق المحررة وعموم البلاد، بموازاة تطوير الاقتصاد الوطني واصلاح البنى التحتية.

الرياض وبغداد تتوجان تقاربهما بمجلس تنسيق مشترك برعاية أمريكية

توجت المملكة السعودية تقاربها مع العراق بمجلس اقتصادي تنسيقي مشترك اطلقه رسميا في الرياض الاحد، العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي.

وجرى الاحتفال بانطلاق أعمال "مجلس التنسيق السعودي العراقي" بحضور وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الساعي الى اظهار قدرة الولايات المتحدة على التاثير في سياسات المنطقة في مواجهة نفوذ ايران.

وقال الملك سلمان امام العبادي والوفد الوزاري الكبير المرافق له ان "الإمكانات الكبيرة المتاحة لبلدينا تضعنا أمام فرصة تاريخية لبناء شراكة فاعلة لتحقيق تطلعاتنا المشتركة". واضاف "إننا نواجه في منطقتنا تحديات خطيرة تتمثل في التطرف والإرهاب ومحاولات زعزعة الأمن والاستقرار في بلداننا مما يستدعي منا التنسيق التام لمواجهة هذه التحديات".

وجرى خلال الاجتماع التوقيع على محضر تأسيس "مجلس التنسيق السعودي العراقي"، ووقع عن الجانب السعودي وزير التجارة والاستثمار ماجد بن عبدالله القصبي، وعن الجانب العراقي وزير التخطيط سلمان الجميلي.

وجاءت الخطوة في إطار التقارب الذي بدأ مؤخرا بين بغداد والرياض، بعد قطيعة دامت نحو ٢٧ عاما.

وقطعت السعودية علاقاتها مع العراق عقب اجتياح الرئيس العراقي السابق صدام حسين للكويت في العام ١٩٩٠. واستمر التوتر بين البلدين خصوصا خلال تولي نوري المالكي رئاسة الحكومة العراقية على مدى ثماني سنوات.

لكن آثار التقارب بدأت تتضح مع افتتاح منفذ عرعر الحدودي بين العراق والسعودية في آب/أغسطس الماضي، وصولا إلى قيام شركة الرحلات السعودية الاقتصادية "طيران ناس" (فلاي ناس) بداية الأسبوع الحالي، بأول رحلة تجارية بين الرياض وبغداد منذ ١٩٩٠.

وكان العبادي زار السعودية في حزيران/يونيو الماضي، بعيد زيارة لوزير الخارجية السعودي عادل الجبير إلى بغداد للمرة الأولى لوزير خارجية سعودي منذ ١٤ عاما.

ورأى رئيس الوزراء خلال الاجتماع الاحد ان المنطقة "لا تحتمل المزيد من التقسيم ولا استمرار النزاعات"، داعيا الى "إنهاء النزاعات المسلحة ووقف سياسات التدخل في شؤون الآخرين من أجل مصلحةٍ خاصةٍ لهذه الدولة أو تلك، والبدء بمرحلة جديدة من التعاون الشامل والتكامل الاقتصادي المشترك".

وقالت وزارة الخارجية السعودية ان العبادي التقى على هامش اطلاق أعمال المجلس المشترك ولي العهد الامير محمد بن سلمان وبحث معه "العلاقات الثنائية ومستجدات الأوضاع في المنطقة، والجهود المشتركة في مكافحة الارهاب".

وتعمل السعودية ومن خلفها الولايات المتحدة على الحد من نفوذ ايران في المنطقة، خصوصا في ظل السياسة المتشددة التي يتبعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مواجهة الجمهورية الاسلامية.

وتتمتع ايران، الخصم الاكبر للسعودية، بنفوذ كبير في بغداد منذ سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين على ايدي القوات الأمريكية في العام ٢٠٠٣. وتسعى الرياض الى مقارعة هذا النفوذ.

وقالت وكالة الانباء الرسمية السعودية ان المجلس المشترك الجديد يؤسس لمرحلة "طموحة من العمل التجاري والاقتصادي والاستثماري غير المحدود" على ان يشكل "حجر الأساس في العمل والتخطيط المتوسط والبعيد المدى".

*وكالة فرانس بريس ٢٠١٧/١٠/٢٢ :

تيلرسون: العلاقات السعودية العراقية مهمة لمستقبل البلدين

قال وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الأحد إن فتح صفحة جديدة في العلاقات بين السعودية والعراق أمر مهم لمستقبل البلدين.

وأكد تيلرسون في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره السعودي عادل الجبير بالرياض، ضرورة إصلاح العلاقات التاريخية بين العراق وجيرانه العرب، مشيرا إلى أن العاهل السعودي أعلن دعمه لستراتيجية الرئيس ترامب الجديدة حيال إيران.

وأوضح تيلرسون خلال المؤتمر الذي جاء بعد مشاركته في افتتاح مجلس التنسيق السعودي العراقي إلى أنه ناقش مع المسؤولين الذين التقاهم عدة قضايا منها الصراع في اليمن والأزمة الخليجية والوضع في سورية والخطر الذي تمثله كوريا الشمالية.

وأكد الوزير الأمريكي قوله "سنعمل على جلب المزيد من الاستقرار والأمن للمنطقة".

وقال الجبير من جهته إن السعودية والعراق يتشاركان في "علاقات تاريخية واقتصادية وعائلية"، وإن "العراق مهم جدا بالنسبة للسعودية وسنعمل على تحسين العلاقات لتكون على أفضل وجه ممكن".

وتطرق تيلرسون في المؤتمر الصحافي إلى أزمة قطر، قائلا إن الولايات المتحدة ستبقي على علاقاتها القوية مع كل أطراف الأزمة في الخليج، معبرا عن أمله في أن تحل الخلافات بين أطراف الأزمة الخليجية وأن يعود مجلس التعاون الخليجي إلى ما كان عليه من قبل.

وأكد وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون دعم واشنطن للتقارب الحاصل بين السعودية والعراق، وذلك خلال مشاركته في حفل انطلاق أعمال "مجلس التنسيق السعودي العراقي" بالرياض الأحد.

وأضاف تيلرسون أن الاجتماع يسلط الضوء على "الإمكانات الكبيرة للعلاقات بين دولكم" في إشارة إلى السعودية والعراق. مشيرا إلى أن واشنطن "ممتنة لهذا التقدم، ونحثكم على توسيع هذه العلاقة الحيوية من أجل استقرار المنطقة".

وأوضح الوزير الأمريكي أن "كلا الطرفين يمثل بداية ما نأمل في أن يكون سلسلة من الإجراءات الملموسة لتحسين العلاقات وتعزيز التعاون حول مجموعة من القضايا". وبين أن "علاقاتكم المتنامية بين المملكة والعراق حيوية لتعزيز أمننا الجماعي وازدهارنا ونحن نولي اهتماما كبيرا بها".

وقال الملك سلمان بن عبد العزيز من جهته، أمام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي والوفد الوزاري الكبير المرافق له إن "الإمكانات الكبيرة المتاحة لبلدينا تضعنا أمام فرصة تاريخية لبناء شراكة فاعلة لتحقيق تطلعاتنا المشتركة".

وجاءت الخطوة في إطار التقارب الذي بدأ مؤخرا بين بغداد والرياض، بعد قطيعة دامت نحو ٢٧ عاما.

وقطعت السعودية علاقاتها مع العراق عقب اجتياح الرئيس العراقي السابق صدام حسين للكويت في العام ١٩٩٠.

واستمر التوتر بين البلدين خصوصا خلال تولي نوري المالكي رئاسة الحكومة العراقية على مدى ثماني سنوات.

لكن آثار التقارب بدأت تتضح مع افتتاح منفذ عرعر الحدودي بين العراق والسعودية في آب/أغسطس الماضي، وصولا إلى قيام شركة الرحلات السعودية الاقتصادية "طيران ناس" (فلاي ناس) بداية الأسبوع الحالي، بأول رحلة تجارية بين الرياض وبغداد منذ ١٩٩٠.

راديو سوا (العالم الآن) ٢٠١٧/١٠/٢٢ :

كلمة العبادي في الاجتماع التنسيقي بين العراق والمملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

نعبّر عن ارتياحنا البالغ لتطور العلاقات بين بلدينا الشقيقين الجارين، والمجلس التنسيقي الاول العراقي–السعودي هو ثمرة الجهود والنوايا الطيبة المشتركة التي تعبر عن توجهنا وسياستنا والتي لمسناها في نفس الوقت من اشقائنا في المملكة وبالاخص من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الشيخ محمد بن سلمان.

وقد تمخضت زيارتنا الاخيرة للمملكة عن هذا المجلس الذي سيكون منعطفا مهما ومنطلقا للتعاون وتعزيز العلاقات الثنائية بين بلدينا وشعبينا في المجالات كافة.

إننا نؤمن بأن التعاون والشراكة وتبادل المصالح وربطها بشبكة علاقات بمختلف المجالات هي السبيل لتحقيق تطلعات شعوبنا في الامن والاستقرار والتنمية وتوسيع التعاون الامني والاقتصادي والتجاري والثقافي.

لقد اطلقنا برنامجاً لمستقبل المنطقة يقوم على التنمية وبسط الامن بدل الخلافات والحروب التي عانينا منها ويتكون من خمس نقاط اساسية للتنمية واعطاء امل للشباب.

ان تركيز التعاون ضد الارهاب هو هدف مشترك لبلدينا، ولابد ان نعمل معا ونثبت للعالم اجمع ان هذا الارهاب لايمثل ديننا الاسلامي، وهو عدو للانسانية جمعاء، والدول العربية والاسلامية هي الاكثر تضررا ودمارا منه، وان داعش بدأت بقتل وتهجير المسلمين قبل غيرهم من ابناء الديانات والمعتقدات الاخرى.

العراق اليوم غير الأمس فقد دحرنا الارهاب وحررنا مدننا التي احتلتها داعش بسلاح الوحدة الوطنية، ولولا الوحدة لما دحرنا الارهاب حيث وقف العراقيون جميعا صفا واحدا وقواتنا المسلحة تدافع عن الجميع ومرحب بها في جميع المحافظات ويتعاون معها السكان الى ابعد الحدود.

لقد حررنا مدننا ونتجه لإعمارها وتمكنا من اعادة معظم النازحين الى ديارهم،وحفظنا وحدة العراق ارضا وشعبا، وخرج العراق موحدا، كما استطاعت السلطة الاتحادية بسط سلطتها في عموم البلاد وتم فرض القانون في ابعد نقطة.

لقد انطلقنا من مبدأ تحقيق العدالة والمساواة بين جميع العراقيين ومشاركة الجميع بالقرار وانهاء التوتر العرقي والطائفي وعدم السماح بعودته.

حظيت سياستنا الداخلية بتقدير القوى السياسية كافة والمرجعيات الدينية لأننا نظرنا للعراقيين على اساس عملهم واخلاصهم وليس على اساس هوياتهم، كما اتجهنا بسياستنا الخارجية نحو الانفتاح والتعاون الجاد وطي صفحة الماضي والخلافات السابقة.

نحن نحترم التنوع الديني والقومي والفكري والمذهبي في بلادنا ونعتز به، ودستورنا ضامن لحقوق الجميع وهو الوثيقة العليا التي وقع عليها شعبنا وصوّت عليها والتزمنا بالعمل بها، والدستور هو الضامن لحل جميع المشاكل بين ابناء الوطن الواحد، ويساوي بين حقوق العرب والكرد والتركمان وبقية المكونات ويضمن توزيعا عادلا للثروة الوطنية.

ان الخروج عن الدستور والاجماع الوطني عرّض امن البلاد ووحدتها وسلامة شعبنا للخطر كما حصل في الاستفتاء الاخير، وقد وقف جميع العراقيين ضد محاولة التقسيم واحبطوها، وكان لابد ان نقوم بواجبنا لحماية وحدة البلاد وثروتها الوطنية التي هي ملك لجميع العراقيين وفق الدستور وليست ملكا لحزب او شخص او جماعة.

ان المنطقة لاتحتمل المزيد من التقسيم ولاتحتمل استمرار النزاعات، ونحن نرى ضرورة انهاء النزاعات المسلحة ووقف سياسات التدخل في شؤون الآخرين من اجل مصلحة خاصة لهذه الدولة او تلك والبدء بمرحلة جديدة من التعاون الشامل والتكامل الاقتصادي المشترك،ونحن نؤمن ان امننا واستقرارنا واقتصادنا ومصالحنا يجب ان يتم صياغتها بعمل مشترك بين دول المنطقة فليس هناك دولة تنهض بمفردها وسط محيط مليء بالنزاعات المسلحة والدمار والفقر والمرض،نريد ان يعيش الجميع باستقرار ورفاهية، ويجب ان ننهي هذه النزاعات والتدخلات التي

خلّفت ملايين النازحين وبددت ثرواتنا الوطنية في حروب لاطائل منها، واننا مستعدون لتوحيد جهودنا مع جهود اخواننا للبدء بعهد جديد من السلام والاستقرار والتنمية واقامة شبكة مصالح تخدم شعوبنا وتعمّق علاقاتنا وتفتح ابواب المستقبل للشباب بدل ان تخطفه عصابات الارهاب والجريمة.

لقد قدّم العراقيون آلاف الشهداء والجرحى في معركة الدفاع عن ارضنا وتحريرها من عصابة داعش المجرمة ولم يتبقَ الا القليل لاكتمال النصر النهائي وتأمين الحدود العراقية السورية وهو نصر لجميع العراقيين ولشعوب المنطقة وللعالم اجمع ووعدنا قبلها بتحرير الاراضي والحمد لله حررناها واليوم نقول إننا سنحسم المعركة قريبا، وهي معركة خضناها بدعم وتعاون دولي، ولايمكن ان نفرط بالتضحيات، ولابد ان نفتح ابواب الامل للعراقيين في المناطق المحررة وعموم البلاد ونزيد فرص الاستقرار والاستثمار والتنمية ونأمل بهذا التعاون بين البلدين ان يزيد من فرص التنمية.

ولذلك ندعو اليوم الى غلق كل الابواب التي تسمح للارهاب بالعودة وابعاد منطقتنا عن النزاعات التي ارهقت شعوبها.

نحن جادون بالتعاون وصادقون في مدّ يدنا وسنعمل على انجاح اي خطوة من شأنها ترسيخ الامن والاستقرار والازدهار والتنمية، ونحن متفائلون بالمجلس التنسيقي المشترك بين العراق والسعودية وبما سيحققه لشعبينا الشقيقين، واحثّ السادة الوزراء من الجانبين على التعاون والاسراع بتنفيذها بأقصى جهد ليرى المواطنون هذا الجهد.

أجدد شكري وتقديري لخادم الحرمين الشريفين على حسن الضيافة التي غمرنا بها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدكتور حيدر العبادي

رئيس مجلس الوزراء

٢٢ – تشرين الأول – ٢٠١٧

*المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ٢٠١٧/١٠/٢٢ :

السيسي للعبادي: داعمون لخطوات الحكومة العراقية لبسط السلطة الاتحادية

التقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في القاهرة يوم الاحد، رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسي.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين العراق ومصر، والسبل الكفيلة بتعزيزها، والاوضاع السياسية والامنية في المنطقة، ومحاربة الارهاب والتعاون الإقليمي لمكافحته، والانتصارات العراقية المتحققة على عصابات داعش الارهابية، ورؤية العراق التي طرحها الدكتور حيدر العبادي بشأن مستقبل المنطقة.

وبارك السيد السيسي الانتصارات المتحققة على عصابات داعش الارهابية، معربا عن دعمه لوحدة العراق، مؤكدا ان مصر كانت ومازالت داعمة للعراق في حربه ضد الارهاب و داعمة لخطوات الحكومة العراقية لبسط السلطة الاتحادية.

فيما أكد الدكتور حيدر العبادي على اهمية تعزيز العلاقات مع جمهورية مصر العربية في مختلف المجالات بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين، مشيرا الى ان العراق طرح رؤية لمستقبل المنطقة تقوم على اساس التنمية وبسط الامن بدل الخلافات والحروب، مبينا اهمية مكافحة جذور الارهاب و التعاون في مجالات الإعمار والبناء.

والتقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في القاهرة الاحد، رئيس الوزراء المصري السيد شريف اسماعيل. حيث جرت مراسيم الاستقبال الرسمي للدكتور العبادي بعزف النشيدين العراقي والمصري.

وبحث الدكتور حيدر العبادي مع السيد شريف اسماعيل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، ومحاربة الارهاب، والاوضاع السياسية والامنية في المنطقة، اضافة الى الرؤية العراقية لمستقبل المنطقة والتي تقوم على اساس التنمية وبسط الامن بدل الخلافات والحروب.

واعرب رئيس الوزراء المصري عن دعم بلاده للعراق في حربه ضد الارهاب ودعمه لوحدة العراق وسيادته.

*المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء ٢٠١٧/١٠/٢٢ :

النزاهة تكشف عن صدور أمر قبض بحق رئيس أركان الجيش السابق بابكر زيباري

كشفت هيئة النزاهة، الاحد، عن صدور أمر قبضٍ وتفتيشٍ بحقّ رئيس أركان الجيش العراقيّ السابق بابكر زيباري، مبينة ان ذلك جاء استناداً إلى أحكام المادّة ٣٤٠ من قانون العقوبات العراقيّ.

وقالت دائرةُ التحقيقات بالهيئة، في بيان تلقت السومرية نيوز، نسخة منه ان "قاضي التحقيق المُختصّ بقضايا النزاهة اصدر أمر قبضٍ وتفتيشٍ بحقّ رئيس أركان الجيش العراقيّ السابق بابكر بدر خان شوكت"، مُبيّنةً أنّ "أمر القبض الصادر بحقّ المتّهم جاء لتعمُده إحداث ضررٍ بأموال الجهة التي كان يعمل فيها".

واضافت الدائرة ان "القضيّة التي حقّقت فيه الهيئة سابقاً وأحالتها إلى القضاء إبّان إشغال المُتّهم منصبه، تضمنت إقدامه على إصدار أمر تسليم سبع سيّاراتٍ تعود ملكيّتها إلى وزارة الدفاع العراقيّة لأشخاصٍ مدنيّين بصفة (ضيوف الوزارة) بدون وجه حقٍّ".

يذكر أن المادّة ٣٤٠ من قانون العقوبات العراقيّ، نصت على ان يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس كلُ موظفٍ أو مُكلَّف بخدمةٍ عامةٍ أحدث عمداً ضرراً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل فيها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأشخاص المعهود بها إليه.

*السومرية نيوز ٢٠١٧/١٠/٢٢ :

العبادي وأردوغان: نحو تفعيل مجلس التعاون الستراتيجي بين تركيا والعراق

التقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في انقرة الأربعاء، رئيس الجمهورية التركية رجب طيب اردوغان، حيث عقدا اجتماعا ثنائيا، وتوجها بعد لترؤس جلسة المباحثات المشتركة بحضور اعضاء الوفدين .

وجرى استعراض شامل للعلاقات بين البلدين وسبل تعزيز التعاون وتبادل المصالح بمايخدم الشعبين والبلدين، وفي مقدمتها مواجهة الارهاب وقضايا المياه والنفط والطاقة والمنافذ الحدودية والتبادل التجاري والتعاون الثقافي والسياحي .

وأكد الرئيس اردوغان رغبة بلاده في توسيع العلاقات العراقية التركية ودعمه لخطوات الحكومة العراقية في مواجهة تداعيات الاستفتاء وتوحيد البلاد وفرض سلطة الدولة بقواتها وارادتها الوطنية، مؤكدا التعامل المباشر مع الحكومة العراقية، وداعيا الى تفعيل مجلس التعاون الستراتيجي بين البلدين وتوسيع العلاقات العراقية التركية ورفع التبادل التجاري .

واضاف الرئيس التركي : نحن سعداء بانتصاركم على داعش والتخلص من تبعاتها السيئة وبسط الاستقرار ومستعدون للمساعدة في جهود دعم عودة النازحين في المناطق المحررة واعادة البناء والاستثمار في المجالات كافة .

واعلن الرئيس التركي استعداد بلاده لانشاء سد مشترك، ونحن حريصون على عدم الحاق الضرر باخوتنا العراقيين ونقص المياه، معربا في الوقت ذاته عن قلقه الشديد من تواجد منظمة pkk والمنظمات الارهابية الاخرى في كردستان لكونها تشكل خطرا مشتركا على بلدينا الجارين وندعو للتعاون لمواجهة ذلك الخطر .

وشكر رئيس الوزراء الرئيس اردوغان على حسن الاستقبال، وقال: لقد جئنا لتعميق العلاقات وبحث القضايا التي تخص بلدنا وكذلك التي تخص منطقتنا وباتت علينا، وقد حان الوقت لانهاء النزاعات والحروب التي تسببت بضياع القدرات واستنزاف الموارد ونزوح الملايين، ولولا هذه النزاعات لكانت دولنا بوضع افضل وصوتنا مسموع في العالم .

وتابع العبادي: ان ماعانيناه من ارهاب داعش خطير وبشع وبعيد عن الاسلام الذي يدعونه زورا وكذبا، وارادوا تخريب التنوع الذي نعيشه ونفتخر به، ولكننا نجحنا في مواجهة داعش وانتصرنا عليها بتضحيات غالية وعزيزة

علينا، ولكن علينا ان نعمل معا على غلق الابواب امام عودة داعش وكل الارهابيين، واحذر من ان هذا التنظيم خطير جدا بحيث لو اعطي فرصة سيعود مرة اخرى ليرتكب ماهو ابشع .

وتابع الدكتور العبادي : لقد كان هناك مشروع لتفكيك المنطقة وليس العراق فقط عندما ارادوا اقامة حدود دولة بالدم، ونحن رغم كل ذلك لم نقاتل شعبنا الكردي واوامرنا مشددة بعدم المواجهة وظننا حسن بالبيشمركة ودعوناهم لعدم القتال والحمد لله انهم استجابوا، لكن مايؤسف له هو حملة الكذب والتزييف والادعاءات الباطلة بوجود قوات غير عراقية في كركوك وحولها .

واضاف رئيس الوزراء اننا ماضون ببسط السلطة الاتحادية، ومن واجبي حفظ وحدة العراق وسيادتها وحماية ثروة البلاد.

واكد ان الحشد الشعبي يتكون من مقاتلين عراقيين وقد تشكل في ظل ظرف هجمة داعش واحتلالها مدننا، وبفتوى من سماحة السيد السيستاني، والحشد الشعبي اليوم جزء من المؤسسة الامنية للدولة وفق قانون اقره البرلمان، ونحن نرفض وجود اية قوة مسلحة خارج اطار الدولة ومن غير القوات العراقية، كما لن نسمح بوجود اية قوة على ارضنا تعمل ضد دول الجوار وهذا التزام دستوري نتمسك به .

وحضر اللقاء وزراء الداخلية والنفط والتخطيط والكهرباء والموارد المائية ومستشار الامن الوطني، والسفير العراقي في انقرة، مع نظرائهم من الجانب التركي.

يلدريم يصف خطوات العبادي حيال الاستفتاء بـ"الشجاعة" ويدعو إدارة كردستان للتراجع

الى ذلك عرض رئيس الوزراء حيدر العبادي، الأربعاء، ستة ملفات بحثها مع المسؤولين الأتراك في العاصمة أنقرة، فيما أكد أن العراق يسعى لعلاقات مبنية على المصالح المشتركة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.

وقال العبادي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره التركي بن علي يلدريم في أنقرة، "جئنا إلى تركيا حرصا منا على العلاقات"، لافتا إلى أن المباحثات مع المسؤولين الأتراك شملت "الاقتصاد والتجارة والطاقة والمياه والتعاون السياسي والأمني والثقافي".

وأضاف العبادي "نسعى لبناء علاقات على أساس المصالح المشتركة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية"، مؤكدا في الوقت ذاته أن "علينا واجب أن نجعل شعوب المنطقة تعيش بسلام، وأن التعاون بيننا يمثل أفضل رد على الإرهاب".

من جهته وصف رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، الأربعاء، الخطوات التي اتخذها نظيره العراقي حيدر العبادي حيال استفتاء كردستان بـ"الشجاعة"، داعيا إدارة الإقليم للتراجع عن هذه الخطوة، فيما أكد أهمية استعادة السيطرة الاتحادية على كركوك لـ"ضمان الحفاظ على مكوناتها".

وقال يلدريم "نقدر جهود العبادي التي بذلها قبل الاستفتاء وبعده، وأهنئه على تلك الخطوات الشجاعة، والنصر الكبير الذي حققه ضد داعش الإرهابي".

وأضاف يلدريم "أملنا الكبير هو أن تتعايش كل المكونات في كركوك بأمن وأمان"، لافتا إلى أن "استعادة السيطرة الاتحادية على كركوك أمر مهم يضمن الحفاظ على مكونات المدينة".

وأشار إلى "أننا اتخذنا جملة من التدابير بناء على دعوة إخوتنا العراقيين حيال الاستفتاء غير الشرعي، كما أننا سنستمر باتخاذ هذه التدابير"، داعيا سلطات إقليم كردستان إلى "التراجع عن قرار الاستفتاء".

وكان العبادي وصل في وقت سابق الأربعاء، إلى العاصمة التركية أنقرة في زيارة رسمية، التقى خلالها الرئيس رجب طيب أردوغان ونظيره بن علي يلدريم.

*المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ٢٠١٧/١٠/٢٥:

واشنطن ترد على مطالبات "الحشد" بسحب قواتها من العراق

ردّت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، هيذر نويرت، الأربعاء، على مطالبات أطلقتها قيادات من مليشيات الحشد الشعبي، بسحب القوات الأمريكية من العراق.

وقالت نويرت، في تصريح لشبكة "روداو"، إن "بلادها تقود العمليات في العراق بناء على طلب من بغداد، وإنهم سيناقشون هذا الموضوع في حال طلبت بغداد ذلك".

وكانت قيادات من مليشيات الحشد الشعبي العراقية شنت، الثلاثاء، هجوما لاذعا على وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون" بسبب مطالبته إيران بسحب مليشياتها من العراق، التي قالوا إنه يقصد بها "الحشد".

وطالب زعيم مليشيا "عصائب أهل الحق"، قيس الخزعلي، وزير الخارجية الأمريكي بإخراج قوات بلاده العسكرية من العراق بعد الانتهاء من عذر وجود تنظيم الدولة.

وبخصوص تصريحات تيلرسون عن الحشد، قالت نويرت إن "الحشد الشعبي جزء من القوات العراقية، لكننا نعلم جيدا أن هذه القوة متأثرة بإيران"، لافتا إلى أن "تيلرسون تحدث عن التدخلات الإيرانية في العراق والمنطقة".

وحول تقرير منظمة العفو الدولية "أمنستي" عن انتهاكات القوات العراقية في كركوك والطوز، أوضحت نويرت أنها "لم ترَ ذلك التقرير حتى الآن"، مبينة أنهم "طالبوا مرارا بوقف أعمال العنف، والبدء بالمفاوضات، وأنهم يعملون على ذلك حاليا، ويراقبون الأوضاع".

*روداو ٢٠١٧/١٠/٢٥ :

خلال لقائه رئيس الوزراء العراقي

خامنئي: انتصارات العراق تحققت بفضل وحدة وتضحيات العراقيين

قال قائد الثورة الاسلامية خلال لقائه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، ان انتصارات العراق في مواجهة الارهابيين وداعميهم تحققت بفضل وحدة العراقيين بمختلف طوائفهم وحماية الحكومة العراقية للحشد الشعبي والشبان المؤمنين والشجعان.

وافاد الموقع الاعلامي لقائد الثورة الاسلامية الخميس، ان سماحة اية الله العظمى السيد علي الخامنئي اضاف خلال لقائه العبادي، إن "من حق العراق القوي والمنتصر ان يلعب دورا قياديا في المنطقة"، مبديا اعجابه بـ"القيادة الشجاعة والحكيمة للعبادي".وهنأ السيد الخامنئي، العبادي والشعب العراقي على الانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات العراقية"، مشيرا الى ان "الانتصارات العراقية اصبحت منارا ومشروعا للنهوض في المنطقة".

واعلن قائد الثورة الاسلامية دعمه لجهود الحكومة العراقية في تطوير العلاقات مع دول الجوار والمنطقة، وأكد في نفس الوقت على الحذر من الخداع والمكر الامريكي وعدم الثقة بهم.

واضاف سماحة القائد : الامريكيون هم من أوجدوا داعش، في حين وبعد هزيمة الارهابيين على يد حكومة العراق وشعبها، يبدون وقوفهم الى جانب العراق، لكن ومن دون شك سيتحينون الفرص لتوجيه ضربة اخرى للعراق.

وأعلن قائد الثورة الاسلامية دعمه لتعزيز العلاقات الشاملة بين طهران وبغداد في مختلف المجالات، متوجها الى السيد العبادي بان اهتمام شعوب المنطقة بنجاحات العراق كانت بفضل جهود وشجاعة الشعب العراقي وقيادة السيد العبادي والمسؤولين العراقيين.

من جهته اكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ان "الانتصارات والنجاحات تحققت بوحدة وتضحيات العراقيين، موضحا "مشروع رؤية العراق لمستقبل المنطقة الذي يدعو الى السير في طريق تبادل المصالح المشتركة وتحقيق التنمية بدل الحروب والنزاعات".

واضاف العبادي اننا نعمل وبدقة على ترسيخ وحدة العراق، وكما أعلنا للاشقاء في أقليم كردستان العراق باننا لانسمح ان يهدد بلدنا خطر التقسيم.

وعبر العبادي عن خالص شكره لحماية ايران ودعمها للعراق في محاربة الارهابيين وقال اننا نرحب وبقوة بتطوير العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية.

العبادي: العراق وايران ترتبطان بعلاقات ودية ومتينة

من جهة أخرى قال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، ان بغداد وطهران ترتبطان حاليا بعلاقات ودية ومتينة ويجب ان يسعى البلدان في اطار تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية.

واضاف العبادي الخميس، خلال لقائه الرئيس الايراني حسن روحاني، ان الارهاب والتوجهات الارهابية تشكل تحديا وتهديدا للجميع، و العراق حكومة وشعبا استطاع ومن خلال تحسين وتقوية قدراته، تحقيق انتصارات جيدة في محاربة الارهابيين والحفاظ على وحدته.

وأكد العبادي على ضرورة حماية وحدة العراق وسيادته الوطنية وقال ان على الشعب العراقي ومن خلال حفظ وحدته ان يقف بوجه المؤامرات التي تخطط ضد بلاده.

واشار رئيس الوزراء العراقي الى ضرورة تعزيز العلاقات بين دول المنطقة لازالة الخلافات ومنع انتشار الارهاب وقال ان النزاعات والخلافات في المنطقة توفر الارضية امام تدخل الاخرين في شؤون دول المنطقة ويجب ان نسعى في اطار رفع الخلافات وتطوير التعاون بين دول المنطقة.

واشار حيدر العبادي الى ضرورة تطوير العلاقات والتعاون بين ايران والعراق في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشارك وقال : يجب ومن خلال تطوير العلاقات والتعاون، حفظ مصالح الشعبين وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وصرح رئيس الوزراء العراقي بان العراق يفتخر بخدمة زوار الامام الحسين (ع) ويعتبره من واجباته معربا عن امله باقامة مراسم مسيرة الاربعين الحسيني بشكل رائع في ظل جهود الشعبين والمسؤولين في البلدين.

روحاني: ايران ستقف وعلى الدوام الى جانب حكومة العراق وشعبه

من جهته أكد رئيس الجمهورية حسن روحاني على أهمية التضحيات التي قدمها شعب العراق والقيادة الحكيمة للمسؤولين والمرجعية في معالجة المشاكل والأزمات وقال ان الجمهورية الاسلامية الايرانية وقفت وستقف الى جانب حكومة العراق وشعبه في محاربة الارهاب وتعزيز وحدة العراق وحماية سيادته الوطنية.

وخلال لقائه العبادي، اشار رئيس الجمهورية الى الارادة الصلبة للحكومتين الايرانية والعراقية في تطوير العلاقات الشاملة والتعاون وقال ان طهران وبغداد بامكانهما تعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعلمية.

وصرح روحاني بان القضايا الأمنية والمشاكل الداخلية بدأت تتقلص حدتها في العراق، ويجب السعي في اطار أعادة اعمار العراق وتعزيز علاقاته الاقليمية وأكد ان الجمهورية الاسلامية الايرانية مستعدة وبقوة للمشاركة في اعادة اعمار وتطوير العراق والوقوف الى جانب حكومة العراق وشعبه.

وأكد روحاني على استعداد الشركات الايرانية لتقديم المزيد من الخدمات الفنية والهندسية للعراق، وضرورة تطوير العلاقات المصرفية بين البلدين بهدف تمتين وتسهيل العلاقات التجارية والاقتصادية وتسهيل اصدار تأشيرات الدخول لتوسيع العلاقات بين الشعبين.

وأعتبر الرئيس الايراني لقاء الاشقاء والمسؤولين العراقيين للحوار معهم حول تطوير العلاقات والتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين بانها فرصة قيمة تصب في اطار المصالح بين الشعبين واشار الى انتصارات العراقيين في مواجهة الجماعات الارهابية سيما داعش، ومخطط اعداء العراق لابقاء هذا البلد يعاني من الأزمات وقال ان العراق استطاع بوحدة وتضحيات قواته المسلحة وشعبه من الانتصار والتغلب على المشاكل.

وأكد الرئيس الايراني على حفظ وحدة العراق وسيادته الوطنية وقال ان تعزيز الأمن والاستقرار في العراق مبعث سرور للحكومة والشعب في الجمهورية الاسلامية الايرانية التي تعتبر أمن العراق جزء من أمنها وأمن المنطقة.

واشاد الرئيس روحاني بالقيادة الحكيمة للحكومة العراقية في موضوع أقليم كردستان العراق واهتمامها بالحقوق الوطنية لاهالي هذه المنطقة وقال : ينبغي مكافحة الارهاب والتوجهات الداعية للانفصال والتي تضر بوحدة العراق وسيادته الوطنية، وطهران تدعو الى تقوية الحكومة المركزية العراقية.

وأكد روحاني استعداد الجمهورية الاسلامية الايرانية لتطوير العلاقات والتعاون مع جميع دول المنطقة وقال ان توسيع العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف سيكون لصالح شعوب المنطقة.

واشار روحاني الى المشاورات والعلاقات الودية بين ايران والعراق واهميتها في تمتين العلاقات الاقليمية وقال ان ايران لم تسع ابدا الى الهيمنة على المنطقة فحسب بل كانت الداعم الأكبر للأمن وفي المقدمة لمحاربة الارهاب الاقليمي، اليوم ايضا لانرى أي مبرر لاستمرار الخلافات والتوترات بين دول المنطقة.

وقال رئيس الجمهورية انه من المهم الاسراع بتسوية الأزمات الاقليمية خاصة في اليمن وأعرب عن امله بالمزيد من التقدم والازدهار للعراق وباقي دول المنطقة.

وتطرق الرئيس روحاني الى الخدمات التي يقدمها العراق وحسن استضافته لزوار العتبات المقدسة خاصة في مسيرة الاربعين الحسيني مشيدا بجهود وحسن استضافة العراقيين لملايين الزوار في مراسم الاربعين.

*وكالة الانباء الايرانية ٢٠١٧/١٠/٢٨ :

الفيّاض ينتقد تصريحات وزير الخارجيّة الأمريكي

انتقد مستشار الأمن الوطني ورئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون التي طالب فيها بغداد بالابتعاد عن إيران وتمتين علاقاتها مع السعودية. وقال الفياض، في تصريح نشره الموقع الرسمي لهيئة الحشد الشعبي، إن "وزير الخارجية الأمريكي ليس مؤهلا للتعليق على الحشد الشعبي العراقي"، مشدداً على أن "هذه التصريحات مرفوضة ورئيس الوزراء حيدر العبادي اعتبرها تدخلا في الشؤون الداخلية للعراق".وأضاف مستشار الامن الوطني ان "الحشد الشعبي يعد قوة اساسية وشارك بشكل مؤثر في الانتصار على داعش وهزيمة العدو في جميع المناطق طيلة السنوات الثلاث الماضية"، معتبراً إياه "مدعاة لفخر جميع العراقيين".وأكد الفياض ان "الحشد الشعبي هو ممثل الشعب العراقي الذي لبى نداء المرجعية الدينية وبادر الى الدفاع عن ارضه ومقدساته"، مشددا على "عدم السماح لأي احد بأن يسيء لهذه المؤسسة الشعبية".وقال وزير الخارجية الأمريكي، رداً على أسئلة صحفيين في جنيف، حول التدخل الإيراني في العراق إن بلاده "لا تعمل على إلغاء جميع العلاقات بين العراق وإيران، لكن بغداد مطالبة بتطوير قدراتها الذاتية".

وأضاف تيلرسون ان "العراقيين عرب، وليسوا فرساً، سواء كانوا سنّة أو شيعة، وأعتقد أن السعوديين راغبون في استئناف علاقاتهم مجددا مع العراقيين الذين يرتبطون معهم بأخوّة قبلية قديمة".

وكان وزير الخارجية الأمريكي قال، الاسبوع الماضي، إن الوقت حان كي تعود الفصائل المدعومة من إيران إلى "ديارها"، وكذلك مستشاروها الإيرانيون، بعد أن ساعدوا العراق على هزيمة تنظيم داعش.

*صحيفة (المدى) البغدادية ٢٠١٧/١٠/٢٨ :

نوفمبر ٢٠١٧

الرئيس معصوم...دور و حضور

ابرز اللقاءات والخطابات والنشاطات في شهر نوفمبر

رئيس الجمهورية يستقبل السفير الايطالي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الاربعاء ١-١١-٢٠١٧ سفير الجمهورية الايطالية لدى العراق السيد ماركو كارنيلوس بمناسبة انتهاء مهام عمله.

وأشاد الرئيس معصوم خلال اللقاء بعمق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وضرورة مواصلة تطويرها في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، مثمنا الدعم الايطالي للعراق في المجال العسكري في اشارة الى مساهمة الخبراء العسكريين الايطاليين في تدريب القوات الامنية العراقية، كما أكد تطلع العراق الى الاستفادة من الخبرات الفنية الايطالية في مجالات حماية السدود والمواقع الاثرية وترميم التراث الفني العراقي العريق الذي تعرض الى التدمير الهمجي والسرقة والتهريب على يد ارهابيي داعش.كما اشار الرئيس معصوم ان العراق انتصر على الارهاب بفضل ارادة العراقيين جميعا ودعم الدول الصديقة ومنها ايطاليا ودول اوربية اخرى، معربا عن أمله في أن تلعب دورا فعالا في خطط الاعمار والمشاريع الاقتصادية كما دعا الى مضاعفة التعاون الثقافي والاكاديمي والاهتمام الخاص بالجالية العراقية المقيمة في ايطاليا.وتمنى الرئيس معصوم للسفير كارنيلوس النجاح التام في مهامه المقبلة مثنيا على دوره في تمتين العلاقات بين البلدين الصديقين.

من جانبه ثمن السفير الايطالي الانتصارات التي يحققها العراق، موكدا استمرار دعم حكومة بلاده وحرصها على تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

الرئيس معصوم يعزي ترامب بضحايا حادث الدهس الارهابي في مانهاتن

بعث سيادة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم اليوم الاربعاء ٢٠١٧/١١/١، برقية تعزية إلى فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السيد دونالد ترامب، أدان فيها حادث الدهس الارهابي الذي أسفر عن سقوط قتلى وجرحى أبرياء في حي مانهاتن بمدينة نيويورك الأمريكية ،وفي ما يلي نص البرقية:

"فخامة الرئيس دونالد ترامب المحترم،
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،

باسمي شخصيا وبإسم شعب جمهورية العراق، أعرب عن مشاعرنا العميقة بالألم والعزاء لوقوع ضحايا أبرياء نتيجة حادث الدهس الارهابي الذي أسفر عن سقوط قتلى وجرحى أبرياء في حي مانهاتن بمدينة نيويورك الأمريكية. واذ نؤكد دعم وتضامن الشعب العراقي مع الشعب الأمريكي الصديق في مواجهة هذه الجريمة النكراء التي ندينها بقوة، نعرب لفخامتكم ولأسر الضحايا ولشعب الولايات المتحدة الأمريكية الصديق عن أحر التعازي والمواساة، متمنين الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

فؤاد معصوم
رئيس جمهورية العراق"

الرئيس معصوم يهنئ الصابئة المندائيين بعيد الازدهار

وجه سيادة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم أمس الاربعاء ٢٠١٧/١١/١، برقية تهنئة إلى الصابئة المندائيين في العراق والعالم، بمناسبة عيد دهوا هنينا (عيد الازدهار)، مشددا على أهمية اعلاء قيم التسامح والتأخي والمحبة والسلام. في ما يلي نصها:

"مع حلول عيد "دهوا هنينا"، عيد الازدهار، الذي يحتفل به الصابئة المندائيون في العراق وفي كل أنحاء العالم، نتقدم بأحر التهاني وخالص التبريكات إلى جميع الأخوات والأخوة الصابئة في كل مكان بهذه المناسبة السعيدة، متمنين لهم جميعا الخير والسلام في بلدهم وموطنهم الأول العراق، داعين العلي القدير أن يعيد هذا العيد على الأخوة المندائيين وعلى سائر العراقيين، بالخير والازدهار والسلام.

وكل عام والجميع بخير.

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية"

رئيس الجمهورية يتسلم أوراق اعتماد السفير السلوفيني

تسلم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد اليوم الخميس ٢٠١٧/١١/٢ أوراق اعتماد سفير جمهورية سلوفينيا الجديد لدى العراق السيد ايغور جوكيتش.

وأكد الرئيس معصوم خلال المراسيم تطلع العراق إلى تطوير وتعميق علاقات الصداقة والتعاون مع سلوفينيا، لاسيما في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية، بما يخدم مصالح شعبي البلدين الصديقين.

من جانبه أكد السفير السلوفيني تصميم بلاده على بذل كل جهد ممكن لتوطيد أطر التعاون والعلاقات مع العراق في جميع الميادين، مجددا دعم سلوفينيا للعراق في حربه ضد الارهاب.

الرئيس معصوم يصادق على "قانون التعديل الاول لقانون العفو العام"

اعلن المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية ان سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صادق اليوم الخميس ٢٠١٧/١١/٢، على "قانون التعديل الاول لقانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦.

واوضح المكتب ان هذا القانون الذي صوت عليه مجلس النواب في وقت سابق، شرع لخطورة الجرائم الارهابية وجرائم خطف الاشخاص على المجتمع وخاصة التي ارتكبت بعد ٢٠١٤/٦/١٠ وبغية عدم اتاحة الفرصة لمرتكبيها من الافلات من العقاب ولعدم تشجيع الاخرين على ارتكابها ولغرض زيادة مبلغ الغرامة على العقوبة المستبدلة أو التدبير، مشيرا الى ان هذا القانـــون ارسل للنشر في الجريدة الرسمية.

رئيس الجمهورية يصادق على عدد من أحكام الإعدام

أعلن المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية اليوم الخميس ٢٠١٧/١١/٢، إن سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صادق على عدد من أحكام الإعدام مشيرا إلى أن المشمولين بها من المدانين بارتكاب جرائم خطيرة.

وأوضح المكتب الإعلامي لرئيس الجمهورية إن المراسيم الموقعة أرسلت إلى السلطة التنفيذية المعنية لغرض تنفيذ هذه الأحكام بالمدانين بها.

الرئيس معصوم يهنئ العراقيين والعالم بتحرير القائم من رجس داعش

هنأ سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم السبت ٢٠١٧/١١/٤، الشعب العراقي الأبي والعالم أجمع بتحرير قضاء القائم وكامل مناطق جنوب نهر الفرات حتى الحدود الدولية من سيطرة عصابات داعش الارهابية كما حيّا قادة وضباط وكافة أفراد قواتنا المسلحة على بسالتهم وكفاءتهم القتالية في تحقيق هذا النصر التاريخي الجديد.

وشدد سيادته على ان هذا الانتصار البطولي عجل في القضاء النهائي على فلول ارهابيي داعش، مشيدا ببطولة وتضحيات قواتنا المسلحة بكافة تشكيلاتها وتحقيقها انتصارات حاسمة وسريعة قصمت ظهر الارهاب وتكللت بتحرير مدينة القائم ونواحي السعدة والكرابلة وحصيبة وكامل مناطق جنوب نهر الفرات إلى الحدود الدولية.

كما أكد الرئيس معصوم عزم العراقيين على تعجيل القضاء النهائي على فلول ارهابيي داعش لتطهير كل اراضي الوطن من رجسهم وطي صفحة جرائمهم وتكريس كافة جهود شعبنا وطاقاته في معارك اعادة النازحين والبناء والاعمار والاستقرار والمصالحة المجتمعية وتعزيز الوحدة الوطنية والمكانة الاقليمية والدولية للعراق.

وفيما ثمن الرئيس معصوم دعم التحالف الدولي ومساندة الدول والشعوب الصديقة لقصم ظهر عصابات داعش المجرمة، وجه بلزوم الاهتمام الخاص بعوائل الشهداء ومعالجة الجرحى وحماية المدنيين والنازحين. وفي ما يأتي نص التهنئة:

"نهنئ شعبنا العراقي الأبي والعالم أجمع بتحرير قضاء القائم وكامل مناطق جنوب نهر الفرات حتى الحدود الدولية من سيطرة عصابات داعش الارهابية كما نحيي قادة وضباط وكافة أفراد قواتنا المسلحة على بسالتهم وكفاءتهم القتالية في تحقيق هذا النصر التاريخي الجديد.

واننا بهذه المناسبة المجيدة نقف اجلالا لصمود وتضحيات قواتنا المسلحة بكافة تشكيلاتها في تحقيق هذه الانتصارات الحاسمة والسريعة التي تكللت بتحرير مناطق القائم والسعدة والكرابلة وحصيبة وكامل مناطق جنوب نهر الفرات إلى الحدود الدولية، نؤكد عزم شعبنا على تعجيل القضاء النهائي على فلول ارهابيي داعش لتطهير كل أراضي الوطن من رجسهم وطي صفحة جرائمهم وتكريس كافة جهود شعبنا وطاقاته في معارك اعادة النازحين والبناء والاعمار والاستقرار والمصالحة المجتمعية وتعزيز الوحدة الوطنية والمكانة الاقليمية والدولية للعراق.

واذ نثمن دعم التحالف الدولي ومساندة الدول والشعوب الصديقة لشعبنا في معركته المقدسة ضد عصابات داعش المجرمة، نوجه السلطات المعنية بالاهتمام الخاص بعوائل الشهداء ومعالجة الجرحى وحماية المدنيين والنازحين."

رئيس الجمهورية يصل العاصمة البولندية

وصل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء اليوم الأحد ٢٠١٧/١١/٥ إلى العاصمة البولندية وارشو على رأس وفد رفيع المستوى، ضم السيدين وزير التخطيط والتجارة وكالة سلمان الجميلي، ووزير الزراعة فلاح زيدان اللهيبي، وعددا من المستشارين والمسؤولين الحكوميين.

وكان في استقبال سيادته في المطار العسكري في وارشو عدد من ممثلي الرئيس البولندي وكبار المسؤولين البولنديين.

وفيما يفتتح رئيس الجمهورية زيارته الرسمية صباح غد باستقباله رسميا من قبل رئيس الجمهورية البولندية سيادة أندجي دودا، سيجري سيادته عددا من اللقاءات مع رئيسة مجلس الوزراء البولندي السيدة بايتا شيدو ورئيس البرلمان السيد ماريك كوتشينسكي ، فضلا عن عدد آخر من كبار المسؤولين، يجري خلالها بحث تعزيز

التعاون المشترك بين البلدين الصديقين لا سيما في مجالات تطوير العلاقات الاقتصادية وتفعيل الاتفاقية الثنائية بين البلدين بانتظار توقيع العديد من الإتفاقيات.

وتشمل مباحثات سيادته أيضا رفع مستوى التبادل التجاري والتعاون النفطي والاستثمارات واستقطاب الشركات البولندية لمشاركة متميزة في مشاريع اعادة الاعمار والاسكان والزراعة والسياحة وتفعيل اتفاقيات بين البلدين في مجال التعليم العالي والنقل والصحة والرياضة فضلا عن تعزيز التعاون في مكافحة الارهاب.

استقبال رسمي مهيب لرئيس الجمهورية في وارشو

جرى في القصر الجمهوري في العاصمة البولندية صباح اليوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٦، استقبال رسمي مهيب لسيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بحضور كبار المسؤولين البولنديين وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية البولندية السيد أندجي دودا.

وأعقب مراسم الاستقبال لقاء ثنائي بين الرئيسين بحثا خلاله ملفات أساسية خاصة بالعلاقات بين البلدين الصديقين.

كما عقد اجتماع رسمي موسع، بحضور وفدي البلدين، تمت خلاله مناقشة العلاقات الثنائية في كافة المجالات وسبل تعزيزها خدمة لمصالح شعبيهما.

وفي مؤتمر صحفي مشترك اثر الاجتماع، أوضح الرئيس معصوم ان الجانبين اتفقا على تطوير مجمل العلاقات الثنائية، لا سيما التعاون الأمني والعسكري، فضلا عن تطوير مشاركة بولندا في اعمار العراق والبنى التحتية، وجلب الاستثمارات ودخول الشركات البولندية في تطوير صناعات النفط والغاز والكهرباء والزراعة في العراق، مشددا على ترحيب بلاده بالخبرات والاستثمارات البولندية وتقديم كافة التسهيلات والضمانات لاستقطابها.

كما أكد الرئيس معصوم عمق العلاقات التاريخية التي تربط البلدين الصديقين، مشيرا إلى أهمية توسيعها في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية.

وأشار الرئيس معصوم أيضا إلى قرب تحقيق الانتصار النهائي على تنظيم داعش الارهابي بفعل التضحيات الكبيرة التي قدمها العراقيون وبمساعدة من المجتمع الدولي، لا سيما الدول المشاركة في التحالف الدولي المناهض للارهاب ومن بينها بولندا.

من جانبه شدد الرئيس البولندي على عمق علاقات الصداقة بين البلدين، مؤكدا استعداد بلاده لدعم تطويرها في المجالات الاقتصادية والعسكرية وتعزيز العلاقات الدبلوماسية، مشيرا أيضا إلى قوة العلاقات االتاريخية بين الشعبين البولندي والعراق وسعة آفاق تطورها وتعميقها.

كما نوه فخامته الى أهمية تفعيل الاتفاقية الثنائية بين العراق وبولندا، مبينا أهمية رفع مستوى التبادل التجاري إلى مستويات أعلى مستقبلا، معربا عن دعم بولندا للعراق واهتمامها بتوسيع آفاق التعاون المشترك، في المجالات كافة.

رئيس الجمهورية يضع اكليل من الزهور على ضريح الجندي المجهول في وارشو

قام سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ظهر اليوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٦، بوضع اكليل من الزهور على ضريح الجندي المجهول في العاصمة البولندية وارشو.وكان الرئيس معصوم اجتمع صباح اليوم مع فخامة رئيس الجمهورية البولندية السيد أندجي دودا بحثا خلاله ملفات أساسية خاصة بالعلاقات بين البلدين الصديقين وذلك في أعقاب مراسم استقبال رسمي مهيب لسيادته بمناسبة زيارته الرسمية الحالية لبولندا.

رئيس الجمهورية: العراقيون انتصروا على الارهاب، وتمتين الوحدة الوطنية واعادة الاعمار أولوياتنا

أكد سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء الاثنين ٢٠١٧/١١/٦، ان الشعب العراقي انتصر بشكل حاسم على تنظيم داعش الارهابي، مثمنا دعم المجتمع الدولي، كما شدد على ان تمتين الوحدة الوطنية واعادة الاعمار وتعزيز النظام الديمقراطي الاتحادي المتقدم هي الأولويات الراهنة للعراق.

وأضاف سيادته، خلال دعوة عشاء أقامه له فخامة رئيس الجمهورية البولندية السيد أندجي دودا في القصر الرئاسي وحضرها عدد من كبار المسؤولين البولنديين ورجال الدين وشخصيات من الجالية العراقية في بولندا، وبعد أن حرر كافة أراضيه تقريبا من سيطرة العصابات الارهابية الاجرامية بفضل قوة ووحدة ارادة شعبنا بكافة مكوناته وبطولة وتضحيات قواتنا المسلحة بكافة تشكيلاته ودعم وتضامن المجتمع الدولي وخاصة الدول الصديقة، فان العراق الآن عازم على المضي بقوة قدما نحو تكريس جهود كبرى لتمتين الوحدة الوطنية واعادة الاعمار وتعزيز النظام الديمقراطي الاتحادي المتقدم باعتبارها من الأولويات الاساسية المقبلة.

الرئيس معصوم يجتمع مع رئيسة وزراء بولندا

اجتمع سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في العاصمة البولندية صباح اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٧، مع رئيسة مجلس الوزراء البولندي السيدة بايتا شيدو، وبحث معها سبل تطوير العلاقات الثنائية بين العراق وبولندا في المجالات كافة، لا سيما الاقتصادية والأمنية وتفعيل الاتفاقية الثنائية الموقعة بين البلدين العام الماضي .

وفيما شكر سيادته الحكومة البولندية على حرارة الاستقبال والاهتمام بدعم العراق، وأشاد بعلاقات الصداقة بين البلدين، أعرب عن استعداد العراق للوصول إلى أوثق وأوسع مستويات التعاون مع بولندا في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وترميم الآثار وتطوير البنى التحتية وتحديث المصانع المتوقفة، كما ركز على اهتمام العراق بالاستفادة من الخبرات البولندية في تلك المجالات، داعيا الحكومة البولندية إلى معالجة الديون البولندية على العراق على أساس اتفاقية باريس إلى جانب دعم عودة الطيران المدني بين البلدين وتسهيل منح تأشيرات السفر المتبادلة وتشجيع التبادل التجاري والسياحة.

وشدد الرئيس معصوم على ان الانتصار على الارهاب والجماعات الارهابية، يستجوب تعاونا دوليا من أجل تحقيق انتصار شامل واستراتيجي على الارهاب بتصفية امتداداته في المناطق الاخرى، وتحقيق السلم والأمن في كافة دول المنطقة والعالم، داعيا بولندا والاتحاد الاوربي إلى جهد عالمي مشترك من أجل تحقيق ذلك.

بدورها أكدت رئيس مجلس الوزراء السيدة شيدو، أن حكومة بلادها تبارك الانتصارات التي تحققها القوات الأمنية العراقية ضد تنظيم داعش الارهابي، مؤكدة في الوقت ذاته أن بولندا جاهزة ومستعدة لتطوير وتوسيع التعاون والعمل المشترك بين البلدين في كافة المجالات بما فيها المجال الأمني ومهتمة بدراسة والعمل على خلق ظروف تعاون واسع وبما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين.

رئيس الجمهورية يلتقي رئيس مجلس النواب البولندي

التقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في العاصمة البولندية وارشو مساء اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٧ رئيس مجلس النواب البولندي السيد ماريك كوخشنسكي، حيث جرى استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها.

وأكد الرئيس معصوم خلال اللقاء على اهمية تبادل الخبرات بين العراق وبولندا في المجالات كافة.

كما أوضح الرئيس معصوم أن العراق اليوم بات محط انظار العالم بفعل الانتصارات والبطولات التي تحققها ضد الارهاب وهزيمة تنظيم داعش، داعيا جميع دول العلم لدعم هذه الانتصارات من أجل الخلاص والقضاء على خطر داعش بشكل نهائي.

بدوره بارك رئيس مجلس النواب البولندي التي تحققها القوات الامنية العراقية ضد تنظيم داعش الارهابي مؤكدا في الوقت ذاته حرصه على زياده التعاون والعمل المشترك بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة لبغداد ووارشو.

رئيس الجمهورية يلتقي نائب رئيس مجلس الشيوخ البولندي

والتقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٧ نائب رئيس مجلس الشيوخ البولندي السيد ريشارد تريلتسكي وجرى خلال اللقاء مناقشة سبل التعاون بين البلدين وتطوير العلاقات الثنائية.

وأكد الرئيس معصوم خلال اللقاء على أهمية تبادل الخبرات والزيارات بين البلدين وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بينهما بما يخدم الشعبين الصديقين .

كما شدد الرئيس معصوم على أهمية تعضيد وتطوير العلاقات الثنائية بين العراق وبولندا، مبينا أهمية مساهمة الشركات البولندية في اعادة اعمار المناطق المحررة، فضلا عن التعاون الامني والاقتصادي بين البلدين.

بدوره بارك السيد ريشارد تريلتكسي الانتصارات التي حققتها القوات العراقية على الارهاب، مؤكدا حرص بلاده على تطوير علاقاتها مع العراق في المجالات كافة.

الرئيس معصوم يعزي المسلمين بمناسبة أربعينية استشهاد الأمام الحسين (ع)

وجه سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم الأربعاء ٢٠١٧/١١/٨، كلمة عزاء للمسلمين والبشرية جمعاء بمناسبة ذكرى أربعينية استشهاد الأمام الحسين (ع)، في ما يلي نصها:

"بسم الله الرحمن الرحيم

يا أبناء شعبنا الأبي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يحيي المسلمون في أنحاء المعمورة هذه الأيام شعائر أربعينية استشهاد الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام) وآل بيته وصحبه الذين ضحوا بأنفسهم دفاعا عن قيم الحق والعدل والكرامة بوجه الظلم والباطل والطغيان.

وباستعادة هذه الشعائر العبادية التي تشكل تتويجاً لمراسم عاشوراء من كل عام، يستلهم العراقيون المعاني النبيلة للتضحية والشهادة والصمود من أجل إحقاق الحق وإزهاق الباطل التي شكلت على مدار العصور علامة سامية يستلهمها الملايين الذين يوحّدهم جلال هذه الذكرى برغم تعدد مكوناتهم وتنوع طوائفهم وقومياتهم وأديانهم الغنية كلها بقيم الخير والمحبة والوطنية والإخلاص.

إن شعبنا يحيي شعائر أربعينية الشهادة والبطولة هذا العام وهو يقترب من تحقيق النصر النهائي الحاسم على عصابات داعش الإرهابية بعون الله جل وعلا، وبفضل قوة إرادة العراقيين ووحدتهم الوطنية وبسالة وتضحيات قواتنا المسلحة بكافة تشكيلاتها التي حققت الانتصارات البطولية تلو الانتصارات، مدافعة بذلك ليس عن مصالح شعبنا وحسب بل عن مصالح شعوب المنطقة والعالم أجمع، الأمر الذي أثار تقدير ودعم المجتمع الدولي بأسره.

إن شعبنا الذي قدم تضحيات جسيمة في معركته المقدسة ضد تنظيم داعش الإجرامي والتي تكللت هذه الأيام بتحرير مدينة القائم وكامل مناطق جنوب نهر الفرات إلى الحدود الدولية، يقف اليوم صفاً واحداً من أجل حماية وطنه وحقوقه وحرياته وفي مقدمتها حق جميع مكوناته وطوائفه بممارسة الطقوس والشعائر بأمن وكرامة وتسامح، متحدِّيا بهذا إرادات التكفير والتطرف التي ورثت عن نفس الطاغوت الذي تصدى له الإمام الحسين (ع)، أخلاق قتل المواطنين الأبرياء وسبي النساء وانتهاك كرامتهن وتدمير المساجد والجوامع والكنائس والمعابد وإذكاء الفتن الطائفية والدينية المفتعلة. وتمثل جريمة استهداف الزائرين المتوجهين إلى مراقد الأئمة الأطهار حلقة بشعة أخرى في سلسلة جرائم فلول العصابات الإرهابية الداعشية المهزومة.

المجد لشهداء شعبنا بكافة مكوناته، ولتنتصر القيم السامية التي أستشهد من أجلها الإمام الحسين (ع) وأهل بيته وصحبه، وليحفظ الله الجميع.. وليعز العراقَ بوحدة شعبه وبطولة قواته المسلحة..

ولتندحر إرادة الشر والإرهاب والطغيان..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية"

رئيس الجمهورية يستقبل السفير الأمريكي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد ظهر اليوم الاحد ٢٠١٧/١١/١٢ السفير الأمريكي لدى العراق السيد دوغلاس سيليمان.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها، فضلا عن مناقشة التطورات السياسية والأمنية والازمة بين بغداد واربيل.

وأكد سيادته ان الانتصارات التي تحققها القوات الامنية ضد الارهاب تاتي بفعل تلاحم العراقيين واصرارهم على العيش تحت ظل الحرية والديمقراطية والتعايش السلمي داعيا الاطراف السياسية جميعا لدعم هذه الانتصارات من خلال انهاء المشاكل العالقة بين كافة الاطراف السياسية لاسيما المشاكل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم والبدء بحوار بناء لحل الازمة الراهنة والحفاظ على المكتسبات الوطنية.

من جانبه ثمن السفير سيليمان الانتصارات التي يحققها العراق ضد الارهاب مؤكدا دعم بلاده في المجالات كافة، كما اوضح ان بلادة تشجع جميع الاطراف السياسية لبدء حوار ينهي الخلافات القائمة ويدعم الاستقرار الامني والسياسي في العراق

استلام أوراق اعتماد السفير التايلندي الجديد لدى العراق

تسلم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد اليوم الثلاثاء ١٤ /١١/ ٢٠١٧ أوراق اعتماد السفيرالتايلندي السيد بورنبونج جانيت تاون لدى العراق.

واشار سيادته الى مسار العلاقات الثنائية بين العراق وتايلند ، مؤكدا ضرورة تعميقها وتطويرها في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية، بما يخدم المصالح المشتركة لشعبي البلدين الصديقين.

من جانبه أكد السفير التايلندي حرص بلاده على بذل كل جهد ممكن لتوطيد أطر التعاون والعلاقات مع العراق في جميع الميادين، موكدا دعم بلاده للعراق في حربه ضدالارهاب ، كما نقل تهاني بلاده للعراق حكومة وشعبا بمناسبة الانتصارات الكبيرة التي يحققها العراقيون ضد الارهاب وقرب الخلاص من افة الارهاب.

استلام أوراق اعتماد السفيرالتونسي الجديد لدى العراق

اكد سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم أهمية تعزيز العلاقات بين العراق ودول المنطقة ومحيطة العربي بما يحقق المصالح المشتركة والاستقرار في المنطقة.

جاء ذلك خلال تسلم سيادته، في قصر السلام ببغداد اليوم الثلاثاء ١٤-١١-٢٠١٧، أوراق اعتماد السفير التونسي لدى العراق السيد ابراهيم الرزقي ،حيث اكد رئيس الجمهورية على اهمية تطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية وتبادل الخبرات.

كما اشاد سيادته بالسياسية التونسية الواقعية ومسارتطوير تجربتها الديمقراطية ،محملا السفير الرزقي تحياته الى الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي وتمنياته للشعب التونسي بالمزيد من الاستقرار والازدهار.

بدوره نقل ابراهيم الرزقي تحيات الرئيس التونسي وتهانيه للرئيس معصوم بمناسبة الانتصارات المتحققة على الارهاب . كما اشار السفير التونسي الجديد الى عزم بلاده لتطوير افق التعاون البناء مع العراق في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والسياحة وتشجيع الاستثمار وتبادل الخبرات بين البلدين الشقيقين.

استلام أوراق اعتماد السفير الجورجي الجديد لدى العراق

تسلّم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/١٤، أوراق اعتماد السفير الجورجي الجديد لدى العراق السيد جريجوري طاباطادزه.

وفيما رحب الرئيس معصوم بالسفير الجورجي وهنأه على تسنمه منصبه سفيرا لبلاده في العراق وتمنى له النجاح في اداء مهامه، مؤكدا دعم رئاسة الجمهورية له ولكافة البعثات الدبلوماسية العاملة في العراق وحرصها على انجاح مهامها بما يخدم المصالح المشتركة وتطوير العلاقات الثنائية وتعزيزها ، مؤكدا رغبة العراق في العمل المشترك مع جورجيا كبلد صديق من اجل تنشيط العلاقات الثنائية المثمرة بين الطرفين.

من جانبه نقل السفير جريجوري تعازي الرئيس الجورجي الى الرئيس معصوم بضحايا الزلزال الذي ضرب عدد من مناطق العراق ، مؤكدا استعداد بلاده لتقديم المساعدات الضرورية للمنكوبين.

كما اكد السفير الجورجي استعداد بلاده للمضي قدما في دعم العراق في الحرب على داعش والعمل على تطوير افاق التعاون بين البلدين.

استلام أوراق اعتماد السفير اليوناني الجديد لدى العراق.

تسلم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الثلاثاء ١٤-١١-٢٠١٧ أوراق اعتماد السفير اليوناني لدى العراق السيد ليونايدس بي كونتوفونيسيوس.

وأشار الرئيس معصوم في اللقاء إلى عمق علاقات الصداقة التاريخية مع اليونان والتفاعل الحضاري المشترك بين البلدين ، مؤكدا تصميم العراق على دعم هذه الروابط التاريخية من خلال تطوير العلاقات بين البلدين في الكثير من المجالات الاقتصادية والزراعية والثقافية ، مشيدا بالتعاون المشترك بين البلدين في المحافل الدولية .

من جانبه أكد السفير اليوناني حرص بلاده على تطوير العلاقات الثنائية مع العراق في المجالات كافة وبما يخدم مصالح الشعبين الصديقين

استلام أوراق اعتماد السفير الايطالي الجديد لدى العراق.

تسلم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد اليوم الثلاثاء١٤ /١١/ ٢٠١٧ أوراق اعتماد السفيرالايطالي الجديد لدى العراق السيد برونو انطونيو باسكينو.ورحب سيادته خلال المراسيم بالسفير الجديد واكد ان العراق يتطلع الى فتح ابواب اوسع للتعاون بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين، موضحا ان العراق حريص على اقامة افضل العلاقات بين بغداد وروما في المجالات السياسية والتجارية فضلا عن التعاون في مجال مكافحة الارهاب وتبادل الخبرات ، مشيدا بدور ايطاليا المساند للعراق في مجال الحرب ضد الارهاب وضمن التحالف الدولي وتقديم المساعدات الانسانية . من جانبه اشاد السفير الايطالي الجديد بالانتصارات التي حققها العراق ضد الارهاب ، مشددا في الوقت ذاته على اهمية تعزيز العلاقات والتعاون الثنائي بين البلدين الصديقين.

كما بين السفير برونو ان بلاده قررت ارسال طائرة تحمل مساعدات ضرورية الى العراق لدعم المنكوبين جراء الزلزال الذي ضرب عدد من مناطق العراق.

استلام أوراق اعتماد السفيرالبريطاني الجديد لدى العراق

تسلم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد اليوم الثلاثاء١٤ /١١/ ٢٠١٧ أوراق اعتماد سفير المملكة المتحدة لدى العراق السيد جوناثان بوول ويلكس.

واشار سيادته اثناء المراسيم الى عمق العلاقات الثنائية المتقدمة بين العراق والمملكة المتحدة وضرورة تعزيزها في كافة المجالات وبما يضمن المصالح المشتركة بين البلدين الصديقين.

كما اشاد رئيس الجمهورية بمواقف بريطانيا الداعمة للشعب العراقي و اسهاماتها الفعاله في التخلص من الدكتاتورية ودعمها للعملية السياسية والديمقراطية ، فضلا عن دورها الفاعل في الحرب ضد الارهاب.

من جانبه اشار السفير البريطاني الى انه سيبذل قصارى جهده من اجل تعزيز مسار العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال خبرته في الواقع العراقي، مشيرا الى ان الاجواء في العراق مناسبة وتشجع على العمل من اجل تطوير وتيرة التعاون المشترك بين العراق والمملكة المتحدة على الصعد كافة .

برقية عزاء من الرئيس التونسي

تلقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم الثلاثاء ١٤-١١-٢٠١٧ برقية تعزية من الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي على إثر الزلزال الذي ضرب عدداً من محافظات العراق، وفي ما يأتي نص البرقية:

"فخامة الدكتور فؤاد معصوم

رئيس جمهورية العراق

على إثر الزلزال الذي ضرب عدداً من المحافظات العراقية وخلّف خسائر في الأرواح والممتلكات، أتقدم إلى فخامتكم، أصالة عن نفسي ونيابة عن الشعب التونسي، بأحر التعازي وأصدق مشاعر التعاطف والمواساة في هذا الظرف الأليم، داعياً الله جلت قدرته أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته وعظيم غفرانه وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل وأن يحفظ جمهورية العراق وشعبها الشقيق من كل مكروه.

الباجي قايد السبسي"

الرئيس معصوم يعزي بضحايا الزلزال ويوعز بإغاثة سريعة للمنكوبين

أعرب سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم أمس الاثنين ٢٠١٧/١١/١٤ عن عزائه ومواساته العميقة وألمه البالغ لضحايا الزلزال الذي ضرب منطقة الحدود بين إيران والعراق أمس الأول من القتلى والجرحى من السكان الأبرياء.كما وجّه سيادته كافة الوزارات والسلطات العراقية الاتحادية والمحلية إلى الإسراع في نجدة متضرري الزلزال والعوائل المنكوبة في مناطق حلبجة ودربندخان والسليمانية، داعيا إلى استخدام كافة الإمكانات والجهود لنجدة المواطنين وللحد من الخسائر والأضرار وحماية السدود والمنشآت.

وابتهل سيادته إلى الله أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته، وأن يمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل، وأن يلهم أسر الضحايا الصبر والسلوان.

الرئيس معصوم يعزي روحاني بضحايا الزلزال على الحدود بين إيران والعراق

بعث سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/١٤، برقية تعزية وتضامن ومواساة لفخامة الرئيس الإيراني الدكتور حسن روحاني، بضحايا الزلزال الذي ضرب المناطق الحدودية بين إيران والعراق.. وفي ما يلي نص البرقية:

"فخامة الأخ الدكتور الشيخ حسن روحاني المحترم،

رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،

باسمي شخصيا وباسم شعب جمهورية العراق، أعرب عن مشاعرنا العميقة بالألم والعزاء لوقوع عدد كبير من الضحايا والجرحى والمفقودين بينهم مئات السكان الأبرياء جراء الزلزال الذي ضرب عدداً من محافظات غرب الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأسفر عن تدمير عدد كبير من المرافق العامة والمنشآت.

نشارككم مشاعر الألم والحزن لهذا الحدث المأساوي، ونتقدم باسمنا شخصيا وباسم الشعب العراقي إلى فخامتكم ولحكومة وشعب الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديق بأحر التعازي ومشاعر المواساة لوقوع مئات الضحايا الأبرياء إثره، كما نعرب عن عميق التعاطف والتضامن مع أسر الضحايا والعائلات المنكوبة بالحادث.

فؤاد معصوم

رئيس جمهورية العراق"

رئيس الجمهورية يستقبل السفير الروسي ويتسلم رسالة من الرئيس بوتن

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الاربعاء ٢٠١٧/١١/١٥ سفير روسيا الاتحادية لدى العراق السيد ماكسيم ماكسيموف.واكد الرئيس معصوم خلال اللقاء على عمق علاقات الصداقة التاريخية مع روسيا، مشددا على أهمية تمتين الروابط وعلاقات التعاون الثنائي البنّاء في شتى الميادين، لاسيما في المجالات الثقافية والعلمية والعسكرية والاقتصادية وتبادل الخبرات ، كما اشاد رئيس الجمهورية بمواقف روسيا الداعمة للعراق، لاسيما في حربه ضد الارهاب ، معربا عن شكره للرئيس الروسي فلاديمير بوتن لتعازيه للشعب العراقي بحادثة الزلزال الذي ضرب عدد من مناطق العراق مؤخرا متنيا له ولروسيا الاتحادية مزيدا من الازدهار والتقدم. من جانبه نقل السفيرماكسيموف رسالة خطية من الرئيس الروسي فلاديمير بوتن تضمنت تعزية الى الرئيس مصوم بحادثة الزلزال، كما اكد استعداد روسيا ودعمها للعراق ورغبتها بتوثيق العلاقات الثنائية في المجالات كافة.

الرئيس معصوم يستقبل وفد حركة الشباب للتغيير

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد ظهر اليوم الأربعاء ٢٠١٧/١١/١٥ وفدا من حركة الشباب للتغيير برئاسة الأمين العام للحزب السيد عدنان عبدالكريم العزاوي.

وأشار سيادته خلال اللقاء إلى أهمية دور الشباب في تطوير العملية السياسية والديمقراطية وانجاز الاصلاحات وتحقيق المصالحة المجتمعية كون الشباب شريحة حيوية كان لها الأثر الواضح في بناء الدولة بكافة مفاصلها.

من جانبهم تطرق أعضاء الوفد إلى الهموم والمشاكل التي تعرقل مسيرة الحركة الشبابية في البلاد، مؤكدين أهمية الاستفادة من الخبرات الشبابية في جميع الميادين .

رئيس الجمهورية يعزي بوفاة الشخصية النسوية الرائدة بشرى برتو

" إلى عائلة الفقيدة المغفور لها الشخصية النسوية الرائدة بشرى برتو المحترمين،

تلقينا بأسىً وحزن عميقين نبأ رحيل الشخصية النسوية الرائدة بشرى برتو اثر مرض عضال.

لقد كانت الفقيدة الراحلة نموذجا للمرأة العراقية المناضلة من اجل حقوق شعبها بالحرية والديمقراطية والازدهار كما كانت رائدة في الدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية العادلة للمرأة العراقية طوال فترات صعبة من التاريخ المعاصر لبلادنا والمنطقة.

وفيما نستذكر باعتزاز بالغ مساهماتها التربوية وفكرها التقدمي، نقدم أحر مشاعر العزاء والمواساة لكم وللعائلة الكريمة ولكل محبي الفقيدة الراحلة وعارفي مكانتها بهذه الخسارة الأليمة، سائلين المولى القدير أن يتغمدها برحمته الواسعة، وأن يلهمكم وعائلتها الصبر والسلوان.

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية"

٢٠١٧/١١/١٥

رئيس الجمهورية يدعو إلى حوار فوري بين اربيل وبغداد

رحب سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم الاربعاء ٢٠١٧/١١/١٥، باعلان حكومة إقليم كردستان العراق التزامها بتفسير المحكمة الاتحادية العليا للمادة الأولى من الدستور القاضي بحظر انفصال اي جزء من العراق وضمان وحدته وسيادته، ودعا الى البدء بحوار شامل لحل كافة الخلافات بين الجانبين على أساس الدستور.

كما أكد سيادته في بيان اليوم على ضرورة عودة حياة المواطنين في اقليم كردستان الى حالتها الطبيعية ورفع حظر الرحلات الجوية الدولية من وإلى مطاري اربيل والسليمانية وتطبيع العلاقات بين ابناء الشعب العراقي كافة فيما طالب كافة القوى السياسية في كركوك الى استئناف اجتماعات مجلس المحافظة في اقرب وقت لانتخاب محافظ جديد وانهاء كل اشكال التوتر.

كما اشاد الرئيس معصوم باعلان الحكومة العراقية التزامها بدفع رواتب موظفي إقليم كردستان وتخفيف القيود على المصارف الخاصة في الإقليم والاستعداد للحوار على اساس الدستور، مؤكدا لزوم عدم المساس بمصالح المواطنين وحياتهم اليومية ومستقبلهم.وشدد رئيس الجمهورية أيضا على ضرورة تكاتف جميع المواطنين من أجل إدامة زخم انتصارات القوات العراقية المسلحة الباسلة بكافة تشكيلاتها على الارهاب مجددا التهنئة بتحرير مدينة القائم وبدء المرحلة الاولى من عمليات تحرير مدينة راوة وكل المناطق الاخرى دون استثناء.

كما أثنى الرئيس معصوم على أهمية دعوة الدول الصديقة الى مواصلة الحوار بين العراقيين لحل أي مشكلة داخلية عبر حلول توافقية تصب في حماية مستديمة لمصالح كافة المكونات العراقية وتعزز النظام الديمقراطي الاتحادي العادل والمتطور وتؤسس للتقدم السياسي والاقتصادي مثمنا تأكيد مجلس الامن على أولوية الجهود الرامية لضمان وحدة وسيادة وأمن بلادنا داعيا المجتمع الدولي الى مواصلة تقديم الدعم في شتى المجالات للشعب العراقي.

الرئيس معصوم يهنئ بتحرير قضاء راوة من عصابات داعش

هنأ سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم الجمعة ٢٠١٧/١١/١٧، الشعب العراقي الابي بالنصر الساحق لبلادنا على الارهاب والذي تكلل اليوم بتحرير آخر قلاع عصابات داعش الاجرامية متمثلا بقضاء راوة ورفع العلم الوطني على المجمع الحكومي فيه بعد تطهير مدينة راوة القديمة واحياءها السكنية من فلول الارهابيين التكفيريين.

وحيّا سيادته قادة وضباط وكافة افراد قواتنا المسلحة بكل تشكيلاتها البطلة على بسالتهم وكفاءتهم القتالية في تحقيق هذا النصر التاريخي الحاسم شدد على ان هذا الانتصار التاريخي الرائع يأتي بمثابة اعلان النصر النهائي لشعبنا بكافة مكوناته على فلول ارهابيي داعش، مؤكدا ايضا عزم العراقيين على رفد هذا النصر العسكري العظيم بانتصارات كبرى موازية في معارك الاعمار والاستقرار واعادة النازحين والمصالحة المجتمعية وحل كافة الخلافات الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية والمكانة الاقليمية والدولية للعراق.

وفيما اعرب الرئيس معصوم عن الوقوف اجلالا لشهداء شعبنا، وجه بلزوم الاهتمام الخاص بعوائل الشهداء ومعالجة الجرحى وحماية المدنيين والنازحين، كما ثمن بتقدير عال دعم التحالف الدولي ومساندة الدول والشعوب الصديقة لبلادنا وشعبنا في معركته القاسية والبطولية ضد الارهاب.

الرئيس معصوم يستقبل السيد نوري المالكي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ببغداد مساء السبت ٢٠١٧/١١/١٨، نائب رئيس الجمهورية السيد نوري المالكي . وبحث اللقاء التطورات السياسية في البلاد والمنطقة وسبل مواصلة الانتصارات البطولية التي حققتها قواتنا المسلحة على تنظيم داعش الإرهابي كما ناقش ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية ودعوة بغداد واربيل لبدء حوار لإنهاء الازمة الراهنة .كما جرى التأكيد على ضرورة اجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في موعدها المقرر فضلا عن أهمية تعزيز الثقة بين أطراف العملية السياسية على أساس التفاهم والمصارحة البناءة والتمسك بالدستور

رئيس الجمهورية يستقبل اعضاء مجلس المفوضين الجديد لمفوضية الانتخابات

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح اليوم الاحد ٢٠١٧/١١/١٩ اعضاء مجلس المفوضين الجديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

وهنأ الرئيس معصوم اعضاء مجلس المفوضية الجديد على اختيارهم لهذه المهمة الجسيمة وأكد على ضرورة نهوضهم بمهام عملهم على اكمل وجه مشددا على اهمية التزامهم الصارم بالاستقلالية والمهنية والحياد التام كما تمنى لهم كل التوفيق والنجاح في عملهم.

كما اكد سيادته على ضرورة استكمال المتطلبات القانونية والامنية اللازمة لضمان اجراء الانتخابات المقبلة في موعدها المحدد في اشارة الى اولوية المضي قدما في تعزيز العملية الديمقراطية وبما يحقق طموحات شعبنا بالعدالة والمساواة واحترام ارادته ويعزز وحدته معتبرا ان اجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة مهمة اساسية لمجلس المفوضية الجديد ووجه السلطات المعنية بتوفير كل الدعم اللازم للمفوضية في خططها الآنية.

واعتبر رئيس الجمهورية ان النظام الديمقراطي لعب دورا حاسما في الانتصارات الكبيرة التي حققها العراقيون على الارهاب، مؤكدا دعم رئاسة الجمهورية لمجلس المفوضين الجديد في النهوض بمسؤولياته.

بدوره ثمن رئيس واعضاء مجلس المفوضية حرارة استقبال الرئيس معصوم لهم ودعم سيادته لسعيهم في النجاح بانجاز الانتخابات المقبلة.

رئيس الجمهورية يصل إلى الكويت

وصل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صباح اليوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٢٠ إلى دولة الكويت في زيارة رسمية لمدة يوم واحد.

وكان سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على رأس مستقبلي سيادته، حيث جرى استقبال رسمي حافل في المطار الأميري عزف خلاله النشيدان الوطنيان لجمهورية العراق ودولة الكويت.

وتأتي الزيار تلبية لدعوة من سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، في إطار تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين، حيث يترأس سيادته وفد رفيع المستوى ضم السادة وزير الداخلية قاسم الأعرجي ووزير النقل كاظم فنجان الحمامي ورئيس هيئة الاستثمار السيد سامي الأعرجي، وعددا من المسؤولين الحكوميين.

الرئيس معصوم يُستقبل رئيس مجلس الأمة الكويتي

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في مقر إقامته في الكويت ظهر اليوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٢٠ رئيس مجلس الأمة الكويتي السيد مرزوق الغانم .

وفي مستهل اللقاء أعرب الرئيس معصوم عن شكره لدوله الكويت لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، مشيرا الى عمق العلاقات التاريخية بين البلدين الشقيقين.

كما اشاد سيادته بمواقف الكويت الداعمة للعراق، لاسيما في حربه التي يخوضها ضد الارهاب، أكد رغبة العراق بتطوير علاقاته مع الكويت في المجالات كافه، وانهاء المسائل العالقه بين البلدين.

وشدد الرئيس معصوم على ان العلاقات بين البلدين تجاوزت كل الأزمات السابقة، معربا عن أمله في ان تصل العلاقات إلى مستوى الطموح وخاصه في مجالات الاستثمار والتبادل التجاري وتسهيل دخول الشركات الكويتيه الى العراق .بدوره عبر رئيس مجلس الأمة الكويتي عن ترحيبه بالرئيس والوفد المرافق له وأكد تطابق الرؤى الكويتيه والعراقية في السعي إلى تطوير العلاقات الثنائية في المجالات كافة.

الرئيس معصوم يستقبل رئيس وزراء الكويتي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في مقر اقامته في الكويت صباح اليوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٢٠ رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح.

وجرى خلال اللقاء استعراض الأوضاع السياسية والأمنية وعلاقات الأخوة بين البلدين الشقيقين العراق والكويت.

كما أكد سيادته عمق العلاقات التاريخية بين العراق والكويت، معربا عن تطلع العراق إلى بناء علاقات متطورة بينهما ورفع مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري، بما يعزز المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

من جانبه هنأ سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح بالانتصارات التي حققتها القوات العراقية على الارهاب، مؤكدا على أهمية تعضيد التعاون والتنسيق في جميع الميادين، مشيرا إلى ان مصالح البلدين المشتركة كبيرة وينبغي العمل على تعزيزها ودفعها إلى الأمام.

الرئيس معصوم يلتقي أمير الكويت

التقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر بيان في الكويت ظهر اليوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٢٠ سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت .

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها .

الرئيس معصوم وأمير الكويت أكدا أهمية العلاقات الأخويه بين العراق والكويت وضرورة تعزيزها بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين .

كما أكد الجانبين على ضرورة حل جميع المسائل العالقه والخلافات وتجاوزها والبدء بمرحلة جديدة من العلاقات المثمرة والبناءة.

كما عبر الرئيس معصوم عن عميق شكره لأمير الكويت على الدعوة الكريمة، مؤكدا على أهمية مد جسور التواصل والتعاون بين البلدين، خاصة وان العراق خرج منتصرا على الإرهاب واستطاع بقوة وتحدي العراقيين ودعم الأصدقاء في العالم، من هزيمة تنظيم داعش الإرهابي وتحرير الاراضي المغتصبة

وأوضح رئيس الجمهورية أن العراق يتطلع إلى دعم كبير لإعادة اعمار المناطق المحررة والتي دمرها الإرهاب لكي تعود الحياة الاجتماعية الى طبيعتها، مشددا على ان العراق يعول كثيرا على مؤتمر الدول المانحة الذي سيعقد في الكويت .

بدوره جدد سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت وقوف بلاده إلى جانب العراق كما عبر عن سعيه وترحيبه الكبير بتطوير العلاقات بين البلدين.

رئيس الجمهورية يصل إلى بغداد

وصل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء اليوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٢٠ إلى بغداد قادما من الكويت، حيث كان سمو الشيخ سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على رأس مودعي سيادته في المطار الأميري.

الرئيس معصوم يستقبل النائب ابراهيم بحر العلوم

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في بغداد صباح اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٢١، النائب الدكتور ابراهيم بحر العلوم.

وجرى خلال اللقاء تناول المستجدات السياسية في البلاد واهمية تعزيز الوحدة الوطنية.

الرئيس معصوم يعزي نظيره النيجيري بضحايا الاعتداءات الإرهابية في موبي

بعث سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صباح اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٢١، برقية تعزية لفخامة الرئيس النيجيري محمد بخاري، أدان فيها بشدة الاعتداءات الإرهابية واستهدفت اليوم مسجدا في موبي بولاية اداماوا شمال شرقي البلاد، مؤكدا تضامن الشعب العراقي مع الشعب النيجيري الصديق ضد الجماعات الإرهابية الآثمة. وفي ما يلي نص البرقية:

"فخامة الأخ محمد بخاري المحترم،
رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية،

باسمي شخصيا وباسم شعب جمهورية العراق، أعرب عن مشاعرنا العميقة بالألم والعزاء لوقوع ضحايا أبرياء نتيجة الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت اليوم مسجدا في موبي بولاية اداماوا.

وإذ نؤكد دعم وتضامن الشعب العراقي مع شعب جمهورية نيجيريا الصديق ضد الجماعات الإرهابية الآثمة، ندين بقوة هذه الجريمة النكراء المخالفة لكافة الشرائع الدينية والأعراف الإنسانية، متمنين الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

فؤاد معصوم
رئيس جمهورية العراق"

رئاسة الجمهورية تدين التفجير الإرهابي في طوز خورماتو

أدان المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية بشدة التفجير الإرهابي الذي استهدف بسيارة مفخخة سوقاً شعبياً في حي العسكري وسط قضاء طوز خورماتو ظهر اليوم، ما أسفر عن استشهاد وإصابة مواطنين عزل بينهم عدد من النساء والأطفال، معربا عن الحزن العميق لاستشهاد وجرح مدنيين أبرياء جراء هذه الجريمة.

وأضاف المكتب في بيان اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٢١، "إن هذه الجريمة التي يراد بها خلق الفتنة والنيل من وحدة شعبنا الأبي تؤكد مجددا الطبيعة الجبانة لمرتكبي هذه الأعمال الآثمة كما يثبت افتقارهم لأبسط القيم الإنسانية والأخلاقية مادام المتسوقون العزل والنساء والأطفال هم هدف هذا الجريمة النكراء."

وفيما أعرب المكتب عن عزاء ومواساة سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم لذوي شهداء وجرحى هذا الاعتداء دعا السلطات الأمنية المعنية إلى مضاعفة يقظتها لمنع تكرار مثل عن هذه الجرائم الإرهابية.

الرئيس معصوم يشيد بدور العلامة محمد رضا الشبيبي في بناء الدولة العراقية الحديثة

أشاد سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بأدوار العلامة الراحل محمد رضا الشبيبي في بناء الدولة العراقية الحديثة كما في مجالات الفكر والشعر والأدب والسياسة،وأعتبر سيادته في كلمته التي القاها نيابة عنه المستشار قحطان الجبوري خلال مؤتمر اقامه المجمع العلمي العراقي ومؤسسة بحر العلوم الخيرية اليوم الاربعاء ٢٠١٧/١١/٢٢، في الذكرى الثانية والخمسين لرحيل العلامة الشبيبي، ان إستذكار الشخصيات التي كان لها دورها الحيوي في بناء المجتمع والدولة والثقافة خلال تاريخنا المعاصر هو مسؤوليتنا إزاء تاريخ العراق وازاء تواصل الأجيال العراقية مع تاريخها.

في ما يلي نص الكلمة:

" السيدات والسادة الحضور الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحيّي بتقديرٍ واعتزاز لقاءَكم هذا واحتفاءَكم بمناسبةِ الذكرى السنوية الخمسين لرحيلِ الشخصية الوطنية ورجلِ الدين والفكرِ والأدب العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي رحمه الله وأدام ذكره الطيب.

إن استذكارَ الشخصياتِ التي كان لها دورُها الحيوي في بناءِ المجتمعِ والدولةِ والثقافةِ خلال تاريخِنا المعاصر هو مسؤولية منوطةٌ بنا جميعاً إزاء التاريخ وإزاء ما قدَّمه هؤلاءِ الرجالُ للمجتمع، مثلما هي مسؤوليتُنا أمام الأجيالِ الجديدة لتتواصلَ مع تاريخِها وتاريخِ بلدِنا العزيز. ولعل الأدوارَ التي اضطلع بها العلامةُ الراحل في مجالاتٍ مختلفة من الفكرِ والشعر والأدب حتى أدواره في السياسة وبناءِ الدولة الحديثة مطلعَ القرنِ العشرين تؤكد أهميةَ هذا الاحتفاء والاستذكارِ الذي تلتقون من أجله.

ولعل لحظتَنا الراهنة تتطلبُ منا التأكيدَ على تعزيزِ الجهود لصالح ترصينِ قيمِ الوحدة الوطنية وأخذِ العبرةِ من تجاربِ التاريخ بما يساعدنا على تحشيدِ مختلفِ الجهود في عمليةِ البناء السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة.

إن تحقيقَ النصر ضد داعش والارهاب من قبل قواتِنا البطلة وتحريرَ مدننا وقرانا من دنسِ الارهاب من شأنه أن يفتحَ أمامَنا صفحاتِ البناءِ وإصلاحِ هياكلِ الدولة في مختلفِ المجالات التي تتطلب المزيدَ من العملِ والتصوراتِ القائمة على أسسٍ مهنية تعتمد الخبراتِ والكفاءاتِ والاخلاصَ لبناءِ الدولة.

نؤكد في هذا المجال على ضرورةِ تعزيزِ التفاهمِ الوطني واتخاذِ هذا التفاهم قاعدةً للانطلاقِ في عمليةِ البناء على أسسٍ دستورية تتعزز معها التجربةُ الديمقراطية وتقوى إمكاناتُ الدولة في المجالاتِ المختلفة، وفي المقدمةِ منها المجالُ الأمني والعسكري حيث يجب أن نواصلَ تقدمنا في حربِنا على الارهاب واجتثاثَ ما تبقى منه من خلايا نائمة. كما يجب تطويرُ الجهود لتعزيز التفاهمِ الوطني الداخلي بين مختلفِ الأطراف كأساسٍ ضامن للوحدةِ الوطنية.

إن هذه عوامل أساسية لترسيخ وحدتنا وتمتين جبهتنا الداخلية وسط هذه الظروفِ الاستثنائية التي تمرُّ بها المنطقة.

مرةً أخرى أيتها السيدات والسادة أحيي احتفاءَكم بهذه الذكرى وبصاحبِ الذكرى.

تمنياتُنا لفعاليتِكم النجاحَ والخروجَ بنتائجَ طيبةٍ تُحيي ذكرى العلامةِ الراحل وتساعدُ في التأسيسِ لتقاليدَ متطورة للاحتفاءِ بالشخصياتِ الوطنية في مختلفِ ميادين المعرفةِ والثقافة والسياسة والاقتصاد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته."

الرئيس معصوم يستقبل نخبة من كبار خبراء الدستور

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد اليوم الخميس ٢٣ /١١/٢٠١٧، نخبة من كبار خبراء الدستور ورجال القانون في البلاد وبحث معهم سبل تعزيز الالتزام بالدستور ورصد المخالفات الدستورية من مؤسسات الدولة كافة.

وأشاد سيادته في مستهل اللقاء بخبرات وحرص خبراء الدستور ورجال القانون العراقيين في مختلف المجالات، مشيرا الى ضرورة مضاعفة الجهود لرصد ومعالجة مشكلة المخالفات الدستورية التي قد ترتكبها مؤسسات الدولة على مختلف المستويات مرحبا بالانتقادات والمقترحات في هذا الشأن.

واعرب الرئيس معصوم عن لزوم الاسراع باصدار القوانين التي نص عليها الدستور، لا سيما قانون مجلس الاتحاد والنفط والغاز ومجلس الخدمة الاتحادي فضلا عن انجاز مشروع التعديلات الدستورية.

من جانبهم طرح المشاركون في اللقاء مقترحات وتوصيات تهدف الى دعم تطبيق احكام الدستور في كافة المجالات.

رئيس الجمهورية يعزي السيسي بضحايا الاعتداء الارهابي في سيناء

بعث سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم الجمعة ٢٠١٧/١١/٢٤، برقية تعزية الى فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أدان فيها بأشد العبارات الاعتداء الارهابي على مسجد في قرية الروضة غرب مدينة العريش بسيناء اليوم مؤكدا دعم وتضامن الشعب العراقي مع الشعب المصري الشقيق ضد الجماعات الإرهاب الآثمة. وفي ما يلي نص البرقية:

"فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي المحترم

رئيس جمهورية مصر العربية

باسمي شخصيا وبإسم شعب جمهورية العراق، أعرب عن مشاعرنا العميقة بالألم والعزاء لوقوع ضحايا ابرياء نتيجة الاعتداء الارهابي على مسجد في قرية الروضة غرب مدينة العريش بسيناء اليوم.

واذ نؤكد دعم وتضامن الشعب العراقي مع الشعب المصري الشقيق ضد الجماعات الإرهابية الآثمة، ندين بقوة هذه الجريمة النكراء المخالفة لكافة الشرائع الدينية والأعراف الإنسانية .

كما نتقدم من خلالكم إلى جميع أسر الضحايا بمشاعر المواساة متضرعين إلى الله بأن يلهمهم الصبر والسلوان وبأن يمنّ بالسلام على أرواح ضحاياهم، متمنين الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

فؤاد معصوم

رئيس جمهورية العراق"

الرئيس معصوم يعزي السيسي هاتفيا بضحايا الاعتداء الارهابي في سيناء

أجرى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم الجمعة ٢٠١٧/١١/٢٤، اتصالا هاتفيا بفخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عبر خلاله عن تضامن جمهورية العراق المطلق مع مصر ضد الارهاب، مندداً بالاعتداء الارهابي الذي استهدف اليوم مسجد قرية الروضة الواقعة غرب مدينة العريش بسيناء.

وفيما أعرب سيادته عن المواساة والعزاء بسقوط ضحايا ابرياء أكد وقوف الشعب العراقي بقوة الى جانب الشعب المصري الشقيق ضد الجماعات الإرهابية المجرمة معربا عن استعداد العراق لتقديم كل الدعم لجمهورية مصر العربية والتعاون التام في كل المجالات لمطاردة وتصفية فلول الإرهابيين في اي مكان من المنطقة والعالم.

رئيس الجمهورية يؤكد تضامن العراق مع الشعب الفلسطيني

وجه سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم الجمعة ٢٠١٧/١١/٢٤، كلمة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، جدد فيها التأكيد على أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يتحقق إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة الحقوق على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، كما دعا كل الأشقاء الفلسطينيين إلى توطيد وحدتهم الوطنية، وتقوية الصف الفلسطيني، باعتباره عماد الدفاع عن حقوقهم المشروعة. وفي ما يلي نص الكلمة:

"بسم الله الرحمن الرحيم،

يحتفل العالم اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق والذي يصادف ذكرى إصدار الأمم المتحدة للقرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين. ويمثل هذا الاحتفال السنوي اعترافاً ثابتاً من الأمم المتحدة بالمسؤولية الخاصة عما لحق بالشعب الفلسطيني من ظلم وغبن تاريخي طوال ما يقارب السبعين عاما، فضلا عن الاعتراف بعدالة قضيته والتزام المجتمع الدولي بنيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة تتويجا لمسيرة كفاحه العادل من أجل تقرير مصيره بنفسه، ولزوم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أرضه.

ان هذا اليوم يأتي متزامنا هذا العام مع مرور خمسين سنة على العدوان الاسرائيلي عل الدول العربية في ٥ حزيران ١٩٦٧ فيما تتواصل على الدوام أعمال القصف العشوائي وهدم المنازل والاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية المحتلة وغزة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، كما تتفاقم اجراءات توسيع الاستيطان وتقويض فرص تحقيق السلام وغيرها من المساعي الهادفة الى إحباط جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة أسوة ببقية شعوب العالم قاطبة.

وبهذه المناسبة فإن جمهورية العراق، التي ساندت على الدوام قضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل حقوقه المشروعة، تنظر الى الآن بقلق حيال المعاناة الإنسانية التي ما زال يرزح تحتها الشعب الفلسطيني، من جراء استمرار الحكومة الإسرائيلية بتجاهل القرارات الدولية ومواصلتها الاعتداءات العسكرية التدميرية على قطاع غزة خاصة والتي يروح ضحيتها المدنيون من نساء وشيوخ وأطفال، وتطال البنية التحتية برمتها وتشمل استباحة أماكن العبادة والمدارس أحيانا، بما فيها مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ان اقتران هذه الاعتداءات بمواصلة إسرائيل سياستها التوسعية في بناء المستوطنات في عمق المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، قد فاقم معاناة الشعب الفلسطيني وافقده الأمل بإمكان إحلال سلام عادل ودائم نظرا إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ ستين عاما.

وإذ تجدد جمهورية العراق في هذا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، موقفها الثابت بأن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يأتي إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة الحقوق على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وذلك وفقاً لمبادرة السلام العربية، وعلى أساس الشرعية الدولية، وتحث على العمل لتنفيذ ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، فإنها تدعو دول العالم التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية وفي مقدمتها بعض الدول الأوروبية إلى الاعتراف العاجل بدولة فلسطين كما فعلت مملكة السويد ودول أخرى مؤخرا، وإلى دعم تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني الشقيق في بلوغ حقوقه المشروعة، لما في ذلك من اثر بالغ بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

وفيما تعرب جمهورية العراق عن إدانتها الشديدة لكل الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، تؤكد دعمها الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتضامنها المطلق مع الشعب الفلسطيني وتدعو الدول العربية والمجتمع الدولي إلى دعم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة التداعيات السلبية للاحتلال الإسرائيلي على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية، والتي تكلفها خسائر سنوية بالغة، داعية كل الأشقاء الفلسطينيين إلى مواصلة الحوار الديمقراطي والمسعى التوافقي من أجل تحقيق المصالحة، وتعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها عماد الدفاع عن حقوقهم المشروعة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

فؤاد معصوم

رئيس جمهورية العراق."

الرئيس معصوم يصل الى السليمانية

وصل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم السبت ٢٠١٧/١١/٢٥ الى مدينة السليمانية في زيارة لإقليم كردستان تستغرق عدة ايام يلتقي خلالها القيادات السياسية الكردستانية كما يضع اكليلا من الزهور على ضريح مؤسس الاتحاد الوطني الكردستاني ورئيس الجمهورية الراحل مام جلال.

وتركز زيارة الرئيس معصوم على ضرورة مضاعفة الجهود والمبادرات الكفيلة بتعزيز وإدامة اجواء الثقة والتفاهم بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان وتفعيل علاقات الاخوة التاريخية والنضال المشترك بين الاطراف المعنية لتجاوز الخلافات السابقة وحل المشاكل الادارية والمالية والامنية العالقة بما يخدم حماية المصالح العليا للبلاد وتطوير نظامها الديمقراطي الاتحادي، وبما يكفل تمتين علاقات الوحدة والتضامن بين العراقيين كافة.

رئيس الجمهورية يضع اكليلا من الزهور على ضريح مام جلال

وضع سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم عصر اليوم السبت ٢٠١٧/١١/٢٥ اكليلا من الزهور على ضريح الراحل الكبير مام جلال كما قرأ سورة الفاتحة على روحه الطاهرة خلال زيارة خاصة للضريح في منطقة دباشان بمدينة السليمانية.

وأبرز سيادته المواقف الوطنية للرئيس مام جلال ودوره البارز في بناء العملية السياسية واقامة النظام الديمقراطي، فضلا عن جهوده لرص الصفوف وتعزيز التآلف بين جميع المكونات في البلاد.

الرئيس معصوم يلتقي مجموعة من قياديي الا تحاد الوطني الكردستاني

زار سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ظهر اليوم السبت ٢٠١٧/١١/٢٥ منزل الرئيس الراحل مام جلال في دباشان بمدينة السليمانية، واجتمع مع الهيئة العاملة للاتحاد الوطني الكردستاني وبحضور السيدة هيرو ابراهيم احمد.

واشار سيادته اثناء الاجتماع الى مستجدات الاوضاع السياسية في العراق واقليم كردستان والتحديات التي تواجه العملية السياسية، مؤكدا اهمية تركيز الاهتمام على ايجاد حلول واقعية للقضايا العالقة، خصوصا الازمة الراهنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان.

وبدورهم اكد الحاضرون اهمية الجهود التي يبذلها الرئيس معصوم على طريق تقريب وجهات النظر وتلطيف الاجواء السياسية لبدء حوار بناء بين الاطراف المعنية من اجل حل القضايا الخلافية .

الرئيس معصوم يلتقي المنسق العام لحركة التغيير

زار سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء اليوم الاحد ٢٠١٧/١١/٢٦ مقر حركة التغيير في مدينة السليمانية، حيث استقبل بحفاوة من قبل المنسق العام لحركة التغيير السيد عمر سيد علي وعدد من أعضاء الخلية التنفيذية.وجرى خلال الزيارة لقاء لتبادل وجهات النظر حول مجمل الأوضاع السياسية والمستجدات الراهنة وسبل المساهمة بوضع الاليات الضرورية لتوحيد القوي السياسية والعمل على تجاوز الاحتقانات على الساحة العراقية وفي إقليم كردستان.

وأكد سيادته أثناء اللقاء على ضرورة تكاتف الجهود وتنشيط الحوارات من أجل معالجة المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، خصوصا في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد.

وفي مؤتمر صحفي مع وسائل الاعلام أشار رئيس الجمهورية الى ان اللقاء مع قيادة حركة التغيير ركز على بحث التحديات الراهنة والجهود المطلوبة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية، لضمان النجاح في حل المشاكل الراهنة وتحقيق اتفاقات تحقق التفاهم والوئام بين جميع المكونات الوطنية.

رئيس الجمهورية يستقبل وفد اساتذة الجامعات الكردستانية

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء اليوم الأحد ٢٠١٧/١١/٢٦ في مدينة السليمانية وفدا من اساتذة الجامعات الكردستانية.

واشار سيادته الى أهمية دور المؤسسات العلمية والثقافية والجامعات في تطوير الواقع الثقافي والاجتماعي والتنموي ونشر الوعي العلمي والسياسي، كما أبدى استعداد رئاسة الجمهورية لدعم مشروع قدمه وفد اساتذة الجامعات يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية في عموم العراق، معتبرا ان العراقيين في أمس الحاجة الى تعميق التفاهم وانجاز مصالحة مجتمعية يساعدان في تحقيق الوحدة بين جميع أطياف الشعب.

من جانبهم أيد اعضاء الوفد الجامعي تأكيد الرئيس معصوم على ضرورة بذل كل الجهود لترسيخ السلم الاهلي والمصالحة، مشيدين بدور سيادته في دعم مثل هذه المشاريع والمبادرات.

الرئيس معصوم يستقبل وفدا من طوزخورماتو

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء الاحد ٢٠١٧/١١/٢٦ في مدينة السليمانية وفدا يمثل عددا من الشخصيات الحكومية والدينية في قضاء طوزخورماتو، وبحث معهم مستجدات أوضاع القضاء والمشاكل الراهنة ومعاناة النازحين.

وشدد سيادته على انه ينظر بعين الاهتمام إلى جميع المواطنين في القضاء وهمومهم، مؤكدا انه سيبذل قصاري جهده لدعم التعجيل بحل المشاكل الحالية لضمان ان ينعم المواطنين كافة بالاستقرار والتآخي والعيش المشترك.

من جانبهم استعرض أعضاء الوفد معاناة النازحين من طوزخورماتو وطالبوا الجهات المعنية بالالتفات إلى أحوال السكان وظروفهم المأساوية، والعمل من أجل انهاء معاناتهم، معبرين عن شكرهم لرئيس الجمهورية على اهتمامه المتواصل بواقع القضاء وتحقيق الوئام والطمأنينة بين جميع المواطنين دون تمييز..

الرئيس معصوم يصل الى كركوك

وصل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم الى مدينة كركوك صباح الاثنين ٢٠١٧/١١/٢٧ في زيارة عمل يلتقي خلالها كبار المسوؤلين في المحافظة والقيادات السياسية والأمنية. كما يلتقي سيادته خلال الزيارة عددا من الشخصيات العامة للاطلاع على الأوضاع في المحافظة.

الرئيس معصوم يجتمع مع محافظ كركوك وكالة

اجتمع سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم فور وصوله الى مدينة كركوك صباح اليوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٢٧ مع محافظ كركوك وكالة السيد راكان الجبوري وبحث معه الاوضاع العامة في المحافظة وسبل تعزيز الاستقرار والحياة الطبيعية فيها مشددا على اهمية حماية وحدة المجتمع الكركوكي بكل مكوناته وأطيافه وتعزيز التعايش السلمي بما يعزز المكانة التاريخية المميزة للمحافظة.

كما التقى سيادته عددا من كبار المسؤولين الحكوميين والقيادات الامنية في كركوك للاستماع لبحث ضرورة توفير كافة احتياجات المواطنين في المجالات الامنية والاقتصادية والخدمية فضلا عن لزوم القضاء على اي خطر ارهابي.

الرئيس معصوم: لا افضلية لمكون على آخر في كركوك

شدد سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم، اليوم الاثنين، على عدم وجود افضلية لمكون على آخر في كركوك وأكد حرصه على مشاركة جميع المكونات في ادارة كركوك معتبرا ان كركوك تمثل عراقا مصغرا وكانت مدينة للتاخي والمحبة والجميع عاشوا فيها بوئام في اشارة الى تنوع ووحدتها مكوناتها المجتمعية.

كما أكد سيادته خلال مؤتمر صحفي في مبنى محافظة كركوك اليوم، ضرورة اسراع مجلس المحافظة على العودة الى اجتماعاته الطبيعية واختيار محافظ جديد مشيرا ايضا الى ان مجلس المحافظة باق ولن يتم الغاؤه، واعتبر ان المادة ١٤٠ من الدستور تظل سارية المفعول لحين تطبيقها.

وقال الرئيس معصوم ان زيارته الى المحافظة هي من اجل ابعادها عن المشاكل والتوترات، مبينا ان "كركوك عزيزة علينا ولا نريد ان تتعرض لهزات"، وأكد العزم على بذل الجهود لنسيان أية اثر سيئة تركتها احداث الشهر الماضي التي شهدتها محافظة كركوك.

الرئيس معصوم يلتقي شخصيات اجتماعية واكاديمية في كركوك

التقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في كركوك مساء اليوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٢٧، وجهاء وشخصيات اجتماعية واكاديمية كركوكية من مختلف المكونات والاطياف والعاملة في شتى المجالات.

وشهد اللقاء الذي تم على هامش زيارة سيادته اليوم لمحافظة كركوك، استعراض التطورات الامنية والسياسية والاقتصادية في المحافظة والبلاد ودور المواطنين في دعم الاستقرار والتعايش السلميين بين جميع مكونات كركوك.

وركز اللقاء على تناول مشاكل المواطنين والاحتياجات الطارئة للمحافظة فيما أكد الرئيس معصوم ضرورة توفير احتياجات المواطنين في شتى المجالات معربا عن لزوم الاهتمام بتعميق تعاون كافة مكونات كركوك من الكرد والعرب والتركمان والمسيحيين وسواهم فضلا عن الحرص على حقوقهم دون تمييز.

بدورهم رحب المشاركون في اللقاء بزيارة سيادته الى كركوك مؤكدين تمسكهم بعلاقات الاخوة التاريخية بين ابناء المحافظة.

الرئيس معصوم يختتم زيارته لكركوك

غادر سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مدينة كركوك مساء اليوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٢٧ عائدا الى السليمانية في ختام زيارة استغرقت يوما واحدا التقى خلالها محافظ كركوك بالوكالة السيد راكان الجبوري وعددا من كبار المسؤولين والشخصيات الاجتماعية والاكاديمية في المحافظة.

كما التقى سيادته مساء اليوم عددا من أعضاء قائمة التآخي الكردستانية في مجلس محافظة كركوك، وأكد خلال اللقاء ضرورة استئناف عمل المجلس عودة وتسريع اختيار محافظ جديد لكركوك فضلا عن أهمية عودة الحياة الطبيعة الى المحافظة.

ويواصل الرئيس معصوم لقاءاته في السليمانية التي وصلها السبت الماضي في اطار جولته الحالية لأقليم كردستان الهادفة الى تعزيز الثقة والتفاهم بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان والعمل على تجاوز الخلافات بما يضمن تمتين الوحدة والتضامن بين العراقيين كافة.

رئيس الجمهورية يلتقي وفدا من المكتب السياسي للجماعة الاسلامية

التقى رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء اليوم الاثنين الموافق ٢٠١٧/١١/٢٧ في السليمانية وفداً من المكتب السياسي للجماعة الإسلامية الكردستاني /العراق. وأشار سيادته خلال اللقاء الى آخر المستجدات على الساحة السياسية والتحديات التي تواجه البلاد، كما سلط الضوء على أهداف زيارتة الى الأقليم وفحوى لقاءاته مع الأطراف السياسية لإيجاد مخرج للازمة الراهنة بين بغداد واربيل. من جانبه أكد وفد الجماعة الإسلامية مساندته للجهود المبذولة من قبل الرئيس معصوم لحل المسائل الخلافية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم.

الرئيس معصوم يلتقي سكرتير الحزب الإشتراكي الديمقراطي الكردستاني.

التقى مساء اليوم الإثنين ٢٠١٧/١١/٢٧ سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في مدينة السليمانية السيد محمد الحاج محمود سكرتير الحزب الإشتراكي الديمقراطي الكردستاني. و شهد اللقاء بحث مجمل التطورات السياسية و القضايا المفصلية التي تخص البلاد ،لا سيما مسار الأزمة الراهنة بين الحكومة الإتحادية و حكومة إقليم كردستان و السبل الكفيلة بحل المشاكل القائمة.

من جانبه عبر السيد محمد الحاج محمود عن دعمه للجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية لتلطيف الأجواء السياسية و تقريب وجهات النظر للوصول الى تفاهمات من شأنها معالجة القضايا العالقة بين الأطراف المعنية.

رئاسة الجمهورية تدين الاعتداء الارهابي في النهروان

أدان مكتب سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بشدة الهجوم الارهابي الانتحاري الذي استهدف المتسوقين والباعة في سوق الشمري بمنطقة النهروان جنوب شرقي بغداد مساء أمس ، ما أسفر عن استشهاد واصابة مواطنين عزل بينهم عدد من النساء والاطفال، معربا عن الحزن العميق لإستشهاد وجرح مدنيين أبرياء جراء هذه الجريمة البشعة.

وأضاف المكتب في بيان اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٢٨، إن هذه الجريمة ضد سوق شعبي تؤكد مجددا الطبيعة الجبانة لمرتكبي هذه الأعمال الآثمة كما يثبت افتقارهم لأبسط القيم الإنسانية والأخلاقية مادام الباعة والمتسوقون العزل والنساء والأطفال هم هدف هذا الجريمة النكراء.

وفيما نقل المكتب اعراب رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم عن عزائه ومواساته لذوي شهداء وجرحى التفجير دعا السلطات الأمنية المعنية إلى مضاعفة يقظتها لمنع تكرار مثل عن هذه الجرائم الإرهابية والاسراع بالقبض على مرتكبيها ومن يقف وراءهم.

رئيس الجمهورية يستقبل وفد الا تحاد الاسلامي الكردستاني

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٢٨، في مدينة اربيل وفدا من الاتحاد الاسلامي الكردستاني برئاسة السيد هادي علي مسؤول المكتب السياسي للاتحاد وبحث اللقاء المستجدات السياسية في العراق والمنطقة.

وتناول اللقاء الجهود المبذولة لحل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان وسبل تعزيز الثقة وتحقيق التفاهم بين الجانبين في كافة المجالات.

وشدد سيادته على قدرة العراقيين على تجاوز كافة الصعوبات الراهنة والمضي نحو توحيد الصف الوطني وضرورة تظافر الجهود للتركيز على عملية البناء وتطوير العملية السياسية وتعزيز النظام الديمقراطي الاتحادي وحماية المصالح العليا للشعب العراقي بكل مكوناته.

من جانبه أثنى وفد الاتحاد الاسلامي على الجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس معصوم لتجاوز الخلافات الراهنة والمضي بالبلاد الى بر الامان مؤكدا دعمه لهذه الجهود في كافة المجالات.

الرئيس معصوم يهنئ المسلمين والبشرية بذكرى المولد النبوي الشريف

هنأ سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم الأربعاء ٢٠١٧/١١/٢٩، المسلمين في العراق والعالم والبشرية جمعاء بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، وفي ما يلي نص كلمة التهنئة:

"بسم الله الرحمن الرحيم

مع إطلالة ذكرى مولد نبي الرحمة والهدى الرسول الأعظم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم)، ومع إشراقة نور الخير والسلام، نتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى أبناء شعبنا الكريم وإلى عموم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وإلى البشرية جمعاء بهذه المناسبة المباركة، مستذكرين بإجلال ما تنطوي عليه من قيم السلام والمحبة والتسامح ومن الدعوة للتسامي وائتلاف القلوب وتوحيد الصفوف والكلمة من أجل الحق والعدل ورفض العدوان والظلم والكراهية.

وإذ نستعيد بقدسية متجددة وبهجة عميقة هذه الذكرى العطرة، فإننا نستلهم منها كل تلك القيم العظيمة التي كرستها رسالة السماء السمحاء التي حملتها وجسدتها السيرة النبوية الشريفة، وفي مقدمتها قيم الإيمان الطاهرة والتآخي والمحبة والسلام بين البشر. كما نقتدي بما حملته من مبادئ العدالة وأخلاق التسامح واحترام الحق، وحماية وتوحيد أبناء الشعب الواحد بمختلف مكوناته وشرائحه دون تمييز، وهي قيم سامية ترشدنا نحو أهمية توطيد أواصر المحبة والمصالحة بين أبناء شعبنا كافة، وتضافر الجهود للعمل بإخلاص على طريق إنجاز خطوات بناء مستقبل مزدهر للعراق وأجياله المقبلة.

إن حلول ذكرى الولادة النبوية الشريفة في ظروف النصر التاريخي الذي حققه شعبنا على الإرهاب وتكلل بعون من الله عز وجل، بفضل قوة إرادة العراقيين ووحدتهم الوطنية وبسالة وتضحيات قواتنا المسلحة بكافة تشكيلاتها، بتحرير أراضيه من دنس عصابات داعش، تلهمنا العزم على مواصلة حرب شعبنا المقدسة على قوى الظلام والتكفير التي أشاعت القتل والدمار والخراب في مناطق مهمة من ربوع العراق والمنطقة، وأيضا على المضي قدما للانتصار في معارك البناء وإعادة الاعمار والنجاح في إجراء الانتخابات المقبلة، بموازاة ضمان عودة النازحين والمهجرين وتحقيق المصالحة المجتمعية وتعزيز الوحدة الوطنية وضمان الحقوق والحريات لكافة العراقيين متمسكين بتطبيق الدستور وحماية وحدة وسيادة العراق وتطوير نظامه الديمقراطي الاتحادي وحل كافة خلافاتنا عبر الحوار والتفاهم وضمان المصالح المشتركة وبناء المستقبل المشترك، مسترشدين بقيم الرسالة المحمدية السمحاء في التعايش والمحبة ونبذ التفرقة والتعصب والتطرف والفكر الظلامي، ومستمدين من سيرة نبيها الكريم الإصرار على المضي قدماً، من أجل توفير الحياة الكريمة للإنسان العراقي والحفاظ على كرامته، وفي أن نكون مثالا يحتذى به في تكاتفنا وتلاحمنا، وإعادة اعمار بلادنا، وضمان مستقبل الأجيال القادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية"

الرئيس معصوم يستقبل رئيس حكومة إقليم كردستان ونائبه

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بمقر إقامته في أربيل بعد ظهر اليوم الأربعاء ٢٩/١١/٢٠١٧، رئيس حكومة إقليم كردستان السيد نيجيرفان بارزاني ونائب رئيس الحكومة السيد قوباد طالباني وبحث اللقاء الجهود الراهنة لحل الخلافات والقضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان فضلا عن المستجدات السياسية على المستوى الكردستاني والوطني.

وأعرب سيادته على الثقة بحرص الجانبين على حل الخلافات قريبا عبر حوار شامل وبناء يضمن النجاح في إحلال التفاهم والتعاون وطي صفحة الخلافات لما فيه مصلحة الشعب العراقي بكافة مكوناته وبما يدعم تعزيز الاستقرار ووحدة الصف وتطبيق الدستور والتقدم في كافة المجالات.

من جانبه ثمن رئيس حكومة الإقليم ونائبه جهود الرئيس معصوم وحرصه على تقريب وجهات النظر بين بغداد وأربيل مؤكدين استعداد حكومة الإقليم لبدء حوار جاد وبناء مع الحكومة الاتحادية لتجاوز الأزمة الراهنة وبما يخدم مصالح أبناء الشعب العراقي كافة.

رئيس الجمهورية يلتقي رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني

التقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ظهر اليوم الأربعاء ٢٩-١١-٢٠١٧ السيد مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في منتجع صلاح الدين بأربيل.

وجرى خلال اللقاء تناول آخر التطورات السياسية في العراق وإقليم كردستان والمنطقة، كما أشار سيادته أثناء اللقاء إلى جهوده المستمرة من اجل إيجاد حل للخلافات القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من الخلال الاحتكام إلى الدستور باعتباره المظلة التي تحفظ وجود وكرامة وحقوق جميع المكونات بدون تمييز.

من جانبه أكد السيد مسعود بارزاني على ضرورة إيجاد حلول مناسبة وواقعية للقضايا العالقة بين بغداد وأربيل بالاعتماد على حوار صريح ومتوازن ودون شروط مسبقة.

الرئيس معصوم يعود إلى بغداد

وصل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم إلى بغداد مساء اليوم الأربعاء ٢٠١٧/١١/٢٩ قادما من مدينة أربيل بعد زيارة استغرقت عدة أيام شملت قبلها محافظتي السليمانية وكركوك أجرى خلالها سلسلة لقاءات ركزت على أهمية مواصلة الجهود لحل المشاكل الداخلية على أساس الدستور وتعزيز الحوار والتفاهم لا سيما بين أربيل وبغداد.

والتقى سيادته خلال زيارته لأربيل رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد مسعود بارزاني بعد لقاء مع رئيس حكومة الإقليم السيد نيجيرفان بارزاني ونائبه السيد قباد طالباني كما اجتمع مع وفد من الاتحاد الإسلامي الكردستاني برئاسة السيد هادي علي مسؤول المكتب السياسي، فيما شملت لقاءاته في السليمانية عددا من قادة الاتحاد الوطني الكردستاني، وكذلك السيد عمر سيد علي المنسق العام لحركة التغيير، وايضا السيد محمد الحاج محمود سكرتير الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، فضلا عن استقبال وفد من المكتب السياسي للجماعة الإسلامية، ووفد من أساتذة الجامعات الكردستانية كما وضع اكليلا من الزهور على ضريح مام جلال في منطقة دباشان.

وفي كركوك التقى رئيس الجمهورية محافظ كركوك بالوكالة السيد راكان الجبوري وعددا من كبار المسؤولين والشخصيات الاجتماعية والأكاديمية في المحافظة، وأعضاء من قائمة التآخي الكردستانية في مجلس محافظة كركوك وكذلك مع وفد من النازحين من طوزخرماتو.

الرئيس معصوم يستقبل الدكتور برهم صالح

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في بغداد صباح اليوم الخميس ٢٠١٧/١١/٣٠، الدكتور برهم أحمد صالح رئيس التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، وبحث معه المستجدات السياسية في العراق والمنطقة.كما ناقش اللقاء الجهود المبذولة لحل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وسبل تعزيز الثقة وتمتين التفاهم بين العراقيين في كافة المجالات في إشارة إلى ضرورة حوار واسع وجاد لتطوير العملية السياسية برمتها.

رئيس الجمهورية يبحث مع رئيس البرلمان قانوني الانتخابات والموازنة

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في بغداد صباح اليوم الخميس ٢٠١٧/١١/٣٠، رئيس مجلس النواب الدكتور سليم الجبوري وبحث معه آخر التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة.

وركز اللقاء على أهمية قيام مجلس النواب بتعجيل إصدار قانون انتخابات مجلس النواب للدورة المقبلة ومناقشة مشروع الموازنة لعام ٢٠١٨ تمهيدا للتصويت عليه.

كما شدد اللقاء على أهمية تعزيز الحوار والتفاهم لحل الخلافات ومعالجة المشاكل والأزمات والسير قدما لتعزيز الوحدة الوطنية وحماية المصالح العليا للبلاد.

رئيس الجمهورية يصادق على قانون تخليد تضحيات شهداء الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية وتسريع انجاز معاملاتهم والعناية الفائقة بجرحاهم

صادق سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صباح اليوم الخميس ٢٠١٧/١١/٣٠، على (قانون تخليد تضحيات شهداء الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية وتسريع انجاز معاملاتهم والعناية الفائقة بجرحاهم) الذي أقره مجلس النواب في وقت سابق.

وأشار المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية إلى أن القانون الذي صادق عليه رئيس الجمهورية طبقا لأحكام البند (أولا) من المادة (٦١) والبند (ثالثا) من المادة (٧٣) من الدستور، يهدف إلى تسريع انجاز معاملات ذوي الشهداء من أفراد القوات المسلحة في المعركة المقدسة ضد عصابات داعش الإرهابية ومنحهم استحقاقاتهم القانونية المنصوص عليها في التشريعات النافذة خلال فترة محدودة وفاء لما قدمه الشهداء من تضحيات وما سطروه من ملاحم الشجاعة والإباء دفاعا عن الأرض والعرض والمقدسات وبذل العناية الفائقة بمعالجة جرحاهم والمصابين وذوي الاحتياجات الخاصة منهم.

ولاحظ المكتب ان المادة (٢)، تنص على إن ما يقصد بالشهيد لأغراض هذا القانون أفراد القوات المسلحة بصنوفها كافة بما فيها الحشد الشعبي والمنضمين إليه من متطوعي العشائر، والبيشمركة، والمدنيين الذين استشهدوا خلال عمليات التصدي للعصابات الإرهابية حصرا ويلحق بهم الذين استشهدوا أثناء تقديم الدعم اللوجستي والإعلاميون الذين استشهدوا أثناء تغطيتهم العمليات، مشيرا أيضاً إلى أن القانون أرسل للنشر في الجريدة الرسمية.

العبادي: الحوار مع الإقليم يبدأ بعد استقرار الأوضاع والسيطرة على الحدود وإلغاء الاستفتاء

أعلن رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة الدكتور حيدر العبادي، ان الحوارات مع اقليم كردستان ستبدأ بعد استقرار الاوضاع في المناطق المتنازع عليها والسيطرة على الحدود والمنافذ والغاء الاستفتاء بشكل نهائي.

جاء هذا في وقت اكد فيه قرب زف بشرى تحرير جميع الاراضي العراقية من تنظيم"داعش" الارهابي.

وقال رئيس الوزراء في مؤتمره الاسبوعي مساء امس الثلاثاء: ان "التركيز ينصب حاليا على استتباب الاوضاع في المناطق المتنازع عليها، والسيطرة على الحدود ثم البدء بحوارات سياسية ورسمية بين بغداد واربيل، وفق الشروط التي وضعت مؤخرا، ومنها الغاء الاستفتاء بشكل نهائي، وليس تأجيله او تجميده، وان تكون الحوارات وفق الدستور والعراق الواحد".

واضاف العبادي، ان "الدستور واضح وينص على مسك الحدود من قبل السلطة الاتحادية حصرا، ورغم ذلك هناك تفاهمات بشأن نشر مفارز مشتركة في بعض المناطق التي يتواجد فيها مواطنونا الكرد من اجل زيادة الطمأنينة".

القائد العام حذر من "وجود وسائل اعلام في الاقليم حرضت وتحرض على قتل القوات الاتحادية"، مؤكدا "الحرص على الحفاظ على حياة جميع العراقيين من دون استثناء، وقد وجهنا القوات بعدم التصادم وتقليله قدر الامكان". ومع ذلك فقد جدد العبادي التشديد على "ضرورة انتشار القوات الاتحادية في جميع المناطق التي تسمى وفق الدستور متنازع عليها، اضافة الى مسك المنافذ الحدودية، كما حصل في فيشخابور وتم رفع العلم العراقي، وايضا تم الاطلاع على معبر ابراهيم الخليل من الجانب التركي"، موضحا ان الحكومة ستتمكن قريبا من دفع رواتب البيشمركة وموظفي الاقليم كافة. وبخصوص مكافحة الارهاب، قال القائد العام: ان "القوات تتحرك بشكل سليم وصحيح في غرب الانبار وعند القائم بالتحديد، وقريبا سوف نزف بشرى تحرير جميع الاراضي العراقية، والسيطرة على الحدود مع سوريا".ورغم ذلك، الا ان رئيس الوزراء حذر من "محاولات الارهاب القيام بعمليات جبانة"، موجها القوات كافة بـأخذ "الحيطة والحذر"، خاصة في مسألة حماية زوار الاربعينية، اذ تم وضع خطة محكمة لتأمين سيرهم الى ابي الاحرار الامام الحسين (عليه السلام)".

وفي ملف اخر، اعلن العبادي امس، تحديد مجلس الوزراء يوم ١٥ ايار المقبل موعدا لاجراء الانتخابات النيابية، مؤكدا استبعاد القوى السياسية التي تمتلك فصائل مسلحة، اضافة الى تطبيق قانون الحشد الشعبي الذي ينص على عدم السماح بالمشاركة السياسية.

*المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي ٢٠١٧/١١/١ :

ارتباك على الحدود التركية – العراقية: مَن الناهي والآمر؟

محمود بوزارسلان-معبر إبراهيم خليل، تركيا

تصاعد التوتر الأسبوع الماضي بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة كردستان العراق في إربيل. وبلغ التوتر ذروته في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر قرب الحدود العراقية – التركية عندما انطلقت صفّارات الإنذار وشوهد موكب عسكري ترافقه دبابات يتحرّك باتجاه الحدود. أثار هذا المشهد خوف الناس من دخول الجيش التركي إلى العراق. لكن، تبيّن أنّ الموكب كان يضمّ أتراكاً وعراقيين كانوا قد أتوا إلى تركيا للمشاركة في تدريبات وكانوا عائدين إلى ديارهم.

بعد إجراء حكومة إقليم كردستان استفتاء على الاستقلال في ٢٥ أيلول/سبتمبر وبعد ردّ بغداد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بإرسال جيش لاستعادة الأراضي المتنازع عليها وإحباط أيّ كلام عن الانفصال، تساءل عدد كبير من الناس عمّا سيحصل على الحدود التركية – العراقية.

يُعتبر معبر إبراهيم خليل الحدودي عند الجانب الكردي المعبر الوحيد بين البلدين. بعد الاستيلاء على كركوك، قرّرت بغداد أنّها تريد السيطرة على المعبر وكان الجنود العراقيون الذين سافروا إلى تركيا للتدريبات عائدين إلى ديارهم للمرّة الأولى منذ ٢٦ عاماً.

عندما تخلّى الجيش العراقي عن المعبر عام ١٩٩١، لم يكُن أحد يحمل هاتفاً خليوياً لنقل هذا التطوّر، فاستغرق وصول خبر تسليم العراقيين لمنطقة شمالي العراق للكرد إلى العالم أياماً عديدة. لكن، مع اقتراب الجنود العراقيين من المعبر الحدودي هذه المرّة، كان العالم كلّه على يقين، يترقّب.

نشرت بعض وسائل الإعلام التركية عناوين كاذبة تدّعي أنّ المعبر سُلّم لبغداد، فأسعد هذا التطوّر الجانب التركي، خصوصاً عندما بدأت وسائط التواصل الاجتماعي تنشر صوراً لجنود عراقيين برفقة ضبّاط مرموقين من الجانبين عند المعبر الحدودي. لم يلحظ أحد غياب صور أو تقارير عن تسليم مكتب إدارة الجمارك.

لم يمضِ وقت طويل حتى أصدرت حكومة إقليم كردستان تصريحاً نسبته إلى المسؤول عن المعبر يقول فيه: "إنّ معبر إبراهيم خليل الحدودي ليس مغلقاً. يجب أن يفهم مواطنونا ورجال الأعمال ذلك. سيكون هذا المعبر مفتوحاً دائماً للسفر والعمل. جميع التقارير الإعلامية عن إغلاق المعبر أو سيطرة الحكومة العراقية عليه عارية عن الصحة. هذا كلّه جزء من حرب نفسية تُشنّ ضدّنا".

لكنّ تصريح حكومة إقليم كردستان لم ينفِ أنّ الجنود العراقيين كانوا قد وصلوا إلى المعبر وإنّما أفاد بأنّ الجنود كانوا يقومون بزيارة بسيطة.

سرعان ما انضمّ الإعلام العراقي إلى موجة نقل الأخبار الكاذبة عن الانتصار، فزفّ خبر استعادة الحكومة السيطرة على المعبر الحدودي.

أفاد مسؤول جمارك رفض الكشف عن إسمه للمونيتور أنّ موظفين مدنيين تابعين لحكومة إقليم كردستان يصرّفون الأعمال الجمركية، مضيفاً: "في الصباح، جاء الجنود والقادة العراقيون، والتقوا بمسؤولينا ثم غادروا. في الوقت الحالي لا يوجد أيّ موظف مدني أو مسؤول عسكري تابع للحكومة العراقية هناك".

كما أفاد مسؤول آخر في الجمارك للمونيتور أن لا شيء تغيّر في منطقة الجمارك. بعد وابل التقارير عن الوضع عند معبر إبراهيم خليل، أصدر سامال عبد الرحمن، المدير العام لإدارة الجمارك لدى حكومة إقليم كردستان، تصريحاً يفيد بأنّ القوات العراقية لم تدخل منطقة الجمارك. اتصل موقع المونيتور ببعض سائقي الشاحنات الذين أفادوا بأنهم لم يلحظوا أيّ تغيرات عند الجانب العراقي.

الواقع الوحيد كان رؤية جنود عراقيين في المنطقة، لكن وبحسب مساعد مدير المعبر الحدودي محمد طاهر، هؤلاء هم الجنود الذين كانوا يتدرّبون في تركيا وكانوا عائدين إلى العراق برفقة رئيس الأركان العراقي الجنرال عثمان الغانمي. لكنّ رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم كان من بين الأشخاص الذين أعلنوا أنّ الحكومة العراقية استولت على منطقة الجمارك.

بالتالي، فإنّ الوضع عبارة عن "قيل وقال".في حين فرح بعض الأشخاص لدى سماعهم عن التغيّرات المزعومة عند المعبر الحدودي، قلق آخرون.

وقال نيفاف كيليك، رئيس جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك والعراقيين، إنّ أعضاء المجموعة لا يريدون أن تطرأ تطورات على المعبر الحدودي تعيق التجارة بين البلدين.

أفاد للمونيتور: "معبر إبراهيم خليل نقطة حيوية. نحاول تعزيز الحركة التجارية بين البلدين. إذا كانت الحكومة الاتحادية قادرة على إرساء الأمن، نريد السيارات التركية أن تستطيع الوصول حتى بغداد والبصرة. بسبب الغموض، توقفت بعض الشركات عن التجارة وعلينا تخطّي ذلك. لكنّ المعبر كان بأيدي السلطات الكردية لفترة ٢٦ عاماً وقد يتسبّب تغيير مفاجئ بمشاكل على المدى القصير. صحيح أنّ سياراتنا تنتقل من السليمانية إلى بغداد ولكنّنا نريد فتح الطرقات فوراً إلى الموصل وكركوك. إنّ الحكومة التركية قلقة جداً على علاقاتنا مع العراق".

على الرغم من التصريحات المتضاربة، لا يزال الوضع غامضاً عند المعبر الحدودي ولا أحد يدري مَن يتولّى السيطرة. يبدو أنّ حكومة إقليم كردستان العراق ستستمرّ في إدارة المعبر بصمت، وفي حال سلّمت السيطرة إلى جهة أخرى، ستتكتّم على الموضوع كلياً. ثمة أشخاص يعتقدون أنّ بغداد قد استلمت المعبر من دون الإعلان عن ذلك وتتستّر على الأمر لتفادي إغضاب الكرد.

*المونيتور:

حملة إقصاءات طائفية جديدة داخل وزارة الخارجية العراقية

فتحت حملة إقصاء في وزارة الخارجية العراقية، طاولت، مؤخراً، عشرات الموظفين والدبلوماسيين من مكون طائفي معين دون غيرهم، الباب مجدداً على ملف الفساد والتمييز الطائفي والعرقي داخل الوزارة التي يتولّى حقيبتها إبراهيم الجعفري.

واندلعت في أيام تسلّم الجعفري رئاسة الوزراء، الفتنة الطائفية بالعراق، والتي حصدت عشرات الآلاف من الضحايا بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨.

وتُعدّ حملة الإقصاءات الجديدة، السادسة من نوعها حتى الآن، منذ تسلّم الجعفري وزارة الخارجية عام ٢٠١٤، والتي يديرها بالوكالة عددٌ من قيادات حزبه "تيار الإصلاح" الذي سيطر على جميع مفاصل الوزارة، فضلاً عن عدد كبير من السفارات والقنصليات في عدة دول من العالم.

وقال مدير قسم بوزارة الخارجية العراقية، فضّل عدم الكشف عن هويته، لـ"العربي الجديد"، اليوم الأربعاء، إنّ "الوزارة لم تتراجع عن قرارها الأخير بإقصاء ٤٠ موظفاً، بينهم مدراء كونهم ينتمون إلى طائفة معينة"، كاشفاً أيضاً أنّ "عشرات آخرين من موظفي الوزارة يواجهون خطر الإقالة أو النقل إلى دوائر أخرى".

وأضاف أنّ "منْ يدير الوزارة ليس إبراهيم الجعفري وحده، بل قيادات حزبه التي تولّت مناصب قيادية مهمة في الوزارة، فضلاً عن معهد الخدمة الخارجية الذي يخرّج الدبلوماسيين العراقيين".

وكشف المسؤول العراقي، عن "وجود قوائم جديدة تضم موظفين ينحدرون من محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى ذات الغالبية السنية، سيتم نقلهم من وزارة الخارجية إلى دوائر مدنية في محافظاتهم".

وأوضح أنّ "صفقات الإقصاء والتعيين عادة ما تكون على أساس طائفي، لذا حالياً الجميع يحرص على عدم التعريف بطائفته التي ينتمي إليها خوفاً من الطرد المفاجئ".

والأربعاء، دعا رئيس كتلة "ائتلاف الوطنية" في البرلمان العراقي كاظم الشمري، وزارة الخارجية العراقية، إلى تشكيل لجنة مهنية مختصة للنظر في أسباب نقل الموظفين إلى خارج الوزارة، محذراً من خطورة التعامل مع الموظفين الحكوميين، على أساس المكونات بدل المهنية والكفاءة.

وقال الشمري، في بيان، إنّ "قرار وزارة الخارجية العراقية واللجنة المعنية فيها بالتنقّلات، بنقل ٣٩ موظفاً من ذوي الاختصاص والخبرة إلى ديوان الوقف السني، من دون بيان الأسباب المهنية والإدارية لهذا القرار، يجعلنا أمام علامات استفهام كبيرة حول ما يجري بالمنظومة الإدارية داخل وزارات الدولة العراقية".

وطالب الشمري باستضافة الجعفري، واللجنة المعنية بالتنقلات بالوزارة، في البرلمان، للاستفسار منهم عن أسباب نقل الموظفين خارج الوزارة، داعياً أيضاً إلى تشكيل لجنة مهنية مختصة للنظر بأسباب النقل.

وفي السياق، أبدى عضو البرلمان العراقي أحمد المساري، قلقه من قرار وزارة الخارجية الأخير الذي استبعد ٤٠ موظفاً بمختلف الدرجات، محذراً من وجود معلومات تفيد باستبعاد موظفين آخرين.

وطالب المساري، رئيس الوزراء حيدر العبادي، بوقف عمليات الإبعاد التي طاولت الموظفين، محذراً من أنّها "تسهم في تأزيم المشهد السياسي".

وقال المساري، في تصريح، إنّ "عمليات النقل تعتبر مخالفات دستورية، وفيها نسف لجهود المصالحة الوطنية"، مضيفاً أنّ "مثل هذه القرارات المجحفة، وبعد مضي أكثر من ١٤ عاماً على احتلال العراق، تجعلنا نشكّك في جدوى

المصالحة الوطنية وتهز ثقتنا بها". كما رأى أنّ هذه القرارات "تبعث برسالة سلبية إلى الشعب العراقي بصورة عامة والشركاء السياسيين بصورة خاصة"، مبيّناً أنّ "النسبة الأكبر من الموظفين المبعدين، هم من أصحاب الخبرة والكفاءة وينتمون إلى مكوّن معين".

وفي المواقف أيضاً، اتهم كاميران حسن عضو "التحالف الكردستاني"، الجعفري، بـ"شنّ حملة إقصاء واسعة على أسس طائفية، تستهدف السنّة على وجه التحديد".

وقال حسن، لـ"العربي الجديد"، اليوم الأربعاء، إنّ "العبادي مطالَب بالتدخل الفوري لوقف مهزلة الطائفية التي يثيرها الوزير بالوزارة، لا سيما وأنّها تستهدف كوادر قديمة ذات خبرة بالعمل الدبلوماسي الخارجي".

وكان "تحالف القوى العراقية" قد كشف، السبت الماضي، عن إصدار وزارة الخارجية العراقية، قراراً بإبعاد ٤٠ موظفاً بمختلف الدرجات الدبلوماسية والإدارية، موضحاً أنّ الموظفين المبعدين من مكوّن واحد، مطالباً الوزارة بإعادة النظر بهذا القرار الذي وصفه بـ"غير الدستوري".

*العربي الجديد:

٤٠٠ جثة في مقابر جماعية قرب الحويجة

عثر على العديد من المقابر الجماعية التي تضم «ما لا يقل عن ٤٠٠» جثة بالقرب من الحويجة العراقية التي تمت استعادتها من تنظيم «داعش» في بداية الشهر الماضي، وفق ما اعلن أمس محافظ كركوك بالوكالة، راكان سعيد.

وقال سعيد، الذي تسلم منصبه بعد إقالة المحافظ الكردي لكركوك التي استعادتها القوات الاتحادية من أيدي القوات الكردية، «إننا نقف الآن في موقع قاعدة البكارة التي كانت إحدى مقرات القوات الأمريكية، والتي جعلها داعش موقعاً لتنفيذ الإعدامات». وتقع البكارة على بعد ثلاثة كيلومترات جنوب غربي الحويجة.

وأضاف سعيد «انظروا إلى بشاعة الإرهاب الذي أعدم ما لا يقل عن ٤٠٠ مغدور بينهم ببدلات الإعدام الحمراء، وآخرون بزي مدني».

وفي عام ٢٠١٤ سيطر تنظيم «داعش» على نحو ثلث مساحة العراق، وارتكب أعمالاً انتقامية مروعة في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرته، تضمنت اعدامات جماعية وقطع رؤوس. غير أن التنظيم مني في الآونة الأخيرة بانتكاسات وخسر معظم الأراضي التي كان يسيطر عليها. وخلال تقدّم القوات العراقية في معركتها ضد التنظيم عثرت على عشرات المقابر الجماعية التي تضم مئات الجثث في مناطق عراقية مختلفة.

وقال آمر اللواء ٦٠ في الفرقة ٢٠ في الجيش العراقي، مرتضى عباس لعيبي، إن قواته «استدلت على موقع المقابر الجماعية من خلال شاهد عيان»، مؤكداً أن «الموقع يبعد شمال مركز الحويجة ثلاثة كيلومرات». وقال الشاهد سعد عباس النعيمي، وهو راعي أغنام، لوكالة «فرانس برس» : «كنت في زمن داعش خلال سنوات الاحتلال الثلاث أشاهد عناصر داعش يأتون بمركبات ويقومون بإنزال المعتقلين وإطلاق النار عليهم ورميهم على الأرض أو نحرهم». وأكد أن البكارة كانت «تضم خمس مقابر جماعية لمعتقلين لدى داعش»، قائلاً إن «بعض ضحايا داعش كان التنظيم يطلق النار عليهم أو ينحرهم أو يضعهم في حراقات نفطية». وفي ٤ آب (اغسطس) أعلن مسؤولون العثور على مقبرة جماعية أخرى تضم رفات ٤٠ رجلاً أعدمهم التنظيم «عام ٢٠١٥ إبان سيطرته على الرمادي».

*وكالة فرانس بريس :

مجلس النواب يصوت على قانونين وينهي قراءة خمسة قوانين

صوت مجلس النواب في جلسته الاعتيادية الثلاثين التي عقدت برئاسة النائب الاول لرئيس مجلس النواب الشيخ همام حمودي وحضور ١٧٠ نائبا الثلاثاء ٢٠١٧/١١/١٤، على قانونين فيما انهى قراءة خمسة مشروعات ومقترحات قوانين.

وفي مستهل الجلسة قدم النائب الاول لرئيس مجلس النواب أحر التعازي والمواساة لعوائل ضحايا الزلزال، مطالبا الحكومة بإعطاء الاهتمام الكامل للمناطق المنكوبة، معزيا النائب عادل رشاش والنائب عواد العوادي بوفاة والدتهما.

بعدها قرأ المجلس سورة الفاتحة ترحما على ارواح ضحايا الزلزال وعلى روح والدتي النائبين.

وبارك الشيخ حمودي باسم المجلس للشعب العراقي اداءه المتميز في ضيافة الزوار في اربعينية الامام الحسين (ع) وتحول الزيارة الى محط انظار العالم، مقدما شكره للاجهزة الامنية والوزارات المختصة والمحافظات المعنية لدورها في تامين ونجاح الزيارة الاربعينية، داعيا الحكومة الى تشكيل لجنة عليا من الان لحل لاستيعاب الزوار كون انجاح هذه المناسبة تمثل نجاحا شعبيا واسعا.

وصوت المجلس على مشروع قانون تصديق اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية والمقدم من لجنتي العلاقات الخارجية والاقتصاد والاستثمار لغرض الاستفادة من الموارد الاقتصادية والمرافق المتوفرة في مجالات الاستثمار لدى الطرفين المتعاقدين ولخلق الظروف المناسبة لاستثمارات مواطنيهما في اراضي الطرف الاخر ولغرض التصديق على الاتفاقية.

وقررت هيئة الرئاسة تأجيل التصويت على مشروع قانون تعديل قانون نقابة المحاسبين والمدققين والمقدم من لجان مؤسسات المجتمع المدني والمالية والقانونية الى جلسة يوم السبت المقبل.

وانجز المجلس التصويت على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون البنك المركزي العراقي الصادر بالامر رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) والمقدم من اللجنتين المالية والاقتصاد والاستثمار لغرض زيادة راس مال البنك المركزي العراقي ومواكبة التطور الاقتصادي العالمي ومنح صلاحيات للبنك وزيادة عدد الاعضاء في مجلس ادارة البنك من خارج البنك وتشكيل لجنة تدقيق واصدار المسكوكات التذكارية وفرض الفوائد على القروض الممنوحة من البنك للمصارف التجارية وللحفاظ على امواله من الحجوزات الصادرة بقرارات قضائية.

واجلت هيئة الرئاسة التصويت من حيث المبدأ على مشروع قانون ايجار الأراضي الزراعية والمقدم من لجان الزراعة والمياه والأهوار والمالية والاقتصاد والاستثمار.

وانهى المجلس القراءة الاولى لمشروع قانون تصديق أتفاقية الامم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول والمقدم من لجنة العلاقات الخارجية بغية تطبيق قواعد الشفافية في تسوية منصفة للمنازعات في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول وتعزيز الحوكمة الرشيدة وللتصديق على الاتفاقية.

واكمل المجلس القراءة الاولى لمقترح قانون التعديل الاول لقانون المختارين رقم (١٣) لسنة ٢٠١١ والمقدم من اللجنة القانونية من اجل فسح المجال لشريحة اكبر للمساهمة في تقديم الخدمات للمواطنين ضمن مناطق عملهم ولمزيد من التعزيز لدور المختارين كونهم حلقة الوصل بين المواطن والحكومة المحلية.

وأتم المجلس القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل السادس لقانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠ والمقدم من اللجنة القانونية لغرض ضمان حقوق الدولة من خلال عدم تنفيذ القرارات بحقها الا بعد اكتسابها الدرجة القطعية وضمان حق الزوجة في الحصول على حقها الشرعي دون غبن ولاستقرار المعاملات التنفيذية فيما يتعلق بتحديد الجهة المكلف بدفع الرسوم.

وانجز المجلس القراءة الاولى لمقترح قانون الهيئة الوطنية لحماية التعايش السلمي والمقدم من لجنتي الاوقاف والشؤون الدينية والقانونية من اجل مجتمع متماسك ومتعايش ومتسامح قادر على مواجهة الارهاب والعنف والطائفية والكراهية ولاستيعاب الجهود العاملة في مجال التعايش السلمي من قبل مجلس النواب العراقي.

وانهى المجلس قراءة تقرير ومناقشة مقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية والمقدم من لجان الثقافة والأعلام والقانونية والسياحة والآثار.

وفي مداخلات النواب اكد النائب رياض غريب على ان تشجيع القطاع السياحي يسهم بتطوير الاقتصاد العراقي وتنويعه موارده، داعيا الى تسليط الضوء عالميا على حضارة بابل.

واشار النائب عباس البياتي الى ان العراق مهد الحضارات ومن المهم جعل القانون مدخلا لتسويق اثار العراق المنتشرة في مناطق كثيرة منه، منوها الى اهمية ايلاء الاهتمام للاثار عبر السفارات في الخارج مع اقامة سلسلة مهرجانات ونشاطات سنوية بهذا الشان.

واوضح النائب مطشر السامرائي بان وضع ستراتيجية واضحة لاستثمار الاثار العراقية ستسهم في دعم موازنة العراق المالية.

وفي معرض ردها على المداخلات اكدت اللجان المعنية على العمل بجد لتطبيق مقترحات السيدات والسادة النواب بعد التصويت على مقترح القانون.

بعدها تقرر رفع الجلسة الى يوم الخميس المقبل ٢٠١٧/١١/١٦.

*الدائرة الاعلامية لمجلس النواب العراقي:

المجلس الأعلى وبدر يؤكدان ضرورة اجراء الانتخابات بموعدها وتجنيب الفراغ الدستوري

أكد المجلس الأعلى الاسلامي ومنظمة بدر، الثلاثاء، ضرورة إجراء الانتخابات بموعدها المحدد وتجنيب البلد الفراغ الدستوري، فيما طالبا باللجوء الى الحوار تحت سقف الدستور و"رفض سياسة الأمر الواقع".

وقال المكتب الاعلامي لرئيس المجلس الأعلى همام حمودي في بيان صحافي، إن "اجتماعا عقد، الثلاثاء، بين وفد من المجلس الأعلى برئاسة همام حمودي مع أمين عام منظمة بدر هادي العامري وعدد من قادتها"، موضحا أن "الاجتماع بحث ما تحقق من انتصارات وقرب اعلان النصر الأخير، وموضوع الموازنة وأهمية اقرارها في موعدها".

ودعا المجتمعون، حسب البيان، الى "احترام الجميع وحدة الاراضي العراقية، وبسط السلطات الاتحادية سيطرتها على المنافذ والمطارات، ورفض سياسة الأمر الواقع من اي طرف كان، واللجوء للحوار تحت سقف الدستور، وان تكون المحكمة الاتحادية مرجعا اخيرا لحل النزاعات".وأكد المجتمعون "ضرورة إجراء الانتخابات بموعدها المحدد وتجنيب البلد الفراغ الدستوري"، مطالبين الحكومات المحلية والاتحادية بـ "تعجيل ارجاع النازحين واعادة اعمار المناطق المحررة".وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اعلنت، الاحد (٢٢ تشرين الاول ٢٠١٧)، عن تحديد تاريخ اجراء انتخابات مجلس النواب لدورته الرابعة، مبينة ان الانتخابات ستجري يوم الـ١٢ من ايار عام ٢٠١٨.

يذكر ان اغلب المسؤولين العراقيين يرفضون الدعوات لتأجيل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨، حيث يعتبرون ان هذا الامر خطير ومرفوض وطنيا ويخدم اجندات لا تريد الخير للبلاد.

*السومرية نيوز:

هزّة سياسية في حزب «الدعوة»

العبادي والمالكي يخوضان الانتخابات المقبلة بقائمتين منفصلتين

كشفت مصادر مقربة من حزب «الدعوة الإسلامية» الحاكم في العراق، أنه سيخوض الانتخابات النيابية المقبلة بقائمتين منفصلتين، يقود الأولى رئيس الوزراء القيادي في الحزب حيدر العبادي، بينما يترأس الثانية الأمين العام للحزب نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي.

وأشارت إلى أن ما كان قبل أشهر حديثاً لا يتجاوز حدود التكهنات، بشأن انقسام الحزب إلى جناحين متنافسين في الانتخابات العامة المقبلة، «بات حقيقة مؤكدة، في ضوء عدم رغبة المالكي والعبادي في الدخول في تحالف انتخابي موحد».ولفتت المصادر إلى أن قيادات رفيعة من «الدعوة» و«ائتلاف دولة القانون»، سعت تحت ضغط الرغبة في ترتيب أوضاع الحزب للمشاركة في الانتخابات العامة المقررة منتصف مايو (أيار) المقبل، إلى «ردم الفجوة» بين العبادي والمالكي، غير أن الطرفين «تمسكا برغبتيهما في خوض الانتخابات بقائمتين مختلفتين».

ولم يستبعد أحد المصادر أن يلجأ الطرفان إلى تحالف برلماني بعد الانتخابات، لكن ذلك أيضاً مرهون بحصول ائتلاف كل طرف على مقاعد برلمانية في الدورة المقبلة. كما أنه سيعتمد على «طبيعة تحالفات كل طرف»، إذ إن الجهات التي سيتحالف معها العبادي ربما تتقاطع مع الجماعات التي يتحالف معها المالكي، الأمر الذي قد يعقّد الأمور بينهما.

ويتردد منذ أسابيع أن العبادي عازم على تشكيل قائمة انتخابية تحت مسمى «التحرير والبناء». وتشير أوساط مقربة من الحزب إلى أن مستقبله مرهون بنتيجة صراع النفوذ بين المالكي والعبادي. وترى أن زعامة المالكي الحالية «مهددة بالتراجع في ظل تنامي سمعة العبادي الشعبية، بعد الانتصارات العسكرية التي حققها على «داعش» والموقف الحاسم الذي اتخذه حيال استفتاء إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها، واستعادة سيطرة الحكومة الاتحادية على محافظة كركوك، وذلك في مجمله يصب في مصلحة نفوذ العبادي داخل الحزب.

لكن تلك الأوساط لا تقلل من فرص المالكي في الهيمنة على الحزب نتيجة شبكة المصالح التي نسجها مع كثيرين من أعضائه إبان رئاسته للوزراء بين ٢٠٠٦ و٢٠١٤، وما زال كثيرون من كوادر الحزب يدينون له بالولاء.

ومع ذلك، واستناداً إلى تاريخ الانشقاقات المتواصل في صفوف «الدعوة»، يرى متابعون أن «الحزب حيال هزة سياسية كبيرة»، ناجمة عن اختيار قطبيه (العبادي والمالكي) الدخول في قائمتين انتخابيتين، وهو الأمر الذي يعني ضمناً «قسم الحزب إلى جناحين متنافسين، وربما خصمين لاحقين».

وكان الناطق السابق باسم الحزب إبراهيم الجعفري قد تحول إلى منافس بمجرد انشقاقه وتأسيسه «تيار الإصلاح» في ٢٠٠٥. وتعود فترة الانشقاقات في الحزب إلى «قرار الحذف» الذي اتخذه بحق رجل الدين كاظم الحائري، إذ ألغت القيادة آنذاك إحدى فقرات النظام الداخلي التي تقر بوجود مرجعية فقهية للحزب كان يمثلها الحائري.

وحدثت انشقاقات لاحقة تمثلت في خروج «جماعة البصرة» في تسعينيات القرن الماضي، ثم تأسس بعد ذلك «حزب الدعوة – تنظيم العراق». وقبل سنوات انشقت جماعة عن هذا الحزب وأسست «حزب الدعوة – تنظيم الداخل».يُشار إلى أن «حزب الدعوة» هيمن على رئاسة الوزراء منذ ٢٠٠٥ حين تولى القيادي السابق فيه إبراهيم الجعفري رئاسة الحكومة لمدة سنة واحدة، ثم تولى المالكي المنصب لدورتين متتاليتين، قبل أن يخلفه العبادي في ٢٠١٤.

*صحيفة (الشرق الاوسط) :

الصدر يعلن دعمه للعبادي لولاية ثانية

أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، اليوم الاثنين، دعمه لترشح رئيس الوزراء حيدر العبادي لولاية ثانية.

وقال الصدر في حوار متلفز، إن "العبادي يجب ان يُمنح اربع سنوات اخرى لإكمال ما بدأ به"، مؤكدا أنه "يدعم ترشح العبادي لولاية ثانية وليس ثالثة".

ورجح الصدر أن "يعلن العبادي قريبا استقلاليته (من العمل الحزبي)"، مشيرا إلى أن "الفرق بين الحكومتين السابقة والحالية كالفرق بين الأرض والسماء".

من جانب آخر اوضح الصدر، أنه لا يقصد بـ"المليشيات الوقحة عصائب اهل الحق فقط"، مبينا أنه "المليشيات هي كل من تتشبه باعمال الإرهاب حتى لو كانت سرايا السلام".

ودعا الصدر إلى "احتواء الحشد الشعبي في الأجهزة الأمنية"، مشددا على ضرورة أن "لا تذهب تضحياته (الحشد الشعبي) هباءً منثوراً".

*أين :

محاور المحاضرة التي ألقاها الجبوري أمام معهد السلام الأمريكي في واشنطن

محاور المحاضرة التي القاها رئيس مجلس النواب الدكتور سليم الجبوري أمام معهد السلام الامريكي في واشنطن يوم الخميس الماضي:

– اشكر الدعوة الكريمة الموجهة من معهد السلام متمنيا أن يسفر هذا الحوار عن فهم مشترك يصب في صالح بلدي والإنسانية جميعا، وان نستمع الى وجهات نظركم المهمة ومشورتكم القيمة، لأننا هنا لنستمع كما اننا نتحدث، وأرغب ان اطرح في هذه الدقائق بعض الافكار كحديث تقديمي لغرض فتح نافذة الحوار المعمق تجاه القضايا ذات الأهمية والتي يقع على كاهل السياسيين والقادة وصناع القرار التباحث فيها وإنضاج الحلول للمشكلات التي تثيرها هذه الموضوعات.

– سبق أن التقينا هنا في معهد السلام قبل عامين وتداولنا في جملة من القضايا، وما زلت أذكر إني قلت يومها أن حل القضية العراقية ينطلق من مدنية الدولة وتحييد السلاح الخارج عن نطاق القانون والدستور

– نبدأ من حيث يتواجد جنودنا في ساحات القتال فهم يستعدون خلال فترة وجيزة لإنهاء مهامهم القتالية الحربية ضد تنظيم داعش بوصفه (دولة مزعومة) لها ارض وجيش وكيان، وهذا يعني اننا وبفضل القتال المحترف للقوات العراقية ومعها قوات التحالف بالمشورة والمعلومة وسلاح الجو، نستطيع القول ان داعش انتهت ككيان جغرافي.

– بتصوري ان المرحلة القادمة لقتال داعش ستكون اصعب بكثير ليس على العراقيين، فالعراقيون استطاعوا اكتساب خبرة ميدانية لمواجهة العمليات النوعية المفاجئة، ولكن الصعوبة ستكون على سائر الدول التي تتعرض للهجمات الارهابية التي تستهدف المرافق العامة والمدنيين، واعتقد ان الخطر سيزداد بشكل اكبر، اذ ان هذا التنظيم وكما تعلمون اعتمد فكرة الذئاب المنفردة كستراتيجية قتالية في استهداف المزيد من المدنيين وتحقيق اكبر قدر من العنف ضد الأبرياء كنوع من الضغط على العالم الغربي لإظهار قوة التنظيم ووجوده.

– المرحلة القادمة في العراق لا تتطلب مزيدا من التسليح او التدريب بقدر ما تتطلبه من العقلية المنفتحة والتدرب على التعايش وحماية التنوع وكسب قلوب الناس وإقناعهم بالسلام وضرورة دعم الاستقرار، وهذه المتطلبات لا تحتاج الى مزيد من البرامج الممولة ماديا بل تتطلب دعما فكريا يحصن المجتمع من التطرّف بجميع اشكاله ويرفض أدلجة المجتمع وعسكرة الشارع ويحقق المدنية والعدالة من خلال الحكم الرشيد وليس من خلال

المحاصصة والدعاية الطائفية لكسب اصوات الخائفين والقلقين من المستقبل المجهول في ظل تهديد الاخر الذي يصنعه ويسوّقه ويروجه المتربحون

وهنا اسمحو لي بالقول ان هناك مسؤولية على المجتمع الدولي في مساندتنا في هذا الجهد وتسهيل مسلزمات تحقيقه

– تواجهنا مشكلة حقيقية في المرحلة القادمة تتمثل بشيوع السلاح وعسكره المجتمع بسبب المواجهة التي خاضها العراقيون وشارك فيها المتطوعون المدنيون والفصائل المسلحة والعشائر، حيث انخرط معظم المجتمع العراقي في هذه المواجهة التاريخية، لكننا اليوم وبعد ان أوشكنا على نهاية المعركة ازاء تحديات ومسؤوليات الزمنا بها الدستور العراقي والتي تتمثل في الحد من السلاح خارج اطار الدولة او دخوله الانتخابات التي يتطلب منها ان تكون ممارسة ديمقراطية ومدنية بشكل لا غبار عليه،وفي الوقت الذي نثمن تضحيات كل المقاتلين فاننا نواجه تحدي تأمين التمويل لهذه الاعداد الكبيرة من المقاتلين ومستلزمات التسليح، اضافة الى مسؤوليتنا في انصاف هذه الفصائل بعد اعلان النصر على داعش.

– بعد ان زال خطر داعش على الدولة وفِي لحظة استعدادنا للبدء بمرحلة الاستقرار والاعمار واجهنا مشكلة خطيرة هددت وحدة العراق والتي لا تقل خطرا عن أزمة مواجهة الارهاب حيث تعقدت الامور بطريقة لم نكن نأمل ان تصل اليها وكاد جزء عزيز علينا يصوت على الانفصال عن بقية ارض العراق، وشخصيا سعيت لاحتواء الأزمة وأجريت حوارات مستفيضة في بغداد واربيل قبيل الاستفتاء، حيث ارى ان الحل يبدا من الإيمان بالحوار والاتفاق على الشروع به من دون شروط مت الطرفين فإنا اعتقد ان اربيل الان اكثر واقعية في تقبلها للحوار وكذلك بغداد تدرك أهمية ذلك بشكل واضح.

– جميع المكونات العراقية وبضمنها سكان المحافظات التي تعرضت للإرهاب يشكل احتواؤها فرصة كبيرة للدولة كما انها في ذات الوقت يشكلون خطرا كبيرا عليها، فإذا ما انتهجت السلطة في العراق فكرة الاحتواء والدعم للمجموعات الشعبية ذات النفوذ الحقيقي والمتطلعة لتحقيق الاستقرار، اضافة الى تعجيل الإعمار وإيجاد فرص للعمل وتسريع المصالحة الوطنية، في المناطق المحررة فإن سكان تلك المحافظات سيشكلون الفرصة المثالية لبناء امن واستقرار كبيرين قادرين على مواجهة الخلايا النائمة لداعش وانهاءها بسبب استيعاب الدرس، اما اذا تكررت سياسات التهميش والإبعاد فإن الجماعات الارهابية ستتخذ من ضحايا المخيمات واصحاب البيوت المهدمة وعوائل قتلى الحرب مادة جديدة للتجنيد من خلال التعبئة الطائفية وتأجيج الكراهية وروح الانتقام واليأس.

– قضية النازحين تشكل عقدة خطيرة في حال تاخر حسمها، ومن المهم العمل سريعا على إعادتهم دون شروط، وأي تغيير ديموغرافي سيعقد مهمة المصالحة الوطنية وبالتالي ينتهي امالنا بالاستقرار، وهناك فرصة في استثمار دور الشباب والنساء في هذه المناطق لإرساء الاستقرار والذي يعتمد على ثلاثة محاور أولها إعادة النازحين وثانيها البدء بالاعمار وثالثها دعم التنوع الاجتماعي والتعايش بين أبناء المناطق الواحدة ومواجهة أي فكرة لعزل مكونات او تغيير ديموغرافي يستهدف جهة بذاتها، إضافة إلى ضرورة إجراء إصلاح سياسي حقيقي تستطيع من خلاله هذه المحافظات أن تحقق اللامركزية التي أكد عليها الدستور

– لا يمكن إجراء الانتخابات في وقتها مالم يتم توفير المستلزمات الضرورية لانجاحها مع أننا مع اجرائها في توقيتها الدستوري والقانوني لكننا نؤكد ان هناك مستحقات خطيرة ومهمة من الضروري العمل على إنجازها سريعا قبل ضياع الوقت ومن أهمها إعادة النازحين وتحقيق الاستقرار لهم لضمان مشاركة أوسع لمكونات الشعب العراقي الذي عانى الكثير وقدم الكثير ويستحق حياة افضل توازي تلك التضحيات.

*الدائرة الاعلامية بمجلس النواب :

العبادي: العراق انتصر على تحدي داعش عسكريا وأمامه تحدي العقيدة الفاسدة

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي ان العراق انتصر على تحدي داعش عسكريا وامامه تحدي العقيدة الفاسدة والمنهج الفاسد للارهاب و تحدي مرض وخطر الفساد.

جاء ذلك خلال كلمة له اثناء حضوره حفل تخرج طلبة جامعة بغداد(الدورة ٦٠ دورة التحرير والبناء)،واستعراض الطلبة والتدريسيين في كراديس التخرج.

وبارك الدكتور حيدر العبادي للطلبة تخرجهم، وهنأ عوائلهم وبارك ايضا جهود الاساتذة في انجاح مسيرة العراق، حيث صادف تخرج هذه الدورة مع الانتصارات الكبيرة لقواتنا البطلة.

واستذكر دماء الطلبة من الشهداء والجرحى الذين التحقوا من اجل الدفاع عن العراق وضحوا بانفسهم مشيداً بتضحياتهم التي ساهمت بتحقيق الانتصارات التي نحتفل بها الآن.

وبيّن الدكتور حيدر العبادي ان العقيدة الفاسدة والمنهج الفاسد للارهاب يمثلان تحديا لنا نعمل من اجل التخلص منه،مؤكدا ان هؤلاء قد اساؤوا للدين بإسم الدين، وسيحاولون مرة اخرى، ولكن قدراتنا الامنية والاستخبارية تطورت واحبطت محاولاتهم.

وذكر ان المرض والخطر الآخر هو الفساد الذي يمثل فكرا منحرفا ويجب ان نقضي عليه في المجتمع بحيث يكون الفاسد منبوذا وشاذا في عائلته ومجتمعه.

وذكر الدكتور حيدر العبادي ان معركة الفساد اخطر من معركة الارهاب لان الفاسدين يتواجدون بيننا ويمتلكون المال والإعلام ويحرّفون الحقائق ويحاولون ان يبينوا ان الجميع فاسدون لكي يغطوا على فسادهم.

واشار الى اننا سنقضي على الفاسدين مثلما قضينا على الارهاب. وتابع ان العراقيين انتصروا والعراق سائر بالطريق الصحيح وفيه خير كثير ولكن للاسف هناك من يحاول ان ينسب الانتصار الذي حققه ابناء العراق للغير.

*المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء :

مجلس النواب يباشر باستجواب وزير الاتصالات ويبدأ بالتصويت على قانون نقابة التمريض

باشر مجلس النواب في جلسته الاعتيادية الرابعة والثلاثين التي عقدت برئاسة الدكتور سليم الجبوري رئيس مجلس النواب وحضور ١٨١ نائبا الاثنين ٢٠١٧/١١/٢٧، استجواب حسن الراشد وزير الاتصالات وصوت من حيث المبدأ على مقترحي قانونين فيما بدأ بالتصويت على مقترح قانون نقابة التمريض.

وفي مستهل الجلسة صوت المجلس على موفق محمود العبيدي لشغل منصب رئاسة الادعاء العام وجاسم محمد العميري لشغل منصب رئيس هيئة الاشراف القضائي بناء على ترشيح مجلس القضاء الاعلى.

وصوت المجلس من حيث المبدأ على المضي بمقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته والمقدم من اللجنتين القانونية والمالية.

واتم المجلس التصويت من حيث المبدأ على المضي بمقترح قانون الغاء مكاتب المفتشين العموميين والمقدم من اللجنة القانونية.

وانجز المجلس التصويت على قرار نيابي مقدم من اللجنة القانونية بإعتبار ناحية الزوية في محافظة صلاح الدين منطقة منكوبة.

من جانب اخر صوت المجلس على توصيات تلاها النائب فرات التميمي رئيس لجنة الزراعة والمياه والاهوار بشأن ازمة شحة المياه وتاثيرها على الاراضي الزراعية في عدد من المحافظات وخاصة الجنوبية وابرزها رفع التجاوزات اي كانت في المحافظات على اعمدة الانهر وعلى الانهر الفرعية كافة ودعوة مجلس القضاء لتفعيل دور القاضي المختص بقضايا المياه وقيام القائد العام للقوات المسلحة بتوجيه قيادات العمليات بالتعاون مع

المحافظين لازالة التجاوزات واحالة المتجاوزين الى القضاء وتكثيف الجهد الحكومي من قبل الوزارات المختصة ومنها وزارة الخارجية للضغط على الجانب التركي لزيادة اطلاقات المياه.

وتضمنت التوصيات تفعيل دور خلية الازمة واشراك مجلس النواب للاطلاع على المشكلة عن قرب ومنع تدخل اي جهة متنفذة في عمل دوائر وزارة الموارد المائية كونها وزارة اتحادية بالاضافة الى الزام القائد العام للقوات المسلحة بتوجيه محافظات بابل والديوانية والمثنى لرفع التجاوزات الحاصلة على شط الحلة وردم واغلاق بحيرات الاسماك المتجاوزة وعدم منح اي اجازة جديدة الا بموافقة وزارة الزراعة (نص التوصيات).

كما صوت المجلس على مادة قانونية في قانون الري سقطت سهوا اثناء التصويت في جلسة سابقة.

وباشر المجلس التصويت على مقترح قانون نقابة التمريض والمقدم من لجان مؤسسات المجتمع المدني والقانونية والمالية والصحة والبيئة الذي ياتي نظرا للتغيرات التي طرأت على مهنتي التمريض والقبالة منذ عام ١٩٥٩ وزيادة اعداد الذكور المنخرطين بالمهنة انسجاما مع قانون مزاولة مهنتي التمريض والقبالة رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٢ ولاهمية تحقيق رغبة ملاكات التمريض والقبالة في تنظيم انفسهم والانضواء في نقابة تدير شؤونهم وتدافع عن حقوقهم وتطور امكاناتهم المعرفية والمهارية وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

وتلا النائب عبدالرحيم الشمري بيانا بشان ماتعرض له طلاب محافظة نينوى من ظلم يتعلق بالقبول في الجامعات بعد ان استخدمت الوزارة في القبول لهذه السنة نظام المرحلتين وهو نظام لم يحقق نتائج مقبولة كما لم تلتزم الوزارة بالحدود الدنيا، مطالبا وزارة التعليم باعادة النظر بموضوع القبول لتحقيق العدالة بين كل المحافظات.

ووجه الجبوري لجنة التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة قضية قبول طلبة خريجي الدراسة الاعدادية في محافظة نينوى بالجامعات اسوة بطلبة المحافظات الاخرى.

بعدها باشر المجلس عملية استجواب حسن الراشد وزير الاتصالات بناءا على طلب مقدم من النائبة هدى سجاد.

ورحب رئيس مجلس النواب بوزير الاتصالات لحضوره الى مجلس النواب، مشيرا الى ان الاستجواب ممارسة ديمقراطية بعيدة عن الجوانب الشخصية لتعزيز الدور الرقابي لمجلس النواب، مشيدا بالنائبة هدى سجاد مقدمة طلب الاستجواب، منوها الى اتباع الاليات المعتمدة في عملية الاستجواب.

وفي مستهل الاستجواب استفسرت النائبة هدى سجاد عن اسباب احالة عقد الشراكة الخاص بالانترنيت من الشركة العامة للانترنيت على شركتي سمفوني وايرثلنك.

وفي معرض اجابته اكد وزير الاتصالات على ان الوزارة قامت بعملها وفقا للقانون خصوصا ان قانون الشركات والنظام الداخلي للوزارة اعطى لوزارة الاتصالات الحق بالشراكة مع مؤسسات عربية واجنبية ومجلس ادارة الشركة العامة للانترنيت اتخذ القرار كما ان هيئة الرأي بالوزارة وافقت على المشروع كونه من المشاريع الستراتيجية والاساسية.

من جهتها طالب النائبة هدى سجاد بمعرفة الاوليات الخاصة بقرار مجلس ادارة شركة الانترنيت والذي يتعلق بعقد الشراكة بين شركة من القطاع الحكومي واخرى من القطاع الخاص، منوهة الى ان خدمات الانترنيت تحقق ايرادا ماليا للوزارة يبلغ ١٤ مليار دينار سنويا، موضحة بوجود وثيقة لشركة سمفوني تلفت بان كلفة الرخصة هي ١٧٢ مليون دولار، مبينة بان العقد مخالف للامر الديواني الذي يشدد على الحصول على موافقات امنية ومن جهات عدة قبل ابرام عقد شراكة مع اي شركة كما ان رأي الوكيل الفني في الوزارة لم تؤخذ وجهة نظره بشان بعض مايتعلق بالعقد.

وفي تعقيبه على المداخلة، نوه حسن الراشد وزير الاتصالات الى ان المصادقة على المشاريع تمت وفقا لموافقة هيئة الرأي ومصادقة مجلس ادارة شركة الانترنيت ونظامها الداخلي وفقا لعقد شراكات وليس استثماريا، مشيرا الى ان المخاطبات بين دوائر الوزارة تخضع للتغيير ولايمكن اجتزاء بعض الكتب الرسمية خصوصا ان هيئة الراي صادقت على الخطة المقدمة من مجلس ادارة شركة الانترنيت.

وتساءلت النائبة هدى سجاد عن مصادقة توصيات لجنة الدراسة والتحليل التي لم توصي بالاحالة الى شركة سمفوني وطلبت تشكيل لجنة وزارية يتم من خلالها الاحالة، مشيرة الى ان الشركة لم تقدم وثائق او شهادات عن قيامها باعمال مماثلة ومصادق عليها وان شركات الوزارة ينطبق عليها تعليمات التعاقدات الحكومية.

وفي رده اكد الوزير بان لجنة الاحالة والتحليل درست ٣ عروض تم تقديمها اذ عرضت شركة سمفوني تقديم عطاءات بايراد يبلغ ١٥٪ وشركة دجلة ١٠٪ وشركة المرسال ١٢٪ وتم اختيار العطاء الاول كونه افضل فنيا وتجاريا، لافتا الى انه تم الاستناد على توصيات تخص التفاوض مع الشركة الفائزة بالعطاء كما ان العقود الحكومية حددت مسائل تتعلق بالتفاوض السعري فيما كتاب وزارة التخطيط في ٢٠٠١٤ يشير الى عدم خضوع العقود الخاصة بمشاريع شركات الخاصة والتمويل الذاتي للتعليمات الحكومية، موضحا بان زيادة واردات الدولة امر جيد ولايعد فرصة للطعن في اي مشروع يدر واردات وان لجنة التفاوض لاعلاقة لها بمدة العقد وانما بالاسعار كما ان هيئة النزاهة ولجنة النزاهة النيابية اجرتا تحقيقا بهذا الخصوص.

وطالبت النائبة هدى سجاد بمعرفة الدوافع وراء اهمال محضر التسوية النهائي المصادق عليه من قبل رئيس الوزراء السابق والقضاء العراقي وقيامكم بالموافقة على منح شركتي سمفوني ايرثلنك مزايا ومكاسب جديدة لم تكن موجودة في العقد مع شركة نوروزتيل ومنها منح ٥ سنوات زيادة على فترة العقد المبرم مع الشركة الجديدة والحصول على ١٧٪ بدلا من ٢٦٪ من ارباح الشركة الاولى وزيادة الربط مع العديد من الدول.

واوضح وزير الاتصالات بان محضر التسوية تم المصادقة عليه من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء والعقد المبرم له دور اساسي في تطوير قطاع الاتصالات كما ان كل تفاصيل محضر التسوية جاء على اساس عقد ينفذ من قبل شركة نوروزتيل وهناك اجراءات قضائية تم فرضها منها ان تقوم الشركة الجديدة الحاصلة على العقد بتسدد مبلغ التعويض لشركة نوروزتيل، منوها الى أن ملكية المعدات وخدمات الشبكة تعود للدولة مع تعدد المسارات والخدمات المقدمة للشعب وبأقل كلفة وجودة أفضل مع الزام الشركة بالتسعيرة الحكومية ومضاعفة ايرادات الدولة.

ودعت النائبة سجاد الى معرفة سبب تعمد الاهمال في تحديد قيمة خطاب الضمان لعقد الشراكة وهو ٣٠٠ مليون دينار خلافا للتعليمات والضوابط النافذة وهذا مبلغ ضئيل جدا مقارنة مع قيمة المشروع وايراداته المتوقعة وما هو السند القانوني والمالي الذي تم اعتماده في تحديد المبلغ وما يمثل هذا المبلغ من نسبة مئوية من مبلغ تنفيذ المشروع او مبلغ الايرادات المتوقعة للمشروع.

وفي رده، أكد الوزير على عدم وجود اي اهمال في تحديد قيمة الخطاب ولم تصرف الحكومة اي مبلغ عليه كونه من تنفيذ القطاع الخاص والذي ينفذ مشاريع لاتخضع لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية وانما تستفيد منها، مبينا أن مجلس الوزراء منح الرخصة الرابعة لوزارة الاتصالات على ان تدخل بشراكة مع مشغل.

بعدها قرر رئيس المجلس استكمال عملية الاستجواب يوم الثلاثاء، بعد استئناف الجلسة مباشرة على ان يتم رفعها عقب الانتهاء من عملية الاستجواب.

*الدائرة الاعلامية لمجلس النواب :

قائد التحالف الدولي: سنبقى في العراق لحين استقرار الوضع فيه

أكد قائد التحالف الدولي المشكل لمحاربة "داعش" بول فانك، الاثنين، أن قوات بلاده ستبقى في العراق لحين استقرار الوضع فيه، فيما لفت الى أن التحالف سيعيد تأهيل المخافر الحدودية العراقية ويوفر أخرى متنقلة.

وقال فانك في رد على سؤال لـ السومرية نيوز، ضمن مؤتمر صحفي عقد في السفارة الأمريكية ببغداد "سنبقى في العراق لحين استقرار الوضع فيه"، موضحا أن "البقاء يركز على وجود خطوط أمنية قادرة على الحفاظ على استقرار الوضع في العراق من خلال إنشاء خطوط دفاعية في المناطق من الجيش والشرطة عبر تدريب هذه القوات من قبل التحالف الدولي".

وأضاف فانك، "سيكون هناك تعاون في توفير المعلومات الاستخبارية بين التحالف والعراق حول تواجد التنظيمات الإرهابية"، لافتا الى "وضع مشروع لوفير مخافر حدود المتنقلة وتأهيل المخافر الحدودية القديمة، فضلا عن تدريب حرس الحدود". وأكد بالقول "ليس لدينا خطة لإنشاء قواعد أو مخافر لقوات التحالف على الحدود، وليس لدينا قواعد عسكرية أمريكية في العراق بل قواعد للتحالف الدولي".

*السومرية نيوز :

القوى السنية تحذر من استخدام محاربة الفساد لأهداف انتخابية

حذر «تحالف القوى العراقية» (السني) من استغلال المبادرة التي أطلقها رئيس الوزراء حيدر العبادي للقضاء على الفساد الإداري والمالي في البلاد، لأغراض انتخابية أو باعتبارها «أسلوباً جديداً لإقصاء المنافسين»، مؤكداً دعمه المبادرة على أن تشمل الحكومات المحلية ودوائرها الفرعية.

وقال رئيس كتلة «تحالف القوى العراقية» النائب صلاح الجبوري في بيان أمس، إن «مبادرة القضاء على الفساد يجب أن لا تكون حبيسة ملفات الحكومة والوزارات بل يجب أن تشمل ملفات الحكومات المحلية ومجالسها ودوائرها كونها أيضاً عليها علامات استفهام كبيرة في ضياع موازنات تنمية الأقاليم والمحافظات منذ ٢٠٠٤ وحتى يومنا هذا».

وأعرب الجبوري عن «أمله بأن لا تتحول دعوات ومطالبات محاربة الفساد والقضاء عليه إلى شعارات انتخابية أو مشاريع للتسقيط السياسي أو تصبح أسلوباً جديداً لإقصاء المنافسين الانتخابيين، وهو ما قد يفقد المبادرة فاعليتها ويزعزع ثقة المواطن بحكومته».

وكان العبادي أعلن الأسبوع الماضي مبادرة لمحاربة الفساد الإداري والمالي في البلاد، وقال: «سنتعامل مع الفاسدين كما تعاملنا مع داعش وأمام السارقين خياران، إما أن يسلموا الأموال التي سرقوها أو أن يخسروها ويقبعوا في السجن»، داعياً «الفاسدين إلى تسليم الأموال التي سرقوها فتسلم حياتهم» متوعداً إياهم بـ «مفاجآت».

إلى ذلك، طالبت عضو لجنة المهجرين والمرحلين النيابية زينب البصري السلطة التنفيذية، بالتعاون مع ممثلي الشعب وتزويدهم بالمعلومات التي تدعم وتعزز الدور الرقابي للبرلمان. واتهمت جهات عليا في وزارة الهجرة والمهجرين بعرقلة استجواب الوزير.

وقالت البصري في بيان إن «جهات عليا في وزارة الهجرة والمهجرين تعرقل حصولنا على المعلومة من خلال عدم الإجابة عن مخاطباتنا، فضلاً عن عدم السماح لدوائر الوزارة بالتعاون معنا وتزويدنا بالمعلومات المطلوبة، وهذا التصرف ليس إلا محاولة لكسب الوقت لن تجدي نفعاً». وأوضحت أن «هناك العديد من الملفات التي سنطرحها خلال استجواب وزير الهجرة والمهجرين، منها أمور تتعلق بلجان المشتريات التي باتت حديث الشارع العراقي، والسلات الغذائية وقدور الطبخ والبطانيات والخيم ومخازن أربيل وقيام جهات عليا موجودة في الوزارة حالياً بالضغط على الجهات الرقابية لإغلاق التحقيق في قضية توزيع وحدات سكنية مخصصة للنازحين على حاشية الوزير السابق».

وتابعت البصري «سنطلب من رئاسة البرلمان والجهات الرقابية المعنية إرسال لجان تحقيق إلى كل من أربيل والسليمانية وكلار ودهوك، لكشف حسابات بعض شركات التحويل المالي والصيرفة ومعرفة الجهات التي يتم تحويل الأموال لمصلحتها وما علاقاتها وارتباطاتها ببعض الأشخاص». وأضافت أن «هناك ضغوطاً وتدخلات موثقة لدينا نتعرض لها من جانب شخصيات سياسية ورجال أعمال للعدول عن استجواب وزير الهجرة والمهجرين، وننصح هؤلاء بترك الأمر وإلا سنضطر للكشف عن هذه الأسماء وتقديمها للقضاء أيضاً»، مؤكدة أنه «بعد ورود إجابات وزارة الهجرة سنعلن في مؤتمر صحافي أسماء الشركات ومن يقف وراءها وكيف كانت تحال الأعمال وغيرها».

*صحيفة (الحياة) :

"حرب استجوابات" داخل البرلمان بين العبادي والمالكي

*بغداد– براء الشمري

يدخل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي حالياً "حرب استجوابات" جديدة مع خصومه ولاسيما جناح نائب الرئيس نوري المالكي في "ائتلاف دولة القانون"، وذلك مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية.

وكشف مصدر مُقرّب من الحكومة العراقية، لـ"العربي الجديد"، اليوم الإثنين، عن وجود مخطط يقوده نواب "ائتلاف المالكي" في البرلمان من أجل استجواب وإقالة عدد من الوزراء والمسؤولين الكبار، مؤكّداً أنّ الهدف من وراء ذلك هو توجيه ضربة لحكومة العبادي قبل نحو ستة أشهر، من الموعد المقرر لإجراء الانتخابات البرلمانية في مايو/أيار المقبل.

وأكّد المصدر: "وجود لوبي مكوّن من النواب المقربين للمالكي الذين يؤيدون عملية الاستجوابات بينهم من هم خارج كتلة المالكي (دولة القانون) مثل حركة إرادة بزعامة النائبة حنان الفتلاوي، وكتلة بدر بزعامة هادي العامري، ونواب آخرين من المكون السني".

وأشار في هذا السياق، إلى أنّ الوزراء الذين ينوي معسكر المالكي استجوابهم هم كل "من وزير التربية محمد إقبال، ووزير الزراعة فلاح زيدان، وزير الكهرباء قاسم الفهداوي، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الرزاق العيسى". "وأضاف: "جناح نائب الرئيس يستغل ملف الخدمات لا سيما الكهرباء في جنوب العراق، من أجل إثارة الناس ضد وزير الكهرباء قاسم الفهداوي، المطلوب في الاستجواب"، موضحاً أن "اختيار المحافظات الجنوبية يشير بوضوح إلى أن المعني بالاستجواب هو الجمهور (الشيعي) الذي يتنافس عليه العبادي والمالكي".

وتابع: "قام جناح العبادي في البرلمان بخطوة مقابلة تمثلت بالدعوة لاستجواب وزير الاتصالات حسن الراشد"، مبيناً أن الأخير ينتمي لمليشيا "بدر" المنضوية ضمن "ائتلاف دولة القانون/جناح المالكي".

إلى ذلك، أعلنت النائبة المقربة من العبادي، هدى سجاد، في تصريح صحافي، أنّه من المقرر أن يتم استجواب وزير الاتصالات، اليوم الاثنين، بسبب وجود خلل في عمله، فضلاً عن تسببه في هدر المال العام، مؤكدةً أن لديها ملفات تشير إلى وجود فساد في الوزارة.

وبينت سجاد أنّ الاستجواب جاء ليحد من الفساد في وزارة الاتصالات، بناء على موعد استجواب حددته رئاسة البرلمان.

وفي السياق، أوضح المحلل السياسي علي البدري، لـ"العربي الجديد"، أنّ ما يجري يعلن عن إطلاق "حرب استجوابات"، بين العبادي والمالكي تتزامن مع الأشهر الأخيرة التي تسبق الانتخابات، لافتاً إلى أن تزايد شعبية العبادي في الجنوب لم يرق للمالكي، الذي يحاول أن يؤلب الجماهير هناك ضد الحكومة.

ولفت المحلل السياسي إلى أنّ العبادي المنزعج من هذه التصرفات، يستخدم أوراق ضغط، أبرزها التلويح بفتح ملفات الفساد ضد مسؤولين كبار بالدولة، تقول مصادر سياسية إنّ المالكي سيكون أولهم كونه حكم العراق لثماني سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٤).

*العربي الجديد:

المحكمة الاتحادية: زيباري مقال وليس مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة

عقدت المحكمة الاتحادية العليا جلستها بحضور كامل الاعضاء يوم الاثنين المصادف (٢٧/ ١١/ ٢٠١٧) ونظرت عدداً من الدعاوى المدرجة على جدول الاعمال.

وقال المتحدث الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا إياس الساموك إن "السيد هوشيار زيباري اقام دعوى على رئيس مجلس النواب/ أضافة لوظيفته لطلب الحكم بإلغاء وإبطال قرار سحبه الثقة عنه وطلب الحكم بالايصاء إلى مجلس النواب بتعديل الحكم الدستوري بأن يعد الوزير المستجوب مقالاً وليس مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة". وأضاف أن "المدعي لم يحضر إلى الجلسة رغم تبلغه، وأصدرت المحكمة قراراً بإبطال الدعوى بناءً على طلب المدعي عليه".

وأوضح المتحدث الرسمي أن "خبيراً ردد اليمين أمام المحكمة لأعداد تقرير بخصوص دعوى رئيس مجلس الوزراء/ اضافة لوظيفته على رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته بخصوص طلب الحكم بعدم دستورية إضافة مادة باعفاء المقاول العراقي من الرسوم على قانون إعفاء الشركات الاجنبية والمقاولين الثانويين الأجانب المتعاقدين في عقود جولات التراخيص من الرسوم رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٧".

وبين أن "المحكمة كلفت الخبير بإعداد تقرير في ما إذا كانت إضافة تلك مادة في ذلك القانون بإعفاء المقاول العراقي من الرسوم أسوة بالمقاول الأجنبي سيؤدي إلى زيادة في الموازنة العامة ويلحق ضرر بها"، موضحاً أنه "تقرر تأجيل النظر في الدعوى إلى يوم (١٨) من الشهر المقبل لغرض منح وقت أمام الخبير لإعداد تقريره".

*المحكمة الاتحادية:

لبدء مرحلة بناء ووحدة مجتمعية تحقق الاستقرار

التعاون الاسلامي تنظم مؤتمرًا للمصالحة العراقية

أعلنت منظمة التعاون الاسلامي عن تنظيمها مؤتمرًا وطنيًا للمصالحة العراقية في بغداد الشهر المقبل بمشاركة شخصيات متخصصة ذات مكانة معرفية عالية تنتمي إلى أطياف فكرية وثقافية ومجتمعية متنوعة، يُفضي لمرحلة جديدة تولي اهمية قصوى لمرحلة البناء والوحدة الوطنية والاستقرار.

وقالت منظمة التعاون الإسلامي انها ستنظم والحكومة العراقية مؤتمرًا تمهيديًا للنخب في بغداد يومي ١١ و١٢ من الشهر المقبل، يعد تمهيدًا لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية العراقية في اعقابه. واشارت الى ان المؤتمر التمهيدي هذا سيعمل على رفع أفكار وتوصيات المشاركين إلى المؤتمر العام للمصالحة من أجل بناء مصالحة تستند الى مشاركة مجتمعية بين مختلف فئات وشرائح المجتمع العراقي.

واشارت المنظمة في بيان صحافي الاثنين، الى أن "انعقاد مؤتمر المصالحة يأتي في الفترة التي بدأ فيها العراق بالتعافي من خطر الإرهاب، بعد تحرير جميع الأراضي العراقية من تنظيم داعش حيث أصبح الوقت مؤاتيًا للمضي في مصالحة وطنية شاملة تفضي إلى مرحلة جديدة تولي الأهمية القصوى لمرحلة البناء والوحدة الوطنية والاستقرار والازدهار".واشارت الى مشاركة شخصيات مرموقة متخصصة وذات مكانة معرفية عالية وتنتمي إلى أطياف فكرية وثقافية ومجتمعية متنوعة في مؤتمر النخب التمهيدي، "مما يوفر جميع وجهات النظر المطلوبة بشأن القضايا ذات العلاقة، ومن أجل إيجاد بيئة صلبة لتحقيق المصالحة الوطنية".

يذكر أن منظمة التعاون الإسلامي، كانت قد نظمت في عام ٢٠٠٦، مؤتمر مكة ـ ١ للمصالحة الوطنية العراقية، والذي ضم شيوخا وعلماء دين يمثلون مختلف أطياف الشعب العراقي، وكان المؤتمر خطوة في سياق رص الصفوف في العراق ودعم وحدته.

مؤتمر مكة ٢

وكان العراق بحث مع منظمة التعاون الاسلامي بجدة في فبراير الماضي عقد مؤتمر مكة ٢ لدعم جهوده لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة لكل مكونات المجتمع، وذلك خلال جلسة مفاوضات بمقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة ضمت مسؤولين من وزارة الخارجية ومجلس الوزراء العراقيين برئاسة قيس العامري مستشار وزير الخارجية، ووفدا من المنظمة برئاسة السفير طارق علي بخيت المدير العام للشؤون السياسية.

وقد اتفق الجانبان على البدء في إجراءات عملية للتحضير لعقد مؤتمر مكة ٢ خلال العام الحالي "لدعم جهود العراق لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة لكل مكونات المجتمع العراقي لما فيه خير وعزة العراق"، كما قالت المنظمة.

وسبق لمنظمة التعاون الإسلامي ان نظمت مؤتمر مكة الأول للمصالحة العراقية في اكتوبرعام ٢٠٠٦ بمشاركة علماء ورجال دين سنة وشيعة وصدرت عنه "وثيقة مكة" لوقف الاقتتال الطائفي وتحريم سفك الدم العراقي، حيث كان يدور اقتتال سني شيعي اودى بحياة المئات من العراقيين وارغم عشرات الالاف الآخرين على الهرب الى دول الجوار وخاصة سوريا والاردن وتركيا.

وتضمنت الوثيقة التي وقع عليها جمع من علماء العراق الشيعة والسنة، عشرة مبادئ نصت على ان المسلم هو من شهد أنه لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وهو بهذه الشهادة يعصم دمه وماله وعرضه ويدخل في ذلك السنة والشيعة جميعا.. ودماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام.. وشددت على حرمة دور العبادة من المساجد والحسينيات وأماكن عبادة غير المسلمين فلا يجوز الاعتداء عليها أو مصادرتها أو اتخاذها ملاذاً للأعمال المخالفة للشرع.

كما اعتبرت الوثيقة أن الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية في العراق هي من الفساد في الارض الذي نهى الله عنه. ودعت الى الابتعاد عن إثارة الحساسيات والفوارق المذهبية والعرقية والجغرافية واللغوية واكدت على التمسك بالوحدة والتلاحم والتعاون على البر والتقوى.. وشددت على ان المسلمين من السنة والشيعة عون للمظلوم ويد على الظالم.

*ايلاف :

العبادي يطلق حربه على الفساد: إصلاح أم توظيف سياسي

أعلنت الحكومة العراقية، الاثنين، عن البدء في تنفيذ خطة شاملة للحرب على الفساد في البلاد من خلال تفعيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي يشرف عليه رئيس الوزراء حيدر العبادي بنفسه وعدد من القضاة والمستشارين والمدققين. كما كشفت عن الاستعانة بخبرات أجنبية لتتبع حسابات المتورطين في الفساد المالي وتدقيق آلاف الملفات، وفقاً للمتحدث باسم الحكومة سعد الحديثي، الذي اعتبر أن الخطوة تأتي ضمن برنامج واسع ستظهر نتائجه من خلال تقديم متورطين بالفساد وفضح أسمائهم.

واستقبل الشارع العراقي الإعلان بارتياح بالغ، فيما أثار توقيت الإعلان الحكومي من بغداد عن الحرب ضد الفساد شكوك ومخاوف كتل سياسية مختلفة من أن يكون المقصود هو الإسقاط السياسي لخصوم رئيس الوزراء المفترضين قبيل بدء الانتخابات.

وفي رسالة تطمينية، أكد المتحدث باسم الحكومة، في حديث مع "العربي الجديد"، أن الحملة ضد الفساد "لن تكون انتقائية وستطاول جميع المتهمين بصرف النظر عن العنوان الوظيفي أو السياسي، ولا أحد سيكون أعلى من القضاء". وأضاف "لا يوجد أي توجه لاعتماد معايير انتقائية في فتح ملفات الفساد، وحقيقةً أن رئيس الوزراء يعمل بموضوعية ومهنية ولن تكون هناك محاباة لأحد وإن كان له انتماء حزبي وسياسي". وكان العبادي قد أعلن خلال مؤتمره الأسبوعي الثلاثاء الماضي، أن المرحلة المقبلة ستكون لمحاربة الفساد.

كما أوضح الحديثي أن "المبدأ الذي اعتمدته الحكومة في ما يتعلق بمكافحة الفساد اليوم ينطلق من مصلحة عراقية وإرادة لإنهاء هذا الملف الذي دمر اقتصاد العراق وأنهك المجتمع بشكل كبير". وأكد أنه "يوجد إصرار حكومي على حسم معركة الفساد بالنصر كما انتهت عليه معركتنا ضد الارهاب بتحرير الأراضي العراقية".

وأبلغ مسؤول عراقي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في بغداد "العربي الجديد"، بأن "قائمة أولى من المتهمين بالفساد يجري إعداد لائحة الاتهام لهم وإرسالها إلى القضاء من قبل لجنة فنية تضم مدققي حسابات ومستشارين ومفتشين ماليين فضلاً عن خبراء دوليين يبلغ عددهم ١١ خبيراً وصل قسم منهم للعراق ويعملون ميدانياً". ووفقاً للمسؤول نفسه، فإن "القائمة الأولى تضم نحو ٥٠ مسؤولاً، بينهم وزراء ووكلاء وزراء ومدراء عامون وشخصيات سياسية وبرلمانية سابقة وحالية تم تسجيل ملفات فساد ضخمة بحقهم، من بينها صفقة استيراد محطات كهرباء غازية بقيمة مليار ونصف المليار دولار، على الرغم من علم الوزير أن المحطات الغازية لا تعمل بالعراق، إلا أنه قام بشرائها مقابل عمولة كبيرة".

كذلك تحدث المصدر عن "ملف آخر بقيمة ٩٠٠ مليون دولار يتعلق بتحويل أراض زراعية الى سكنية لعدد من المستثمرين في بغداد وجنوب العراق من دون أن تتم المباشرة بها وبالنهاية تم بيعها كقطع أراض سكنية للمواطنين مقابل مبالغ ذهبت لصالح المستثمرين. كما يوجد ملف آخر بقيمة ٤٣٠ مليون دولار يتعلق بطبع الكتب المدرسية وإنشاء مدارس جاهزة، وملفات أخرى يصل إجمالي المبالغ التي جرى سرقتها من الدولة بأكثر من ٦ مليارات دولار في قائمة متهمين واحدة". وكشف المسؤول أن أكثر من نصف المتهمين الحاليين يقيمون خارج العراق، لكن تأمل حكومة العبادي استغلال علاقاتها الجيدة مع الخارج في استعادتهم.

وفي السياق، قال رئيس هيئة النزاهة المستقلة حسن الياسري، إنه سيفتح لأول مرة ملف الكسب غير المشروع في العراق بوصفه سبباً في إثراء الكثير من الساسة العراقيين، على حساب المال العام.

وتقدر قيمة الأموال المهربة خارج العراق من موازنة البلاد العامة خلال السنوات الماضية بنحو ٣٦١ مليار دولار، وفقاً لعضو البرلمان العراقي شروق العبايجي، بينما تقدر مصادر أخرى قيمتها بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار خلال ١٠ سنوات فقط، ذهبت لحسابات في الإمارات ولبنان ومصر والأردن عربياً، فضلاً عن حسابات خارج الدول العربية، أبرزها بريطانيا ودول أمريكا اللاتينية ودول أفريقية مختلفة، وإقليمياً في تركيا وإيران.

من جهته، قال القيادي في التحالف الوطني الحاكم علي العلاق، إن "رئيس الوزراء حيدر العبادي استقدم خبراء دوليين في مكافحة الفساد وقدموا خبراتهم من خلال متابعة عمل الوزارات وحققوا في ملفات مهمة وأعطوا النتائج لأمانة مجلس الوزراء". وأضاف أن "العبادي شكل هيئة عليا لمكافحة الفساد برئاسته تتابع بجدية ومثابرة، ويتابع بشكل جاد عمل الهيئات المعنية، كالنزاهة والرقابة المالية والمفتشين العامين والقضاء".

على الرغم من ذلك، تقابل أحزاب وكتل سياسية المعركة الجديدة لرئيس الوزراء بشيء من الريبة والشكوك وفي بعض الأحيان بالاتهام لشخص العبادي نفسه بالفساد.

وفي السياق، قالت عالية نصيف، النائبة عن كتلة دولة القانون التي يتزعمها نوري المالكي، إن العبادي نفسه متحالف سياسياً مع جهات متورطة في الفساد.

كذلك كشف عضو بالبرلمان، تحفظ عن ذكر اسمه، عن مساع لقادة التحالف الوطني الحاكم في عقد اجتماع مع العبادي لمعرفة معايير حربه الجديدة على الفساد. ولفت إلى أنه توجد مخاوف حقيقية من أن تكون الحرب على الفساد مجرد غطاء لأهداف أخرى. وأضاف في حديث مع "العربي الجديد"، أن "كتلة المالكي تعتبر نفسها مستهدفة من هذه الحملة"، لافتاً إلى أن "الإعلان عن أول قائمة بالمتورطين في الفساد مفاجئ للجميع"، وفقاً لقوله.

في المقابل، قال النائب جوزيف صليوه، لـ"العربي الجديد"، إن الحكومة جادة أكثر من أي وقت في حملتها الجديدة بفتح ملفات الفساد. وأضاف "سمعت أن فريق تحقيق دولياً وصل إلى بغداد بناء على طلب الحكومة، وهناك أيضاً خبراء من الأمم المتحدة يساعدون الحكومة، فالفساد مستشر بالمؤسسات العامة بالبلاد وبشخصيات الدولة وبعوائل مسؤولي الدولة وأحزاب الدولة، وإذا لم تنتصر الحكومة في حربها هذه فلن يكون باستطاعتنا أن نقول إن هناك دولة اسمها العراق، فمعدل الفساد صار مخيفاً ومهدداً للعراق". وأضاف "علمت أنه تمت تهيئة سجون خاصة للذين سيتم ضبطهم، ومع الأسف حتى في سجونهم محظوظون، كنت أتمنى في حال بدء تنفيذ الأوامر القضائية أن يتم وضعهم مع الآخرين في السجون العراقية".

*العربي الجديد:

مطالبات بإرجاء الانتخابات العراقية

رغم التأكيدات المتواصلة التي تطلقها الشخصيات والقوى السياسية الشيعية في العراق، وفي مقدمها رئيس الوزراء حيدر العبادي، بشأن إجراء الانتخابات البرلمانية العامة منتصف مايو (أيار) المقبل، فإن شخصيات سياسية سُنيّة تتمسك برغبتها في تأجيل الانتخابات، لعدم توافر الشروط اللازمة لإجرائها في المحافظات السُنية التي خضعت لسيطرة تنظيم داعش لنحو ٣ سنوات.

ويساور القلق من عدم توافر الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، جهات كثيرة، منها الأمم المتحدة وبعثتها لدى العراق" إذ عدّ ممثل الأمين العام لدى العراق يان كوبيش في التقرير الذي قدمه أمام مجلس الأمن الأسبوع الماضي، أن «أمام مجلس المفوضين الجديد (للانتخابات العراقية) مهمة شاقة».

ويرى كوبيش أن المجلس الذي يتحتم عليه احترام الدستور بشكل تام وإجراء الانتخابات في موعدها «يواجه عدداً من التحديات، ضمنها استخدام تكنولوجيا تصويت جديدة للمرة الأولى، وإجراء عمليتين انتخابيتين (مجلس النواب والمجالس المحلية) في وقت واحد ضمن جدول زمني ضيق وفي ظل قوانين انتخابية معلقة»، في إشارة إلى إخفاق مجلس النواب في إقرار قانوني الانتخابات العامة والمحلية حتى الآن.

وأشار كوبيش إلى التحديات الأمنية، وتحديداً القضايا التي تخص عودة النازحين، وحض الأطراف العراقية على «التصدي لهذه التحديات بحزم في الأشهر المقبلة». وذكر في تقريره أمام مجلس الأمن أن «إجراء الانتخابات بينما لا تزال أجزاء من العراق غير آمنة ولا تزال أعداد كبيرة من المواطنين في عداد النازحين، وتحديداً من أبناء المكون السني، قد يُثير الشكوك حول شمولية الانتخابات ومصداقيتها، وبالتالي قبول نتائجها" داخلياً وخارجياً على حد سواء».

وعدّت جهات سياسية وإعلامية الفقرة الأخيرة من كلام كوبيش دعوة لتأجيل الانتخابات، وهو ما تنفيه مصادر من المنظمة الأممية، وتشدد على التذكير بدعوة ممثل الأمين العام في بغداد مجلس النواب إلى ضرورة تمرير التشريعات ذات الصلة بالانتخابات لإجرائها في موعدها المحدد.

ويشاطر نواب عن «القائمة الوطنية» بزعامة نائب الرئيس إياد علاوي، المنظمة الأممية المخاوف نفسها من عدم توافر الشروط اللازمة لإجراء الانتخابات. ويقول القيادي في القائمة عبد الكريم عبطان لـ«الشرق الأوسط»: «في المبدأ أنا مع إجراء الانتخابات في موعدها، لكن السؤال: هل ستوفر الحكومة تلك الشروط؟».

ويري عبطان أن الشروط الواجب توافرها «هي ذاتها التي تحدث عنها رئيس الوزراء عندما حدد الموعد النهائي لإجراء الانتخابات في منتصف مايو المقبل، ومن بين تلك الشروط عودة النازحين، وتوفير بيئة مناسبة، وعدم إشراك الجماعات المسلحة في الانتخابات، وأن تكون حرة ونزيهة، وتعتمد النظام الإلكتروني».

ويشير عبطان إلى أن «توفير بيئة آمنة وإعادة النازحين بحاجة لإجراءات سريعة تقوم بها الحكومة التي ليس أمامها إلا أشهر معدودة قبل موعد الانتخابات». وشدد على أن «مسألة النزوح من أخطر المشكلات التي تحول ربما دون إجراء الانتخابات، ذلك أن مناطق كثيرة يعيش سكانها خارج منازلهم ولا يسمح لهم بالعودة، مثل مناطق جرف الصخر وسليمان بيك وأجزاء من محافظات نينوى والأنبار».

وبرأيه، فإن «إصرار الحكومة على إجراء الانتخابات في موعدها سيكون أسهل لو أنها تلقت العون والمساعدة من المنظمات الدولية والأمم المتحدة والجامعة العربية». وعن الخشية من مشاركة الجهات السياسية التي تمتلك أجنحة عسكرية، قال عبطان إن «قانون الأحزاب واضح وصريح في منع أي جهة سياسية لديها جناح عسكري، من المشاركة في الانتخابات، وكذلك الأمر مع قانون الانتخابات».

*صحيفة < الشرق الأوسط > :

مقتل الضابط الذي رفع العلم العراقي في كركوك

أفاد مصدر امني، الاثنين، باغتيال الضابط الذي قام برفع العلم العراقي امام مجلس محافظة كركوك، مشيرا الى ان عملية اغتيال الضابط وهو برتبة نقيب تمت امام منزله بمنطقة الحرية شمال غربي العاصمة بغداد.

واوضح المصدر في تصريح تناقلته وسائل اعلام مختلفة، ان مسلحين مجهولين اطلقوا النار، على النقيب احمد صلاح حنون الجراح امام منزله في منطقة الحرية شمال غربي العاصمة، مبيناً انه تم نقله الى المستشفى، الا انه فارق الحياة في الطريق.واشار المصدر الى ان المسلحين نفذوا العملية بواسطة دراجة نارية ولاذوا بالفرار، مبينا ان الجراح هو الضابط الذي قام برفع العلم العراقي امام مجلس محافظة كركوك عند دخول جهاز مكافحة الارهاب اليها.

*PUKmedia:

أوامر باعتقال ١٨ وزيراً عراقيا

كشفت لجنة النزاهة البرلمانية، الاثنين، عن صدور أوامر قبض بحق (١٨) وزيرا حالياً وسابقاً.

وقال رئيس اللجنة طلال الزوبعي، في تصريح صحفي تناقلته وسائل الاعلام: إن "تحطيم رؤوس الفاسدين بدأ منذ أكثر من ثلاثة أشهر، فهناك أوامر قبض صدرت بحق شخصيات مهمة ومتنفذة"، مؤكداً ان "الأيام القادمة ستشهد توجيه ضربة قوية جداً لشخصيات كبيرة جدا ومهمة ومتنفذة متورطة في الفساد".

واوضح الزوبعي، أن "هناك أكثر من ١٨ وزيراً في الحكومة الحالية والسابقة صدرت بحقهم مذكرات قبض، ولدينا في اللجنة نسخ من تلك الأوامر"، دون الكشف عن أسماء الوزراء.

وكانت صحيفة الشرق الأوسط قد نقلت في وقت سابق عن مصادر وصفتها بالمقربة من حملة مكافحة الفساد المرتقبة التي يعتزم رئيس الوزراء حيدر العبادي إطلاقها كشفت عن رغبته بتشكيل محكمة خاصة للقيام بهذا الملف.

وكانت جهات قضائية طالبت في وقت سابق بإنشاء محكمة خاصة لمكافحة الفساد على غرار المحكمة الخاصة لمحاكمة أركان نظام البعث البائد، واشترطت توافر الحصانة والحماية اللازمة لقضاتها لممارسة عملهم. الا ان بعض الأوساط القضائية تستبعد إنشاء هذه المحاكم لوجود محكمة متخصصة في قضايا الفساد.

*PUKmedia:

سفير العراق لدى تركيا: عائدات النفط هامة لبغداد لتعزيز إعادة الإعمار

قال السفير العراقي لدى تركيا، هشام علي الأكبر العلوي، إن عائدات النفط لبلاده تحمل أهمية خاصة خلال الفترة الراهنة، التي تشهد حاجة للسيولة المالية بهدف إعادة الإعمار.

وأوضح "العلوي" في تصريح لمراسل الأناضول، أن جميع الحكومات ستدعم تمديد اتفاق خفض انتاج النفط المبرم مطلع العام الحالي بين منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" والمنتجين المستقلين.

فيما أعرب السفير العراقي عن أمله في أن تستقر أسواق النفط، وترتفع الأسعار إلى المستوى المأمول.

وبدأ الأعضاء في "أوبك" ومنتجون مستقلون بقيادة روسيا، مطلع ٢٠١٧، خفض الإنتاج بنحو ١,٨ مليون برميل يوميا، لمدة ٦ أشهر.وجرى تمديد الاتفاق في مايو/ أيار الماضي، لمدة ٩ أشهر العام الحالي، إلى حدود ٧٠ – ٧٥ دولارا.

وتابع "العراق بحاجة لعائدات مالية إضافية من أجل إعادة إعمار المدن التي دُمرت على يد تنظيم داعش خلال السنوات الثلاث الماضية".وفي تصريحات له مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، قال الأمين العام لأوبك، محمد باركيندو، إن المنظمة تسعى إلى الوصول لتوافق قبيل الاجتماع بشأن فترة تمديد اتفاق خفض الإمدادات.

*وكالة انباء الأناضول:

ديمقراطية تزويج الأطفال

*عبدالرحمن الراشد

العراق اليوم لديه برلمان منتخب، وقبل تسعين عاماً أيضاً كان عنده برلمان منتخب" أي من بين أقدم الدول معاشرة للديمقراطية الحديثة في العالم. ونظرياً" من المتوقع أن يتطور وعي المجتمعات مع مرور الزمن، لكن ليس هذا ما يحدث دائماً. اليوم برلمانيو العراق يتدارسون تعديل قانون الأحوال الشخصية، حتى يسمح بجملة تشريعات" منها السماح بتزويج البنات القاصرات إلى سن التاسعة، والسماح بالاحتكام إلى الأعراف القبلية بين العشائر.. وغيرهما. تقريباً، لا يبعد كثيراً عن فكر تنظيم داعش وممارساته!

تكررت إشكالية تطبيق الديمقراطية في المجتمعات «البسيطة»، الأقل تطوراً ووعياً. فالبرلمان يعكس وضع المجتمع وثقافته، والبرلمانيون يتعاطون مع الديمقراطية بمفاهيمها الأساسية بتطبيق ما يريده الشعب، بإرضاء ناخبيهم وتلبية مطالبهم. ومعدل انتشار الثقافة والوعي في المجتمع العراقي يماثل معظم المجتمعات العربية" بسيط ومحدود وتغلب عليه العادات والتقاليد الريفية القديمة، رغم أن العراق بلد الحضارات العظيمة القديمة، وبلد وصلت إليه الحضارة الجديدة منذ أوائل القرن الماضي.

مصر أيضاً بلد الحضارات القديمة، وأول الدول الشرق أوسطية استجابة واستيعاباً للحضارة الصناعية الحديثة، لكنها تعاني الحالة العراقية نفسها. بعد إسقاط الرئيس حسني مبارك، من نتائج «الربيع العربي»، كان هناك جدل بين المنتصرين حول مفاهيم الديمقراطية والليبرالية المصاحبة لها. وعندما وصلت للسلطة، بالانتخاب، جماعة «الإخوان»، ممثلة في حزب محمد مرسي، كان من مساعيها كتابة دستور جديد بالتوافق مع بقية القوى السياسية. ولأنها فازت، فقد اعتقدت أن من حقها إملاء رؤيتها على الدستور المقترح، بحجة أنها حازت أكثر الأصوات. وكانت رؤيتها لدستور الدولة أنه سيكتب على حساب الأقليات مثل الأقباط، والمرأة، وكذلك تهميش مبدأ فصل السلطات بالهيمنة على القضاء. هذا مفهوم مشوه للديمقراطية.

العراقيون مغلوبون على أمرهم من قبل القوى الاجتماعية المحافظة، والدينية، والعشائرية، التي يسمح لها الدستور بالعمل السياسي، دون أن يضع حدوداً لسلطتها في استغلال نفوذها في الانتخابات والعمل البرلماني أو الحكومي. والقوى الدينية تحديداً تستغل قداسة أفرادها وخطابها للتعدي على منافسيها، أو تعزيز نفوذها بجمع الأموال باسم الدين" إلى تكوين ميليشيات مسلحة، مدعية أنه واجبها الديني. ولأن السلطة المركزية ضعيفة" لا تستطيع مجابهتها تحاشياً للفتنة الداخلية، فإن كل ما فعلته منع القوى السياسية الدينية المسلحة من الترشح. إنما هذه القوى تستطيع المناورة من خلال تعيين من تشاء لإدارة ميليشياتها المسلحة وخوض الانتخابات. لكن الدولة لا تستطيع أن تحرم على العاملين في المجال الديني، مثلما يمنع على العسكريين، دخول العمل السياسي، لأن أكثر من نصف القيادات السياسية العراقية اليوم ينتمون إلى تنظيمات دينية، وكذلك تجمعات عشائرية. ولا تستطيع السلطة القضائية العليا، هي الأخرى، التدخل لمنع البرلمان من فرض تشريعات تخالف مبادئ الديمقراطية وضد حقوق العراقيين الأساسية" سواء الأقليات العرقية أو الدينية، أو بشأن المرأة، أو غيرهما.

الديمقراطية تعاني في المجتمعات المتخلفة، والوعي النسبي الموجود فشل في فرض نفسه من قبل النخبة، مع أن هناك شرائح في المجتمع ذات وعي وثقافة وتعليم جيد، لكنها تبقى أقلية وقلقة. المتطرفون امتطوا الديمقراطية للوصول إلى الغايات نفسها بالاقتراع، التي فشل الإرهابيون في تحقيقها بقوة السلاح!

المفارقة هنا أن البرلمان إذا صوّت على تعديل قانون الأحوال الشخصية وسمح بتزويج «الفتيات الأطفال»" فحينها سيوضع العراق على لائحة الدول المخالفة لحقوق الإنسان، لكنه في الوقت نفسه سيبقى يصنف من الدول الديمقراطية في العالم" فقط لأن نظامه وتشريعاته كذلك.

alrashed@asharqalawsat.com

*صحيفة (الشرق الاوسط):

تنظيم داعش نتيجة لعدم الاستقرار في العراق وليس مسببا له

*مستقبل غائم

مأمون العباسي– لندن: العراق في حاجة إلى الاستقرار وتشريك الجميع في العملية السياسية حتى يضمن ألا تعود الجماعات الإرهابية من قبيل تنظيم داعش للظهور، هذا ما قاله ملاحظون مطلعون على ما يجري في البلاد التي مزقتها الحرب خلال مؤتمر نظمه منتدى جنوب آسيا والشرق الأوسط "سايم" في لندن، تحت عنوان "العراق: التطلع إلى المستقبل".

جاء تنظيم المؤتمر في سياق التطورات الحاصلة في العراق على وقع المراحل الأخيرة للحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية التي تدور في المناطق الشمالية للبلاد.

لكن، ورغم أن هذا التنظيم المتشدد في الرمق الأخير بعد أن فقد كل مناطقه تقريبا وانهارت عاصمتا "خلافته" في الموصل العراقية والرقة السورية، إلا أن الخبراء يقولون إن "استقرار العراق غير مؤكد أكثر من أيّ وقت مضى".

ولا تبدو مرحلة ما بعد داعش واضحة الملامح في المدى الزمني المنظور. فما زالت التوترات ترتفع بين مختلف مراكز السلطة، حيث استولت القوات العراقية على كركوك من القوات الكردية بعد أسابيع من استفتاء إقليم كردستان العراق على الحكم الذاتي.

وبالنظر إلى تعقد هذه التفاعلات وإلحاحها، فإن المناقشة المنسقة بين مختلف مجالات المسؤولية والخبرة في المنطقة أمر مهم خصوصا وأن الوضع في العراق، حيث نشأ تنظيم الدولة الإسلامية، أضحى شأنا دوليا.

كان من أبرز المتحدثين العميد غارث كوليت، الملحق العسكري للسفارة البريطانية في العراق، الذي قال إن "الشيء المهم بالنسبة إلى العراق هو الاستقرار، ثم الاستقرار، ثم الاستقرار. وإلا سيعود نوع آخر من داعش".

وأكّد العميد كوليت أن الناس الموجودين في مناطق تمت استعادتها من سلطة داعش يجب أن يحصلوا على مواطن عمل حتى لا يكونوا في حاجة إلى المال للبقاء على قيد الحياة، ويمكن أن يعطيهم إياه المجندون لداعش.

ويرى ملحق الدفاع بالسفارة البريطانية في العراق خلال حديثه عن مستقبل الستراتيجية الدفاعية في البلاد، أنه على المملكة المتحدة أن تواصل في "نصح ومساعدة" الحكومة العراقية على مدى الفترة التي تحتاجها بغداد.

وقدّر العميد كوليت أن "العراق يحتاج خمس سنوات للتعافي من أثر الحرب". وأضاف أنه من المهمّ للائتلاف المحارب لداعش "ألا يغادر العراق" مباشرة بعد هزيمته على أرض المعركة لأن هذا التنظيم الإرهابي يمكن أن يلمّ شمله من جديد. وهناك سوابق تشير إلى لجوء التنظيم لشبكات محلية تمكنه من النهوض من جديد عندما تسنح الفرصة.

يتمثل التحدي الأكبر في العراق في استيعاب العشائر السنية وهو أمر ينذر، إن لم يتحقق، ببعث التنظيم المتشدد من جديد.

وعانى العراق من انقسام سني شيعي منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في ٢٠٠٣. وتهيمن أحزاب شيعية تدعمها إيران على الحكومة واستخدمت قوات ضد جماعات أغلبها من السنة.

وهنا، يؤكد أندرياس كريغ، وهو أستاذ مساعد في كلية كينغ (كينغس كوليدج) في لندن، أنه "يجب على العراق أن يتبنى سياسة أكثر شمولية تجاه كل مواطنيه لأن هذا النموذج يوفر أمنا حقيقيا". وأضاف أنه "لا يمكن للدولة العراقية أن توفّر الأمن لكل شعبها"، موجها اللوم للسياسات التي تسببت في ظهور الانقسامات في البلاد والتي ظهرت بعد الاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣، من ذلك سياسة اجتثاث البعث.

وحمّل كريغ تواصل الإخفاقات الأمنية في البلاد لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي حيث تمّ ملء الجيش العراقي بالموالين له، ولهذا السبب فر الجنود أمام داعش في سنة ٢٠١٤. وأضاف أن السياسيين الموالين لإيران مثل المالكي يهددون مشروع عراق يضم الجميع.

وقال كريغ "لقد عانى العرب السنة من التعذيب والاغتصاب والإعدام دون محاكمة على يد الحكومة بزعامة الشيعة. كما يواجهون التطهير العرقي". ولذلك "يشعرون بأنهم مواطنون من درجة ثانية".

وقال كريغ إن ما نحتاجه هو توفير التمويلات لإحداث استقرار في المناطق المتضررة من الحرب. وأضاف أنه في المناطق الحساسة يجب أن تكون الشرطة من أفراد تلك المجتمعات.

وشدّد على ضرورة كبح النفوذ الإيراني الذي تمثله ميليشيات الحشد الشعبي و أيضا عبر فاعلين آخرين، "فالإيرانيون يتحركون لأن الآخرين لا يحركون ساكنا".

كذلك حث جوناتون باريس، مستشار كبير لدى مجموعة شرتوف، على مجابهة النفوذ الإيراني في العراق وقال إن الرئيس الأمريكي جورج بوش أعلن عن "انتهاء المهمة" في سنة ٢٠٠٣، وباراك أوباما فعل الشيء نفسه في سنة ٢٠١١ لكنه أضاف أن دونالد ترامب في حاجة إلى البقاء في العراق لوقت أطول.

كما تناول المؤتمر حاجة المجتمع الدولي لتركيز جهوده على معاناة النساء والأقليات الذين كانوا ضحية لأعمال داعش الإرهابية.

وفي كلمة ألقتها نيكول بيش نيابة عن آن كلويد، نائبة في البرلمان البريطاني عن حزب العمال ورئيسة مجلس المجموعة البرلمانية متعددة الأحزاب المعنية بحقوق الإنسان، والتي قالت إنه "بانسحاب داعش يوجد منفذ لفرصة مساندة النساء والأقليات".

وأضافت "يجب أن نعطي صوتا لكل من تمّ تهميشه لتفادي عودة داعش"، وحثت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لإعداد ستراتيجية تخطيط تضم الأقليات. وقالت يجب ألا تغيب المحاسبة في أعقاب الحرب ويجب توثيق كل الانتهاكات و"هناك حاجة إلى تمرير التشريعات لحماية الأقليات".

وأضافت "إلى جانب الإيزيديات عانت كثير من النساء السنّة في ظل حكم داعش.. ويجب ألا يتعرضن للوصم بعد تعرضهن للاغتصاب"، مشيرة إلى أن مفهوم "العار والشرف" يستمر في الحد من حرية النساء، "وهناك فرصة لإصلاح الكثير من الأخطاء بعد داعش".

وصرح ناظر ميرجان محمد، نائب رئيس بعثة السفارة العراقية في لندن، أن "الاستقرار يتطلب إعادة البناء والمصالحة"، وهو أمر تعكف عليه الحكومة العراقية. وقال إن هناك ٣,١ مليون نازح داخلي لكن هناك أيضا أكثر من مليوني شخص عادوا إلى محافظاتهم لكن ليس بالضرورة إلى بيوتهم إذ أن "الكثير منهم يعيشون في مخيمات وملاجئ غير رسمية".

وأضاف المتحدث بأن الكثير من الناس الذين عاشوا تحت سلطة داعش في حاجة إلى رعاية صحية عقلية بسبب الصدمات النفسية التي تعرضوا لها لكن العراق ينقصه الأطباء والمختصون في العلاج النفسي.

*صحيفة (العرب) اللندنية :

الشخصية العراقية بين الدين والديمقراطية !

*ا. د. قاسم حسين صالح

تستهدف هذه الورقة الاجابة عن سبب استمرار خيبات العراقيين أربعة عشر عاما(٢٠٠٣-٢٠١٧) في نظام يقر دستوره بأنه ديمقراطي، وتحلل هذه الاشكالية من منظور علم النفس السياسي، وتنطلق من فرضية ان تناقض الأضداد في ثلاثية (العراقي والدين والديمقراطية) لن تفضي الى رفاهية العراقيين بالرغم من انهم يعيشون في وطن يمتلك اهم مقوماتها:ثروة تحت الارض وفوقها وثالثة في العقول، ما لم ينحسر التضاد ويتقارب الأنسجام.

لنبدأ بتحديد اهم خصائص هذه الثلاثية المتمثلة بالديمقراطية بمواجهة الشخصية العراقية والدين.

الديمقراطية

لا يعنينا هنا تكرار مفهوم الديمقراطية بوصفها نظام سياسي واجتماعي حيث الشعب هو مصدر السيادة والسلطة، ولا انواعها، ومميزات النظام الديمقراطي المتمثلة بدستور يحدد القواعد الاساسية لنظام الحكم، وسيادة القانون، بل تحديد خصائصها المتمثلة اهمها بصيانة الحريات العامة للمجتمع، (التعبير، العقيدة، الصحافة...)، وان يحترم القانون حقوق المواطنين ويسرى على الحاكم والمحكوم بالسواء، ويحد من اعتباطية سلطة الحاكم، وان توفر (الديمقراطية) اجواء لتنمية وعي المواطن بكرامته وحقه في الحياة، وتشيع القناعة بين المواطنين والنضج الفكري بالدفاع عن حقهم في حياة آمنة، والزام الحكّام باحترام حقوقهم ومراقبتهم، وان يكون لهم دور فاعل في الحياة الاجتماعية، والمطالبة بمحاسبة المقصرين والفاسدين، وان يكون الوطن حاضنا للأبداع والمبدعين.

والديمقراطية لا تعني مجرّد مشاركة المواطن في الانتخابات، بل تشترط تأمين عملية نزيهة وشفافة، وان يمتلك المواطنون وعيا انتخابيا قائما على مبدأ المواطنة الذي يجمعهم وليس الهويات التي تفرّقهم..يوصلهم بالنتيجة الى نظام ديمقراطي يؤمّن لهم تحقيق احتياجاتهم الحياتية الحاضرة ومستقبل ابنائهم..وتلك هي قيم الديمقراطية التي وجدت من اجلها، وبدونها يكون لها عنوان آخر.

الشخصية العراقية:

لا يعنينا هنا تأثير العنف في الشخصية العراقية على مدى (١٤٠٠) عاما من تاريخ العراق في اربعة أنظمة مستبدة (الأموي، العباسي، العثماني، والبعث)، بل تتحدد رؤيتنا من ان الشخصية العراقية الان، هي نتاج (٣٧) سنة من العنف والحروب الكارثية، وانها تشكّل اكثر من (٦٥٪) من المجتمع العراقي، فيما المبدأ الاساس للديمقراطية هو التعايش السلمي..ما يعني انهما متضادان.ولكي نشخّص فشل الديمقراطية في العراق الجديد نأخذ حضراتكم الى سبب خطير خفي ينبهنا له علماء النفس والاجتماع بقولهم، ان الذي يحدد اهداف وسلوك الانسان هو القيم التي يمتلكها، ما يعنى..ان اختلاف الناس: (رجل الدين عن رجل السياسة، عن الفنان، عن الارهابي..) يعود إلى أن المنظومة القيمية تكون مختلفة لديهم نوعيا وكميا وتراتبيا وتفاعليا. فالمثقف – في سبيل المثال – تكون منظومته القيمية حضارية النوع غزيرة الكم متراتبة منطقيا وهارمونيا ومتفاعلة بانفتاح مرن، فيما تكون المنظومة القيمية لدى المتعصب " لقومية، مذهب، معتقد.." تقليدية ومحدودة ومرصوفة ومتلاصقة وصلدة. والاختلاف بين الناس في منظوماتهم القيمية أحد ثلاثة أسباب رئيسة تؤدي إلى الاحتراب بين أفراد المجتمع الواحد. والذي حصل في المجتمع العراقي ان الذين هم بعمر اربعين سنة فما دون ويشكلون اكثر من (٦٥٪) منه يمتلكون منظومات قيمية تختلف عن المنظومات القيمية لجيل الكبار، لأن الحروب تخلخل القيم وتفسدها خاصة إذا كانت طويلة ومتلاحقة

وكارثية، فضلا عن شعور هذا الجيل من العراقيين بالفقر وضياع العمر واليأس من المستقبل والخوف من المجهول، شكّلت لديهم شبكة منظومات تتصدرها قيم الصراع من أجل البقاء والأنانية وتحليل ما يعدّ حراما..بني على تخلخل كبير في تركيبة المجتمع العراقي احدثه النظام السابق العراقي بأن أعاد توزيع الثروة وخلق تباينا حادا بين طبقتين: أقلية غنية مستحدثة وفقيرة كبيرة ابتلعت الطبقة الوسطى بكل مثقفيها وموظفيها بمن فيهم أساتذة الجامعة الذين تراجعت مكانتهم التي كانت تحتل المرتبة الرابعة في قمة الهرم الأقتصادي (مع الطبيب والتاجر والمهندس) الى المرتبة الرابعة والعشرين.

وحصل الان، في زمن الديمقراطية، ما هو اسوأ في التباين الاقتصادي، فقد ظهرت فئة قليلة مستحدثة أيضا تتجه نحو الثراء بشهية مفتوحة ممثلة بالحكومة وأعضاء البرلمان الذين وعدوا الفقراء بالرفاهية فزادوهم فقرا". وصار عدد الأرامل والأيتام والجياع والثكالى والمهاجرين أكثر بأضعاف مما كانوا عليه في حروب صدام وحصاره.وصار معظم من يفترض فيهم أنهم القدوة والنخبة " بعمامة أو بدونها " منافقين، اعني يمتدحون الواقع المعاش مع أن كل ما فيه كارثة، فأن النفاق بأصوله ومشتقاته صار قيمة مشاعة التداول بين الناس، بل أمرا" عاديا" كما السرقة والاختلاس!..ما يعني إن الذين بيدهم أمور الناس يمتلكون منظومات قيمية هي بالضد من قيم الديمقراطية، مما اضطر الفرد إلى أن يعرض نفسه سلعة في سوق السياسة الذي يجبره على التخلي عن قيمه الإنسانية والعمل بما يأمره به مصدره السياسي المتعصب دينيا ومذهبيا وعرقيا. ومع أن تخلخل المنظومات القيمية لدى الناس وتهرؤ النسيج الأخلاقي للمجتمع قضية أخطر حتى من دمار وطن فإننا، الحكومة والبرلمان والمثقفون، لا نوليها من الاهتمام قدر اهتمامنا بالقضايا السياسية.

الدين والديمقراطية:

ثلاث مقولات تجسد مسؤولية الحاكم في الدين الأسلامي، الأولى للخليفة عمر بن الخطاب: (لو عثرت دابة في العراق لخفت ان يسألني الله عنها: لم لم تصلح لها الطريق ياعمر؟). والثانية للأمام علي: (يا ولاة امور الناس لا يكن حظكم في ولايتكم مالا تستفيدونه، او غيظا تشفونه، ولكن اماتة باطل واحياء حق. والثالثة للأمام الحسين:) خرجت لطلب الاصلاح في امة جدي) لأنه وجد (ان الحق لا يعمل به).

هذا يعني ان مسؤولية الحاكم في الدين الاسلامي هي نفسها في الديمقراطية، فكلاهما يهدفان الى خدمة الناس وتحقيق العدالة الاجتماعية.فأين منها قادة احزاب الأسلام السياسي الشيعي والسني الذين حكموا البلاد والعباد اربع عشرة سنة عملوا بالضد من قيم الدين الاسلامي والديمقراطية.والسبب نوجزه في أن تسييس الدين او تدّين السياسة يؤدي الى استغلال المشاعر الدينية لدى الجماهير الشعبية في سبيل تحقيق مصالح اصحاب السلطة الحاكمة، واستخدام العنف باسم الدين..وهذا ما جرى في العراق الديمقراطي بضرب المتظاهرين السلميين بالرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع وسقوط جرحى وشهداء، لمطالبتهم بالأصلاح ومحاسبة الفاسدين، برغم اعتراف الحكومة والمرجعية وقادة الأحزاب بان ما حصل من فساد لم يشهده تاريخ العراق..ما يعني ان الدين يكون بالضد من الديمقراطية..يبتلعها حين يكون في السلطة.

في ضوء ذلك تتأكد صحة فرضيتنا من ان تناقض الأضداد في ثلاثية (الشخصية العراقية والدين والديمقراطية) لن تفضي الى رفاهية العراقيين بالرغم من انهم يعيشون في وطن يمتلك ثلاث ثروات:تحت الارض وفوقها وثالثة في العقول، ما لم ينحسر التضاد ويتقارب الأنسجام..وتلك هي مهمة القوى المدنية والتقدمية والدينية المنفتحة.

*مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية

*صحيفة (المدى) البغدادية:

مصير العبادي بعد ٦ أشهر

*عدنان حسين

الأسبوع الماضي أعلن مكتب رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، أن الأخير قد راجع أحد مكاتب التسجيل للانتخابات في العاصمة بغداد وتسلّم منه بطاقته الانتخابية. هو إعلان لم تكن غايته مجرد الحضّ على التسجيل واستخراج البطاقة الانتخابية، على أهمية هذا الهدف، لكنّها إشارة قوية من العبادي إلى أنه عازم على خوض الانتخابات المقبلة المقرّر إجراؤها بعد ستة أشهر، منتصف مايو (أيار) من العام المقبل، بل أيضاً الترشّح لولاية حكومية ثانية.

الولاية الثانية للعبادي طريقها سالكة، بل تبدو مضمونة تماماً. الظروف المساعدة لتأمين هذه الولاية لم تتوفر لأي ممّنْ سبقوه في هذا المنصب. عدد القوات المسلحة والأمنية يزيد الآن كثيراً على ما كان عليه في السابق، وتصويت هذه القوات، المعروف باسم «التصويت الخاص»، مضمون دائماً لرئيس الوزراء بحكم كونه، في الوقت عينه، القائد العام للقوات المسلحة. لكنّ نجاح العبادي في تحرير كامل المناطق التي احتلّها «داعش» جعل له شعبية واسعة، زاد نطاقها – خارج إقليم كردستان – في ظل الأزمة مع الإقليم حول مسألة الاستفتاء. العبادي يسعى الآن للإفادة من هذا كله من أجل ولاية ثانية يشكّل فيها حكومة تتمتع بقاعدة سياسية مريحة. وقد أعلن غير مرة أنه يتطلع لإنشاء تحالف وطني عابر للطائفية والقومية، والطريق ممهّدة أمامه في الواقع، ففي السنوات الثلاث الماضية حدثت تطورات كثيرة عملت لصالح كسر المعادلة السياسية التي ظلّت قائمة منذ إسقاط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، وهي المعادلة القائمة على المحاصصة السياسية – الحزبية المتلبسة بلباس طائفي – قومي.

طوال الحقبة المنصرمة كانت معادلة الحكم في بغداد تقوم على مثلث: شيعة، سنة، كرد، فقد تشكّل ائتلاف بين القوى الشيعية وآخر بين القوى السنية وثالث بين القوى الكردية، وتحكّمت هذه الائتلافات بمفاتيح السلطة والنفوذ والمال في بغداد وحدّدت مصير العملية السياسية برمّتها، بالتوافق وفي كثير من الأحيان خروجاً على أحكام الدستور. وكان هناك ائتلاف رابع موازٍ، غير قومي غير طائفي، هو ائتلاف «الوطنية» (العراقية سابقاً)، الذي لم يكن فعّالاً كفاية، بفعل فاعل بالطبع، هو توافقات التحالفات الثلاثة الأولى وتفاهماتها، فبقي هذا الائتلاف كما لو أنه لا في الحكم ولا في المعارضة!

نظام المحاصصة والتوافقات فشل فشل ذريعاً في إدارة العراق، وهذا ممّا صار يقرّ به ويعترف أقطاب الائتلافات الأربعة أنفسهم، فضلاً عمّا تفضحه أوضاع العراق المزرية أمنياً واقتصادياً واجتماعياً ووقوع ثلث مساحته تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي الذي لم تنتهِ تماماً الحرب معه. والآن، بعد بلوغ هذا النظام طريقاً مسدودة، تجري مساع للعمل في اتجاه آخر. انفرط في السنوات الأخيرة عقد التحالفات التقليدية، فالقوى الشيعية لم تعد موحدة، بل تعرّضت لانشقاقات، كما حصل مع دولة القانون (جناحي العبادي والمالكي)، ومع المجلس الأعلى الذي انشقّ عنه تيار الحكمة، ومع تيار الأحرار (الصدري) الذي خرج على التحالف الوطني (الشيعي) تماماً. وكذا الحال بالنسبة للكرد، فحركة التغيير والجماعة الإسلامية الكرديتان

نأتا بنفسيهما عن التحالف الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، الذي كان قوة رئيسية في التحالف الكردستاني، يواجه عملية تشظّ بدأت في عهد مؤسسه وزعيمه الراحل الرئيس جلال طالباني. أما القوى السنية فهي الأكثر تشرذماً منذ أن اجتاح تنظيم داعش كامل المناطق السنية وتسبّب في نزوح الملايين من سكان المدن السنية التي ما لبثت أن تعرّضت إلى التدمير بفعل الحرب التي خاضتها القوات العراقية لتحرير هذه المدن من سيطرة التنظيم الإرهابي، وينتاب الرأي العام السني سخط بالغ على القيادات السنية، التي يرى أنها انصرفت إلى تأمين نفوذها والانخراط في عمليات الفساد الإداري والمالي.

هذه، إذن، أفضل فرصة عراقية لتشكيل ائتلاف عابر للطائفية والقومية، وهي فرصة متاحة للعبادي على وجه الخصوص، فهو رئيس السلطة التنفيذية، ومقبوليته داخل العراق وخارجه تتقدم باطّراد. وفي الأيام الأخيرة حظي بدعم علني من أكثر القوى الشيعية شعبية، التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر. وثمة معلومات تفيد بإمكانية قيام تفاهمات مع قوى شيعية أخرى وقوى كردية وقيادات سنية جديدة أفرزتها مرحلة الاحتلال الداعشي، ومن المرجح نشوء تفاهم من نوع ما مع ائتلاف «الوطنية» الذي يقوده إياد علاوي. ومن متطلبات هذه التفاهمات قيام صيغة للحكم (الائتلافي) تختلف عن الصيغة التي تكرّست في عهد الحكومة السابقة، واستمرت بقدر ما في عهد الحكومة الحالية، هي صيغة التفرّد باتخاذ القرارات.

المؤكد أن العبادي سيزيد من حظوظه في قيادة ائتلاف موسع (وطني) والحصول على الولاية الثانية، إذا ما شرع في تنفيذ تعهّده المتكرر في الأسابيع الأخيرة: مكافحة الفساد الإداري والمالي، واستعادة الأموال المنهوبة على مدى ١٤ سنة، وتُقدّر بمئات مليارات الدولارات. هذا ملف مهم للغاية، ويتجاوب فتحه مع أكثر المطالب شعبيةً وإلحاحاً. لكنّ العبادي يواجه على هذا الصعيد عقبة كبيرة للغاية تتمثّل في أن عمليات الفساد في معظمها كانت، ولم تزل، تُدار من قيادات الأحزاب المتنفذة في السلطة، وهي في الغالب إسلامية، وبفتحه ملف الفساد سيكون العبادي كمن يدسّ عوداً محترقاً في عش دبابير. ومثل هذا سيكون استحقاق حظر حمل السلاح خارج إطار الدولة وفرض سلطة القانون.

الأمر المهم الآخر، هو العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان. استقرار العراق وتحقيق التنمية المستدامة المنتظرة والمتوجّبة في حقبة ما بعد «داعش»، يعتمدان بدرجة كبيرة على العلاقة بين بغداد وأربيل. حال التوتّر ستلقي بظلالها الثقيلة على كامل الأوضاع العراقية. وفي مقابل أخطاء ارتكبتها أربيل، وربما قبلها، وقعت بغداد هي أيضاً في أخطاء بنفس المستوى. الطريقة التي سيعالج بها العبادي هذه المشكلة بالذات سيكون لها دور في تحديد طبيعة الحكومة المقبلة ومصير العراق للسنوات الأربع التالية.

*صحيفة (الشرق الاوسط):

عروبتان محليتان في العراق

*رستم محمود

طوال الأعوام الثلاثة الأخيرة، عاشت النُخب السياسيّة القوميّة العربيّة في أغلب مناطق «المثلث السُني» العراقي أوضاعاً تراجيديّة: فمناطقها كانت مُحتلة من تنظيم راديكاليّ تدميريّ، رؤيته وستراتيجيته، وعموم قيادته، متأتية من «التُربة» الإيدلوجيّة والسياسيّة الأساسيّة لمنطقتهم نفسها: القوميّة العربية. كانوا يُلاحظون كيف أن أبناء مناطقهم لا يستطيعون اللجوء إلى المناطق العربيّة الأخرى من العراق، فالمليشيات الطائفيّة كانت تُمارس ضدهم أقسى أنواع الثأر الممزوج بالكراهية، على عكس ما لاقوه من ترحيب واضحٍ في كل مناطق إقليم كُردستان العراق. فوق ذلك، فالجيش العراقي «العربي»، ومعه قوات ميليشيات الحشد الشعبي، حينما حرروا مناطقهم، مزجوا «التحرير» بالكثير من التحطيم الأرعن، السياسي والمادي. شيء لم تفعله القوى المُسلحة الكُرديّة، طوال تمردها الطويل على القومية العربية في العراق.

سمحت أحداث كركوك الأخيرة بأن تتبدل الأحوال تماماً في بعض المناطق. فقد لاقى القوميون العرب فيها ما هو مُغاير: ظهرت الحكومة المركزيّة العراقيّة وهي تساند الاعتراض «العربي» المُناهض للطموحات القوميّة الكُرديّة الراغبة في السيطرة التامة على كركوك ومحيطها ومُستقبلها السياسي. بمعنى ما، رأوا «عرباً» يُساندونهم في التصدي لطموح جماعات قومية أخرى، الكُرد، ويستعيدون شيئاً من ذاكرة التعريب الأثيرة. كانت أحداث كركوك بمثابة استراحة لتجاوز القوميين العرب العراقيين للامتحان العسير الذي طاولهم في البيئة التقليدية للتيارات القوميّة في العراق، البعثيّة والناصريّة والاشتراكية العربيّة، أي المُثلث السُني العراقي.

راهناً، ثمة نزعتان قوميتان عربيتان محليتان في العراق، واحدة في كركوك والأخرى في الموصل. ترى الأولى أن السُلطة المركزيّة العراقية أهم حاضن وحام للهويّة العربيّة في الكثير من مناطق العراق، وبالذات المناطق التي يرونها مُهددة بسيطرة الكُرد عليها. فوق ذلك، فهذا الحيز من العروبة يرى في ما جرى في كركوك مناسبة لتوحيد عرب العراق، سُنة وشيعة، لتجاوز الانقسام الطائفي المرير. على العكس منهم تماماً، فإن «العروبة المصلاوية» لاتزال ترى في الحكومة المركزيّة والميليشيات الرديفة لها خطراً داهماً، على هوية المدينة وكامل المُثلث السُني، قومياً ومذهبياً. كذلك تعتقد بأن «الصراع» مع الكُرد تفصيلي، يتعلق ببعض المناطق فحسب، بينما الصراع مع ستراتيجيّة القوى «الشيعيّة» المركزيّة الموالية لإيران وجودي، لأنها في المُحصلة تتوخى تصفية تراث وهويّة القوميّة العربيّة في مناطقها التقليديّة وفي كامل العراق.

لن يكون هذا التباين المحلي مجانياً، وأغلب الظن سيكون أهم مُشكل للوحة الكيانات والشخصيات السياسيّة التي ستمثل بيئة العرب السُنة في الدورة البرلمانية العراقية المقبلة، حيث ستتمكن القوى العراقيّة الحاكمة من استغلال هذا الشرخ على أكمل وجه.

لكن هذا التدهور في «مستوى الشرخ» بين التيارات القوميّة، حيث بات مُجرد صراعٍ بين بيئتين محليتين عراقيتين، لا ينفصل عن تقليدٍ تاريخي لشروخ الأنظمة والأحزاب والقادة والتيارات القوميّة العربيّة، حيث أنها نادراً ما كانت موحدة وغير مُتصارعة في ما بينها. وتدهور مستوى الشرخ راهناً دليل على مدى تدهور دور وموقع وفاعلية العروبة نفسها.

ففي العشريات مثلاً، كانت العروبة الحجازيّة مُتحالفة مع المشروع البريطاني ومُحاربة للعثمانيين، على عكس «العروبة الفراتيّة»، التي كانت تُقاتل بريطانيا في العراق بضراوة، واستمرت في ذلك حتى بداية الحرب العالمية الثانية، حينما وثقت علاقتها بألمانيا النازيّة أثناء انقلاب رشيد عالي الكيلاني، بينما كان العديد من التيارات القوميّة العربيّة الأخرى يرى في الانتصار البريطاني في الحرب الحل الوحيد للخلاص من الاستعمارين الفرنسي والبريطاني نفسه.

في الخمسينات وبدايّة الستينات، كان صراع الزعيمين القوميين جمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم تعبيراً عن ذلك الشرخ. في ما بعد، توارث وتقاسم حافظ الأسد وصدام حسين تلك التركة الصراعيّة، التي تفاقمت بالصراع الكاريكاتوري بين القذافي وياسر عرفات وصدام وحافظ الأسد على أرث عبد الناصر الخطابي، حيثُ لم يبق من العروبة إلاّها.

طوال هذه العقود التي قاربت قرناً، انحسر الصراع على زعامة العروبة وتفسيرها وسُلطتها الرمزية بالتقادم، من أقاليم جغرافيّة كبرى في العشرينات والثلاثينات، إلى تنابذ بين زعامات دول مركزيّة في الخمسينات والستينات، ومن ثم مجرد صراع شخصي بين قطبي البعث وبقية زعماء الدول الهامشية، لينتهي الأمر مجرد تخالف بين بيئتين محليتين عراقيتين. هذا التدهور في مستويات الشرخ والصراع على العروبة القومية، دليل دامغ على مدى فقدانها كل طاقتها، السياسية والشعبية والإيديولوجية وحتى الخطابية. بحيث تشبه صراعات مخاتير القرى وزعامات المناطق.

*كاتب سوري

*صحيفة (الحياة):

كيف تمنع أمريكا ظهور داعش جديد في العراق؟

يتطلب خارطة طريق لاستعادة الثقة بين السنة والشيعة والكرد وغيرهم

رأت شيلي كولبرتسون، الباحثة البارزة في مجال السياسات وقضايا الشرق الأوسط بمؤسسة "راند" البحثية الأمريكية، أن ثمة خطوات ينبغي على الولايات المتحدة اتخاذها لتحقيق الاستقرار في العراق ومنع ظهور تنظيم داعش جديد.

يتطلب تأمين الموصل ومنع داعش من الظهور مجدداً بقاء حوالي ٦٠ ألف جندي للحفاظ على الوضع الراهن وتحض الباحثة، عبر فيديو بثه الموقع الأمريكي الإخباري "بيزنيس إنسايدر"، الولايات المتحدة على تنفيذ سلسلة من الخطوات العاجلة خلال العام المقبل لتوفير بعض الشروط الأساسية لعودة الاستقرار إلى العراق، وإلا تجدد العنف في غضون أشهر قليلة.

أزمة النازحين

وتشير الباحثة إلى أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تلعب دوراً قيادياً في استقرار الموصل وأجزاء أخرى من العراق كما هو الحال في الانتصار العسكري، وقد بذلت الولايات المتحدة فعلاً جهوداً إنسانية كبيرة، وهي أكبر مانح للمساعدات الإنسانية، ومن ثم فإن استمرار دعمها يُعد أمراً ضروريا لمنع ظهور تنظيم إرهابي آخر مثل داعش.

وتقول الباحثة: "سوف تحتاج الموصل إلى عدد من الإجراءات من أجل إعادة بنائها وإعادتها إلى طريق الرخاء، وربما تتطلب السنة الأولى إنجاز العديد من الخطوات البالغة الأهمية وتوفير الكثير من الشروط المسبقة حتى يمكن إعادة البناء وتحقيق النمو من جديد. وتتمثل إحدى التحديات في كيفية التعامل مع النازحين من الموصل" إذ لا يزال قرابة ٨٠٠ ألف شخص مشردين خارج الموصل" و يجب العمل على وضع السياسات والخطط اللازمة لمساعدتهم على العودة إلى ديارهم، وبخاصة لأنهم يحتاجون إلى منازل سليمة وخدمات صحية وتعليمية وغيرها من مستلزمات المعيشة حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم".

ألغام داعش

وتعتبر الباحثة أن الألغام المتفجرة التي خلفها داعش هي العقبة الكبرى التي تحول دون عودة المشردين إلى ديارهم، حيث أن تنظيم داعش كان يستخدم هذا التكتيك لمنع المدنيين من العودة إلى ديارهم، ولذلك عمد

الداعشيون إلى زرع الألغام في المستشفيات والصيدليات والمدارس وخطوط المياه، ومن ثم فإن الخطوة الأولى التي يجب تنفيذها تتمثل في ضخ استثمارات هائلة لإزالة الألغام ليس فقط من المرافق والخدمات العامة وإنما أيضاً من الأماكن السكنية.

أما الخطوة المهمة التالية، بحسب الباحثة، فهي التأكد من أن مدينة الموصل باتت "آمنة". ويتطلب تأمين الموصل ومنع داعش من الظهور مجدداً بقاء حوالي ٦٠ ألف جندي للحفاظ على الوضع الراهن، وللأسف ينطوي هذا الأمر على خطر، لأن القتال المستمر ضد تنظيم داعش في أماكن أخرى قد يستدعي سحب هذه القوات.

الاستثمار لإعادة الإعمار

وعلاوة على ذلك، تحتاج الموصل إلى قرابة ٢٥ ألف شخص من أفراد الشرطة المدربين، ولكن حتى الآن تم توظيف وتدريب نحو ١٥ ألف شخص فقط. وبينما تعمل قوات التحالف الدولي على تدريب قوات الشرطة الأخرى، فإن الشرطة المتوافرة حالياً (المناط بها مهمة الحفاظ على السلام في الشوارع ومنع الأعمال الانتقامية والسلب والنهب) ليست كافية وعملية التدريب ليست سريعة، ولذلك فإن هذا الوضع بات مُلحاً جداً.

وتضيف الباحثة أن الموصل تحتاج أيضاً إلى استثمارات في خدماتها العامة" من حيث إعادة بناء خطوط المياه والكهرباء والصرف الصحي، وهي أشياء قيد التنفيذ حالياً، وبدأت فعلاً المدارس في فتح أبوابها، بيد أن الكثير من هذه الأمور لا تزال تحتاج إلى خطة طويلة الأمد، سواء لإنشاء البنية التحية وعودة الشعب مرة أخرى، الموظفين والأطباء والممرضين والمعلمين.

استعادة الثقة والمصالحة

وتختتم الباحثة بأنه يتعين أيضاً معالجة بعض القضايا المهمة المتعلقة بالحكم والمصالحة، لاسيما أن الكثير من المجتمعات المحلية في محافظة نينوى،التي تُعد الموصل عاصمتها، تعاني من فقدان الثقة في ما بينها" فهناك العديد من النزاعات بين السنة والشيعة والمسيحيين والأيزيديين والتركمان، ويستلزم ذلك اتخاذ بعض الخطوات الهامة لتحقيق المصالحة المحلية، فضلاً عن التعاون مع بغداد في وضع خطة وطنية أوسع للمصالحة وخارطة طريق لاستعادة الثقة بين السنة والشيعة والكرد وغيرهم.

*"بيزنيس إنسايدر":

ترهل الدولة نزيف.. فهل بالامكان تحويله لحل؟

*د.عادل عبد المهدي

تتآكل الموارد المالية للدولة بسبب تراجع اسعار النفط، والترهل والهدر، رغم التعليمات بايقاف التعيينيات، والحد من النفقات، والاستقطاعات، والاجازات الطويلة، واجراءات الرقابة. فتمثل تعويضات الموظفين (رواتب، تقاعد، الخ) في موازنة الدولة فقط، حوالي ٨٠٪ من الموارد النفطية البالغة ٧٢ ترليون دينار حسب تقديرات مسودة موازنة ٢٠١٨. فيزداد اعداد الخريجيين والعاطلين عن العمل والفساد، ويواجه الاقتصاد اختناقات مؤلمة. فالثروات والموجودات تحتكرها الدولة، والاستثمارات الحكومية شبه معدومة، والقطاع الاهلي ضعيف، مما يقلل فرص زيادة الموارد غير النفطية وفرص العمالة، خصوصاً مع التغيرات الاساسية في اسواق النفط، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة لدينا، وتوجهات العالم للطاقة النظيفة، ناهيك عن التحديات وضرورات التقدم.

لابد من حلول فاعلة. فالحلول التي تطالب بالانتظار وشد الاحزمة، قد لا تعطي ثمارها، خصوصاً مع الاحساس بوجود امكانيات وقدرات. والمطلوب حلول ناجحة تضمن مصالح الجميع، وتستثمر في طاقات معطلة، وتتضمن الحوافز والمشجعات لتحسين شروط الحياة، بتحويل الازمة الى حل، والسلبي الى ايجابي، واللامنتج الى منتج.

هناك تجارب ناجحة. ويمكن للدولة تشريع سياسة ترعاها، عبر البنك المركزي والمصارف، تسمح باستخدم الرواتب والتقاعد كضمانات لتكوين رساميل لمحفظات وشركات ومشاريع، تحفز الاستثمار، وتؤسس لدورات اقتصادية مولدة لقيم حقيقية، وتفتح مجالات عمل للخريجين والعاطلين والقادمين الجدد لسوق العمل. رساميل تتكون من نسبة معينة من ايداعات صلبة، كأن تكون ٢٠٪ من رأس مال المشروع، يضعها المؤسسون. اما الباقي فيغطى عبر اكتتاب يساهم به اصحاب الرواتب بضمان الراتب وبنسبة محددة.. ولنقل ثلثي الراتب واقل.. فالقوانين عالمياً –عند التخلف– لا تحجز الدخل الضروري للحياة، وبعضها يحجز الثلثين، وعندنا الخُمس.

ستبدو وكأنها سياسة تضخمية، وضخ عملة بدون غطاء ومعادل لسلع ونشاطات حقيقية.. لكنه تضخم وضخ ايجابي، وغطاؤه لاحق وليس حاضر. مما سيسمح بتوليد نشاط اقتصادي فعال يمتص الحالة التضخمية ليحولها الى قيم ونشاطات حقيقية تقابل السيولات التي تم ضخها، وهكذا دواليك. فيصبح المكتتب، دون الاقتطاع من راتبه، حامل اسهم في مشروع منتج، يولد العمالة، ويربي على الخروج من منطق الوظيفة وروتينها وجمودها.. بل يوفر موارد جديدة لحاملي الاسهم، وليتحول الراتب –بالمقابل– الى غطاء حقيقي، يوفر للاقتصاد وعاءاً تمويلياً آمناً سنوياً بعشرات ترليونات الدنانير.. وهذه اسهل واكثر مرونة واستحصالاً وضمانة من العقار والضمانات الاخرى المعقدة. وسيشجع العادة المصرفية واستخدام العملات الواسعة Broad Money كالصكوك والكمبيالات والعملات الالكترونية، بدل العملة الورقية Narrow Money. ولا يختلف الاجراء –لحد كبير– عن التسليف بضمان الراتب، مع فارق ان التسليف يمثل حراكاً فردياً، وسحباً للسيولات المتوفرة، وانفاقاً في مجالات قد لا تكون استثمارية، او تتجه للخارج.. بينما سيسمح المقترح تكوين الرساميل بمبادرات جماعية ومنظمة، وسيزيد السيولة المطلوبة، ويوجهها نحو الاستثمار وما تطلقه من ايجابيات.

يحدثني الاخ عبد الحسين هنين، وهو مهندس ناجح، وناشط سياسي واجتماعي معروف، ومكافح عرف السجون في ظل النظام السابق، انه وإخوانه في الديوانية يسعون لتأسيس شركة استثمارية برأسمال ٢ مليار دينار، لانشاء مشاريع صناعية. وحققوا خلال فترة قصيرة إكتتاباً بـ٦٥٠ مليون دينار. ماذا سيحصل لو تبنت الدولة والمصرف المركزي قبول مساهمة الموظفين والمتقاعدين بضمانة رواتبهم. وكيف يمكن لترليونات الدنانير سنوياً ان تصبح غطاءاً لاستثمارات تساهم بانقاذ البلاد، وتساعد في تحسين اداء المصارف، لتقوم بواجباتها الاساسية لتشجيع الادخار والاستثمار. فنحول ظاهرة سلبية كترهل الدولة واستهلاكها وبيروقراطيتها وبطالتها المقنعة، الى وسيلة لاستيعاب العمالة، وزيادة دور الانتاج غير النفطي، وتشجيع الاقتصاد الوطني وتوفير موارد للدولة عبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

*صحيفة (العدالة) البغدادية:

ما بين الدولة المدنية وتعديل قانون الأحوال الشخصية

*ناصر عمران الموسوي

المنافسة السياسية هي صورة ديمقراطية ضمن مناخات التفاعل والتأثير السياسي للأحزاب السياسية المشكلة لمجلس النواب وهي حالة صحية في العمل البرلماني لاختلاف مشارب وتوجهات الاعضاء ورؤاهم التي يجب ان تكون مقيدة بالبرامج الانتخابية،التي على اساسها تم انتخابهم لتمثيل ناخبيهم

وبالتأكيد ان المواطن يتفق على مسلمات مشتركة اهمها المطالبة بتحسين الواقع الخدمي ومستوى دخل الفرد وتحقيق الاستقرار والامن والعيش تحت ظل دولة المؤسسات المحكومة بالدستور والمستنيرة بهدي القوانين،والمهمة الكبيرة للبرلماني هي سن التشريعات والرقابة على اداء السلطة التنفيذية الخارجة من رحم البرلمان،وفي الوقت الذي استعادت فيه الحكومة عافيتها بعد تحرير المحافظات المغتصبة من قبل عصابات داعش الارهابية وحثها الخطى باتجاه ارساء معالم الدولة عبر اعادة انتشارها وسيطرتها على اغلب المدن بعد استفتاء اقليم كردستان وتصميمها الشديد على ان تكون كلمة الدولة حاضرة في كل بقعة من الاراضي العراقية، نرى مجلس النواب يتجه لتشريع تعديل لقانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل والمطالع لنصوص التعديل يجده صورة جديدة لمشروع قانون الاحوال الشخصية الجعفري ومحاولة جديدة لإلغاء القانون الذي منح تنظيم الاحوال الشخصية والتطبيق القضائي خطوة متقدمة باتجاه التشريع الوطني الموحد فقد ألغى المحاكم الشرعية ومنح القضاء وحدته التطبيقية والذي يعد من افضل القوانين في المنطقة العربية والاسلامية ولعل اللجنة المعدة للقانون كانت من الموفقية بمكان بحيث انها تماهت مع ثنائيات متعددة فقد راعت الاحكام الشرعية بالاتساق مع النص القانوني دون ان تتخلى عن مناخ التغيير والتطور والمصلحة الهادفة الى تطبيق العدالة الاجتماعية والمساواة كما كان العرف الملزم والمهيمن ذا حضور في النص بعد ان تم تشذيبه ليتلاءم مع روح النص القانوني، فوجدت الاحكام الشرعية ضمن مقاييس الخبراء القانونيين حضورها، فخرج القانون بهيكليته التطبيقية محفوفا بالنجاح والدفع باتجاه هيمنة المؤسسة القانونية على جوانب التنظيم في الاحوال الشخصية ومنذ ذلك التاريخ وبالرغم من التعديلات التي عالجت الكثير من الامور برؤية التطبيق المنسجم فقد احدثت بعض التعديلات اساءات واضحة للرؤية الام لقانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ فكان لرؤى السياسي الحاكم حضورها من خلال التعديل للقانون هنا وهناك بحسب المرحلة والحاجة فاعتبر مثلاً الهروب من الخدمة العسكرية سببا يبيح للزوجة طلب التفريق من زوجها وبالرغم من ذلك فالقانون اعطى صورة ايجابية في تعامله التنظيمي لقضايا الاحوال الشخصية واليوم يأتي مشروع التعديل للقانون الذي يثير الكثير من الاشكاليات القانونية والاجتماعية اضافة الى شرعنته لحالات قطعت الدولة شوطا كبيرا فيها باتجاه تحقيق هويتها المدنية.

ان محاولة جر تنظيم الاحوال الشخصية الى الافراد والمؤسسات الدينية بدواعي الحرية الشخصية في الاختيار هو امر فيه الكثير من المخالفات الدستورية اهمها تجاوزه على مبدأ المساواة بين المواطنين بتشريعه لقانون ذكوري بامتياز لا يمنح المرأة اي ضمانة في تنظيم عقد مهم في حياتها وهو عقد الزواج والذي يشكل القانون النافذ مظلة وحماية للمرأة من تغول العقد العرفي الذي لم تنجح سنوات من العقوبة الجزائية من تحقيق تنظيمه امام المحكمة فالمادة ١٠ فقرة ٥ من القانون وبغية الحث والالزام بتنظيم عقد الزواج امام المحكمة وضعت عقوبة جزائية تصل الى ثلاث سنوات وغرامات مالية لتحقيق الردع القانوني فوجود مسوغ جديد ومنح الصيغة والطريقة العرفية لعقد الزواج يفتح ابواباً كبيرة لامتهان المرأة والتجاوز على البنية الاجتماعية اضافة الى الارباك التطبيقي في العمل القضائي الذي انصب التعديل على مخالفة واضحة لاستقلالية السلطة القضائية التي تتراجع في هذا المقترح لمصلحة السلطة التنفيذية وخضوعها لآراء الوقفين السني والشيعي ان الهدف الاساس هو الارتقاء بقانون الاحوال الشخصية النافذ عبر تعديل مواده التي لا تتلاءم مع ثوابت واسس الدولة المدنية وروح الحياة الحاضرة وتأسيس قانون وطني موحد يكون منظومة تنظيمية لجميع المواطنين بغض النظر عن معتقداتهم وقومياتهم ومذاهبهم على ان تكون الخصوصية الايجابية حاضرة في التشريع.

*صحيفة (المدى) البغدادية:

ديسمبر ٢٠١٧

الرئيس معصوم...دور و حضور

ابرز اللقاءات والخطابات والنشاطات في شهر ديسمبر

WeekEnd

مباحثات حول المشاكل والصعوبات المترتبة عن تخفيض حصة إقليم كردستان في الموازنة

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في بغداد صباح السبت ٢٠١٧/١٢/٢، عددا من رؤساء الكتل الكردستانية في مجلس النواب وممثليها في عضوية اللجنة المالية البرلمانية.

وناقش اللقاء مشروع الموازنة الاتحادية للعام المقبل ٢٠١٨ المعروض أمام مجلس النواب حاليا، فيما جرى التركيز على المشاكل والصعوبات المترتبة عن تخفيض حصة إقليم كردستان في الموازنة.

وشدد سيادته خلال اللقاء على أهمية مواصلة الجهود والاتصالات مع الأطراف المعنية للبحث عن حلول مناسبة.

ضرورة قطع الطريق أمام تراكم وتفاقم المشاكل الراهنة

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ببغداد يوم السبت ٢٠١٧/١٢/٢، الأستاذ علي بابير أمير الجماعة الإسلامية الكردستانية، وبحث معه المستجدات السياسية والأمنية في إقليم كردستان والعراق والمنطقة.

كما ناقش اللقاء الجهود المبذولة لحل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وسبل تعزيز الثقة وتمتين التفاهم بين العراقيين في كافة المجالات في إشارة إلى ضرورة قطع الطريق أمام تراكم وتفاقم المشاكل الراهنة.

اهتمام رئاسي بحشد الجهود الوطنية والدولية للشروع باعادة اعمار الانبار

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح الأحد ٢٠١٧/١٢/٣ محافظ الانبار السيد محمد الحلبوسي وبحث معه سبل دعم خطط عودة النازحين واعادة الاعمار في المحافظة.

وشدد سيادته خلال اللقاء على اهتمامه بحشد كافة الجهود الوطنية والدولية للشروع باعادة اعمار المحافظة واستكمال عملية عودة النازحين من ابنائها الى مناطقهم ومنازلهم بما يضمن حياة كريمة لهم، مشيدا بدورهم البطولي في دحرر عصابات داعش، ووجه بضرورة تضافر جهود جميع المؤسسات الحكومية ذات الصلة لإطلاق المخصصات المالية المرصودة لهذا الغرض واستقطاب المساعدات الدولية، فضلا عن وضع خطط كفيلة بتطوير البنى التحتية والزراعة والخدمات والمؤسسات الانتاجية.

من جانبه استعرض محافظ الأنبار احتياجات المحافظة والمشاكل التي يعانيها السكان، مؤكدا الحاجة الى استنفار أقصى الجهود خدمة لأبناء المحافظة، مثمنا اهتمام رئيس الجمهورية بحشد الامكانات لهذه المهام الوطنية النبيلة.

استعداد ايراني لدعم الشعب العراقي بكل مكوناته دون تمييز

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ببغداد بعد ظهر الأحد ٢٠١٧/١٢/٣ سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق السيد إرج مسجدي وبحث معه تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وأكد سيادته خلال اللقاء أهمية تمتين علاقات الصداقة والتعاون التي تربط العراق وايران، مشددا على بعدها التاريخي والاستراتيجي.

بدوره جدد السفير مسجدي مواقف بلاده المساندة للعراق، وحرصها على تعزيز العمل المشترك بين البلدين، مؤكدا ايضا استعداد ايران لدعم الشعب العراقي بكل مكوناته دون تمييز من اجل حماية المصالح العليا لكل شعوب المنطقة.

حرص تركي على تعزيز العلاقات مع الشعب العراقي بكافة مكوناته

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد يوم الاثنين ٢٠١٧/١٢/٤ سفير الجمهورية التركية لدى العراق السيد فاتح يلدز.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات بين العراق وتركيا وأهمية تطويرها في المجالات كافة.

وأكد الرئيس معصوم اهتمام العراق بتعزيز الصداقة التاريخية بين الشعبين العراقي والتركي معربا عن ثقته بقدرة العراقيين على تجاوز الصعوبات الداخلية بما فيها المشاكل الطارئة بين بغداد واربيل عبر الحوار والتفاهم مشددا على لزوم التمسك بالدستور.

بدوره جدد السفير يلدز موقف بلاده المساند لحماية وحدة وسيادة العراق على كافة اراضيه مؤكدا ايضا حرص الجمهورية التركية على تعزيز علاقات الصداقة والتضامن مع الشعب العراقي بكافة مكوناته.

مباحثات مع السفير الأمريكي حول الازمة بين اربيل وبغداد

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد يوم الاثنين ٢٠١٧/١٢/٤ السفير الأمريكي لدى العراق السيد دوغلاس سيليمان.

وجرى خلال اللقاء مناقشة التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة لا سيما الازمة بين اربيل وبغداد فضلاعن العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وسبل تمتينها في كافة المجالات.

وأكد الرئيس معصوم سعيه المتواصل لأطلاق حوار بناء بين دول المنطقة كما بين العراقيين كافة لبلورة حلول واقعية واستراتيجية من شانها الاسهام في ازالة التوتر ودعم الاستقرار والقضاء على الارهاب واطلاق مشاريع اعادة النازحين واعادة الاعمار وكسب الدعم الدولي، مشددا على أهمية تكثيف الجهود وادامتها حفاظا على التماسك الوطني والتعايش المدني بين الجميع بمختلف أطيافهم.

من جانبه جدد السفير سيليمان حرص الولايات المتحدة على دعم العراق والمساعدة في مواجهة التحديات التي تقف في طريق تطوير العملية السياسية مؤكدا احترام بلاده لحقوق وطموحات كل مكونات الشعب العراقي في اطار عراق موحد ومستقر ومزدهر كما اشاد بجهود رئيس الجمهورية المثابرة من اجل مباشرة الحوار الداخلي البناء.

الرئيس معصوم ونائبه المالكي:اهمية حل كافة المشاكل العالقة على اساس الدستور

زار سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم يوم الاثنين ٢٠١٧/١٢/٤ ، نائب رئيس الجمهورية السيد نوري المالكي وبحث معه آخر المستجدات الأمنية والسياسية على الساحتين العراقية والإقليمية.

واكد اللقاء على اهمية الحوار العاجل والبناء بين اربيل وبغداد لحل كافة المشاكل العالقة على اساس التمسك بالدستور، كما ناقش اللقاء نتائج زيارة الرئيس معصوم الى اقليم كردستان ومحافظة كركوك فضلا عن ملف العملية الانتخابية المقبلة وما يواجهها من تحديات حيث جرى التأكيد على اهمية اجرائها في موعدها الدستوري وضمان حق المشاركة لكل العراقيين.

ضرورة تعزيز الثقة بين اربيل وبغداد

زار سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء يوم الاثنين ٢٠١٧/١٢/٤ الأمين العام لمنظمة بدر السيد هادي العامري وبحث معه التطورات السياسية والأمنية في البلاد.

وشدد اللقاء على ضرورة تعزيز الثقة بين اربيل وبغداد والعمل على بدء حوار أخوي قريب وبناء يضمن الوصول الى اتفاقات تحقق حل كافة المشاكل الراهنة بشكل يضمن حقوق ومصالح كافة المواطنين على اساس مبادئ الدستور معربا عن القدرة على النجاح في هذا الشأن كما ثمن ارادة كافة المكونات العراقية على ضرورة العمل على حماية وتطوير مكاسب ونجاحات التجربة الديمقراطية للبلاد.

مناقشة نتائج زيارة الرئيس معصوم الى اقليم كردستان و كركوك

زار سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٢/٥، نائب رئيس الجمهورية السيد اسامة النجيفي وبحث معه التطورات السياسية والأمنية في البلاد.

كما ناقش اللقاء نتائج زيارة الرئيس معصوم الى اقليم كردستان ومحافظة كركوك فضلا عن ملف العملية الانتخابية واعادة اعمار المناطق المحررة، كما شدد اللقاء على اهمية حل المشاكل الداخلية لا سيما بين اربيل وبغداد عبر حوار بناء وشامل يحفظ الحقوق الدستورية لكافة ابناء الشعب العراقي ويضمن وحدة وسيادة العراق.

الحوار الديمقراطي والتفاهم والتوافقات الواقعية ضمان لحل كافة المشاكل

التقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في بغداد يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٢/٥ رئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق السيد يان كوبيتش والسفيرين الأمريكي والبريطاني لدى العراق السيدين دوغلاس سيليمان وجوناثان بوول ويلكس.

وتناول اللقاء بحث التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة وسبل مضاعفة المساعدات الدولية لتنفيذ خطط عودة النازحين واعمار العراق، إلى جانب تفعيل التعاون الإقليمي والدولي لمواصلة الحرب على الارهاب.

كما أكد الرئيس معصوم خلال اللقاء على ضرورة استمرار الدعم التقني واللوجستي لخبراء الأمم المتحدة في هذا الشأن، وشدد على أهمية اجراء الانتخابات المقبلة في توقيتها الدستوري، وشدد على لزوم تعميق الممارسة الديمقراطية كضمانة لتقدم العراق على كافة المستويات، معتبرا ان الحوار الديمقراطي والتفاهم والتوافقات الواقعية ضمان لحل كافة المشاكل الداخلية، وتحقيق المصالح العليا للعراقيين كافة.

وفيما أشاد السادة السفراء بالانتصارات البطولية التي حققها الشعب العراقي على الارهاب، أكدوا عزم المجتمع الدولي على دعم العراق في كافة المجالات والحرص على أمنة واستقراره ووحدته وسيادته، كما ثمنوا اعلان بغداد واربيل الاستعداد لحوار قريب لحل كافة المشاكل العالقة.

أهمية تعميق التعاون والتفاهم بين مكونات كركوك لحل كافة المشاكل

زار سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء الأربعاء ٢٠١٧/١٢/٦، سماحة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني وبحث معه التطورات السياسية والأمنية في البلاد والمنطقة كما هنأه بانعقاد المؤتمر الأول لتيار الحكمة الوطني وانتخاب قيادته.

وركز اللقاء على ضرورة التعجيل بتعزيز الثقة بين اربيل وبغداد وطي صفحة الخلافات والعمل على بدء حوار أخوي قريب وبناء يضمن الوصول إلى اتفاقات تحقق حل كافة المشاكل العالقة بين الجانبين بشكل يضمن حقوق ومصالح كافة المواطنين على أساس مبادئ الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية.

وأكد اللقاء أهمية تعميق التعاون والتفاهم بين مكونات كركوك لحل كافة المشاكل التي تخص المحافظة على المستويات الإدارية والأمنية والاقتصادية مؤكدا قدرة العراقيين على النجاح في هذا الشأن أيضا وان لا حل للخلافات سوى الحوار.

كما أكد اللقاء على أهمية إجراء الانتخابات النيابية في وقتها المحدد ودعا إلى مضاعفة الجهود لضمان عودة النازحين وتشجيع الدعم الدولي لخطط عودة النازحين وإعادة اعمار المناطق المحررة كما ثمن إرادة كافة المكونات العراقية بالسهر على حماية وتطوير مكاسب ونجاحات التجربة الديمقراطية للبلاد.

الاعلان عن رفض العراق لاعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل

رفض سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل مقر السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى مدينة القدس، محذرا من العواقب الوخيمة التي ستشهدها المنطقة والعالم من نزاعات مسلحة وتفاقم للإرهاب.

وأكد سيادته في بيان مساء الأربعاء ٢٠١٧/١٢/٦، عن رفض العراق بقوة لهذا القرار المجحف وغير المبرر للإدارة الأمريكية والذي يمثل ضربة شديدة لعملية السلام في المنطقة مضيفا إن هذا القرار يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن فضلا عن انتهاكه للحقوق العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق.

وجدد رئيس الجمهورية تأكيد العراق على أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يتحقق إلا بحل الدولتين القاضي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة الحقوق على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، كما دعا كل الأشقاء الفلسطينيين إلى توطيد وحدتهم الوطنية، وتقوية الصف الفلسطيني، باعتباره عماد الدفاع عن حقوقهم المشروعة.

أهمية الدور القيادي للبنك المركزي العراقي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد يوم الخميس ٧-١٢-٢٠١٧ ، محافظ البنك المركزي الدكتور علي العلاق.

وجرى خلال اللقاء بحث الوضع النقدي والمالي الراهن وضرورة تحديث آليات وتخصصات العمل المصرفي في العراق بالاستفادة من أحدث المعطيات التقنية العالمية، حيث شدد الرئيس معصوم على أهمية الدور القيادي للبنك المركزي العراقي في دعم الشراكة مع المصارف الأجنبية المعتمدة وتسهيل التعاملات مع المؤسسات النقدية المحلية والخارجية وتدعيم عملها داخل البلاد وفق القانون وبما يخدم تسريع بناء نظام اقتصادي متكامل وقوي.

وشدد رئيس الجمهورية على أهمية تقوية وتوسيع نشاط وعمل فرع البنك المركزي في إقليم كردستان بما يضمن توطيد أواصر التعامل المالي مع المؤسسات المالية الرسمية في الإقليم وتسهيل إجراءات ومعاملات الشركات والمواطنين في الإقليم والسعي الجاد لتوحيد النظام المصرفي العراقي في كل أنحاء البلاد من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي.

من جانبه أكد العلاق جدية البنك المركزي بتطوير عمله على المستويين الوطني والخارجي، مشددا على الاهتمام الخاص بتعزيز عمل البنك في إقليم كردستان والسعي لحل كافة المشاكل والعقبات التي تواجه الشركات العاملة في المنطقة كما عبّر عن شكره وتقديره للاهتمام الذي يبديه رئيس الجمهورية للبنك المركزي في هذا الظرف الحساس، مثمنا توجيهات سيادته بهذا الشأن.

تثمين مواقف المرجعية الدينية العليا بشأن الأزمة بين اربيل وبغداد

زار سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم يوم الخميس ٧-١٢-٢٠١٧، الهيئة السياسية للتيار الصدري حيث استقبله رئيس الهيئة الدكتور ضياء الأسدي بحضور عدد من المسؤولين في التيار وبحث معهم التطورات السياسية والأمنية في البلاد في إطار اتصالاته الحالية لتعزيز وحدة الصف الوطني بين العراقيين كافة وتجاوز الخلافات الداخلية لا سيما بين الحكومتين الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

وفيما ثمن سيادته مواقف المرجعية الدينية العليا بشأن الأزمة بين اربيل وبغداد ودعواتها المتكررة للحوار والتفاهم بما يضمن حماية حقوق ومصالح كافة العراقيين دون أدنى تمييز قومي أو ديني فضلا عن وحدة العراق، شدد على لزوم مضاعفة الجهود لترسيخ المشتركات الوطنية والعمل الجاد من أجل حل المشاكل والصعوبات في كافة المجالات على أساس الدستور فضلاً عن ضرورة العمل على تسريع عودة كريمة للنازحين وإطلاق إعادة اعمار

المناطق المحررة من الجماعات الإرهابية، وتعميق وحدة الصف الوطني وتمتين التجربة الديمقراطية ومكاسبها لكافة المواطنين.

وتناول اللقاء ضرورة تعزيز الثقة بقدرة العراقيين على تجاوز صفحة الخلافات الداخلية مهما كانت وبدء حوار في اقرب وقت يضمن الوصول إلى اتفاقات تهدف إلى تطوير الدولة العراقية وتقدم البلاد وبناء المستقبل المشترك لكل أبناء الشعب العراقي.

وأكد اللقاء أهمية تعميق التعاون والتفاهم بين مكونات كركوك لحل كافة المشاكل التي تخص المحافظة على المستويات الإدارية والأمنية والاقتصادية، معربا عن الأمل بإجراء الانتخابات النيابية في وقتها المقرر.

من جانبه عبر رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري عن حرص زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر على حقوق كافة العراقيين وعلى تجاوز المشاكل بين أربيل وبغداد على أساس مبادئ الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية، مؤكدا دعم مبادرات الرئيس معصوم الرامية إلى معالجة المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من خلال تشجيع حوار يهدف إلى تعميق الوحدة الوطنية وإتباع سياسة مثابرة وحكيمة لتقريب وجهات النظر وخلق أجواء الثقة والعمل المشترك الكفيل بالوصول إلى حلول شاملة وواقعية لجميع القضايا الخلافية.

مطالبة الأطراف المعنية بخطوات تعزز الثقة والتعاضد

زار سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء اليوم الخميس ٢٠١٧/١٢/٧، سماحة الشيخ همام حمودي النائب الأول لرئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وبحث معه التطورات السياسية في البلاد وبالأخص المشاكل الراهنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، فضلا عن ملف الانتخابات القادمة.

وشدد اللقاء على مطالبة الأطراف المعنية بخطوات تعزز الثقة والتعاضد بين أبناء الوطن الواحد وتوفر أجواء العودة القوية إلى تغليب التفاهم والتعاون وإزالة المخاوف ما يستدعي بدء حوار شامل ومخلص وبناء بهدف الوصول إلى اتفاقات متينة تسمح بتصفية كافة المشاكل الحالية وتحمي مصالح وكرامة كافة المواطنين العراقيين.

وأكد اللقاء على أهمية التركيز على إجراء الانتخابات المقبلة بمواعيدها الدستورية بما فيها انتخابات مجالس المحافظات كافة وحث مجلس النواب على إصدار القوانين ذات العلاقة وتلك التي من شأنها تعزيز عمل مؤسسات الدولة وتطوير العملية السياسية في البلاد وتمتين الوحدة الوطنية.

بدوره ثمن الشيخ همام حمودي جهود الرئيس معصوم الرامية إلى تعزيز الثقة والتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمباشرة حوار بناء يفضي إلى طي الأزمة الراهنة.

الاستقرار الاقتصادي المستدام أساس للاستقرار السياسي المستدام

أكد سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ان تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي المستدام ليس هدفا بذاته وحسب، بل هو أيضا أساس للاستقرار السياسي ومشروعٌ استراتيجيٌّ كبيرٌ للتنمية المستدامة والتطور المدني.وشدد سيادته في كلمة القيت نيابة عنه، امام المؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي الذي بدأ اعماله ببغداد اليوم السبت ٢٠١٧/١٢/٩، تحت شعار "دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي"، على ضرورة خطة استراتيجية لتحديث البنى التحتية للنظام المصرفي العراقي، معربا عن الثقة بقوة آفاق ازدهار الاقتصاد العراقي مستقبلا.

وفيما أشار رئيس الجمهورية إلى ان العراق بات محط أنظار كثير من المؤسسات الاقتصادية والشركات العالمية للاستثمار فيه او التعاون معه أبرز أهمية تعزيز الدور القيادي للبنك المركزي العراقي في دعم الشراكة مع المصارف الأجنبية المعتمدة وتسهيل التعاملات مع المؤسسات النقدية المحلية والخارجية،

وفي ما يلي نص الكلمة:

"بسم الله الرحمن الرحيم

السيّدات والسّادة الحُضور،

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أحييكم وأحيّي ما بذلتم وتبذلونه من جهدٍ كريمٍ، لأنجاح هذا المؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي الذي يعقد هذا العام لمناقشة دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المستدام، وتشترك في أعماله، هيئات وطنية ودولية معنية بالسياسات المالية والنقدية والاقتصادية.. وأكاديميون وخبراء عراقيون وأصدقاءٌ.. يجمعهم

الحرصُ على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المستدام لبلادنا في مختلف القطاعات وعبر مختلف السبل وفي مقدمتها تعزيز دور القطاع المالي وتقوية العلاقة بين مؤسسات السياسة النقدية ومتغيرات الاقتصاد بمجمله، كما يجمعهم السعيُ إلى خلق حوار تفاعلي بين المسؤولين عن السياسة النقدية والاكاديميين والباحثين يهدف الى تحديد الخيارات والآليات التي ينبغي على السياسة النقدية العراقية تبنّيها لتحقيق الاستراتيجية المنشودة في هذا الشأن.

وهما حرصٌ وسعيٌ نبيلان، يستهدفان حماية مصلحة الشعب العراقي في الأساس، ويأتيان في ظرف دقيق يقترن بعزم العراقيين على المضي قدما لاستكمال بناء دولتهم الديمقراطية الحديثة القائمة على احترام الحقوق والحريات التي كفلها الدستور والمتطلعة الى نيل ثقة المجتمع الدولي والساعية على المدى المنظور الى تحقيق عودة كريمة لكافة النازحين والمباشرة باعمار المناطق المحررة إلى جانب مواصلة مكافحة الارهاب وتمتين الوحدة الوطنية الحقة.

اننا على ثقة بان آفاق ازدهار الاقتصاد العراقي قوية مستقبلا بفضل قدرة شعبنا على تجاوز الصعوبات في هذا المجال لا سيما بعد النصر العظيم الذي حققه على عصابات "داعش" الارهابية. بيد ان تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي المستدام ليس هدفا بذاته وحسب، بل هو أيضا أساس للاستقرار السياسي ومشروعٌ استراتيجيٌ كبيرٌ للتنمية المستدامة، وللتطور المدني.. الى جانب كونه مصدراً لتعزيز العوائد المالية والاقتصادية من خلال الاستغلال والاستثمار الأفضل للموارد والطاقات. وهو امرٌ ممكنٌ جداً، يدعمه واقع الثقة الدولية المتزايدة بالعراق الذي بات محط انظار كثير من المؤسسات الاقتصادية والشركات العالمية للاستثمار فيه او التعاون معه ما يستدعي تطوير آليات التعاون الدولي والاستجابة مع مقتضياته لما فيه تعزيز المصالح الوطنية العليا.

واذ أتمنى النجاح لأعمال مؤتمركم الكبير الأهمية هذا.. يُسعدني أن أغتنم هذه الفرصة، لأثمن عالياً.. خبرات وجهود كوادر البنك المركزي العراقي بكافة التخصصات والفروع وكفاءة الخبراء الماليين والنقديين العراقيين جميعا، لما أظهروه من روح وطنية مخلصة وحرص رفيع، عززت سعي البنك المركزي المثابر لإعادة العلاقات المصرفية مع المؤسسات والمصارف العالمية، وفي مجال ملاحقة مصادر تمويل الإرهاب وبؤر الفساد ما يتطلب استراتيجية طويلة الامد بموازاة كسب ثقة المنظمات الدولية بالجهاز المصرفي العراقي وارساء بناه التحتية على اسس تقنية متطورة، وبما يساعد على فتح قنوات تعزيز فرص الاستثمار واعتماد استراتيجية للتعاون تهدف الى ضمان التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق نجد من الضروري التأكيد على أهمية تعزيز الدور القيادي للبنك المركزي العراقي في دعم الشراكة مع المصارف الأجنبية المعتمدة وتسهيل التعاملات مع المؤسسات النقدية المحلية والخارجية وتدعيم وتكامل عمل فروعه كافة بهدف توحيد النظام المصرفي العراقي وحل كافة المشاكل والعقبات التي تواجه الشركات والهيئات العاملة في البلاد بما يخدم النهوض بالواقع المالي وتسريع بناء نظام اقتصادي متكامل وقوي، لكل العراق.

ان بلدنا الذي حقق انتصارات بطولية على الارهاب.. دفاعاً عن كرامة شعبنا والإنسانية جمعاء.. ويعمل بعزم الى بناء نظام يكفل حماية ورعاية المواطنين في دولة حديثة ومتقدمة في كل المجالات بما فيها المصرفية، يطمح بقوة ايضا الى انجاح ارادته بحماية وتطوير استثمار ثرواته وموارده المالية لصالح كل العراقيين دون استثناء ولصالح الاجيال المقبلة ايضا.

مرة أخرى أحيي جهودكم وأتمنى لكم ولمؤتمركم كل الموفقية والنجاح.

والسلام عليكم

ورحمة الله وبركاته"

رئيس الجمهورية يهنئ بتحقيق النصر على داعش ويحيي كفاءة وتضحيات القوات المسلحة بكافة تشكيلاتها

هنأ سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم اليوم السبت ٢٠١٧/١٢/٩، الشعب العراقي الأبي وشعوب العالم أجمع بتحقيق النصر الكامل والنهائي على تنظيم داعش الارهابي، كما أكد لزوم المضي قدما على الفور لأنجاز عودة كريمة لكافة النازحين والبدء بجهود تحقيق مصالحة وطنية ومجتمعية حقيقية وشاملة باعتبارها الضمان الأكيد لحماية وتمتين الوحدة الوطنية، وتهيئة الطاقات والدعم الدولي للمباشرة بتنفيذ خطط اعمار المناطق المحررة، ووضع برامج فعالة لرفع مستوى الشرائح الفقيرة في كل البلاد، إلى جانب مواصلة مكافحة الأفكار الارهابية والتكفيرية والاقصائية من أي نوع لقطع الطريق على أي عودةٍ للارهابِ وجرائمه.

كما هنأ سيادته، في بيان اليوم، قادة وضباط وجنود قواتنا المسلحة على كفاءتهم ومعنوياتهم القتالية، وروح البطولة والصمود والاصرار في صنع هذا النصر التاريخي العظيم، مشيدا ببسالة وتضحيات كافة تشكيلاتها من وحدات الجيش والشرطة والأجهزةِ الأمنية وقوات البيشمركة والحشدِ الشعبي وجهازِ مكافحةِ الارهاب والقوةِ الجويةِ وطيرانِ الجيش وجميعِ صنوفِ وتشكيلاتِ قواتِنا المسلحة من الاسناد الهندسي والطبي والإمداد اللوجستي والمتطوعين من أبناء العشائر والمدنيين المتطوعين في المناطق المحررة، وكافة المواطنين الذين أسهموا بأي شكل في تحقيق هذا النصر الخالد.

وحيا الرئيس معصوم باجلال كافة شهداء شعبنا خلال حربه المقدسة ضد الارهابين المجرمين، كما حيا تضحيات الصحفيين والاعلاميين، لا سيما الشهداء منهم، مؤكدا لزوم الاهتمام المضاعف والسريع بعوائل الشهداء والمصابين ومعالجة الجرحى بشكل عاجل.

وأشاد سيادته ببطولة وصمود المرأة العراقية وتضحياتها في الحرب ضد الارهاب واستذكر بألم معاناة المختطفات والأسرى والأرامل والأمهات من ضحايا الارهاب، كما أشاد بالدور المجيد للمفكرين والكتاب والفنانين وصناع الرأي والاعلاميين وعلى جهودهم المثابرة وتضحياتهم في المعركة ضد الارهاب .

وشكر رئيس الجمهورية بتقدير بالغ قوات التحالف الدولي والدول الشقيقة والصديقة والأمم المتحدة وكافة المنظماتِ الدوليةِ والانسانيةِ الاخرى على وقوفها الثابت إلى جانب الشعب العراقي ومساندتها المتواصلة له حتى القضاء النهائي على عصابات داعش الارهابية، داعيا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم شعبنا في معركة البناء والاعمار وترسيخ الوحدة الوطنية وتطوير النظام الديمقراطي الاتحادي ومكافحة الفساد وتطبيق الدستور.

حاجة العراق الماسة الى استمرار وزيادة الدعم الدولي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح الاثنين ٢٠١٧/١٢/١١ سفير اليابان لدى العراق السيد فوميو إيواي الذي قدم تهاني بلاده للشعب العراقي بتحقيق العراق النصر النهائي على تنظيم داعش الارهابي.

كما جرى خلال اللقاء تثمين التطور الذي حققته العلاقات الثنائية بين البلدين خلال السنوات الأخيرة والدعم الياباني للعراق في حربه ضد الارهاب، ولمواصلة عملية عودة النازحين، فيما أكد السفير الياباني عزم بلاده على المساهمة في خطط اعمار العراق وتحديث البنى التحتية.

وفيما شكر رئيس الجمهورية الدعم الياباني المتميز للعراق في مختلف المجالات، شدد على عمق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين.

وأكد سيادته على حاجة العراق الماسة الى استمرار وزيادة الدعم الدولي خلال المرحلة القادمة، في اشارة إلى عزم بلاده التركيز على مشاريع الاعمار والتنمية، فضلا عن اعادة النازحين واجراء الانتخابات المقبلة في موعدها وترسيخ الوحدة الوطنية وحل كافة المشاكل بين أبناء الشعب الواحد وفي مقدمتها حل الازمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان بما يعزز وحدة البلاد وتطبيق الدستور وتطوير النظام الديمقراطي الاتحادي.

خطورة ترك الخلافات تتفاقم بين أبناء الشعب الواحد

زار سيادة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم مساء الاثنين ٢٠١٧/١٢/١١ نائب رئيس الجمهورية الدكتور اياد علاوي، وبحث معه آخر المستجدات على الساحتين السياسية والأمنية وركز على تكريس كل الطاقات والموارد البشرية وحشد الدعم الدولي لتطوير البلاد في كافة المجالات وتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية بعد اعلان النصر النهائي على تنظيم داعش الارهابي.

كما عبر اللقاء عن خطورة ترك الخلافات تتفاقم بين أبناء الشعب الواحد، ودعا إلى المضي قدما لبدء الحوار الشامل بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان بهدف الوصول إلى اتفاقات واجراءات تحقق حل كافة المشاكل العالقة بين الجانبين، بشكل يعزز التعاضد والاخاء الوطني ويضمن حقوق ومصالح كافة المواطنين ويلبي احتياجاتهم الحياتية المعتادة على أساس مبادئ الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية.

وأكد اللقاء أيضا أهمية تعميق التعاون والتفاهم بين مكونات كركوك لحل كافة المشاكل التي تخص المحافظة على المستويات الإدارية والأمنية والاقتصادية، مؤكدا قدرة العراقيين على النجاح في هذا الشأن أيضا وان لا حل للخلافات سوى الحوار.

كما شدد اللقاء على أهمية إجراء الانتخابات النيابية ودعا إلى مضاعفة الجهود لضمان عودة النازحين وتشجيع الدعم الدولي لخطط عودة النازحين وإعادة اعمار المناطق المحررة، كما ثمن إرادة العراقيين وتضحياتهم من أجل حماية وتطوير مكاسب ونجاحات التجربة الديمقراطية للبلاد.

ضرورة ايلاء جهود اضافية لاحلال الاستقرار والأمن في طوزخرماتو

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد ظهر الثلاثاء ١٢-١٢-٢٠١٧ ، رئيس الجبهة التركمانية السيد ارشد الصالحي وبحث معه المستجدات السياسية والامنية لا سيما سبل عودة الحياة الطبيعية في محافظة كركوك وقضاء طوزخرماتو فضلا ملف الانتخابات المقبلة.

وفيما اشار سيادته الى ضخامة معاناة سكان كركوك خلال العقود الاخيرة أكد على أهمية تضافر جهود ابناء المحافظة لضمان احلال الوئام والتفاهم بين مكوناتها كافة لضمان تلبية احتياجات عموم المواطنين وبما يخدم

تعميق وحدة الشعب العراقي مشيدا في الوقت ذاته بعراقة وأهمية مساهمات المكون التركماني في تطوير الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد.

كما وجه الرئيس معصوم بايلاء جهود اضافية لاحلال الاستقرار والأمن في طوزخرماتو والتعاون والعمل على حل الاشكالات والخلافات الموجودة عبر الحلول السلمية والتفاهم والاتفاقات الفعالة، مجددا الاستعداد لبذل جهود اكبر للتواصل مع الأطراف المعنية من أجل معالجة المشاكل وتعزيز التآخي بين الجميع.

من جانبه استعرض رئيس الجبهة التركمانية المشاكل الامنية والسياسية التي تواجه كركوك وطوزخرماتو حاليا معربا عن الاستعداد للتعاون التام والحيوي من اجل دعم الاستقرار والتعايش السلمي بين ابناء الشعب الواحد.

المصادقة على تعيين رئيس الادعاء العام الجديد

اعلن المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية ان سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صادق الاثنين ٢٠١٧/١٢/١١، على تعيين القاضي موفق محمود محمد صالح العبيدي بمنصب رئيس الادعاء العام.

واوضح المكتب ان هذا المرسوم المرقم ١٠٢، صدر استنادا الى احكام البند سابعا من المادة ٧٣ من الدستور وبناء على موافقة مجلس النواب، مشيرا الى ان هذا المرسوم ارسل للنشر في الجريدة الرسمية

المصادقة على تعيين رؤساء محاكم استئناف

اعلن المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية ان سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صادق اليوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٢/١٢، علىتعيين القضاة التالية اسماؤهم رؤساء لمحاكم استئناف الرصافة والكرخ والنجف والمثنى وكركوك وواسط وميسان، وكما يلي:

ماجد حسين موسى الاعرجي، اتئناف بغداد الرصافة،

خالد طه احمد المشهداني، استئناف بغداد الكرخ،

مسلم متعب العماري، استئناف النجف،

طالب حسن حربي الكيم، استئناف المثنى،

عبد الكريم خضر عزيز المفرجي، استئناف كركوك،

غالب عامر شنين الغريباوي، استئناف واسط،

رحيم نومان هاشم الهرموش، استئناف ميسان،

واوضح المكتب ان هذا المرسوم ارسل للنشر في الجريدة الرسمية.

اجتماع الرئيس مع نائبيه المالكي وعلاوي: الدعوة إلى بدء حوار دستوري فوري بين بغداد واربيل

اجتمع سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح الأربعاء ٢٠١٧/١٢/١٣ مع نائبي رئيس الجمهورية السيد نوري المالكي والدكتور اياد علاوي وبحث الاجتماع المستجدات السياسية والأمنية في البلاد فضلا عن ملف الانتخابات المقبلة وموازنة العام المقبل والأوضاع في كركوك وطوز خرماتو.

كما شدد الاجتماع الذي غاب عنه نائب رئيس الجمهورية السيد أسامة النجيفي بسبب وعكة صحية طارئة، على ضرورة بذل قصارى الجهود لحل كافة المشاكل الراهنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وبما يعمق الوحدة الوطنية ويعزز مكاسب النظام الديمقراطي الاتحادي، فضلا عن ضمان الحقوق والحريات الدستورية لكافة المواطنين وتوفير المقتضيات الحياتية الضرورية لهم.

كما بحث اللقاء ملف النازحين وسبل توفير الخدمات لهم والعمل على إعادتهم إلى مناطقهم المحررة فضلاً عن خطط اعمار تلك المناطق.

وقد صدرت عن الاجتماع القرارات التالية:

١.الدعوة إلى بدء حوار فوري بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على أن يكون برعاية رئاسة الجمهورية والدعم الفني للأمم المتحدة ويهدف إلى إحلال العلاقات الطبيعية بين الجانبين على أساس الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية.

٢ .الدعوة إلى اجتماع الرئاسات الثلاث وقادة وممثلي الكتل السياسية والسلطة القضائية في اقرب وقت لبحث إصدار القوانين الانتخابية وإجراء انتخابات مجلس النواب وانتخابات مجالس المحافظات في موعدها الدستوري.

٣ .دعوة مكونات كركوك كافة إلى الاجتماع العاجل لبحث سبل تطبيع أوضاع المحافظة بما يضمن حقوق جميع المواطنين والمصلحة الوطنية العليا.

هذا، وقد عقد الرئيس معصوم ونائباه مؤتمراً صحفياً عقب الاجتماع أجابوا خلاله على أسئلة الصحفيين بشأن القضايا الراهنة والتحديات والمشاكل التي تواجه البلاد.

متابعة الحالة الصحية للصحفي والشاعر جمعة الحلفي

عبر رئيس الجمهورية الدكتور فواد معصوم عن تمنياته سيادته للشاعر والصحفي جمعة الحلفي بالشفاء العاجل والعودة إلى وطنه وعملة.

وأمر سيادة الرئيس بتسهيل وتوفير ما يساعد على مواصلة علاجه.

كما أكد على أن تواصل السفارة العراقية في بيروت متابعة الحالة الصحية للسيد الحلفي وظروف علاجه .

الاشادة بجهود الرئيس الفرنسي في مساندة ودعم الشعب العراقي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح الخميس ١٤-١٢-٢٠١٧، السفير الفرنسي السيد بورنو أوبيير وبحث معه سبل تعزيز الدعم الفرنسي للعراق.

كما أشاد سيادته بجهود الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في مساندة ودعم الشعب العراقي لتحقيق الانتصار التام على الإرهاب كما أثنى على اهتمام فرنسا بدعم حوار بناء وفعال بين بغداد وأربيل يصب في تعميق وحدة الشعب العراقي بكافة أبنائه، معربا عن حاجة العراق إلى دعم الدول الصديقة والمجتمع الدولي للمضي قدما في إحلال الاستقرار والازدهار في العراق وعموم المنطقة كما شدد على إجماع القوى السياسية العراقية على لزوم التمسك بالحوار والتفاهم لحل كافة المشاكل.

من جانبه عبّر السفير الفرنسي عن اهتمام بلاده بنجاح العراق في تعزيز وحدته واستقراره، مؤكدا حرص فرنسا على بناء علاقات صداقة وطيدة مع كافة العراقيين وتصميمها على تعزيز أطر التعاون المشترك بين البلدين والمساهمة في إعادة اعماره وتطوره، وحرصها على مواصلة دعم وحدة وأمن واستقرار العراق.

رئيس الجمهورية و عادل عبد المهدي: بحث التحديات التي تواجهها العملية السياسية

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ببغداد يوم الخميس ١٤-١٢-٢٠١٧ السيد عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية السابق، حيث تمت مناقشة آخر التطورات السياسية والاقتصادية على الساحتين الداخلية والخارجية.

وخلال اللقاء جرى التأكيد على وجوب استكمال جميع الاستعدادات لإجراء الانتخابات المقبلة وفق التوقيتات الدستورية، فضلاً عن بحث التحديات التي تواجهها العملية السياسية العراقية لا سيما المشكلة الحالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حيث أشار الرئيس معصوم إلى ضرورة تعميق وتكثيف الحوار بين القوى

السياسية والوصول إلى تفاهمات وحلول للقضايا العالقة، معربا عن أمله في تجاوز الأزمة الحالية بتفهم وتعاون جميع الأطراف دون استثناء وبما يحقق طموح الشعب العراقي في الاستقرار والتقدم والوحدة الوطنية.

من جانبه أوضح السيد عادل عبد المهدي أهمية تطوير العملية السياسية من خلال إشاعة الحوار الصريح والبناء بين الفرقاء السياسيين.

تهنئة الأيزيديين بمناسبة حلول عيد الصوم

هنأ سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم، يوم الخميس ٢٠١٧/١٢/١٤، أبناء الديانة الأيزيدية في العراق والعالم بحلول عيد الصوم، وتمنى لهم صياماً مقبولاً، وعيداً مباركاً، ونهاية للمعاناة القاسية التي تعرضوا لها على يد العصابات الإرهابية وتضحياتهم ومشاركتهم في تحقيق النصر على الإرهاب مؤكدا لزوم بذل كل جهد لمعرفة مصير الأسرى والمختطفين وتأمين عودة النازحين وإعادة إعمار مدنهم وضمان حياة كريمة لهم. وفي ما يلي نص التهنئة:

"يسرني أن أوجه إلى أبناء شعبنا العراقي من أتباع الديانة الأيزيدية وعبرهم إلى كافة الأيزيديين في العالم، أحر التهاني والتبريكات بمناسبة حلول عيد الصوم، متمنياً لهم صياماً مقبولاً، وعيداً مباركاً، ونهاية للمعاناة القاسية التي تعرضوا لها ومعهم جميع العراقيين على يد عصابات تنظيم داعش الإرهابي.

إننا، وإذ نحيي بهذه المناسبة صبر وبطولة المواطنين الأيزيديين ومشاركتهم في تحقيق النصر على الإرهاب، نستذكر بتوقير شهداءهم وتضحيات عوائلهم، متضرعين بالدعاء من أجل العودة السالمة للمفقودين والأسرى والأسيرات منهم، كما نؤكد لزوم بذل كل جهد لتأمين الحياة الكريمة لهم وحقهم التام بممارسة طقوسهم الدينية، والعمل على عودة المهجرين والنازحين قريبا إلى مناطق سكناهم وبذل كل جهد للإسراع بإعمار مدنهم وقراهم وضمان حياة كريمة لهم.

وكل عام وأنتم بخير...

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية"

جهود رئاسية من أجل الإسراع بفتح قنوات الحوار ما بين بغداد وإقليم كردستان

أكد سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم أهمية الإسراع في مباشرة الحوار ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من أجل حل جميع المشكلات العالقة وبما يخدم استقرار البلد وتعزيز عملية البناء والتقدم.جاء ذلك خلال استقبال سيادته في قصر السلام ببغداد صباح الأحد ١٢/١٧/ ٢٠١٧ سعادة سفير روسيا الاتحادية السيد مكسيم مكسيموف.

وأشار الرئيس في حديثه مع السفير إلى أن جميع الأطراف، سواء في الحكومة الاتحادية أو في إقليم كردستان، مؤمنون بضرورة الحوار ومقتنعون أن لا حل سواه، لكن هذا يتطلب الإقدام من هذه الأطراف لمباشرة الحوار والتفاهم على أسس وطنية دستورية تراعي مصالح الجميع.

وبين أن رئاسة الجمهورية تعمل بجهد حثيث من أجل تهيئة جميع مستلزمات الظروف المناسبة للشروع سريعا بفتح قنوات الحوار البناء والإيجابي الذي يساعد في الوصول إلى النتائج المرجوة للانتهاء من الأزمة الراهنة.

وفي مستهل اللقاء تحدث سيادة الرئيس عن أهمية العلاقات التاريخية الوطيدة ما بين جمهورية العراق روسيا الاتحادية، معرباً عن تثمين سيادته لحسن اهتمام القيادة الروسية بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، ولدور روسيا في دعم العراق سواء في حربه على الارهاب أو في تعزيز عملية البناء.

ومن جانبه أكد سعادة السفير حرص القيادة الروسية على أمن واستقرار العراق وعلى أهمية حل المشكلات العالقة عبر الحوار الوطني البناء وبما يساعد العراق في المباشرة بإعادة بناء المناطق المتضررة بالحرب ضد الإرهاب ويسهل عودة النازحين إليها.

أهمية تضافر كل الجهود من أجل تعزيز الاستقرار الأمني والسياسي

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد ظهر الأحد ٢٠١٧/١٢/١٧ مستشار الأمن الوطني رئيس هيئة الحشد الشعبي السيد فالح الفياض.

وجرى خلال اللقاء مناقشة الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، اضافة إلى بحث مجمل التطورات السياسية في المنطقة، حيث تم التأكيد على أهمية تضافر كل الجهود من أجل تعزيز الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد بعد الانتصارات المتحققة ضد الارهاب.

تبادل الرؤى مع وفد من معهد الشرق الأوسط في واشنطن

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مساء الأحد ٢٠١٧/١٢/١٧، وفدا من معهد الشرق الأوسط في واشنطن ضم السفير روبرت فورد والسفيرة ويندي شامبرلين والدكتورة رندا سليم والدكتور بول سالم والدكتور دانيال سيرور، حيث سلط سيادته الضوء، في حلقة نقاشية مع الوفد، على التطورات السياسية على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية، فضلا عن رؤية العراق لعلاقاته الخارجية.

وأكد سيادته أهمية دعم جميع الجهود، سواء كانت داخلية أو خارجية، الرامية إلى ايجاد معالجات واقعية للقضايا العالقة ودعم حوار فوري بين بغداد وأربيل يصب في تعميق وحدة الشعب العراقي بكافة أطيافه، معربا عن حاجة العراق إلى دعم الدول الصديقة والمجتمع الدولي للمضي قدما في ترسيخ الاستقرار والتقدم في البلاد، مشددا على توافق القوى السياسية العراقية على لزوم التمسك بالحوار والتفاهم لحل كافة المشاكل.

وفي سياق حديثه عن كركوك أكد رئيس الجمهورية على ان السبيل الوحيد للاستقرار وترسيخ التعايش الحضاري، بين كافة أبناء المدينة، هو الركون إلى الحوار وتعميق التفاهم بينهم والبحث عن المشتركات التي تجمعهم وتعزز التآخي والسلم المنشود.

كما أشار سيادته إلى مسار علاقات العراق الخارجية، مبينا موقف العراق المبدئي في تطوير علاقات متوازنة مع الجميع على أسس المصالح المشتركة، وعدم التدخل في شؤون الاخرين، موضحا أن "العراق لا ينظر بعيون الآخرين إلى علاقاته الخارجية" مضيفا ان "لدينا رؤية استراتيجية سليمة لبناء وتطوير التواصل والتعاون مع الدول الأخرى".

وفي ختام اللقاء شدد الرئيس معصوم على حاجة دول المنطقة إلى اتباع الوسائل السلمية والحوار البناء لمعالجة مشاكلها، حفاظا على ترسيخ الأمن وتعزيز التقدم والازدهار لشعوبها .

استعداد الجميع للحوار وسعي الرئاسة إلى تسريع المباشرة به

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح الاثنين ٢٠١٧/١٢/١٨ سعادة سفير جمهورية المانيا الاتحادية لدى العراق السيد سيريل نون.

وجرى اللقاء التأكيد على أهمية العلاقات المتينة بين البلدين الصديقين، ألمانيا والعراق، حيث أثنى سيادة الرئيس على دور المانيا في دعم الراق في مجالات مختلفة وهو يخوض حربه ضد الارهاب، فيما أكد السفير مواصلة المانيا موقفها الداعم للعراق وحرصها على علاقات متطورة بما يخدم مصالح الشعبين.

كما تم خلال اللقاء استعراض مجمل التطورات السياسية والدور الذي يضطلع به سيادة الرئيس من أجل الوصول إلى تفاهم وطني بنّاء بشأن الاختلافات عبر الحوار، حيث أكد رئيس الجمهورية رغبة جميع أطراف الخلاف بالحوار والتفاهم الذي تعمل رئاسة الجمهورية من أجل تسريعه والمباشرة به

وبهذا الصدد عبّر سعادة السفير عن تمنياته لنجاح هذه الجهود مشيرا إلى أن النجاح في التفاهم والحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان مهم جداً لجميع الأطراف العراقية كما هو مهم لأصدقاء العراق ويساعد في مواصلة الدعم الذي يقدمونه للبناء والإعمار.

الاشادة ببسالة وتضحيات القوات المسلحة بكافة تشكيلاتها

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح الاثنين ٢٠١٧/١٢/١٨، السيدوزير الدفاع عرفان محمود الحيالي وبحث معه سبل دعم قدرات الجيش العراقي في كافة المجالات.

وفيما حيا سيادته قادة وضباط وافراد قواتنا المسلحة بكافة تشكيلاتها واشاد ببسالتهم وتضحياتهم وجدد التهنئة بتحرير كل شبر من بلادنا من رجس العصابات الارهابية، استذكر باجلال الشهداء الميامين، كما اشاد بدور وزارة الدفاع في صنع النصر على الارهاب مؤكدا على أهمية تضافر كل الجهود من أجل السير قدما نحو بناء جيش وطني عراقي متطور ومهنييننتمي الى العراق كله ولا مكان فيه للولاءات الضيقة، وقادر على الاسهام في عملية الاعمار والتقدم فضلا عن حماية المواطنين دون ادنى تمييز.

من جانبه نقل وزير الدفاع الى الرئيس معصوم تحية وتهنئة قادة الجيش العراقي وجنوده على الانتصارات المتحققة ضد الارهاب مؤكدا تثمينه لدعم رئيس الجمهورية المتواصل لتطوير الجيش العراقي بكافة صنوفه كما استعرض خطط الوزارة للاسهام في دعم الامن والاستقرار في البلاد.

ضرورة الارتقاء بمستوى خدمات وزارة الصحة وتلبية احتياجات المواطنين الصحية

استقبل سيادة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح الاثنين ١٨-١٢-٢٠١٧ وزيرة الصحة الدكتورة عديلة حمود يرافقها وفد من الاطباء الاستراليين برئاسة الطبيب العراقي المغترب الدكتور منجد المدرس الذي يزور العراق لاجراء عدد من عمليات زراعة الاطراف الذكية للمرضى العراقيين مجانا.

واستعرض اللقاء الواقع الصحي في العراق وسبل النهوض به والخدمات التي تقدمها الوزارة للمرضى والمصابين، و سبل تطوير البنى التحتية الصحية لمواكبة الاحتياجات الطبية المتزايدة في البلاد.

وأكد الرئيس معصوم على ضرورة الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة وتلبية كافة الاحتياجات الطبية والعلاجية للمواطنين، كما اكد سيادته على اهمية تبادل الخبرات بين العراق ودول العالم في المجال الطبي ولاسيما في استراليا واوربا، مرحبا بقدوم الوفد الطبي الاسترالي ومعربا عن امله في ان تسهم زيارة الوفد في دعم الخدمات الصحية في البلاد وزيادة التعاون وتبادل الخبرات ، شاكرا مبادرة الوفد الطبي الاسترالي الانسانية.

بدورها ثمنت معالي وزيرة الصحة والوفد الاسترالي المرافق اهتمام سيادة الرئيس بتطوير الواقع الصحي وحرصه على تطوير العلاقات والخبرات في القطاع الصحي بين العراق واستراليا.

كما اشار رئيس الوفد الطبي الدكتور منجد المدرس ان اهداف الزيارة هي لاجراء العمليات الطبية الدقيقة للمرضى العراقيين في مجال زراعة الاطراف الذكية ، فضلا عن العمل للمساهمة في تطوير البنى التحتية للواقع الصحي وزيادة خبرات الكوادر الصحية والطبية العراقية وتنشيط سبل التواصل والتعاون الطبي بين العراق واستراليا.

استلام أوراق اعتماد السفير السوداني

تسلم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح الثلاثاء ٢٠١٧/١٢/١٩ أوراق اعتماد السفير السوداني لدى العراق السيد ياسين عوض اسماعيل.

وتلقى سيادة الرئيس أثناء اللقاء تحيات سيادة الرئيس عمر البشير وتمنياته للعراق باضطراد الرفعة والأمن والتقدم.

وأكد الرئيس معصوم حرص العراق عل تعزيز العلاقات والتعاون الثنائي مع السودان في مختلف المجالات خاصة في مجال تطوير التعاون الزراعي وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال مكافحة الإرهاب.

بدوره اكد السفير ياسين عوض اسماعيل حرص بلاده على تمتين وتطوير العلاقات بين البلدين.

وحمّل سيادة رئيس الجمهورية سعادة السفير تحياته وتقديره لسيادة الرئيس البشير وتمنياته بالخير والتقدم للشعب السوداني الشقيق.

استلام أوراق اعتماد سفير المملكة العربية السعودية الجديد في بغداد

تسلم تسلم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٢/١٩ أوراق اعتماد سفير المملكة العربية السعودية الجديد في بغداد السيد عبد العزيز بن خالد الشمري.

وتلقى سيادته تحيات وتقدير جلالة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان لسيادته وللشعب العراقي وتمنياتهما باضطراد الرفعة للعراق وللعلاقات بين البلدين التطور والتقدم في المجالات كافة.

وأكد رئيس الجمهورية في حديثه أن العراق حريص على تعزيز العلاقات مع المملكة في مختلف المجالات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين ويساعد في استقرار وسلام المنطقة، وأوضح أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به سعادة السفير ببغداد وسفير العراق في الرياض في هذا المجال.وأكد سيادته أهمية العمل في الجوانب الاقتصادية والأمنية خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى إسهام العراق مع دول الجوار في حماية المنطقة من الفكر المتطرف والعمل الإرهابي.وبهذا الصدد عبر سعادة السفير عن التقدير والاعتزاز بما قدمه العراق في حربه ضد الإرهاب، وأكد (أن الشعب العراقي قاتل بالنيابة عن العالم أجمع الإرهاب، وإن العالم أجمع ممتن لما قدمه العراق). كما أوضح حرص بلاده على العمل من أجل أن تشهد المرحلة المقبلة تطورا ملحوظا في مختلف المجالات.

وفي الختام حمّل سيادة رئيس الجمهورية سعادة السفير السيد عبد العزيز بن خالد الشمري تحيات وتمنياته لجلالة الملك ولسمو ولي العهد وللشعب في المملكة العربية السعودية دوام الرفعة والتقدم، معرباً عن تقديم كل ما يساعد السفير في نجاح عمله الدبلوماسي في العراق.

استلام أوراق اعتماد سفيرة مملكة النروج

تسلم سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد صباح الثلاثاء ٢٠١٧/١٢/١٩ أوراق اعتماد سفيرة مملكة النروج لدى العراق السيدة تونة اليزابيث باكولد.

وأكد سيادته خلال اللقاء على أهمية العلاقات التي تربط البلدين الصديقين والتعاون المشترك في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، وحرص العراق على توسيع آفاق التعاون المشترك بين البلدين بما يخدم مصلحة الشعبين. كما أعرب رئيس الجمهورية عن امنياته بنجاح السيدة السفيرة في مهامها الدبلوماسية في العراق وتفعيل أطر التعاون بين البلدين. من جانبها أكدت السفيرة السيدة تونة اليزابيث باكولد أهمية العلاقات التي تربط البلدين ، وحرص بلادها على دعم العراق في ترسيخ الأمن والاستقرار والازدهار.

محادثات مع رئيس مجلس النواب: التعجيل بفتح حوار جاد لحل المشاكل بين بغداد وكردستان

التقى سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ببغداد مساء الثلاثاء ٢٠١٧/١٢/١٩ رئيس مجلس النواب الدكتور سليم الجبوري.

وبحث اللقاء أبرز المستجدات السياسية والأمنية على المستويين الوطني والاقليمي، وفي مقدمتها ملف الانتخابات المقبلة وسبل التعجيل بفتح حوار جاد لحل المشاكل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

وأكد اللقاء أهمية الوصول إلى تفاهمات مشتركة تسهم في حل المشاكل التي تواجه البلاد في المرحلة المقبلة في اشارة إلى موضوعي عودة النازحين واعمار المناطق المحررة.

الرئيس معصوم يؤكد لزوم حل مشكلة رواتب موظفي اقليم كردستان ويدعو المتظاهرين إلى ضبط النفس

أكد سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في بيان يوم الاربعاء ٢٠١٧/١٢/٢٠، على لزوم العمل الجاد والفوري لحل مشكلة دفع الرواتب المتأخرة للموظفين والعمال في اقليم كردستان ومعالجة الصعوبات الحياتية التي يواجهها سكان الاقليم حاليا، داعيا المتظاهرين إلى ضبط النفس والالتزام بالقانون وعدم الحاق الضرر بالمباني الحكومية والمقرات الحزبية.

وفيما رحب سيادته باعلان الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان عن استعدادهما لبدء حوار فوري لحل المشاكل العالقة بينهما، أعرب عن عزمه مواصلة الاتصالات من اجل تعزيز التفاهم الوطني وايجاد الحلول اللازمة للأزمة بين اربيل وبغداد على اساس الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية، وفي ما يلي نص البيان:

"بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

شهد عدد من مدن واقضية اقليم كردستان تظاهرات واحتجاجات لمواطنيين معظمهم من الموظفين والعمال للمطالبة بدفع رواتبهم واستحقاقاتهم المتأخرة منذ عدة اشهر غالبا، وبتحسين شروط حياتهم الاقتصادية والسياسية بما يجمي حياة عوائلهم واطفالهم وللتعبير عن رفض مظاهر الفساد والاحباط في مختلف المجالات. وقد تخللها قيام قلة من المتظاهرين باضرام النار في مباني ومقرات تعود لهيئات حكومية وحزبية ما اسفر عن سقوط شهداء وجرحى بين المواطنين العزل.

اننا اذ نهيب بكافة أبناء شعبنا لا سيما المتظاهرين إلى تغليب الهدوء والالتزام بالقانون وضبط النفس وعدم الحاق الضرر بالمباني الحكومية ومقرات الاحزاب السياسية، ندعو السلطات الأمنية الى التحقيق العاجل بمسببي الحادث ومحاسبة المقصرين، فيما ندعو حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية الى العمل الجاد والفوري للاستجابة لمطالب المتظاهرين المشروعة، واتخاذ خطوات جدية وعملية لحسم مشكلة الدفع المنتظم لمرتباتهم ومستحقاتهم المتأخرة ومعالجة الصعوبات الحياتية التي يعاني منها المواطنون في مختلف مدن اقليم كردستان.

واننا اذ نؤكد بقوة ان التظاهرات والاحتجاجات السلمية ممارسة مدنية وحق مشروع كفله الدستور، واذ نعزي عوائل شهداء هذه الاحداث المؤسفة ونبتهل الى الله بالشفاء للجرحى، نطالب القوات الامنية في الاقليم بحماية أمن المتظاهرين وضمان حقهم بالتعبير التام عن مطالبهم وحقوقهم ومشاعرهم ومنع حرف التظاهرات عن مسارها السليم والعمل على حماية الأموال والاملاك العامة والخاصة.

كما نجدد في هذه المناسبة التأكيد دون كلل على الضرورة القصوى للبدء بحوار جاد وفوري وشامل بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان لحل كافة الخلافات بين الجانبين على أساس الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية، ونشدد على ضرورة عودة حياة المواطنين في اقليم كردستان الى حالتها الطبيعية ورفع حظر الرحلات

الجوية الدولية من وإلى مطاري اربيل والسليمانية وانهاء كل اشكال التوتر وننتظر اقدام الحكومة العراقية على تنفيذ اعلانها الالتزام بدفع رواتب موظفي إقليم كردستان وتخفيف القيود على المصارف الخاصة في الإقليم، مؤكدين لزوم عدم المساس بمصالح المواطنين وحياتهم اليومية ومستقبلهم.

ان اعلان الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان عن استعدادهما لبدء الحوار لحل المشاكل العالقة بينهما يمثل خطوة طيبة يلزم ان تقترن بخطوات عملية وفعالة لضمان تلبية حقوق سكان الاقليم المشروعة، وهذا ما يتطلب مواصلة الاتصالات من اجل تعزيز التفاهم الوطني وايجاد الحلول على اساس الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية، واثقين من حرص الجميع على الوصول الى حلول عملية وسريعة والتحلي بالشعور بالمسؤولية الوطنية.

وليحفظ الله الجميع لما فيه الخير والسلام والتقدم.

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية

ترؤس اجتماع سياسي حول الانتخابات المقبلة

عقد في صباح الأربعاء ٢٠١٧/١٢/٢٠ في قصر السلام ببغداد اجتماع برئاسة سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم وبحضور رئيس مجلس النواب الدكتور سليم الجبوري والدكتور مدحت المحمود رئيس المحكمة الاتحادية العليا ونواب رئيس الجمهورية السادة نوري المالكي وأياد علاوي وأسامة النجيفي ونائب رئيس مجلس النواب آرام الشيخ محمد وعدد من قادة وممثلي الأحزاب والكتل البرلمانية وهم سماحة السيد عمار الحكيم والسيد صالح المطلك والسيد هادي العامري والسيد ضياء الأسدي.

وتركز الاجتماع لتدارس مختلف الجوانب اللازمة لتهيئة أفضل الأجواء لمستلزمات الانتخابات التشريعية المقبلة.

وأكد المجتمعون حثهم الجهات الحكومية والبرلمانية والمفوضية المستقلة للانتخابات لإتمام جميع مستلزمات العملية الانتخابية وتهيئة الظروف اللازمة لإنجاحها بما يؤكد الالتزام بالدستور والقوانين ذات الصلة.

المصادقة على "قانون الري"

أعلن المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية إن سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صادق يوم الأربعاء ٢٠١٧/١٢/٢٠، على "قانون الري" الرقم (٨٣) لسنـــة ٢٠١٧، .

وأوضح المكتب إن هذا القانون الذي صوت عليه مجلس النواب في وقت سابق، استناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور، وضع لغرض الحفاظ على أعمال الموارد المائية ومنع الأضرار التي تقع عليها ولمنع التجاوز على الحصص المائية ولعدم مواءمة الغرامة المفروضة على مرتكبي المخالفات المنصوص عليها في قانون الري رقم (٦) لسنة ١٩٦٢ مع قيمة الدينار العراقي في الوقت الحاضر ولغرض إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٥٨٧) لسنة ١٩٨١ شرع هذا القانون، مشيرا الى ان هذا القانـــون ارسل للنشر في الجريدة الرسمية.

المصادقة على قانون التعديل الثاني لقانون البنك المركزي العراقي

أعلن المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية إن سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صادق يوم الأربعاء ٢٠١٧/١٢/٢٠، على قانون التعديل الثاني لقانون البنك المركزي العراقي.

وأوضح المكتب إن هذا القانون الذي صوت عليه مجلس النواب في وقت سابق، استناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور، وضع لغرض زيادة رأس مال البنك المركزي العراقي ولمواكبة التطور الاقتصادي العالمي ومنح صلاحيات للبنك و زيادة عدد الأعضاء في مجلس إدارة البنك من خارج

البنك وتشكيل لجنة تدقيق وإصدار المسكوكات التذكارية وفرض الفوائد على القروض الممنوحة من البنك للمصارف التجارية والحفاظ على أمواله من الحجوزات الصادرة بقرارات قضائية، مشيرا إلى أن هذا القانـــون أرسل للنشر في الجريدة الرسمية.

المصادقة على قانون تصديق اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين العراق وإيران

أعلن المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية ان سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صادق يوم الأربعاء ٢٠١٧/١٢/٢٠، على قانون تصديق اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأوضح المكتب إن هذا القانون الذي صوت عليه مجلس النواب في وقت سابق، استناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور، وضع لغرض الاستفادة من الموارد الاقتصادية والمرافق المتوفرة في مجالات الاستثمار لدى الطرفيين المتعاقدين، وبغية خلق الظروف المناسبة لاستثمارات مواطنيهما في أراضي الطرف الآخر، ولغرض تصديق اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مشيرا إلى أن هذا القانـــون أرسل للنشر في الجريدة الرسمية.

المصادقة على قانون انضمام العراق الى الاتفاقية المتعلقة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة

أعلن المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية إن سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صادق يوم الخميس ٢٠١٧/١٢/٢١، على قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية المتعلقة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة والبروتوكول الملحق بها بشأن المسائل التي تخص معدات الطائرات والاعلانات المكملة للانضمام اليها الخاصة بجمهورية العراق.

وأوضح المكتب إن هذا القانون الذي صوت عليه مجلس النواب في وقت سابق، استناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور، وضع بغية التغلب على المشاكل الخاصة بالحصول على تمويل للطائرات المدنية ومعداتها المنقولة ذات القيمة العالية وتأمين حقوق الملكية والتأجير والتمويل المضمون بالاصول وانشاء نظام تسجيل دولي لحماية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، وتعزيز استقلالية الأطراف المعنية في العمليات المتعلقة بها، ولغرض انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية المتعلقة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة والبروتوكول الملحق بها بشأن المسائل التي تخص معدات الطائرات والاعلانات المكملة للانضمام اليها الخاصة بجمهورية العراق.

واشار المكتب إلى أن هذا القانـــون أرسل للنشر في الجريدة الرسمية.

المصادقة على قانون انضمام العراق الى اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي

أعلن المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية إن سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم صادق يوم الخميس ٢٠١٧/١٢/٢١، على قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي استنادا الى احكام البند (اولا) من المادة (٦١) والبند (ثالثا) من المادة (٣) من المادة (٧٣) من الدستور، بغية تعزيز الحرية النقابية كوسيلة لتحسين أوضاع العمال لاقرار السلم، وتكريس الحق في تأسيس النقابات والانضمام اليها وحمايتها والحق في الانضمام إلى منظمات دولية للعمال ولاصحاب العمل، ولغرض انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم الرقابي رقم (٨٧) لسنة ١٩٤٨ ، مشيرا إلى أن هذا القانـــون أرسل للنشر في الجريدة الرسمية.

تصريحات متناقضة وغير مسؤولة تستهدف رئاسة الجمهورية لأغراض انتخابية

انتقد المكتب الاعلامي في رئاسة الجمهورية يوم الجمعة ٢٠١٧/١٢/٢٢، تصريحات متناقضة وغير مسؤولة تستهدف رئاسة الجمهورية، تقف وراءها مصادر معلومة لأغراض انتخابية أو سياسية ضيقة، مستغربا اصرار البعض على اغفال الوقائع البينة وعدم الحرص على الوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد.

وأوضح المكتب الاعلامي في رئاسة الجمهورية ان التصريحات الصحفية المتناقضة وغير المسؤولة التي دأب على أطلاقها النائب السيد جاسم محمد جعفر دون تكليف نفسه مجرد التمحيص، تضمنت تضليلا للمواطنين وتأليباً ضد رئاسة الجمهورية وتجاوزا لأصول التخاطب، عندما وصفت بـ"ذر الرماد في العيون"، البيان الصادر عن اجتماع سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مع السادة نائبي رئيس الجمهورية السيد نوري المالكي والدكتور اياد علاوي وغياب نائب رئيس الجمهورية السيد أسامة النجيفي، بسبب عارض صحي طارئ في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/١٢/١٣، والذي أطلق الدعوة إلى "بدء حوار فوري بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على أن يكون برعاية رئاسة الجمهورية والدعم الفني للأمم المتحدة ويهدف إلى إحلال العلاقات الطبيعية بين الجانبين على أساس الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية"، وبما يحل كافة المشاكل الراهنة بين الجانبين و"يعمق الوحدة الوطنية ويعزز مكاسب النظام الديمقراطي الاتحادي، فضلا عن ضمان الحقوق والحريات الدستورية لكافة المواطنين وتوفير المقتضيات الحياتية الضرورية لهم."

واستغرب المكتب الاعلامي التناقضات القانونية والسياسية الصارخة التي تضمنتها تصريحات جعفر الأخيرة، فضلا عن السعي عن سبق اصرار إلى ايهام الرأي العام الوطني عبر طرح مواقفه الخاصة ليس كتعبير عن رأيه كنائب برلماني وهو ما نحترمه بداهة، بل كتعبير عن موقف حزبه السياسي مرة او كتلته البرلمانية مرة بل حتى عن موقف رئاسة الحكومة زاعما انه "مقرب جدا لها" ومكلف بالنطق بإسمها بينما يعرف الجميع ان لكل منها متحدث رسمي معروف، متجاهلا تأكيد مختلف قادة البلاد ورؤساء القوى السياسية على الضرورة القصوى لهذا الحوار الذي يهدف أساساً الى تعزيز التفاهم الوطني وتمتين وحدة شعبنا العراقي لا سيما بعد تحقيق النصر التام على الارهاب على يد ابطال قواتنا المسلحة الباسلة بكافة تشكيلاتها دون استثناء.

من جانب آخر رفض المكتب الاعلامي في رئاسة الجمهورية تصريحات للنائب ماجد شنكالي زعم فيها أن الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان الذي دعت له رئاسة الجمهورية "سيبدأ مطلع العام المقبل وسوف يكون برعاية طرف ثالث أممي"، مؤكدا ان الحوار المنتظر لن يكون برعاية او اشراف اية جهة دولية او أممية مهما كانت انما برعاية رئاسة الجمهورية وحدها في اشارة الى ان "الدعم الفني للأمم المتحدة" المطلوب ليس اشرافا او رعاية بأي شكل من الاشكال.

وجدد المكتب الدعوة إلى التحقق من دقة المعلومات قبل اطلاق مثل هذه التصريحات المؤسفة التي قد تضر بسمعة البلاد وأمنها والمصلحة الوطنية العليا بغض النظر عن الدوافع الذاتية التي تقف خلفها، مرحبا بأي نقد بنّاء أو استفسار بهذا الشأن.

تهنئة مسيحيي العراق والعالم بذكرى مولد السيد المسيح (ع)

وجه سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم يوم السبت ٢٠١٧/١٢/٢٣ كلمة تهنئة بمناسبة ذكرى ميلاد السيد المسيح (ع)، وفي ما يلي نصها:

مع اطلالة ذكرى مولد السيد المسيح عليه السلام، نتقدم بأحر التهاني إلى مسيحيي العراق حيثما كانوا وإلى عموم العراقيين والإنسانية جمعاء مبتهلين الى الله أن يسود الخير والمحبة والسلام حياة البشرية جمعاء وأن ينعم شعبنا بالاستقرار والازدهار في وطن يتمتع فيه كل أبنائه دون أدنى تمييز بالاستقرار والازدهار وبالحرية والكرامة وحق المواطنة.

إن قيم السلام والمحبة للانسانية جمعاء والدعوة للتسامي والتسامح والبناء هي ما سعت حياة ورسالة السيد المسيح (عليه السلام) الى نشره واعلائه بين البشر. وهي قيم عظيمة السمو منحت الشعوب ثقة وطيدة بضرورة التفاهم والتعاون وقبول التنوع والاختلاف ما جعل الأمل الانساني بالتقدم الشامل ممكناً كحقيقة سامية، وهي ما نطمح إلى استلهامه في العمل كي تتكلل انتصاراتنا على قوى الشر والظلام والتكفير باعلاء كلمة الحق والعدل والدفاع عن الحرية وإلى حماية وتوحيد أبناء الشعب الواحد بمختلف مكوناته وشرائحه دون تمييز، فبالتعاضد والتفاهم والاحترام المتبادل نبني معا، مسلمين ومسيحين وسائر الديانات والمذاهب والقوميات، عراقا موحدا وعزيزا يسع الجميع وملك الجميع، مجددين عزمنا على اكمال عملية عودة النازحين والمهجرين آمنين سالمين أحراراً إلى مدنهم واعمار المناطق المحررة وكل البلاد واعادة الكنائس والمساجد والمعابد التي هدمها الارهابيون التكفيريون إلى سابق عزها ومجدها التليد.

وبهذه المناسبة المجيدة، التي تأتي هذا العام بعد انجاز الانتصار على الارهاب، نحيي بشكل أخص مواطنينا المسيحيين الذين أسهموا في صنع هذا الانتصار، ونحيي صبرهم وتضحياتهم واعتزازهم بعراقهم وعراقيتهم حيثما كانوا سواء في داخل البلد أو خارجه، فلقد لعبوا دوراً مشهودا في صنع حضارة وتقدم العراق، وهم جزء من ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا، وهو ما نعتز به دائما.

نجدد تهانينا بالميلاد المجيد.

وكل عام والانسانية جمعاء بخير ومسرة وسلام.

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية"

أهمية دور ديوان الرقابة المالية في وقف المخالفات ومتابعة الفساد وردعه

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد يوم الأربعاء ٢٠١٧/١٢/٢٧ رئيس ديوان الرقابة المالية الدكتور صلاح نوري خلف.

وأكد رئيس الجمهورية في أثناء اللقاء أهمية دور ديوان الرقابة المالية في مجال وقف المخالفات ومنعها ومتابعة الفساد والحيلولة دونه.

وأثنى سيادته على الدور المهم الذي يضطلع به الديوان كمؤسسة راسخة ومتماسكة بخبرات موظفيها وحرصهم على المال العام وبأدائهم المهني المعهود.

كما أكد أهمية توفير كامل الدعم والإسناد لديوان الرقابة المالية وتوفير كافة التسهيلات اللازمة لأداء موظفيه من أجل تنفيذ عملهم الرقابي في جميع دوائر الدولة.

وقدم رئيس ديوان الرقابة المالية شرحا مفصلا عن عمل الديوان وجهوده من أجل التنسيق مع السلطتين التنفيذية والتشريعية في مجال متابعة تقارير الديوان السنوية وبما يخدم الحفاظ على المال العام والحد من الفساد والانتهاء منه.

وجرى التأكيد خلال اللقاء على ضرورة إسراع الجهات المختصة بإتمام الحسابات الختامية.

استقبال وفد من مركز إيشان للدراسات والتطوير

استقبل سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم في قصر السلام ببغداد يوم الخميس ٢٨-١٢-٢٠١٧ رئيس وأعضاء مركز إيشان للدراسات والتطوير.

واستمع أعضاء الوفد الزائر إلى حديث شامل لرئيس الجمهورية حول آخر التطورات السياسية ورؤيته للآليات الواجب إتباعها في تجاوز العقبات التي تعيق سير العملية السياسية في البلاد وبما يضمن الالتزام بالدستور والقوانين المرعية.

وأكد الرئيس معصوم أهمية إجراء الانتخابات في مواعيدها المقررة عملاً بالدستور، مشيراً إلى ضرورة الإسراع ببدء الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وحل المشاكل الراهنة والالتفات إلى مصالح أبناء الشعب العراقي بعيداً عن المصالح الحزبية والفئوية الضيقة.

من جانبهم قدم أعضاء وفد مركز إيشان للدراسات والتطوير شرحاً مستفيضاً حول توجهات المركز وخططه المستقبلية في توفير الرؤى الملائمة حول آخر التطورات السياسية في العراق، كما أشاد الوفد الزائر بجهود الرئيس معصوم في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين وصولاً إلى حالة الاستقرار السياسي المنشودة.

برقية عزاء الى الرئيس الأفغاني بضحايا التفجير الارهابي في كابول

"فخامة الرئيس محمد أشرف غني المحترم،
رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية،

باسمي شخصيا وبإسم شعب جمهورية العراق، أعرب عن مشاعرنا العميقة بالألم والعزاء لوقوع ضحايا أبرياء نتيجة حادث التفجير الارهابي الذي استهدف مركزا ثقافيا اجتماعيا في العاصمة الافغانية كابول ما أسفر عن وقوع ضحايا ومصابين بين المواطنين الأبرياء. واذ نؤكد دعم وتضامن الشعب العراقي مع الشعب الافغاني الصديق ضد الجماعات الإرهابية الآثمة، ندين بقوة هذه الجريمة النكراء المخالفة لكافة الشرائع الدينية والأعراف الإنسانية، سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته وأن يمن على الجرحى والمصابين بالشفاء العاجل.

فؤاد معصوم
رئيس جمهورية العراق"

ليكن العام الجديد عام عودة النازحين والاعمار والانتخابات واقامة مجلس الا تحاد وانهاء الاحتقانات

وجّـه سـيادة رئـيس الجمهوريـة الـدكتور فـؤاد معـصوم يـوم الأحـد ٢٠١٧/١٢/٣١، كلمـة إلى العـراقيين والعـالم بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد متمنيا أن يكون عام عودة النازحين والاعمار والانتخابات وانشاء مجلس الاتحاد وانهاء الاحتقانات وتطوير العملية السياسية برمتها. وفي ما يلي نص الكلمة:

"بإسم الله الرحمن الرحيم،

السلامُ عليكم ورحمة الله وبركاته،

مع إشراقةِ العام الميلادي الجديد.. نتقدّمُ بأحرّ التهاني والتبريكات إلى أبناء شعبنا العراقي بكل مكوناته.. والى شعوب العالم كافة، كما نتمنى أن يكونَ العامُ المقبلُ، عامَ خيرٍ وسلامٍ وتقدمٍ وإزدهارٍ ومحبة للجميع.

لقد كانَ العام المنصرمُ، عامَ النصرِ العظيمِ لشعبنا على الإرهاب. فقد إبتدأَ بالإنتصارِ البطولي الذي حققتهُ قواتنا المسلحةُ الباسلةُ في ٢٣ كانون الثاني الماضي، بتحرير الساحل الأيسر من مدينة الموصل من دَنَس عصابات داعش الإرهابية.. تلاهُ بعد أسابيع زحفها الظافر لتحرير الجانب الأيمن وكامل مدينة الموصل، بعد أن سيطر عليها ذلك التنظيم الأجرامي لأكثر من ثلاثِ سنواتٍ أليمة وأعتبرها عاصمة أبدية لدولته الهمجية الزائفة.

وها نحن نطوي عام ٢٠١٧ وقد سطر شعبنا الأبي نصرهُ المبرمَ والنهائي على تنظيم داعش الارهابي في معركة بطولية خالدة أثارت تقدير واعجاب وتضامن شعوب العالم.

إن هذا النصر ما كان ليتحقق لولا صلابة وعمق وحدتنا الوطنية وبطولة وتضحيات شعبنا بجميع مكوناته واطيافه، دفاعاً عن حريته ووحدته وسيادته الوطنية وكرامته ومستقبل اجياله القادمة وعن مستقبل الحياة والكرامة الأنسانية. وما كان ليتكلّلَ بهذه الانتصارات اللامعة المتتالية لولا الكفاءة والمعنويات القتالية وروح البطولة والصمود التي أظهرتها قواتنا المسلحة بكافة تشكيلاتها من جهازِ مكافحةِ الارهاب ووحدات الجيش والشرطة الاتحادية والأجهزةِ الأمنية وقوات البيشمركة والحشدِ الشعبي والقوةِ الجويةِ وطيرانِ الجيش، وكل الذين أسهموا بأي شكل في صنع هذا النصر العظيم.

إننا، وكما نودع عام ٢٠١٧ بثقة وطمأنينة على مستقبل بلادنا العزيزة، نستقبل العام الجديد بالمزيد من الإرادة والعزم على تمتين وحدة العراق والعراقيين وحماية تنوعهم المتعايش على قيم المواطنة والعدل والأخاء والحرص المتبادل، وايضا على الايمان بأهمية تعزيز قيم الديمقراطية والتمسك الثابت بمبادي الدستور، وبضرورة بناء دولة المؤسسات والمواطنة والحقوق باعتبارها جميعا الأولويات الراهنة لشعبنا، والأساس الصلد لتحقيق طموحه بدولةِ حديثة مستقرة ومزدهرة ومتقدمة، تكون للجميع دون استثناء، واثقين من أن إطلالة كل عام جديد.. تحمل بذاتها حافزاً جديداً لتأكيد أهمية السير قدما.. من اجل تعميق واغناء الأمل بحياة حرة ومتقدمة وآمنة لجميع الشعوب.. في اطار وحدة انسانية راقية الاهداف والمعاني والسبل.

فأحر التهاني لكل العراقيين والبشرية جمعاء بحلول العام الجديد.

وليكن العام الجديد عام خير لأبناء شعبنا وسائر شعوب الأرض.

ليكن عاما يعود فيه النازحون والمهجرون والمهاجرون إلى مدنهم وقراهم بأمان وحرية وعام الاعمار والانتخابات واقامة مجلس الاتحاد وتطوير العملية السياسية بما يضمن نجاح وتقدم النظام الديمقراطي الاتحادي وانهاء الاحتقانات.

السلام لأرواح من ضحوا واستشهدوا من أجل الحرية ومن اجل العراق، والفخر والعزة لعوائلهم الكريمة التي ضحت بأبنائها في هذا السبيل. والشفاء العاجل لجرحانا.

وكل عام والجميع بحياة أكثر استقراراً وتقدماً ومسرةً وسلاماً".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

علاوي: لا أدري من يحكم العراق.. هل هو السيد السيستاني أم العبادي أم الأمم المتحدة؟

قال نائب رئيس الجمهورية العراقية إياد علاوي الجمعة، إن سوء الإدارة والفساد أديا إلى "مضاعفات ضخمة" في العراق وإن هناك حاجة لاعتماد "أسس واضحة تحدد خارطة طريق للإصلاح"، واعتبر من جهة أخرى أن الأجواء في البلاد غير مناسبة لتنظيم الانتخابات المقبلة.وأشار في مقابلة مع "الحرة عراق" إلى أن بلاده تواجه "مشاكل اقتصادية كبيرة ومستويات عالية من البطالة ونسبة مرتفعة من الفقر"، الأمر الذي يلقي بظلاله "على العملية السياسية التي يجب أن توجه كل جهدها لكي يستقر العراق"، مشددا على أن "الاقتصاد ركن أساسي" لتحقيق الاستقرار.وتحدث المسؤول العراقي عن "ضرورة معالجة الفساد بشكل منهجي وفق خارطة طريق صحيحة تصب في ضمان الأوضاع الاقتصادية" في البلاد. وأشار إلى وجوب أن تكون هناك منهجية من قبل محاسبين قانونيين وقضائيين على أن تبدأ الدراسات القانونية والقضائية من منذ عام ٢٠٠٣، حسب تعبيره.

وفي ما يتعلق بالمطالبات الموجهة لرئيس الوزراء حيدر العبادي بخصوص استعادة أملاك وعقارات الدولة، قال علاوي إن هذه المشكلة هي "أقل المشاكل شأنا" و"حلها بسيط".

وبالنسبة لمطالبات بعض الكتل بتأجيل الانتخابات النيابية المقررة العام المقبل رغم إصرار الحكومة والمرجع الشيعي علي السيستاني والأمم المتحدة على إجرائها، قال علاوي: "لا أعلم من يحكم العراق هل هي الأمم المتحدة أم سماحة السيد السيستاني أم رئيس الوزراء. الحقيقة لا أعرف من يدير الأمور بالعراق". وقال إن الأجواء الراهنة في البلاد غير مناسبة لإجراء الانتخابات، مشيرا إلى الجو السياسي الحالي ومشكلة المهجرين والنازحين وسيطرة المليشيات على عدد من المناطق.وتحدث علاوي عن أزمة بغداد مع أربيل، وقال في هذا الإطار إنه على اتصال مع الأطراف وخاصة مع الكرد، موضحا أن القيادة الكردية وافقت على أن يكون الحوار ضمن سقف الدستور وضمن وحدة العراق "لكن هناك توترات قائمة ولا تزال لأسباب كثيرة ومتعددة ومنها محافظة كركوك".

*الحرة عراق :

الجعفري يطالب المجتمع الدولي بـ'خطة مارشال' في العراق

اعتبر وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري الخميس في روما، أن بلاده تحتاج إلى "خطة مارشال" لإعادة إعمارها، مؤكدا أن "العالم يدين لنا بذلك".وقال الوزير أمام منتدى الحوار المتوسطي "أطلب من المجتمع الدولي أن يساعدنا كما ساعدنا في مقاتلة داعش".وأضاف أن العراق قاتل في إطار "حرب عالمية، على العالم إذن اليوم أن يساعدنا"، في إشارة إلى الجنسيات المتعددة للمقاتلين الأجانب الذين قاتلوا في صفوف التنظيم المتطرف. وأوضح أن "داعش لم يعد تهديدا ستراتيجيا للنظام العراقي"، داعيا المجتمع الدولي إلى مساعدة العراق في إعادة إعمار مدنه المدمرة مثل الموصل. وتابع "تبين أن هذا الأمر مفيد جدا لوقف التوتر في المنطقة"، مذكرا بأن "داعش يركز على المناطق التي تشهد توترات".

*وكالة فرانس بريس :

الحكيم يدعو الى الاسراع باقرار قانوني انتخابات مجالس المحافظات والبرلمان

دعا رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، السبت، مجلس النواب الى الاسراع بإقرار قانوني انتخابات مجالس المحافظات ومجلس النواب او التصويت على القانون القديم.

وقال الحكيم في كلمته له خلال المؤتمر التأسيسي لتيار الحكمة وتابعته السومرية نيوز، إن "المنطقة اليوم ترى في استقرار العراق ووحدته استقرارا لها وهي فرصة فريدة يجب استثمارها"، داعيا اعضاء مجلس النواب الى "ضرورة الاسراع بإقرار قانوني انتخابات مجالس المحافظات ومجلس النواب او التصويت على القانون القديم".

وأضاف الحكيم، "نسعى الى أن يكون العراق جسرا للتواصل بين دول العالم وليس للصراع، كما يجب اعتماد الدستور في الحوار لحل المشاكل مع الاقليم"، معتبراً أن "الفساد اخطر تحديات المرحلة القادمة".

*السومرية نيوز :

«الحشد الشعبي» إلى الانتخابات: «تحالف المجاهدين».. برئاسة العامري ؟

محمد شفيق، نور أيوب–بغداد: إن كان مبكراً الحديث عن شكل التحالفات الانتخابية في العراق (المرجّح إجراؤها في أيّار المقبل)، ونتائجها على مقاعد البرلمان، ومن ثم «مساراتها» المفترضة في تشكيل «الائتلافات» النيابية التي ستحدّد شخص رئيس الوزراء المقبل، ثمّة حراكٌ سياسيٌّ يرسم خطوطاً عامّة لمشهدية «الأحلاف»، ويرسي قواعد التفاهمات الانتخابية، فالنيابية، ولاحقاً الوزارية.

الضابطة التي وضعها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، على المنتسبين إلى «هيئة الحشد الشعبي» بتقديم استقالاتهم من مناصبهم، كشرطٍ للترشّح إلى الانتخابات التشريعية، ترجمها النائب أحمد الأسدي، المتحدث الرسمي باسم «الحشد»، باستقالة «مفاجئة» من دون أية مقدماتٍ، أو تمهيدٍ مسبق.

ثلاث سنوات، عُرف الأسدي بابتعاده عن التصريحات المثيرة للجدل. بقي الرجل في منصبه طوال فترة الحرب على «داعش»، فيما جمّدت قيادة «الحشد» المتحدّثين السابقين. منذ أمس، عاد الأسدي إلى «الحياة السياسية»، خالعاً «بزّته العسكرية»، مع اقتراب بغداد من إعلان انتصارها النهائي على أكثر التنظيمات تطرّفاً في العالم.

وإن وصف البعض استقالة الأسدي بـ«المفاجئة، وغير المتوقعة» – أقلّها في الوقت الحاضر – فإن المفاجئة الأكبر كانت بإعلانه قرب إطلاق تحالفٍ انتخابي بمسمى «تحالف المجاهدين»، ليحسم بذلك جدلاً استمر نحو عامٍ حول إمكانية مشاركة «الحشد» في الانتخابات، من عدمها.

الإعلان المفاجئ تزامن أيضاً مع إعلانٍ «ثقيلٍ» للأمين العام لـ«منظمة بدر» هادي العامري، الذي أكّد خروجه من «ائتلاف دولة القانون» (بزعامة نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي)، منهياً بذلك ما وصفه قبل أكثر من ثلاث سنوات بـ«الزواج الكاثوليكي». إذ أكّد النائب عن «بدر» حنين قدو، أن «منظمته لن تخوض الانتخابات المقبلة مع دولة القانون»، مشيراً في حديثه لـ «الأخبار» إلى أن «بدر ستخوض الانتخابات بقائمةٍ منفردة». وأضاف: «سنتحرّك على مختلف القوى السياسية لجمع أكبر عددٍ من المتحالفين خلال الفترة المقبلة»، مشدّداً على أن «شكل التحالفات غير واضح لغاية الآن، بسبب انشغال الكتل النيابية بإقرار قانون الانتخابات».

معلومات «الأخبار» المتقاطعة مع أكثر من مصدر، تفيد بأن العامري سيكون على رأس «تحالف المجاهدين»، المكوّن من ثمانية فصائل في «الحشد»، في مقدمتها «منظمة بدر» و«عصائب أهل الحق»، و«حركة النجباء»، و«التيّار الرسالي»، و«كتائب جند الإمام»، وسط احتمالات لانضمام «كتائب حزب الله» إلى «التحالف» في وقتٍ لاحق. وتضيف المعلومات أن «التحالف سيضم أيضاً بعض القوى السُنية المتعاطفة مع الحشد، إلى جانب الحشود العشائرية، التي قاتلت داعش في المناطق الغربية».

وتقود خطوة الفصائل إلى السؤال عن الحلفاء المفترضين لـ«المجاهدين». الإجابة هنا «كل شيءٍ ممكنٌ في السياسة». فالمشهد لا يزال «مبهماً» و«ضبابياً»، ولم يتضح بعد عند القوى المشكّلة للتحالف، خاصّةً أن القانون الانتخابي لم يُقرّ بعد، الأمر الذي يفرض «تريّثاً» في تحديد الحليف «قبل البرلمان، وبعده».

الأوفر حظّاً بالتحالف مع «المجاهدين»، كان المالكي، «لكنه لن يكون من ضمنه في الوقت الحالي» ـ وفق أكثر من مصدر، إلا أن مصادر «المجاهدين» تشدّد على أن «هناك تحالفاً جديداً سيعقد في البرلمان مع المالكي».

وإذا قُدّر لهذا التحالف أن يفرض حضوراً وازناً في البرلمان، إلى جانب «الرعاية الإقليمية» له، من قِبل طهران، فإن اسم العامري سيكون مطروحاً لرئاسة الحكومة. لكن السؤال هو: هل تريد الولايات المتحدة تكرار سيناريو نوري المالكي؟

خيار «الحشد» بخوض الغمار الانتخابي كان مطروحاً، إلا أن شكل المشاركة لم يكن محسوماً، أكانت مشاركةً منفردة أم بتحالف انتخابي مع المالكي، لكن مع تأكيد فكرة «القائمة المنفردة» حتى اللحظة، التي هي خاضعة للتعديل، فإن سؤالاً تعبّر عنه أوساط المالكي بالقول: «هل تخلّت عنّا إيران؟»، إما الإجابة فمفقودة، ومتروكةٌ للأيام المقبلة.

لم يلقَ خبر استقالة أحمد الأسدي، وإعلان «تحالف المجاهدين» صدىً واسعاً في الإعلام أو في أحاديث السياسيين. كذلك، لم تصدر أيّة مواقف إزاء تلك الخطوة، خاصّةً ممن يتحيّنون مثل هذه الفرص لمهاجمة «الحشد الشعبي»، في وقتٍ لم يخرج فيه الأخير بأي تصريحٍ أو موقفٍ، باستثناء خبرٍ وحيدٍ تصدّر موقعه الإلكتروني عن استقالة الأسدي.

لكن «الحشد» فاجأ المتابعين بتسريب وثيقة تضمّنت إعفاء الأسدي من منصبه كمتحدّثٍ رسمي باسم «هيئة الحشد الشعبي»، وحمل تاريخ ٢٨ تشرين الثاني وتوقيع المعاون الإداري لرئيس «الهيئة». ووفق مصادر «الأخبار» فإن تلك الوثيقة صدرت قبل استقالة الأسدي بساعات، ما دفع به إلى الإسراع بإعلانها، بالرغم من أن «قضية تعيين بديلٍ لأحمد الأسدي، كمتحدّثٍ رسمي، غير مطروحةٍ حالياً».

*صحيفة (الاخبار) اللبنانية:

المالكي:أنا زعيم قائمة الحشد الانتخابية لتشكيل حكومة (بعد ما ننطيها)!

اكد نائب رئيس الجمهورية، نوري المالكي،السبت،ان فكرة دخول الحشد الشعبي بقائمة واحدة في الانتخابات كانت "فكرته"، مبينا "لنتحالف بعدها حتى ماننطيها"، على حد قوله.

وقال المالكي، في حديث صحفي، ان "فصائل المقاومة التي تريد ان تشارك في الانتخابات، كلها تدخل في قائمة واحدة وهذه فكرتي انا الذي طرحتها"، مشيرا الى ان الفصائل هي "بدر والعصائب وجند الامام وسيد الشهداء وحزب الله والخراساني والنجباء".

ولفت الى انه "يكون تحالفنا معهم بعد الانتخابات"، موضحا "اما خروج بدر ليس خروج عن اصل التحالف، وليس خلافا، وامر انسحابها ليس محسوما حتى الان".وشدد على ان "كل من يريد ان يدخل بجهد الشخصي او بتحالفه مع اخرين، لكن بشرط ان نتحالف مع بعض بعد الانتخابات لنشكل التحالف الأكبر حتى (ما ننطيها)".

*شبكة أخبار العراق:

البنتاغون: عدد قواتنا في العراق ٨٨٩٢ عسكرياً

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون رسميا، أن عدد قواتها في سوريا بلغ ١٧٢٠ عسكريا، وفي العراق ٨٨٩٢ عسكريا.وأشار تقرير جديد للبنتاغون، إلى أن عدد القوات الأمريكية في العراق، بحسب معطيات الوزارة في ٣٠ أيلول الماضي، بلغ ٨٨٩٢ عسكريا، بينما وصل عدد القوات في أفغانستان إلى ١٥ ألفا و٢٩٨ عسكريا، وفي سوريا بلغ ١٧٢٠ عسكريا.

وقال مسؤولون أمريكيون الأسبوع الماضي إن عدد القوات الأمريكية في سوريا يصل إلى ٢٠٠٠ فرد، معظمهم من القوات الخاصة، بحسب قناة "CNN"، وذلك بعد أن كان ممثل هيئة الأركان المشتركة الأمريكية كينيث ماكينزي قد أعلن سابقا أن عدد القوات الأمريكية في سوريا حوالي ٥٠٠ فرد.

وكانت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية قد كشفت الأربعاء الماضي أن الولايات المتحدة تخطط للحفاظ على وجودها العسكري في شمال سوريا حتى بعد هزيمة تنظيم داعش.

من جهة أخرى، ذكرت وكالة إنترفاكس" الروسية أن وسائل إعلام تابعة لقوى كردية سورية أفادت بوجود قرابة ٤ آلاف عسكري تابعين لقوات التحالف الدولي ضد داعش، بقيادة الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للقوات الأمريكية المرابطة في الخارج يبلغ ٢٥٧,٣ ألف عسكري، وترابط أكبر كتل للقوات الأمريكية في كل من اليابان (حوالي ٤٥ ألفا) وألمانيا (٣٦ ألفا) وكوريا الجنوبية (نحو ٢٥ ألف عسكري).

*طريق الشعب:

أحكام بالسجن لمدة سبع سنوات بحق مسؤولين سابقين

أعلنت هيئة النزاهة صدور أحكام بالسجن لمدة سبع سنوات بحق مسؤولين سابقين بسبب إلحاقهم الضرر المتعمد بالمال العام.وذكرت الهيئة في بيان تلقت «الصباح» نسخة منه، ان «محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة بعد اطلاعها على تقريري الفريق التحقيقي وقسم التدقيق الخارجي للهيئة، أصدرت ثلاثة أحكام يقضي كل واحد منها بالسجن لمدة سبع سنوات بحق المدير العام الأسبق للمصرف العراقي للتجارة (حسين عصام الأزري)»، عازية السبب الى «قيامه بإحداث ضرر بالمال العام وارتكابه مخالفات في منح تسهيلات لعدد من الشركات دون أخذ ضمانات كافية" مما نتج عنه إلحاق ضرر بلغت قيمته (٢٢,٥٢٦,٥٠٦) مليون دولار و(١٨,٢٠٠,٠٠٠) مليون يورو».

وأضافت أن «المحكمة أصدرت أحكاماً بالسجن لمدَّة سبع سنواتٍ بحق كل من الرئيس الأسبق لجمعية الهلال الأحمر العراقي (سعيد إسماعيل حقي) والأمين العام الأسبق للجمعية (مازن عبد الله سلوم) ومدير الحسابات الأسبق فيها (وليد عباس حايف) لثبوت قيامهم، بالاتفاق مع متهمين آخرين مفرقة قضاياهم، بإحداث ضرر عمدي بأموال الجهة التي كانوا يعملون فيها».

وتابعت انه «تم اصدار حكم بالسجن لمدة سبع سنوات بحق المدير العام السابق لمشاريع نقل الطاقة الكهربائية (محمد فوزي حسين) بعد أن رصد قسم التدقيق الخارجي في هيئة النزاهة وجود مخالفات وتجاوزاتٍ في عملية صرف مبالغ تأهيل وتأثيث مكتب ودار ضيافة وزير الكهرباء على حساب الخطة الاستثمارية»، موضحة ان «قرارات الأحكام هي إصدار أوامر قبضٍ وإجراء التفتيش الأصولي بحق المدانين الهاربين، مع تأييد الحجز الواقع على أموالهم المنقولة وغير المنقولة، والاحتفاظ للجهات المتضررة بحق المطالبة بالتعويض أمام المحاكم المدنية بعد اكتساب القرار الدرجة القطعية».

*صحيفة (الصباح) البغدادية:

انتخاب الحكيم رئيساً لتيار الحكمة

انتخب المشاركون في المؤتمر التأسيسي العام لتيار الحكمة الوطني، السيد عمار الحكيم بالاجماع رئيسا له، وفي حين تم انتخاب رئاسة الهيئة العامة واعضاء المكتب السياسي للتيار، نوه المؤتمر بخياره الناجز في بناء الدولة العصرية العادلة، محذرا من ان الفساد هو الافة الاخطر.

وعقد في بغداد، المؤتمر التأسيسي لتيار الحكمة الذي شهد مشاركة واسعة، وحضورا جماهيريا كبيرا.

وذكر البيان الختامي للمؤتمر، انه «تزامنا مع الايام المباركة من اسبوع المودة والمحبة ذكرى ولادة خاتم الانبياء والمرسلين (ص) وفي ظل الانتصارات الوطنية الكبيرة التي يشهدها العراق الحبيب ببركة فتوى المرجعية

الرشيدة العليا وفضلها وسواعد ابناء العراق الغيارى وصنوفهم العسكرية والتطوعية كافة وفي مقدمتهم ابناء الجيش والشرطة والحشد الشعبي ومقاتلو البيشمركة والعشائر العربية الاصيلة لمحاربة الارهاب الغاشم ودحره واستذكارا لمواقف ومسيرة علمائنا وقادتنا الابرار شهيد المحراب الخالد اية الله العظمى محمد باقر الحكيم وسفير المرجعية العلامة السيد مهدي الحكيم وعزيز العراق قدست اسرارهم، انعقد المؤتمر التأسيسي العام لتيار الحكمة الوطني في بغداد امس السبت ليبدأ جدول اعماله للسنوات الاربع القادمة بحضور اكثر من ١٣٠٠ شخصية عراقية وطنية من كافة المحافظات العراقية الكريمة وبكافة انساقها وتلاوينها الزاهرة».

ولفت البيان، الى ان المؤتمر شهد مشاركة وحضور جمع غفير من النخب والكفاءات العلمية والوجوه والشخصيات الاجتماعية المعتبرة وبتواجد شبابي نادر وحضور لافت للمرأة العراقية الاصيلة.

وتضمن المؤتمر، اداء القسم لعضوية المؤتمر العام، والتصويت على النظام الداخلي لتيار الحكمة وبرنامجه السياسي بعد القراءة والايجاز، وكذلك، التصويت على رئاسة المؤتمر والنائبين والمقررين حيث تم انتخاب الشيخ حميد معلة رئيسا بالاجماع وانتخاب ليلى الخفاجي نائبا اول وايمن البلداوي نائبا ثانيا لرئيس المؤتمر وانتخاب زهراء الصدر وثامر الطائي مقررين للمؤتمر العام.

كما صوت المشاركون على مرشحي رئاسة التيار ومن خلالها تم بالاجماع انتخاب السيد عمار الحكيم رئيسا لتيار الحكمة الوطني، فضلا عن انتخاب ٢٤ عضوا للمكتب السياسي كان نصيب المرأة من عضوية المكتب ٢٥٪ حسب (الكوتا).

واكد الحكيم خلال كلمة له على سمات تيار الحكمة، والتي لخصها في ٢٠ سمة رئيسة، هي:

(المبدئية الوطنية التيارية الاستقلالية والشبابية وتمكين المرأة والواقعية والوسطية والتجديد والتربية والتنشئة الصحيحة والوحدوية والتجانس والشفافية ومكافحة الفساد والانفتاح والحلول السلمية والحوار في حل الاشكاليات والمؤسساتية اللامركزية وتوزيع الصلاحيات الميدانية والتميز والابداع والنجاح وسمة الخدمة).

كما بين برنامجه الشامل للنهوض باعباء المسؤولية الوطنية في عمليات بناء الدولة وتكريس مفاهيم المواطنة والقانون والتأكيد على ثقافة الخدمة وتحمل المسؤولية، مؤكدا حسم التيار لخياره الناجز وهو بناء الدولة العصرية العادلة مؤكدا ومحذرا من ان الفساد هو الافة الاخطر، مشددا على ان الدولة العصرية هي التي تمتلك سلاحا رسميا واحدا وقرارا عسكريا واحداً.بدوره، قال عضو المكتب التأسيسي الاول لتيار الحكمة صلاح العرباوي لـ«الصباح»: ان «مؤتمر تيار الحكمة الوطني من المؤتمرات الرائدة من حيث العدد والمضمون والتشكلية وقد وصل اعضاء المؤتمر الى ١٣٠٠ عضو وهي تجربة فريدة من نوعها ان يكون في الساحة السياسية العراقية تيار سياسي لديه هذا الكم من الاعضاء في مؤتمره التاسيسي «.

من جانبه بين المرشح للمكتب السياسي وعضو الهيئة العامة لتيار الحكمة الوطني رعد الحيدري لـ «الصباح» ان «الانطلاقة الاولى لتيار الحكمة تميزت بالعدد واجراء خمسة انتخابات وبحضور مفوضية الانتخابات في دائرة الاحزاب لتتابع الانتخابات».

فيما بينت عضو تيار الحكمة هدى البهادلي لصحيفة«الصباح» ان تجربة تيار الحكمة اشبه بتدريب ومران لما ستكون عليه الحالة في الانتخابات المقبة، مؤكدة انها تجربة فريدة من داخل الكيانات السياسية.

*وكالات ومصادر متعددة:

رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري :

أصدرنا قرارات بمنع سفر لعدد من كبار المسؤولين

كشف رئيس هيئة النزاهة، حسن الياسري، عن تمكن الهيئة من ايقاف هدر واسترداد ما يقارب ٢ ترليون دينار عراقي خلال العام الحالي ضمن عملها في مكافحة الفساد، داعيا مجلس النواب الى توسيع عمل الهيئة والديوان من خلال تشريع القوانين التي تساعده وتقوم عمله، وبينما دعا المواطن للمساهمة في مكافحة الفساد والتعاون في ايصال المعلومات الصحيحة، نوه بأن المواطن قد يكون سبباً في تشجيع الموظف على الفساد من خلال عرض الرشوة عليه، مثنيا على اجراءات رئيس الوزراء حيدر العبادي في مكافحة هذه الآفة الخطيرة.

*** مع الاحتفال بأسبوع النزاهة، ورداً على المشككين بعملها، ما هي إنجازات الهيئة في المدة الماضية؟**

– بارك الياسري، في بدء حديثه مع "الصباح"، انطلاق اسبوع النزاهة الذي تحرص الهيئة من خلاله على نشر قيم النزاهة والتثقيف بها بين اوساط المجتمع، فالنزاهة يجب ان تكون سلوكا ومنهجا لذلك فاننا نحتاج الى نشر هذه الثقافة من خلال الاسبوع السنوي للنزاهة.

وقال الياسري: الهيئة رفعت شعار مكافحة الفساد واتخذت خطوات لرفع عملها وتغيير المنهج الذي كانت تتبعه سابقا، فعوضا عن الاكتفاء بصناديق لتلقي الشكاوى شكلت فرقا ميدانية وجوالة، لافتاً إلى أن الفرق الميدانية نالت إشادة على المستوى العربي والعالمي وحققت تجربة اسفرت عن احالة مسؤولين كبار في الدولة على القضاء وشملت وزارات الصناعة والنقل والتربية والزراعة والصحة والعدل والمصرف العقاري وربما بعض الوزارات الاخرى حيث أسفرت تحقيقاتها عن احالة وزراء ووكلاء وزارات وقيادات على القضاء نتيجة عمل هذه الفرق.

وأضاف رئيس هيئة النزاهة اما الفرق الجوالة فتضم محققين ومدققين يذهبون الى دوائر الدولة ويفتحون ملفاتها بصرف النظر عن وجود شكاوى ضدها ام لا، في حين تم تشكيل فرق جوالة تفتيشية سرية تقوم بزيارات مفاجئة الى المؤسسات والوزارات التي لها تماس بالمواطن ويعاني فيها من حالات ابتزاز كالجوازات والضريبة والمنافذ الحدودية وغيرها.

*** تتناول وسائل الإعلام أنباء عن قرب الإطاحة برؤوس كبيرة متهمة بالفساد. هل سنشهد تأكيداً لهذه الأنباء في المستقبل القريب؟**

– المؤسف أن كثيرين ليس لديهم إطلاع على عمل هيئة النزاهة وبالقوانين التي تحدد هذا العمل.. الهيئة اصدرت قرارات بمنع سفر لعدد من كبار المسؤولين، وهو امر غير مسبوق، وكان آخرهم محافظ البصرة الذي لم يمنعه القضاء من السفر، كما تم اصدار قرارات بحق نواب ووزراء ومجالس محافظات باكملها الامر الذي اضطرهم الى مراجعة الهيئة والقضاء لحسم موقفهم.. ما لا يعرفه كثيرون ان عمل الهيئة يكون تحقيقيا اما التنفيذ فهو موضوع منوط بالقضاء والجهات التنفيذية.

*** في بعض قضايا الفساد تم السطو على مبالغ كبيرة، في حين تكون عقوبة الفاسد قليلة لا تتناسب مع حجم الجرم؟ برأيك هل أن الخلل يعود إلى إجراءات الهيئة أم إلى مواد قانون العقوبات؟**

– لمعالجة هذا الخلل الكبير، نحن بحاجة لمنظومة قانونية مختصة بمكافحة الفساد تكون رادعة وصارمة، وقد طالبت مجلس النواب بتشريع قوانين لمكافحة الفساد ولكن لم نجد استجابة لغاية الآن، فاضطرت الهيئة إلى اقتراح قوانين عديدة تسهل عملها ابرزها قانون الكسب غير المشروع ومسودة قانون حق الحصول على المعلومة وحماية الشهود والمخبرين وتعديل قانون العقوبات النافذ واقترحت كذلك تشديد كافة العقوبات المرتبطة بالفساد وهدر المال العام.. طبعاً بعض النواب استجابوا لمقترحات الهيئة، لكن هذه الاستجابة بقيت ضئيلة ولم تتحقق على أرض الواقع برغم أن القوانين جاهزة لدى الهيئة وتحتاج فقط الى ارادة سياسية تجعلها تخرج كمنظومة قانونية.

* هل يعد الفساد من جرائم الشرف؟

نعم.. الفساد على رأس الجرائم المخلة بالشرف، وبالحقيقة فوجئنا بتشريع قانون العفو العام ليشمل الفاسدين.. أعتب كثيراً على وسائل الإعلام التي لم تسلط الضوء على سلبيات هذا القانون وتبصر المواطن بالاثار السلبية المترتبة على تطبيقه، قانون العفو سيذهب بجهود مكافحة الفساد ادراج الرياح وسيجعل الاجهزة الرقابية تشعر بالاحباط وسيمنح الفرصة للمجرمين بالافلات من جرائمهم.

* ارتبط موضوع "الخبراء الدوليين" بعد إعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي الحرب على الفساد، وظهرت قوائم بأسماء بعض الشخصيات على وسائل التواصل الاجتماعي بزعم أن أصحابها فاسدون وسيتم التحقيق معهم.. ما حقيقة ذلك؟

– في مثل هذه المواضيع الشائكة والخطيرة ينبغي توخي المواطنين للدقة في نقل المعلومات لاننا لا نريد مزيدا من التشويش والتضليل، فالمعلومات التي لها اهمية وخطورة ينبغي ان ترسل الى الاجهزة المعنية وان لا تكون حديث الشارع والفيسبوك كما حدث عندما نشرت قوائم باسماء بارزين في وسائل التواصل وهي غير صحيحة، وأظن ان بعض هذه المنشورات يُراد منها احراج الحكومة واضعاف ثقة المواطن بالدولة وأجهزتها الرقابية.

بالنسبة لموضوع الخبراء الدوليين، أشك في أن ايادي تقف وراءها اجندات سياسية تستهدف التسقيط السياسي وخلط الاوراق في هذا الجانب. موضوع الخبراء الدوليين، باختصار، هو أن العراق طلب معونة الامم المتحدة لمكافحة الفساد لغرض تزويد الحكومة وهيئة النزاهة ببعض الخبراء لغرض المشورة والنصيحة، والتقينا ببعض ممثلي الامم المتحدة، فتوصلنا الى اتفاق مبدئي على توفير النصيحة والمشورة والمساعدة في ملفات استرداد الاموال وتسليم المطلوبين وهو الغرض الرئيس من طلبنا للخبراء.. أما ما يتم تداوله في الشارع من اقاويل وشائعات بأن الخبراء الدوليين هم من يقومون بالتحقيقات غير صحيح إطلاقاً، فالقوانين العراقية لا تعطيهم أي صلاحية.

* إلى أيّ مدى نجحت الهيئة في استرداد أموال العراق المهربة إلى الخارج؟

– في ملف استرداد الاموال المهربة، فإنه على الرغم من كونه ملفا متشعبا وبعضه يتعلق باموال النظام السابق وبمذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء، فإن الهيئة استطاعت انجاز مئات الملفات بهذا الشأن بالتنسيق مع الادعاء العام ووزارة العدل والخارجية بهذا الخصوص.. الملفات جاهزة وبعضها وصل الى الانتربول الدولي الذي اصدر نشرة حمراء عُممت على دول العالم من اجل مصادرة واعادة الاموال الى العراق. المشكلة في هذا الملف سياسية لان هناك دولا لا تتعاون معنا وهو امر يتطلب مساعدة الحكومة ووزارة الخارجية للنهوض بمسؤوليتها في مفاتحة هذه الدول. وكنتيجة لعملنا وتحقيقاتنا فقد القي القبض على الوزير السابق عبد الفلاح السوداني في بيروت وفق ملف الهيئة والنشرة الحمراء التي اصدرها الانتربول، كما نجحت الهيئة في اعداد الملف الخاص بالامين العام السابق لوزارة الدفاع، زياد القطان، وألقي القبض عليه في الاردن، ونتواصل حاليا مع الحكومة الأردنية لغرض تسليمه للعراق ومحاكمته.

* هل لديكم رقم تقريبي بحجم الاموال المستردة أو في طور الاسترداد؟

– نتيجة لتعاون بعض الدول معنا، استطاع العراق استرداد أكثر من ٢ مليون دولار من صفقة أجهز السونار التي كان موردها الرئيسي بريطاني الجنسية.

* هل اصدرت الهيئة مذكرات لتسليم المطلوبين؟

– هناك متهمون للقضاء العراقي في ١٥ دولة ابرزها أمريكا وبريطانيا ولبنان والاردن وبولندا وغيرها.. مثل هذه المذكرات تعترض تنفيذها مشكلات سياسية وليست فنية.. أما إيران وتركيا فليست لدينا معهم مثل هذه المشكلات.

* الاقليم ملف مغلق لا يمكن للهيئة الوصول إليه بالرغم من كونه جزءا من العراق، ما هي اجراءاتكم المستقبلية وابرز الملفات التي لم يستجيبوا لها؟

– قانون الهيئة يشمل العراق بإكمله باستثناء الاقليم، وقد صدر قانون في الاقليم لانشاء هيئة للنزاهة ولكن هذه الهيئة لم تحرك ملفا ضد أي شخص، لكن برغم القيد القانوني الا ان الهيئة تفتخر انها منذ عامين طالبت مسعود بارزاني ونيجيرفان بارزاني وجلال طالباني بالافصاح عن ذممهم المالية وجاء الجواب من الاقليم اننا هيئة اتحادية ليست لها ولاية على الاقليم. الهيئة أصرت على موقفها على اعتبار ان جلال طالباني رئيس للجمهورية العراقية بغض النظر عن كونه كرديا وهو ملزم بالافصاح عن ذمته المالية، اما رئيس الاقليم ورئيس وزرائه فان مناصبهما سيادية ويأخذان رواتبهما وامتيازاتهما من الموازنة العامة ويجب ان يفصحا عن ذمتهما المالية أيضاً.

* ما أسباب دعوات اغلاق مكاتب المفتشين العموميين؟

– هذه دعوات "غريبة"، لأنها تأتي في وقت تتعالى فيه الاصوات لمكافحة الفساد.. البلد يعاني من الفساد ولا بد ان تتعاون الجهات الرقابية جميعا، لا ان تلغى، على الاقل في هذه المرحلة، فهناك الاف القضايا حققت فيها مكاتب المفتشين العموميين وأوقفت من خلالها هدر المال العام.. بدلاً من هذه الدعوات فنحن ندعو مجلس النواب إلى توسيع عمل الهيئة والديوان والمفتشين العموميين.

* جميع الكتل والاحزاب ترفع شعار مكافحة الفساد، كم هي نسبة الإخلاص في هذه الشعارات؟

– نحن نتحدث باختصاصنا ولا نريد الدخول في النزاعات السياسية، يهمنا جداً ونتمنى من أي شخص يرفع شعار مكافحة الفساد ان يترجمه على شكل منظومة قانونية وعملية، لاننا لا نريد كلاما في الهواء وانما نريد قوانين تساعد بمكافحة هذه الآفة.

* الجميع ينتظر حربا على الفاسدين، ما هو دور المواطن في مساعدة الهيئة؟

– المواطن حجر الزاوية في مكافحة الفساد لاسيما في ايصال المعلومة الصحيحة، والتحلي بالنزاهة ودعم عمل الهيئة.. أحيانا يكون المواطن هو الذي يتسبب في الفساد اذ يعرض رشوة على موظف كي يتجاوز على القانون أو يحصل على ما لا يستحقه عند ذلك يكون مساهماً وشريكاً في الفساد، ولهذا فنحن ندعو الحكومة الى وضع معايير صارمة في اختيار العاملين في مؤسساتها يثبتون من خلالها كفاءتهم وامانتهم.

* ما الاسباب التي دعتكم للاستقالة؟

– لم أتعرض لضغوط سياسية لا في الاستقالة ولا في العدول عنها، قدمت استقالة وحيدة فقط ورفضها رئيس الوزراء حيدر العبادي لانه يريد القضاء على الفساد، ورأيت أن من واجبي أن ادعم وأقف إلى هذه المهمة.. أما الاستقالة الثانية التي أوردتها وسائل التواصل الاجتماعي فلا صحة أبداً لحدوثها.

* هل كادر الهيئة كفوء ام يحتاج الى تدريب أكثر؟

– لدى الهيئة ٢٥٠ محققا من اصل ٢٧٠٠ موظف على ملاكها، وهؤلاء المحققون هم تحت المراقبة لكي نقيم اداءهم ومحاسبتهم في حالة تقصيرهم، علماً ان الهيئة تنظر بحدود ١٥ الف قضية سنوياً.

الهيئة ليست لديها مخصصات باستثناء الرواتب ولهذا تصطدم خططها بالعقبة المالية فتدريب محققي الهيئة خارج العراق على اسلوب التحقيق الحديث، مثلاً، يحتاج الى أموال ولهذا لجأنا للاتفاق مع دول أجنبية على تدريب المحققين مجانا وتم ابرام بعض الاتفاقات مع سنغافورة وماليزيا وفرنسا وكوريا الجنوبية، ونأمل أن نتمكن من إرسالهم في العام المقبل للتدريب على اساليب التحقيق الحديثة ورفع كفاءتهم.

* ماذا عن ملفات المشاريع الوهمية التي تحقق فيها الهيئة؟

– تحقق النزاهة في عدد من هذه الملفات والهيئة تحيل كافة القضايا للقضاء بعد الانتهاء منها حيث انها حريصة على عدم تأخير أي ملف.. لقد حققت في قضايا كبرى بالرغم من النقص الكبير في عدد المحققين والمدققين.

* هل يشكل المسؤولون مزدوجو الجنسية مشكلات للنزاهة؟

– هؤلاء المسؤولون يسببون مشكلة كبيرة لاحتمائهم بالدولة صاحبة الجنسية الثانية وهو ما دعانا الى عرض الموضوع على المستوى الدولي من خلال مؤتمر فيينا الذي عقد قبل اسبوعين حيث قدمنا مقترحا باسم العراق طالبنا فيه بان لا يكون ازدواج الجنسية عائقاً امام استرداد المتهمين والأموال، وبرغم اعتراض دول كبرى عليه وخاصة الولايات المتحدة الا ان القرار مُرر ونأمل ان تتعاون الدول مع العراق في هذا الشأن.

* ما هي استجابة المسؤولين للكشف عن ذممهم المالية؟

– رئاستا الجمهورية والوزراء استجابتا بشكل جيد إذ ان ٢٠ وزيرا قدم كشفاً بذمته المالية من اصل ٢٢، في حين ان مجلس النواب هو العقبة الحقيقية في الكشف عن الذمم المالية.. المشكلة التي تواجهنا أن القضاء لا يصدر حكماً على من لا يكشف عن ذمته المالية بحجة عدم وجود نص قانوني صريح يجعل من عدم الافصاح عن الذمم جريمة وانما هو مخالفة انضباطية.

* ملاحظة (الانصات المركزي):

لوحظ حذف الفقرة التي تتحدث عن احالة نواب رئيس الجمهورية الى القضاء بتهمة الكسب غير المشروع، عند نشر المقابلة في الموقع الألكتروني لصحيفة (الصباح) وذلك بعد صدور بيانات وايضاحات من نواب الرئيس وهيئة النزاهة حول الموضوع.

*صحيفة (الصباح) البغدادية :

مكتب المالكي ينفي أنباء مقاضاة نواب رئيس الجمهورية ويعدها "تضليلا" للرأي العام

نفى مكتب نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي، الأحد، الأنباء التي تحدثت عن إحالة نواب رئيس الجمهورية الى القضاء بتهمة الكسب غير المشروع، وعدها "تضليلا" للرأي العام، فيما طالب المؤسسة التي نشرتها بـ"الاعتذار".

وقال المتحدث باسم المكتب هشام الركابي في حديث لـ السومرية نيوز، إن "ما تناقلته وسائل الإعلام عن وجود أوامر أو إجراءات بحق نواب رئيس الجمهورية غير صحيح"، مؤكدا "عدم تسلم أي إجراء أو إشعار من قبل الجهات الرقابية أو القضائية تتعلق بهذا الموضوع".

وأضاف الركابي، أن "ما صدر نضع عليه علامات استفهام، وخصوصا في زج مؤسسة رسمية إعلامية بسجال يبتعد عن الواقعية والموضوعية"، مشددا بالقول "احترامنا لكل المؤسسات الرقابية والقانونية واحترامنا لكل المؤسسات الإعلامية لكن عليها تحري الدقة في نقل المعلومة من مصادرها الرسمية".

ودعا الركابي المؤسسة التي نشرت الموضوع الى أن "توضح الحقيقة وتعتذر للرأي العام عن حالة التضليل التي تسببت بها"، حسب تعبيره.

وكانت صحيفة "الصباح" الرسمية نشرت، الأحد، خبرا منسوبا لرئيس هيئة النزاهة حسن الياسري، يفيد بأن الهيئة تمكنت من إيقاف هدر واسترداد ما يقارب ترليوني دينار خلال العام الحالي ضمن عملها في مكافحة الفساد، فيما لفت الى إحالة نواب رئيس الجمهورية للقضاء بتهمة "الكسب غير المشروع".

*السومرية نيوز :

مكتب النجيفي: ما نشر بشأن نواب رئيس الجمهورية يجب ألا يمر دون حساب

اعتبر نائب رئيس الجمهورية اسامة النجيفي، الاحد، الخبر الذي نشر اليوم على صحيفة الصباح وعدد من وسائل الاعلام بشأن اتهام نواب رئيس الجمهورية الثلاثة بالكسب غير المشروع بأنه "فعل غير مسؤول"، فيما اكد على ضرورة أن لا يمر هذه الفعل دون حساب وتحقيق لأنه يشير إلى استهداف سياسي واضح.

وقال النجيفي في بيان نقله مكتبه الاعلامي، إن "من المؤسف حقا أن تتناقل وسائل الإعلام خبرا مختلقا لا أساس له من الصحة، ويتم تداوله على نطاق واسع، فقد نشرت صحيفة الصباح تقريرا قيل عنه أنه حوار مع رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري يشير فيه إلى نواب رئيس الجمهورية الثلاثة، ويتهمهم بالكسب غير المشروع، واحالة الموضوع إلى القضاء".

وأضاف النجيفي أن "هذا الفعل غير المسؤول يكشف الضعف وعدم المهنية في اتهام رموز وطنية دون دليل ودون تأكد من مصدر الخبر"، مشيرا الى ان "الأمر الذي دفع هيئة النزاهة إلى اصدار التكذيب والاعتذار من نواب رئيس الجمهورية، كما أصدر القضاء بيانا يكذب فيه هذا الخبر العاري عن الصحة". وتابع "ينبغي أن لا يمر هذه الفعل دون حساب وتحقيق"، لافتا الى انه "يشير إلى استهداف سياسي واضح، وبث اشاعات مغرضة لا تخدم البلد في شيء بل على العكس فهي تعمل على هدم الثقة".

*السومرية نيوز :

النزاهة العراقية تنفي تحويل المالكي والنجيفي وعلاوي للقضاء

نفت هيئة النزاهة العراقية الأحد "المعلومات غير الدقيقة" التي نقلتها وسائل إعلام تفيد بإحالة نواب رئيس الجمهورية نوري المالكي وأسامة النجيفي وإياد علاوي إلى القضاء بدعوى "الكسب غير المشروع".

وأكدت الهيئة أن "الموضوع قد نقل خطأ عن جريدة الصباح من لقاء سابق نشرته الجريدة اليوم".

وأضافت في بيان نشر على موقع الهيئة أن رئيس الهيئة حسن الياسري ذكر "في سياق اللقاء معلومات عن إصدار قرارات سابقة قد ورد ذكرها في تقريري الهيئة السنويين لعامي (٢٠١٥/٢٠١٦) المنشورين في وسائل الإعلام وموقع الهيئة الإلكتروني".

وحسب البيان فإن رئيس الهيئة أشار في اللقاء ذاته إلى أن "الهيئة كانت قد قامت بفتح ملف الكسب غير المشروع لأول مرة في العراق نهاية عام ٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٦، إذ أسفر فتح هذا الملف عن إحالة نواب رئيس الوزراء السابقين إلى القضاء في وقتها (٢٠١٥/٢٠١٦)، وليس نواب رئيس الجمهورية، كما ادعت عدد من الفضائيات ووسائل الإعلام".

ودعت الهيئة إلى "استقاء الأخبار والمعلومات من مصادرها الرسمية"، وعدم الاعتماد على مصادر أخرى قد تؤدي إلى إدخال "الرأي العام في حالة من التشويش والضبابية"، حسب البيان.

*وكالات ومصادر متعددة:

ضرورة أن يكون الإعلام الحر رديفاً لأجهزة الدولة في الحرب على الفساد بكافة أشكاله

استقبل الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد في مكتبه بقصر السلام خلال الأسبوع المنصرم، عدداً من الشخصيات وممثلي المؤسسات العراقية والأجنبية من مختلف الفعاليات السياسية والاقتصادية والاعلامية.

فقد استقبل سيادته محافظ الأنبار المهندس محمد الحلبوسي وجرى خلال اللقاء التأكيد على الإلتزام بتطبيق القانون في العمل الحكومي ومكافحة الفساد المالي والإداري الذي يعيق عجلة التطور ويؤخر فرص العراق الإقتصادية في النهضة التنموية الشاملة والالتحاق بركب الدول المتقدمة.

وخلال استقبال معاليه وفد قناة كردسات الفضائية أكد أهمية دور الإعلام كسلطة رابعة تتحمل مسؤولية مهنية في نقل الواقع كما هو وتسليط الأضواء على الحالات الإيجابية والسلبية معاً. كما استقبل سيادته لاحقاً د.أحمد عبد المجيد رئيس تحرير جريدة الزمان (طبعة العراق) الذي شرح مستجدات العمل الاعلامي بعد الإنتصار على (داعش) و من جانبه شدّد سيادته على ضرورة أن يكون الإعلام الحر رديفاً لأجهزة الدولة في الحرب على الفساد بكافة أشكاله.

وفي سياق متصل إستقبل السيد المستشار الأقدم رئيس المجموعة العراقية للدراسات الستراتيجية د.واثق الهاشمي، وقدّم الهاشمي خلال اللقاء إيجازاً حول الدور الإعلامي والفني (للمجموعة العراقية) في المشهد السياسي الحالي من خلال رفد الساحة بالدراسات الستراتيجية التي تسهم في بناء مؤسسات الدولة على الأسس الصحيحة ومحاربة كافة الظواهر السلبية في الدولة والمجتمع.

وفي الجانب الإقتصادي أجرى معالي الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد عدة لقاءات – كلٌّ على حدة– مع محافظ البنك المركزي د.علي العلاق ووفد المصارف الأهلية إضافة الى وفد من الشركات الصينية العاملة في العراق، وتم في مجمل هذه اللقاءات مناقشة سبل النهوض بالإقتصاد العراقي عموما والتركيز في العمل على تنشيط دور القطاع الخاص ليكون سانداً للقطاع العام وأخذ دوره الحقيقي في توفير فرص العمل وتحريك السوق العراقية.

واستقبل سيادته بمقر إقامته سعادة سفير جمهورية الصين الشعبية لدى العراق ومسؤولين رفيعي المستوى في السفارة وتم خلال اللقاء بحث أواصر التعاون بين البلدين الصديقين والسبل الكفيلة بتوطيد الشراكة الإقتصادية بما يعود بالنفع العام لكلا الشعبين.

كما قام سفير الكرسي الرسولي في دولة الفاتيكان لدى العراق نيافة المطران ألبيرتو أورتيغا بزيارة معالي السيد المستشار في مقر إقامته ببغداد وتم مناقشة التطورات السياسية في العراق خاصة بعد القضاء على العصابات المسلحة (داعش) وسبل تطوير العلاقات الدبلوماسية بين العراق وبين دولة الفاتيكان.

واستذكاراً لمواقف النائب الراحل (د.مهدي الحافظ) الوطنية ودوره في العراق الجديد، استقبل معاليه في وقت لاحق (في مقر إقامته أيضاً) كلاً من د.حسن الجنابي وزير الموارد المائية ود.محمد الحاج حمود وكيل وزارة الخارجية والسيد إسماعيل زاير رئيس تحرير "الصباح الجديد" والسيد شوقي عبد الأمير رئيس تحرير جريدة "بين نهرين"، وقد أشادوا جميعاً بسيرة الراحل الكبير وتفانيه في العمل في جميع المسؤوليات التي ألقيت على عاتقه.

وخلال ندوة ومعرض فني أقامهما نادي الصيد العراقي حول الأهوار، أكّد معاليه على أهمية ان تبذل الحكومة المزيد من الجهود الخدمية لهذه الجزء المهم والحيوي من العراق ورعاية سكان الأهوار الذين طالما حرموا من حقهم الطبيعي في العيش الكريم خلال العهد السابق.

كما شارك سيادته في الندوة النقاشية التي أقامتها وزارة الموارد المائية تحت عنوان (إستخدام نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد في إدارة الموارد المائية والأراضي) وألقى معاليه كلمة (تنشر لاحقاً) تعالج مشكلات شح المياه في العراق وتعرض لأهم الحلول التي من شأنها تخفيف الاضرار المتوقعة من هذه الأزمة خصوصاً في جنوب العراق.

*مكتب المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية:

العبادي: من المعيب استغلال السلطة من اجل الفساد

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي أهمية دور المعلم في المجتمع وخطة الحكومة للاهتمام بهذه الشريحة المهمة.

جاء ذلك خلال كلمة له في افتتاح اعمال المجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب الذي تقيمه نقابة المعلمين العراقيين، مبينا ان دور المعلم في المجتمع يمثل قدوة للآخرين لرسم مستقبل افضل لشعوبنا.

واضاف الدكتور حيدر العبادي اننا نواجه مجموعة من التحديات ومنها الغاء الآخر عبر الفكر المتطرف والارهابي، ومن المهم جدا القضاء على هذا الفكر، مشيرا الى اننا نجحنا بقواتنا البطلة في الانتصار على الارهاب عسكريا وتحرير اراضينا،ويجب العمل على استئصال فكره المنحرف.

كما اشار الى ان اول ما نقوم به بعد تحرير المدن هو فتح المدارس لاهميتها القصوى واهمية التعليم.

واكد الدكتور حيدر العبادي ان التحدي الآخر يتمثل بتحدي الفساد الذي يحاول ان يسرق الامل من شبابنا، موضحاً ان من المعيب استغلال السلطة من اجل الفساد،وان تمتد اليد للمال العام، مبينا اهمية ان تكون هناك ثقافة مجتمعية تتمثل برفض الفساد.

وشدد على اهمية العمل الطوعي وتربية الاجيال على هذا العمل الاساسي، مؤكدا اهمية العدالة والإنصاف في توزيع الثروة والتعيينات والمناصب، لان العدالة والإنصاف امر اساسي وجوهري للمجتمع وبدونهما لن نتقدم.

*المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء :

مؤسسة بحثية دولية: الانتخابات في العراق ستؤجج العنف والعام المقبل قاتم!

حذرت مؤسسة «أكابس» البحثية، من أن تؤدي الانتخابات المقبلة في العراق وأفغانستان وليبيا وجنوب السودان وفنزويلا، إلى تأجيج التوترات والعنف بدلا من إرساء الاستقرار. وفحص التقرير، الصادر عن المؤسسة غير الهادفة للربح، وتدعم موظفي الإغاثة الإنسانية بالرصد والتحليل اليومي للأوضاع في ١٥٠ دولة، ومقرها جنيف، الاحتياجات المتوقعة في ١٨ دولة خلال ٢٠١٨ فجاءت التوقعات «قاتمة».

وأشار التقرير الذي حمل عنوان «نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية: تحليل لأهم الأزمات خلال ٢٠١٨،»إلى توقعات بتفاقم الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم العام المقبل، مع استمرار الحروب الأهلية في أفريقيا بلا هوادة ووصول مناطق تمزقها الصراعات إلى حافة المجاعة وتنامي شبح عنف التطرف. وكتب مدير المؤسسة لارس بيتر نيسن، في التقرير الذي صدر مؤخرا، يقول «إذا كانت ٢٠١٧ بدت سنة سيئة، فإن التوقعات لعام ٢٠١٨ ليست أفضل حالا، من المرجح أن يتفاقم العنف وعدم الأمان في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا وإثيوبيا ومالي والصومال وسوريا العام المقبل». وأضاف التقرير، أن إثيوبيا ستنضم العام المقبل إلى مناطق معرضة لخطر المجاعة في المنطقة وهي شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن.

وفي تقرير منفصل، قالت شبكة التحذير المبكر من المجاعة، وتمولها الولايات المتحدة، إن «ما يقدر بنحو ٧٦ مليون شخص في ٤٥ دولة سيحتاجون على الأرجح لمساعدات غذائية في ٢٠١٨ بسبب الصراعات واستمرار الجفاف منذ نحو ١٨ شهرا في منطقة القرن الأفريقي وتوقعات بمعدلات هطول أمطار أقل من المتوسط في ربيع العام القادم في أفريقيا. وذكر تقرير المؤسسة أنه «من المتوقع أن تؤدي الانتخابات المرتقبة في أفغانستان والعراق وليبيا وجنوب

السودان وفنزويلا، إلى تأجيج التوترات والعنف بدلا من إرساء الاستقرار»، معتبرا أن «التطرف الإسلامي سيظل سببا في سقوط قتلى ونشوب صراعات».

ومن المتوقع، وفقا للتقرير، أن يتمكن تنظيم داعش من «توسيع رقعة تواجده في منطقة بلاد بنط في الصومال بما سيؤثر على السكان المدنيين ويؤدي لنشوب اشتباكات مع منافستها الأكبر في المنطقة وهي حركة الشباب التي ستزيد بدورها من دموية الهجمات التي تشنها». وقالت «أكابس»، إنه من المتوقع أن «تستغل الجماعات المسلحة انسحاب القوات الحكومية من وسط مالي لتكتسب المزيد من المجندين المحليين ومزيدا من النفوذ فيما ستعزز حركة طالبان في أفغانستان من قوة معاقلها في المناطق الريفية كما سيدعم تزايد إنتاج الأفيون تمويل الجماعات المسلحة».

*صحيفة (المشرق) البغدادية:

واشنطن ترحب بانتهاء 'احتلال' داعش لمناطق في العراق

رحبت الولايات المتحدة بانتهاء "احتلال" تنظيم داعش "الشنيع" لمناطق واسعة في العراق بعدما أعلنت حكومة بغداد "انتهاء الحرب" على المتشددين، لكنها حذرت من أن هؤلاء لا يزالون يشكلون تهديدا.

وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيذر ناورت في بيان إن "إعلان العراق يشير إلى انتهاء آخر فلول الخلافة التي أعلنها داعش في العراق وإن الأشخاص المقيمين في تلك المناطق قد تحرروا من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية الوحشية".

وأكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي السبت، خلال افتتاح مؤتمر الإعلام الدولي في بغداد أن "قواتنا سيطرت بشكل كامل على الحدود السورية العراقية ومن هنا نعلن انتهاء الحرب ضد داعش".

وضمت واشنطن صوتها إلى صوت بغداد في التشديد على أن "تحرير العراق لا يعني أن المعركة ضد الإرهاب أو ضد داعش قد انتهت".وقالت المتحدثة الأمريكية: "يجب أن نكون متيقظين في التصدي لكل عقيدة متطرفة من أجل منع عودة تنظيم الدولة الإسلامية وظهور تهديدات مصدرها مجموعات إرهابية أخرى".

وهنأ السفير الأمريكي لدى العراق دوغلاس سيليمان جميع العراقيين بـ"التحرير الكامل" للعراق من داعش، مشيدا بالقوات الأمنية العراقية الذين "ضحى كثير منهم بحياته دفاعا عن وطنهم والعالم".

وأكد السفير الأمريكي أن بلاده ملتزمة بدعم العراق لإعادة الاستقرار إليه.

*راديو سوا (العالم الآن):

التحالف الدولي: سنواصل الوقوف مع العراق لضمان عدم تمكن داعش من تهديده

أعلن التحالف الدولي، الاحد، انه سيواصل الوقوف مع العراق لضمان عدم تمكن "داعش" من تهديده، فيما ثمن تضحيات الشعب العراقي وقواته الأمنية وقوات البيشمركة.

وقال التحالف في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، انه "سيواصل الوقوف مع العراق لدعم قواته الأمنية واقتصاده واستقراره للمساعدة على ضمان عدم تمكن داعش مرة أخرى من تهديد شعب العراق أو استخدام أراضيه كملجأ"، مشيرا الى "اننا اذ نحتفل بالانتصار التأريخي الذي تحقق، فننظر إلى العمل الذي لا يزال قائماً".

وثمن التحالف "تضحيات الشعب العراقي وقواته الأمنية وقوات البيشمركة ونحترم روح الوحدة في صفوفهم والتي جعلت هذا اليوم ممكناً"، مشددا على ضرورة "تجديد هذه الروح واستمرارها في الوقت الذي يعمل فيه العراق على تعزيز هذه المكاسب التأريخية خلال العام المقبل".

*وكالات ومصادر متعددة:

السعودية: هزيمة "داعش" في العراق نصر كبير على الإرهاب

اعتبرت السعودية الاحد، ان اعلان العراق انتهاء الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية على أراضيه يشكل "نصرًا كبيرًا على الارهاب"، بحسب ما نقلت وكالة الانباء الرسمية عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية.

وتأتي الاشادة السعودية بانتهاء المعارك مع التنظيم المتطرف في العراق في خضم تقارب دبلوماسي واقتصادي وسياسي بين الرياض وبغداد بعد عقود من القطيعة.

وعبّر المسؤول عن "تهنئة المملكة العربية السعودية لجمهورية العراق الشقيقة حكومةً وشعباً بمناسبة تحرير أراضيها من آخر معاقل تنظيم داعش الإرهابي".

ووصف المصدر "انتهاء حرب العراق ضد داعش الإرهابي على أراضيه (بأنه) نصر كبير على الإرهاب في المنطقة"، وعبّر عن "تطلعه الى أن ينعم العراق وشعبه الشقيق بالأمن والاستقرار والتقدم والرخاء".

وبعد نحو عام من بدء العمليات العسكرية من الموصل في شمال العراق، أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي السبت سيطرة قواته "بشكل كامل" على الحدود السورية العراقية، مؤكدًا "انتهاء الحرب" ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وتبادل مسؤولو البلدين مؤخرًا الزيارات، وأعيد افتتاح منفذ عرعر الحدودي بينهما، قبل ان يتوّجا تقاربهما بإعلان ولادة مجلس تنسيق سياسي واقتصادي مشترك في اكتوبر الماضي.

وتعمل السعودية على الحد من نفوذ ايران في المنطقة. وتتمتع طهران، الخصم الاكبر للرياض، بنفوذ كبير في بغداد منذ سقوط نظام صدام حسين على ايدي القوات الأمريكية في العام ٢٠٠٣، وتسعى السعودية الى مقارعة هذا النفوذ.

*ايلاف :

قوات الحشد الشعبي حليف أساسي لبغداد مثير للجدل

أصبحت قوات الحشد الشعبي سندا لا غنى عنه للقوات العراقية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، لكنها في الوقت نفسه حليف مثير للجدل على الساحة السياسية والدبلوماسية.

ساهمت قوات الحشد الشعبي التي تشكلت صيف العام ٢٠١٤ في وقف كان تنظيم الدولة الإسلامية يحتل مساحات شاسعة في البلاد، والقوات الأمنية تتراجع. وسيطر الجهاديون آنذاك على نحو ثلث البلاد واقتربوا من بغداد.وبعد دعوة المرجع الكبير آية الله علي السيستاني العراقيين الى الجهاد، لبى الآلاف النداء وساعدوا على وقف هجوم التنظيم وتمكنوا في ما بعد من استعادة مساحات شاسعة من الأراضي.

يضم الحشد فصائل مسلحة كانت موجودة سابقا أبرزها "كتائب حزب الله" و"عصائب أهل الحق"، اضافة الى فصائل عديدة أخرى متنوعة تم تشكيلها لاحقا. وتتلقى غالبية تلك الفصائل دعما من إيران المجاورة. كما يضمّ مقاتلين من العشائر السنية تطلق عليهم تسمية "الحشد العشائري".

ويحظى الحشد بشعبية واسعة ودعم من الأطراف الشيعية التي تعتبره قوات وطنية تحارب المتطرفين السنة. لكن الطائفة السنية تنظر إليه بريبة وخوف بعد تعرضها لاساءات خلال السنوات الماضية على أيدي بعض الفصائل المنضوية في الحشد.

يقدر عدد مقاتلي الحشد الشعبي، بحسب البرلمان العراقي، بـ١١٠ آلاف، بينما يتراوح، بحسب خبراء، بين ٦٠ الفا و١٤٠ ألفا.

ويختلف مستوى المهارات والتدريب والخبرة بشكل جذري بين فصيل وآخر، تبعا للدور الذي يقوم به المقاتلون.

وتضطلع "كتائب حزب الله" و"كتائب الامام علي" و"بدر" و"عصائب أهل الحق" إجمالا بدور القوات المهاجمة ضد تنظيم الدولة. لكن وجهت إليها أيضا مرات عدة اتهامات الى فصائل الحشد بارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان.

في نوفمبر ٢٠١٦، أقر مجلس النواب العراقي قانون الحشد الشعبي الرامي إلى وضع تلك الفصائل تحت الإمرة المباشرة للقائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء حيدر العبادي. وبموجب ذلك القانون، تعتبر فصائل وتشكيلات الحشد الشعبي "كيانات قانونية تتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات باعتبارها قوة رديفة وساندة للقوات الأمنية العراقية ولها الحق في الحفاظ على هويتها وخصوصيتها ما دام ذلك لا يشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي".

عادت مسألة تأثير إيران على الحشد إلى الضوء مجددا الأسبوع الماضي بعد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الذي دعا "الميليشيات الإيرانية" إلى "العودة إلى ديارهم". ورفض رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بشدة تلك التصريحات.

وقال العبادي خلال لقائه تيلرسون في بغداد قبل يومين، إن "مقاتلي الحشد الشعبي هم مقاتلون عراقيون قاتلوا الإرهاب ودافعوا عن بلدهم وقدموا التضحيات التي ساهمت بتحقيق النصر على داعش". وأوضح أن "الحشد مؤسسة رسمية ضمن مؤسسات الدولة والدستور العراقي لا يسمح بوجود جماعات مسلحة خارج إطار الدولة".

ورغم ذلك، يشير مركز "كارنيغي" للأبحاث إلى أن "طهران تلعب دورا حقيقيا في التنسيق مع قيادة الحشد التي تجتمع بانتظام مع قاسم سليماني"، قائد "فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني.

وفي يوليو الماضي، ظهر أبو مهدي المهندس، وهو الرجل الثاني في الحشد، في بعض وسائل الإعلام الإيرانية، متحدثا بالفارسية، ومعلنا ولاءه لسليماني.

*وكالة فرانس بريس :

قال إنه لم يرتقِ لحجم التهديد الذي يواجه المدينة المقدسة

العراق يكشف أسباب تحفظه على قرار العرب حول القدس

قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية احمد محجوب إن وزير الخارجية ابراهيم الجعفري قد تحفظ على القرار العربي بسبب رفض مقترح عراقي يتضمن اتخاذ اجراءات دبلوماسية واقتصادية جماعية للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني وعاصمة دولته القدس"، حيث أعرب الجعفري عن أسفه لرفض المقترح العراقي وضعف القرار العربي لكونه دون المستوى المطلوب ولم يرتق لحجم التهديد الذي تواجهه القدس داعيًا الدول العربية الى اتخاذ مزيد من الاجراءات السياسية والاقتصادية التي من شأنها حماية القدس.

واضاف محجوب في بيان صحافي الاحد، أن موقف وفد وزارة الخارجية العراقية جاء منسجمًا مع تطلعات شعب وحكومة جمهورية العراق وآمال الشعوب العربية بنصرة القضية الفلسطينية ومواجهة التحديات التي تواجهها.

وحذر وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري خلال القائه كلمة العراق في الاجتماع الوزاري الطارئ لجامعة الدول العربية في القاهرة لمناقشة تداعيات قرار الرئيس الأمريكي بشأن إعلان القدس عاصمة لإسرائيل من ان لهذا القرار الجائر تداعيات خطيرة على استقرار المنطقة وعلى الإدارة الأمريكية أن تنسجم مع أمتها وتاريخها لتصنع مستقبلها. وشدد على ضرورة عدم اكتفاء العرب بالخطابات، لأنها لا توصل إلى نتيجة "بل ان نقدم على ردود فعل غير تقليدية وأن نحول الخطاب إلى ممارسة عمل حتى يحسب لنا أعداؤنا ألف حساب". وقال: "هذه ممارسة سرطانية تجعل المنطقة والعالم على شفا حرب لا طائل من ورائها".. مشيرًا الى إن العراق يقف في خط المواجهة

الأول ضد الإرهاب الداعشي لكنه يصطف إلى جانب إخوانه في فلسطين ويبذل ما يستطيع أن يقدمه حتى لا يتأخر عن دعم القضية الفلسطيني".

واكد الجعفري في كلمته التي حصلت "إيلاف" على نصها على ضرورة اتخاذ قرارات جريئة، "لان المحنة قد تعرض المنطقة إلى دمار وعلى الجميع من موقع المسؤولية أن يسجلوا موقفاً للتاريخ، اذ ان هكذا محن كتبت في التاريخ عندما تخلف القادة، ولم تكن قراراتهم صحيحة".

*إيلاف :

الخزعلي يتوعد إسرائيل من حدود لبنان.. والحريري يعلق

بثت قناة "العهد" التابعة لزعيم مليشيا "عصائب أهل الحق" العراقية، قيس الخزعلي، السبت، مقطعا مصورا يظهر فيه الأخير يتجول بالزي العسكري، في جنوب لبنان على الحدود الفاصلة مع إسرائيل.

وبحسب الفيديو الذي تناقله نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، يظهر عدد من عناصر حزب الله اللبناني، وأحدهم يشرح للخزعلي الخارطة الحدودية وأين تقع الجولان السورية وكم تبعد عنها المستعمرات الإسرائيلية.

وبعدها يتحدث الخزعلي عبر جهاز اتصال لاسلكي قائلا: "أنا الآن عند باب فاطمة في بلدة كفركلا في الحدود الفاصلة بين الجنوب اللبناني وفلسطين المحتلة مع الإخوة في حزب الله".

وأضاف: "نعلن جهوزيتنا للوقوف صفا واحدا مع الشعب اللبناني والقضية الفلسطينية أمام الاحتلال الإسرائيلي الغاشم المعادي للإسلام والعرب والإنسانية في قضية العرب المصيرية".

وتابع الخزعلي قائلا: "إن شاء الله كل الخير والبركة بالشباب المجاهدين في كل مكان على أرض المعمورة، والخير والبركة في المقاومة الإسلامية التي على مستوى الجهوزية في تلبية نداء الإسلام في التمهيد لدولة العدل الإلهية دولة صاحب الزمان، ولبيك يا مهدي".

من جهته، أعلن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء اللبناني، سعد الحريري، السبت، أنه يتم التداول على مواقع التواصل الاجتماعي بفيديو لمسؤول ميليشيات عراقية يقوم بجولة على قرى حدودية جنوبية في لباس عسكري.

وأضاف: "تبين أن الفيديو جرى تصويره قبل ستة أيام، وهو يشكل مخالفة موصوفة للقوانين اللبنانية، استدعت قيام الحريري باتصالات مع القيادات العسكرية والأمنية المعنية لإجراء التحقيقات اللازمة واتخاذ الإجراءات التي تحول من دون قيام أي جهة أو شخص بأي أنشطة ذات طابع عسكري على الأراضي اللبنانية، ومن دون حصول أعمال غير شرعية على صورة ما جاء في الفيديو، ومنع الشخص المذكور من دخول لبنان".

وكان أيضا الأمين العام لعصائب أهل الحق، قيس الخزعلي قد دعا، الأربعاء، من وصفهم بالأحرار والمخلصين إلى الوقوف صفا واحدا لمواجهة "المستكبرين وأعداء الإنسانية"، على خلفية القرار الأمريكي.

وقال الخزعلي في تغريدة له على حسابه الخاص في "تويتر"، إن "قرار ترامب باعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني الغاصب بداية النهاية للمشروع الإسرائيلي العنصري". وأضاف: "ندعو كل الأحرار والمخلصين للوقوف صفا واحدا لمواجهة المستكبرين وأعداء الإنسانية"، بحسب تعبيره.

يشار إلى أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترمب، كان قد أعلن في خطاب من البيت الأبيض، الأربعاء، اعتراف الولايات المتحدة بالقدس "عاصمة لإسرائيل"، وأمر وزارة الخارجية بالتحضير لنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، وبدء التعاقد مع المهندسين المعماريين.

*وكالات ومصادر متعددة:

تحديات ضخمة أمام العراق

خبراء: النصر سيبقى هشاً ما لم تعالج أسباب بروز التنظيم

رغم إعلان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي «انتهاء الحرب» ضد تنظيم داعش في البلاد، يبقى هذا «النصر الكبير» هشاً في حال لم يتم القضاء على الأسباب التي أدت إلى بروزه، وفق ما يشير خبراء.

وقد خاض العراق معركة عنيفة ضد المتطرفين الذين هددوا وجوده في العام ٢٠١٤، لكن النجاح العسكري لا يعد كافياً.

ويقول الخبير في شؤون الشرق الأوسط لدى معهد «إيريس» للشؤون الدولية والستراتيجية في باريس كريم بيطار لوكالة الصحافة الفرنسية: «لا يزال يتعين القيام بالكثير لتجفيف المصادر التي أتاحت بروز تنظيم داعش. حرموا من الظهور وهزموا عسكرياً، لكن المنبع الذي خرجوا منه لا يزال خصباً». ويعتبر بيطار أنه يجب «أولاً تعزيز قوة السلطات المركزية مع اتباع سياسات شاملة لا تهمش أي طائفة». ويضيف أنه بعد ذلك «سيكون من الضروري معالجة مشاكل إعادة الإعمار، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة الفساد، وضمان التوزيع العادل للإيرادات النفطية، بالطبع من دون نسيان استئناف المفاوضات مع حكومة إقليم كردستان».

وتعتبر هذه المسائل حاسمة للعراق، الذي لم يعرف إلا الحرب منذ نحو أربعين عاماً، من الحرب مع إيران (١٩٨٠ – ١٩٨٨) إلى غزو الكويت وتبعاته (١٩٩٠ – ١٩٩١) مروراً بالحصار الدولي والغزو الأمريكي للبلاد (٢٠٠٣ – ٢٠١١)، وصولاً إلى الحرب الأهلية، وبعدها دخول تنظيم داعش.

وقال العبادي أول من أمس، إن المعركة المقبلة لحكومته ستكون معركة ضد الفساد، التي ستكون «امتداداً طبيعياً لعمليات تحرير الإنسان والأرض»، بحسب قوله.

ويبدو العراق اليوم في حالة ضعف بانتظار يد العون التي تساعده على النهوض مجدداً. ومن المرتقب أن يعقد اجتماع للمانحين في فبراير (شباط) المقبل في الكويت، بهدف تقديم المساعدة لإعادة إعمار البلد، في عملية تقدر كلفتها بمائة مليار دولار.

ويشير الخبير في الشؤون العراقية والأستاذ في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، محمد ولد محمدو، إلى أن «حل مشكلة تنظيم داعش ليس عسكرياً فحسب». يقول ولد محمدو إن «مسألة تنظيم داعش لن تختفي، والجانب العسكري بعيد من النهاية. في نزاعات مماثلة الأعمال العدائية تبقى قائمة لفترة طويلة على مستوى يتطلب التزاماً كبيراً».

وقد انهزم المتطرفون في غالبية البلاد، لكنهم انسحبوا إلى الصحراء، وما زالوا يملكون خلايا في بعض المدن، بحسب ما أظهرت الهجمات الأخيرة. لذا يلفت ولد محمدو إلى أنه «يضاف إلى ذلك أن عملية إعادة الإعمار ستكون في هذه الحالة، اجتماعية أكثر منها مسألة بنى تحتية».

وبالنسبة إلى كريم بيطار، فإنه «طالما أن المشاكل الأساسية لم تحل، والشعور بالاضطهاد والإذلال مستمر لدى بعض العراقيين السنة، فإن خطر تحول أو تمرد جديد للحركة المتطرفة ليس مستبعداً». ويضيف أن «الحروب الإقليمية بالوكالة وضعف الحكومات المركزية، لن تسمح في هذه المرحلة بقلب صفحة التطرف المسلح نهائياً». ويتابع أن «العراق شهد عنفاً خلال سنوات من الديكتاتورية الشرسة، ثم الغزو الأمريكي الكارثي، وبعدها وحشية (داعش)، وحوصر بجميع الصراعات الإقليمية. لقد تم تهميش المجتمع المدني والمعتدلين لفترة طويلة، وكانت اليد العليا للأصوات الأكثر تطرفاً».

ويرى بيطار أن «ما يسمى بالنظام التأسيسي الذي وضعه الأمريكيون بعد العام ٢٠٠٣ قد عمد إلى تعميق خطوط الصدع، ما يعني أن التوازن السياسي للسلطة أصبح الآن منحرفاً تماماً بالانتماءات الطائفية».

الملف الآخر الذي سيكون محط جدل كبير، هو مستقبل قوات «الحشد الشعبي» التي تضم فصائل غالبيتها شيعية، وتأسست في العام ٢٠١٤ بدعوة من المرجع الشيعي علي السيستاني، لمواجهة تقدم تنظيم داعش.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٦ أقر مجلس النواب العراقي قانون «الحشد الشعبي» الرامي إلى وضع تلك الفصائل تحت الإمرة المباشرة للقائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء حيدر العبادي. ويقدر عدد مقاتلي «الحشد الشعبي»، بحسب البرلمان العراقي، بـ١١٠ آلاف، بينما يتراوح، بحسب خبراء، بين ٦٠ ألفاً و١٤٠ ألفاً.

ويقول ولد محمدو إن «هذا الكيان الحكومي شبه العسكري نما إلى حد أنه حل تقريباً محل الجيش العراقي النظامي، وقواته الخاصة الأخرى». ويحذر من أن «حل (الحشد) سيكون صعباً على الدولة العراقية، واستمرار جهات فاعلة مماثلة في المجتمع العراقي، هو جزء من استمرارية العنف وانعدام قدرة الدولة على الاستمرار».

وفي هذا الإطار، يرى ناشر مجلة «إنسايد إيراكي بوليتيكس» الإلكترونية كيرك سويل، أنه «إذا كان (داعش) أكثر إثارة للقلق بالنسبة للعالم، فبالنسبة للعراقيين المجموعات التي قد تتحول إلى مافيا محلية تسعى وراء المال تعتبر أكثر خطورة».

*صحيفة (الشرق الاوسط):

الشيوعي العراقي:

ليكن الانتصار على داعش مقدمة للانتصار على التحديات القائمة

بارك الحزب الشيوعي العراقي لأبناء الشعب كافة، الانتصار الكبير الذي حققته قواتنا المسلحة بمختلف صنوفها والتشكيلات المساندة لها، بتطهيرها أراضي الوطن من الإرهاب الداعشي الآثم.

وقال الرفيق رائد فهمي سكرتير اللجنة المركزية للحزب، إن "هذا المنجز الوطني الكبير تحقق بعزم العراقيين جميعاً، وبهمة أبطال قواتنا المسلحة بمختلف صنوفها، والتشكيلات المساندة لها من متطوعي الحشد الشعبي وقوات البيشمركة وأبناء المناطق المحررة".

وأضاف: إن المعركة ضد الإرهاب، حظيت باسناد شعبي واسع، ساهمت فيه جميع القوى السياسية والمرجعيات الدينية، بما عزز اللحمة الوطنية، وأعطى زخما كبيراً لعمليات تحرير اراضينا من دنس داعش الارهابي.

وأكد فهمي "مسؤولية الجميع عن الحفاظ على ما تحقق من إنجاز، وتحويل نتائجه إلى سند ورافعة لمواجهة التحديات التي تجابه بلدنا، وفي مقدمتها إعمار المدن وإعادة النازحين، وتعزيز النسيج الوطني".

وفيما أشار إلى أن "المعركة مع الإرهاب لم تنته بعد"، شدد على "ضرورة استكمال المعركة لتجفيف منابع التطرف والعنف، وهي معركة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، تستلزم تجاوز كل اشكال التمييز الاجتماعي، ومكافحة الفقر وتأمين العيش الكريم لأبناء شعبنا، فضلاً عن اتخاذ إجراءات جادة لإعادة الأمن والاستقرار".

وقال سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، إن "إنجاز المهمات الأخرى، المتمثلة بمكافحة الفساد وإصلاح النظام السياسي، هي أولى الخطوات لوضع العراق على سكة الاستقرار والازدهار". وأضاف "إننا سعداء بما تحقق، ونريد لهذه الفرحة العراقية أن تدوم، لذا ندعو الى الحذر واليقظة السياسية والمجتمعية، من كل ما يمكن ان يعيد البلاد إلى الوراء، لا سيما وإن المنطقة تمر بأشد حالات التوتر التي قد تنعكس داخلياً، ما يتوجب الانتباه اليه".

وختم رائد فهمي قائلاً: نجدد التهاني والتبريكات لأبناء شعبنا كافة، عربا وكردا وتركمانا وقوميات أخرى، على اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، ونتوجه بالتحية الى المقاتلين البواسل الذين بذلوا التضحيات الجسام دفاعا عن الوطن. الرحمة للشهداء والرعاية لعوائلهم، والشفاء للجرحى والعناية بهم وبأسرهم".

*طريق الشعب:

العبادي يتحالف مع زعماء المحافظات السنية قبل فتح ملفات فساد المالكي

يستعد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، للكشف عن نواياه بشأن المشاركة في الانتخابات المحلية والعامة المقررة في مايو ٢٠١٨.

وقالت مصادر سياسية في بغداد لـ"العرب"، إن "قيادات سياسية بارزة، مقربة من العبادي، تعمل منذ أسابيع على صياغة الخطوط العامة للقائمة الانتخابية التي سيتزعمها رئيس الوزراء في الانتخابات المقبلة". وأضافت أن "العبادي التزم بعدم التفكير في الانتخابات إلا بعد القضاء على داعش، ومع إعلانه السبت النصر النهائي على التنظيم، فإنه من المبرر أن يكشف عن خطواته السياسية المقبلة".

ويستعد ممثلون عن العبادي لزيارة المحافظات العراقية، ذات الأغلبية السنية، لتقديم عروض لشخصيات مهمة فيها، بهدف ضمها إلى تحالف انتخابي واسع.

وقال سياسي عراقي مشارك في مفاوضات تشكيل قائمة العبادي لـ"العرب"، إن "ممثلين عن رئيس الوزراء سيقومون بجولات في كل من الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى". وأضاف "سنقترح على شخصيات مؤثرة في هذه المحافظات الانضمام إلى تحالف انتخابي يقوده العبادي".

ويعيش أهالي هذه المدن وضعا مزريا في مخيمات التهجير بعد أن دمرت بيوتهم، ولا توجد خطط حكومية واضحة لإعادة إعمار هذه المدن وعودة المهجّرين.

وتابع السياسي أن "العبادي يريد تكتلا انتخابيا يمثل جميع ألوان الطيف العراقي، وسينافس على مقاعد جميع المحافظات". ومضى يقول، "لدينا طلبات من أحزاب وشخصيات عراقية مهمة للغاية، تريد الانضمام إلى تحالف العبادي، ولكن ضمان التوازن في التمثيل الطائفي داخل التحالف هو المرجع في البت في هذه الطلبات".

وعن فرص التحاق تحالف العبادي بائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، قال إن "المالكي أصبح من الماضي". وأضاف أن "زعيم ائتلاف دولة القانون كان طرفا سياسيا جاذبا للتحالفات، ولكنه الآن صار طاردا لها، ولن يحظى بتحالفات مهمة"، مشيرا إلى أن "المالكي يخسر الآن حتى فرصة التحالف مع قيادات الحشد الشعبي القريبة من إيران، لأن الجميع يبتعد عن الحصان الخاسر". ويوضح، أن "شبهات الفساد التي تلاحق المالكي ومقارنة الشارع له بالعبادي، يؤثران على شعبيته التي تنحسر يوميا".

وتكشف مصادر مطلعة في مدينة النجف العراقية لـ"العرب"، أن "زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، ربما يدفع بموالين له إلى قائمة العبادي".

ويفضل الصدر أن "تفوز قائمة شيعية يقودها العبادي، بعدد مريح من مقاعد البرلمان، لضمان التحكم في تشكيل الحكومة المقبلة، على فوز قوائم شيعية متعددة، تحول مفاوضات تشكيل الحكومة إلى حلبة للابتزاز".

لذلك، تتوقع المصادر أن يعلن الصدر، قبيل الانتخابات، دعمه الصريح لقائمة العبادي حتى إذا شكل قائمة انتخابية مستقلة عن رئيس الوزراء.

وأمر الصدر جميع أعضاء كتلة الأحرار التابعة له في البرلمان، بعدم الترشح للانتخابات المقبلة.

وأبلغ الصدر أتباعه بالاستعداد للمشاركة الواسعة في الانتخابات القادمة، ودعم "قائمة محددة"، سيجري الإعلان عنها لاحقا.

وتقول مصادر سياسية شيعية في بغداد، إن "العبادي لن يتحالف مع أي قوة كبيرة قبل الانتخابات، ولكن فرص تحالفه بعد الانتخابات مع زعيم تيار الحكمة، عمار الحكيم، فضلا عن زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، كبيرة للغاية".

ويرهن العبادي مستقبله السياسي بسلسلة انتصارات تحققت في عهده ضد تنظيم داعش، قادت في النهاية إلى تحرير كامل أراضي العراق، كما أن نجاحه النسبي في إدارة أزمة استفتاء الاستقلال، مع إقليم كردستان، عزز رصيده الشعبي. لكن رئيس الوزراء العراقي يدرك أن وفاءه بتعهدات ملاحقة الفاسدين، التي قطعها على نفسه، منذ تسلمه

مهام عمله قبل نحو ٣ أعوام وظل يكررها حتى حولها إلى حملة منظمة، سيلعب دورا حاسما في تحقيق طموحه بولاية ثانية في منصبه.

وبحسب مصادر سياسية مطلعة، فإن "العبادي سمع لوما شديدا من المالكي خلال اجتماع لحزب الدعوة مؤخرا، الذي ينتمي إليه كلاهما، بسبب إصرار رئيس الحكومة الحالي على التذكير بفساد الحكومات السابقة".

ويشعر المالكي، الذي شغل منصب رئيس الوزراء دورتين متتاليتين، أنه هو المعني بهذه الاتهامات.

وقالت المصادر إن "العبادي رفض انتقادات المالكي خلال الاجتماع الحزبي، وغادر موقع انعقاده قبل انتهائه".

ويؤكد مقربون من المالكي لـ"العرب"، إن "العبادي يضمر شيئا لزعيم ائتلاف دولة القانون وأقاربه" الذين يتوزعون على مناصب تشريعية وتنفيذية.

ويقول مراقبون إن "العبادي، ربما يؤجل فتح ملفات الفساد ضد بعض الشخصيات الكبيرة إلى حين اقتراب موعد الاقتراع، كي تكون مؤثرة في معركته الانتخابية".

*صحيفة (العرب) اللندنية :

الصدر يضع عددا من المطالب أمام الحكومة قبل تحويل "سرايا السلام" لمنظمة خدمية

وضع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الاثنين، عددا من المطالب امام الحكومة قبل تحويل "سرايا السلام" الى منظمة خدمية، بينها الاعتناء بعوائل الشهداء وعلاج الجرحى وتوفير فرص العمل.

وقال الصدر في كلمة متلفزة بمناسبة اعلان النصر الكامل على تنظيم "داعش" في العراق، وتابعتها السومرية نيوز، إن "يوم النصر هو العيد الوطني الكبير"، مبينا أنه "قبل ان نقدم على تحويل سرايا السلام الى منظمة خدمية او انسانية او حتى مدنية فينبغي على الحكومة مراعاة استمرار الاعتناء بعوائل الشهداء اكراما لدمائهم وتضحياتهم الكبيرة". كما طلب الصدر من الحكومة، "اكمال معالجة الجرحى ليعودوا الى عوائلهم ومزاولة اعمالهم سالمين غانمين"، داعيا ايضا الى "العمل الجاد من اجل ايجاد فرص عمل لهم باسرع وقت ممكن لابعادهم عن الفراغ والبطالة التي قد تتسبب بضرر عام وليس بضرر خاص".

وشدد الصدر كذلك على ضرورة "دمج بعض عناصرهم (سرايا السلام) بالجيش العراقي او القوات الامنية الاخرى"، مؤكدا في الوقت نفسه "استمرار بقاء السرايا في سامراء حصرا الى اشعار اخر، مع التنسيق التام مع الدولة لقدسية المكان وحساسية الموقف الامني فيها والعسكري ولو بعد تحولهم ضمن القوات الامنية، وتكريمهم بما يليق بهم ماديا ومعنويا قدر الامكان".

وتعد "سرايا السلام" تنظيما مسلحا يتبع إلى التيار الصدري الذي يقوده الصدر، وتم تشكيله بعد سيطرة "داعش" على محافظة نينوى واجزاء واسعة من مناطق البلاد.

*السومرية نيوز :

الرافدين يعلن منح سلفة ٢٠ مليون دينار للأساتذة التدريسيين في الجامعات

اعلن مصرف الرافدين، الاثنين، عن منحه سلفة ٢٠ مليون دينار للأساتذة التدريسيين في الجامعات، و١٠ ملايين لمن هم بصفة مدرس.وقال المكتب الإعلامي للمصرف في بيان له، انه "تقرر منح سلف للأساتذة التدريسيين تصل الى ٢٠ مليون دينار لمن هم بدرجة أستاذ وأستاذ مساعد". واضاف انه "تقرر ايضا منح ١٠ ملايين دينار لمن هم بدرجة مدرس ومساعد مدرس"، مشيرا الى ان "المصرف يولي اهتماما بشريحة الاساتذه لما يقدموه من خدمة للصالح العام".يذكر ان مصرف الرافدين باشر خلال عام ٢٠١٦، بمنح سلف وقروض لموظفي دوائر الدولة ولقطاعات اخرى وفق اليات وضوابط معينة.

*السومرية نيوز :

الصدر يحول (سرايا السلام) إلى منظمة مدنية ويوجه بتسليم سلاحها للدولة

وجه زعيم التيار الصدري، السيد مقتدى الصدر، الاثنين، سرايا السلام بتسليم السلاح الى الدولة، وفيما حدد مهلة لتسليم المواقع المحررة عدا سامراء، دعا كافة فصائل الحشد الشعبي إلى ترك السلاح وحصره بيد الدولة.

وقال الصدر، في بيان: إن "ما دفعه إلى اتخاذ هذا القرار هو انتفاء الحاجة لهذا الفصيل المسلح بسبب انتهاء المعارك ضد عصابات تنظيم (داعش) في العراق، بإعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي الانتصار النهائي عليه".

ودعا الصدر القائد العام للقوات المسلحة إلى إلحاق بعض عناصر السرايا المسلحة بالقوات الأمنية العراقية وإيجاد فرص عمل للآخرين، كما طلب الصدر فتح تحقيق في سقوط الموصل، ومجزرة قاعدة سبايكر والصقلاوية، والبدء بمحاكمة المفسدين".

واستثنى الصدر مدينة سامراء من هذا الإجراء، وطالب عناصر فصيله المسلح في هذه المدينة بأن يستمروا في عملهم "لقدسية المكان، وحساسية الموقف الأمني والعسكري فيها".

ودعا زعيم التيار الصدري كافة فصائل الحشد الشعبي إلى ترك السلاح "وحصره بيد الدولة والعمل على تقويتها من خلال تمكينها وفرض سيطرتها على جميع الأراضي العراقية من دون التدخل بعملها".

ووضع الصدر عددا من المطالب امام الحكومة قبل تحويل "سرايا السلام" الى منظمة خدمية، مبينا أنه "قبل ان نقدم على تحويل سرايا السلام الى منظمة خدمية او انسانية او حتى مدنية فينبغي على الحكومة مراعاة استمرار الاعتناء بعوائل الشهداء اكراما لدمائهم وتضحياتهم الكبيرة".

كما طلب الصدر من الحكومة، "اكمال معالجة الجرحى ليعودوا الى عوائلهم ومزاولة اعمالهم سالمين غانمين"، داعيا ايضا الى "العمل الجاد من اجل ايجاد فرص عمل لهم باسرع وقت ممكن لابعادهم عن الفراغ والبطالة التي قد تتسبب بضرر عام وليس بضرر خاص".

*صحيفة (الصباح) البغدادية :

العراق يعلن النصر.. بالأرقام تعرف على خسارة العراق في حربه ضد «داعش»

أحمد الدباغ: أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي النصر النهائي على «تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)» في الأراضي العراقية، نصر أعلنه رئيس الوزراء في التاسع من ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٧ بعد أن استطاعت القوات العراقية تحرير كافة الأراضي، والسيطرة على الحدود البرية مع سوريا بكاملها، والبالغ طولها ١٨٣ كيلومترًا. في السطور التالية، نقرأ معكم حيثيات هذا النصر، وكم كلفت الحرب ضد التنظيم، وما هي الخسائر الناجمة عنها.

خسائر الـ< ١٢٧٦ يومًا > ما بين بداية الحرب وإعلان النصر

في يوم الثلاثاء العاشر من يونيو (حزيران) عام ٢٠١٤، انشغلت الصحف والمحطات التلفزيونية حول العالم بخبر مفاجئ يُعلن عن سقوط ثاني أكبر المدن العراقية على يد عشرات المسلحين من «تنظيم الدولة». إذ تمكن عشرات المسلحين التابعين لـ«داعش» من إسقاط الموصل، ثم بقية المدن الشمالية، ليستولوا خلال أيام على ما يقرب من ٤٠٪ من مساحة العراق الكلية. ١٢٧٦ يومًا كانت المدة التي مكث فيها «تنظيم الدولة» في العراق، والتي كانت حربًا مفتوحة لا هوادة فيها، تركت أثرها على كل شيء في العراق، من البشر وحتى الحجر.

الخسائر البشرية بين السقوط والنصر

ذكر تقرير للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ أن حصيلة القتلى لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ في العراق، والمرتبطة بهجمات تنظيم «داعش» بلغت نحو ١٨٨٠٢ قتيل، و٣٧ ألف جريح، قبل أن تبدأ معركة الموصل، كما أورد التقرير ذاته أن إجمالي عدد من فقدوا منازلهم وأصبحوا نازحين وصل إلى ٣,٢ مليون نسمة، يتركزون في محافظات شمال وغرب العراق: نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وكركوك، وديالى، وبعض أطراف العاصمة بغداد.

أما عام ٢٠١٦، فلم يكن أفضل من سابقه، حيث لقي ما لا يقل عن ٦٨٧٨ مدنيًا مصرعهم فى أعمال عنف على ارتباط بتنظيم «داعش» وفقًا لما أظهرته أرقام جديدة من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ونشرته صحيفة الإندبندنت.

ولم يشمل الرقم الأخير حالات الوفاة الناجمة عن الآثار الثانوية للحرب، مثل نقص المياه وقلة الرعاية الصحية والجوع، وبحسب التقارير الدورية الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة في العراق «يونامي»، فإن العراق شهد هذا العام وحتى الثلاثين من نوفمبر (تشرين الثاني) مقتل ما لا يقل عن ٣٢٢٩ مدنيًا.

وكانت هذه الأرقام السابقة لا تتفق مع ما نشره موقع «Iraq body count» المختص بحساب عدد الضحايا المدنيين في العراق نتيجة أعمال العنف، حيث يشير تقرير للموقع أن عدد المدنيين الذين قتلوا عام ٢٠١٦ بلغ ١٦٣٩٣ مدنيًا، وهو رقم قريب من عدد الذين قتلوا في عام ٢٠١٥، الذي شهد مقتل ١٧٥٧٨ مدنيًا، وعام ٢٠١٤، والذي راح فيه ٢٠١٨ مدنيًا، بحسب الموقع.

معركة الموصل.. الجولة الأصعب في صراع «داعش» والحكومة

تتضارب أرقام الأمم المتحدة في العراق مع ما نشر في إحصاءات أخرى، خاصة ما يتعلق منها بمعركة الموصل، والخسائر البشرية المترتبة عليها، وعدد المدنيين الذين قتلوا خلال هذه المعركة، فقد ذكرت صحيفة الإندبندنت البريطانية، نقلًا عن تقارير استخباراتية كردية حصلت عليها، أن عدد من قتل من المدنيين وصل إلى ٤٠ ألف قتيل، فضلًا عن عدد أكبر من ذلك من المصابين وأصحاب الإعاقات، وأشار التقرير إلى أن هذا العدد من الضحايا سقط نتيجة القصف الجوي والاشتباكات الأرضية، فضلًا عن أعداد كبيرة سجلت بسبب استهداف مسلحي «داعش» للمدنيين الفارين خلال المعركة.

وأشارت تقارير أخرى إلى سقوط نحو ١٦ ألف مدني، منذ بدء المعركة وحتى مايو (أيار) ٢٠١٧، في حين ترفض الحكومة العراقية هذه الأرقام، وتعتبرها مبالغًا فيها، فيما ذكرت تقارير حكومية أن عدد من قُتل في المعركة لم يتجاوز ٤ آلاف مدني.

يقول الصحافي العراقي أحمد الدليمي لـ«ساسة بوست»: «من خلال التقارير التي اطلعنا عليها، ومن خلال المعاينة الميدانية للمدينة، فإن الرقم الذي أوردته صحيفة الإندبندنت البريطانية أقرب للواقع، إذا ما أضفنا عدد من قتلهم التنظيم خلال فترة سيطرته على المدينة، ودليل ذلك أن عدد من انتشلتهم فرق الدفاع المدني إلى الآن وصل إلى أكثر من ١٩٠٠ قتيل، انتشلوا من تحت ركام منازلهم في المدينة القديمة في الجانب الغربي (الأيمن) من الموصل».

أما عدد من قتلوا من القوات الأمنية العراقية، فتشير تقارير إلى أن العدد وصل إلى أكثر من ٨ آلاف قتيل حتى نهاية أبريل (نيسان) ٢٠١٧، باستثناء قتلى الحشد الشعبي، ويضيف التقرير أن الخسارة الأكبر كانت في صفوف قوات الشرطة الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية العراقية، تليها قوات الجيش العراقي ومكافحة الإرهاب. أما عدد من سقطوا في المعارك السابقة التي خاضتها القوات العراقية، فتشير تقارير صحافية إلى أن معركة الفلوجة في يونيو ٢٠١٦ كلفت القوات العراقية ٩٠٠ قتيل، أما عدد من سقطوا من الحشد الشعبي، فقد وصل إلى ٦ آلاف قتيل و١٧ ألف جريح، بحسب تصريح أدلى به المتحدث باسم هيئة الحشد الشعبي أحمد الأسدي في يناير (كانون الثاني) ٢٠١٦، في حين تظل الأرقام المتداولة لعدد قتلى القوات الأمنية نادرة جدًا، حيث تتحفظ الوزارات الأمنية على نشر أية إحصائية بخصوص الشأن.

أما عن الخسائر في صفوف قوات البيشمركة التابعة لإقليم كردستان العراق، والتي كان لها دور في المعارك ضد «تنظيم الدولة»، فقد أعلنت وزارة البيشمركة في حكومة الإقليم، أن عدد القتلى بلغ نحو ١٧٤٥ قتيلًا، وأكثر من ١٠ آلاف جريح، منذ يونيو ٢٠١٤ وحتى إعلان تحرير الموصل.

كل حرب لا يتبعها نزوح وتشرد.. لا تُعد حربًا

لا تنفك الحروب تزيد من أعداد النازحين والمشردين حول العالم، ويبرز العراق كأحد أكثر الدول التي شهدت موجات نزوح كبرى خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث نزح قرابة ٥ ملايين فرد داخل وخارج العراق منذ يونيو ٢٠١٤، بحسب وثيقة صادرة عن وزارة الهجرة والمهجرين العراقية في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، وأن ما نسبته ٤٢٪ فقط من هذا المجموع هم من عادوا بالفعل إلى منازلهم" ليظل أكثر من ٣,٢ مليون فرد عراقي في مخيمات النزوح، أو موزعين في دول أخرى.

مليارات الدولارات < فاتورة > الحرب

لم تترك الحرب في العراق منذ ٢٠١٤ بابًا إلا وطرقته، وكل ثانية تمر، كان العراق يخسر خلالها ملايين الدولارات، وبانتهاء آخر المعارك ضد «داعش» في العراق، قدّر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الخسائر الاقتصادية بـ ١٠٠ مليار دولار، ويشير هذا الرقم إلى تكلفة الدمار والخراب في الاقتصاد والبنى التحتية في المدن العراقية التي كان التنظيم قد سيطر عليها، وتشمل الجسور والدوائر والمستشفيات والمصانع، ولا يشمل ما خسره العراق من معدات عسكرية وذخيرة وآليات ومعدات خلال المعارك التي خاضتها القوات الأمنية في ثلاث سنوات ونيّف.

وعن الإنفاق العسكري الذي تكبده العراق من شراء للسلاح والذخيرة، قال «بليغ أبوكلل» المتحدث باسم ائتلاف كتلة المواطن، أن تكلفة حرب العراق على تنظيم «داعش» وصلت إلى ٣٠٠ مليار دولار، منها ١٠٠ مليار دولار ذهبت على التسليح وشراء العتاد والذخيرة، وصيانة الآليات والضربات الجوية، بحسب أبوكلل.

مليار دولار هي قيمة ما فقده العراق من عربات «همفي» الأمريكية التي استولى التنظيم عليها في العراق، وبحسب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، فإن مجموع ما خسره العراق في الموصل وحدها يصل إلى ٢٣٠٠ عربة هامفي تقدر قيمتها بمليار دولار، فضلًا عن آلاف القطع العسكرية والبنادق والذخيرة.

عشرات الآلاف من البيوت المدمرة في حرب لم تبقِ ولم تذر

أفادت تقارير صحافية أن ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ وحدة سكنية دمرت بالكامل في محافظات الأنبار وكركوك وتكريت وبيجي وديالى وحزام بغداد، نتيجة العمليات العسكرية ضد تنظيم «داعش»، كما نشر موقع «ستارز آند سترايبس» الأمريكي تقريرًا عن مدى الدمار الناجم عن العمليات العسكرية لاستعادة مدينة الموصل، مشيرًا إلى أن عدد المنازل والأبنية التي انهارت بفعل قيام عناصر التنظيم بتفخيخها، أو التي هدمت نتيجة الضربات الجوية والميدانية للقوات العراقية والتحالف الدولي في الساحل الأيمن" يصل إلى ٣٢ ألف منزل في الجانب الغربي من المدينة (الجانب الأيمن يضم المدينة القديمة)، كما يشير التقرير أيضًا إلى تضرر أكثر من ١٢٠ ميلًا من الطرق بفعل الحرب، فضلًا عن دمار مطار الموصل، وجزء كبير من جامعة الموصل، ومحطة السكك الحديدية والجسور والمستشفيات.

كما نشر موقع «UN HABITAT» التابع للأمم المتحدة، معلومات عن عدد الوحدات السكنية المدمرة، في الفترة من ١٨ يونيو ٢٠١٧ وحتى الثامن من يوليو (تموز) ٢٠١٧، إذ تفيد المعلومات بأن هذه الفترة شهدت تدمير ٥٣٩٣ وحدة سكنية في «الموصل القديمة» فقط – أي خلال معركة الموصل القديمة – بما يعادل مساحة ١٢٦ هكتارا من المباني، وقال المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي، مظهر محمد صالح: إن «عمليات داعش في المحافظات كانت بمثابة العبء الجديد الذي أضيف على أزمة السكن، بسبب تعرض عشرات آلاف الوحدات القائمة إلى الضرر الجزئي والكلي جراء العمليات العسكرية».

< مبلغ الآمال > في العثور على جثث المفقودين في المقابر الجماعية

أن تعثر على شخص مفقود بعد يونيو ٢٠١٤ لا يزال على قيد الحياة، أمر بعيد المنال" فجل ما يأمله العراقيون اليوم هو العثور على جثث ذويهم المفقودين في المقابر الجماعية التي خلفها تنظيم «داعش»، والتي يصل عددها إلى

العشرات، فمئات القتلى سقطوا بعد يوم واحد فقط من سيطرة تنظيم «داعش» على الموصل في عملية إعدام جماعية حدثت في قاعدة «سبايكر» الجوية قرب مدينة تكريت، ودُفن القتلى في مقابر جماعية.

وكان التنظيم قد أعدم ١٧٠٠ جندي، ممن كانوا في القاعدة الجوية، بعد أن تمكنه من محاصرتهم، ووثق التنظيم آنذاك عملية إعدامهم عبر فيديو مصور، واستطاعت الفرق الطبية العراقية الشهر الماضي من إتمام مطابقة الحمض النووي لـ ٥٨٤ من رفات الضحايا التي تم انتشالها من المقابر الجماعية، والتعرف عليهم.

يقول المتحدث باسم مفوضية حقوق الإنسان العراقية، علي البياتي: «إن عدد ما تم الكشف عنه من مقابر جماعية منذ يونيو وصل إلى ٧٤ مقبرة»، وأضاف أنه مع استمرار عمليات البحث والتنقيب عن المقابر التي خلفها التنظيم، فإن هذا الرقم قابل للزيادة، وأوضح البياتي أن موقعي «الخسفة» في جنوب الموصل، و«سبايكر» في محافظة صلاح الدين، تحويان العدد الأكبر من جثث ضحايا «داعش» والتي تقدر بالآلاف. ومن جهته قال النائب في البرلمان العراقي عن منطقة «سنجار»، حجي كندور، أن تنظيم الدولة خلّف ١١ مقبرة جماعية، في قرية «كوجو» وخمسة مقابر أخرى في قرية «حردان» وأن هذين الموقعين لم يتم الكشف عنهما حتى الآن بسبب ضعف الإمكانات.

المحامي محمد العلي قال لـ«ساسة بوست»: «إن عملية التحقق من هوية الضحايا في هذه المقابر، يحتاج إلى إجراءات قانونية معقدة حتى يتم التأكد من هوية الضحية، فضلًا عن الحاجة إلى إمكانات مادية كبيرة لمطابقة الحمض النووي للضحية مع أقربائه، وهذه العملية تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين». وأضاف العلي: «أن عدد المقابر الجماعية أكبر بكثير مما هو معلن عنه، نظرًا لأعداد المفقودين منذ عام ٢٠١٤ وحتى الآن».

وعن أعداد من قتلوا منذ يونيو ٢٠١٤ وحتى الآن، قال العلي: «إن الرقم الوارد في تقارير الأمم المتحدة يشمل فقط من تم التأكد من هوياتهم والتحقق منها، وأن المحاكم العراقية ما زالت تستقبل يوميًا عشرات الدعاوى القضائية عن أشخاص اعتقلهم التنظيم خلال سيطرته على المدن، ولا يعرف ذووهم مصيرهم حتى الآن».

*ساسة بوست:

الجبوري: فساد كبير في مكتب العبادي

قال رئيس كتلة (كفاءات) النيابية، هيثم الجبوري، ان "هناك فساد كبير في داخل مكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي".

وقال الجبوري في حلقة برنامج بجرأة في شاشة قناة الفرات الفضائية مساء اليوم ان "مكتب رئيس الوزراء ليس معصوماً من الفاسدين ومن يهدد الفاسد هو الفاسد نفسه". حسب قوله. وأضاف "هناك فساد كبير في بعض أدوات رئيس الوزراء وحتى في داخل مكتبه ومانسمعه الان بقضايا سيطرة الصفرة والمنافذ الحدودية وان هناك عناصر تدعي انتمائها لمكتب رئيس الوزراء وهي أكثر فساداً من بقية الموظفين في متابعة هذا الملف".

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي، أعلن في ٢١ من الشهر الماضي عزم حكومته شن حرب على الفاسدين" داعياً "الناشطين والمواطنين الى التعاون في كشفهم".

وقال العبادي في مؤتمر صحفي: سنتعامل مع الفاسدين كتعاملنا مع داعش وأمام السارقين خيارين أما ان يسلموا الأموال التي سرقوها او يخسرونها ويقبعون بالسجن ولن يشعروا بالأمن" داعيا "الفاسدين بتسليم الأموال التي سرقوها وتسلم حياتهم او سيخسرون حياتهم،" متوعدا اياهم "بمفاجآت".

*الفرات نيوز:

السيستاني: ضرورة الاستعانة بالحشد"ضمن الأطر الدستورية والقانونية

حذرت المرجعية الدينية العليا في النجف، من محاولة استغلال الحشد الشعبي"لتحقيق مآرب سياسية". وفيما أكدت أن لا فضل لأحد بتحقيق الانتصار على داعش، شددت على ضرورة الاستعانة بالحشد"ضمن الأطر الدستورية والقانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة".

ويأتي موقف المرجعية الدينية بعد أيام من إعلان عدد من الاحزاب السياسية فكّ ارتباطها بأجنحتها المسلحة المنضوية ضمن الحشد الشعبي.

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي أعلن، مطلع الاسبوع الماضي، إكمال تحرير جميع الاراضي العراقية من قبضة داعش.

وقال خلال افتتاح مؤتمر الإعلام الدولي في بغداد، السبت الماضي، إن"قواتنا سيطرت بشكل كامل على الحدود السورية العراقية ومن هنا نعلن انتهاء الحرب ضد داعش".

وقال عبد المهدي الكربلائي ممثل المرجعية، خلال خطبة صلاة الجمعة في كربلاء، إن"المرجعية الدينية العليا صاحبة فتوى الدفاع الكفائي... لا ترى لأحدٍ فضلاً يداني فضلكم ولامجداً يرقى الى مجدكم في تحقيق هذا الإنجاز التاريخي المهم".

واضاف ممثل المرجعية ان"النصر على داعش لا يمثل نهاية المعركة مع الارهاب والارهابيين"، لافتا الى ان"المعركة ستستمر وتتواصل ما دام ان هناك أناساً قد ضُلّلوا فاعتنقوا الفكر المتطرف". وحذر من"من التراخي في التعامل مع هذا الخطر المستمر والتغاضي عن العناصر الارهابية المستترة والخلايا النائمة".

وشدد خطيب جمعة كربلاء بالقول إن"المنظومة الامنية العراقية لا تزال بحاجة ماسة الى الكثير من الرجال الابطال الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الاتحادية خلال السنوات الماضية وقاتلوا معها في مختلف الجبهات".

وأكد الكربلائي"من الضروري استمرار الاستعانة والانتفاع بهذه الطاقات المهمة ضمن الأطر الدستورية والقانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة".

وأشار ممثل المرجعية الى أن"معظم الذين شاركوا في الدفاع الكفائي خلال السنوات الماضية لم يشاركوا فيه لدنيا ينالونها أو مواقع يحظون بها، فقد هبّوا الى جبهات القتال استجابة لنداء المرجعية وأداءً للواجب الديني والوطني". وحذر من استغلال المكانة التي حظي بها مقاتلو الحشد"وعدم محاولة استغلالها لتحقيق مآرب سياسية".

وطالبت المرجعية الدينية بضرورة "التحرك بشكل جدي وفعال لمواجهة الفساد والمفسدين الذي يعدّ من أوليات المرحلة المقبلة". ورأت أنّ"المعركة ضد الفساد – التي تأخرت طويلاً– لا تقلّ ضراوة عن معركة الإرهاب إن لم تكن أشد وأقسى"

ورأت المرجعية العليا أن"مكافحة الإرهاب يجب ان تتم من خلال التصدي لجذوره الفكرية والدينية وتجفيف منابعه البشرية والمالية والإعلامية". ودعت الى"العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحررة وإعادة إعمارها وتمكين أهلها النازحين من العودة إليها"، مشددة على ضرورة"تجنب تكرار الاخطاء السابقة في التعامل معهم".

كما دعت المرجعية الدينية الى رعاية أسر الشهداء والجرحى وتوفير حياة كريمة لهم. وطالب الحكومة والبرلمان بأن"يوفرا مخصصات مالية وافية لتأمين العيش الكريم لعوائل شهداء الارهاب الداعشي بالخصوص، مقدماً على كثير من البنود الاخرى للميزانية العامة.".

وبعد ٣ أيام من سقوط الموصل بيد تنظيم داعش، أصدر المرجع الأعلى علي السيستاني فتوى (الجهاد الكفائي) دعا فيها كل قادر على حمل السلاح لمساندة القوات الامنية. وانضوى أغلب المتطوعين ضمن قوات الحشد الشعبي.

وأقر مجلس النواب، في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٦، قانونا خاصا بتشكيل الحشد الشعبي يؤكد أنه جزء من القوات الامنية في البلاد.

ويقدر عدد مقاتلي الحشد الشعبي، الذي يضم بين فصائله الرئيسة كتائب حزب الله ومنظمة بدر وعصائب أهل الحق، بحسب البرلمان العراقي بـ١١٠ آلاف رجل، بينما يتراوح، بحسب خبراء، بين ٦٠ ألفا و١٤٠ ألفا. كما يتضمن أكثر من ٣٠ ألف مقاتل سني ضمن ٤٠ فصيلاً لمقاتلي العشائر.

وتعليقاً على موقف المرجعية، قال النائب أحمد الاسدي، المتحدث السابق باسم هيئة الحشد لـ (فرانس برس)، إن"المرجعية تؤكد الاحتفاظ بقوات الحشد الشعبي الوطنية التي أقرت بقانون و دعمها والمحافظة عليها وعلى مقاتليها والتأكيد على استمرارها وبقائها وتقويتها".

وكشف الاسدي عن"استشهاد حوالي ثمانية آلاف و٤٠٠ مقاتل وجرح حوالي ٣٠ ألفاً من مقاتلي الحشد الشعبي"خلال المعارك ضد داعش.

بدر والعصائب يعلنان فكّ الارتباط بأجنحتهما المسلّحة

الى ذلك أعلنت منظمة بدر وعصائب أهل الحق، كلا على حدة، فكّ ارتباطهما بأجنحتهما المسلحة المنضوية في الحشد الشعبي، ووجهتا مقاتليهما بالالتزام بتعليمات هيئة الحشد وقطع العلاقات الحزبية. وشدد الطرفان على ان السلاح الذي يحمله المقاتلون هو سلاح الدولة.

جاءت هذه الخطوة بعد إعلان مماثل لزعيم التيار الصدري، أبقى فيه على بضعة آلاف من سرايا السلام للمرابطة في مدينة سامراء.

وكان الصدر قد أقدم على هذه الخطوة، بعد اجتماع مغلق مع قادة الحشد، الاحد الماضي، جاء غداة إعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي تحرير جميع الاراضي العراقية من قبضة داعش.

وكانت مصادر قد تحدثت لـ(المدى) مؤخرا، أن الاجتماع تركز حول مناقشة نزع سلاح الفصائل وإغلاق المكاتب في المناطق المحررة. كما تناول اللقاء ضم بعض الفصائل الى تشكيل مسلح جديد أعلن تأسيسه الصدر للدفاع عن القدس.

ووجّه هادي العامري، الامين العام لمنظمة، يوم الخميس، مقاتليه المنضوين ضمن الحشد بقطع علاقتهم الحزبية بالمنظمة.

وقال العامري، في بيان، ان"بدر قدمت خيرة قادتها وكوادرها شهداء في هذا الطريق حيث تجاوز عدد الشهداء أكثر من ٢٥٠٠ شهيد". واضاف"لدينا الآن عدد كبير من الألوية العسكرية تحت إمرة هيئة الحشد الشعبي وتمتثل لأوامر المراجع العسكرية في القوات المسلحة العراقية وهي من أفضل الألوية ضبطا واستعدادا للدفاع عن العراق وشعبه"، مشيرا الى أن قواته"تؤمّن مناطق واسعة ومهمة وحساسة في محافظات ديالى – وصلاح الدين – وكركوك – ونينوى – والانبار – وبغداد".

وطالب زعيم منظمة بدر أمراء ١٢ لواء يتبعون لمنظمته بـ"قطع علاقتهم الحزبية ببدر إن وجدت، والبقاء في الحشد الشعبي لأهمية هذا التشكيل المبارك في الدفاع عن ارض هذا الوطن".

وشدد العامري على أن"كل السلاح الذي بأيدي ألويتنا هو سلاح الدولة وليس لدينا أي سلاح خاص بنا، لأننا نؤمن منذ البداية بحصر السلاح بيد الدولة، كما نوصي جميع الإخوة أمراء التشكيلات بإخلاء المدن من المظاهر المسلحة كافة والتقيد بذلك".

وخاطب زعيم بدر داعش بالقول"لا يتبادر لأذهانكم إنكم غائبون عن أعيننا،فكما عدنا بين ليلة وضحاها وأعدناكم إلى جحوركم فإننا بالمرصاد لكل من يحاول أن يفكر المساس بأمن البلاد".

وسبق قيس الخزعلي، أمين عام عصائب أهل الحق، إعلان العامري. إذ أكد في خطاب متلفز مساء الاربعاء فكّ ارتباطه بجناحه المسلح، المكون من لواءين ضمن الحشد الشعبي.

وأعلن أمين عام عصائب أهل الحق"تحويل المقاتلين والكوادر والاختصاصات والقيادات المجاهدة الى هيئة الحشد الشعبي والتأكيد والالتزام على ارتباطهم بالقائد العام للقوات المسلحة وفك الارتباط السياسي كعصائب أهل الحق معهم".

وشدد على ضرورة"حصر السلاح بكل انواعه، الثقيلة والمتوسطة وحتى الخفيفة التي تسلمت من قبل قيادة الحشد الشعبي، حصرها بالمؤسسة العسكرية وبالأجهزة الامنية الرسمية". معلناً التزامه بـ"دعم الاستقرار الامني والتصدي لكل المحاولات التي تريد زعزعته بالتعاون مع الاجهزة الامنية".

كما أشار الخزعلي الى الالتزام بـ"عدم استعمال الحشد الشعبي في العمل السياسي وكذلك عدم إدخال القيادات والشخصيات المسجلة ضمن هيئة الحشد الشعبي في العملية الانتخابية". وتمسك أمين عام عصائب اهل الحق بضرورة"دعم التوقيتات المحددة لإجراء الانتخابات".

*وكالات ومصادر متعددة:

بيان حول موقف المرجعية

يعرب السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي عن شكره وتقديره واعتزازه البالغ لمواقف المرجعية الدينية المدافعة عن العراق ووحدة شعبه وأمنه وسلامته ومستقبله في مرحلة ما بعد الانتصار، والتي تجسّدت في فتوى الجهاد التأريخية والاستجابة الواعية لها من قبل ابناء شعبنا المجاهد الذي ساند قواتنا البطلة حتى تحقيق النصر وتطهير ارضنا ومدننا من عصابة داعش الارهابية.

ونؤكد على ان الحكومة ماضية في رعاية عوائل الشهداء والجرحى الذين هم صناع النصر، واعادة الاستقرار والنازحين الى المناطق المحررة، اضافة الى حصر السلاح بيد الدولة الذي تم البدء بتطبيقه، وتحقيق السلم المجتمعي والتصدي للجذور والخلفيات الفكرية والسلوكية للارهاب وازالة آثاره، ومحاربة الفساد المستشري والتصدي له بكل اشكاله.

ونرحب بدعوة المرجعية الدينية بعدم استغلال المتطوعين والمقاتلين في الحشد سياسيا، وهو ما يؤكد اهمية إبعاد المؤسسات الامنية عن الانخراط في العمل السياسي والذي يؤيده مقاتلو الحشد الشعبي ومنتسبوه، وهذا الامر اكد عليه القائد العام للقوات المسلحة في اكثر من مناسبة وقد اصدر في مرحلة مبكرة الامر الديواني ٩١ لسنة ٢٠١٦ والذي يضع الاسس التنظيمية لهيئة الحشد الشعبي والذي تم تشريعه لاحقا بقانون الهيئة، وان الحكومة تعمل على تنظيم الحشد وفق السياقات القانونية للدولة ورعاية المقاتلين الشجعان، حيث ان وجود المتطوعين الذين بذلوا جهودهم ببسالة جنبا الى جنب مع القوات الامنية الاخرى يمثل سياسة ثابتة للحكومة.

*المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء :

العبادي يشدد على أهمية ايجاد حلول عملية لمشاكل المنطقة

التقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي بمجموعة من الباحثين والأكاديميين المشاركين بحوار الشرق الاوسط المقام في بغداد برعاية معهد الشرق الاوسط.

واشار الدكتور حيدر العبادي الى اهمية استمرار الدعم الدولي والاقليمي لمرحلة التحرير والبناء وضرورة التكامل الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتركيز على المشاريع التي تحقق مصالح شعوب المنطقة وتكرّس منافع التعاون وتقلل من حدة الاستقطاب الطائفي والعِرقي.

كما شدد على اهمية إيجاد حلول عملية لمشاكل المنطقة المستعصية وعلى الدور المهم للإعلام في بناء الثقة المجتمعية وتشجيع الجهود الإصلاحية البناءة.

*المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء :

الجبوري وعلاوي يتفقان على أهمية حصر السلاح ضمن الاطار القانوني

اعلن المكتب الاعلامي لرئيس البرلمان سليم الجبوري، السبت، أن الاخير ونائب رئيس الجمهورية اياد علاوي اتفقا على أهمية "بسط سلطة القانون وحصر السلاح" ضمن الاطار القانوني.

وقال المكتب الاعلامي في بيان صحافي تلقت السومرية نيوز نسخة منه، إن "رئيس مجلس النواب سليم الجبوري ألتقى، اليوم السبت، نائب رئيس الجمهورية اياد علاوي"، موضحا أنه "جرى خلال اللقاء بحث مستجدات الاوضاع الامنية والسياسية، وسبل تعاون جميع الاطراف في دعم الاستقرار وترميم البنية المجتمعية والاهتمام بالجوانب الخدمية والمعيشية للمواطن، والركون الى الحوار في حل كافة المشاكل العالقة".

واضاف المكتب، أن "الطرفين اتفقا على أهمية بسط سلطة القانون، والحفاظ على هيبة الدولة، وحصر السلاح ضمن الاطار القانوني تمهيدا لانهاء كافة المظاهر المسلحة، خصوصا بعد ان تمكن العراقيون عبر وحدتهم وتلاحمهم من دحر الارهاب وانهاء وجوده على ارض العراق".

وتابع المكتب، "كما تناول البحث ملفات عدة كالانتخابات، وعودة النازحين، واعمار المناطق المحررة، وسبل تفعيل عوامل التنمية الاقتصادية، واعادة العراق الى دوره المحوري عربيا واقليميا".

*السومرية نيوز :

مرجعية السيستاني تشرّع اختراق الميليشيات أجهزة الأمن

عكس موقف المرجعية الشيعية في العراق رغبة الميليشيات المسلحة المرتبطة بإيران في البحث عن شرعية دينية وسياسية لاختراق المؤسسة الأمنية والعسكرية في العراق، وفي نفس الوقت، استباق الدعوات الدولية التي يمكن أن تطالب بنزع سلاح الحشد الشعبي، وتحويله إلى ورقة ضغط ضدها.

وطالب المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني بأن تصبح الفصائل المسلحة التي شاركت في الحرب ضد تنظيم داعش جزءا من الأجهزة الأمنية في العراق.

وفي رسالة ألقاها أحد وكلاء السيستاني نيابة عنه خلال خطبة الجمعة في مدينة كربلاء، قال السيستاني إن كل الأسلحة التي استخدمت لمحاربة المتشددين ينبغي أن تصبح تحت سيطرة الحكومة العراقية.

وقال الشيخ عبدالمهدي الكربلائي وكيل السيستاني "إن النصر على داعش لا يمثل نهاية المعركة مع الإرهاب والإرهابيين" محذرا مما وصفه بالخلايا النائمة. وأضاف "المنظومة الأمنية العراقية لا تزال بحاجة ماسة إلى الكثير من الرجال الأبطال الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الاتحادية خلال السنوات الماضية". وتابع قائلا "من الضروري استمرار الاستعانة والانتفاع بهذه الطاقات المهمة ضمن الأطر الدستورية والقانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة".

وقال مراقبون عراقيون إن المرجعية، التي دأبت على الإفتاء بحماية أنشطة الميليشيات وإعطائها شرعية دينية، لم تفعل شيئا سوى تحويل دعوات أطلقتها قيادات في الميليشيا المسلحة المرتبطة بإيران للاندماج في الجيش والشرطة، وفق خطة تهدف إلى السيطرة على المشهد السياسي والتحكم في العراق أمنيا وسياسيا، إلى أمر واقع وغير قابل للنقاش.

وأشار المراقبون إلى أن إدماج المقاتلين في المؤسسة الأمنية والعسكرية سيجعلهم جاهزين دائما للتحرك السريع وفرض وضع أمني يحكم سيطرة إيران ووكلائها العراقيين على البلاد بقوة السلاح، وهو ما يهدد العملية السياسية ذاتها التي تقوم على المحاصصة الطائفية.

وحذر مراقب سياسي عراقي في تصريح لـ"العرب" من أن دعوة السيد السيستاني لو وجدت طريقها إلى التنفيذ فإن ذلك يعني "استيلاء الميليشيات على الأجهزة الأمنية بطريقة قانونية، خاصة وإذا ما عرفنا أن وزارة الداخلية

تدار من قبل أحد عناصر منظمة بدر فإن الطريق سالكة أمام الميليشيات لممارسة دور يمكن أن يكون أكثر خطورة من الدور الذي تمارسه الآن".

ولفت المراقب إلى أن هناك الكثير من المكر والمراوغة في عبارة "حصر السلاح بيد الدولة"، وأنه حين ينتقل أفراد الميليشيات إلى الأجهزة الأمنية تكون الدولة قد سقطت في أيديهم. وهو ما لا ينسجم وطموحات رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي الذي يسعى إلى استثمار الانتصار على داعش في مجال تكريس سلطته التي لا تحظى بقبول مطلق من قبل زعماء التحالف الوطني الشيعي الحاكم.

وينظر العبادي بحذر إلى الحشد سواء احتفظت ميليشياته باستقلالها العسكري أو اندمجت بالقوى الأمنية أو الجيش العراقي.

ويتوقع المراقب أن يقف العبادي بنفسه ضد إدماج مقاتلي الحشد بالأجهزة الأمنية غير أنه في الوقت نفسه لا يملك حتى اللحظة خيارا بديلا من أجل أن يبقي الأمور تحت سيطرته في ظل انتشار السلاح غير الشرعي الذي صار الحشديون يبيعونه في الأسواق، محذرا من أن زعماء الحشد ينتظرون أن يرتكب العبادي خطأ برفض دعوة السيستاني من أجل الانقضاض عليه بذريعة الدفاع عن قدسية مرجعية النجف.

وأطلق إعلان مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري عن نيته تسليم سلاح الميليشيا التابعة له والمعروفة بسرايا السلام، سباقا محموما بين كبار قادة الميليشيات الشيعية على اتّخاذ خطوة مماثلة حرصا على استبدال صفة أمراء الحرب الملتصقة بهم بمظهر رجال الدولة، ومسايرة للمطالب المتزايدة محليا وخارجيا بضبط فوضى السلاح والشروع في ترميم هيبة الدولة العراقية في مرحلة ما بعد تنظيم داعش.

وأمر هادي العامري، قائد منظمة بدر التي تمتلك أبرز وأقوى ميليشيا شيعية في العراق، الخميس، جميع الألوية التابعة للمنظمة بقطع علاقتها الحزبية، واعتبار السلاح الذي بحوزة تلك الألوية تابعا للدولة.

وكان قائد ميليشيا عصائب أهل الحقّ قيس الخزعلي، قد سبق العامري إلى إطلاق ما سمّاه حملة "إزالة مظاهر عسكرة المجتمع"، داعيا إلى "حصر السلاح بكل أنواعه الثقيلة والمتوسطة بيد الأجهزة الأمنية".

وقد يمهد قرار العامري والخزعلي بالفصل الرسمي بين الأجنحة المسلحة والسياسية الطريق لهما للمشاركة في الانتخابات في إطار تحالف موسع مقرب من إيران للحد من نفوذ العبادي، وتمكين طهران من الإمساك مجددا بالمبادرة في العراق.

وأكد المتحدث باسم ميليشيا الحشد الشعبي النائب أحمد الأسدي أن "المرجعية تؤكد على الاحتفاظ بقوات الحشد الشعبي الوطنية التي أقرت بقانون وعلى دعمها والمحافظة عليها وعلى مقاتليها والتأكيد على استمرارها وبقائها وتقويتها".

وفي ما يتعلق بحصر السلاح بيد الدولة قال الأسدي إن "السلاح يجب أن يبقى بيد الدولة، لكون قوات الحشد الشعبي جزءا من المنظومة الأمنية".

وأقر مجلس النواب العراقي في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٦، قانونا خاصا بتشكيل الحشد الشعبي يؤكد أنه جزء من القوات الأمنية في البلاد.

ويقدر عدد مقاتلي الحشد الشعبي الذي يضم بين فصائله الرئيسية كتائب حزب الله ومنظمة بدر وعصائب أهل الحق، بحسب البرلمان العراقي بـ١١٠ آلاف رجل، بينما يتراوح، بحسب خبراء، بين ٦٠ ألفا و١٤٠ ألفا.

*صحيفة (العرب) اللندنية :

العبادي يستقبل الأب الروحي لعموم الطائفة الايزيدية في العراق بابا شيخ خرتو

استقبل رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي بمكتبه الاحد، الأب الروحي والمرجع الديني لعموم الطائفة الايزيدية في العراق بابا شيخ خرتو اسماعيل والوفد المرافق له.

ورحب الدكتور حيدر العبادي بسماحة باباشيخ خرتو اسماعيل، مؤكداً حرص الحكومة العراقية على رعاية جميع مكونات الشعب العراقي والتزامها بإيلائها المكانة التي تليق بها، فهي جزء عزيز من شعبنا العراقي.

وأشار الى النصر الكبير الذي حققته قواتنا البطلة بكل صنوفها على الارهاب الداعشي، موضحا ان هذا العدو قد أوغل في جرائمه التي لم ينجُ منها أي من مكونات شعبنا ومنهم الطائفة الايزيدية العزيزة، واضاف سيادته أننا عازمون على متابعة ما حصل لها من تشريد وقتل وان الحكومة ستعمل على اعادة الايزيديين النازحين الى مناطقهم بالسرعة الممكنة بعد التأكد من خلوها من الألغام والمتفجرات و تنفيذ خطة دعم الاستقرار فيها بالتعاون مع المجتمع الدولي، فضلا عن البحث المستمر عن ضحايا الارهاب.

من جانبه أشاد الزعيم الروحي للطائفة الايزيدية بما تحقق على يد السيد رئيس مجلس الوزراء من نصر مبين أعاد للايزيديين الأمل بالعودة الى مناطقهم، بعدما أحدثه الدواعش من قتل وتدمير، مؤكداً ان الإيزيديين يشعرون بالاعتزاز في الانتماء لبلدهم العراق العزيز.

واستمع الدكتور حيدر العبادي الى الملاحظات التي عرضها الوفد ووجه بمتابعتها وحلها.

*المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء :

٤٧ مليار دولار حجم دمار مؤسسات العراق بحرب داعش

كشف النقاب في بغداد الاثنين، عن ان حجم الاضرار التي لحقت بمؤسسات الدولة في المناطق المحررة من سيطرة داعش بلغت ٤٧ مليار دولار فيما يتوقع تصاعد هذا الحجم اكثر لدى الانتهاء من حصر الاضرار في الممتلكات الخاصة حيث تم رصد ١٠٠ مليار دولار لاعادة اعمار البنى التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية خلال السنوات العشر المقبلة..

واكد وزير التخطيط وزير التجارة العراقي سلمان الجميلي انتهاء وزارته من اعداد التقرير الخاص بمسح وتقييم الاضرار في الماطق المحررة والذي سيقدم الى مؤتمر الدول المانحة الذي سيعقد في دولة الكويت خلال شهر شباط فبراير المقبل.

واوضح الجميلي ان حجم الاضرار التي لحقت بالبنى التحتية في المحافظات المحررة بلغ نحو ٥٥ ترليون دينار اي ما يعادل ٤٧ مليار دولار.. مبينا ان هذه الاضرار تتعلق بمؤسسات الدولة فقط وسيتم اعداد تقرير اخر عن حجم الاضرار التي لحقت بالقطاع الخاص.. متوقعا ان يرتفع الرقم إلى اكثر من ذلك كما نقل عنه بيان صحافي لمكتبه الاعلامي خلال اجتماعه في بغداد اليوم مع السفير السويسري في العراق والاردن هانز بيتر لينز.

واشار الوزير الى وزارة التخطيط اعدت خطة وطنية لإعادة اعمار المناطق المحررة على مدى العشرة اعوام المقبلة وقد تم تقدير الكلف الاجمالية لإعادة الاعمار بـ١٠٠ مليار دولار تشمل اعادة البنى التحتية وتحقيق التنمية في المجال الاقتصادي فضلا عن العمل على تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية.. واوضح ان اعادة الاعمار ستعتمد على ما سيتم تخصيصه في اطار الموازنة العامة للدولة وكذلك فتح افاق الاستثمار امام المستثمرين، فضلا عما سيحصل عليه العراق من منح واعانات دولية.. منوها الى ان المجتمع الدولي بات يتحمل مسؤولية انسانية واخلاقية وحتى قانونية ازاء العراق لان تنظيم داعش كان يهدد العالم اجمع.

من جانبه اكد السفير استعداد بلاده للمشاركة في عمليات اعادة الاعمار للمناطق المحررة.. مشيرا إلى ان سويسرا ستشارك في مؤتمر الدول المانحة الذي سيعقد في الكويت. وقال ان بلاده تقدم سنويا ١٨ مليون دولار لمساعدة العراق في مجال تمويل المشاريع الانسانية واعادة الاستقرار في المناطق المحررة.. مؤكدا ان شركات القطاع الخاص السويسرية مستعدة للاستثمار في العراق.

*إيلاف :

ارتفاع عدد سكان العراق إلى أكثر من ٣٧ مليون نسمة

أعلنت وزارة التخطيط العراقية، أن التعداد السكاني للبلاد وصل أكثر من ٣٧ مليون نسمة، مع بقاء معدل النمو السكاني السنوي عند ٢,٦١ ٪.

ووفقا لإحصاء جديد أعده الجهاز المركزي للإحصاء، فإن "التقديرات السكانية في العراق لعام ٢٠١٧ تشير إلى أن عدد السكان وصل إلى ٣٧,١٣٩,٥١٩ نسمة، ومعدل النمو السكاني ما يزال مرتفعا عند معدلاته السابقة حيث بلغ ٢,٦١ في المئة".

وجاء في الإحصاء، أن "نسبة جنس الذكور إلى الإناث عند الولادة بلغت ١٠٣,٩ ٪، ومعدل عمر الذكور المتوقع ٧١,٥ سنة، فيما يتوقع معدل عمر الاناث ٧٥,٤ سنة".

وكانت وزارة التخطيط، قد أعلنت في آب ٢٠١٥ أن عدد السكان بلغ ٣٦ مليون نسمة، بواقع ٥١ ٪ ذكور، ٤٩ ٪ إناث، بزيادة تبلغ نحو ٥ ملايين نسمة عن إحصاء عام ٢٠٠٩.

ووفقا لتقديرات وزارة التخطيط التي أصدرتها عام ٢٠٠٩، بلغ عدد السكان ٣١,٦ مليون نسمة.

والأرقام المعلنة جميعها تقديرية، حيث لم يجر العراق أي إحصاء رسمي منذ عام ١٩٩٧، بسبب الخلافات التي برزت بعد عام ٢٠٠٣ في المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

*وكالات ومصادر متعددة:

العراق يقلّص الاعتماد على عائدات النفط

توقع محافظ «البنك المركزي العراقي» علي العلاق، تأسيس مرحلة جديدة من البناء والاستثمار تستند إلى التخفيف من الاعتماد على العائدات النفطية خلال الأعوام الـ٣٠ المقبلة. وقال إن «الاعتماد على تصدير مادة واحدة أمر غير صحيح، إذ يجب إرساء القواعد لبناء طريق اقتصادية سليمة»، معتبراً أن «من مظاهر قوة الإدارة الاقتصادية، هو النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية». ودعا الخبير الاقتصادي عبد الزهرة الهنداوي في حديث إلى «الحياة»، إلى «التخلي عن موازنة البنود والتحول إلى موازنة البرامج والأداء».

وأعلن العلاق في المؤتمر السنوي الثالث للبنك، أن العراق «سيشهد أوسع عمليات استثمار في الفترة المقبلة، بالتزامن مع إيجاد البيئة المناسبة». وأشار إلى أن البنك المركزي «يسعى إلى تحقيق التوازن بين بيع الدولار والحفاظ عليه وكذلك في العملة الأجنبية بالقدر الكافي».

يُذكر أن البنك المركزي العراقي، يشرف على ١٠ مصارف تجارية و٢٦ أهلياً و١٦ إسلامياً، إضافة الى ١٩ مصرفاً أجنبياً و٦ مؤسسات مالية و٣١ شركة للتحويل المالي.

ودعا وزير الصناعة والمعادن محمد شياع السوداني في المؤتمر، إلى «دعم سوق العمل وخفض نسبة الفقر عبر التعاون بين القطاعين الصناعي والزراعي»، مشدداً على ضرورة «معالجة مشكلة النقص في المياه وملوحتها».

وفي سياق متصل، أشار الهنداوي، إلى «ملاحظات وانتقادات للموازنة العامة السنوية، إذ لا يزال يطغى عليها الطابع التشغيلي، مع تراجع واضح في الجانب الاستثماري، وهو أمر مبرر نظراً إلى كثرة النفقات التشغيلية في ظل ندرة الموارد المالية». وقال: «هنا يأتي الحديث عن طبيعة الموازنة العراقية، وإذا كانت تنسجم مع التوجهات العامة للاقتصاد، أو بنحو آخر هل تلبي طموحات التنمية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية؟». ورأى أن الموازنة «لا تنسجم مع توجهات الاقتصاد التي يمكن تصنيفها بموازنة البنود، إذ يُفترض أن يكون الاقتصاد حراً وليس مركزياً اشتراكياً بعد التحول الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣، وما نص عليه الدستور في هذا السياق».

وعزا «عدم ملاءمة موازنة البنود لاقتصاد العراق إلى أسباب مهمة، في مقدمها أن هذا النوع من الموازنات بات قديماً ويعود إلى أيام الدولة العثمانية، حتى أن بعضاً يطلق عليها اسم الموازنة الدفترية، وهي بدائية تخلت عنها غالبية الاقتصادات العالمية التي كانت تعتمدها في مراحل سابقة، لعدم قدرتها على تلبية متطلبات التنمية لاهتمامها بالرقابة، ما يعني فرض مزيد من القيود على الصرف وبالتالي تراجع إمكان تحقيق الأهداف التنموية».

ولفت إلى أن «الأموال توجه إلى مشاريع أقل أهمية، فضلاً عن التركيز على ضرورة صرف الأموال المخصصة للنشاطات، بصرف النظر عما إذا كانت تساهم في تحقيق الأهداف أم لا».

ودعا الهنداوي إلى «التخلي عن موازنة البنود والتحول إلى موازنة البرامج والأداء، لأنها الأفضل وتنسجم مع اقتصاد في مرحلة التحول مثل الاقتصاد العراقي». وأوضح أن «إيرادات الموازنات السنوية منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الآن، تضمنت أرقاماً كبيرة جداً، لو وُجهت نحو القطاعات الإنتاجية والبرامج التنموية لاستطعنا تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، من خلال ما تتضمنه من برامج حكومية تساعد في مواجهة الصعوبات والسعي إلى تعزيز الموارد واستخدامها في وجهتها الصحيحة، فضلاً عن ترتيب الأولويات الإنفاقية مع التزام البعد الاجتماعي، كونه هدفاً ستراتيجياً للسياسة العامة للدولة».

وشدد الهنداوي على أن الاقتصاد العراقي وفي ظل التحديات التي يواجهها، «يحتاج إلى التركيز على الأهداف وليس على وسائل تحقيق تلك الأهداف من خلال قياس الكلفة الإجمالية للمشاريع والبرامج، بصرف النظر عمَّن يقوم بالتغيير، ومثل هذه المسارات التنموية لن تتحقق إلا باللجوء إلى موازنة البرامج والأداء، أو على الأقل محاولة المزج بين النوعين، في مسعى إلى تحويل المجتمع من استهلاكي إلى إنتاجي».

*صحيفة (الحياة):

قيس الخزعلي: النظام السعودي هو "العدو الثالث" للعراق.. ونشكر إيران وحزب الله

شن قيس الخزعلي، أمين عام تنظيم "عصائب أهل الحق" الشيعي العراقي، أحد فصائل "الحشد الشعبي"، هجوما على المملكة العربية السعودية وحكامها، ووصفها بأنها "العدو الثالث" للعراق، بينما وجه الشكر إلى إيران وحزب الله على دعمهما للعراق في مواجهة تنظيم "داعش".

ونقل موقع عصائب أهل الحق، السبت، كلمة للخزعلي خلال حضوره احتفالية في كربلاء، الجمعة، بمناسبة النصر على داعش. وقال خزعلي إنه "بعد انتهاء هذه المحنة يجب أن نعرف من هو عدونا ومن هو صديقنا". وأضاف: "صديقنا هو الذي قاتل معنا ودعمنا وساندنا وهو معروف".

وتابع بالقول: "لكن عدونا على نحوين، عدو معروف في الليل كما هو في النهار، وفي العلن كما هو في السر، وهو داعش. أما العدو غير المعروف هو الذي يكون عدوا في الليل وصديقا في النهار، في السر عدو وفي العلن صديق، أثناء المعركة عدو وبعد الانتصار صديق".

ورأى الخزعلي أن في طليعة هذه النوعية من الأعداء "إسرائيل التي أوجدت داعش". وقال إن الدليل على ذلك هو أن "داعش، الذي يدعي أنه الدولة الإسلامية، لم يقتل إلا المسلمين، ولم يقتل إسرائيليا واحدا، بل على العكس الكيان الإسرائيلي هو الذي كان يعالج في مستشفياته جرحى التنظيمات التكفيرية".

وأضاف الخزعلي: "عدونا الثاني هو الولايات المتحدة الأمريكية التي أوجدت القاعدة من قبل من أجل تحقيق هدفها ومشروعها للوقوف أمام الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، ثم احترقت هذه الورقة وجاءت بورقة بديلة، فأمريكا أوجدت البيئة المطلوبة لإنتاج داعش، وكانت تستهدف من خلال داعش تقسيم العراق والمنطقة من أجل أمن الكيان الإسرائيلي".

واعتبر الخزعلي أن "العدو الثالث هو النظام السعودي". وقال الخزعلي: "صرفوا المليارات في العراق من أجل هدم العراق وقتل العراقيين، وعندما فشل مشروعهم يريدون الآن أن يخدعوا العراقيين بعنوان أنهم يريدون مساعدتهم وبدء صفحة جديدة". وأضاف: "أكثر من ٥ آلاف انتحاري أتوا من السعودية وكل انتحاري منهم كم قتل؟ كل هذه الدماء في أعناق آل سعود، أتوا من دولة بعقيدة هي العقيدة الوهابية تجيز لهم قتل العراقيين".

وتابع الخزعلي حديثه قائلا: "سلسلة الأعداء طويلة ولكن نكتفي بهذه النماذج الثلاثة". ثم وجه الخزعلي الشكر إلى إيران، قائلا إنها "وقفت معنا وقدمت مستشاريها، ولم يقفوا خلف المكاتب والمنصات، بل كانوا يتواجدون معنا، وقدموا شهداء، ونثمن هذه الدماء التي سقطت على أرض العراق، وكذلك نشكر حزب الله اللبناني على وقوفه معنا والدماء والتضحيات التي قدمها".

*(CNN):

العبادي يتراجع عن وعوده: لا يمكن صرف جميع رواتب موظفي إقليم كردستان

دعا رئيس الوزراء حيدر العبادي، الثلاثاء، سلطات كردستان إلى احترام التظاهرات السلمية، وفيما أكد عدم إمكانية صرف جميع رواتب الموظفين في الإقليم بسبب وجود "فساد"، شدد على أن الحكومة الاتحادية "لن تقف مكتوفة الأيدي" في حال تم "الاعتداء" على أي مواطن في الإقليم.

ودعا العبادي سلطات كردستان، إلى "احترام التظاهرات السلمية"، مضيفاً "لن نقف مكتوفي الأيدي في حال تم الاعتداء على أي مواطن في إقليم كردستان".

وبشأن رواتب موظفي إقليم كردستان، قال العبادي: "لا يمكن صرف جميع رواتب الموظفين في الإقليم بسبب وجود فساد"، حسب تعبيره.

وقال العبادي إن "مجلس الوزراء قرر دمج انتخابات مجالس المحافظات مع الانتخابات التشريعية في وقت واحد ولا يوجد اي مبرر لتأجيل الانتخابات المقبلة ولايمكن استغلال المنصب لاغراض انتخابية".

وأكد العبادي، عزم الحكومة تطوير جميع القطاعات بعد الانتهاء من العمليات العسكرية، فيما دعا البرلمان إلى الإسراع بإقرار قانون موازنة عام ٢٠١٨. وقال، إنه "بعد انتهاء العمليات العسكرية نتوجه إلى تطوير جميع القطاعات"، داعياً البرلمان إلى "الإسراع بإقرار الموازنة المالية".

وقدم العبادي شكره إلى "المرجعية الدينية العليا لمواقفها المتعلقة بفرض الأمن والاستقرار في عموم البلاد".

وأكد رئيس الوزراء عدم وجود قوائم معدة سلفاً لأسماء الفاسدين، مشيراً إلى أن هناك سلسلة إجراءات لملاحقتهم، فيما اعتبر أن البعض أثار موضوع جباية الكهرباء لـ"أغراض انتخابية". وقال "لا توجد قوائم معدة سلفاً لأسماء الفاسدين، وانما هنالك سلسلة إجراءات لملاحقتهم".

وأضاف العبادي أن "الغرض من مشروع الجباية توفير الطاقة الكهربائية لمدة ٢٤ ساعة بأسعار مناسبة"، معتبراً أن "البعض أثار موضوع جباية الكهرباء لأغراض انتخابية".

*وكالات :

الجبوري: العراق مقبل على مرحلة جديدة

أكد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري ان العراق مقبل على مرحلة جديدة، داعيا الى ايجاد رؤى مشتركة وتفاهمات تتفق عليها جميع الاطراف.

وذكر بيان لمكتبه ان" الجبوري استقبل الثلاثاء، السفير الالماني لدى العراق سيريل نون، وجرى خلال اللقاء بحث الاوضاع الامنية والسياسية في العراق والمنطقة، وسبل التعاون بين المجتمع الدولي لملاحقة عصابات داعش الارهابية والاتفاق حول ستراتيجية شاملة لاستئصال هذا الفكر الاجرامي". واضاف "كما تمت مناقشة تطورات الشأن العراقي، واهمية اعتماد الحوار الجاد لحل جميع المشاكل العالقة وابرزها الازمة بين بغداد واربيل".

واكد رئيس مجلس النواب بحسب البيان، ان "الاسراع باجراء الحوار وايجاد رؤى مشتركة وتفاهمات تتفق عليها جميع الاطراف هو امر بات ضروريا، خصوصا وان العراق مقبل على مرحلة جديدة يسعى من خلالها لتحقيق استقرار دائم وتطوير البنى الاقتصادية وتحسين الاوضاع الخدمية والمعيشية للمواطن".

وثمن الجبوري "دور المانيا ضمن التحالف الدولي في تقدم الدعم والمعونة للعراق خلال حربه ضد الارهاب"، مؤكدا ان " العلاقات بين البلدين تمر بمرحلة متميزة وان العراق حريص على تطويرها نحو آفاق اوسع".

*وكالات ومصادر متعددة:

وكالة الامم المتحدة للهجرة تنشر تقييماً عن النزوح والعودة في العراق

إبان إحتفال الحكومة العراقية بالنصر النهائي على داعش، اصدرت المنظمة الدولية الدولية للهجرة، وكالة الهجرة الدولية دراسة جديدة تُبين ان ٩٠ في المائة من العراقيين النازحين عاقدين العزم على العودة الى موطنهم الاصلي. وهذا يشابه النوايا الطويلة الامد التي سجلت عام ٢٠١٦.

أكثرمن ١,٣ مليون شخص نازح داخلي (IDPs) قد عادوا لحد الان الى موطنهم الاصلي في ٢٠١٧. إجمالا ومنذ بداية الازمة في ٢٠١٤ تقدر المنظمة الدولية للهجرة ان اكثر من ٢,٨ مليون نازح عراقي قد عاد بينما بقي ٢,٩ مليون شخص نازح.

إن دراسة التقييم المتكامل للموقع (ILA) للمنظمة الدولية للهجرة يُحلل كلا حركات العودة والنزوح للاشخاص المتأثرين من جراء الصراع في انحاء العراق. وتقريبا ٢,١ مليون شخص نازح واكثر من ١,٦ مليون عائد في ٣,٥٨٣ موقع في انحاء العراق شملهم التقييم الذي نُفذ بين الفترة آذار وأيار ٢٠١٧.

أفادت العائلات في البصرة والنجف فقط انها تفكر في الادماج مع المجتمع المحلي الذي نزحوا اليه. ووفقاً للنتائج كانت الانبار هي المحافظة المنفردة التي حدثت فيها حركات العودة منذ ٢٠١٦ و٢٠١٧ وتليها نينوى في عام ٢٠١٧.

ومن بين النتائج الرئيسية التي توصلت إليها هذه الدراسة كانت الأضرار السكنية والبنية التحتية هي الاكثر انتشارا حيث ان تقريبا ثلث العائدين افادوا انهم عادوا الى مساكنهم لكنها اصيبت بأضرار جسيمة وافاد ٦٠ في المائة إصابة منازلهم بأضرار معتدلة. وفيما يتعلق بالبنية التحتية، يبدو أن معظم الاضرار أُلحقت بالطرق، تليها شبكة الكهرباء العامة وشبكات المياه.

ويبدو أن حصة النازحين العراقيين الذين استقروا في ايواء غير ملائم والعائدين غير القادرين على العودة إلى أماكن إقامتهم المعتادة قد إزداد زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٦. وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود الوثائق القانونية للمنازل والأراضي والممتلكات والتي أبلغ عنها ضمن التحديات الثلاثة الأولى في ما يقارب واحد من أربعة مواقع.

وقد تكون صعوبات العودة إلى مكان الإقامة المعتاد مرتبط أيضا بحقيقة أن أولئك الذين لا يزالون في حالة نزوح هم من بين أفقر الأسر وأكثرها عوزاً، والتي أجهدتها سنوات النزوح الطويلة. وفي المواقع التي توجد فيها اناث يعلن اسرهن وخاصة الأسر التي تعيلها اناث قاصرات كان "عدم وجود المال" هو دائما من بين العقبات الثلاثة الرئيسية التي تحول دون العودة.

ولا تزال المخاوف الطويلة الامد بشأن الأمن الاقتصادي لـ ٨٠ في المائة من النازحين قائمة، وذكر ٦٣ في المائة من العائدين أن الحصول على فرص العمل هي أحد أهم ثلاثة احتياجات. غير أن العقبات الرئيسية التي ذكرها السكان النازحون وتعترض سبل العودة ظلت هي انعدام الأمن في الموطن الاصلي سواء بسبب النزاع المستمر أو وجود الذخائر غير المتفجرة والألغام الأرضية والميليشيات.

*UNAMI :

«عصائب الحق» تسعى إلى رئاسة الحكومة العراقية

أعلن المتحدث باسم «حركة عصائب أهل الحق» محمود الربيعي أنها تطمح إلى تولي منصب رئاسة الوزراء بعد الانتخابات المقبلة في العراق. وقال «نسعى إلى أن تكون رئاسة الوزراء لنا من أجل قيادة النظام السياسي»، كاشفاً أن هدفهم الوصول إلى السلطة، ومشيراً إلى وجود تحالف للحشد يضم جميع المقاتلين من مختلف التوجهات سيعلن عنه قريباً.

وتطرق الربيعي إلى ضرورة إصلاح النظام السياسي العراقي الذي يعاني من خلل في بنيته، في حين شددت «العصائب» على ضرورة إلغاء نظرية التوافق السياسي، التي «تحطمت بعد أن أثبتت فشلها».

*وكالات :

عدوى الاحتجاجات الشعبية تسري في العراق مع نهاية حرب داعش

الاحتجاجات التي شهدها إقليم كردستان تقف خلفها مآرب سياسية وتحرّكها أطراف من داخل الإقليم وخارجه

تواصلت الجمعة المظاهرات الاحتجاجية ضدّ الفساد وسوء الأوضاع المعيشية في إقليم كردستان العراق، فيما شهدت العاصمة العراقية بغداد مظاهرة للتضامن مع المحتجين الكرد وللمطالبة بإنهاء الفساد. كما شهد جنوب البلاد مظاهرات ضدّ خصخصة الكهرباء وما سيترتّب عنها من أعباء مالية على السكّان.

ويظهر امتداد الاحتجاجات من شمال العراق إلى جنوبه، انتشار حالة الغضب الشعبي بين مختلف سكان مناطق البلاد، رغم الاختلاف الجزئي في أوضاعهم ودرجة معاناتهم.

ويرجّح متابعون للشأن العراقي أن تكون الفترة القادمة، فترة غضب جماهيري غير مسبوق، بعد طيّ صفحة الحرب على تنظيم داعش، والتي ساهمت، رغم المآسي التي تسبّبت بها في كشف هشاشة أوضاع البلاد، وعرّت مساوئ العملية السياسية الجارية، ومقدار فساد الطبقة الممسكة بزمام السلطة.

واتجهت العديد من التحليلات إلى أنّ الاحتجاجات الشعبية العارمة التي شهدتها مدينة السليمانية وعدّة مدن في إقليم كردستان، والتي انزلقت في بعض الأحيان نحو العنف، تقف خلفها مآرب سياسية، وتحرّكها أطراف من داخل الإقليم وخارجه، وحتى من خارج العراق، إلاّ أنّ الثابت يظل أنّ هناك أوضاعا اجتماعية وسوء تسيير وفسادا، كفيلة بتفجير حالة الغضب الجماهيري.

ورغم أنّ إقليم كردستان ينفرد في الوقت الراهن، عن باقي أنحاء العراق، باشتداد أزمته، سواء السياسية المترتّبة عن فشل مغامرة استفتاء الاستقلال، أو المالية الناجمة عن فقدانه أغلب موارده من بيع النفط بعد سيطرة الحكومة المركزية على أهم الآبار في محافظة كركوك، فإن باقي المحافظات العراقية ليست أفضل حالا، وخصوصا محافظات شمال وغرب البلاد حيث دارت أغلب فصول الحرب على تنظيم داعش مخلّفة أوضاعا اجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة والتعقيد.

ومنذ دخول تنظيم داعش إلى تلك المناطق وانطلاق الحرب ضدّه وما نجم عنها من حركة نزوح شديدة الكثافة، لم تشهد مدن مثل بعقوبة مركز محافظة ديالى، وتكريت مركز محافظة صلاح الدين والرمادي مركز محافظة الأنبار، وغيرها من مدن تلك المحافظات، احتجاجات شعبية تذكر، باستثناء بعض الوقفات النادرة لأعداد محدودة من المواطنين، تفاعلا مع بعض الأحداث أو للإدلاء بمطالب آنية عاجلة.

ومع تدرّج مناطق شمال العراق وغربه، نحو الاستقرار، بعد انتهاء المعارك الرئيسية ضدّ تنظيم داعش وتسجيل عودة الكثير من السكّان إلى مدنهم وقراهم، سيكون من المرجّح اندلاع موجات واسعة من الغضب الشعبي في تلك المناطق، بسبب سوء الأحوال المعيشية والتردي الشديد في الخدمات، بل انعدامها في أغلب الأحيان، فضلا عن حالة النقمة الشعبية على الطبقة السياسية، وعلى الإدارة سواء منها المركزية أو المحلّية، وما بدا منها من تقصير في معالجة أوضاع السكّان أثناء الحرب، إلى درجة تورّط العديد من المسؤولين في سرقة المساعدات التي كانت توجّه للنازحين.

وبإضافة ذلك إلى حالة الغضب السائدة أصلا في العاصمة بغداد وكبريات مدن الجنوب العراقي، والتي ظلّت تتفجّر بين الحين والآخر على شكل مظاهرات عارمة مطالبة بإنهاء الفساد ومحاسبة رموزه، وبتحسين الظروف المعيشية، فإنّ العراق يبدو مقبلا على فترة احتجاجات غير مسبوقة، خصوصا وقد تجاوز العراقيون حاجز الخوف وتراجعت لديهم مكانة القيادات السياسية بمختلف رموزها وباختلاف مواقعها الحزبية ومناصبها في الدولة.

ويتوقع، من هذا المنظور، أن تمثّل نهاية الحرب على داعش في العراق بداية لموجة احتجاجات على امتداد خارطة البلاد. وتجدّدت، الجمعة، المظاهرات في قضاء رانية بمحافظة السليمانية للمطالبة بإجراء الإصلاحات وطرد المسؤولين المحليين الفاسدين، فيما شهد القضاء حملة اعتقالات واسعة من قبل الأجهزة الأمنية.

وشهدت غالبية مدن إقليم كردستان، الأسبوع الحالي، تظاهرات حاشدة للمطالبة بتحسين المعيشة وصرف الرواتب المتأخرة. وتم إحراق مقار الأحزاب الكردستانية في تلك المدن. واستخدمت القوات الأمنية العنف لتفريق المتظاهرين ما أدى إلى مقتل خمسة منهم وإصابة العشرات بجروح متفاوتة.

وفي العاصمة بغداد تجمّع محتجّون، الجمعة، في ساحة التحرير وسط المدينة تأييدا لتظاهرات إقليم كردستان ورفعوا شعارات تطالب بمحاسبة الفاسدين، والمسؤولين عن التقصير الأمني الذي أدّى إلى ارتكاب تنظيم داعش لمجازر مثل مجزرتي سبايكر والصقلاوية.

وفي جنوب العراق تتفاعل هذه الأيام بقوّة قضية خصخصة الكهرباء، مثيرة غضب الأهالي من حالة سوء التسيير التي جعلت سكان أحد أثرى بلدان العالم بالنفط عاجزا عن توفير الكهرباء بصفة منتظمة وبأسعار معقولة لمواطنيه.

وتظاهر، الجمعة، سكان مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار وعدد من أقضية المحافظة رفضا لخصخصة الكهرباء، رافعين شعارات تربط التوجّه إلى الخصخصة باستشراء الفساد وسعي المسؤولين للإثراء على حساب البسطاء.

*صحيفة (العرب) اللندنية :

الموصل تحتفل بأول عيد للميلاد بعد ثلاث سنوات من ظلم الجهاديين

أحيا مصلون في كنيسة مار بولص للكلدان في الموصل، ثاني مدن العراق، قداس عيد الميلاد للمرة الاولى منذ عام ٢٠١٣، في ظل اجراءات أمنية مشددة في المدينة التي استعادتها القوات العراقية في تموز/يوليو من قبضة تنظيم الدولة الاسلامية.

ودعا بطريرك الكلدان في العالم لويس ساكو عشرات الحاضرين للصلاة من اجل "السلام والاستقرار في الموصل والعراق والعالم"، في الكنيسة التي غطيت بعض جدرانها بستائر بيضاء وحمراء لحجب آثار القتال ضد التنظيم المتطرف.

وقالت فرقد مالكو اتي عادت مؤخرا إلى المدينة لفرانس برس ان "الاحتفال والصلاة في الموصل مهمين لاحياء الحياة المسيحية" في المدينة وضواحيها حيث تعيش أقلية كبيرة من المسيحيين.

ومثلما هي حال الغالبية العظمى من مسيحيي محافظة نينوى، فرت فرقد مالكو من منزلها عندما هاجم تنظيم الدولة الاسلامية الموصل وأعلن منها ما سماه دولة "الخلافة" في المناطق التي خضعت لسيطرته في العراق وسوريا.

واليوم لم يعد سوى القليل منهم، لكن مالكو التي ارتدت ملابس باللونين الاسود والابيض أكدت انها عادت للعمل في الموصل والمشاركة في القداديس.

ووسط الشموع وأشجار عيد الميلاد والستائر البيضاء التي وضعت على النوافذ التي تطاير زجاجها جراء القتال والانفجارات، اختلط الحاضرون مسيحيين ومسلمين من أهالي الموصل، وبينهم مسؤولون محليون ومن مؤسسات عسكرية.

في غضون ذلك، تمركزت قوة أمنية قرب الكنيسة وعلى الطرق الرئيسية المؤدية اليها في شرق الموصل الذي شهد دماراً أقل خلال معارك استعادة المدينة من قسمها الغربي.

وانتشرت عربات مدرعة وعسكرية على مقربة من الكنيسة حيث علقت صورة "شهيد" مسيحي قتل على يد الجهاديين في الموصل للتذكير بعذابات أهلها طيلة ثلاث سنوات.

دفع اضطهاد المتطرفين للاقليات في محافظة نينوى، خصوصا الايزيديين والمسيحيين وبينهم الكلدان والسريان، الى نزوح جماعي من مناطق سهل نينوى.

واعلنت القوات العراقية، بعد تسعة اشهر من معارك دامية، تحرير كامل مدينة الموصل في العاشر من تموز/يوليو ٢٠١٧.

*وكالة فرانس برس :

وتر الطائفية.. هل انتهى في العراق الجديد؟

*سعاد الراشد

منذ الانتخابات الاولى التي جرت في العراق ومنهج الاستقطاب الطائفي احد اسرع الوسائل التي يتبعها معظم المرشحين للفوز باصوات الناخبين.

ومع انه في كل انتخابات يجري الحديث علنا عن برنامج انتخابية وانجازات مرتقبة ولكن يبقى حديث الكواليس وخطاب الداخل لدى المعظم قائم على فكرة توظيف الخلافات المذهبية والطائفية والقومية والتعكز عليها في لغة زائفة تحاول تسفيه عقول الاتباع.

في الانتخابات المرتقبة جرى الحديث عن تصحيح مسيرة الماضي وتجاوز التخندق الطائفي والبحث عن خطاب وطني إلا ان الوقائع خلاف ذلك فقد تصاعدت لهجة التصعيد الطائفي وخصوصا عند الذين خسروا جمهورهم او انهم لا نصيب لهم من الانجازات لذلك ومع اقتراب مدة الانتخابات ستتعاظم هذه اللهجة وتكون مفتاحا لمشهد متوتر لا يمكن الحديث فيه عن اختيارات موضوعية.

" سارا بريس" تسلط الضوء على هذا الملف حيث تحدث بهذا الشأن النائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني آريز عبد الله، اكد ان هناك من يلعب على الوتر القومي والطائفي ويسبب الفرقة والتناحر" مضيفا "ان الالتزام بتطبيق الدستور سوف يساعد في بناء دولة المواطنة".

وقال عبد الله عضو لجنة النفط والطاقة النيابية " نحن الى الان لم نبني دولة المواطنة لافتا في حديثه ان الاوراق الطائفية لم تحترق وهي الى الان باقية".

ويعتقد عبد الله "ان بتطبيق الدستور وحل المشاكل سيحرق كل الاوراق الطائفية والقومية".

أما النائب عن كتلة بدر المنضوية في التحالف الوطني رزاق محيبس فدعا جميع السياسيين ان لا يلعبوا على ورقة الطائفية من اجل الدعاية الانتخابية"، مبينا " ان الشعب العراقي عانى ما عانى من ويلات الارهاب وحكم صدام المقبور البعثي لهذا يفترض ان نرحم هذا الشعب ". وطالب محيبس " عدم اللعب بالورقة الطائفية في الانتخابات القادمة من اجل ترسيخ مبدأ ومفهوم المواطنة وانجاح ورقة المصالحة الوطنية وابعاد من شبح الطائفية الذي فتكت بالعراق".

وقال محيبس " ان الاوان قد حان للكتل السياسية ان تتنافس على البرامج ولا تتنافس على الورقة الطائفية".

أما النائب حنين قدو فأكد "ان من يحاول ان يعزف على الوتر الطائفي مرتبط بأجندات خارجية ويحاول ايضا ان يدفع بالعراقيين الى التخندق الطائفي من خلال توجيه اتهامات كاذبة للحشد والقوات الامنية وهذا انكار لتلك الدماء والتضحيات". واضاف قدو نائب رئيس لجنة الهجرة المهجرين "ان الهدف من لعب على الوتر الطائفي هو محاولة القفزعلى اكتاف ابناء المكون السني الذين كانوا ضحية لسياستهم السابقة وهم من هيئوا الظروف المناسبة لسقوط المحافظات".

*سارا بريس:

الشيوعي العراقي :ضرورة تعزيز الانتصارات على داعش بالحوار الوطني

شدد رائد فهمي سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، على اهمية ان تكون الحملة الحكومية ضد الفساد، حملة كبيرة وشاملة، وان تتحول الى "اجراءات ملموسة" ضد الفاسدين. وفيما أكد ان الانتصارات الكبيرة التي حققها العراق، تبقى غير مكتملة ان لم ترافقها مصالحة وطنية لمواجهة مرحلة ما بعد داعش، دعا الشيوعيين والمدنيين الى ضرورة بذل كافة الجهود لإدامة التواصل المباشر مع الجماهير، من اجل التغيير وبناء الدولة المدنية الديمقراطية" دولة المؤسسات والقانون والعدالة الاجتماعية.

وجاء حيث رائد فهمي، خلال تضييفه في ندوة جماهيرية نظمها المنتدى الثقافي والفكري في اساسية الكاظمية/ محلية الكرخ الاولى، وعلى منتدى ثقافة وفنون الشباب في الكاظمية، السبت الماضي (٢٣ كانون الاول)، للحديث عن اخر المستجدات السياسية.

نظام المحاصصة

وتطرق فهمي الى الانتصارات العسكرية الكبيرة التي حققها العراقيون على داعش، قائلاً: "نشيد بها وندعمها، ونوجه التحية الى كل القوات والتشكيلات الأمنية والمقاتلين المشاركين في هذه الحرب التي وحدت كافة العراقيين"، مشيراً إلى أهمية ان يرافق هذه الانتصارات تعزيز الوحدة الوطنية من اجل مواجهة تحديات مرحلة ما بعد داعش.

الازمة الاقتصادية

واستعرض فهمي بعض ملامح الازمة الاقتصادية التي يمر بها البلد، بسبب اعتماد العراق على إيرادات النفط، والتي اخذت اسعاره بالتذبذب وعدم الاستقرار، ملقية بظلالها على كاهل المواطنين، الى جانب تردي الخدمات والواقع الصحي والتعليمي، الأمر الذي نتج عنه مشكلات اجتماعية وانسانية وحتى امنية.

مكافحة الفساد

اما بالنسبة الى الحملة ضد الفساد، التي تحدث عن انطلاقها رئيس مجلس الوزراء في وقت سابق، قال فهمي انها "معركة شرسة" ويجب ان تكون حملة كبيرة وشاملة، مؤكداً أنه "لا يمكن نجاح هذه الحملة من دون اتخاذ إجراءات ملموسة وصارمة"، معلناً التأييد لأي خطوة جادة في هذا الاتجاه من اجل القضاء على الفساد وتقديم الفاسدين الى العدالة ومحاكمتهم.

تحالف تقدم

وتطرق سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، الى تحالف القوى الديمقراطية المدنية "تقدم" والنتائج والمؤشرات الايجابية بعد الاعلان عن تشكيله من قبل العديد من الاحزاب والشخصيات الوطنية والديمقراطية، مؤكدا انه "من الضروري بذل كافة جهودنا من اجل الوصول الى اوسع الجماهير لغرض تعريفهم بهذا التحالف، وان يتم ذلك عن طريق ادامة الاتصال المباشر بالناس من اجل تعريفهم بمشروع التغيير وبناء الدولة المدنية الديمقراطية" دولة المؤسسات والقانون والعدالة الاجتماعية".

كما تحدث فهمي عن اهمية ودور الحراك الاحتجاجي والتظاهرات الجماهيرية التي انطلقت منذ تموز ٢٠١٥ ومازالت مستمرة حتى الان، بالرغم من المضايقات والتهديدات واختطاف بعض الناشطين في الحركة الاحتجاجية، والتي كانت أحد اسباب انطلاقها هو الفشل الذريع للحكومات المتعاقبة في توفير الخدمات وتحقيق الاصلاح الشامل.

وفي الختام قدم العديد من المواطنين مداخلات واسئلة حول ضرورة بذل كافة الجهود من اجل التغيير والخلاص من نظام المحاصصة الطائفية الاثنية وان معظم الناس، اضحى خيارهم الدولة المدنية. وقد اجاب الرفيق رائد فهمي عن كافة الاسئلة والمداخلات.

*طريق الشعب:

العثور على مقبرة جماعية بشنكال تضم ٢٤ جثة لإزيديين

قال مسئولون عراقيون، إنه عثر على مقبرة جماعية تضم ٢٤ جثة من الإزيديين في قرية كسرى المعراب بقضاء شنكال.

وقال المسؤولون– وفقا لقناة (الحرة) الأمريكية، الثلاثاء – إن جثث الإزيديين قتلهم تنظيم (داعش) الإرهابى بأعيرة نارية في منطقة الرأس والصدر، أشاروا إلى أن القوات الأمنية سلمت جثث الضحايا للطب الشرعى لكي يتعرف ذووهم عليهم.

*سارا بريس:

صحيفة: التفجيرات لم تنقطع في بغداد

نشرت صحيفة الديلي تلغراف، البريطانية، تقريرا يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١٢/٢٦، تناولت فيه الاوضاع في العاصمة الاتحادية بغداد، بعد تنظيم داعش الارهابي.ويتناول معد التقرير، كامبل ماكديارميد، في تقريره المعنون "بعد طرد داعش بغداد تنبثق من ظلام دام عقدا"، تجربة مواطن عراقي يدعى ساجد جياد حين عاد إلى بغداد عام ٢٠١٤ ليعمل في مركز ابحاث عراقي، فيقول إنه كان واحدا من أربعة أشخاص في الطائرة التي أقلته إلى بغداد.

ويقول الكاتب إن "المدينة كانت شبه مهجورة، وهو ما لم تشهده بغداد خلال عشر سنوات من النزاع المسلح"، واصفا بغداد بأنها بدت كعاصمة محاصرة لدولة فاشلة، مضيفا "أما الآن، وبعد طرد تنظيم داعش، بإمكان ساجد أن يشعر بالفرق بمجرد أن يغادر مكتبه".

ويؤكد المواطن العراقي ساجد جياد، ان الأمن الآن تعزز بشكل ملحوظ وانتعشت الأعمال التجارية، ويرى أن بغداد تشهد افضل أوقاتها منذ ١٣ عاما.

ويقول ميناس ليوم، وهو عراقي من اصل أرمني من سكان بغداد يعمل فنان وشم، إن "الوضع رائع الآن".

إلا أن الحديث عن "حياة طبيعية" في بغداد يعني أن التفجيرات أصبحت قليلة ومتباعدة، لكنها لم تنقطع تماما.

*BBC:

أوامر باعتقال العشرات من منتسبي الدفاع والداخلية

قالت تقارير صحفية، ان أوامر قضائية صدرت بالقبض على العشرات من منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية في الحكومة الاتحادية العراقية.

ونقلت التقارير، عن مصادر، ان أوامر قضائية صدرت بالقبض على ٤٨ من الكوادر العليا في وزارة الدفاع بتهم فساد مالي واداري، فيما كشفت هذه المصادر صدور اوامر مماثلة بحق عشرات من منتسبي وزارة الداخلية بتهم مشابهة.

*وكالات:

العبادي: جادون بمسألة توفير رواتب موظفي الإقليم

لا عودة الى المربع الاول وهو (اجتماعات بدون نتيجة)، بل نريد حزما وحسما للاجتماعات واللقاءات

صحيفة (الصباح) البغدادية:

شدد رئيس الوزراء حيدر العبادي على ان الحكومة العراقية ملتزمة بالاستحقاقات الدستورية في ما يتعلق بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، وطالب بعثة الأمم المتحدة "يونامي" بعدم تبني مشاريع مصالحة في الخارج والالتزام بقوانين الدولة العراقية، وفيما كشف عن وجود قنوات تواصل مستمرة مع هيئات إقليم كردستان المهنية والفنية، دعا العبادي سلطة الإقليم إلى التعاون والتعامل بشفافية بما يتصل بإيرادات النفط المصدر إلى الخارج وأعداد الموظفين، يأتي ذلك في وقت شهدت فيه جلسة مجلس الوزراء الثلاثاء الموافقة على تمويل وتأهيل مستشفى "ابن القف" ليكون مركزا تأهيليا متقدما لجميع الجرحى وذوي الاحتياجات الخاصة، كما وافق المجلس على نقل الصلاحيات إلى المحافظات المحررة في العام ٢٠١٨ بعد استكمال متطلبات الاستقرار فيها.

إجراء الانتخابات

وقال العبادي في بداية المؤتمر الصحفي الأسبوعي الذي عقده أمس الثلاثاء: إن "الحكومة العراقية ملتزمة بالاستحقاقات الدستورية في ما يتعلق باجراء الانتخابات في موعدها المقرر، على أن تتم بتاريخ ١٥ ايار من العام القادم قبل ٤٥ يوما من دورة مجلس النواب والتي تستمر ٤ سنوات بدءا من ١ تموز ٢٠١٨ ، بينما اقر مجلس الوزراء اجراء الانتخابات النيابية وانتخابات مجالس المحافظات في ١٢ أيار ٢٠١٨ بحسب طلب المفوضية العليا للانتخابات التي عبرت عن استعدادها لاجرائها في يوم واحد، وهو ما جعل مجلس الوزراء يصادق على الموعد".

وأضاف، أن "الحكومة تواصل جهودها في مجال اعادة الاستقرار في المناطق المحررة وتهيئة الاجواء لمشاركة واسعة وفاعلة من قبل المواطنين في الانتخابات والاستمرار بعودة النازحين الى مناطقهم ومنازلهم، وكذلك بسط نفوذ الدولة في عموم العراق بما يتعلق بنزع السلاح وهي مسؤولية الحكومة لتحقيق الامن والاستقرار وتنفيذ القانون ولدينا اجراءات لمنع استخدام السلاح في النزاعات العشائرية بالتنسيق مع الحكومات المحلية وجميع الجهات ذات العلاقة والوجهاء والعشائر". وهنأ رئيس الوزراء العراقيين والمسيحيين بصفة خاصة، بمناسبة حلول أعياد الميلاد ورأس السنة وقرب حلول السنة الميلادية الجديدة، وقال: إن "عودة مواطنينا المسيحيين إلى ديارهم وإقامة الاحتفالات في سهل نينوى والموصل، من أهم ثمار النصر الذي تحقق على عصابات الإرهاب"، متمنيا أن تكون السنة الجديدة سنة خير وسلام وأمن وعطاء لجميع أبناء الشعب العراقي.

تحسين الخدمات

وبشأن تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، أشار العبادي إلى أنه "تم عقد عدة اجتماعات الاسبوع الماضي بشأن الاسكان والطاقة بحضور خبراء وفنيين من النفط والموارد المائية وقطاع الكهرباء لإجراء مراجعة شاملة لمسألة جباية الكهرباء بالذات بما يضمن توفيرها بشكل مستمر وايقاف وتقليل الهدر وهو امر مهم"، مشددا على أنه "بدون وقف الهدر، فلا يمكن توفير الكهرباء لكافة المواطنين، وسيكون سببا في هدر ما ينتج مستقبلا واضاعته ولو تضاعف الانتاج"، وأضاف، "كما أن علينا اسناد الصناعات الانتاجية التي تتطلب الدعم لخلق فرص عمل جديدة وتشجيع الصناعة الوطنية لمنع اخراج العملة الى الخارج بسبب الاعتماد على المستورد".

كما اوضح العبادي، أنه "تمت مناقشة قرار دعم المنتسبين في وزارة الكهرباء خاصة قراء المقاييس والجباة وعمال الصيانة، لأهمية أعمالهم في توفير الطاقة للمواطنين والحفاظ على الشبكة"، وأضاف، "كما تمت المصادقة

أيضا على زيادة ودعم انتاج المصافي في لجنة الطاقة الوزارية خاصة من حقول كركوك التي كانت في السابق تصدر من قبل الاقليم بدون حساب، ولم نطلع حتى الآن على اية مبالغ او حسابات بشأن ما تم تصديره للفترة السابقة من قبل حكومة الاقليم من حقول كركوك الى ميناء جيهان، وبالتالي فلقد توفرت لدينا كميات من النفط يتم نلقها الى المصافي لتزويد مواطني الاقليم والمحافظات المحررة بما يحتاجون اليه".

رواتب الإقليم

ودعا العبادي سلطات الإقليم إلى التعامل بشفافية والتعاون بما يخص إيرادات النفط المصدر من الإقليم وأعداد الموظفين هناك وأضاف، "يزعم الإقليم وجود أعداد موظفين تعادل نصف عدد موظفي العراق!، وهذا أمر مستغرب ومخالف لجميع بيانات ديوان الرقابة المالية، كما أننا جادون بمسألة توفير رواتب موظفي الإقليم ولقد بدأنا فعليا بدفع رواتب لبعض الدوائر التي جرى تدقيقها"، واستدرك بالقول: إن "إيرادات النفط المصدر من الإقليم تغطي جميع رواتب الموظفين هناك"، وكشف العبادي عن تواصل مستمر بين الحكومة الاتحادية والإقليم في الجانبين "المهني والفني وسيتبعه لاحقا تواصل سياسي بعد تهيئة الظروف المناسبة".

وأفاد رئيس الوزراء، بان "هناك شحا في المياه لعدة أسباب منها، قلة مياه الامطار بحسب وزارة الموارد المالية، كما أن تركيا تقوم بإنشاء سدود جديدة على نهر دجلة، حيث وضعنا خطة للتفاوض مع دول الجوار من أجل زيادة الحصة المخصصة للعراق من المياه من حوضي دجلة والفرات والروافد الاخرى التي ترفد العراق من دول الجوار".

المصالحة المجتمعية

وفي معرض رده على اسئلة الصحفيين في المؤتمر الصحفي التي تنوعت بين ملفات داخلية وخارجية، أكد رئيس الوزراء، أنه "كانت هناك جهود فيما سبق تسمى (مصالحة وطنية) واستمرت الجهود لفترة طويلة من دون نتائج ملموسة، ولقد طرحنا قبل عامين مقترحا آخر بعنوان (المصالحة المجتمعية) خلافا لما أراد "داعش" بخلق فتنة طائفية وعشائرية بين ابناء المجتمع، وتكون هي الوسيلة للقضاء على كل رواسب "داعش" ومخلفاته، وعليه نحتاج الى (مصالحة مجتمعية) بهذا الاتجاه وتتم من خلال عودة الاهالي والعشائر الى مناطقهم ويحاسب من تلطخت ايديه بالدماء ويتم تسليمه من قبل الاهالي الى القضاء، وهو مشروعنا الذي نتحدث عنه، رغم أن هناك حديثا عن مبادرات اخرى وهناك وثيقة نهائية لم تحدد ما إذا كانت ستبحث من قبل الكتل السياسية او تبحث من قبل الحكومة العراقية، لكننا اعطينا افكارا بشأن الوثيقة"، وبشأن (يونامي) شدد العبادي على أنه "لا يجوز لها ان تتولى مشاريع خارج العراق بدعوى المصالحة بدون موافقة الحكومة العراقية، لأن تواجد البعثة الأممية أساسا بطلب من الحكومة وموافقتها، وعليه فإنها ملزمة بالعمل وفق قوانين الدولة العراقية".

حلول الأزمة

وبشأن موقف الحكومة من المبادرات الداعية لحل الأزمة مع إقليم كردستان، أكد العبادي أنه "ليس لدينا نزاع مع المواطنين في الإقليم فهم مواطنونا، وهناك خلاف بشأن حدود الاقليم ومحدد في الدستور في المادة ١٤٠ والذي حدد حدود الاقليم ايضا، ثم كان هناك تجاوز من القوات في الاقليم على الحدود المقررة في الدستور، واتخذنا اجراءات للسيطرة على الحدود وانهاء الخلل وقمنا باجراءات للسيطرة على الامر، وحاليا اكدت الحكومة في الاقليم

موافقتها على المفاوضات، اذ نعتبر هذا تغييرا جذريا في الموقف، لكن نريد ان نتأكد ان الاستفتاء ألغي، ونحن ماضون بإخضاع المنافذ الحدودية ضمن اطار الدستور وعودة الحدود للحكومة الاتحادية لما قبل ٢٠٠٣، اما المنافذ الحدودية فهناك قانون ونص دستوري يبين المنافذ الحدودية ومسألة الحدود، اذ ان الاخيرة حصريا للحكومة الاتحادية، اما المنافذ الحدودية فيمكن ان تكون بادارة مشتركة ضمن القانون والدستور".

وشدد رئيس السلطة التنفيذية، على انه "لا عودة الى المربع الاول وهو (اجتماعات بدون نتيجة)، بل نريد حزما وحسما للاجتماعات واللقاءات وهي متطلبات دستورية وليست فرضا على الآخرين، أو إهانة أو ابتزازا، والبعض يتساءل لماذا لم نزر كركوك وهي عزيزة علينا؟ بالرغم من زيارتنا للمناطق التي حررت، ونقول (لأننا لا نريد ايصال رسالة بأننا نسجل نصرا عسكريا على الآخر، انما هي قضية اجرائية دستورية ووجهنا القوات على ان كل المواطنين من الدرجة الاولى في تلك المحافظة والعراق، وهي خطتنا ومنهجنا"، واستدرك بالقول: "نبين أنه ليس كل ما ينفذ يجري الحديث عنه، لكننا نؤكد أن هناك حوارا مستمرا مع الإقليم، وبالرغم من وجود كل الاطراف التي لديها مبادرات، فلا مشكلة في هذا ولكن ضمن الاطار الدستوري والقرارات الاتحادية".

مؤتمر الإعمار

وبخصوص مؤتمر الدول المانحة المقرر عقده قريبا في الكويت، أكد رئيس الوزراء، أن "المؤتمر المقرر عقده تم بناء على طلبنا، ولدينا خيارات لإقامته في عدة دول ومنها في العراق، إلا أن هناك انطباعا في أذهان العالم منذ العام ١٩٨٠، بأن العراق بلد حرب، ولقد تفاجأ الكثير من الزوار حين وصلوا الى العراق بسبب الانطباعات المسبقة"، ونقل العبادي عن المفكر الأمريكي صامويل هنتنجتون صاحب نظرية "صراع الحضارات" قوله لأول مرة: ان "العراق فيه أمل"، عادا أن هذه المقولة "ليست بالأمر القليل وهو ما يعكس نهوض العراق من الحرب والتطلع إلى مستقبل آخر"، وأضاف العبادي، "وبناء على تلك الانطباعات تم اختيار الجارة الشقيقة الكويت بعد موافقها الاخوة هناك".

وأوضح العبادي، أننا "نحتاج الى نظرة شاملة لتداعيات الحرب، ونحتاج الى نظرة خاصة للمحافظات التي تحررت لتحقيق الاستقرار والعودة وتحقيق فرص عمل، فالعالم اليوم اختلف عن السابق ولم تعد الدول تهب الأموال بالمجان، فاتخذنا رؤية جديدة تتمثل بإدخال الدعم الدولي المالي عن طريق الاستثمار وتحقيق المصالح المشتركة للعراق والدول المانحة، ونسعى لجذب استثمارات كبيرة لتطوير قطاعات الخدمات والإسكان والتعليم والصحة والبنية التحتية".

السفير الامريكي في العراق يرحب بتعهد العبادي ازاء رواتب كردستان

وكالات ومصادر متعددة:

رحبت الولايات المتحدة، الاربعاء، بدفع الحكومة العراقية رواتب بعض عمال اقليم كردستان.

وقال السفير الامريكي في العراق دوغلاس سيليمان في تغريدة له على موقع تويتر، وتابعته "عين العراق نيوز"، "انني سعيد بأن الحكومة العراقية بدأت بدفع رواتب بعض عمال حكومة إقليم كردستان".

واعرب سيليمان عن امله ان "يتم دفع الرواتب في وقت لاحق لمزيد من العمال قريبا".

واعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي امس الثلاثاء، ان الحكومة بدأت بدفع رواتب موظفي الموارد المائية في اقليم كردستان، وفيما بين ان هناك تدقيق برواتب التربية والصحة هناك، اشار الى انه تم تكليف المالية بالذهاب الى الاقليم لتدقيق رواتب جميع الموظفين.

منظمة بدر :"انسحاب الاتحاد الوطني من كركوك سيؤدي إلى كارثة حقيقية"

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :

رأى القيادي في «منظمة بدر» كريم نوري أن «انسحاب الاتحاد الوطني الكردستاني من كركوك سيؤدي إلى كارثة حقيقية، ربما ندفع ثمنها ونخسر نتائج فرض الأمن في كركوك». وأضاف: «أنصح الإخوة في الاتحاد الوطني بالبقاء والتفاهم لحل الأزمات داخل كركوك».

في المقابل، قال نائب مسؤول المركز الثاني لـ «الاتحاد الوطني الكردستاني» في كركوك روند ملا محمود: «ليس هناك أي محاولة أو نية لانسحاب الاتحاد الوطني من المحافظة سواء من الناحية السياسية أو الإدارية».

وأشار إلى أن «الذين يتحدثون عن انسحابنا يريدون أن نترك لهم المحافظة، وهذا لن يحدث مطلقاً».

سياسة التعريب تعود الى كركوك والعرب يطردون الكرد من المدينة

خلك :

قال نائب عن كتلة التغيير في البرلمان العراقي، يوم الأربعاء، بأن عائلات عربية وقوات من الشرطة الاتحادية، قامت بإنذار عائلات كردية وطالبتهم بإخلاء منازلهم، حسب سياسة التعريب للنظام البائد.

وقال كاوه محمد في بيان إنه "وردنا اليوم معلومات مؤكدة بان اعداد من عائلات العرب الوافدين الى كركوك حسب سياسة التعريب للنظام البائد الذين استلموا تعويضات المادة (١٤٠)، تتقدمهم قوات من الشرطة الاتحادية قد قاموا بإنذار العائلات الكردية الساكنين في قرية (بلكانة) التابعة لمحافظة كركوك بإخلاء دورهم وممتلكاتهم التي تم ارجاعها لهم حسب سياقات تطبيق المادة (١٤٠)".

وأضاف أن "هذا الاجراء غير دستوري و يؤجج النعرات العرقية وضد مبدأ التعايش السلمي"، مطالباً رئيس مجلس الوزراء بـ"التدخل السريع والفوري لإيقاف هذه الاجراءات غير الدستورية والتي بدأت بعد احداث ١٦ تشرين الأول، ولحد الان مستمرة".

تحذيرات من سقوط كركوك بيد "داعش" مجددا

السومرية نيوز:

أكد النائب عن محافظة كركوك شاخوان عبد الله(حزب بارزاني)، وقوع حالات خطف وقتل وتسليب بشكل يومي في المحافظة العراقية، محذرا من سقوط أجزاء منها في قبضة تنظيم "داعش" مجددا.

وقال عبد الله: "كركوك تعيش حاليا وضعا خطيرا جدا، وهناك حالات قتل وتسليب وخطف تجري بشكل يومي آخرها يوم الاثنين، فقد اختطف ثلاثة مواطنين مع سيارتهم من أبناء المكون الكردي في قرية البو محمد جنوب قضاء داقوق".. "في حال عدم عودة قوات البيشمركة لمشاركة باقي القوات الأمنية للمحافظة على استتباب الأمن، فإن هناك أجزاء كبيرة من المحافظة ومن بينها الحويجة وداقوق ستسقط من جديد بيد زمر داعش الإرهابية والجماعات المتطرفة".

وأضاف، أن "على الحكومة الاتحادية التعامل بعقلانية مع خطورة الموقف، وأن تعتمد على دعم البيشمركة كقوة مهمة لاستتباب الأمن في المحافظة، وأن تعود غرفة التنسيق المشترك لأداء عملها كما كان قبل عام ٢٠١٤".

وشدد عبد الله على أن التعامل مع الكرد في كركوك يشابه الطريقة التي كان يتم التعامل بها معهم بزمن النظام السابق من خلال الطرد والتهجير والتعامل القسري والتطهير العرقي من قبل جماعات متطرفة تابعة لجهة معروفة حاقدة على أبناء المكون الكردي وتسعى للانتقام منهم".

وتابع النائب عن محافظة كركوك، أن "استمرار الوضع على ما هو عليه سيؤدي إلى انفجار جماهيري كبير تجاه سياسات حكومة رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي وسيؤدي إلى خلق فتنة طائفية لا نهاية لها".

وقال: "أنا كعضو لجنة أمن ودفاع نيابية خاطبت وزيري الدفاع والداخلية ونعمل حاليا على مخاطبة القائد العام للقوات المسلحة للإسراع بتشكيل غرفة تنسيق مشتركة بوجود البيشمركة لحفظ الأمن في المحافظة قبل خروج الوضع عن السيطرة".

لجنة الأمن والدفاع في البرلمان:إنهاء حكم عائلة بارزاني، ومحاسبتها لتأمين رواتب الموظفين

العربي الجديد:

دعت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، العبادي، إلى إكمال عمليات فرض الأمن التي أطلقها في إقليم كردستان. وقال عضو اللجنة إسكندر وتوت إن «حل أزمة المواطن الكردي وموظفي الإقليم تتطلب من الحكومة السيطرة على المنافذ الحدودية والمطارات والآبار النفطية وإنهاء حكم عائلة مسعود بارزاني، ومحاسبتها لتأمين رواتب الموظفين، وتسليم حصة الإقليم كاملة دون أي قطع».

وفي السياق، طالب رئيس برلمان الإقليم، يوسف محمد، عضو حركة «التغيير» أحد الأطراف الرئيسة المؤيدة للتظاهرات، والذي أعلن استقالته ، بحل حكومة الإقليم الحالية وتشكيل حكومة مؤقتة، مؤكداً أن الأوضاع تزداد تدهوراً.وأكد محمد في المؤتمر «بعد منعي من مزاولة عملي في أربيل، تعرضت للتهديد بالقتل»، مضيفاً أن الأوضاع والأزمات التي يمر بها الإقليم ستكون أكثر تعقيداً في حال استمرار الحكومة الحالية. وأضاف أن السلطات المتنفذة ليس أمامها خيار سوى الاعتراف بالفشل، مشدداً على ضرورة تشكيل جبهة معارضة واسعة بين الأطراف السياسية لتحقيق إصلاحات جذرية في كردستان.

بايدمير: ظروف ومستجدات الاقليم يؤثر على بقية أجزاء كردستان...

(باسنيوز):

أكد النائب الكردي في البرلمان التركي والمتحدث باسم حزب الشعوب الديمقراطي HDP عثمان بايدمير، أن المشاكل والاضطرابات الأخيرة التي نشبت في إقليم كردستان «أسعدت أعداء الكرد»، لافتاً الى أنه لا يمكن لأي كردي أو كردستاني أن يشعر بالسعادة جراء تلك الأحداث.

بايدمير، اعتبر في تصريحات أدلى بها لـ(باسنيوز)، على هامش مشاركته في ندوة بعنوان «الكرد يناقشون المرحلة» في مدينة آمد (ديار بكر) بكردستان الشمالية (كردستان تركيا)، أن الأزمات والمشاكل التي تعرضت لها «دكتاتوريات» المنطقة في القرن الـ ٢١، خلقت فرصة ذهبية للكرد، كي يكون هذا القرن قرن حرية الشعب الكردي.

مستدركاً «إلاّ أن الأحزاب الكردية لم تتمكن من استغلال هذه الفرصة والاستفادة منها كما يجب، بل على العكس، طرأت ظروف ومستجدات عرّضت مستقبل جميع أجزاء كردستان للخطر».

أضاف بادمير «في ظرف كهذا ولتجاوز الأزمة الحالية يجب أن تضحي جميع الأحزاب بمصالحها في سبيل مصالح الكرد وكردستان، وأن تتعاون معاً لتحقيقها»، وأكد أنه «لا يمكن فصل مشاكل وظروف أجزاء كردستان الأربعة عن بعضها ، بل إن تسوية أوضاع جميع هذه الأجزاء مرتبطة ببعضها البعض».

وتطرق القيادي الكردي للأحداث الأخيرة في إقليم كردستان، متسائلاً : «من الذي فرح للمشاكل الأخيرة في جنوب كردستان؟ بلا شك طهران وبغداد ودمشق وأنقرة كانوا سعداء، بينما أنا كنت أتعذب وأحترق».

وقال: «لا يمكن لمن يعرّف عن نفسه ككردي وكردستاني أن يسعد لهذه المشاكل.. علينا ألاّ نثلج قلوب الأعداء بخلافاتنا الداخلية، لذا علينا أن نسعى يداً بيد في أسرع وقت لحل المشاكل الموجودة في إقليم كردستان عبر الحوار».

وحول موقف حزبه من الأحداث الأخير والأزمة السياسية في إقليم كردستان، أوضح بايدمير بالقول: «نحن في حزب الشعوب الديمقراطي لا نقدم أنفسنا كطرف أو جزء من أية مشكلة داخلية تظهر في أي جزء من كردستان، إلاّ أننا دائماً مستعدون لفعل ما يقع على عاتقنا للمساهمة في الحل».

وتابع «نحن كشعب كردستان الشمالية نشعر بالحزن حيال المشاكل القائمة في جنوب كردستان، وندعو باستمرار إلى حل هذه المشاكل عبر الحوار والنقاش، لأننا نعتبر سوء الأوضاع في أي جزء من كردستان مؤثراً في جميع الأجزاء، لذا علينا أن نكون واعين ونداوي جراحنا بأنفسنا».

وكان النائب الكردي في البرلمان التركي والمتحدث باسم حزب الشعوب الديمقراطي HDP عثمان بايدمير قد ردّ مؤخراً على سؤال وجّه له من رئاسة البرلمان، عن موقع كردستان، بأن كردستان في «القلب»، وبعدها تم فرض عقوبة ‹انضباط› بحقه.

المرجعية العليا في كربلاء تؤكد ابتعاد خطابها عن الميول والاتجاهات

صحيفة (الصباح) البغدادية:

بين ممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء أن ما تحقق من انتصار اذهل الدول الكبرى التي وضعت في حساباتها عشر سنوات لبقاء «داعش» ومن ثم يبدأ التحرير، مشيرا إلى أن المرجعية قالت «لا للانفصال ولا للتقسيم» وأن هذا الموضوع انتهى، وان خطابها وطني ولا تنظر الى الميول والاتجاهات.

وقال مدير اعلام العتبة الحسينية جمال الدين الشهرستاني في تصريح لـ «الصباح»: ان «ممثل المرجعية الشيخ عبد المهدي الكربلائي التقى مجموعة من شباب محافظات الوسط والجنوب».

واضاف ان «الكربلائي أكد خلال اللقاء ان ما حصل من انتصار أذهل الدول الكبرى التي وضعت في حساباتها – كما توفر لدينا من معلومات – عشر سنين لبقاء عصابات «داعش» في العراق لتبدأ بعدها عمليات التحرير والقضاء على هذه العصابات».

ونقل الشهرستاني عن ممثل المرجعية قوله: إن «هناك سببين للانتصار" الاول هو فتوى المرجعية الدينية العليا والثاني الاستجابة لهذه الفتوى وتجسيد المبادئ التي اعلنتها المرجعية»، وأكد الكربلائي ان «ما يهمنا هو بناء العراق وعلينا أن ندرس الانتصار ليس كتجربة قتالية فحسب بل لما حصل من عملية الاستجابة الشعبية وما كان واضحا من معركة الطف الخالدة على مقاتلي الحشد الشعبي»، وخاطب الكربلائي الشباب بأن «المرجعية قالت كلمتها، لا انفصال ولا تقسيم للعراق وقد انتهى الموضوع».

وتابع الشهرستاني قوله: ان «ممثل المرجعية اكد كذلك ان المرجعية حين أوصت على المشاركة في الانتخابات عام ٢٠٠٥ فإنها ايضا تقول اليوم علينا التدقيق في تجربة الانتخابات هل هناك فشل في التجربة؟

وأجاب الكربلائي (نعم) إن هناك فشلا وعلى الجميع أن يقر ويعترف به ويجب التصحيح وإيجاد مواضع الاخفاق والخطأ لغرض التقويم بل ويجب التصحيح».

وحدد الكربلائي «أسبابا لما حصل من انحرافات وتأثيرات خارجية وتدهور ثقافي واقتصادي من ضمنها الحملة الهجومية على الدين والتوجه الالحادي لدى الشباب»، داعيا الى ان «يكون العمل لوجه الله تعالى من دون قصد أو مكاسب سياسية أو مناصب أو واجهة دنيوية ويجب أن يكون الناصح المصحح للخطأ ملتزما بما يدعو اليه لكي يكون مقبولا من المستمع والمتلقي، مؤكدا ان منهج المرجعية منهج وطني له بعد الآخرة».

وبين المتحدث، ان «الكربلائي دعا الشباب الى التدقيق في خطاب المرجعية لماذا هو خطاب جاذب؟ وأجاب انه خطاب يتضمن الكلمات التالية: الوطن،المواطن، الرجل الصالح، والخطاب لا يحمل نفسا طائفيا او مشروعا ضيقا في هذا المجال، لذلك توصينا المرجعية دائما ان نخاطب ونكلم الجميع ولا ننظر الى ميولهم الدينية والوطنية والقومية».

عن معارك العبادي السلمية (الداخلية والخارجية)

*عبدالمنعم الاعسم

انتصار الموصل، لم يكن ليتحقق من دون صاحب قرار عراقي يدير المعركة من دون سياسات رد الفعل وتلغيم الجسور وتصفيات الحساب والتخطيط لولاية حكومية باعتبارها اولوية على سواها، وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد أذِن بالشروع في المعركة قبيل نهاية العام ٢٠١٦ وسط تقديرات مضاربة عن الفترة التي ستستغرقها، بين خمس سنوات حسب تقارير غربية ومراهنين على داعش، وعام واحد بحسب متفائلين وستراتيجيين واقعيين، ومهّد العبادي لمعركة تحرير الموصل ببرنامج اصلاحي طموح جرت ترجمته الى قرارات "ثورية" نالت تأييدا شعبيا واسعا، قبل ان ينقلب عليه تحالف المحاصصة، ويضع العصي في عجلته، لكن الرسالة وصلت، كما يقال، بان العبادي ينأى بنفسه عن الاسلوب الذي استخدمه سلَفه، نوري المالكي، في ادارة الملفات، وفي مقدمتها البذخ في صرف الاموال والميزانيات لحد الاهدار، عدا عن منهج التركيز على عدو رئيسي ينبغي تعبئة الجهود لكسر شوكته وهزيمته، بديلا عن صناعة الاعداء وتشتيت الجهد في حروب مصنّعة.

لقد اخذ العبادي موقعه في قلب اللعبة، عن تصميم مبكر، او عن تعبير طبيعي لمنطق الاشياء، فهو صاحب القرار التنفيذي، ومنه، واليه، تعود رهانات المستقبل، عبر مواجهات تتنقل ساحاتها على امتداد خارطة العراق: ضد اغتصاب ثلث الاراضي العراقية. بمواجهة انهيار عائدات النفط الى اقل من النصف. ضبط خطوط التماس الطائفية. ادارة الشراكة السياسية مع الكرد. بناء قنوات حساسة ومحسوبة الكلَف والنتائج مع كل من ايران والسعودية وتركيا والولايات المتحدة على تناقض مصالحها وتشابكها في العراق، ملفات الفساد والاصلاح وتحديات المحاصصة، استحقاقات الانتخابات والتحالفات.

ان العراق احوج ما يكون الى السلام، هذا ما كان يقوله العبادي في اكثر من مرة، وكان قد ابلغنا، نحن مجموعة من الاعلاميين، انه قال لأردوغان، لن اسهل لكم خوض حرب مع العراق مهما كلفني الثمن، وقال في مناسبة اخرى انه سيقص يده اذا ما وقعت على الترخيص بمجابهة حربية مع البيشمركة الكردية، كما يعرف الجميع رفضه للحل العسكري لفرض ترتيبات بحرية مع الكويت في ما تعلق بخور عبدالله، ويستطيع المتأمل لهذه السياسات ان يخلص الى ان نجاح رجل الدولة، وكما يقول كليمنس فون مترنيخ، السياسي النمساوي الشهير، يتوقف على حسن ادارته لمعركة السلام، وكان مترنيخ قد خسر جميع الحروب التي خطط لها ضد فرنسا لكنه كسب المعركة الوحيدة العام ١٨١٥ حيث طمأن اوربا المتحاربة الى جدوى التعاون والتضامن ونبذ الحرب.

معارك العبادي السلمية (الداخلية والخارجية) دخلت في عداد المعارك الناجحة، لكن ثمة استدراك هنا، فليس كل معارك السلام تنتهي بالانتصار، وقد يحسب البعض ان العبادي هُزم (حتى الآن)في معركة الفساد "السلمية" لأن مبدأ الحوار والتفاوض لا يصلح مع مسؤولين عُهدت لهم مسؤولية الحفاظ على الممتلكات العامة فجعلوا منها ممالك وقلاع وسجون خاصة تزحزحوا عن المعاش ولم يتزحزحوا عنها، وائتُمنوا على اموال البلاد فنقلوها باكياس القمامة الى منازلهم، ومنها الى قنوات الغسيل.

جون كيج- موسيقي امريكي:

"أستغرب من الناس التي تخاف الأفكار الجديدة، فأنا أخاف الأفكار القديمة".

*صحيفة (الصباح الجديد) البغدادية:

خسائر قطاع الطاقة العراقي من الفساد والإهمال الإداري

*وليد خدوري

أثار قرار «مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية» (المبادرة) بتعليق عضوية العراق، ردود فعل خبراء النفط العراقيين على هذه الخطوة السلبية لأهم تنظيم دولي للشفافية في القطاع النفطي. فذكر أحمد موسى جياد، أن تعليق العضوية يمكن أن يشكل لبلد مثل العراق، وفي ظل بيئة الشفافية الهشة في القطاع النفطي «ضربة مدمرة طويلة الأمد ويلغي عشر سنوات من الجهود. لذا، يجب أن يتخذ البرلمان ومجلس الوزراء بقوة وفوراً، قراراً بإلزام وزارة النفط والأمانة العامة الوطنية (العراقية) لـ «المبادرة»، الامتثال الكامل والفعال وفي الوقت المطلوب لمعيار «المبادرة» لعام ٢٠١٦، لضمان الحصول على تقرير مطابق إيجابي يضمن استعادة وضع العراق وتعزيزه كبلد ملتزم». ولفت إلى «عدم معالجة ٢٢ بنداً من متطلبات معيار المبادرة». فيما حقق العراق «تقدماً غير كاف في تنفيذ معيار المبادرة، وعليه عُلّقت عضوية العراق الشهر الماضي، بصفته «عضواً ممثلاً، ومُنح وفقاً لقواعد المبادرة، فترة سماح لتصحيح القصور لتحقيق ما لا يقل عن التقدم «المجدي أو المرضي» في المتطلبات المحددة في التقويم.

وأنجزت وزارة النفط دراسة في آذار (مارس) ٢٠١٥ حول الهدر والإهمال وسوء الإدارة في عمليات إنتاج النفط، قدرتها بنحو ١٤,٥ مليار دولار بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. وعلّق وزير النفط عادل عبد المهدي، على التقرير، معتبراً أن «هذا هو الفساد الحقيقي، وهذه هي الخسائر الكبيرة والهدر الحقيقي للأموال، وهذا هو الغياب الحقيقي للتخطيط والإدارة الرشيدة».

وتعليقاً على التقرير، أكد رئيس لجنة النفط والطاقة البرلمانية السابق عدنان الجنابي، أن «التقويم الحقيقي للأضرار والخسائر الناجمة عن سوء الإدارة والفساد الإداري والإهمال منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الآن في مجال الطاقة (النفط والغاز والكهرباء)، يفوق ما توصلت اليه وزارة النفط بعشرات الأضعاف، ويبلغ نحو تريليون دولار». وقال: «ربما كانت أخطر حالة فساد إداري في التاريخ الحديث».

وبادرت لجنة النفط والطاقة البرلمانية إلى إعداد دراسة أولية عن حجم الأضرار من سوء الإدارة والفساد والإهمال الجنائي (عدا السرقة والفساد المالي) في صناعات الطاقة، نتطرق إليها بإيجاز. في مجال النفط، أولاً تأخر تنفيذ زيادات الإنتاج، التي رسمت وزارة النفط خطة لرفعه إلى ستة ملايين برميل يومياً منذ الثمانينات، ولم تنفذ بسبب الحروب والحصار. وأُعيدت دراسة الخطة في ٢٠٠٤. وكانت المدة المتوقعة لتنفيذها سنتين أو ثلاثاً، بالتعاون مع الشركات العالمية. وعند ارتفاع أسعار النفط الى ١٠٠ دولار على مدى خمس سنوات، كان الدخل الضائع على العراق ١٠٠ بليون دولار سنوياً، وبما مجموعه نصف تريليون دولار فقدها العراق بسبب سوء الإدارة وانعدام التخطيط.

ثانياً: تأخر إنتاج الغاز ومعالجته، كان من أهم الأولويات وقف حرق الغاز ومعالجته لتوفيره للكهرباء والصناعات. ولو بلغ حجم إنتاج النفط ستة ملايين برميل يومياً، كان سيتجاوز إنتاج الغاز المصاحب ضعف الحالي، وكان كافياً مع الغاز الحر لتغذية ٣٠ ألف ميغاواط من الكهرباء، وكان سيوفّر نحو ٣٠٠ ألف برميل يومياً من المنتجات البترولية بقيمة ٣٠ مليون دولار يومياً. سبّبت الفرص الضائعة من الهدر للعراق خلال السنوات الخمس الماضية خسارة أكثر من ١٠ مليارات دولار سنوياً، وحرمان الشعب والصناعة من الكهرباء.

ثالثاً: أدى التأخير في تشييد مصفاة كبيرة في الفترة الأخيرة، إلى استيراد المنتجات البترولية بقيمة خمسة مليارات دولار سنوياً.

رابعاً: أفضى قرار سحب مشروع حقن الماء المعالج في الحقول من شركة «إكسون» وتكليف شركة «المشاريع النفطية» به، إلى تأخر المشروع ثلاث سنوات والتسبب في أضرار فادحة بمكامن النفط في حقول الجنوب، في شكل قد يصعب تعويضه لاحقاً.

خامساً: تسبب تأخير إنشاء خزانات النفط عند مجمعات التصدير، في تقليص الإمدادات الممكن تصديرها عند سوء الأحوال الجوية، وإرباك في جدول الناقلات الجاهزة للتحميل، وتقدر الخسائر بـ٢٠ مليون دولار يومياً.

في مجال الكهرباء: أولاً قدرت وكالة الطاقة الدولية الأضرار الاقتصادية المترتبة من نقص إنتاج الطاقة، بـ٤٠ مليار دولار سنوياً بسبب انقطاع الكهرباء عن القطاعات الاقتصادية. ثانياً: تخسر الكهرباء نحو ألف ميغاواط بسبب عدم انتظام تجهيز الوقود أو انخفاض ضغط الغاز، ما يعني اللجوء إلى استعمال المنتجات البترولية بكلفة ٢٠ مليون دولار يومياً، وفقدان قدرة كهربائية نحو ٥٠٠٠ ميغاواط بكلفة ١٠ ملايين دولار يومياً. وتبلغ قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة لسوء إدارة قطاع الكهرباء ٥٠ مليار دولار سنوياً.

ولا تخفى فضيحة كبيرة حول تصدير النفط الخام، التي أشار إليها الخبير محمد علي زيني، قائلاً: «وحين تصل مشكلة الفساد الى القطاع النفطي، خصوصاً تصدير النفط الخام، فتلك هي الطامة الكبرى لأن الأموال التي تتضمنها هذه السرقات ضخمة جداً. إذ لا تزال أجهزة قياس كميات النفط المنتج والمصدر لم يكتمل نصبها بعد». ذكر ذلك في البداية المجلس الدولي الاستشاري والرقابي المعين من الأمم المتحدة للإشراف على عائدات العراق النفطية، والذي انتهت مهمته عام ٢٠٠٩، وذكر في ٢٠٠٩/٤/٢٦ أن الحكومة العراقية بطيئة جداً في نصب أنظمة قياس النفط المنتج والمصدر، للسماح بالشفافية المطلوبة لعمليات الإنتاج والتصدير. وأبدى المجلس «قلقه» لأن واحدة من بين التوصيات الأولى منذ العام ٢٠٠٤، والمتعلقة بقياس النفط، تبقى غير كاملة التنفيذ. وأفادت شركة التدقيق العالمية «كيه بي ام جي» في تقرير، وهي شركة اختيرت للتدقيق في مصاريف صندوق تنمية العراق، بأن «تحرياتنا في كانون الأول ٢٠٠٨، كشفت أن نصب منظومة قياس النفط لم يكتمل منها سوى ٣٣ في المائة. ولا يمكن التأكد من كميات النفط المنتجة في حال غياب منظومة كاملة للقياس».

*صحيفة (الحياة):

الصراع الامريكي - الإيراني في العراق

*هشام الهاشمي

تعي الأحزاب العراقيّة جيداً أن منصب رئيس مجلس الوزراء في العراق يمثل تحدياً هائلاً لا يمكن إنجازه دون تضافر جهود الولايات المتحدة مع الدول المجاورة مجتمعة وخاصة إيران، وكما يقال في بغداد، فإن مصير أمن العراق يرتبط "إرتباطاً لا فكاك منه" بمستقبل العلاقة الامريكية – الإيرانية.

وبالمثل، فإذا أخذنا في الاعتبار الصلات الدينية العميقة والروابط الاقتصادية التي تربط أحزاب العراق بإيران، فإن هذه الأخيرة تقف في موقف يؤهلها لأن تلعب دوراً حاسماً في مستقبل العراق، وفي اختيار من يتولى منصب رئاسة الوزراء، ومن الممكن أن تساعد السفارة الامريكية في بغداد الفعالة في جعل هذا الدور الحاسم للنفوذ الإيراني دوراً إيجابياً وليس دوراً سلبياً، فبالرغم من ٣٨ عاماً من الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة وإيران تجمعهما نقطة تقاطع هامة في العراق.

وإذا أخذنا في الاعتبار الحدود المشتركة بين إيران والعراق التي تمتد عبر ١٢٠٠كم، وأسست إيران أهم أحزاب وفصائل المعارضة الإسلامية العراقية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، لوجدنا أن إيران وحلفاءها في العراق ليست في وضعية مستقرة بسبب استمرار انعدام الاستقرار والأمن في العراق. ومع هزيمة تنظيم داعش عسكرياً في العراق، فإن إيران تنتظر من بغداد تقديم الشكر لما قدمته من مساندة خاصة لقوات الحشد الشعبي، لعلها تقلل شعور طهران بالمهانة بعد أن نوّهت إدارة ترامب بأنها جزء من "الإرهاب الدولي"، وأن تعاونها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الحد من مشاريعها "النووية" أيام إدارة أوباما قد ذهب هباء منثوراً.والمراقب يستطيع أن يتوقع القادم من خطوات إيران في عمقها العراقي والسوري، حيث تعمل بجهد على تقويض الدور الامريكي والتحالف الدولي، قد تدفع إيران بحلفائها إلى اتباع أساليب تكتيكية عسكرية وأمنية واقتصادية وسياسية مفيدة نسبياً في الإضرار بمصالح امريكا وحلفائها في العراق.

الولايات المتحدة في العراق بين خيارين" إما أن تتعامل مع طهران كشريك كامل و"طرف مسؤول" في العراق، وعند ذلك تضر بمصالح حلفائها في الخليج وتركيا، وإما أن تخلق صراعاً دولياً ميدانه العراق، وهو توجه غالي التكلفة، لكنه يحمل في طياته فوائد هائلة لامريكا وحلفائها ومفاسد كبيرة على العراق وشعبه.

إدارة ترامب اختارت أن تمضي قدماً في التوضيح لطهران أنها لا ترغب في مجرد تحالف تكتيكي معها أو شراكة منعزلة في العراق وسوريا، وإنما ترغب بالأساس في تحجيم حلفائها في دول الهلال الشيعي التي أنفقت إيران مليارات الدولارات على مدى العقود الثلاثة الأخيرة لتأسيسها واستعمالها في المنطقة العربية للمناورة بالوكالة عنها، وبنت علاقة مخابراتية واسعة النطاق مع قادتها.وإدارة ترامب لا تمتلك الفهم الذي كانت تعمل عليه الإدارات السابقة والتي تعتقد أنه من المهم فهم حجم التأثير الإيراني الكبير في الداخل العراقي والسوري وأيضاً أبعاد ذلك في الصراع العربي – الإسرائيلي والانتشار النووي والإرهاب والنفط والغاز ومياه الخليج، وكذلك الخيوط التي تربط بين كل هذه القضايا، فمن الضروري أيضاً تحجيم أسباب القوة الذاتية الإيرانية قبل تحجيم حلفائها في المنطقة.وإذا علمنا أن إدارة طهران لحلفائها في دول الهلال الشيعي لا تتولى تنفيذها الحكومة من خلال وزارة الخارجية الإيرانية، وإنما يشرف على تنفيذها جنرالات في الحرس الثوري الإيراني، ولذلك سعى الكونغرس الامريكي إلى إضفاء وصف الكيان الإرهابي على الحرس الثوري الإيراني، وعلى الفصائل العراقية المتعاونة معه، وخاصة العابرة للحدود الوطنية.وعلى ذلك، فإن المنبع الكامن للتوتر في العلاقة الامريكية – الإيرانية داخل العراق يتمثل في انعدام الثقة.فالولايات المتحدة وحلفاؤها لا يصدقون أن إيران يمكن أن تؤدي دوراً متعاوناً فيما يتعلق بجلب السلام والاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط، وأما إيران وحلفاؤها فإنهم يعتقدون أن الهدف النهائي لامريكا وحلفائها ليس هو تغيير السلوك الإيراني وإنما إنهاء الحرس الثوري وأذرعه في دول الهلال الشيعي.

وعليه يتعين على الأحزاب العراقية أن تكون على وعي بكل الاحتمالات الممكنة. فالمناقشات البناءة حول انتخابات ٢٠١٨ يمكن أن يكون لها مردود إيجابي على النزاع على رئاسة الوزراء القادمة، والذي يعد ميداناً من أهم ميادين أزمة الثقة بين امريكا وإيران، والسبب الكامن وراء التوتر القادم في الميدان العراقي. وإذا كانت الطموحات الإيرانية في تحويل دول الهلال إلى بدر شيعي تعكس إحساساً بانعدام الأمن فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة وحلفائها، فإن خلق قوى حزبية وفصائلية شيعية تحمل البعد العروبي والنوايا الطيبة في العراق تجاه العرب وامريكا يمكن أن يؤدي إلى إرساء لهجة وسياق جديدين يمثلان أساساً للعلاقة الإيرانية – العراقية، مما يمكن أن يهون من الرؤية الإيرانية للتهديد ويرغم قادة الحرس الثوري على إعادة تقييم جوانب عديدة من سياستهم الخارجية التي من بينها توجهاتهم التوسعية.

فالتعاون بين امريكا والأحزاب الشيعية العراقية ودول الخليج العربي قد يكون في صالح الدول الثلاث، تماماً مثلما كان عداء الأحزاب الشيعية العراقية الموالية لإيران مضراً بمصالح الدول الثلاث أيضاً.

*هافينغتون بوست عربي:

أشهر حاسمة للستراتيجية الامريكية في العراق

*رستم محمود

يعرف صُنّاع القرار في الولايات المُتحدة أن العراق أصعب المناطق التي يُمكن أن تحدث فيها المواجهة الامريكية الإيرانية المتوقعة. فهو فوق تعقيداته السياسية والجُغرافية، الدولة الوحيدة التي تتقاسم فيها الولايات المُتحدة نفوذاً مع إيران. سياسياً عبر توزّع ولاءات وعلاقات التيارات السياسية العراقية بين الطرفين، وعسكرياً حيث تُسيطر الولايات المُتحدة على أجواء العراق، بينما تُسيطر إيران فعلياً، عبر الجيش العراقي والمليشيات الطائفية الموالية، على الأغلبية المُطلقة من الأراضي.

يُدرك أصحاب القرار في الولايات المُتحدة أن أوضاع منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك تراجع النفوذ والدور الامريكي في المنطقة، عائد في جزء غير يسير منه إلى الهيمنة الإيرانية على العراق. فهذه الهيمنة سمحت لإيران بأن تمُد نفوذها وتمتن سيطرتها على بقية دول المنطقة، بالذات في سورية ولبنان، وأن تتجاوز حتى الستراتيجية الامريكية في أكثر من دولة. لذا فإن مواجهة النفوذ الإيراني في العراق تعتبر رُكناً أساسياً لما تسعى إليه الإدارة الامريكية الراهنة، لتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة.

وتُشكل الانتخابات البرلمانية العراقية العامة في أيار (مايو) المقبل مناسبة لتتوضّح طبيعة توازن القوة بين الطرفين، ومؤشراً إلى ما يُمكن أن تكون عليه في المُستقبل المنظور. لذا، فإن الولايات المُتحدة ستسعى خلال الشهور الستة المقبلة لأن تُعزز حضورها ضمن المشهد العراقي، وبالذات ضمن القوى السياسية، فواشنطن تُدرك أن الجُهد العسكري قد حُسم على الأرض، وأن القوى العسكرية، بما في ذلك الجيش العراقي وقوات ميليشيا الحشد الشعبي، ستتحدد هويتها وعقيدتها وولاؤها تبعاً للطرف الذي سيهيمن على العراق سياسياً عقِب الانتخابات البرلمانية.

تعمل الولايات المُتحدة على ثلاثة خطوط ستراتيجية لإعادة بناء قُدراتها السياسية في العراق، للتفوق على إيران سياسياً، وبالتالي لتتجنب المواجهة العسكرية معها في العراق، وينحصر موضوع كسر النفوذ الإيراني في السياسة وحدها.

أولاً، ثمة تعويل امريكي كبير على تحوّل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى زعيم سياسي أول. فالعبادي الذي تسلّم رئاسة الوزراء عام ٢٠١٤ نتيجة صفقة سياسية امريكية– إيرانية، بعد خلاف شديد على شخص رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، على خلفية سيطرة «داعش» على مدينة الموصل وبقية المناطق السُنية بطريقة مثيرة للاستغراب. عملت الولايات المُتحدة طوال السنوات الماضية على جذب العبادي، بالذات من خلال التوافق معه خلال مرحلة الحرب على «داعش»، ودعمه سياسياً في مواجهة مناوئيه الشيعة، بالذات مُقابل كتلة نوري المالكي ضمن البرلمان، وتحركات الزعيم الشعبي مُقتدى الصدر. ووصل الدعم الامريكي ذروته أثناء أزمة الحكومة المركزية مع إقليم كُردستان، فقد جنحت الولايات المُتحدة لطرف حكومة العبادي تماماً، وظهرت وكأنها مُستعدة لأن تُضحي بالكرد في سبيل دعمه.

أغلب الظن أن الولايات المُتحدة ستواصل هذا الدعم خلال الشهور الستة المقبلة، خصوصاً أن العلاقة بين العبادي والمالكي– حليف إيران الأول في العراق– تتجه إلى المزيد من التوتر، حيث تذهب تصريحات الطرفين بأنهُما سيُشاركان في الانتخابات بقائمتين مُختلفتين. الأمر الذي يعني أن المالكي سيخرج من اللعبة السياسية العراقية، إذا لم يحصل على مقاعد برلمانية تُضاهي كُتلة العبادي، المتوقع أن تكون الأكبر في البرلمان المقبل.

في المنظور ذاته، تعاني الستراتيجية الامريكية تجاه العبادي من نُقطتي ضعف، تتعلق الأولى بقُدرة العبادي على خلق كُتلة سياسية وطنية عراقية عابرة للطوائف والجهويات. النقطة الأخرى تتعلق برد فعل إيران والميليشيات التابعة لها، إذا لاحظت تخلياً من العبادي عن المصالح والحساسيات الإيرانية في العراق.

اللبنة الثانية في الستراتيجية الامريكية خلال الشهور الستة امقبلة تتعلق بإعادة الثقة للعلاقة مع إقليم كُردستان العراق. فجزء من صُنّاع القرار الامريكيين اكتشفوا أن رد الفعل الامريكي تجاه استفتاء الإقليم كان مُبالغاً فيه، وأنه جرت التضحية بالعلاقة مع الإقليم الكُردي، وبالتالي بمجمل العلاقة الامريكية الكُردية في المنطقة، المُميزة مُنذ ربع قرن. فعلوا ذلك في سبيل لا شيء، سوى المزيد من التمدد الإيراني.

كانت تصريحات رئيس وزراء إقليم كُردستان نيجيرفان بارزاني ذات دلالة على ذلك. فبعد اجتماعات مع المسؤولين الامريكيين، واتصالات هاتفية مع وزير الخارجية الامريكية، قال بارزاني :»الولايات المُتحدة تُريد إقليم كُردستان قوياً، لكن ضمن العراق». تظن الولايات المُتحدة أنها يجب أن تضغط على الحكومة العراقية للتوقف عن الضغط العسكري على الإقليم، وأن تكبح ميليشيات الحشد الشعبي في المناطق المُتنازع عليها، وأن تحل بعض القضايا الإجرائية مع الإقليم، بالذات ما يتعلق بحصة الإقليم من الموازنة العامة وفتح المطارات.

أخيراً، فإن الستراتيجية تسعى إلى خلق تآلفٍ صعب بين مُختلف القوى السياسية السُنية العراقية، الإسلامية والقومية والمناطقية المحلية. فأية كُتلة برلمانية سُنية مدنية موحدة ستكون مُناهضة للنفوذ الإيراني من دون شك، ولن تستطيع القوى الشيعية المركزية أن تحتويها وتُهشمها، كما تفعل راهناً.

زار كثيرون من الزُعماء السياسيين السنة الولايات المُتحدة مؤخراً، وكان واضحاً أن نبرة تصريحاتهم المُناهضة لإيران والحكومة المركزية كانت مُختلفة عما كانت عليه حينما كانوا في العراق، خصوصاً تصريحات نائب الرئيس أسامة النُجيفي، حيث طالب بعض البرلمانيين العراقيين من كُتلة حزب الدعوة بمحاكمته حين عودته إلى العراق. لم يُعرف ما الذي حاولت الولايات المُتحدة أن تتوافق فيه مع القوى السُنية العراقية، هل تُشجعهم على الدخول في قائمة انتخابية «وطنية» واحدة مع رئيس الوزراء حيدر العبادي، أم تحرص على بناء مشروع سياسي موحدٍ في ما بينهم، والخياران ليسا مضموني النتائج؟

لكن الولايات المُتحدة تعرف جيداً أن الانتخابات البرلمانية العراقية ستفرز نُخباً سُنية مُختلفة تماماً، مُناهضة جذرياً للقوى الشيعية المركزية، لأن القواعد الاجتماعية السُنية تستبطن «انتقاماً» من النُخب السياسية السُنية الحالية، وتُحمّلها جزءاً من مسؤولية ما طاولها في السنوات الماضية، حينما لم تتصد هذه النُخب لعملية تحطيم القواعد الاجتماعية للسنّة.

*كاتب سوري

*صحيفة (الحياة):

الصراع الانتخابي المقبل في العراق

*وحدة الدراسات العراقية

تتسارع وتيرة الاحداث السياسية في العراق، حيث بدأت ملامح نشاطات وتحركات الكتل والاحزاب السياسية للتهيئة للانتخابات المقبل التي من المقرر اجراؤها في منتصف أيار العام الحالي، ولكن اللافت للنظر هو عملية تشكيل تكتلات وقوائم انتخابية مدعومة من أطراف اقليمية معروفة بعلاقتها مع فصائل مسلحة داخل العراق. وهنا بالتحديد نشير الى القائمة السياسية التي تتكون منها العديد من التشكيلات العسكرية المحسوبة على قيادات الحشد الشعبي التي شاركت في مواجهة الارهاب وأدواته طيلة الثلاث سنوات الماضية التي شهدت النزاعات العسكرية بين القوات الامنية وعناصر داعش في عموم المناطق التي تمت السيطرة عليها من قبل التنظيم.

ان المواجهة الاساسية التي يسعى اليها القائمون على هذه التشكيلات هي اعطاء صورة واضحة عن أهدافهم وتصوراتهم للمرحلة المقبلة من الحياة السياسية في العراق فهم يرون أنهم بعد أن تمكنوا من مواجهة الارهاب أصبح لديهم استحقاق سياسي في ادارة شؤون الدولة والسيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية والامنية والاندفاع نحو تحقيق طموحاتهم في تعزيز دورهم في المجتمع العراقي وبسط نفوذهم السياسي وتحقيق غاياتهم في استمرارية تأثيرهم ووجودهم في الميدان.

ومن تلك الاهداف والمضامين الاساسية للدوافع الرئيسة التي تسعى اليها هذه التشكيلات العسكرية من اتحادها في قائمة انتخابية ما يأتي:

١. ترى بعض كتائب الحشد الشعبي وقادته الذين واجهوا الارهاب وأدواته أن باستطاعتهم مواصلة عملهم وجهدهم في البناء السياسي وادارة دفة الحكم في العراق بعد أن أسست الكتائب لمعايير وأهداف ميدانية أدت الى عودة هيمنة الدولة وبسط نفوذها على جميع المناطق التي استولى عليها داعش منذ ثلاث سنوات وهي بهذا ترى انها الأجدر بقيادة البلد مستقبلا والأحق في الحفاظ على المكتسبات والانجازات العسكرية التي تراها أنها تحققت بتضحيات كتائب الحشد الشعبي وهيئاته وقتالها.

٢. بغية تحقيق الهدف السياسي بمشاركة بعض قادة الحشد الشعبي في الانتخابات المقبلة آثر العديد منهم ترك العمل أو الاستقالة من مهامه القتالية والتعبوية ليتفرغ لتحقيق طموحاته السياسية ومراعاة توجيهات رئاسة الوزارة بعدم السماح بمشاركة أي تكتل أو حزب سياسي في العراق بالانتخابات المقبلة اذا كان لديه أجنحة عسكرية مقاتلة.

٣. تعزيز الجانب الريادي في توجيه هيئات الحشد الشعبي وتشكيلاته للراغبين في الانخراط بالعملية السياسية والمشاركة في تكوين قوائم انتخابية موحدة تشمل جميع القيادات العسكرية والميدانية للحشد الشعبي وبهذا تستطيع أن تشكل لها عمقا ستراتيجيا وميدانيا على الارض معتمدة على مقاتليها المنضوين في تشكيلاتها العسكرية مع الاستناد للتضحيات التي قدمها على الارض واعتمادها دافعا اساسا يحقق لها التفوق الانتخابي.

٤. تحاول قيادات هذه التشكيلات اعتماد الاساس في تكوين كتلها السياسية وقوائمها الانتخابية على معيار لا يتسم بالطائفية ولا المناطقية وذلك بالاشارة الى مشاركة بعض قادة الحشود العشائرية العربية السنية معها التي قاتلت مع القوات الامنية أو تشكيلات الحشد الشعبي في المناطق التي كان فيها مقاتلو داعش وقياداته.

٥. بسبب العلاقة الميدانية التي تربط قيادات هذه التشكيلات العسكرية مع القادة والضباط الايرانيين الذي عملوا مستشارين ميدانين لهم وقدموا لهم جميع التسهيلات العسكرية والتعبوية والاستخباراتية في تنفيذ العديد من الواجبات في جميع محاور القتال ضد داعش في العراق فان القوائم الانتخابية لهذه التشكيلات ستحظى بدعم واسناد سياسي من قبل النظام الايراني تعزيزا لاستمرار فاعليته ودوره معها.

٦. ان الاعداد المبكر لهذه الكتل والقوائم السياسية يشكل تنافسا ميدانيا واضحا مع أقطاب سياسية كبيرة ممثلة بالعبادي الذي يسعى لولاية ثانية وبدعم دولي واقليمي وعربي واضح المعالم والدلائل ووجود منافسات لقيادات في أحزاب رئيسة ومنها حزب الدعوة الذي أوضح حقيقة أهدافه وتطلعات قيادته لتولي المالكي لولاية ثالثة أخرى وسينعكس هذا التنافس بين جميع هذه القوى على طبيعة الحياة السياسية المقبلة في العراق واستمرار العلاقة بين الاحزاب والكتل السياسية الاخرى المنضوية في التحالف الوطني وتحديدا العلاقة مع كتلة دولة القانون حيث لا يزال رئيس الوزراء حيدر العبادي أحد قادتها الرئيسيين.

ان هذه القراءة الميدانية والرؤية السياسية للاحداث التي تتسارع في العراق تجعل من الممكن النظر الى مستقبل التحالفات السياسية المقبلة بأنها ستؤدي الى انقسامات واختلافات هدفها الهيمنة والسيطرة على القرار السياسي السياسي العراقي لفترة ٤ سنوات مقبلة وتشكيل أحزاب سياسية جديدة قياداتها كانت تمثل الدعامات الرئيسية في تشكيلاتها السابقة.

وهنا نشير الى امكانية تحرر العبادي من هيمنة حزب الدعوة وسطوته ونفوذ كتلة دولة القانون" لينفرد بتشكيل سياسي جديد تسانده وتدعمه كتل واحزاب سياسية أخرى لولاية ثانية، أم سنرى ابتعاد المالكي عن الحياة السياسية المقبلة بسبب أفول تأثيره وانعدام تحالفاته السياسية؟

*مركز الروابط للبحوث والدراسات الستراتيجية:

إعادة تركيب ما جرى..

*عبدالمنعم الأعسم

١ - زوايا نظر

لم يحصل ان تدحرجت ازمة التغيير (الاحتلال) لعام ٢٠٠٣ الى مفترق طرق ساخنة ومصيرية و متضاربة، مرة واحدة، كما حصل بعد تحرير الموصل من فلول داعش في العاشر من تموز ٢٠١٧ كما لم يحصل ان ضرب التشرذم المجتمعي والسياسي والجغرافي بين المكونات العراقية (قوميات. اديان. طوائف. عشائر. عقائد..) وفي داخل كل مكون، كما حصل في فترة اقل من عام واحد يبدأ من اطلاق حملة «عائدون يا نيوى» في ١٦ تشرين الاول–اكتوبر ٢٠١٦ الى استفتاء اقليم كردستان في ٢٥ ايلول– سبتمبر ٢٠١٧.

فقد ازدحم المشهد، فجأة، بلاعبين من كل منحدر يسعون الى الاستثمار في هذا الانتصار، وباخرين استغلوا المناسبة لغسل سجلاتهم ووجوههم مما علق بها من طعون، كما انفتحت ملفات نائمة موصولة بالترتيبات وتناسب الحقوق والامتيازات لدولة المحاصصة، او ما يتعلق بهوية ووظيفة ومستقبل الدولة، او متصلة بالعلاقات والالتزامات مع دول الجوار ودول التحالف ضد الارهاب.

وبموازاة ذلك انفجرت اسئلة مؤجلة كانت اعمدة الدخان قد دسّتها طي النسيان وفي شعاب المساومات، من قبيل كلفة النصر «من يدفع ومن يعوَّض» واخرى مسكوت عنها خشية استفزاز ثيران «الخيانة» التي تقيم في صالة الخزف وقد سهلت اغتصاب الاراضي واحتلال الموصل، وثالثة تحتاج الى اجابات خادعة تعيد توازن القوى بالمراضاة، وقل بالرضا على مضض، في وقت اندلع الحديث (الضجيج) عما سمي بمرحلة ما بعد داعش، قبيل هزيمة دولة الخلافة، وكان في جوهره موصولا ببناء مسوغات المعركة المقبلة: معركة الجميع ضد الجميع، او معركة المساومات بين الجميع، وقد لعب في هذا الملعب جيش من القوالين وطوابير من اصحاب السياسة وصناع تصفيات الحساب، وجس النبض، وزعيق الشاشات الملونة، والقليل منهم وضعوا كراهياتهم وانحيازاتهم الطائفية والاثنية والايديولوجية جانبا ليروا الحقائق من دون رتوش، ولا حاجة لاستباق الاحداث لمعاينة ردود الافعال في الشارع، وما تخفيه الصورة الزاهية للاسترخاء العام، المبالغ في تسويقها، فان الحاجة هنا، وفي هذا العماء الجمعي، الى «نظر» زرقاء اليمامة، التي شاهدت ما لم يشاهده ابناء عشيرتها الجاهلية «جديس» من غزاة لموطنها على بعد مسيرة ثلاثة ايام، والى مبادرة الملك الاغريقي «كروسس» يوم وضع كهنة معابد اليونان قبل ثمانية الاف سنة في حضيرة الاختبار ليكتشف انهم جهلة، حاجتنا الى مراجعة حقيقية وشجاعة وصادمة تبدأ من حيث انتهت معركة راوة منتصف تشرين الثاني– نوفمبر الجاري، كآخر معاقل دولة ابو بكر البغدادي، إذ سقط معها العقل السياسي السائد والقابض على لعبة «الكتل» و«المكونات» والذي اوصل البلاد الى حافة الاستقالة من الخارطة، وانام الملايين على وسادة «كل شيء على ما يرام».

اقول ثمة القليل من اصحاب الرأي والنظر رصد ما كان يجري في الدورة الدموية للحاضر العراقي سرطانات عشية هزيمة داعش، ومن بين اولئك القليلين كان «مصطفى فيلد» مدير منتدى الاديان بلندن حيث رصد في مقال له في الاندبندنت ان الوحدة العراقية المتجلية في انتصار الموصل «ما تزال هشة» وان الاسئلة «ستستيقظ من النوم» بعد ان ينتهي تهديد داعش للعراق.. وفي هذا القول اشارة الى شيء ما سيحدث، كانت فتاة جديس مصيبة في الاحساس به.

كافكا:

‹الحياة حرب، مع نفسك، ومع ظروفك، ومع الحمقى الذين صنعوا هذه الظروف›.

٢ - العبادي

انتصار الموصل، لم يكن ليتحقق من دون صاحب قرار عراقي يدير المعركة من دون سياسات رد الفعل وتلغيم الجسور وتصفيات الحساب والتخطيط لولاية حكومية بوصفها اولوية على سواها، وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد أذِن بالشروع في المعركة قبيل نهاية العام ٢٠١٦ وسط تقديرات مضاربة عن الفترة التي ستستغرقها، بين خمس سنوات حسب تقارير غربية ومراهنين على داعش، وعام واحد بحسب متفائلين وستراتيجيين واقعيين، ممهدا لذلك ببرنامج اصلاحي طموح جرت ترجمته بقرارات «ثورية» نالت تأييدا كاسحا من قبل الملايين، قبل ان ينقلب عليه تحالف المحاصصة، وبسلسلة من الرسائل لفرقاء الازمة واصحاب العلاقة بما يجري في العراق، بمن فيهم دول الجوار والقوى الدولية، وكل ذلك تشجع الاعتقاد على ان العبادي ينأى بنفسه عن الاسلوب الذي استعمله سلَفه، نوري المالكي، في ادارة الملفات، وفي مقدمتها البذخ في صرف الاموال والميزانيات لحد الاهدار، عدا عن محاذير صناعة الاعداء، بديلا عن التركيز على عدو رئيسي ينبغي تعبئة الجهود لكسر شوكته وهزيمته.

لقد اخذ العبادي موقعه في قلب اللعبة، عن تصميم مبكر، او عن تعبير طبيعي لمنطق الاشياء، فهو صاحب القرار التنفيذي، ومنه، واليه، تعود رهانات المعركة، متعددة الاهداف والمستويات: ضد اغتصاب ثلث الاراضي العراقية. بمواجهة انهيار عائدات النفط الى اقل من النصف. ضبط خطوط التماس الطائفية. ادارة الشراكة السياسية مع الكرد. بناء قنوات حساسة ومحسوبة الكلَف والنتائج مع كل من ايران والسعودية وتركيا والولايات المتحدة على تناقض مصالحها وتشابكها في العراق، ملفات الفساد والاصلاح وتحديات المحاصصة، استحقاقات الانتخابات والتحالفات.

العراق احوج ما يكون الى السلام، هذا ما كان يقوله العبادي في اكثر من مرة، وكان قد ابلغنا، نحن مجموعة من الاعلاميين، انه قال لأردوغان، لن اسهل للجيش التركي خوض حرب مع العراق مهما كلفني الثمن، وقال في مناسبة اخرى انه سيقص يده اذا ما وقعت على الترخيص بمجابهة حربية مع البيشمركة الكردية، كما يعرف الجميع رفضه للحل العسكري لفرض ترتيبات بحرية مع الكويت في ما تعلق بخور عبدالله، ويستطيع المتأمل لهذه السياسات ان يخلص الى ان نجاح رجل الدولة، وكما يقول كليمنس فون مترنيخ، السياسي النمساوي الشهير، يتوقف على حسن ادارته لمعركة السلام، وكان مترنيخ قد خسر جميع الحروب التي خطط لها ضد فرنسا لكنه كسب المعركة الوحيدة العام ١٨١٥ حيث طمأن اوروبا المتحاربة الى جدوى التعاون والتضامن ونبذ الحرب، والحق انه خدم مصالح الامم، فيما قبلت بها دول الاطماع الاستعمارية التي انهكتها الحروب.

معارك العبادي السلمية، ضد تدخلات الجيران وملفات كثيرة دخلت في عداد المعارك الناجحة، لكن ثمة استدراك هنا، فليس كل معارك السلام تنتهي بالانتصار، وقد يحسب البعض ان العبادي هزم في معركة الفساد «السلمية» لأن مبدأ الحوار والتفاوض لا يصلح مع مسؤولين ائتُمنوا على الاموال العامة فنقلوها باكياس القمامة الى منزلهم، ومنها الى قنوات الغسيل.

جون كيج- موسيقي امريكي:

‹ أستغرب من الناس التي تخاف الأفكار الجديدة، فأنا أخاف الأفكار القديمة ›.

٣ -الزلزال

من زاوية، كان الاستفتاء على استقلال كردستان العراق (إقليماً ومناطق متنازع عليها) من طرف واحد، بمنزلة زلزال سياسي وأمني واقتصادي ضرب العراق والمنطقة، وقد ضاعف تأثيراته كونه كان معزولا، ثم مركوناً في زاوية الدفاع عن النفس، ومنزوعا من ترخيص وتحبيذ وتعاطف الدول المجاورة والاقليمية والامم المتحدة وكل اصدقاء الكرد بمن فيهم الولايات المتحدة التي تبنت كل قرارات الحماية للسكان الكرد، وتلتزم من جانب آخر بـ»سيادة ووحدة الاراضي العراقية» بموجب اتفاق الاطار الستراتيجي مع العراق لعام ٢٠٠٨، فيما كان رد الفعل السلبي حيال وجاهة ومشروعية الاستفتاء اسرع واوسع مما كان قد تخيّله حتى المناهضون لقضية الكرد وحقهم في تقرير المصير، الامر الذي أحرج القيادة الكردية، وقلب معادلات التوازن لصالح الحكومة الاتحادية التي كانت الى وقت قريب تغض الطرف عن امتيازات ادارية كان الاقليم يتمتع بها وتعدها بغداد مخالفة للدستور.

والآن يتحدث الساسة والاعلاميون الكرد عن نكسة حاقت بالقضية الكردية، وهي بالمعنى المجرد، نكسة حقيقية، اذا ما قورن حال الاقليم الآن باحواله قبل الاستفتاء، ربما (أقول ربما) كان يمكن تجاوزها (او تخفيف ردود الفعل) لو جرى الاستفتاء في حدود الاقليم الدستورية من دون المناطق المشمولة بالمادة ١٤٠ وهي فرضية لا اتشبث بها، لكن الاستفتاء في كل الاحوال سيبقى استفتاء على «حلم قومي» مشروع وليس بالضرورة (ولم يكن ليتوقع له) ان يضع خارطة الاقليم على طاولة الامم المتحدة لتصبح دولة، فان الاحلام، عمرها، لا تصلح مشروعا لليقظة، ويعرف مفسرو الاحلام بأن اليقظة تأتي غالبا بما يناقض وقائعها، وقد اورد مفسر الاحلام والمؤرخ «ابن سيرين» في موسوعته الشهيرة ان الخصومة والافتراق في الاحلام يؤشران الى هاجسٍ غريزي للتآلف بين القلوب، ويستدل الى ذلك بالاية التي تنتهي بـ «وألف بين قلوبكم واصبحتم بنعمته اخواناً».

الى ذلك فان النتيجة الشاخصة، والاكثر خطورة لهذا الزلزال، تتمثل في ترويج الفكرة الكارثية عن استحالة اقامة دولة متعددة القوميات في العراق، وثم، دولة تعددية للطوائف والاديان والعقائد، إذْ انتشرت الكراهية القومية في البيئة السياسية –الاجتماعية التي هي اصلا مسكونة بهشاشة وعي الشراكة بالوطن وبالاحتقانات ومخلفات ثقافة الاستئصال والتعالي والانعزال، وقد تابعنا كيف استبيحت قيم الاخاء وحلت الفظاظة ولغة التهديد والوعيد في الفضاء الناقل للملاسنات السياسية، وجرى إخصاء معارف التاريخ في محاولة لصناعة تاريخ مغشوش ومدجج بالكراهيات، وكل ذلك جعل من طاولة الحوار والتفاوض على مرمى شروط تتناسل، إن لم تكن على مسافة مستحيل.

اقول، لا مكان الآن للبحث في مشروعية او عدم مشروعية الاستفتاء، او حق تقرير المصير فقد صار واضحا بان مشروع الدولة الاتحادية يحتاج الى مراجعة وإعادة بناء من جديد.

غوته- الشاعر الالماني:

‹ من الخطأ أن تكون الأمور الأكثر أهمية تحت رحمة الأمور الأقل أهمية

٤ - ماذا بعد، والى اين؟

ما يزال الحديث عن مستقبل العملية السياسية، ونظامها الحزبي، وعن اتجاه الاحداث والوضع العام في العراق، بعد كل الذي حدث ويحدث، حديث الساعة وموضع مشغولية الرأي العام والطبقة السياسية وكل القوى الاقليمية والدولية على حد سواء، ففي كل مكان، وحيثما يجتمع عراقيون يتابعون اخبار بلدهم، وكلما يلتقي مراسلون ودبلومسيون اجانب على مقربة من احداث العراق يطرح السؤال مدوياً: وماذا بعد؟ والى اين يتجه قارب العراق؟ وهي تساؤلات لها ما يبررها، وما يجعلها ساخنة على الدوام.

وليس من قبيل الاسرار، ولا هو امر غريب، ما يقال بان الدول الاجنبية المعنية، واستخباراتها وجيران العراق خاصة، تشكل الآن مجموعات (خلايا) بحث واستطلاع (تجسس) لرصد اتجاه الاوضاع العراقية، السياسية والامنية، ولمعرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في هذه الاوضاع، وتعيين حلقات التأثير والمرشحين لأدوار المستقبل.

كما ان القول بان للجميع، ومن غير استثناء، مصالح في حاضر ومستقبل العراق لا ينطوى على مبالغة او على محاولة تسويد نيات تلك الدول، او تعويم النظرة الى مفهوم المصالح، فان تشابك الاحداث وتداخلها وتحول الساحة العراقية الى ملعب للمتسابقين على النفوذ، أدخل «المصالح» في ملفات وحروب ومواجهات وسياسات تبدو كما لو ان اصحابها «محسنون» وتهمهم مصالح الشعب العراقي في المقام الأول، فيما يظهر لكل محلل موضوعي ومحايد بان تلك الاطراف تستعمل مصالحها ومواقع نفوذها، بما فيها التجارية او المساعدات الانسانية، لدفع الاحداث والصراعات بالاتجاه الذي يضمن تكريس وتوسيع تلك المصالح في بلد يمسك اقدار المنطقة لما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن، وهذا ما لايراه الكثير من المحللين، بوصفه مفتاحا من مفاتيح تأشسر مستقبل العراق، ومساعدا في الاجابة على السؤال، موضع الانشغال:العملية السياسية الى اين؟.

فاذا وضعنا في حساب التحليل هذه المحددات، بجانب صراع وتحالفات الكتل والزعامات المحلية ذات العلاقة بتجربة المحاصصة سيئة الصيت فاننا سنقترب من الاجابة على ما نعده سؤال الساعة عما ينتظر العراق وهو يقترب من انتخابات ٢٠١٨ وسنذهب الى الاعتقاد بان شيئا دراماتيكيا لن يحدث في ظل تناسب (وربما تداخل) مصالح القوى الداخلية والدولية التي تدير الصراعات والتحالفات والولاءات، وربما ستبقى الاوضاع على حالها مع تعديلات طفيفة على تناسب القوى، وما سيسفر عنه من خيبة سواء تضرب الملايين وبخاصة تلك الشرائح التي توزعت على موالاة اللاعبين انفسهم.

وتبقى فرضية واحدة ان يحدث اختراق على يد معادلة سياسية(قوة. زعامة. إئتلاف..) تملك تفويض الملايين المتطلعة الى التغيير وبيدها قوة التأثير والضبط لتلقي بنظام المحاصصة الى خارج المعادلات، وتضع حراسات وبؤر الفساد في زاوية الحساب والقصاص.

البعض يراهن هنا على حيدر العبادي وتحت يد هذا البعض معطيات وتسريبات عن نوايا الرجل تدخل في باب التفاؤل، بموازاة مراهنات اخرى تسعى الى ابقاء الحال على حاله، وكأن شيئا لم يحدث، ودماء لم تسل، وثروة لم تُنهب.

اريك هوفر- كاتب امريكي:

‹ الدعاية السياسية لا تخدع الناس، لكنها تساعدهم على خداع أنفسهم ›.

٥ – الفساد.. ثلاثة منظورات

١.كل الذي يقال صحيح بان معركة الفساد بالصورة التي يُعلن عنها وما يتسرب من اسماء تُلاحق يمكن ان تطيح بمستقبل (او توافقات) العملية السياسية وبكتل وزعامات نافذة، لكن هذه المعركة لم تبدأ، ودليل ذلك، ان الرؤوس الفاسدة التي يُشار لها، ومئات من اتباعها الفاسدين ما يزالون في مواقعهم، ويلاحقوننا الى منازلنا، مبتسمين ومتشفين، عبر الشاشات الملونة، وان امبراطورياتهم التي اغتصبوا اراضيها ومنشآتها وقصورها لم تزل شاخصة ومحروسة، والاكثر من ذلك انهم يواصلون النهب المنهجي للثروات والمصالح من دون تحسب لخطر او لقصاص.

واحسب، من موقعي كمحلل حر، ان معركة الفساد ستبدأ من جبهة ما، على شكل ضربة نحو عش الدبابير، وعلينا ان نترقب المشهد على وجوه الفاسدين، فهي تبدأ من امارات الهلع على تلك الوجوه قبل غيرها.

٢–قبل ان يضرب الفساد الهيكل الاقتصادي والمالي للدولة فقد ضرب الاداء(والعقل) السياسي للكتل والشخصيات وادارات الدولة في الحكومة ومجالس المحافظات، لكن القليل من المعالجات تمعن النظر في الفصل الاخطر لهذا الفساد، الموصول بإثاره المجتمعية المدمرة، ويكتفي غالبية الذين يتصدون الى الموضوع بالتعريف الاكاديمي للفساد السياسي الذي وضعه البنك الدولي كونه، وبمعناه الأوسع، إساءة استعمال السلطة العامة (الحكومية) وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب، الامر الذي يغيّب (ويضيّع) تلك المعطيات التي افسدت الذمم واستعملت الآليات الديمقراطية لتزوير ارادة الشعب، وصناعة الثقافة السياسية للفساد، واشاعة الاضطراب الاعلامي بحيث تظهر رؤوس الفساد كآلهة للنزاهة، بل وكمحاربين أشداء للفساد، وينعكس ذلك في ما هو معروف من مصدات و»حصانات» تشريعية للفاسدين السياسيين، أخذا بالاعتبار ان الكثير من بؤر ونشاطات الفساد تدار (بنحو غير مباشر) من سياسيين فاسدين عبر شبكة معقدة من الاتباع ومحترفي النصب واللصوصية والتهريب وغسيل الاموال ووكلاء الشركات والاستثمارات الوهمية.

وهذا ايضا، ليس سوى الوجه الذي يُرى عادة بالمعاينة والتداول.

٣–يظهر الفساد ايضا في خلق اجيال محسنة من الفاسدين تتخذ من العمل السياسي وسيلة للوصول الى حلقات خطيرة وحساسة في ادارة الدولة وكابينة السلطة التنفيذية، وفي الاخص منها، المراكز الادارية التي تتحكم بالمال والاستثمارات والمشاريع، وهي، في سبيل «الصعود» الى تلك المفاصل الخطيرة، وتلميع سيرتها وسمعتها، تدير ماكنة رشوات وإفساد منهجية عبر دعاة سياسيين واعلاميين ودينيين وقانونيين، وايضا (انتباه) عبر عصابات للجريمة المنظمة تقدم خدمات الاختطاف والتهديدات والسطو محسوبة على سياسيين في مواقع السلطة وخارجها..

ابن عساكر:

‹قال النبي محمد ص› شرار أمتي الذين غذوا بالنعيم، الذين يأكلون ألوان الطعام، ويلبسون ألوان الثياب، ويتشدقون بالكلام‹.

*الصباح الجديد:

رغم هزيمة داعش.. مهمة الأمريكيين لم تنجز في العراق

في يوليو (تموز) الأخير، استطاع جنود عراقيون، بدعم جوي أمريكي، تحرير الموصل، المدينة التي أعلن منها أبو بكر البغدادي، زعيم داعش، خلافته قبل ثلاث سنوات. وكان نصراً مكلفاً، بالنسبة لقوات مكافحة الإرهاب، مجموعة من نخبة الجنود العراقيين، إذ حاربوا من شارع إلى شارع من أجل اقتلاع مقاتلي داعش الذين اتخذوا من سكان محليين دروعاً بشرية. كذلك، قتل آلاف المدنيين، وتشرد أكثر من مليون عراقي من بيوتهم. كما هدمت معالم الموصل التاريخية، ودمرت البنية التحتية للمدينة.

لا يفترض أن تمنح هزيمة داعش إدارة ترامب شعوراً كاذباً بالأمان كي تسحب قواتها من العراق، لأنه كما اتضح خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، لا شيء في العراق يعتبر نهائياً

ولكن ما زالت هناك فسحة للاحتفال، كما كتبت، في مجلة "فورين أفيرز"، إيما سكاي، زميلة بارزة لدى معهد جاكسون للشؤون الدولية التابع لجامعة ييل الأمريكية، ومؤلفة كتاب: "آمال عريضة وفرص ضائعة في العراق".

وتعدد الكاتبة أسباب فرحتها بتحرير الموصل، لأن المدينة شهدت غسيل أدمغة أطفالها في المدارس، وجلد من تجرأ على التدخين من سكانها، وقتل مثليين عبر رميهم من أسطح مبان، فضلاً عن تحويل نساء إيزيديات لعبدات للجنس. كذلك، شكل الانتصار في الموصل ضربة موجعة لداعش، حيث قتل آلاف من مقاتليه وتقلصت موارده، ودمرت قدرته التنظيمية، وتراجع امتداده العالمي.

خطأ خطير

وتقول سكاي إنه عندما يلمس الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أهمية ذلك النصر العسكري، ربما يرغب بالإعلان عن "انتهاء المهمة"، ويسعى لخروج سريع من العراق. وربما يبدو ذلك القرار مغرياً، بعد أربعة عشر عاماً من الغزو الأمريكي للعراق، ولكن اتخاذه سيكون خطأ كبيراً.

أخطاء سابقة

وتعود الكاتبة إلى ما جرى في مارس (آذار) ٢٠٠٣، عندما غزت الولايات المتحدة العراق بفرضية (ثبت لاحقاً عدم صحتها) بأن الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين كان يعمل على تطوير أسلحة دمار شامل. وحققت بسرعة نجاحاً عسكرياً، حيث تمكن تحالف قادته الولايات المتحدة، في بضعة أسابيع، من قلب حكومة صدام، ولكن تحقيق نجاح سياسي بدا أكثر صعوبة. فقد سرحت سلطة الائتلاف المؤقتة، في ٢٠٠٣، الموظفين الحكوميين وحلت القوات المسلحة.

وقادت تلك القرارات لانهيار الدولة ولاندلاع حرب أهلية، ما سمح للقاعدة بأن يكون له موطئ قدم في العراق، ولإيران بتوسيع نفوذها. ولكن خلال الفترة الثانية من رئاسة جورج بوش، تم في ٢٠٠٧، وبالتعاون مع عشائر سنية (بالصحوة السنية)، خفض حدة عنف طائفي، ما أدى لهزيمة القاعدة في العراق.

إصرار

وتلفت سكاي لإصرار إدارة أوباما على الإبقاء على نوري المالكي (رغم هزيمة حزبه الدعوة في الانتخابات البرلمانية أمام حزب العراقية بزعامة إياد علاوي) رئيساً للوزراء في العراق بوصفه زعيماً وطنياً وصديقاً للولايات المتحدة. ولكن ذلك القرار صب، في الواقع، في مصلحة إيران، التي ضغطت على الزعيم الشيعي المعادي للأمريكيين، مقتضى الصدر، لكي يكون ائتلاف مع المالكي لضمان انسحاب قوات الأمريكية من العراق بحلول ٢٠١١.

تراجع عن وعود

ومن أجل ضمان موقعه لفترة حكم ثانية، تراجع المالكي عن وعوده لمجموعات الصحوة السنية، وأخذ في لصق صفة "إرهابيين" بسياسيين من السنة، من أجل إبعادهم عن العملية السياسية، وأمر قوات أمنية بسحق انتفاضة سنية بعنف. وعند اتخاذه تلك المواقف، وفر المالكي الظروف التي سمحت لظهور جماعة جديدة من بقايا القاعدة في العراق. وهكذا ادعى داعش بأنه حامي السنة ضد نظام المالكي.

انعطاف جديد

ومع اقتلاع داعش من الموصل، واقتراب موعد الانتخابات في ٢٠١٨، بات العراق على أبواب انعطاف جديد. ويوفر التشرذم الحاصل في المشهد السياسي العراقي فرصة لبناء ائتلاف حقيقي عابر للطوائف. ولكن هناك أيضاً خطر ان تقتنص دول أخرى في المنطقة الفرصة لزيادة نفوذها في العراق في ظل تنافس ساسة عراقيين على السلطة.

خطوات

وتقول سكاي إنه بالرغم من ترحيب القيادة العراقية بدعم طهران في حربها مع داعش، فقد بدأت تتخذ خطوات لموازنة النفوذ الإيراني عبر التقارب مع السعودية. وقد تبادل مسؤولون من الجانبين زيارات رسمية.

واليوم وبعد إلحاق الهزيمة بداعش، تقول الكاتبة إنه بات لواشنطن تأثير جديد، لا يجب أن تبدده. كما لا يفترض أن تمنح هزيمة داعش إدارة ترامب شعوراً كاذباً بالأمان كي تسحب قواتها من العراق، لأنه كما اتضح خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، لا شيء في العراق يعتبر نهائياً. وذلك يشمل بالطبع المكاسب الإيرانية، والتي تتطلب مواجهتها تكاتف الساسة العراقيين للتوصل لاتفاق حيال قضايا حساسة كطبيعة الحكم وتوزيع الموارد من أجل جعل الحكومة المركزية أقل عرضة للتدخلات الخارجية.

*مجلة "فورين أفيرز":

من أجل ابتسامة شعب العراق

*ماساهيسا ساتو

ألف إحساس اختلج في قلبي إذ استطعت أن أخطو مرة أخرى على تربة العراق التي ترتبط بالكثير من الذكريات. في العام ٢٠٠٤، قضيت ٦ أشهر في السماوة، ولا يمكنني أن أنسى أبداً تلك الأيام طالما حييت. وكان ذلك بصفتي قائد مجموعة إعادة إعمار ودعم العراق اليابانية (ممثلي شعب اليابان لمساعدة شعب العراق) الذين كانوا يعانون في سبيل العودة إلى حياتهم اليومية الاعتيادية بعد الحرب. عملنا بلا نوم تقريباً على مشاريع مثل إمداد المياه وبناء جسر. كان الأمر صعباً جسدياً أحياناً. رغم ذلك، أذكر أن ذلك الإرهاق تحول إلى نعيم داخلي بطرفة عين حين رأيت سعادة الناس لرؤية النتائج. كما أذكر أنني كنت مقتنعاً أن العراق سينهض من جديد عندما رأيت الشعب يعمل على إعادة الإعمار بعقلية قوية. حتى الآن، لا يمضي عليَّ يوم واحد من دون التفكير بالعراق.

وبعد أن قلت ذلك، يحزنني أن العراق قد واجه تحديات مختلفة إذ فُقدت أرواح ثمينة وأُجبر الكثيرون على مغادرة مناطقهم المألوفة مع توسع نفوذ عصابات داعش. لم يكن أمام التقدم نحو إعادة الإعمار من خيار سوى الانتصار. على الرغم من ذلك، فشعب العراق يوشك مرة أخرى الآن على التغلب على الأزمات الوطنية في كل أنحاء البلاد، وهذا لأن شعب العراق الذي يدعم أسس تاريخه العريق وثقافته الغنية بفخر اتحد بما يتجاوز الطائفة والعرق. مع نهاية زيارتي إلى العراق، أصبحت مقتنعاً مرة أخرى أن العراق يملك أملاً عظيماً، وهذا الإحساس هو ذاته الذي أحسسته في السماوة.

أخذت اليابان خطوات نحو الأمام مع العراق كصديقة مخلصة ورفيقة درب كلما واجه العراق أوقاتاً صعبة. لقد بقينا إلى جانب شعب العراق لأقصى قدر ممكن مقدمين الدعم الضروري فعلاً الذي يتراوح من المساعدات الإنسانية حتى تنمية البنى التحتية. وقيمة المجموع الكامل لدعم اليابان للعراق تجاوز ١٥ مليار دولار أمريكي، بما في ذلك تخفيف عبء الديون. بصفتي مواطناً من هذا البلد أتمنى أن يتجاوز شعب العراق الاختلافات الطائفية والعرقية مع عزيمة إعادة إعمار وبناء أمتكم. أهم غرض من زيارتي هذه المرة هو لنقل هذه الرسالة لقادة وشعب العراق. إن العراق بلد ذو أهمية كبيرة جداً لاستقرار المنطقة أكثر مما تدركونه أنتم يا أبناء الشعب العراقي.

سيتعامل العراق مع التحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق المستقبل الأفضل كالمصالحة الوطنية وتقدم الاصلاحات الاقتصادية والمالية. وبدورها ستواصل اليابان دعمها كصديقة مخلصة ورفيقة درب طالما يملك شعب العراق العزيمة القوية للنهوض بجهوده الذاتية. كما نتطلع قدماً لتعزيز مدى واسع من التبادلات آخذين الذكرى الـ ٨٠ لتأسيس العلاقات الدبلوماسية في ٢٠١٩ كنقطة تحول.

*وزير الدولة للشؤون الخارجية الياباني

*صحيفة (الصباح) البغدادية:

نظام ديمقراطي في دولة مدنية

*قاسم محمد غالي

تحالف القوى الديمقراطية خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح

جاء الاعلان عن تشكيل تحالف القوى الديمقراطية المدنية "تقدم" تحت شعار "الديمقراطية والمدنية صمام امان لمستقبل العراق الزاهر" يوم السبت (٢٨ تشرين الاول) في بغداد، ليشكل خطوة سياسية وعملية في غاية الاهمية، والتوقيت، سبقت تحديد موعد الانتخابات في (١٥) آيار من العام القادم (٢٠١٨).

ويأتي هذا الاعلان السياسي ليلبي حاجة ماسة في البلاد، ولكي يملأ الفراغ الذي سببه تشتت القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية لسنوات كثيرة، وتحديدا منذ عام (٢٠٠٣) حيث توفرت خلالها العديد من الفرص التي كان يمكن استثمارها في بناء جبهة وطنية ديمقراطية في مواجهة التخلف والتردي في الحياة السياسية الذي اشاعته القوى الطائفية والعنصرية وتعمل على ترسخيه في المجتمع العراقي.

ويعبر شعار التحالف عن رؤية سياسية واعية لاوضاع البلاد السياسية الراهنة، وخطورة استمرار نهج المحاصصة الطائفية، وادراكاً لابعاد هذا النهج الضار بالوحدة الوطنية وتحويل المجتمع العراقي الى مجموعة كتل ومكونات متصارعة على السلطة والنفوذ والثروة. ان فشل القوى الحاكمة الحالية في كل المجالات السياسية والاقتصادية مع تفشي الفساد وغياب الامن ادى من الناحية العملية الى ادخال البلاد في ازمة شاملة يصعب الخروج منها بدون جهد وطني مخلص وفعال.

ان ما جاء في البيان الختامي الصادر عن التحالف من تاكيد على الاعتماد على قدرات القوى الديمقراطية والتقدمية، مهم، واستثنائي في المرحلة الراهنة، فعليه يتوقف النهوض بهذه القوى لكي تمارس دورها المطلوب. ولكي تكون الجهة او القوة المبادرة في احداث تغيير يعيد الاعتبار الى الهوية الوطنية العراقية. واشار البيان الختامي بوضوح الى "اننا اذ ننهض بمسؤولية تشكيل تحالفنا الديمقراطي المدني "تقدم" كخطوة اولى، نراهن على قدراتنا جميعا في انطلاق تيار مدني ديمقراطي واسع يضم جميع انصار الدولة المدنية الديمقراطية".

ان دعوة جميع القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية، خاصة ذات التوجهات الليبرالية والمنفتحة على كل المدارس الفكرية، والاقرار بتعدد الاراء والاجتهادات، سوف يسهم في بناء تيار مدني ديمقراطي متين يرتكز على قوة هذه الافكار وحيويتها على الصعيدين الوطني والعالمي.

ان الديقراطية، كنظام سياسي، وكاسلوب حكم، لايمكن له العمل، او حتى القدرة على الوجود في الحياة السياسية في اي مكان او زمان دون الحضور القوي للدولة. فمرحلة وجود اوقيام الدولة، او العمل من اجل ذلك، يسبق المطالبة بالديمقراطية، التي من شأنها المساعدة لتحقيق دولة المواطنة، التي هي بالضرورة الدولة المدنية.

الانطلاقة التي حددها تحالف القوى الديمقراطية المدني "تقدم" في الجمع بين الديمقراطية والمدنية في اطار هذا البناء، فكرة ايجابية، وصياغة ناجحة لشعار مرحلي، يتميز بقوة الجذب، التي تساعد على كسب الكثير من المؤيدين ومن انصار المدنية والتقدم في العراق. هناك اهمية خاصة لكي يكون هذا التيار، تنظيما منفتحا على كل القوى والافكار والانشطة السياسية والاجتماعية والمطلبية، وهذا ما شدد عليه الرفيق رائد فهمي سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في كلمته عند الاعلان عن انبثاق التحالف، حيث قال "نحن حريصون اشد الحرص على ان يكون الاطار السياسي الذي نعمل على تأسيسه، مرنا ومنفتحا يتسع لمشاركة قوى وشخصيات مدنية اخرى لتحقيق اوسع ائتلاف سياسي مدني".

الشيء المهم في هذه المرحلة هو الاستفادة من حالة التذمر في البلاد ومن تنامي مظاهر الاستياء في الاوساط الشعبية، وتزايد المطالبة بمحاسبة العناصر الفاسدة، بهدف تعزيز دور الدولة في حماية المواطنين وضمان حقوقهم المدنية، وممارسة القضاء لمهماته. هذا فضلا عن اهمية العمل الجاد لسيادة سلط القانون في البلاد.

كما ان تاكيدات التحالف على ان المعركة ضد الارهاب "لاتنفصل اطلاقا عن المعركة من اجل توطيد الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان ومكافحة الفساد" توضح وتنبه الى حقيقة ان الجهود التي تبذلها الدولة في التصدي للارهاب وما يشكله من تحديات، لا يعفيها ولا يعفي كل القوى السياسية من تحمل مسؤولية اصلاح العملية السياسية وتعزيز الديمقراطية. ان احترام حقوق الانسان وعدم التساهل مع من ينتهك تلك الحقوق، قضية غير قابلة للتاجيل او المزايدة او التعامل معها باشكال واساليب سياسية.

ان ظاهرة الارهاب التي تفتك بالعراق منذ زمن ليس بالقصير، ساهمت وتساهم في اشاعة اجواء الخوف والقلق بين الناس، وينعكس ذلك بشكل سلبي على مدى اندفاع القوى الشعبية في الانخراط بالعمل الوطني وكذا المطلبي. وهذا من شأنه ان يزيد في صعوبة نشاط تحالف قوى الديمقراطية والمدنية، مما يستدعي بذل جهود مضاعفة والسعي الجاد الى المزيد من الفعاليات الجماهيرية، واشراك المزيد من العناصر الشابة، بهدف كسر حاجز الخوف، وخلق اجواء جديدة في الحياة العامة بالاستناد الى الموروث الوطني الاصيل، وتجارب الحركة الوطنية في نضالها الطويل من اجل عراق مزدهر ومجتمع تقدمي النزعة.

ومن المهم الاشارة الى حاجة التحالف الى وضع اهداف واضحة ومحددة، ويكون من المفيد في هذا المجال، الشروع في الاعداد لمشروع "اصلاح وطني" شامل، تكون الغاية منه تحديد السبل والوسائل التي من شانها اخراج البلاد من الازمة الحالية التي تعصف بالعراق وتهدد مستقبله. وكان تحليل التحالف الذي ورد في البيان الختامي، على صواب عندما اشار الى ان "استمرار وتعمق الازمة العامة" في الحكم وفي البلاد بات يشكل تهديدا جديا للمصالح الوطنية، مما يتطلب التصدي له بحزم وقوة.

*صحيفة (طريق الشعب) البغدادية:

التجربة العراقية بين العوائق ورهانات المستقبل

*بشار محمد جواد قفطان

مفهوم الدولة المدنية، هي تعني دولة المواطنة، ودولة المؤسسات، وهي التي تحمي وتحافظ على جميع ابناء مجتمعها من خلال التشريعات والقوانين الضامنة لتلك الحماية.

في ظل الدولة المدنية يُعتبر جميع سكانها متساوين في الحقوق والواجبات. بدون اي تمييز عرقي او ديني او قومي او طائفي او مذهبي او اثني، او على اساس الجنس واللون، وهذا يعني ايجاد نخب ثقافية و ادبية وأكاديمية تسعى جاهدة الى تحقيق ذلك، وهذا له جذوره التاريخية في بلاد الرافدين.

الدولة المدنية توصيف عام، ولكن الديمقراطية تكملة لذلك التوصيف، ولا يمكن تجزئة الدولة المدنية عن الديمقراطية. ولو نظرنا الى مواقف اغلب الحكام الذين يمارسون نشاطهم في ادارة بلدانهم، لرأيناهم يدعون الديمقراطية والمدنية، وهم يمارسون ابشع اشكال الدكتاتورية. وهذا يعني تزكية للديمقراطية في احقاق حقوق الاخرين. لذلك نرى اغلبية المثقفين بمختلف صنوفهم يتمسكون بنشر الوعي الثقافي، وتزدهر ارضيتهم في نشر الوعي بوجود الديمقراطية، حيث تعتبر الديمقراطية هي البيئة الافضل لجميع نتاجاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية، وفي شتى الميادين الفنية والادبية، وهذه الشرائح الاجتماعية لها جذورها المتأصلة في بلاد مابين النهرين منذ الاف السنين..

لو رجعنا الى تاريخ العراق الحضاري نراه اساساً للدولة المدنية منذ سبعة ألاف سنة، وان الحضارة هي من نتاج الفرد والمجتمع، وتعني لغويا الحضر، والحضر نقيض لمجتمع البداوة..

ذلك التاريخ والإرث الحضاري دخل في اهتمامات معظم المؤرخين، العرب والأجانب. واستفادت منه معظم امم وشعوب العالم في لوائحها التشريعية والتنفيذية، التي كان يعمل بها الملك حمورابي، الذي حكم العراق من عام ١٧٥٠ – عام ١٧٩٢ قبل الميلاد..

الدولة العراقية في مطلع عشرينات القرن الماضي كانت ايضا دولة مدنية من حيث الشكل، وجاء ذلك بفعل دور ونشاط وتأثير النخب الاجتماعية الثقافية والاكاديمية في رسم سياسة الدولة بالممارسة والتشريع، ولعبت تلك الشرائح دورا هاما في ارساء قاعدة بناء الدولة المدنية الديمقراطية..

تلك النخب تواصلت مع مثقفي العالم من خلال الاحتكاك بهم، بشكل مباشر في الاطلاع على التطورات التي حصلت، وايصال ما يصدر من الكتب والمجلات الثقافية للقارئ. من بين تلك الرموز حسين الرحال، الذي كان ابوه ضابطاً في الجيش العثماني، وذهب الى المانيا في بعثة عسكرية وقد اغراه ما شاهده في المانيا ان يرسل ابنه حسين للدراسة فيها. وفي مدرسة الهندسة في برلين تعرف على بعض الشباب وافكارهم، واخذ يتابع الصحف التقدمية الالمانية، وكان يستمع الى خطب روزا لوكسمبورغ، وعندما عاد الى العراق كان محملاً بالأفكار الماركسية، واستمر في قراءة الفكر الماركسي مع محمود حلمي صاحب المكتبة العصرية، وأول من تعرف عليه هو محمود احمد السيد ابن رجل الدين امام جامع الحيدرخانة، وكان هو الاخر قد درس في مدرسة الهندسة، وقد اثر الرحال في صديقه السيد ودفعه نحو تبني الفكر الاشتراكي، وكان كثير النشاط في

الادب وخصوصا القصة، ولكن فيما بعد صارت قصصه تحمل مضامين اجتماعية، علما ان حسين الرحال كان له في بغداد العديد من الاصدقاء والاقارب المثقفين.

"وتعرف الرحال على عبدالله جدوع الذي نشط لدعم الحركة النقابية، ومحمد سليم فتاح ومصطفى علي وابراهيم القزاز وعوني بكر صدقي وكمال صالح وعبد الحميد رفعت، وقد تعرف عليه كل من عبد القادر اسماعيل البستاني وعبد الفتاح ابراهيم وحسين جميل وزكي خيري وغيرهم، تلك المجموعة اتخذت لها غرفة في جامع الحيدرخانة مقرا لها، وما يشبه المقرالدائم مقهى النقيب، واخذت المجموعة نشر الوعي الثقافي، من خلال (كتاباتهم في بعض الصحف والمجلات في المواضيع الاقتصادية والفكرية والسياسية والأدبية، بأسمائهم الصريحة او باسماء مستعارة. وعندما وقفت تلك المجموعة لنصرة المرأة جرت مضايقتها، وحرمان اعضائها من مواصلة الكتابة.

٢٨/ كانون الاول عام ١٩٢٤ أقدمت المجموعة على اصدار صحيفة "الصحيفة" نصف الشهرية، صدر منها ستة اعداد ثم اوقفت عن الصدور في شهر أيار ١٩٢٥، واستمر عطاء المثقف العراقي ونتاجه الفكري في العهد الملكي شبه الاقطاعي. هذا جانب، والجانب الاخر الذي يكتسب اهمية هو التصاق المثقف مع الشرائح المضطهدة من ابناء شعبه فقاسمهم الهموم ولحق به من الاذى والملاحقة والاعتقال والسجن الشيء الكثير، والبعض قدم حياته ثمنا من اجل تحقيق الاهداف التي اقتنع بها وهي قيام الدولة المدنية الديمقراطية، والتاريخ العراقي غني بتلك الاسماء، التي لايتسع المجال لذكرها، من عمالقة الشعر والادب والفن، ومن العلماء والمؤرخين وقادة الفكر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفلسفي.

ان دور ونشاط المثقف العراقي مرهون بوجود الديمقراطية، ولكن ذلك لايعني تعطيل دوره في غيابها. لقد حقق المثقفون في العراق مكاسب هامة منذ قيام الدولة العراقية حتى يومنا هذا في اتجاه استكمال بناء الدولة، من خلال جهودهم في رفع مستوى الوعي الفكري المدني، الامر الذي ساهم في تحقيق انتصار ثورة الرابع عشر من تموز ضد النظام الملكي شبه الاقطاعي عام ١٩٥٨.

والمسالة لم تقف عند حد تغيير النظام، وانما ساهم المثقف العراقي وسائر النخب في دعم الثورة، وساهموا في كتابة التشريعات والقوانين التي تخدم ابناء الشعب، الدستور الموقت، قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، وقانون الاصلاح الزراعي، وقانون العمل، وقانون النفط رقم (٨٠).. هذه التشريعات وغيرها تمت بفعل المثقفين والنخب الاكاديمية والادبية التي ازدهر دورها في تلك الفترة.

عندما حصل انقلاب شباط ١٩٦٣ كان لتلك النخب حصتها من الملاحقة والتصفيات والاعتقالات ثمناً لموقفها من دعم ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة، والوقوف الى جانبها دفاعا عن المنجزات التي تحققت.

الانقلاب الدموي، وكل ماتعرض له المثقفون وسائر النخب الاكاديمية والادبية لم يثنِ عزيمتهم في الاستمرار من اجل قيام الدولة المدنية الديمقراطية.

علينا ان لاننكر اصطفاف بعض المثقفين الى جانب السلطة في كل الظروف بسبب الحصول على المغريات المادية او التربع على بعض مراكز السلطة، وهذا لم يؤثر كثيرا على من وقف الى جانب قضايا الشعب.

.. عند عودة سلطة البعث ثانية اواخر ستينات القرن الماضي واستخدامه اسلوب الترغيب والترهيب في كسب المثقفين والأكاديميين والأدباء وغيرهم الى جانبه بشكل علني، وممارسة شتى وسائل الملاحقة ضد من رفض الالتحاق بسياسة البعث، ادى ذلك الى انحسار دورهم وتراجع نشاطهم، وصارت معظم وسائل الاعلام معبرة عن سياسة الحزب الواحد الحاكم، وكممت الافواه. واغلب المثقفين والمفكرين والأدباء والفنانين والنحاتين وغيرهم، ضمتهم جدران السجون والمعتقلات، او غيبوا في المقابر الجماعية، او تركوا مواهبهم قسرا، او غادروا البلد واختاروا العيش في بلاد المهجر.

نتيجة تضليل العقول من خلال وسائل الاعلام المتاحة وتغييب الوعي الثقافي اصيب البلد بالركود الثقافي، وتغلبت لغة الحرب وعسكرة المجتمع، وسعت جوقة المداحين الى تأليه الحاكم، وخوض الحروب ضد الجمهورية الاسلامية، ومن ثم حرب احتلال الكويت، والمعارك في كردستان. كل ذلك عزز من مكانة الدكتاتورية، وشجع الهجرة من الريف الى المدينة، والقيام بـ "الحملة الايمانية"، وغياب الكتب والمجلات الفكرية والثقافية من الشارع العراقي، وحجب الصلة مع العالم الخارجي، وصار الكتاب الذي يتعارض مع سياسة النظام مادة جرمية تدين من يقتنيه.

بعد سقوط النظام في نيسان ٢٠٠٣ من قبل قوات الاحتلال الدولي، حصلت الفوضى في الشارع العراقي، ابتهاجا بسقوط النظام من قبل الغالبية العظمى، وبقي صوت المثقف خافتا بالرغم من حضوره في وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية..

اعتماد مبدأ المحاصصة الطائفية والقومية في ادارة شؤون الدولة، وتقاسم النفوذ، واحتدام الصراع الطائفي بسبب التركة الثقيلة للنظام السابق، ادى كل ذلك الى تشرذم بعض النخب وانحياز البعض الى بيئته الطائفية والمذهبية والدينية والقومية، والبعض الاخر حصل على بعض الاغراءات في التعيين، وحصول البعض على مواقع في سلطة الدولة.

النهج الطائفي الخاطئ المنتج للازمات والخروقات الامنية التي خلفت الالاف من الضحايا والمعوقين، وزيادة نسبة الارامل والأيتام والعاطلين عن العمل، وعدم توفير فرص للخريجين، وارتفاع نسبة الفقر، وغياب التخطيط في اعداد وتنفيذ المشاريع، وتفشي الفساد المالي والإداري وهدر المال العام، وتطبيق مواد الدستور بشكل انتقائي، وعدم اجراء التعداد السكاني، واعتماد سياسة اقتصادية احادية الجانب بالاعتماد على النفط والتوجه نحو البنوك الدولية في الاقتراض وبشروط مجحفة، ودعم دول الجوار لبعض الكتل الماسكة بالسلطة، مما جعل تلك الدول تتدخل في الشأن الداخلي، كل ذلك اعطى فرصة لعصابات داعش للسيطرة على مناطق واسعة من الاراضي العراقية وجعلتها تحت نفوذها منذ مطلع حزيران عام ٢٠١٤، وكان قوة دافعة للنخب الثقافية والأكاديمية والأدبية ان تضطلع بدورها في تبني الخطاب المدني بشكل اوسع وتزيد من تقاربها.

ان ميزان القوى الان آخذ بالتغيير لصالح القوى المدنية بفعل تاثير ودور تلك النخب في ايصال صوتها عبر المنابر المتاحة، والذي تمخضت عنه حركة الاحتجاج والتظاهر السلمي، وخصوصا منذ تظاهرات اواخر تموز ٢٠١٥ م وحتى يومنا هذا، حيث كان شعار الدولة المدنية يعلو باصوات المتظاهرين، وحتى من بعض رجال الدين.

*صحيفة (طريق الشعب) البغدادية:

مصداقية حيدر العبادي.. بين الوعود والتنفيذ

*أ.د.قاسم حسين صالح

قبل سنتين وعد السيد حيدر العبادي بأنه سيضرب الفساد بيد من حديد، فنشرنا في أيلول ٢٠١٥ مقالة في "المدى" بعنوان (حيدر العبادي.. هاوي بس ما ناوي) خلصنا فيها وفقاً لتحليل حالة الحاكم حين يعيش سيكولوجيا الصراع في اتخاذ القرار، إلى أنه (لن يضرب)، وهذا ما حصل.. وفي تشرين الثاني ٢٠١٧ أعلن السيد العبادي الحرب على الفساد.. فهل في هذه المرّة (هاوي وناوي فعلاً؟).

ولقد اعتدت في مثل هذه القضايا أن استطلع الرأي عبر مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الألكتروني، فضلاً عن أن السيد العبادي طلب أن يكون لهذه المواقع موقف مساند له وفي هذا خدمة معرفية نقدمها له.

شهادات

• "الجميع فاسدون من قمّة الهرم إلى قاعدته، نعم جميعهم بمن فيهم أنا"، ولا يوجد حل، وأن أغلب الأسماء الكبيرة في البلاد مسؤولة عن سرقة كل ثروة العراق تقريباً". رئيس إدارة مكافحة الفساد، مشعان الجبوري لمراسل الغارديان مارتن شولوف.

• هناك كيانات منظمة للفساد تدير البلاد ولا توجد سلطة في العراق قادرة على اتخاذ أيّ خطة ضد الفساد". إياد علاوي.

• أفاد السيد عادل عبدالمهدي عبر فضائية الحرة "أن موازنات العراق منذ عام ٢٠٠٣ بلغت ٨٥٠ مليار دولار تبدّد معظمها في الفساد".. والرقم بالدينار العراقي هو (١٠٦٢) وأمامها (١١) صفراً.

• ٦٠٪ من موظفي الدولة.. مرتشون (خبير قانوني)

* إذا زاد عدد الأفراد الذين يمارسون تصرفاً يعد خزياً، وتساهل القانون في محاسبة مرتكبيه، تحول الى ظاهرة ولم يعد خزياً كما كان –الفساد في العراق انموذجاً. (الكاتب – المدى ٢٠١٤).

أعقد المعارك

تعد الحرب على الفساد في العراق أعقد وأخطر من الحرب على داعش، لأكثر من سبب، أهمها: إن السياسيين تضامنوا مع السيد العبادي في حربه على الإرهاب، وكان العراقيون جميعهم معه.. ويعني هذا سيكولوجياً، إن الرجل كان يشعر بالأمان على حياته ويعتز بالثقة التي منحته الشجاعة على أن يمكّن العراقيين الشجعان بتحقيق نصر تاريخي على اكبر وأشرس قوة إرهابية شهدها العالم. غير أن إعلانه شن الحرب ضد الفساد يختلف تماماً، فإذا كان عدوه (داعش) مكشوفاً له وبعيداً عنه، فإن كبار الفاسدين والمنتفعين منهم يحيطون به بمساحة قدرها ١٠ كيلومتر مربع، ما يعني أن حياته في خطر أكيد.. فضلاً عن أن العراقيين لن يكونوا جميعهم معه، فالانتهازيون وعدد كبير من المنتمين لأحزاب الإسلام السياسي سيقفون مع الفاسدين.. بل إنه أوضح بجلاء خطر الفاسدين عليه بخطابه أمام طلبة جامعة بغداد (الفاسدون موجودون بيننا وبين أضلعنا، ١١/٢٧/ ٢٠١٧).

استطلاعات الرأي

من بدء إعلان السيد حيدر العبادي حملته ضد الفساد، تابعنا الرأي العام بعدد من الأسئلة نختزلها بسؤالين:

• هل ترى أن السيد حيدر العبادي جاد فعلاً في محاسبة الفاسدين، ودعوته لهم "بتسليم الأموال المسروقة وإلا فإنهم سيخسرون أموالهم وحريتهم"؟

• (١١/٢٧) قال السيد حيدر العبادي بخطابه في جامعة بغداد: (الفساد مافيا، يملكون المال،.. فضائيات، قدرات، يستطيعون أن يثبتوا أنهم الحريصون على المجتمع، وهم الذين يحاربون الفساد.. ولكنهم آباء الفساد وزعماء الفساد).

ما رأي جنابك في ذلك؟ ومن كان يقصد؟

بلغ عدد المستجيبين ٢٣٤ بينهم أساتذة جامعات ومثقفون وإعلاميون، توزعوا في إجاباتهم على ثلاثة مواقف:

الأول، يشكك في دعوة السيد العبادي، أو بشخصيته، توضحه الإجابات الآتية:

• صادق ويعرف كل شيء لأنه عاصرهم في المهجر وفي العراق وشغل أعلى المناصب: وزير مواصلات، رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، رئيس اللجنة المالية فيه، ورئيس مجلس الوزراء، يعرف خفاياهم وما يدور، غير أن مجريات الأمور تشير الى أنها دعاية انتخابية ليس إلا.

• شبعنا من وعوده وماكو قبض.

- لا يحل ولا يربط.
- لم ولن يحارب الفساد لأنه جزء منه ولأنه قيادي بحزب الدعوة.
- من الصعوبة أن ينجح إلا بعد أن يتحرر من سلطة المالكي.
- يتملك العبادي شعور العاجز الذي يتمنى قوة خارجية تساعده على الإطاحة بالفاسدين..
- وفقاً لتقرير موثّق من الحكومة الأمريكية يؤكد أن العبادي كان فاسداً حين كان وزيراً للاتصالات، فهل يستطيع الفاسد إصلاح الفاسدين؟

الموقف الثاني تمثل بدور الساخر من دعوة السيد العبادي:

- لبسمارك مقولة جميلة: يكثر الكذب قبل الانتخابات وخلال الحرب وبعد الصيد.
- فيك الخصام وأنت الخصم والحكم.
- أييس.. إلا إذا تمسك بغير حزب الدعوة.
- من الجمل الجميلة للمثل الراحل محمود عبد العزيز: يا أخي.. كلنا لصوص.
- تريد الصدك دكتور.. الشعب داخ!
- سوالف، إذا صادق نريده يحاسب حوت يلبط!

الموقف الثالث تمثل بالمساند للعبادي أو المصدّق بدعوته، والتمنّي:

- الرجل جاد فعلاً، ويحتاج الى أن يكون العراقيون عوناً له.
- إذا فعل فإنني سأحبه كما حبي للحسين.
- على كل المواطنين العمل على تنشيط الحملة ودعمها كي تعطي نتائج ولو بسيطة ثم الانتقال الى مراحل مقبلة.• إن دفع العبادي نحو اتخاذ خطوات حقيقية للقضاء على الفساد واجب وطني على الجميع العمل لإتمامه.
- خل يحول القول إلى فعل وشوف التأييد شلون راح يصير.

في ضوء نتائج الاستطلاعات، فإن الغالبية تشكك بنوايا السيد حيدر العبادي في محاربة الفساد وفي عدم قدرته على مجابهة حيتان الفساد الذين يمتلكون السلطة والثروة، وترى فيها انها دعاية انتخابية. واللافت أن جريدة الأخبار اللبنانية جاءت نتائج استطلاعها المنشور بعددها ليوم ٢٨ تشرين الثاني مطابقة بقولها: "(يبدو حيدر العبادي جديّاً في «حربه ضد الفساد». في الحدّ الأدنى هو يريد المضيّ في خياراته التي تدخل الحسابات الشخصية فيها بالسياسية، إذ تصبّ كلها في نهاية المطاف في «الحصاد الانتخابي»، والتأييد الشعبي لخطوته «الجريئة»).

صعوبات التنفيذ

يميل المزاج الشعبي العراقي الى أن يلقى القبض على الفاسدين في اسبوع، فيما القضية تواجه صعوبات وتعقيدات قانونية واجرائية، أولها إن الحكومة لا تمتلك قانوناً ينظم عملها التنفيذي، وإن الأمر يحتاج الى تعديل الأنظمة التي تساعد على الفساد.. فالنظام القائم هو (الأب) المسؤول عن استشراء الفساد. وهنالك خياران يخلقان في موازنة ايجابياتهما وسلبياتهما حالة صراع امام متخذ القرار، الأول يرى البدء بالطبقة الصغيرة والوسطى من الفاسدين، لتكون إنذاراً للفاسدين الكبار يدفعهم إلى إعادة الأموال والأصول للحكومة الاتحادية، والثاني يرى ضرورة البدء بضرب كبار الفاسدين. ويبدو أن الأدارة الأمريكية مع هذا الرأي نقلاً عن جريدة الأخبار اللبنانية في (٢٨ /١١/ ٢٠١٧)التي أفادت بأن وفوداً أمريكية وجّهت للسيد العبادي (حزمة نصائح حول كيفية إدارة الحرب ضد الفساد) تضمن له «الانتصار على الفاسدين» جاء في واحدة منها التأكيد على (استرجاع الأموال من الفاسدين لتجفيف منابع قوتهم).

الحقيقة المؤكدة، إن الحرب على الفساد في العراق قد بدأت فعلاً، وان احتمالاتها معقدة وتضحياتها كبيرة أخطرها أنها تستهدف حياة السيد العبادي نفسه. غير أنها لن تكتمل إلا باسترجاع عقارات الدولة المستلبة من قادة أحزاب السلطة، ومعالجة الفساد المشرعن الذي وهب الرئاسات الثلاث رواتب وامتيازات خيالية. ولن تنجح إلا بأن يدرك المواطن أن الوقوف متفرجاً أو مشككاً يضعفها وإن عليه أن يكون معها حتى لو كان يرى فيما يجري لعبة أو ملهاة، وأن تتضمن قائمة الفاسدين حيتاناً من حزب الدعوة، وأن يتم تشكيل محكمة من قضاة مستقلين سياسياً تعمل على تفعيل مادة (من أين لك هذا؟)، وبدونها فإن خذلاناً أقسى سيصيب العراقيين ويدفع بهم، إما الى أن يستسلموا ويبقوا بؤساء أو اقتحام الخضراء.

*مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية

*صحيفة (المدى) البغدادية:

تعليمات قانون الحشد الشعبي

*هشام الهاشمي

تصحيح المؤسسة المسلحة النظامية العراقية يبدأ من إصدار تعليمات لقانون هيئة الحشد الشعبي، ترك قانون الهيئة مجملاً بدون تعليمات تفصيلية، يجعل في عراق ما بعد داعش سلاح ظل، وبمجرد حدوث ضغط عسكري على بعض فصائل الحشد أو حسم سياسي أو ضغط خارجي، سيرى العالم أثره في الداخل العراقي.

القائد العام للقوات المسلحة يمكنه حسم الجدل المحلي والإقليمي والدولي في العراق حول مصير ١٥٢ ألف متطوع مسلح، بمجرد عقد تسوية قانونية ملائمة تراعي القانون، هناك العشرات من الأحزاب الجديدة التي تأسست على برك دماء وتضحيات مقاتلي الحشد لكن لا يعنيها سوى بعدها السياسي والاقتصادي، أما المطالبة بحقوق المتطوع وفق آليات القانون فالوضع مختلف.

الربط بين تصنيف بعض فصائل الحشد كفصائل إرهابية وبين تعطيل إصدار تعليمات لقانون الحشد إخلال جسيم بجسم الأمن العراقي ومصالح المتطوعين.

ملف الحشد رغم أهميته عند رئاسة الحكومة العراقية، يأتي في المرتبة الثالثة بعد ملفي الفساد والانتخابات، يكمن الفارق في انعدام إرادة السفارات الكبرى في العراق على مناقشة هذا الملف بجدية ووضع الحلول الحقيقية على الأرض بخلاف الملفات السابقة.

كل مجهود حكومي ودولي يسهم في اجتثاث جذور الفساد، واقتلاع رموزه، يجب دعمه دعماً كاملاً، هناك قيادات سياسية عراقية يحاولون ربط ملف الفساد بملف الحشد الشعبي ويبثون أخباراً مضادة لصالح أطراف من قيادات أحزابهم ضالعة ومتورطة بالفساد.

فالحشد الشعبي يشارك في إدارة الأمن الداخلي لـ١٠ محافظات، والحكومة الاتحادية لا تستطيع أن تستغني عن تلك المشاركة في مرحلة تمكين الاستقرار، خاصة مع تعدد الخواصر الهشة في أطراف المدن والمحافظات المحررة، العمليات المشتركة العراقية ليس بين يديها إلا القبول، وتعليمات قانون الحشد القادمة لا تزال مجهولة المعالم والمصير، القلق الذي ينتاب دول التحالف الدولي احتمال أن يتحالف الحشد الشعبي سياسياً مع أحزاب غير شيعية، وبالتالي ظهور تغيير بالديموغرافيا السياسيّة، هذا التغيير سوف يسيطر على ما تبقى من المحافظات الشمالية والغربية بمساعدة الفصائل السنية التي حاربت داعش، هذا التحالف ربما يعمل على تحويل العراق إلى دولة المكون السياسي الواحد "التشيع السياسي" وكيلاً لبرامج السياسة الإيرانية.

وكما حدث في مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥، تجد الولايات المتحدة اليوم نفسها في خضم الحرب على الإرهاب" حيث يتعين عليها طرح أسئلة صعبة حول كيفية التعامل مع الحلفاء، وسبب خوضها تلك الحرب في العراق، وهوية حلفائها الموثوق بهم، وكيف تتصرف مع هؤلاء الحلفاء بعد هزيمة داعش عسكرياً.

ومع أن تكثيف التواجد في العراق يستحق العناء، إلا أنها مهمة معقدة وتزداد تعقيداً في ضوء الصراع الإيراني الأمريكي من جهة والصراع الإيراني السعودي من جهة أخرى هناك.

إن الانقسام والتمايز بين فصائل الحشد الشعبي على أساس المرجعيات الدينية والقومية والسياسية واقعٌ ملحوظ وربما الاقتتال المحدود هو نهاية هذه القصة" لذلك يجدر بواشنطن أن تحاور إيران من أجل احتواء الصراع القادم، وعليها تحديد بعناية مواقفها حيال مختلف فصائل الحشد الشعبي، والعمل على إيقاف تمرد البيشمركة الكردية على حكومة بغداد.

وبشكل عام، فإن الولايات المتحدة وفرنسا ودولاً من الاتحاد الأوروبي والخليج العربي تفضل حل الحشد الشعبي ودمجه بالقوات المسلحة العراقية "الجيش والشرطة"، إلا أن حكومة العبادي لا تثق بهذا النوع من الحلول كحل جذري، وتعتقد أن هذه الفصائل كل ما تحتاجه هو بعدها عن مرجعياتها الدينية والسياسية، وضرورة التزامها وقبولها بالقانون، وهي قادرة على المشاركة في المزيد من الاستقرار إذا ما تم إصدار تعليمات خاصة لقانونها.

وحكومة العبادي تعتقد أن انخراط فصائل الحشد الشعبي في القوات المسلحة النظامية على وجه التحديد يشكل خطراً لسببين" الأول: هو أن مشاركتها سوف تقوي مشاريع انتخابية لأحزاب لها صبغة طائفية وقومية، والثاني: إذا عملت هذه الفصائل كجسم مميز داخل القوات المسلحة دون رقابة أو انضباط، فسوف تكون المنظومة الأمنية أمام تحدي التجزئة عند وجود هذا الجسم المميز الذي لا يقبل بالاندماج الحقيقي عدا سرايا السلام وفصائل العتبات التابعة لمرجعية النجف.

من هنا، تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى الالتزام بشدة في تشجيع القائد العام للقوات المسلحة العراقية لإصدار تعليمات خاصة بقانون هيئة الحشد الشعبي، التي تعالج مشاكل العدد والأسماء والرتب الفخرية ونوع السلاح وجغرافيا الانتشار والمحاصصة الطائفية والقومية والعمر والتحصيل الدراسي والمخازن والمعسكرات والتخابر مع دول الجوار والمساعدات المالية والزي الرسمي والانضباط العسكري، والمحاكمات الخاصة، وعبور الحدود الوطنية، والحقوق المالية والتعاقدية، والضمان الصحي والاجتماعي...

إن هذه التعليمات بإمكانها تحويل قوات هيئة الحشد الشعبي في مرحلة ما بعد "داعش" إلى شريك أمني مستقر وساند لمنظومة الدفاع الوطني العراقي، وإهمالها أو التريث بها يشكل أحد أكبر التحديات المقبلة وربما هو صعب جداً بالنسبة لعراق واحد ومستقر.

*هافنكتون بوست عربي:

اشكالات ستزيد أوضاعنا صعوبة.. إن لم نتزود بالجرأة والتجديد (١)

*د.عادل عبدالمهدي

١- في عام ١٩٥٥ كان نفوس العراق ٦,٥٠٢,٦٥٧ ويأتي بالمرتبة (٦٤) عالمياً.. واصبح ٣٨,٢٧٤,٦١٨ في عام ٢٠١٧، بالمرتبة (٣٦)، وسيبلغ ٨٣,٦٥٢,٠٥٨ مليون، في ٢٠٥٠، بالمرتبة (٢٢). وهذه ظاهرة سببها ارتفاع معدلات نمونا السكاني (٢,٨٨٪ حالياً)، لكنها ايضاً ظاهرة تاريخية وعالمية. فكان مجموع البشر (٥) مليون عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد، واصبحوا (١٠٠) مليون عام ٥٠٠ ق.م.. و(١) مليارعام ١٨٠٤، و(٢) مليار عام ١٩٢٧، وهم اليوم (٧,٥) مليار، وسيتجاوزون (٩) مليار عام ٢٠٥٠.. اين الحل؟ أهي الحروب والهجرات؟ كما رأي الاقتصادي مالتوس؟ ام السيطرة على النسل؟ كما حاولت الصين بتحديد الزواج بـ٢٢ عاماً للذكور و٢٠ للاناث، وطفل واحد للعائلة، ويسمح لطفلين اذا كان الاول بنتاً، وذلك قبل تعديلات ٢٠١٥ التي سمحت بطفلين. ام نعمل مثل الهند التي وصلت لعمليات خصي رجالها لتقليل الانجاب؟ وما زالت الصين والهند تمثلان ثلث البشرية تقريباً.

٢- تاريخياً توفرت المياه في بلاد الرافدين، بل هي عانت من الفيضانات. انقلبت الاية الان، فمعدل المياه الواردة في دجلة والفرات ٢٠-٤٠ مليار/متر/مكعب/سنة، بعد ان كانت ٨٠-١٠٠ مليار/متر/مكعب/سنة، ناهيك عن الامطار والابار.. والاخطر تلوث المياه وملوحتها.. فتراجعت الزراعة وغيرها. رغم ذلك نستمر بالهدر والتلوث، وصرنا مثالاً يُضرب به للظاهرة، لكنها ايضاً تاريخية وعالمية.. فالمياه العذبة عالمياً تمثل ٣٪ فقط، وتمثل المالحة ٩٣٪، وهناك شحة للمياه بسبب الانحباس الحراري ومعدلات التلوث والنمو السكاني، وازدياد الحاجة للمياه. فلا تتوفر مياه شرب لـ٦٦٣ مليون انسان، ويستخدم ١,٨ مليار نسمة مياه ملوثة.

٣- نقلاً عن الدكتور لؤي الخطيب، بلغت صادراتنا النفطية لتشرين الثاني ٣,٥ مليون/برميل/يوم، بسعر ٥٧,١٩٤ دولار/برميل، لتوفر عائداً بحوالي ٦ مليار دولار، وهو الاعلى منذ تشرين الاول ٢٠١٤. فتجميد الانتاج حسّن الاسعار جزئياً، ولكن هل يمثل هذا حلاً؟ بعد ان كانت مواردنا واسعارنا ضعف ذلك؟.. واستهدفت عقود التراخيص ١٢,٥ مليون/برميل/يوم في عام ٢٠١٧.. وعرضنا مؤخراً ٩ رقع نفطية حدودية لزيادة الانتاج. فإذا كنا نسعى لزيادة الانتاج، فما جدوى تجميده في "اوبك"، والمعلومات تشير ان ارتفاع الاسعار الذي افادنا جزئياً أفاد الاخرين بالمطلق، فارتفع انتاجهم، خصوصاً في النفط الصخري. فارتفع الانتاج الامريكي مثلاً، من اقل من ٤,٢١٤ مليون/برميل/يوم في ايلول ٢٠٠٥ الى ٩,٤٨١ مليون/برميل/يوم، في ايلول ٢٠١٧.. منها ٦,٠٤ مليون/برميل/ يوم من مناطق الانتاج الصخري حسب تقرير CNBC ليوم ٢٠١٧/١٠/١٦، فلدينا اشكالية وطنية، في اطار اشكالية تاريخية وعالمية.. فالبشرية عموماً تتجه بشكل قاطع للتقليل من الاعتماد على النفط والغاز والفحم، لما تولده من غازات ضارة، وانحباس حراري. فأهم مورد لنا مهدد بمخاطر كبيرة ومباشرة.

هذه ٣ اشكاليات فقط، وهناك غيرها، تهدد مستقبلنا مباشرة، نتحمل مسؤوليتها جزئياً، وتتحمل عوامل خارجية الباقي. فماذا نحن فاعلون؟ أنستمر بعبثنا، ومعاركنا الخاطئة؟ واطروحاتنا البائسة؟ المكررة والاحادية، نؤطرها بالدين او العلمانية، بالقومية او المذهبية، بمحاربة الارهاب او الفقر، بمواجهة بقايا النظم السابقة والتفرد والفساد والمحاصصة والبيروقراطية، وغيرها من مهام هي عموماً صحيحة ومطلوبة، ولكنها عندما تتقدم باليمنى تتراجع باليسرى. فستراتيجياتنا هي قرارات من يوم ليوم، ولا تنطلق من وعي متكامل لعمق الاشكالات، ولا لحلول بمستواها. لذلك ندعو قوانا السياسية الحاكمة والسياسية، ومفكرينا وابناء شعبنا لوضع انفسهم في مسارات وحلول تتجاوز القشرة وتكرار الفشل، وتحقق نقلة نوعية واضحة. حلول قد تكون صعبة ومعقدة، وقد تكون بسيطة للغاية، مذكرين ان البشرية حققت قفزات نوعية، وتجاوزت صعوبات كانت تبدو مستحيلة يومها برؤى ثورية، وابتكارات واستكشافات وعلوم وتكنولوجيات، والتي بدونها ستبقى الحلول الكلاسيكية عاجزة.

*صحيفة (العدالة) البغدادية:

حقوق الشعب و الاتفاقات السريّة

*د. مهند البراك

لايمكن فصل بداية العهد الجاري، عما يجري الآن بعد مسيرة معقّدة بدأت بإعلان قيام دولة مؤسساتية على أساس تحاصصي طائفي وعرقي، و شُرّعت مؤسساتها و مواثيقها و خطط اعمالها التي عُمل و يُعمل بها لاحقاً باجتهادات شخصية و ضيّقة غلب عليها الطابع الطائفي و الإثني العرقي، الأمر الذي غلب على المسيرة.

يرى متابعون مستقلون أنّ القطب الطائفي (الشيعي) الحاكم شدّد تعصبه بدفع من دوائر إيرانية عملت بتواصل و بلا ضجة على اغتيال و طرد كفاءات مدنية و عسكرية عراقية و غيرها، من مكوّنات سنية و دينية و قومية، بتهم دورها في الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي اشعلتها حينها الدكتاتورية و فرضتها بالحديد و النار على الجيش و الشعب بطوائفه و مكوناته الدينية و العرقية، و بتهم التعاون مع المحتل الامريكي غير المسلم، و جهّزت لتلك الادوار فرقاً إرهابية لعبت فيها دوائر سورية، ثم لتدخل عليها دوائر خليجية تواجهها. تداخلت معها و وظّفتها فلول الدكتاتورية تحت الراية (المحمدية)، ليسود الإرهاب في البلاد.

وفي الوقت الذي لعب فيه المكوّن الكردستاني بقوات البيشمركة أدواراً مشرفة في مكافحة الإرهاب وإنقاذ مدن عربية عراقية مهمّة من السقوط بيد الإرهابيين في الأنبار، حين كانت التشكيلات العسكرية الجديدة ضعيفة. فإنه تجنب اثارة الحساسيات و ضيق الأفق القومي و انشغل في حماية اقليمه و وقايته من الإرهابيين و نجح بها، في وقت انشغل فيه المكوّن (الشيعي) المتنفذ في العملية السياسية، بمواجهة معارضيه من الشيعة و السنة بالقوة كما جرى في صولات و صولات في البصرة و الأنبار و غيرها.

ويرون انه نتيجة تلك الأوضاع ازداد قطب المحاصصة السني ضعفاً على ضعفه بسبب تشتته و غياب مرجعية سياسية أو دينية منظّمة له، و بسبب الضغوط المالية و الافقار و استخدام القوة ضدّه في خلط مطالبات شعبية عادلة بالإرهاب، حتى غاب دوره الفاعل في المحاصصة، التي صارت عملياً تحالفاً كردستانياً ـ شيعياً قاده متنفذون من الطرفين. و انشغلت القوى (الشيعية) الحاكمة في اثبات سيادتها، و الكردستانية الحاكمة في اثبات الوجود و الشخصية الكردستانية المتعددة المكونات، وكانت مثالاً جيداً قياساً ببقية المكونات، و في وقاية الأقليم من الإرهاب.

ويرى سياسيون و اجتماعيون، أنّ منطق المتنفذين القومي و الطائفي بقي و كأنه على حاله قبل سقوط الدكتاتورية، ساده منطق غالب و مغلوب وعدم الثقة و القلق من الآخر في الأفعال و ردود الأفعال، رغم اعتدال حصل في البداية، إلاّ أن ذلك المنطق صار يتزايد بدخول النفوذ الايراني الطائفي القومي، كما ظهر و يظهر من قرارات غالبية المتنفذين، و تصريحاتهم و مناقشاتهم في الفضائيات، لعدم اهتمامهم بتطوير ثقافتهم و ثقافة أحزابهم بقبول الآخر و بالتعددية و مفهوم الفدرالية و التوافق، و انشغالاتهم بالمكاسب الفردية الأنانية و بالوجهة الفكرية الضيقة لحزبهم لذاته فقط.

اضافة الى تضخّم دور المحاصصة الجامدة التي دخلت في كل المجالات الدستورية بقيادة التحالف الوطني الشيعي و تحديداً حزب الدعوة، من هيئات البرلمان و الهيئات المستقلة و الى القضاء و البنك المركزي و الهيئات المالية، و صارت دوراتها لامعنى لها لأنها تتواصل بنفس التكوين و حتى بنفس الوجوه و في عدد منها منذ زمن بريمر، رغم انواع الانتقادات و الفضائح و وصولاً الى الاستنكارات الشعبية المتواصلة التي تغطّي محافظات البلاد التي جوبهت بأنواع العنف و التهديد، حتى وصلت الى الهبّة الجماهيرية ضد الفساد و عجز البرلمان و القضاء الذي عجز عن محاسبة مذنبي سقوط الموصل و سبايكر. بشعارات "باسم الدين باكونا الحرامية".

وأخذاً بنظر الاعتبار الجهود المبذولة في مواجهة الإرهاب . الذي استمر لفساد أجهزة مواجهته .، إلاّ أن حقوق الشعب بمكوناته تاهت و ضاعت بين الإهمال و انشغالات المتنفذين بالمصالح الذاتية، و في حال انفجار الغضب الشعبي بسببها، صار اللجوء الى الاتفاقات و الحلول السرية بين المتنفذين لامتصاص النقمة حتى صار ذلك نهجاً يستند الى إيجاد حلول آنية ومهدّئة و الى تنازلات سريّة دون الرجوع للدستور !! (*) ليهيمن هذا النهج على مفاصل الدولة من القمة الاتحادية وأجهزتها الى الإقليم و الى المكونات الإتحادية ضمنها الإقليم.

في سلوك سعى ويسعى شئنا أم أبينا، لإبعاد الاحزاب و القوى التي لاتتفق مع نهج القوى المتنفذة الحاكمة، من أن تلعب دورها الذي يطالبها به و يضمنه الدستور، و حتى صارت الناس تنتظر المفاجآت السارة التي لاتُعلنْ لأنها (محصورة هناك فوق). من القادة (الجبّارين) الذين وعدوها بالنصر و تحقيق المطالب الواقعية و تحقيق حتى الأحلام على (ايديهم هم) التي لا تؤدّي إلاّ الى تدهور الوعي الشعبي أكثر و أكثر.

وفي الوقت الذي كانت فيه المحاصصة مفيدة في البدء، إلاّ أن الجمود عليها و عدم تطويرها بالتوافق و النزاهة و قبول الآخر، جعل منها قيداً على الدولة و المجتمع، وسبباً أساسياً من أسباب الفساد الذي يعمّ البلاد، وفي ظهور و استمرار الإرهاب بل و تحوله الى اعلانه (دولة داعش) الإجرامية بعد أن صار الفساد المتحاصص هو (الدولة العميقة).

وحتى صارت مشاكل البلاد التي تتفاقم، تجعل من مكوناتها تفكّر بالعيش و النمو خارج اطار دولة طائفية اثنية تحاصصية تزداد فشلاً بعد أن فقد الدستور و القضاء دورهما و بريقهما، و وصل الحال فيها الى مناقشات شرعنة تزويج القاصرات الداعشي سيئ الصيت، والى التهديد المؤسف باستمرار الإرهاب و بقاء البلاد مسرحاً لصراع الدول الإقليمية و القوى العالمية بشعارات (مكافحة الإرهاب).

إنّ تضحيات القوات المسلحة العراقية الباسلة و القوى الحليفة من حشد و بيشمركة و عشائر، تنادي بعدم تضييع شهدائها و تضحياتها و تضحيات شعب العراق و شبابه بكل مكوناته، الذين اسقطوا ببطولاتهم (دولة داعش) الإجرامية، تنادي بالإصلاح القائم على اساس محاربة الفساد و قيام الدولة المدنية الفدرالية التعددية على أساس: هوية المواطنة المتساوية، إنهاء المحاصصة، انهاء الاتفاقات السرية، الدولة المستندة الى الدستور الفاعل . بعد تعديل فقرات منه سبق تهيئتها . و الى قضاء نزيه.. بالبدء بالتعاون معاً على تخفيف التوتر بين الحكومة الإتحادية و حكومة اقليم كردستان و العمل معاً تحت مظلة الدستور، و البدء بعودة النازحين و اعادة إعمار المدن المدمّرة.

*اتفاقات سرية افتقدت الشفافية و أضعفت التمسك بالدستور

*صحيفة (المدى) البغدادية:

قانون من أين لك هذا؟ وآفاق تشريعه !

*مرتضى عبدالحميد

ضمن عملية محاربة الفساد المالي والاداري التي اعلنها السيد العبادي، واعتبرها عن حق أخطر من الحرب على "داعش"، صاغ مجلس الوزراء قانوناً مهماً، هو قانون من اين لك هذا؟ وارسله الى مجلس النواب لتشريعه.

ان هذا القانون يُعد خطوة مهمة وجريئة في هذا الميدان الاستثنائي، ونعني به مكافحة الفساد بتلاوينه السياسية والمالية والادارية، ومؤسساته ذات السطوة الكبيرة في الدولة والمجتمع.

ويبدو ان العبادي أراد الخروج سريعاً من دائرة التهيئة والتخطيط، الى دائرة الفعل، بعد ان شعر بأن الفاسدين كباراً وصغاراً، يريدون افراغ القانون من محتواه الحقيقي، وتحويله الى مباراة جديدة في الدجل والخداع، والسعي الى ابعاد الشبهات عنهم.

وهذه الممارسة المريضة تناولها علم النفس، وحددّ جذورها الاجتماعية، وهي ان الانسان السيء، عادة ما يركز في حديثه على ذمّ ما يقوم به هو شخصياً بهدف التغطية ليس الا. فاللص يبالغ في ذم السرقة واللصوصية بمناسبة وبدونها، وكذلك فاقد الشرف، والمرتشي، وكل منزوعي الاخلاق والقيم الانسانية.

ان مواد القانون وفقراته عموماً جيدة. بيد ان الاعداد والتهيئة الضروريين لتمريره وبالتالي تنفيذه على ارض الواقع، تحتاج الى عناية وتأنٍ أكبر مما جرى حتى الان. والسبب الأراس أن المنظومة السياسية الموجودة حالياً (فاسدة من البيضة) واستطاعت بأحابيلها وممارساتها العملية جعل الفساد والتعاطي معه، ثقافة عامة لقطاعات واسعة من المجتمع، فضلاً عن تأطيره بقوانين وقرارات، أرادت بها ان تضفي عليه صفة الشرعية والمقبولية.

فهل تسمح مثل هذه المنظومة الفاسدة، والمنتشرة بكثافة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، أن يرى النور، او أن يأخذ مداه الكامل؟

اذن لابد من خلق قاعدة اجتماعية وسياسية، يتكئ عليها، وتمده بمقومات الحياة، رسمياً عن طريق استبدال الفاسدين المتنفذين او عدد منهم في الاقل، بكفاءات وطنية، نزيهة، قادرة على تنفيذ هذا القانون، ومستعدة للتضحية في سبيله، وشعبياً في الركون الى الجماهير الغفيرة من أبناء الشعب العراقي، التي كان القانون احد مطالبها الرئيسية، ولإشراكها في الدفاع عنه، والرقابة على تنفيذه.

كما يحتاج هذا القانون الهام جداً، الى توفير الحماية والرعاية للقضاة المكلفين بتطبيقه، ليكون في استطاعتهم القيام بواجبهم، وأن يكون تطبيقه بأثر رجعي، وليس بصيغة عفا الله عما سلف، لأن الفساد لم يعد مقتصراُ على أخذ الرشى المباشرة، ولا على تهريب الاموال المسروقة الى الخارج، وإنما يشمل أيضاَ الكثير من الأوجه غير المنظورة، من بينها وأهمها الاستيلاء على عقارات وممتلكات الدولة في بغداد وعموم العراق، بأسعار بخسة، مستغلين مواقعهم الوظيفية، او نفوذهم السياسي والطائفي والقومي.

الكرة الآن في ملعب البرلمان العراقي، فهل يصحو ضميره الجمعي أو حتى الفردي هذه المرة؟ ليس لإقرار القانون المقترح وحسب، وانما لإيجاد ووضع الاليات الكفيلة بتنفيذه، بالاشتراك مع الجهات المعنية وخصوصاً مجلس الوزراء، وبالاعتماد على الخبراء القانونيين، والهيئات والفرق المتخصصة في مكافحة الفساد والقضاء على شروره.

*صحيفة (طريق الشعب) البغدادية :

ولاء الأحزاب التركمانية العراقية لمن؟

*موفق عادل عمر

على الرغم من كون التركمان مكون أساسي من مكونات العراق إلا انه لم يحصل على حقوقها المشروعة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة. فحتى سقوط نظام البعث في العراق كان التركمان مهمشون وتعرضت أماكن سكناهم إلى التهميش والتعريب بصورة ممنهجة. وحتى بعد أن ابتهج التركمان وأصبح لديهم أمل في المستقبل بعد سقوط النظام البعثي في عام ٢٠٠٣، استمر تهميشهم من قبل الحكومات المتعاقبة. لذا عند دراسة الحالة التركمانية في العراق يجب علينا الوقوف عند الأحزاب التركمانية الموجودة على الساحة العراقية ونبحث عن أسباب فشل تلك الأحزاب من تحقيق مصالح وتطلعات شعوبهم.

تنقسم الأحزاب التركمانية إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية. الأولى مجموعة أحزاب تركمانية مؤسسة من قبل الأحزاب الشيعية العراقية، وتتمتع بدعم إيراني غير مباشر. ويعتبر التركمان الشيعة الذين يقطنون المناطق المتنازع عليها ومدن العراق الأخرى هدفا لهذه المجموعة من الأحزاب التركمانية. وبالفعل نجحت هذه الحملة بالاستيلاء على أصوات التركمان الشيعة لصالح الأحزاب الشيعية التي دعمت تأسيس تلك الأحزاب. لذا نستطيع القول أن نسبة كبيرة من التركمان الشيعة يدعمون هذه الأحزاب التركمانية لاعتبارات مذهبية. المجموعة الثانية من الأحزاب التركمانية تتمثل في الأحزاب التركمانية التي تأسست بدعم مباشر وإسناد الأحزاب الكردية في إقليم كردستان، وذلك مقابل الدعم السياسي. المجموعة الثالثة تتكون من الجبهة التركمانية العراقية والتي يتم دعمها من قبل تركيا، والتي تتمتع بقاعدة جماهيرية تعتبر الأكثر والأقوى والأوسع في عموم العراق. لهذا نستطيع أن نقول بان ولاء المجموعة الأولى والثانية من الأحزاب التركمانية هي للجهات التي أسستها وتؤيدها، إلا أن ولاء الجبهة التركمانية هي للعراق الموحد على الرغم من الدعم المقدم لها من قبل تركيا.

التركمان منقسمين ما بين المذهب السني والشيعي، وقد قامت الأحزاب الشيعية بتأسيس وتمويل الأحزاب التركمانية الشيعية من اجل كسب أصوات التركمان الشيعة. فمثلا يوجد نواب تركمان من المكون الشيعي من التيار الصدري، والمجلس الأعلى الإسلامي وحزب الدعوة الإسلامي في مجلس النواب العراقي. مقابل هذا، يوجد شخصيات تركمانية سنية تم استغلالها من قبل الأحزاب والتيارات السنية. وفي إقليم كردستان قامت الأحزاب الكردية وخصوصا الحزب الديمقراطي الكردستاني بتأسيس أحزاب تركمانية موالية لها باسم التركمان. فمثلا من مجموع ٥ مقاعد مخصصة للتركمان في برلمان كردستان، أربعة منهم هم من الأسماء المقربة للأحزاب الكردية. بالإضافة إلى ذلك فان المشاركة التركمانية في حكومة إقليم كردستان محددة بأشخاص مقربين من الأحزاب الكردية.

وهناك أيضا الجبهة التركمانية والتي تعتبر من أكبر الأحزاب التركمانية العراقية، حيث تم تأسيسها في أربيل عام ١٩٩٧ من اجل توحيد الصوت التركماني وكانت مكونة من عدة أحزاب تركمانية مدعومة تركياً. ولكن بعد عام ٢٠٠٣ انتقل المقر العام للجبهة التركمانية إلى محافظة كركوك، وأصبحت ممثلا للتركمان السنة في محافظة كركوك حصرا. الدعم التركي الرسمي للجبهة التركمانية مستمر حتى الأن، ومع ذلك فشل هذا الدعم في جعل الجبهة التركمانية ممثلا حقيقيا للتركمان في العراق.

وعوضاً عن توحيد الخطاب القومي التركماني في عموم العراق، شجعت الجبهة التركمانية وبصورة غير مباشرة مبدأ التفرقة ما بين تركمان المناطق المختلفة في العراق، فمنذ عام ٢٠٠٣، تولى رئاسة الجبهة التركمانية أشخاص من تركمان كركوك فقط. كما أن مدينة تلعفر التي يسكن فيها ما يقارب ٣٥٠ ألف تركماني، لم تُمثل في الجبهة التركمانية بالشكل الذي تستحقه. وتعتبر تلعفر من أكثر المدن التركمانية العراقية التي تضررت جراء الحرب والصراع المذهبي. ولكن مع هذا، لم تستطيع الجبهة التركمانية توحيد التركمان تحت مظلتها لتبعدها عن الصراع الطائفي، وهو ما دفع العديد من التركمان السنة للانخراط في صفوف تنظيم القاعدة وداعش. وخير مثال على ذلك هو أبو مسلم التركماني الذي كان أحد مساعدي أبو بكر البغدادي، هو تركماني سني من مدينة تلعفر.

منذ تأسيس الجبهة وحتى الأن لم تستطيع الجبهة التركمانية تكوين قيادة تركمانية جامعة وقادرة على تمثيل المكون التركماني في العراق. بل على العكس من ذلك كلما تغير رئيس الجبهة انسحب من الجبهة أما مؤسسا حزبا مستقلا عن الجبهة أو انسحب بالكامل من الحياة السياسية أو اتهم بالخيانة من قبل قيادة الجبهة التي تأتي بعده.

الجبهة التركمانية منذ تأسيسها قد أسندت إليها تهمة العمالة لتركيا. هذه التهمة الموجهة للجبهة مبالغ فيها ولا تستند إلى حقائق وأدلة ملموسة. صحيح الجبهة حصلت على دعم مباشر من أنقرة ولكن هذا لا يجعلها جهة عميلة لدولة أجنبية، فالرابط القوي ما بين الجبهة التركمانية وتركيا يرتكز على أساس عرقي بحت، مما يضمن وجود علاقة قوية وثيقة بين الجانبين. إضافة إلى ذلك يجب علينا لا ننسى التعاطف التركي على المستوى الشعبي مع تركمان العراق وخصوصا مدينة كركوك والذي نتج عنه ضغوطات على الحكومات التركية المتعاقبة من اجل تقديم المساعدات لتركمان العراق. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الدعم، لم تتمكن الجبهة التركمانية من تثبيت نفسها كقوة سياسية مؤثرة وممثلة للتركمان العراقيين.

نستطيع القول من أن معظم الأحزاب التركمانية الموجودة في العراق بصورة عامة وإقليم كردستان بصورة خاصة لا يمثلون التركمان بصورة حقيقية، إذ أن الأحزاب التركمانية الحالية لم تؤسس من قبل الجماهير التركمانية، بل هم مجرد واجهات يتم استخدامهم من قبل الأحزاب العراقية والكردية الأخرى لاستغلال الشعب التركماني وتفتيته.

*دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة غازي في أنقرة. يعمل حاليا في جامعة صلاح الدين.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى:

النازحون والانتخابات القادمة

*ساطع راجي

لا يمكن تجاهل التأثير السلبي لحالة النزوح المليوني التي يعيشها المواطنون في أكثر من محافظة على كافة القرارات التي يتخذها النازح وهو في بيئة انتقالية صعبة.

ولعل أشد التأثيرات سلبية ستكون على القرار الانتخابي للنازح وإذا كانت الشائعات خلال السنوات الماضية تلاحق كل عملية انتخابية بشأن وجود بيع للاصوات بسبب الظروف المعيشية للمواطنين الناخبين التي لا تعد شيئا مقارنة بظروف النزوح فإن من المرجح ان تلاحق الانتخابات المقبلة الكثير من الاتهامات المدعمة بصور مرشحين يوزعون المعونات على النازحين أو يمسحون بأياديهم على رؤوس الاطفال في المخيمات، ورغم ان جميع المرشحين سيقومون بهذه الافعال إلا إن أي خاسر سيقوم بحملة دعائية مضادة لكل العملية الانتخابية، وبدلا من أن تؤدي الانتخابات الى حل المشاكل ستكون سببا في مشاكل جديدة.

الالتزام بالمواعيد الدستورية في إجراء الانتخابات ضروري وجيد لكنه لا يمكن أن يكون على حسب توفر الظروف المناسبة للانتخابات ومن الواضح ان وجود مئات آلاف النازحين خارج مدنهم وقراهم يتناقض مع توفر الظروف المناسبة وبالاخص عندما يعني هذا النزوح خلو قرى ومدن كاملة من سكانها المبعثرين بين المحافظات الاخرى أو في الخيام يسيطر عليهم القلق والغضب وعرضة للشائعات والتحريض وعيونهم ترنو الى بيوتهم ومناطقهم الخربة بينما تدخل على خطوط الوعود والضغوط والتحريض جهات شتى تخوض صراعا على اصوات النازحين لتتمكن من رقبة السلطة، ولذلك يجب ان يتزامن ويتساوى الالتزام بموعد الانتخابات مع الالتزام بتوفير ظروفها المناسبة.

دعوات تأجيل الانتخابات قد تكون لأسباب حزبية أو سياسية خاصة لكن اتكالها على ظروف النازحين والتشكيك في عدالة ونزاهة وانسيابية الانتخابات في مخيمات النزوح كلها مبررات لا يمكن تجاهلها والاكتفاء بالملاسنات والردود الاعلامية والتوظيف الدعائي والرد الحقيقي على كل المخاوف من اجراء الانتخابات في ظروف النزوح يكون بإعادة أكبر عدد ممكن من النازحين الى بيوتهم مع الحذر من الانزلاق في الوعود الى حد التعهد بإعادة كل النازحين، ففي كل الاحوال لا تتوفر الامكانيات الكافية لتأهيل الجزء الاكبر من المناطق المحررة.

آراء وتقييمات مفوضية الانتخابات وممثلية الامم المتحدة يجب ان تكون لها الاولوية في تقدير مدى ملاءمة ظروف النزوح لإجراء انتخابات بالحد المقبول الذي لا يسمح بإستغلال موضوع الانتخابات نفسه ليكون مبررا لمزيد من الانقسامات الممهدة للعنف، وهي فرصة ينتظرها الدواعش للظهور مجددا، وقد سبق للخلافات السياسية ان ضيعت جهودا امنية جبارة وتضحيات كبيرة وهو ما لايمكن السماح به مجددا.

*صحيفة (الصباح) البغدادية:

عَسْكرة الديمقراطية!

*د. جاسم الشمري

قرابة ستة أشهر فقط هي المدة الزمنية المتبقية للانتخابات البرلمانية العراقية القادمة، والتي – كما يبدو– استعدت لها الأطراف الحاكمة بكافة صنوفها المدنية والعسكرية لأنها تعلم أن المرحلة القادمة مفصلية وبحاجة إلى اصطفافات سياسية كبيرة.

اليوم صارت مليشيات الحشد الشعبي المدعومة سياسياً ودينياً القوة الأولى في البلاد، وتعدّ القوة الأكبر التي أنهت دور وزارة الدفاع وصارت هي المتحكم بالعمليات العسكرية رغم استمرار وجود الوزارة بوزيرها وهياكلها المتنوعة.

حالياً هنالك تحركات جادة لقلب الطاولة السياسية في العراق، ولهذا صرنا نسمع بإقالات واستقالات جماعية – حقيقية ومُزيَّفة– من الحشد الشعبي تمهيداً للدخول في الانتخابات القادمة.

وقبل عدة أيام أعلن رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، تشكيل حزبه الجديد "عطاء" لدخول الانتخابات المقبلة، وأن حركته "ستكون ملتزمة بالدستور وتوصيات المرجعية الدينية".

حُمَّى تشكيل الأحزاب لم تتوقف عند رئيس هيئة الحشد الشعبي بل إن مليشيا "عصائب أهل الحق" أعلنت عن تسجيل كيانها "صادقون" لدى المفوضية، وكذلك أعلنت مليشيات "كتائب سيد الشهداء" تشكيل كيان "منتصرون" بزعامة مهدي الموسوي، فيما أسس المتحدث باسم الحشد أحمد الأسدي، " تحالف المجاهدين".

ولا ندري إن كانت هنالك قيادات أخرى من الحشد تمتلك كيانات سياسية جديدة، وكلامنا هنا عن الكيانات المعلنة فقط.

في الواقع لا يمكن تفهم هذه الخطوات وفقاً لأي قانون، أو نظام تمت الموافقة على تشكيل هذه الكيانات السياسية رسمياً في بلاد يحظر فيها قانون الانتخابات دخول المليشيات في اللعبة السياسية!

وتنص المادة (٨) من الفصل الثالث، (حق الترشيح)، من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، الذي أقره البرلمان نهاية العام ٢٠١٣: يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب ما يلي:–

خامساً: أن لا يكون قد أثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن، أو المال العام.

سادساً: أن لا يكون من أفراد القوات المسلحة أو المؤسسات الأمنية عند ترشحه.

وبالتركيز على هاتين المادتين نجد أنهما ينطبقان على غالبية الأحزاب التي تشارك اليوم في العملية السياسية، فما من حزب إلا وقد أثرى بشكل غير مشروع من المال العام، وما من حزب إلا ويملك مليشيات مسلحة بما فيها حزب الدعوة الحاكم الذي يملك ثلاث ألوية، كما سبق للقيادي في الحشد الشعبي كريم النوري أن صرح بذلك!

وقانون هيئة الحشد الشعبي نص هو الآخر على" منع مشاركة الفصائل العسكرية، أو قادتها، في الحياة السياسية العامة، أو الانتخابات النيابية"!الترشح العشوائي، وتشكيل الأحزاب المسلحة حقيقة– والمؤطرة بأطر مدنية في الظاهر– لا يمكن أن تُنهي الإشكالية العراقية المعقدة التي تحتاج لقيادات واعية تمتلك القدرة على تغيير موازين القوى لصالح دولة المواطنة وليس لصالح دولة اللاقانون الحالية. يبدو أن قيادات الحشد تريد استغلال مرحلة ما بعد هزيمة "داعش" في العراق على اعتبار أنها شاركت في المعارك ضد التنظيم، وهذا نوع من الاستغلال غير المبرر لأنهم لو كانوا يعملون كـ"مجاهدين" كما يدعون لما كان يفترض بهم انتظار ثمار جهادهم الكفائي، وإلا فهذا يعني أنهم رتبوا الأوراق لهذه المرحلة، ولبسوا ثوب "الجهاد" لتحقيق غايات ستراتيجية ضيقة، وهذا لا يتفق مع الحالة الوطنية، أو حتى "الجهادية" التي يدعونها.

هذه الألاعيب السياسية مهزلة جديدة تضاف لمهازل التعامل والتخاطب مع العراقيين، وإلا كيف يمكن لقياديين في مليشيات مسلحة أن يعلنوا الدخول في عملية سياسية يقال عنها "ديمقراطية"، كيف يحصل ذلك، وما هي الأهداف الستراتيجية لهذه الخطوات غير الاعتباطية، وأظن أن قادم الأيام ستكشف مزيداً من خفايا هذه التحركات غير القانونية، وغير الدستورية، وغير البريئة؟!

التلوث الديمقراطي الواضح في المشهد العراقي ناتج عن تَشَنُّجات سياسية ومستمرة، بدءاً من الخلافات الشيعية – الشيعية، والمواجهات الشيعية – الكردية، والاستهداف الشيعي لغالبية من يمثّلون السنة في العملية السياسية، وعليه فهذه الفوضى الديمقراطية مدروسة ومطبوخة بعناية، ويُراد منها الحصول على الحصة الأكبر من الأصوات الانتخابية للبقاء على سدة الحكم، ولو بأسماء متورطة بدم العراقيين، وهذه من أكبر صور نحر الديمقراطية التي يتغنون بها!

*IMN:

متى تستقر اوضاع البلاد؟ وهل ستستقر؟

*د.عادل عبدالمهدي

العراق لن يصبح واضحاً مع نفسه، ان لم يصبح واضحاً فيما بينه،

تُطرح اسئلة وتُسمع تعليقات: كيف هي الاوضاع؟

لماذا وعود كثيرة وانجازات قليلة؟

أسمعت لو ناديت حياً؟

الانتخابات اقتربت وبدأت المزايدات، وما هي التحالفات، ومن سيفوز، وهل سيشترك الحشد، وهل ستعيد الاحزاب هيمنتها، وهل ستجري الانتخابات رغم الاعتراضات؟

قفوهم كلهم مسؤولون؟

أهناك سلطة قرار؟

كيف سيتحسن الوضع الاقتصادي؟

والمشاكل العالقة بين بغداد واربيل؟

والفساد والمحاصصة والطائفية والاثنية والارهاب، وانتصار القانون والمواطنة؟

هذه اسئلة تعبر عن القلق والاضطراب، لكنها مشروعة.

وسيصعب على السائل ان يتلقى جواباً شافياً يقنعه، إن بقيت اسئلته تمس السطح، ولا تسبر الاغوار.

فهناك مستويان:

١- ان نقتنع بما يدركه وعينا وفهمنا، ونبقى في مواقع القصور والتقصير..

و٢- ان نقتنع، بعد الاحاطة والمعرفة، لما يجري خارج وعينا وارادتنا.

المشكلة ليست فقط في الحكم والدولة والرجال والقوى.. المشكلة الاساسية ما زالت في المجتمع والشعب والمحيط الاقليمي والدولي وعوامل اخرى تصنع الاحداث. بكلمات اخرى المشكلة ايضاً في السائل نفسه، وما يريد الاستماع اليه.

فهناك من له مواقف مسبقة رافضة لكل شيء. وهناك من تعصبت عواطفه لفكرة ومصلحة وشخص وحزب وانتماء وهوية ونموذج، ويعجز الخروج من شرنقته، فلا يفهم الغريب عن عواطفه وانتماءاته، وهكذا.

ما زلنا شعب منقسم فيما بينه، نفتقد المعايير المشتركة في امور عامة وتفصيلية اساسية.. مما يتطلب قواسم مشتركة.. وهذه اما ان نحققها كعقلاء واناس واعين، او بالوعي والارادة والاحداث والتدافعات من خارجنا. فالمجتمعات كالطبيعة تعالج شؤونها باعادة تكييف نفسها لتحتوي الانحرافات والسلوكيات الجائرة والتجاوزات المستمرة.

فترتد على العدوان، وتغضب على الانسان وتنتفض لتعيد التوازن، ولترسم لنفسها ولغيرها حدوداً تنظم قوانينها كما تنظم حدود الاخرين معها. بهذه النظرة نفهم الفوضى والتعطيلات والاحتلال والعنف والارهاب ونجاح وفشل الحكومات والمجتمع. فهي تخفي –بعيداً عن الانظار– توازناً وتأسيساً جديداً.. نستطيع ان نعجل به لبناء الوعي الجمعي والالتزام نصاً وروحاً بالعقد المنظم له، ونستطيع ان نستمر بالتمرد والتحايل عليه، لنفعّل ما ينفعنا، ونعطل ما ينفع غيرنا، والعكس صحيح.

فلدينا رجال وحكومات يحملون خلفيات ومطامح جديدة، لكنهم يحكمون بقوانين وتشريعات وخلفيات قديمة ومغايرة لما يعلنونه.. ولدينا سلطات مختلفة، لكن كل منها يحكم وكأنه الكل وليس جزءاً من منظومة.. ولدينا حريات وتنوع وتعدديات، لكنها لا تعرف حدودها، وتتجاوز الاخرين، كلما امتلكت القدرة لذلك. فيستمر الشد والخلاف والتصادم والتعطيل.

فالعراق لن يصبح واضحاً مع نفسه، ان لم يصبح واضحاً فيما بينه، وقبول مكوناته العيش المشترك والمصالح المتبادلة.. ولن يؤسس لنفسه معايير النجاح والفشل، والصواب والخطأ، لتكون محور الاتفاق للبرلماني والقضائي والحاكم والفرد.. ولن يؤسس المجتمع والدولة لمنظومة واضحة للحق الفردي بكل اشكاله المعنوية والمادية والحياتية، والحقوق العامة باصنافها، وهذه محاور اساسية ستدور حولها كل السلوكيات والمشروعيات، لاتخاذ القرارات ولتداول السلطة وللفصل بين السلطات ولاختصاصات وصلاحيات اي منها، ولدور ومكانة القوى السياسية والاحزاب التي لا تتعداها، ولكي تنتظم مشروعية العلاقة بجوار العراق وبدول العالم، بما يتوافق مع تاريخ وشخصية وتعددية وحضارة البلاد، بعيداً عن الامزجة والاهواء.

دخلت بلدان اخرى للتو في هذه الازمات، رغم الهدوء والاطمئنان الذي يطفو على السطح. وتحليلنا ان العراق في نهايات الخروج وبدايات التأسيس والتوازن الجديد، رغم الاختناقات والازمات التي تطفو على السطح. والعراق ستحمله تيارات صاعدة داخلية وخارجية هو اهل لها في موقعه وامكاناته.. ويستطيع، إن وعى الحقيقة، ان ينطلق عالياً، خصوصاً اذا ما استعاد ثقته بنفسه، وبحث عن الارقى والاكثر اتقاناً وتنظيماً ورشداً ومنفعة.. ووضع طموحاته وجهوده في مقدمة التطورات العلمية والتكنولوجية والاقليمية والعالمية، وليس في ذنبها وذيلها.

ستبقى المشاكل والازمات، لكن اشكالها ومضامينها ستتغير، وسنكون اكثر قدرة في السيطرة عليها، رغم انها قد تكون من نوع اكبر واكثر تعقيداً.

*صحيفة (العدالة) البغدادية:

فهم جديد.. إطار سياسي جديد

*جاسم الحلفي

تتواصل جهود التيار المدني في التحضير لعقد مؤتمراته المحلية، بعد نجاح مؤتمره العام الاول في بغداد يوم السبت ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٧، واعلان تحالف القوى الديمقراطية المدنية (تقدم)، حيث انتظم يوم السبت ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٧، مؤتمره المحلي في محافظة ذي قار. وبهذا سجل المدنيون في ذي قار مبادرة تحفز القوى والشخصيات المدنية في بقية المحافظات على التحرك والتعاون لعقد مؤتمرات مماثلة.

بطبيعة الحال، ليس عقد المؤتمرات هدفا بحد ذاته، بل هو محطة للتحضير والتنظيم، ونقطة شروع بالعمل، وهو حلقة أساسية من حلقات الجهد الطامح إلى تشكيل اطار سياسي للتيار المدني الديمقراطي، وقد بينت ذلك الكلمات التي القيت في المؤتمر وعكسها البلاغ الختامي للمؤتمر، مؤكدة الاستعداد لمواصلة العمل من اجل استكمال تشكيل إطار سياسي مرن له سماته المميزة، وواضح التوجه المعارض لنهج المحاصصة الطائفية المقيت، ويتبني قضايا المواطنين، ويدافع عن حاجاتهم الملموسة، خاصة تلك التي تمس حياتهم اليومية ومعيشتهم وكل مما يحفظ الحقوق ويؤمن الكرامة.

التيار المدني، وهو يتصدر المواقع في كفاحه الاحتجاجي الشعبي ضد الارهاب والعنف والتطرف والمحاصصة والفساد، لم يعد تياراً نخبوياً، رغم الدور المتميز الذي تلعبه النخبة في بناء هذا التيار، وانما هو تيار مجتمعي. لذا لا ينبغي حصر حدود اطاره السياسي بالأحزاب رغم دورها المتميز، انما يتطلب الأمر التركيز كذلك على الشخصيات المستقلة من قادة الرأي، والوجوه الأكاديمية – العلمية، والأطر الثقافية، والناشطين المدنين وقادة حركة الاحتجاج، بحيث يتسع الاطار لكل قادة الحركات الاجتماعية والنسوية والشبابية والطلابية. والمهم في الامر هو استيعاب الفاعلين السياسيين الناشطين وافساح المجال للمشاركة السياسية وتوسيعها.

والمطلوب من مشروع (تقدم) وهو يتبنى مشروع التغيير، تغيير الفهم لعملية تنسيق الجهود الرامية الى تشكيل الاطار السياسي، وذلك بمغادرة الشكليات والبيرقراطية، والابتعاد عن التعالي والتهميش واثارة الحساسيات. كذلك عدم حصر الانشطة في العاصمة بغداد ومراكزالمحافظات، بل ان من الأهمية بمكان الاهتمام بالاقضية والنواحي والأرياف. فمن الضروري جعل مشروع الاصلاح والتغيير بديلا حقيقيا لكل الخيارات الطائفية ونظام المحاصصات. ولهذا يتعين اليوم على قوى التيار المدني، بتنوع مرجعياتها الفكرية والسياسية، ان تجمع قواها وتواجه بشجاعة، وبمسؤولية عالية، متطلبات اللحظة الراهنة وما تحمله من تحديات لإخراج العراق من أزمته المستفحلة. و يمكن القول ان المخاطر التي تهدد بلدنا ومجتمعنا، تحتم علينا كقوى مدنية تتبنى الاصلاح والتغيير، تحمل مسؤوليتنا الوطنية، انطلاقا من دراك عدم قدرة إي طرف، مهما امتلك من إمكانيات، على حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية الخطيرة، التي يعاني منها الشعب العراقي، جراء سياسات النظام المقبور وحروبه، والاحتلال وآثاره، ونهج المحاصصة وتداعياته المدمرة.

ان تغيير موازين القوى لصالح القوى الاجتماعية والسياسية الراغبة في قطيعة حقيقية مع نظام المحاصصة الطائفية/ الاثنية، ممكن عبر العمل الدؤوب والمنظم والهادف نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية، دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية.

*صحيفة (طريق الشعب) البغدادية:

من دروس التأريخ

*حسين الصدر

-١-

الإنسان العاقل لا يُقدم على المغامرات ولا يرتجل القرارات وإنما يرسم الخطط بكل تأنٍ ودقّة، للوصول الى الحل السليم والطريق المستقيم.

-٢-

ومع التأني السلامة، ومع الحماقة والعجلة الندامة، وتلك هي التجربة التي لا يختلف عليها اثنان.

-٣-

وأحقّ الناس باتخاذ القرارات المدروسة بعيداً عن الغلظة والقسوة والتهور، هم السياسيون وبذلك يوفرون على أنفسهم الكثير من المشاق والصعوبات ويتجنبون الفادح من الخسائر...

-٤-

ومن دروس التاريخ الكثيرة نستل درساً واحداً فقط، وهو موقف (مالك بن نويرة) لفك أخيه من الأسرْ

جاء في كتاب الوافي بالوفيات لابن شاكر الكتبي ج٣ ص ٢٣٥-٢٣٦

" قال عمر (رض) لِمُتَمم :

أكان مالك يُحبّك مثل محبتك إيّاه؟

فقال :

أين أنا من مالك ؟

والله يا أمير المؤمنين لقد أسرّني حيّ من العرب فشدوني وثاقاً، وألقوني بفنائهم،

فبلغه خبري فأقبل عليّ على راحلته حتى انتهى الى القوم وهم جلوس في ناديهم،

فلما نظر اليّ أعرض عني وقصد الى القوم،

فعرفتُ ما أراد،

فوقف عليهم فسلّم وحادثهم وضاحكهم،

فو الله مازال حتى ملأهم سروراً، وأحضروا غداءهم، فسألوه النزول يتغدى معهم ففعل، ثم نظر إليّ وقال:

ليقبح بنا أن نأكل ورجل مُلقىً بين أيدينا لا يأكل معنا وأمسك عن الطعام،

فقام القوم اليّ،

وصبوا الماء على قيْدي حتى لان وحلّوني،

ثم جاءوا بي وأجلسوني معهم على الغداء،

فلما أكلنا قال لهم :

ما ترون تَحَرّم هذا بنا وأكله معنا، وانه لقبيح بكم أنْ تردوه الى القيد،

فحلوّا سبيلي وأطلقوني بغير فداء.

أقول :

وبهذه الطريقة الذكيّة الهادئة أنقذ مالك بن نويرة أخاه مُتمماً وموطن العبرة :

إننا يجب أن نفكر بالطرق العملية لحل مشاكلنا، بعيداً عمّا؟ لا لزوم له من المزايدات والمفارقات والممارسات الفجّة...

إنّ ابراز العضلات في غير الحرب، ليس له ما يُبرره اذا كان يمكن الحلّ دُونَ استعمال القوة والعنف.

إنّ مالك بن نويرة استطاع أنْ يطلق أخاه متمماً من الأسرْ من دون فدية أصلاً، وتلك هي أكبر علامات النجاح في تحقيق الهدف، ومِثْلُ هذه القصة ونظيراتها من الحكايا المودعة في كتب التاريخ والأدب والتراجم يمكن أنْ تُسهم في تلطيف حدّة الأجواء المُحتقنة، لو أُخذت بنظر الاعتبار..

ولكن :

أين هم القُرّاء الواعون للتاريخ ؟

وأين هم المعتبرون من أحداثِهِ ووقائعِهِ ورجاله ؟

-٥-

ومن الجميل أن نُذّكر بان إخوّة " مالك " و "متمم " أصبحت مضرب الأمثال في القوة والعمق.

وقد ذكروا أنه قيل لمتمم :

" ما بلغ من وجدك على أخيك ؟

فقال :

أصبتُ بإحدى عينيّ، فما قطرت منها قطرة عشرين سنة، فلما قُتل أخي استهلّت فما ترقأ "

لم تكن تهدأ عينه من تسكاب الدموع حزناً على أخيه القتيل المظلوم...

لا لذنبٍ اقترفه وإنما لعلةٍ في نفس القاتل وإنما لعلةٍ في نفس القاتل لم يرضها (الفاروق(.!!

وهذه الإخوّة الصادقة هي الأخرى لا بُدّ أن تُستلهم معطياتُها في الراهن، بعد أنْ تم الإعراض عن الالتزام بمدلولها الحقيقي تغليباً للمصالح على القيم الأخلاقية.

*صحيفة (المدى) البغدادية:

النصر على "داعش" نصر على الارهاب.. ومقدمة لانتصارات اخرى

*د.عادل عبدالمهدي

اعلان يوم النصر على "داعش" هو اعلان لانتصار العراق الجديد، وبدء انتصار المنطقة والعالم على الارهاب. انه اولاً وقبل كل شيء انتصار لشهدائنا وجرحانا وتضحياتنا ونازحينا ومهاجرينا، وانتصار لمسيراتنا رغم الانتحاريين والمتفجرات والقتل الجماعي، وانتصار لدعواتنا وصبرنا وعنادنا يوم لم يبقَ معنا غير التوكل على الله وقلة قليلة من الشعوب والدول والقوى.. يوم فقد كثيرون ثقتهم بالعراق وشعبه، وتكلموا وكتبوا عن نهايته. انه انتصار لمكانة وفتوى المرجعية الدينية العليا التي انقذت العراق والعالم في احرج الظروف.. فقبل ٤٢ شهراً كانت "داعش" تهدد بغداد والعراق والمنطقة والعالم، واليوم يعلن السيد رئيس الوزراء عن تطهير الارض العراقية من اخر البؤر المنظورة لهذا السرطان الخبيث.. انه انتصار للدستور العراقي، الذي رغم كل الخلافات التي قيلت بشأنه، لكنه استطاع الحفاظ على وحدة العراق، وعلى ارساء مبادىء واسس نظمت السلوك العام للدولة والشعب والقوى رغم كل الخروقات.. انه انتصار لرجالنا ونساءنا وشيوخنا واطفالنا، واديساننا وقومياتنا ومذاهبنا وثقافاتنا وقوانا واعلامنا ومساجدنا وحسينياتنا وكنائسنا ومعابدنا وزياراتنا ومجالسنا ومنابرنا ومظاهراتنا وتجمعاتنا وفعالياتنا، التي وقفت بعناد وقوة، وصبرت وقاومت، وقدمت التضحيات الغالية لتحقيق النصر.

في هذا اليوم المجيد لابد ان نحيي قواتنا المسلحة وحشدنا الشعبي والعشائري وبيشمركتنا وكل القوى العراقية التي قاتلت بالسلاح والكلمة والموقف من اجل دحر "داعش".. وفي هذا اليوم المجيد لابد ان نحيي ايران ولبنان (بما فيه حزب الله) وسوريا (بما فيها النظام والمعارضة المعادية للارهاب) وروسيا والصين، والولايات المتحدة واوروبا وتركيا ومصر والاردن ودول الخليج والتحالف الدولي والامم المتحدة وبقية الدول العربية والاسلامية وفي العالم، التي رغم كل الخلافات الاقليمية والدولية، ورغم التوافقات او الاختلافات في اوقات او مواقف، معها او فيما بينها.. لكن المحصلة ان "المغناطيس" العراقي استطاع جرها بشكل او باخر لتساهم بطريقتها، لدحرهذا العدو الشرير الذي يهدد العراق والمنطقة والعالم. هذه قوة وادي الرافدين عندما يلتقي عنده الجميع بكل توافقاتهم وتضاداتهم.. وهذا هو ضعفه عندما يصبح محوراً وميداناً لصراع الاخرين، فيتمزق نسيجه وتدب الصراعات بين ابناءه.

انه بحق يوم تاريخي.. وانه بحق درس تاريخي، وكيف يمتلك العراق مقومات تسمح له بالانتصار على اكبر التحديات، وان يقدم للعالم عراقاً جديداً خالياً من الارهاب والعنف، ومتعايشاً مع نفسه وخارجه، ليستعيد دوره الحضاري والعلمي كمركز متقدم يخدم شعبه وشعوب المنطقة والعالم اجمع. فيغرد فيلسوف "نهاية التاريخ" فرانسيس فوكوياما، في ٢٠١٧/١٢/٦ "خلافاً للتوقعات قد يكون العراق على وشك التحول الى قصة ناجحة (ولو متواضعة). فالحرب تصنع الدولة، والدولة تصنع الحرب". لهذا رفضنا تلك الموجة التي ارادت تسقيط وتخوين الجميع، والسخرية من كل شيء، وعدم رؤية قساوة التحديات وتعقيداتها، والاستهانة بالمقاومة ومنهجها "السيستاني" لشق طريق النصر والنجاح.

واجبنا ان نحيي ادارة السيد رئيس الوزراء والحكومة العراقية لهذا الملف المعقد وسط هذه المتضادات والصعوبات، واداء مجلس النواب والقضاء وبقية مؤسسات المجتمع والدولة والمحافظات واقليم كردستان. نعلم ان كثيرين يفضلون الكلام عن الضعف والقصور والتقصير.. ونكث الجراح، لا معالجتها، ويفضلون لغة التجريح والتشكيك والتسقيط وتقديم السلبيات على الايجابيات، والخلافيات على المشتركات. ويفضلون رؤية ايجابياتهم الذاتية وانجازاتهم، ويتناسون سلبياتهم واخطاءهم، ويظهرون سلبيات واخطاء الاخرين وينسون ايجابياتهم وانجازاتهم.. وهو نهج يدمر ولا يبني.. ولا يساعد على اصلاح النواقص والاخطاء، ولا يشجع ويدعم الايجابيات. فالانتصارات والنجاحات لا تتحق بدون زرع الامال، وبث روح الثقة باننا نستطيع تجاوز بقية الصعوبات الخدمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فاذا كان بالامكان الانتصار على "داعش" خلال ٤٢ شهراً، حالما وضع العراق نفسه في الموقع الصحيح، وحدد اهدافه بالاتجاه الصحيح، وتوكل على الله ووثق بقدراته، فانه يستطيع ايضاً تحقيق انتصارات باهرة لانجاز بقية المهام، وان يحقق لنفسه ومنطقته كل ما يسمح للارتقاء مجدداً في سلم التقدم والعيش الحر الكريم.

*صحيفة (العدالة) البغدادية:

انتخابات البرلمان العراقي.. تكون أو لا تكون

*عدنان حسين

قبل ستة أشهر من موعدها، دخلت الانتخابات البرلمانية والمحلية في العراق مرحلة العدّ العكسي، بل إنه انطلق عملياً منذ عدة أشهر عبر حشد من المناكفات والممالآت السياسية، فضلاً عن تحرّكات حزبية تكتيكية ظاهرها تشكيل ائتلافات انتخابية يحرص الساعون إليها على تأكيد وصفها بـ«الوطنية العابرة للدين والمذهب والقومية».

برغم هذا تتصاعد الآن في بغداد وسواها وتيرة السؤال: هل تُعقد الانتخابات في الموعد أم تؤجّل ستة أشهر على الأقل؟

دستورياً من اللازم تنظيم الانتخابات في الموعد، فولاية مجلس النواب تنتهي بانقضاء مدة الأربع سنوات المُحدّدة للدورة البرلمانية، ولا يوجد في الدستور ما يمنح أي سلطة في البلاد حقّ تمديد ولاية المجلس ولو ليوم واحد، وهذا ما يمثّل مأزقاً حقيقياً هذه المرة بسبب الأوضاع غير الطبيعية التي لم تزل تسود معظم المناطق التي احتلّها تنظيم داعش في يونيو (حزيران) ٢٠١٤ والموزعة على خمس محافظات ذات أغلبية سكانية سنية.

الانتخابات هذه ستُعقد معها انتخابات مجالس المحافظات المؤجّلة بسبب عدم القدرة على إجرائها في وقت كانت الحرب ضد «داعش» تتواصل في ثلاث محافظات هي نينوى والأنبار وصلاح الدين، وعدم عودة الغالبية العظمى من النازحين إلى مدنهم وبلداتهم. وبحسب إحصاءات وزارة الهجرة والمهجّرين هناك أكثر من ثلاثة ملايين نازح لم يعودوا بعد إلى مناطقهم ومدنهم، من أصل خمسة ملايين و٣٠٠ ألف نزحوا من خمس محافظات منذ بدء اجتياح «داعش». وبرغم تحرير المناطق التي اجتاحها «داعش»، لم تبدأ بعدُ عمليات إعادة الإعمار للمدن والبلدات التي تعرّضت لتدمير كبير، وهذا هو أهمّ ما يحول دون عودة السكان النازحين إلى ديارهم، وما سيعوق مشاركتهم في الانتخابات التشريعية والمحلية المرتقبة.

القوى السنية الرئيسية تدعو إلى تأجيل موعد الانتخابات، ويهدّد البعض منها بمقاطعتها إذا ما جرت قبل عودة النازحين واستقرارهم في مدنهم بعد تعميرها واستئنافهم حياتهم الطبيعية، وهي تقول إن رئيس الحكومة حيدر العبادي تعهد بتحقيق هذا قبل إعلانه موعد الانتخابات، ولا يبدو في الأفق ما يشير إلى إنجاز تعمير المدن وعودة النازحين بحلول موعد الانتخابات، بل إن هذه القوى السنية تتجاوز ذلك في شروطها إلى المطالبة بالتخفيف من المظاهر العسكرية في المدن المحرّرة وتسليم الملف الأمني فيها إلى أبنائها. ويرى البعض أن القوى السنية لن تتمسّك جميعها بهذه الشروط خشية من إجراء الانتخابات برغم كل شيء، فالمقاطعة ستعني عدم وجود ممثلين لها في مجلس النواب المقبل. وأكثر مَنْ يسعى إلى تأجيل موعد الانتخابات الزعامات السياسية السنية التي تصدّرت المشهد في الدورتين البرلمانيتين الأخيرتين، فهي تخشى عقاب جمهورها لها عن كلّ ما حلّ بها في السنوات الأخيرة، بعدم انتخابها هذه المرة.

عدا عن قضية النازحين التي ربما تحتاج إلى سنوات لحلّها تماماً، ثمة خلافات بشأن قانون الانتخابات. الحركة الاحتجاجية الإصلاحية المتواصلة منذ صيف ٢٠١٥ تُلحّ بالدعوة إلى تشريع قانون جديد أو تعديل القانون الحالي بما يضمن النزاهة في الانتخابات المقبلة.

بمرافقة ذلك ثمة مطالب متناقضة بزيادة عدد أعضاء مجلس النواب المقبل أو تخفيضه. المطالبون بالزيادة يدعون إلى جعل العدد ٣٩٠ كون الدستور يُلزم بانتخاب نائب واحد لكل مائة ألف نسمة، وتقديرات وزارة التخطيط تشير الآن إلى أن عدد سكان العراق قد ارتفع إلى ٣٩ مليون نسمة (لم يجرِ تعداد سكاني منذ ١٩٩٧، فبعض القوى السياسية، وخصوصاً الشيعية، تعارض تنظيم التعداد السكاني من دون تقديم حجّة واضحة لذلك، ويتردّد في الأوساط السياسية أن الأحزاب السياسية الشيعية تخشى أن يُظهر الإحصاء السكاني أن نسبة السكان الشيعة في الواقع أقل من نسبتهم المُفترضة المعمول بها الآن والبالغة نحو ٦٣ في المائة). في المقابل هناك مطالبات بتخفيض عدد مقاعد البرلمان إلى ما دون ٣٠٠ مقعد في إطار سياسة الدولة التقشفية أو للحدّ من الترهّل في عضوية مجلس النواب، فالثابت الآن أن عدد أعضاء المجلس الفعّالين في مختلف الدورات لم يكن يتجاوز ٢٥٠ عضواً.

هناك أيضاً خلاف لا يمكن الاستهانة به بشأن الانتخابات المحلية في محافظة كركوك التي بقيت في وضع خاص ومن دون انتخابات منذ ٢٠٠٥. ويتركّز الخلاف على ما إذا كان مجلس المحافظة أم البرلمان الاتحادي هو الجهة التي تُحدد مصير المحافظة بوصفها ضمن المناطق المتنازع عليها. وأوضاع كركوك، كما سائر المناطق المتنازع عليها، تعقّدت أكثر بعد خضوعها لسيطرة قوات الحكومة الاتحادية في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

هذه كلها، فضلاً عن الأزمة شبه المستعصية القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على خلفية استفتاء تقرير المصير، عوامل تدفع في اتجاه تأجيل الانتخابات. ومن الواضح أن هذا الخيار تتردّد الآن أصداؤه بقوة داخل المنطقة الخضراء في بغداد، فقد أخذ بعض المقربين من العبادي يتحدث صراحة عن خيار التأجيل. أحدهم هو النائب عن ائتلاف «دولة القانون» جاسم محمد جعفر الذي قال الأسبوع الماضي في تصريح صحافي إن «الحكومة جادة في إقامة الانتخابات في موعدها المحدد»، لكن «توجد سبع محافظات من الصعوبة إجراء الانتخابات فيها منها ٣ محافظات لاتحاد القوى وهي نينوى وصلاح الدين والأنبار ومناطق أخرى، فضلاً عن المحافظات الكردية الثلاث، بالإضافة إلى كركوك»، وأضاف أنه «في حال عدم مشاركة المحافظات السبع فتوجد أرضية لتأجيل الانتخابات إلى أواخر العام المقبل، ولكن لا بد أن يكون للمحكمة الاتحادية قرار في هذا التأجيل».

قياساً على تجارب سابقة، قرار المحكمة الاتحادية بالتأجيل ليس مستحيلاً، وثمة مَنْ يرى إمكانية للتمديد لحكومة العبادي لتعمل من دون برلمان، فليس في الدستور ما يمنع اللجوء إلى هذا الخيار، لكن يوجد في «التحالف الوطني» الشيعي وائتلاف «دولة القانون» مَنْ يعارضه بقوة خوفاً من أن يعزّز فرص العبادي في ولاية ثانية غير مرغوب فيها من هؤلاء المعارضين.

خلاصة القول إن كرة تأجيل الانتخابات موجودة الآن في ملعب العبادي على وجه الخصوص.

*صحيفة (الشرق الاوسط):

الاقتصاد الريعي قاتل الديموقراطية

*د. اثير يوسف حداد

منذ مدة ليست بقصيرة، انشغل تفكيري عن سبب فشل انشاء، ولا حتى نمو طفولي للديموقراطية في بلداننا، بينما ضربت الديموقراطية جذورها في دول شرق آسيا و تتنفس فيها الديموقراطية تحتاج الى حيز لممارسة نشاطها، فهي لا تمارس نشاطها في حيز غير محدد المعالم، وهذا الحيز هو البلد أو الوطن. أو بتعبير أكثر دقة في حيز الدولة. هذا الحيز يتميز بدستور وتعريف محدد سياسي للوطن و فصل السلطات وحقوق للمواطنين متساوية، وبناء اجتماعي ممثلاً بقوى سياسية تمثّل المجتمع على أساس أفقي وليس عمودياً.

إنشاء مفهوم الدولة الأمة مع نشوء البرجوازية، أو بتعبير اكثر تداولاً سيادة الرأسمالية. فقد قضت الرأسمالية على حكم النبلاء وحكم الاقطاع المتحالف مع الكنيسة، و تحديداً الكاثوليكية منها، ويشير البعض الى دور البروتستانتية في تطوير الرأسمالية، لكن هذا الأمر خارج إطار هذه المقالة ويحتاج الى مجالات أخرى في تناولها.

وجدت البرجوازية أن من مصلحتها الحركة الحرة لرأس المال وانتقال العمل، وكان يقف ضد هذا الاقطاع والكنيسة، وبخاصة نظام النبلاء الذي يحتقر العمل ويعتبر قيمة الانسان بنسبة. هذا النظام دعم بقوة من قبل البطريركية الكنسية أو الدينية إن شئت. وكان النظام الاقطاعي مبنياً على سطوة النبلاء على مقاطعات معينة يمارسون فيها قوانينهم الخاصة على الفلاحين ضمن مقاطعتهم. اي بكلمة أخرى لم يكن هناك قانون جامع لجميع اجزاء ذلك البلد أو الدولة التي لم تكن امة.

احتاج النظام الرأسمالي الى اعادة تنظيم المجتمع ليس على أساس المقاطعات وملكيات النبلاء و الكنيسة، بل الى تنظيم أوسع، وهنا ظهر مفهوم الأمة الدولة في اوربا واتفاقيات ترسيم الحدود بين الدول الاوربية. فأنت حين تجوالك عبر السيارة أو القطار في اوربا الغربية اليوم لا تجد اية حدود طبيعية تفصل بين بلد وآخر لولا اعلان يرحّب بدخولك دولة جديدة أو نقطة امنية تسألك عن جواز سفرك أو هويتك. وبهذا كانت البرجوازية تضمن مصالحها ضمن هذا الاطار السياسي المسمّى بلد. فشرعت القوانين والاتفاقيات الدولية لضمان مصلحة رأس المال الوطني. إلا أن النقلة النوعية هذه لم تترك بقية تشكيلات البلد على حالها السابق. حيث أن قيمة العمل بدأت بأخذ شكل الأجر بدل السخرة لأن الرأسمالية لا يمكن أن تقوم إلا على اساس الأجر مقابل ساعات معينة من العمل. وبهذا وبعد أن ضمنت البرجوازية هذا الجانب وحدت المقاطعات السابقة في بناء جديد يسمّى الدولة أو الوطن، أو الامة عبر دستور شامل يطبّق على جميع أجزاء تلك الأرض. وباعتقادي فإن فلسفة الديموقراطية جاءت بعد انشاء الأمة الدولة. وكان للمثقف دور بارز لا بل حاسم في بناء فلسفة الديموقراطية.

لنعد الى سلسلة الموضوع، الرأسمالية تنشئ الأمة الدولة. ليس على اساس حقوق النبلاء الاقطاعيين، بل على أساس التحالف بين العمل ورأس المال ضد التحالف القديم بين النبلاء– الإقطاعيين والكنيسة، وتفلح في ذلك بنجاح باهر. حيث حققت البرجوازية الاوربية نجاحات باهرة في مجال التنمية الاقتصادية والعلوم والحريات الفردية والثقافية لا بل نقلت تلك المجتمعات الى مراحل متقدمة جداً. وارجو أن لا يفهمني أحد بانني أمجّد هذا المجتمع دون نقده، بل لأنني هنا لست في مجال تقييم المجتمع الرأسمالي، بل فقط في مجال علاقة الرأسمالية بالأمة الوطن، وهو مجال نشاط الديموقراطية عبر المؤسسات والقوانين ومبدأ المواطنة بدل نبلاء العبيد، ففي المجتمع القبلي والاقطاعي يسود مفهوم الأسياد والتوريث بدل اختيار المواطن أو العقد الاجتماعي، قلة تمتلك الاغلبية المطلقة للثروة، وهناك اغلبية بين جياع و معدمين. وليس هناك ابلغ من مقولة آدم سميث، مؤسس علم الاقتصاد ومنظّر الرأسمالية في الربط بين حرية الفرد و الرأسمالية، حيث يدعو سميث الى "دعه يمر دعه يعمل". ففي مؤلفه ثروة الأمم عام ١٧٧٦ يدعو آدم سميث الى " تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة. بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق اكبر قدر من الثروة والسعادة". ولا يخفى هنا الربط بين الحريات الفردية وسيادة الرأسمالية.

النفط دم الشيطان

تأسست دولنا نتيجة للصراع الدولي لتقسيم الأسواق، وهي ليست الدول الوحيدة في ذلك، فدول جنوب شرق آسيا، التي يطلق عليها اليوم النمور الآسيوية، بعض منها مر بذلك. ولم يكن همّها انشاء مجتمعات ديمقراطية، بل كويكبات تدور في فلك النجم الكبير الشمس. لن أطيل في هذا المضمار لأنه خارج اطار الموضوع. ما بعد "الحرية كما تسمّى في الأدب السياسي يقصد بها بناء نظام سياسي مختلف عن الذي سبقه. واصبحت مفردة الحرية ملاصقة ومرتبطة فقط بالاستقلال من الاستعمار. ولم يتطور هذا المفهوم عندنا لغاية هذا اليوم بعد ما يسمّى بثورات التحرر الوطني، اعتمدت السلطة على النفط كدفع أجور لقطاع العمل وربطت القطاع الخاص بسلطة الحكومة، عبر حصر جميع المشاريع الاقتصادية بيد الدولة. بتعبير آخر لم تتشكل عندنا برجوازية وطنية مستقلة من مصلحتها بناء الديموقراطية، واخص هنا بالبرجوازية الصناعية. فمذ الارتفاع الهائل في اسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي، ظهرت عندنا طبقة برجوازية أقسمها الى:

١- برجوازية بيروقراطية

وهي المسيطرة على جهاز الدولة وتتكون ثروتها من الاجور والمرتبات و الكومشنات والفساد، ليس من مصلحة هذه الطبقة إطلاقاً تطور مجتمع ديموقراطي عراقي يحاسبها لا بل هو من يختارها أو يزيحها. لا بل أن من مصلحة هذه الطبقة بقاء المجتمع متخلفاً في وعيه وتعليمه، لأنها لا تحتاج له، فالدخل يتولد عبر التصدير للنفط فقط وفتح حسابات في البنوك تودع فيها ايرادات النفط. أما الميزانية العمومية، فإنها مابين المصاريف والإيرادات، لا دور آخر لها، بينما في الدول المتطوره فدورها خطير اقتصادياً و سياسياً.

٢- برجوازية طفيلية

وهي الفئة الملتصقة بقمة السلطة، ومن القطاع الخاص، وتمارس نشاطها عبر مناقصات تعلنها الدولة، وهي بالتالي تتكون ثروتها ودخلها من المشاريع الحكومية تحديدا، وليس بشكل مستقل عن سياسة الحكومة الاقتصادية، لابل ترتبط هذه الفئة مع الاقطاب المهمة وصاحبة القرار في قمة السلطة وبالتالي تدافع عن مصالحهم.

ملاحظة قبل الختام:

البرجوازية التقليدية أو الغربية إن شئت، لها مصلحة في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ولكنها ضد اعادة توزيع الثروة. والسبب في انها ترغب في ارتفاع دخل المواطن لأن ذلك سيؤدي الى زيادة استهلاك المواطن، مما يزيد من دخولها.

أما البيروقراطية والطفيلية، فلا ترتبط اقتصادياً بالحالة الاقتصادية الدخلية للعراق، بل بالسوق العالمية التي تحدد اسعار النفط وبالتالي ايرادات أو دخل العراق. اي انهم مغتربون عن الوطن. فالحريات الفردية ستصبح حتماً ضدهم فهم لا يؤمنون بمقولة آدم سميث " دعه يمر دعه يعمل" لأنها ضد مصالحهم ولا يدعون الى تعزيز المبادراة الفردية ما دامت السلطة هي الخالق الأول وربما الوحيد للدخل، ويبقى موظفو الدولة هم الشريحة الممثلة للبرجوازية الصغيرة والتي أيضاً ترتبط مصالحها بمصلحة السلطة عبر مرتباتها، وهي بمعنى آخر غير مستقلة أيضاً عن السلطة السياسية.

تقليل اعتماد العراق على النفط هو أول الطريق نحو الديموقراطية، لأنه سيعزل البرجوازيات المشار اليها اعلاه، وتنشيط القطاع الخاص العراقي الصناعي تحديداً خطوة نحو الديموقراطية.

*صحيفة (المدى) البغدادية :

عراق ما بعد "داعش".. مرحلة المعارك الست

*بغداد- سلام الجاف، علي الحسيني

بات بالإمكان الحديث فعلياً اليوم عن دخول العراق مرحلة جديدة، بعد وصول القوات العراقية إلى آخر المناطق التي كان تنظيم "داعش" يتحصن فيها، محاولاً إعادة لملمة صفوف عناصره المنكسرة التي انسحبت من المدن والقصبات العراقية في أعالي الفرات وجنوب نينوى، وتحديداً وادي حوران الذي يربط كلا من العراق وسورية والسعودية على شكل نصف دائرة بطول ٣٥٠ كيلومتراً. هذا الأمر يجعل الإعلان الحكومي العراقي، ليلة السبت الماضي، بتحرير كافة أراضي البلاد من سيطرة التنظيم أمراً مسلماً به، رغم تأكيدات لقيادات عسكرية عراقية وأعضاء في البرلمان عن وجود جيوب وخلايا مسلحة للتنظيم، تمكنت من الذوبان داخل المدن والبلدات العراقية المختلفة، بين النازحين أو أولئك الذين تم الإبقاء عليهم في مدنهم بعد دخول القوات العراقية إليها، ما يفرض معركة استخباراتية جديدة أكثر خطورة من المواجهة المباشرة مع عدو معلوم مكانه وإمكاناته ومحدود الحركة في مناطق معينة، كما كان وضع التنظيم طيلة السنوات الماضية.

خطاب النصر، الذي تلاه رئيس الحكومة، حيدر العبادي، على العراقيين، من داخل المنطقة الخضراء وسط بغداد السبت الماضي، حمل رسائل بالجملة، من أبرزها الحفاظ على تنوع العراق التاريخي الديني والعرقي وعدم العودة إلى الخطاب الطائفي والتحريضي، الذي أسهم في ولادة "داعش"، واحترام القانون والقضاء وحصر السلاح بيد الدولة وبدء إعمار المدن المحررة، والبقاء بحالة الحذر والتأهب لمواجهة العمليات الإرهابية، وأخيراً بدء حرب شاملة على الفساد. وبحسب مسؤولين في الحكومة العراقية فإن الحرب على الفساد، التي أعلن عنها العبادي في "بيان النصر"، ستكون عبر فتح ملف أراضي وعقارات الدولة وأرصدة المسؤولين في بنوك ومصارف أجنبية، أبرزها لبنان والإمارات والأردن ومصر وتركيا وإيران وبريطانيا واليونان ودول أمريكا اللاتينية، التي توضح التحقيقات وجود أكثر من ٤٠٠ حساب بنكي لمسؤولين عراقيين كبار فتحت خلال السنوات الماضية.

ويتحدث مسؤول عراقي رفيع المستوى في بغداد، لـ"العربي الجديد"، عما وصفه بمعارك العراق الست بعد انتهاء مرحلة تنظيم "داعش"، مبيناً أنه إذا نجحت الحكومة في كسبها سيكون أمامنا عراق أكثر استقراراً، وقابل لأن يكون نموذجاً لدول مثل سورية واليمن وليبيا. ويضيف المسؤول، وهو وزير بارز في حكومة العبادي، في اتصال هاتفي من بغداد، أنه "ما زال أمام الحكومة تحديات كبيرة لا تقل عن حربها مع داعش، التي خرجت منها منتصرة بفضل مساعدة دولية شبه جماعية لها".

ويضيف المسؤول "لدينا الملف الأهم والأخطر، وهو كيفية التوصل إلى خلايا داعش وجيوبه، فهناك تقرير عسكري يتحدث عن ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ مقاتل من التنظيم من جنسية عراقية، غالبيتهم لا نملك عنهم قاعدة بيانات تمكنوا من الإفلات، يغذيهم زعيم التنظيم (أبو بكر البغدادي) الذي ما زال حياً طليقاً. ونتوقع أن تكون هناك هجمات انتحارية بسيارات مفخخة وأحزمة ناسفة، وكذلك هجمات مسلحة وعبوات ناسفة وتفجيرات مختلفة، قد يكون بعضها هدفه إشعال فتنة طائفية، لذا هذه المرحلة حرجة جداً، والعبادي يعي خطورتها، والجهد الحالي هو إكمال خطة مسح شامل لسكان مدن شمال وغرب العراق، واستمرار عمليات التطهير والتفتيش التي نأمل من خلالها تقليص عدد مسلحي التنظيم الموجودين بيننا".

ويؤكد أن "الحكومة تتوقع عامين من التفجيرات المتفرقة في حال أغلقت الحدود فعلاً، تنجم عن فلول داعش، لذا فالمعركة الأولى هي معركة استخبارية مهمة وخطيرة وتمس بحياة المواطنين أكثر من غيرهم، كون رد فعل داعش سيكون على المدنيين لإشعال فتنة أو إحراج الحكومة". ويتابع "لدينا معركة إعادة نحو ٣ ملايين نازح يتواجدون في المخيمات إلى مدنهم المحررة، بينهم مليون، تسيطر الحشد الشعبي على مدنهم. كما أن لدينا معركة إعادة إعمار

المدن المدمرة، ومعركة حصر السلاح بيد الدولة، ووقف ظاهرة العسكرة في المجتمع العراقي، خصوصاً في بغداد ومدن جنوب العراق، ومعركة استفتاء إقليم كردستان وممارسة حكومة بغداد سلطاتها الاتحادية على المنافذ والمطارات والحدود مع تركيا من جهة الإقليم في فيشخابور، بالإضافة إلى معركة الفساد". ويؤكد أن "المطاردة الاستخبارية انطلقت، كما تم فتح ملفات الفساد، والعبادي يعول على جهود الكويت، التي وعدته خيراً في تنظيم مؤتمر المانحين مطلع العام المقبل. كما أن ملف حصر السلاح بيد الدولة سيكون مشتركاً بين العبادي والمرجعية الدينية في النجف". ويقول "يحتاج العبادي للانتصار في معاركه الست إلى دعم أمريكي وإيراني في الوقت ذاته، وهو ما قد يكون متاحاً في ملفات وشحيحا في ملفات أخرى، خصوصاً لإيران إذا ما تعلق الأمر بملف الحشد وحصر السلاح بيد الحكومة".

ويجمع ثلاثة من الأعضاء البارزين في البرلمان على عدد من الملفات التي يرونها مصيرية للعراق، كما يصف ذلك القيادي في التحالف الحاكم في العراق، جبار العبادي، في حديث لـ"العربي الجديد"، مبيناً أن "المرحلة الحالية محملة بالكثير من الملفات الخطرة في العراق، من أبرزها الفساد الذي ينخر في كافة مؤسسات الدولة، ويكبدها خسائر خيالية. وكان فتح ملفات الفساد خلال المعارك صعباً للغاية، كونها ستخلق مشاكل كبيرة في البلاد، فضلاً عن ملف حصر السلاح بيد الدولة فقط، وملف إعادة كافة النازحين إلى منازلهم، وملف إعادة إعمار المدن". ويضيف "هذه أهم الملفات برأيي الآن، إذا ما اعتبرنا أن مطاردة خلايا داعش ركن رئيسي قد بدأ فعلاً، فإن ملف كردستان يمكن اعتباره قد تجاوز مرحلة الصدام العسكري والآن في طريقه للحل عبر الحوار".

من جانبه، يقول عضو التيار المدني، حسام العيسى، إن "الأمر الأكثر أهمية من الفساد ومن كل شيء آخر الآن هو منع تكرار السيناريو اللبناني، بولادة جماعة مسلحة أو جماعات خارج الجيش والدولة، كونها ستبقى مصدر قلق للدولة المدنية التي يريدها كل العراقيين" وفقاً لقوله. ويضيف "هناك آمال معقودة وكبيرة على هذا الملف بالتحديد، وهو حصر السلاح بيد الدولة، ويبقى كل من قاتل داعش محط تقدير واحترام وله تاريخ مشرف ومرتب تقاعدي أو وظيفة محترمة في المؤسسة العسكرية. وعدا ذلك سيكون مشكلة".

ويؤكد عضو البرلمان العراقي، ماجد شنكالي، أن "النصر العراقي هو عسكري فقط"، مبيناً أن "داعش ما زال موجوداً في العراق كعناصر وفكر". ويضيف شنكالي، لـ"العربي الجديد"، أنه "لدينا معارك خطرة وحساسة في الوقت ذاته، مثل إعادة النازحين. ونحن نتحدث عن ٣ ملايين نازح يعيشون في الخيم، وإعمار المدن وسحب السلاح من الشارع وحصره بالدولة، وإطلاق معركة الفساد وإنهاء الملف الذي دمر البلاد. أعتقد أن العبادي، إذا نجح في هذا الملف تحديداً، سيحصل على مفتاح الاستمرار بمعاركه الأخرى، كون من يرتبط بالفساد هو من يسبب إعاقة إتمام إنجاز أو حل باقي الملفات". واعتبر القيادي في تحالف "الوطنية"، الذي يتزعمه إياد علاوي، النائب عبد الكريم عبطان، أن "الحديث عن انتهاء داعش مبكر جداً، ونحتاج إلى تنظيف كامل البلاد، لكن لدينا عدا ذلك ملفات الفساد والنازحين والإعمار والسلاح المنفلت بيد الجماعات والفصائل المسلحة أو بيد العشائر، ولدينا ملف إقليم كردستان. وأيضاً أضيف للمعارك الست، التي يتردد ذكرها على لسان أغلب المسؤولين، معركة الديون العراقية، فالبلاد خرجت من الحرب بديون تبلغ ١٢٠ مليار دولار، ويجب إيجاد طريقة أو خطة للتخلص منها بسرعة".

*العربي الجديد:

ضمانات استقلال القضاء في العراق

ضمن نشاطاته الشهرية المُتلفزة، ناقش مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحرّيات في كربلاء المقدسة الورقة البحثية (ضمانات إستقلال القضاء وأثرها في تشييد أسس الحُكم الرشيد في العراق) للتدريسي في جامعة كربلاء – كلية القانون الباحث الدكتور علي سعد عمران، بحضور مجموعة من الباحثين في مجال العمل المدني والحقوقي وناشطين في مجال المجتمع المدني وإعلاميين.

وقال التدريسي في جامعة كربلاء – كلية القانون والباحث في المركز الدكتور علاء الحسيني، والذي أدار الحلقة النقاشية، لمراسل وكالة النبأ للأخبار "لا شك ولا ريب إنّ الدستور العراقي أورد عدّة ضمانات لاستقلال القضاء العراقي، وكما ورد في المادة (٨٧–٨٨) اللتان أكدتا على استقلال القضاء والمحاكم عن الهيئات الأخرى في الدولة وإنّ لا سُلطان عليها بعملها إلا لأحكام القانون". مضيفاً "من أجل ضمان استقلال السلطة القضائية من تدّخل الجهات الأخرى سواء التشريعية أو التنفيذية أو غيرها بعملها، جاءت هذه الحلقة لمناقشة هذا الموضوع المهم ومن أجل أن يكون للسلطة القضائية حياديتها واستقلاليتها وموضوعيتها ومهنيتها في أداء العمل القضائي في العراق".

من جانبه قال الدكتور عمران "عانت السلطة القضائية في العراق في أيام النظام السابق من عدم استقلاليتها، واتضح هذا الكلام حينما أصبحت تُدار من قبل وزارة العدل التي تُمثّل السلطة التنفيذية، وبعد صدور دستور العراق الجديد لعام ٢٠٠٥ أصبح النص في الدستور على إنّ السلطة القضائية مُستقلة ولا سلطان عليها لغير القانون، كذلك ورد نص في الدستور بأنّه لا يجوز لأي سلطة التدخّل في شؤون العدالة، هذه في الأصل نصوص جيّدة ولكن مع ذلك ورد في الدستور بعض النصوص الأخرى التي استعملت على انتهاك مبدأ استقلالية السلطة القضائية".

مضيفاً إن "من أهم تلك النصوص التي استعملت على انتهاك مبدأ السلطة القضائية هي ما جاء في الدستور العراقي بخصوص سلطة مجلس النوّاب في الموافقة على تعيين المناصب القضائية العليا كرئيس محكمة التمييز ورئيس هيئة الإشراف القضائي ورئيس الادعاء العام، لذلك نحن نأمل من المُشرّع أن يتدارك هذا الخطأ الدستوري ويمنع تدخّل الأحزاب السياسية وأهواءها في سلطة تعيين أعلى الهيئات القضائية في العراق".

وأكد الدكتور عمران "هُناك بعض القوانين العراقية التي تنتهك مبدأ استقلالية السلطة القضائية، ولعلّ أهم تلك القوانين هو قانون المعهد القضائي الذي يدخل فيه الشخص المُرشّح ليكون قاضياً بعد ذلك، هذا المعهد لا يزال تابع الى وزارة العدل، لذا نأمل أن يرتبط هذا المعهد إدارياً بمجلس القضاء الأعلى ليتم بعد ذلك تحقيق مبدأ استقلال السطلة القضائية في العراق".

*مركز آدم :

الخلل في بناء الدولة وتداعيات الاستفتاء

*محمد عبدالرحمن

هناك شعرة تفصل بين الحق وممارسة استحقاقاته، وبين الصلاحيات وفق الدستور والقانون، والتمادي في استخدام تلك الصلاحيات والتوسع فيها. فباسم الدستور يمكن ان تنتهك مواده ويتم التجاوز على مضمونه وقتل روحه التي كانت وراء صياغة فقراته. والامر يغدو شديد الالتباس عندما تكون مواد الدستور حمالة أوجه.

وعندما جرى التصويت على الدستور كانت هناك ملاحظات على العديد من مواده. وقد سهلت الصياغات الضبابية للعديد منها للقوى المتنفذة على اختلاف مسمياتها استغلال ذلك ايما استغلال، ساعية الى تكريس نفوذها وهيمنتها واختيار ما يناسبها منها. وجرى التمادي في ذلك من قبل الكل الذين استمرأوا المحاصصة بما وفرته لهم من غطاء لتأمين سلطتهم، فاستبدلوا العديد من مواد الدستور وروحه بتوافقاتهم وصفاقتهم السرية والمعلنة، التي كانت عرضة للتغيير حسب موازين القوى بين تلك الاطراف المتنفذة،وحسب شدة تأثير الاطراف الخارجية عليها والتي تحولت بفعل المتنفذين الى عامل حاسم في رسم مسارات السياسات في بلدنا. وبما ان لهذه الاطراف الخارجية مصالح متباينة ومتقاطعة ولا تنسجم بالضرورة مع مصالح شعبنا، وان توافقت مع بعض مطالبه في أوقات معينة، فإنها لم تسمح للقوى الداخلية العراقية بإيجاد مرتكزات وتفاهمات وطنية راسخة ومقبولة، يتم الرجوع اليها في معالجة ما يطرأ من تطورات.

وازداد الامر تعقيدا عندما جرت عرقلة بناء مؤسسات الدولة والحيلولة دون بسط سيادة القانون على الجميع وغياب دور فاعل للرأي العام وهيئاته، فضلا عن غياب المعايير في إسناد الوظيفة العامة، ونعني معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة والاخلاص للتجربة الديمقراطية الوليدة والسعي الى تثبيت ممارسة سليمة لها.

ومن جانب اخر لم يمارس القضاء العراقي دوره المطلوب وحرصه على تثبيت روح الدستور وحفظ هيبة القانون والدولة.، فكان، للأسف، هدفا لاتهامات، وفي أوقات مختلفة، بانه يتخذ قرارات سياسية ويميل عموما الى مركز القوة النافذ. فالقانون ايضا مثلما يكتبه بشر، يفسره بشر، مع ما يحيط بهم من ظروف. وساهم غياب المحكمة الدستورية، التي يفترض ان تكون حامية وحارسة لحسن تطبيق الدستور، في خلق هذه الاشكالية وزيادة تأثيرها السلبي.

فصحيح ان الدستور، رغم ما فيه من نواقص وثغرات، يبقى المرجع في الظرف الراهن وما يجب الاحتكام اليه، ولكن يتوجب الإدراك العميق من قبل من بيده القرار في بغداد واربيل، بان الدستور كتب في لحظة توافق وموازين قوى معينة، ما يوجب الحذر من التفسيرات وحيدة الجانب والتعسف فيها، او ان لا يؤخذ الدستور بكليته وعلى نحو انتقائي، خصوصا الان في هذا الظرف الذي يحتدم فيه التوتر بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وما يؤشره من صلاحيات للطرفين، والسعي قدر المستطاع الى تجنب فرض حقائق جديدة متعلقة بتغييرات موازين قوى. فهي وان بدت مغرية للبعض ومعالجة لما تراكم من مشاكل جرى تركها تتراكم مراعاة لمصالح ضيقة، فإنها لن تجلب الأمن والاستقرار، ويقينا انها لن تقود الى بناء دولة متماسكة ونسيج وطني متين، على الرغم من الوحدة الشكلية الظاهرية.

ان ما يحصل الان وما أعقب الاستفتاء من تداعيات، قد سلط الاضواء كثيرا على قضية بناء الدولة الاتحادية المؤسساتية الحقة، وما توجبه من تحديد واضح للصلاحيات بين مختلف الاطراف، وتحديد اكثر ملموسية لآلية اتخاذ القرار ومنع التداخل بين السلطات الثلاث، مع التشديد على الديمقراطية توجها وممارسة وبناء مؤسساتها الضامنة.

*صحيفة (طريق الشعب) البغدادية :

العبادي إذ يواجه نظرية «الأثلاث» بعد «داعش»

*مشرق عباس

الصراع القادم في العراق لن يكون أقل شراسة مما في السنوات التي مضت بل سيكون أشرس

ينجلي دخان المعارك مع «داعش» في العراق رويداً عن مدنٍ خربة وتجارب مفزعة للسكان ودم أُريق بإهدار على مذبح تنظيم غريب الملامح غادر بريبة المدن التي دخلها بريبة أيضاً. لكن دخان الخرائب يكشف عن خريطة «أثلاث» كبرى في العراق ومحيطه قد تكون الأخطر والأكثر حساسية في المرحلة القادمة، تحل محل خريطة الأثلاث التقليدية: سنة– شيعة– كرد.

يمكن احتساب العديد من المكاسب العراقية في لحظة الانتصار على تنظيم «داعش»، لكن المكسب الأهم هو بروز قناعة إقليمية ودولية بمنح عراق يقود حكومته حيدر العبادي دوراً في خريطة قرار بلده.

لا يمكن أن نتفاءل بالقول إن العبادي انتزع القرار العراقي، فالقضية أكثر تعقيداً من ذلك، لكن يمكن الزعم أنها للمرة الأولى منذ ٢٠٠٣، التي يُجبر الإيرانيون والأمريكيون، خلالها، على الاقتناع بعدم جدوى تقسيم النفوذ في العراق مناصفة بينهما، ناهيك بقدرة طرف واحد على احتكار التحكم بالقرار العراقي. وعلى سبيل المقاربة، يمكن الحديث عن قناعة بأن السنوات الخمس المقبلة في العراق سيحصل فيها كل من الأمريكيين والإيرانيين والعراقيين على ٣٠ في المئة من القرار، مقابل ١٠ في المئة تتقاسمها أطراف دولية مثل أوروبا وروسيا وشركات النفط والمنظومة العربية. وعلى رغم أن هذه القسمة قد تبدو قاسية، فإنها تستمد مصداقيتها من خمسة معطيات مختلفة:

أولاً: إن واشنطن وجدت نفسها مع تطبيق ستراتيجية أوباما بشأن إعادة تدوير الأولويات الأمريكية التي قلصت نفوذها في العراق تدريجاً وحصرته في مفاصل محددة في بغداد وفي إقليم كردستان، لكنها اكتشفت أن ما تبقى من حضور بات هامشياً، وغير مؤثر، وأن محركات سياسية باتت تتدافع ليس للاستيلاء على المساحة الفارغة، بل على المساحة الأمريكية ذاتها، وبات الأمر واضحاً بأن أزمة «داعش» أنعشت القدرة الأمريكية ليس للدفاع عن حيزها العراقي بل توسيعه وتغيير تموضعه، حتى لو تكلف الأمر خسارة جزء من نطاق نفوذها في إقليم كردستان كما حصل في الاستفتاء الأخير مقابل انتزاع الـ٣٠ في المئة من التوسّع الإيراني.

ثانياً: إن طهران التي اعتادت أن تكون الرابح الستراتيجي الأكبر من كل خطأ وحماقة إقليمية ودولية في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، لم تتمكن من الحصول على ذلك اللقب في معرض الحرب على «داعش»، لتكتشف أن العديد من المكاسب السياسية التي اندفعت لتحقيقها في هذا البلد، عرضة للانهيار فعلاً، لأن الأذرع المحلية التي اعتقدت أنها كافية لحسم الحكم العراقي لم تكن كفاءتها السياسية بمستوى إمكاناتها العسكرية، فوجدت نفسها أمام الحضور الأمريكي الصريح في الحرب على داعش «مضطرة» إلى «الانسحاب» والقبول بمساحة نفوذ أقل بكثير مما كانت تأمل.

ثالثاً: إن العمل الذي أنجزه حيدر العبادي لانتزاع مساحة قرار خاصة بالعراق، لم يكن سهلاً، وتطلب الكثير من الوقت والجهد، واستند أساساً إلى إعادة الاعتبار إلى المؤسسة العسكرية التي كسر «داعش» هيبتها، وسيكون لها خلال المراحل المقبلة دور متصاعد في الأزمات العراقية. لكن العبادي لم ينحت هذا الدور بجهود فردية، بل إن سياقات الصراع الإقليمي والدولي سواء في الأزمات المتنقلة في المنطقة أو على المستوى المحلي، وحاجة الجميع إلى مصدر قرار عراقي ليس مرتبطاً مفصلياً بالإرادة الإيرانية، ساهم بدفع العبادي إلى انتزاع الـ٣٠ في المئة خاصته اليوم. وكانت قضية الاستفتاء الكردي الأخير مفصلية في إكمال العبادي نسبته، حيث بات واضحاً أن الاستفتاء، مثل قنبلة عراقية موقوتة رُميت في أحضان الجارين الإيراني والتركي، اللذين وجدا أن استثمارهما في الضعف والتخبّط الطائفي والقومي العراقي قد يكون له أثمان أكبر بكثير من قدرتهما على الاحتمال.

رابعاً: إن دول المحيط العربي للعراق خصوصاً دول الخليج العربي، أنتجت خلال السنوات الأخيرة مراجعات جادة للستراتيجيات التي اعتمدت منذ ٢٠٠٣ حيال العراق، وهي تدرك اليوم أكثر من أي وقت سابق أن تقسيم البلد على أساس طائفي واعتبار سنة العراق الحليف الرئيس للعرب، لم تكن ناجعة، وكرست فرضيات غير حقيقية عن طبيعة ميول العراقيين، وعلى ذلك كان دعم حكومة العبادي عربياً وفتح قنوات اتصال مع مقتدى الصدر وعمار الحكيم وقيادات شيعية عراقية أخرى، بمثابة إعادة تموضع عربي في خريطة مختلفة تماماً عما سبق.

خامساً: إن دولاً أوروبية مثل بريطانيا وفرنسا كانت شجعت أمريكا على إعادة رسم الخريطة العراقية على أسس جديدة، والحصول على دور غربي ثابت ومعترف به والقبول بالضرورة بالأدوار الأخرى، خصوصاً الدور العراقي ذاته، وشجع ذلك اندفاع روسي نحو المنطقة، وسعي موسكو إلى انتاج حلف رباعي بزعامتها يشمل بغداد وطهران ودمشق ويمكن أن يضم أنقرة لاحقاً.

إن عقم الخريطة العراقية التي تكونت على أساسها مقتضيات صراع إقليمي طاحن (سنة– شيعة– كرد)، واستثمرت فيها واشنطن وموسكو وطهران وأنقرة والعواصم العربية إمكانات كبيرة منذ ٢٠٠٣، وقادت في نهاية المطاف إلى تكوّن «داعش» كمهدد حقيقي لأمن الجميع، بلا استثناء، جعل خريطة الأثلاث العراقية الجديدة تؤسَّس في شكل تلقائي، لكنه واقعي أيضاً.

يمكن القول إن الصراع القادم في العراق لن يكون أقل شراسة مما في السنوات التي مضت بل سيكون أشرس، وإن استقرار المعادلات لن ينتهي إلا بحصول العراقيين على نسبتهم الحقيقية في قرار بلادهم. وحتى ذلك الحين، فإن الولايات المتحدة وإيران لن تتوقفا عن محاولة دمج الثلث العراقي، سواء بالاستمالة أو التهديد أو محاولة التأثير في مساحات القوة الداخلية التي انقسمت بدورها، كما هو واضح اليوم على أساس الخريطة الجديدة، حيث أصبح للإيرانيين والأمريكيين حلفاء سنة وشيعة وكرد معاً.

ما يمكن توقعه هو أن تكون نسبة الـ١٠ في المئة المتبقية من هذه الحسبة حاسمة في ترجيح كفة على أخرى، ولهذا سيسعى العبادي إلى تكريس تحالفاته العربية والأوروبية، فهي الوحيدة الضامنة خلال المرحلة المقبلة أن لا يُبتلع ما حققه العراقيون بدماء أبنائهم في صفقة انتخابات تقلب الموازين والحسابات.

*صحيفة (الحياة):

قادة السنّة في انتخابات ٢٠١٨

*هشام الهاشمي

رسالةُ صعود رئيس البرلمان، سليم الجبوري، إلى قمة هرم القيادة السنّية، تتعلق بتقدم سن قادة الأحزاب السنية (السامرائي والنجيفي والمشهداني، والمطلك، وعلاوي).

القيادة والإدارة أمر خاص بالشباب، وصناعة المفاهيم والمصطلحات وترتيب أولويات إدارة العلاقات، والحصول على المال، وهذا ما تلقاه المجتمع السني بالقبول.

بعد مرحلة داعش، أصبح الجميع يؤكد أن هناك حاجة إلى قيادة شابة، فيها الطاقة والفاعلية والمسايرة، في مرحلة التأسيس والبدايات الجديدة، وهذا ليس من شأن كبار السن، الذين هم أقل تحمُّلاً لإزعاجات وضغوط المنافسة، ويجب ألا يزاحَم فيها الشباب.

لا يمتلك قادة السنّة جهازاً إعلامياً محترفاً أو خطابياً للدفاع عن قادتهم، كان الإعلام الذي قادتْه قنوات المعارَضة هو أكثر من شوّه سيرتهم وأذهب بهيبتهم عند جمهورهم.

قنوات "الشرقية" و"دجلة" و"الفلوجة" تمتلك كاريزما التأثير الإعلامي وتمثل المنصات الأكثر مشاهدة لجماهير الأحزاب "الوطنية والليبرالية والليبروإسلامية" في الرأي العام السني، والتي لا ترى مشكلة في تحوُّل موازين القيادة السنية في العراق فكرياً ومنهجياً وتحالفاتها السياسية. ويعتقد مالكوها أن العراق في مأمن، مع الزج بقيادة شابة لا تمانع التواصل مع العمق السنّي العربي والتركي، ولا تتقاطع مع إيران وحلفائها في الداخل العراقي، ولا تتصادم مع الكرد والتركمان كمكونات كبيرة تتشارك وتتعايش معها جغرافياً ومذهبياً.

حجة أن داعش والتطرّف هما نتاج الحواضن السياسية السنّية، سقطت عندما تبين أن "النواب السنّة" أصبحوا قادة في "الحشد الشعبي"، الشمري والجبوري واللويزي والمتيوتي والجربا هم مثال. ومن يبحثُ عن بقية الأمثلة في الحكومات المحلية والمكاتب الحزبية ودواوين العشائر فسيجد الكثير.

سياسة العبادي كانت متفهمة ولم تتعامل مع الشك والتهم السابقة لقادة المعارضة السنّية، مشبوهي التمويل، الذين يحصلون على تعويضات عن مشاركاتهم في المؤتمرات السياسية الدولية ويهتمون بالخارج أكثر من الداخل.

الأحزاب السنّية الجديدة مُصرّة على عدم الانقياد خلف قادة التعصب" لأنهم يندفعون إلى الطائفية بحماسة الأحداث الجزئية والمناطقية، أو يحاولون صناعة أكثرية بالدعوة إلى العنف والطائفية.

منذ تحرير العراق من داعش والقوى السنّية، ممثلة بقيادات اتحاد القوى "تضامن"، تحضّر لليوم الذي تعلن فيه قرار دعمها شخصية شيعية لرئاسة مجلس الوزراء، حيث إن الاستقطاب السياسي قبيل انتخابات ٢٠١٨ سيؤدي إلى رفع درجة الحرب الباردة بين الثلاثي المتنافس على رئاسة مجلس الوزراء القادم" العبادي، المالكي، العامري.

الأمر لن يكون سهلاً، حيث التحالفات الشيعية القوية وأحزابها المسيطرة على الحكم والسياسة والإدارة في شرق العراق وغربه، وما يجاور جنوب إقليم كردستان العراق. من أجل ذلك كله، نشأت تحالفات مؤقتة لخوض الانتخابات، لأسباب منها: تشتيت مصداقية المنافِس، للاستقواء بالديموغرافية المختلطة حتى اليوم الأخير من الانتخابات.

القوى السنية، ومعها الكردية والأقليات، تعتقد عدم جاهزية الأجواء الأمنية واللوجيستية لإجراء انتخابات ٢٠١٨ في مايو/أيار، لعلها تشهد وعياً جماهيرياً نوعياً مختلفاً.

*هافنكتون بوست عربي:

جراحة معقدة

*ساطع راجي

من تجارب سابقة لعمليات تخلي الاحزاب عن اجنحتها المسلحة ودمج مقاتليها في الاجهزة الرسمية" ومن تقولات اعلامية لمناصري فصائل حشدية، يتسرب الشك في جدية وحسم الخطوات التي اعلنتها قوى سياسية بفك ارتباط اجنحتها المسلحة بها واخضاعها تماما لهيئة الحشد الشعبي واوامر القائد العام للقوات المسلحة" ان من يشكك في جدية الخطوة هم من المقربين للفصائل الحشدية والمتحمسين لها" ويحاولون الايحاء بإن الخطوة هي مناورة سياسية للالتفاف على قانون الاحزاب الذي يمنع امتلاك قوة مسلحة وتسهيل خوض الانتخابات لقيادات سياسية تزعمت خلال ثلاث سنوات قوات حشدية" وهذا التطمين او التفسير يضر بالدرجة الاولى بالحشد وثانية بالانتخابات نفسها ويمنح ذريعة جديدة لإثارة الفتنة.

اعلان فك الارتباط يؤكد ان هذه القوات الحشدية لم تكن خاضعة تماما للهيئة المختصة وانما كانت تدير نفسها حزبيا وتنسق اعمالها القتالية من خلال القيادات الحزبية العسكرية لكل فصيل بينما استفادت من امكانيات واموال الدولة لتأمين جزء من احتياجاتها ورواتبها" بينما كان الخطاب الرسمي يؤكد في كل وقت على تابعية الفصائل لهيئة الحشد الشعبي وخضوعها لقانون الهيئة" وفي هذا تناقض واضح لكن يمكن تفهم ضرورته السياسية والميدانية وهو تفهم سيتوقف تماما مع اعلان النصر على داعش وتحرير كل الاراضي التي احتلها التنظيم الارهابي ومع الاعلانات الاخيرة والتعهدات الواضحة للقادة السياسيين للفصائل.

فك ارتباط الفصائل المسلحة بالاحزاب ليست مناورة قانونية لتسهيل خوض الانتخابات وانما الواضح انها استجابة لتوجيه من مرجعية السيد السيستاني التي اطلقت فتوى الجهاد الكفائي ضد داعش ويبدو ان المرجعية اوصلت رسالتها الخاصة بزمن تفعيل الفتوى ولان المرجعية تدرك عمق الازمة السياسية سواء داخل المكون الشيعي او بين المكونات فهي تسعى لتقليص فرص الاتجاه للعنف مجددا وهو ما يعني ان الفصائل اقدمت على خطوة فك الارتباط وهي مضطرة شرعيا بعدما بررت وجود اجنحتها المسلحة بالاستجابة لفتوى المرجعية رغم ان هذه الفصائل هي بالاصل قوى مسلحة قبل الفتوى وقبل ظهور داعش ثم تحولت الى كيانات سياسية فعملها العسكري اسبق من السياسي.

دمج جميع المقاتلين بالاجهزة الرسمية ومنها هيئة الحشد هي ضرورة أمنية وسيادية وايضا حاجة شيعية ملحة فما دامت القوى الشيعية هي التي تقود الحكم فإن اي وجود مسلح خارج سلطة الحكومة هو تمرد عليها ولا ينفع مع هذا التبرير القائل بان الفصائل تستمد قوتها من جانب عقائدي لا يتوفر في مؤسسات الدولة لان الدول المستقرة امنيا لم تحقق استقرارها بالعقائد المسلحة بل ان العقائد المسلحة هي التي تساهم في اضعاف مؤسسات الدولة الامنية وتشق صفوف المقاتلين الرسميين وتشتت جهودهم" وهذا هو سبب الانكسارات السابقة.

بمجرد اعلان القوى السياسية لفك ارتباط قواتها ودمجها بهيئة الحشد" تكون مسؤولية الحكومة قد بدأت لاختبار جدية هذا الاعلان باتخاذ خطوات ضرورية لجس نبض الفصائل في مدى جديتها والتزامها وذلك من خلال تفعيل السياقات الرسمية والقانونية في ادارة فصائل الحشد من طريقة التعامل مع الشعارات والرايات والرموز الى تحريك القطعات واختيار القيادات الميدانية وتنقلاتها" على ان لاتكون القرارات غير مبررة او استفزازية، هي عملية جراحية معقدة لفصل توائم سيامية" والافضل ان يبدأ الاختبار قبل الانتخابات حتى يقطع الطريق على المشككين بالخطوة المهمة الذين يشيعون بان الفصائل ستتراجع عن قرارها بعد الانتخابات وستجد قواتها تنتظرها بنفس الهيكلية والقيادات.

من المؤكد ان الفصائل ناقشت خطوة فك الارتباط مع طهران واتمام الخطوة يعني ان طهران دعمتها وهو موقف ناجم عن قناعة بإن قوات عراقية قوية وموحدة هو افضل لايران من فصائل صديقة كثيرة" بعدما تحملت ايران كلفة المشاركة في ردع داعش ودعم العراق في طردها" وسوف تكون القوات العراقية في كل الاحوال صديقة وحليفة لطهران وبكلفة اقل ومشاكل نادرة ولا تثير ازمات تؤدي الى ظهور جماعات تشبه داعش مجددا" ما يعني ان وحدة القوات العراقية وحصر السلاح في يد الدولة هو لصالح ايران ايضا.

*صحيفة (المدى) البغدادية:

العبادي وخيارات المستقبل الصعب

*فراس الياس

شكل إعلان رئيس وزراء العراق الدكتور حيدر العبادي إعلان النصر الكامل على تنظيم داعش الإرهابي، إيذانًا ببدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر، مرحلة عدد تحدياتها يكاد لا يحصر، وفي نفس الوقت لا تخلوا من الحوافز والفرص، منها ما هو داخي ومحلي، ومنها ما هو إقليمي ودولي، وإن كان هو شخصيًا يعطي الجبهة الداخلية أهمية تفوق ما للجبهة الخارجية، لقناعة راسخة في نسقه العقيدي، أن نجاحه الخارجي هو تحصيل حاصل لنجاحه الداخلي، فالقضاء على التدخل الخارجي، واتباع سياسة خارجية متزنة، واستقلالية القرار السياسي، وممارسة أدوار إقليمية ودولية ممكنة، تأتي كلها بعد تهيئة بيئة سياسية داخلية صلبة وقادرة على التحدي، عنوانها الأساس المواطنة والهوية العراقية، وهي أول ما سيسعى إلى تحقيقه في المرحلة القادمة.

إذ لا يخفى على أحد حجم التحديات السياسية الموجودة في الساحة السياسية العراقية الآن، والتي نجحت الكثير من الأطراف السياسية الداخلية في إلباسها لون الطائفة والمذهب، بل إنها كانت الحصن الأخير الذي تحتمي به خوفًا من الملاحقة أو المحاسبة، فالتأكيد على مبدأ الهوية والانتماء هو العنوان الذي سيتحرك من خلاله العبادي في المرحلة القادمة، سواءً عن طريق قائمة انتخابية تمثل كل ألوان الطيف السياسي العراقي، أو عن طريق إجراءات قانونية أو دستورية، تستهدف أركان الدولة العميقة، إلا أن هذا الخيار هو الآخر يجابه بالكثير من الصعوبات.

ففي الوقت الذي تقترب منه العديد من القوى السياسية في هذا الطرح، والتي يأتي على رأسها التيار الذي يقوده الزعيم الديني مقتدى الصدر أو السيد عمار الحكيم، إلى جانب المرجعية الدينية في النجف، وبعض فصائل الحشد الشعبي، يبرز بالمقابل تيار سياسي آخر يقوده رئيس الوزراء السابق نوري المالكي والطرف الآخر من الحشد الشعبي، والذي ما زال متمسكًا ببقائه ككيان عسكري وسياسي يوازي قوة الدولة وأجهزتها، أو حتى إعلان ولائه الصريح للولي الفقيه في إيران، وهو ما سيجعل العبادي يواجه مشكلة كبيرة في كيفية احتواء هذا التيار، أو على الأقل كيفية التعاطي معه مستقبلًا، فعلى الرغم من أن دعوة السيد مقتدى الصدر الأخيرة مثلت صك دعم سياسي مبكر للسيد العبادي، إلا أن هذا الأمر سيبقى في طي التكهنات السياسية حتى الانتخابات القادمة، فهي دعوة ليس بالضرورة أن تكون ملزمة لغيره من القيادات السياسية أو الحزبية أو حتى قادة الفصائل المسلحة، كما أن التغيرات المستمرة الموجودة على الساحة السياسية العراقية، قد لا تضمن استمرار التوافق السياسي الموجود بينهما، وهو ما ينبغي التركيز عليه والتفكير به جيدًا.

كما تبرز هناك العديد من التحديات الأخرى، والتي يأتي على رأسها ستراتيجية مكافحة الفساد التي أعلن عنها العبادي، وألزم نفسه بتحقيقها، إلى جانب ملف سقوط مدينة الموصل، أو العلاقة مع إقليم كردستان العراق، أو ملف إعادة إعمار المدن المحررة من سيطرة تنظيم داعش وغيرها، كلها ستلقي بظلالها خلال المرحلة القادمة، فهي لا تقل تأثيرًا أو حتى اهتمامًا عن الصراع السياسي المحموم بالعراق، بل هي الوجه الآخر لهذا الصراع، وذلك إذا ما افترضنا أنها النتيجة المباشرة له، إذ إن العملية السياسية العراقية، هي بالأساس بنيت على معادلات سياسية حزبية وطائفية، بل إن الطائفية السياسية أصبحت الماركة السياسية المسجلة باسم الطبقة السياسية العراقية.

فعلى الرغم من سعي أغلبها إلى طرح نفسها في إطار وطني، إلا أنها بالأساس لم تستطع الخروج من بوتقة التخندقات السياسية الضيقة، وهو ما جعل التناقضات السياسية التي تحيط بها وتتفاعل معها، تحظى بمزيد من التعقيد والإرباك السياسي، بل إن حجم الصراع السياسي الموجود في العراق، والذي هو أيضًا أحد أوجه الصراع الإقليمي والدولي، قد يفوق قدرة العبادي على التعامل معه، كونه صراعًا سياسيًا داخليًا ذا أبعاد خارجية، مع تأكيدنا على احترام التلون السياسي والأيديولوجي للتيارات السياسية، إلا أنه ينبغي إيقافها عند تحولها إلى عنصر مهدد للوحدة أو الهوية الوطنية.

ففي الوقت الذي لعبت فيه المرجعية الدينية في النجف، وعلى رأسها السيد علي السيستاني، دورًا كبيرًا في الحفاظ على العملية السياسية العراقية، انطلاقًا من مسؤوليتها الأخلاقية والتاريخية حيال الشعب العراقي، أخذت العديد من الجهات السياسية تسوق هذا الدور والاهتمام لمصالحها السياسية، وهو الأمر الذي أوقعها في العديد من الإحراجات، كون أنها دائمًا ما تختبئ خلف مواقف المرجعية وفتاواها، وهو ما لا يتطابق مع ذلك لا بالنص أو المضمون، ففي الوقت الذي تعلن فيه أغلب الكتل السياسية عن حصولها على دعم المرجعية الدينية في النجف، فإنه بالمقابل أغلب ملاحظات المرجعية الخاصة بمكافحة الفساد أو تسليم المتورطين بملف سقوط الموصل أو غيرها من المسائل، تمسهم بصورة مباشرة، وهو ما قد يؤرق العبادي في الحصول على دعم المرجعية خلال المرحلة القادمة، فعلى الرغم من التناغم الكبير الذي ظهر بين تحركاته السياسية ومواقف المرجعية أثناء فترة الحرب على داعش، أو حتى أثناء المظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد، إلا أن هذا لا يعني إمكانية إسقاط هذا الموضوع بحصول نفس التناغم أثناء الانتخابات البرلمانية القادم

ويطرح الرأي العام العراقي نفسه رقمًا صعبًا في المعادلة السياسية الموجودة اليوم، كونه صاحب القرار الأخير، فعلى الرغم من الشعبية الكبيرة التي أخذ يحظى بها الدكتور العبادي في الأوساط الشعبية، خصوصًا وأنه اللاعب الأساسي في حالة النصر على تنظيم داعش، إلا أن الكثير من التيارات المدنية والشعبية لا زالت تنظر إليه بعين الشك، وتحديدًا فيما يتعلق بملف مكافحة الفساد في العراق، كونه أصبح اليوم مطلبًا شعبيًا عامًا، فهو الآخر لايقل خطورة عن تنظيم داعش الإرهابي، من حيث التأثير والفعل والسوداوية التي تصيب المجتمع العراقي، فالحراك الشعبي الموجود في العراق، هو خيار وطني، تحركه مشاعر غياب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للفرص وغياب حكم القانون، في الوقت الذي تحاول فيه الكثير من قوى الإسلام السياسي، إظهاره على شكل حركة علمانية يسارية تخريبية تسعى للنيل من الإسلام والطابع الإسلامي للدولة، دون الإشارة بأنهم المستهدف الأول من عملية مكافحة الفساد، فمكافحة الفساد هي المعركة المقبلة التي ينبغي على السيد العبادي الانتصار بها، وإلا فعليه مواجهة خيارات سياسية صعبة.

وتبرز التحديات الإقليمية هي الأخرى، كعامل قلق خلال المرحلة المقبلة، ففي الوقت الذي يسعى فيه رئيس الوزراء العراقي، إلى التأكيد على هوية سياسية خارجية خاصة بالعراق، قوامها عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، واعتماد سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة، من خلال التأكيد على الخيارات المستقلة، يجابه بالمقابل بتحدي صراع المحاور الإقليمية، ففي الوقت الذي يجد فيه العراق فعاليته السياسية من خلال عمقه العربي، كون البيئة العربية هي ساحة تحرك العراق التقليدية، والبيئة الأنسب له، يسعى الطرف الآخر «والحديث هنا على بعض أطراف العملية السياسية المحسوبة على إيران»، إلى التأثير على قرارات وخيارات العبادي السياسية، سواءً أكان ذلك على صعيد العمل العربي المشترك، أو القرارات السيادية الخاصة به، حيث أصبح التقارب العراقي مع السعودية، يفسر بالمقابل على أنه بالضد من إيران، والعكس صحيح أيضًا، وهو ما انعكس بدوره أيضًا على المنظومة القيمية للمجتمع العراقي.

ففي الوقت الذي ندرك فيه بأن العراق لا يمكن أن يكون غير العراق، لا زالت الكثير من القوى السياسية «السنية والشيعية»، ترى أن العراق لايمكن أن يكون قويًا، إلا بقوة ودعم الطرف السياسي الإقليمي الذي ترتبط به، وبالتالي قد يكون السيد العبادي أمام مشكلة حقيقية بهذا الخصوص، فلا زالت الخيارات السيادية العراقية الخارجية غير واضحة المعالم، كما أن الشخصية القومية للعراق، هي الأخرى لا زالت مغيبة عن التعامل السياسي الخارجي، ولا نقصد بالشخصية القومية هنا الهوية العربية للعراق، وإنما نقصد بها التأكيد على المصالح الوطنية العليا للعراق، إذا ما افترضنا أنها المحرك الرئيس للسياسات الخارجية للدول، في إطار تعاطيها وتعاملها مع القضايا والمشاكل الخارجية.

أما البعد الدولي، فمن وجهة نظرنا هو أكثر التحديات تأثيرًا وخطورة، فإلى جانب الفوضوية الكبيرة التي أخذت تمتاز بها السياسات الخارجية الأمريكية في تعاطيها مع الحالة العراقية، تبرز التأثيرات المتعلقة بعدم الاستقرار المزمن في أسعار النفط، وديون البنك الدولي المترتبة بذمة العراق، والبالغة قيمتها ١٢٠ مليار دولار، مع احتمالية وصولها إلى ١٣٠ مليار دولار في العام ٢٠١٨، وهو مقيد كبير على المجتمع العراقي والسياسة الخارجية العراقية، لم يفهم ويعرف العلاقة بين السياسة والاقتصاد جيدًا، وهذا كله إلى جانب الأدوار الدولية المنتظر من العراق أن يقوم بها، خصوصًا بعد خروج العراق رسميًا من الأحكام الخاصة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذ أصبح اليوم عضوًا دوليًا كامل الأهلية في الجماعة الدولية، ومتساويًا بالحقوق والالتزامات الدولية، كما أن حصوله على المكانة والهيبة الدولية، مقترن بمدى قدرته على خط سياسة خارجية مستقلة بأهدافها وتحركاتها، والتحول من عنصر تتأسس على أرضه التوازنات والحسابات الإقليمية والدولية، إلى عنصر صانع ومخطط لها.

إن كل ما تقدم لا يقلل من النجاحات التي حققها السيد العبادي حتى الآن، إلا أن التعاطي مع تداعيات هذه النجاحات هو السؤال الذي ينبغي الإجابة عنه خلال المرحلة القادمة، فالتأسيس لجبهة داخلية ووطنية قوية، هو المفتاح الرئيسي لمواجهة التحديات القادمة، وإذا ما أراد النجاح في ذلك، فعليه الذهاب بعيدًا في خياراته السياسية، مع تأكيدنا على خطورة هذا التحدي، والذي يكتنفه الكثير من المغامرة.

إذا ما أردنا التأسيس لدولة قوية ومقتدرة، تبعث فيها روح التأثير والركوز والوثوب الإقليمي، دولة مهابة وذات مكانة مرموقة، تعطي للإنسان العراقي أهمية وأولوية كبرى، من خلال الشروع بعملية تنموية تستهدف مجمل الحالة العراقية، فالضرب على عروش الفساد ومحاسبة المقصرين عن سقوط مدينة الموصل، والتأكيد على شخصية وهوية سياسة العراق الخارجية، هي عنوان الفوز العظيم في المرحلة القادمة، فالنصر على تنظيم داعش لايمكن أن يكتمل، إلا إذا ضُرب إخوة داعش «الفساد– المحاصصة الطائفية– الانتماءات الخارجية»، وبدون ذلك سوف يتعرض السيد العبادي لضغوط كبرى، وقد تكون أولى نتائج ذلك الإطاحة به، إن لم تكن أكثر من ذلك، خصوصًا وأن نجاحاته الحالية جاءت على حساب الكثير من خصومه السياسيين، وبمختلف تلوناتهم ومشاربهم السياسية، والذين بدورهم سيستغلون أنصاف الفرص للإجهاز عليه سياسيًا وشعبيًا.

*وكالة ساسة بوست البحثية:

العراق في المدارات الإقليمية

*علي زياد العلي

ترتكز السياسة الخارجية العراقية، في توجهاتها الإقليمية على جملة من الثوابت التي تضع ضوابط وآليات التعامل الخارجي، فالمنحى الفعلي لجوانب الارتكاز الموازية لتجاوب القوى الإقليمية، إيران وتركيا والسعودية والعراق، ستحدد فضاءات التوازن المقبل في لعبة التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط. وانطلاقاً من هذا الأساس تتجه السياسة الخارجية العراقية إلى لعب دور إقليمي فعال، في إطار فرض الإقليمية المستحدثة التي باتت تعني الانغماس في التفاعل من دون الانجرار إلى سياسة المدارات التي ستنعكس بشكل أو بآخر على المكانة الإقليمية المرتقبة للعراق ما بعد حقبة «داعش».

من هنا ينطلق العراق في موقفه السياسي الخارجي، عند ترابطه مع الأداء التوازني المنتظر بمبدأ حيازة الموقف المستقل، من خلال الابتعاد من أي موقف متخندق مع أي قوى إقليمية مندفعة، فتموضع أداء التوازن الإقليمي للعراق في المنطقة يتوسط تفاعل مرتكزات الصراع بين مدارات القوى الفاعلة، مايعزز فرص العراق للارتقاء من فاعل إقليمي روتيني إلى قوة ريادية تضبط أطراف القوى الفاعلة، فالتطلع نحو الريادة يتطلب المزج بين المكتسبات الإقليمية المستحدثة والجيوستراتيجية، وهو ما شكّل استجابة بنيوية في الوصول إلى مقاصد السياسة الخارجية العراقية، من خلال إعادة تنظيم سياساتها في ضوء المنازعات الإقليمية، فالبيئة السياسية الجديدة دفعت العراق إلى تكثيف التوجهات وتعضيد الوسائل من أجل تذليل التحديات الخارجية وصولاً إلى رسم ملامح التأثير البيني حيال منطقة الشرق الأوسط.

إن بزوغ العراق كقوى صاعدة في المنطقة قد يشكل بداية تغيير في شكل خارطة التحالفات الإقليمية في المنطقة، بحكم طبيعة الدور الريادي للعراق الذي يبنى على أساس الابتعاد من أي محور إقليمي، فإذا ما استمر العراق بهذه الوتيرة من سياسة الانفتاح الستراتيجي على جميع الأطراف، يظفر بلعب دور المهندس الستراتيجي لبناء شكل جديد من التحالفات الإقليمية المتزنة، فكل التحالفات في المنطقة تبنى على أساس هدفين ستراتيجيين: أولهما الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء. وثانيهما المصالح المشتركة بكل أشكالها.

إن العراق يسير نحو دور إقليمي تتوضح معالم مكانته الستراتيجي من خلال خمسة معطيات:

١- الاندماج التفاعلي في المنطقة.

٢-درء سياسات رد الفعل الارتجالية.

٣-استرجاع المكانة الغائبة.

٤- رأب تصدعات البنية التوازنية.

٥- تنشيط التفاعلات المتباعدة.

*صحيفة (الحياة):

تطورات الأحداث والمسارات المتناقضة

مقتطفات من بلاغ صادر عن الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

(٧ -٨ كانون الاول ٢٠١٧)

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي يومي الخميس والجمعة ٧ و٨ كانون الاول ٢٠١٧، اجتماعها الاعتيادي، الذي سبقه انعقاد الاجتماع الاستشاري الموسع للحزب.

بدأت اللجنة المركزية اجتماعها بالوقوف دقيقة صمت تكريما للشهداء وضحايا الارهاب والعنف من ابناء شعبنا، وللراحلين من رفاق الحزب واصدقائه في الفترة الماضية.

ودرس الاجتماع الذي التأم غداة الذكرى الاولى للمؤتمر الوطني العاشر للحزب (١-٣ كانون الاول٢٠١٦)، عددا من التقارير التقويمية الانجازية ذات الصلة بأداء الحزب وعمل منظماته في داخل الوطن وخارجه، وبعمل لجان الاختصاص المركزية، ولجنة الرقابة المركزية. كما توقف عند تقويم العمل القيادي في الفترة التي اعقبت انعقاد المؤتمر الوطني العاشر. وقد انجز ذلك بروح المسؤولية العالية والحرص على تطوير عمل الحزب في جوانبه المختلفة المترابطة، وتطوير ادائه والارتقاء به، بما يؤهله للدفاع على نحو افضل عن قضايا الشعب، وعن مطالب الكادحين والمحرومين والفقراء بشكل خاص.

وأولى الاجتماع الاهتمام لتحسين العمل القيادي على صعيد الحزب ككل، وتحسين عمل منظماته ولجانه، مشددا على تعزيز الايجابي المتحقق، وهو كثير، وبذل المزيد من الجهد لتلافي النواقص والثغرات، وبما يفضي الى النمو المضطرد لدور الحزب في الحياة السياسية، وفي بناء منظمات جماهيرية تعيش هموم المواطن اليومية، وتدافع عن مصالحه وحقوقه وطموحاته. واكد ايضا الاهمية الاستثنائية لتحريك الجماهير واستنهاض هممها، في النضال لنيل حقوقها والانتصار للقضايا الوطنية. كما اتخذ مجموعة من القرارات والاجراءات في هذا الشأن.

ودرس اعضاء اللجنة المركزية في اجتماعهم، تقريرا ضافيا عن سير انتخابات اللجان المحلية للحزب في بغداد والمحافظات وما تحقق في سياقها، وصادق على نتائجها.

كذلك ناقش المجتمعون باستفاضة موضوع انتخابات مجالس المحافظات ومجلس النواب القادمة، واقر مجموعة من التوجهات التي تضمن مساهمة فاعلة للحزب فيها.

وتنفيذا لما نص عليه النظام الداخلي للحزب، جرى في اجواء ديمقراطية تنافسية ورفاقية حميمة، انتخاب الرفيق مفيد الجزائري نائبا لسكرتير اللجنة المركزية للحزب.

وشدد الاجتماع على الحاجة لادامة الزخم الذي اطلقه انعقاد المؤتمر الوطني العاشر ونتائجه وقراراته والنداءات التي صدرت عنه، والى استلهم ما خلص اليه، والتأسيس على ذلك في بذل المزيد من الجهود نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية على قاعدة العدالة الاجتماعية.

وبحث الاجتماع قرار الرئيس الامريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل المعتدية والمحتلة للاراضي الفلسطينية والعربية، واصدر بيانا يدين القرار ويجدد التضامن مع الشعب الفلسطيني والدعم لحقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة على ارض وطنه وعاصمتها القدس.

وناقش الاجتماع "موضوعات سياسية" تعالج التطورات والمستجدات السياسية في البلاد، وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، ومواقف الحزب منها، منذ الاجتماع السابق للجنة المركزية في نيسان ٢٠١٧. وفي شأنها توصل الى ما يأتي:

مسارات متناقضة

تؤشر تطورات الاحداث في بلادنا في الاشهر الاخيرة مسارات متناقضة. فقد تحقق انتصار وطني كبير على داعش والارهاب، وانتزاع لاراضينا من سيطرته، واعلان رئيس مجلس الوزراء التوجه نحو محاربة الفساد وهو ما يحتاج الى خطوات ملموسة رادعة، كذلك الانفتاح على المحيط الخارجي العربي والدولي. ولكن – من ناحية ثانية ما زال بلدنا ينوء تحت ثقل أزمة بنيوية عميقة تتجلى في ظهور مشاكل وأزمات جدية سياسية واقتصادية – اجتماعية، ومنها ازمة استفتاء اقليم كردستان، وواقع اداء الدولة وعجزها عن النهوض بدورها، ما يفاقم الاوضاع المعيشية للناس، ويؤدي الى تآكل القيمة الحقيقية للاجور والرواتب، وازدياد الاعتماد على الواردات النفطية، وانتهاج طريق الليبرالية المنفلتة، والتدهور المتواصل في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات. يضاف الى ذلك استمرار المشاكل الناجمة عن عدم اسناد الوظيفة العامة على وفق معايير الكفاءة والنزاهة، واستشراء الفساد. فيما لم توضع موضع التطبيق الفعلي حتى الآن الدعوات الحكومية الى حصر السلاح بيد الدولة، وتطبيق القانون على الجميع، والفصل الضروري بين مهام وصلاحيات السلطات الثلاث، ومعالجة العديد من الملفات الاخرى العالقة.

ان اعدادا متزايدة من المواطنين ترفض استمرار الحكم وفق المنهج والاليات المعتمدة ذاتها وما انتهت اليه من فشل كبير، كما ان المراجعة في صفوف الكتل السياسية المتنفذة تتسع بهذا الشكل او ذاك، لكنها لا تمس حتى الان أسّ البلاء – المحاصصة المقيتة.

وفي هذه الاجواء برز على نحو ملح مطلب الاصلاح والتغيير الذي تنادي به وتدعو له جماهير واسعة، ما يتطلب حشد المزيد من القوى لتصعيد زخم الحراك الشعبي والمطلبي، وتوسيع صفوفه، وتحقيق مطالب المواطنين الاقتصادية والمعيشية، وكسر احتكار السلطة، وتحقيق اختراق بات مطلوبا لفتح فضاءات وتوفير امكانات تتيح للمشروع الوطني الديمقراطي ان يرى النور.

هزيمة داعش الارهابي وما بعدها

حققت قواتنا المسلحة بكافة صنوفها وتشكيلاتها انتصارا كبيرا على داعش ودحرته عسكريا، وتم الاعلان عن عودة كافة اراضينا الى احضان الوطن بعد تحريرها من دنس التنظيم الارهابي. وتجلى على نحو بالغ الاهمية التعاون والتنسيق بين مختلف الاطراف ذات العلاقة في احراز هذه الانجازات، وفي سرعة تحقيقها. ولم تتحقق هذه الحصيلة الايجابية الكبيرة من دون تضحيات جسام وخسائر بشرية غالية وشجاعة واقدام من المقاتلين على اختلاف تشكيلاتهم، فضلا عما لحق بالمدنيين وبالبنى التحتية ودور السكن والمنشآت العامة في المدن المحررة من قبضة الارهاب، من اضرار ودمار وخسائر بشرية ونزوح للملايين.

ان هذا الانجاز الوطني الكبير ما كان ليتحقق لولا الدعم والاسناد متعدد الاشكال، الذي قدمته جماهير شعبنا، خصوصا الكادحون والفقراء، الذين تحملوا الكثير من اجل ذلك، كما انه ليس بمعزل عن فتوى المرجعية ودعمها وجهدها المتواصل في رفع الهمم، الى جانب اسناد الاحزاب والقوى الوطنية، ومنها حزبنا الشيوعي، ودعمها وتشجيعها المواطنين على التطوع والقتال في صفوف القوات المسلحة النظامية ضد داعش الارهابي وبهدف تخليص ابناء شعبنا من شروره، فيما حظيت معركة شعبنا ضد الارهاب بتفهم ودعم دوليين واسعين، وقد تجلى ذلك في صيغ عدة، منها التدريب العسكري والدعم اللوجستي والاسناد الجوي والموقف السياسي الداعم.

ان هزيمة داعش ودحره عسكريا مفخرة لجماهير شعبنا وللمقاتلين من القوات المسلحة والمتطوعين في الحشد الشعبي والبيشمركة، ومن ابناء المناطق التي ابتليت به وذاقت الامرّين بسبب سلوكه الاجرامي الهمجي. وان من الواجب العناية بعوائل الشهداء والجرحى وضمان حقوقهم.

ومؤكد ان هزيمة داعش عسكريا لا تعني بعد هزيمة الارهاب، وان تحقيق هذا الهدف يحتاج الى مقاربات متكاملة سياسية وعسكرية – امنية واقتصادية واجتماعية وثقافية واعلامية. وستواجه المناطق المحررة مصاعب وتحديات كبيرة، يتطلب العمل السريع والمثابر على التعامل معها، سواء على صعيد الحكومة الاتحادية ام الحكومات المحلية.

كارثة داعش واستيعاب دروس ما حصل

ومن المهم في هذا السياق العودة الى مراجعة ما حصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ والتمعن في دروس الكارثة السياسية – الامنية، التي وضعت البلاد في مهب الريح آنذاك، واستخلاص الدروس والعبر منها، والتوجه الجاد نحو معالجة اسباب الكارثة وتداعياتها، وما سببته من خسائر باهضة بشرية ومادية وسياسية، والعمل على معالجة الاسباب كي لا تتكرر حالات مشابهة، وان لا يفلت المسؤولون عما حصل من العقاب القانوني، بغض النظر عن مواقعهم ومسؤولياتهم في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.

ومع ان هزيمة داعش الارهابي عسكريا قد تحققت، فمن الواجب الحذر من مشاريعه وخططه الاجرامية وسعيه الى تخريب الحياة العامة وشلها والحاق اكبر الخسائر بالمواطنين، وبالمؤسسات الحكومية والاهلية. فما من رادع يحول دون ارتكابه أخس الجرائم، ومن هنا ضرورة مكافحة الخدر وعدم الاستهانة بقدرات هذا التنظيم الدموي، والعمل على ردم الثغرات التي ينفذ منها، وسد المنافذ امامه، والعمل على تطوير قدرات الاجهزة الامنية وجهدها المعلوماتي والاستخباري بنحو خاص.

ان النصر العسكري الكبير المتحقق والذي نعتز به ونفخر مع ابناء شعبنا، يجب الا يتحول الى حالة من القلق على المستقبل، بل ان يصبح امكانية لمعالجة مشاكل بلادنا واجراء الاصلاحات السياسية، والتوجه نحو ابرام عقد وطني سياسي – اجتماعي لترصين اللحمة الوطنية وبناء السلم الاهلي، وإحداث تغيير حقيقي في نهج وإدارة الدولة، واعتماد المواطنة منطلقا وأساسا في بناء وعمل الدولة ومؤسساتها، وهو ما يسمح بمحاربة حقيقية للفساد وشبكاته، وتوفير أجواء ملائمة لتحقيق المصالحة المجتمعية والوطنية الشاملة.

انهاء مظاهر التسلح وحصرها بالدولة

شهدت بلادنا انتشارا واسعا للسلاح من دون ضوابط، نجم عن عدة اسباب منها ضعف الدولة وعدم قدرتها على فرض القانون على الجميع، والصراع بين اطرافها على السلطة والنفوذ والمال. واذا كان التوسع في تعبئة القوى وتسليحها دفاعا عن الوطن وعن حرمة اراضيه مفهوما ومقبولا في لحظات معينة، خاصة عند التصدي لداعش والسعي لدحره، فان الامر يغدو موضوع تساؤل عند زوال الاسباب الموجبة المذكورة.

وعلى هذا فان كل دعوات الحكومة الى حصر السلاح بيد الدولة مرحب بها، شريطة ان يجري التطبيق الدقيق للقوانين التي تحكم صلة وعمل التشكيلات المسلحة، التي تكونت في غمرة التصدي لداعش، وكان لها دور في دحره وبمعرفة الدولة وعلمها، بما يفضي في النهاية الى تقليص ظاهرة التسلح وعسكرة المجتمع، والتخلص من الترهل ومن التعدد المفرط للمؤسسات العسكرية والامنية، ليكون في حدود الحاجة الفعلية لادائها المهام المحددة دستوريا.

ولقد بات ملحا ان تقوم المؤسسات المعنية في الدولة بالتصدي الحازم لجماعات الجريمة المنظمة وعصابات السطو المسلح واختطاف المواطنين، وللجوء الى السلاح في حل الخلافات المناطقية والعشائرية. فالانتشار العشوائي للسلاح يثير القلق ويشيع مشاعر عدم الامان والاطمئنان لدى المواطنين، وذلك ما تتوجب المعالجة الحازمة له.

*صحيفة (طريق الشعب) البغدادية:

ماذا يحمل عام ٢٠١٨ للعراق ؟

*مينا العريبي

قبل ١٥ عاماً، كانت الأوساط السياسية العالمية منشغلة بما يمكن أن يحمله عام ٢٠٠٣ للعراق مع قرع طبول الحرب وتوجه الرئيس الأمريكي حينها، جورج دبليو بوش، لبناء تحالف موسع يطيح بنظام الرئيس العراقي صدام حسين. من الصعب التصديق بأن ١٥ عاماً مرت منذ ذلك الوقت. كان العراقيون يحاولون أن يطمئنوا أنفسهم وأبناءهم، ويقولون: «بعد عقد من الآن، ستكون الأمور أفضل، علينا التحمل». كان التصور أن تغيير النظام السياسي ووضع أسس لبناء دولة معاصرة سيستغرق بضع سنوات. ولكن ١٥ عاماً من الزمن مرت وما زال الملايين يتحملون تبعات الحروب والسياسات الطائشة، ليست فقط سياسات صدام حسين بل سياسات بعض من تلاه.

مع اقتراب انتهاء عام ٢٠١٧ ومرور ١٥ عاماً من الاضطرابات السياسية والأزمات الإنسانية على العراقيين وخروج نظام سياسي جديد كلي في البلاد، السؤال هو عن مسار العراق للعام المقبل. على الرغم من المصاعب، يجب الإقرار بتخطي العراق ثلاث عقبات جسيمة خلال عام ٢٠١٧" الأولى استرجاع مدن عراقية، على رأسها الموصل، من قبضة «داعش»، الثانية الانفتاح الفعلي على العالم العربي من خلال توطيد العلاقات مع المملكة العربية السعودية والانفتاح على دولة الإمارات وفتح الحدود مع السعودية والأردن، والثالثة تخطي استفتاء إقليم كردستان ومنع تقسيم العراق. والسؤال الملح هو هل سيكون بإمكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي استثمار هذه الإنجازات الثلاثة وبناء تحالف سياسي على أسس توجه ستراتيجي سياسي يجمع بينه وبين عناصر عراقية بعيداً عن التعريف الضيق للمصالح السياسية بناء على الطائفية؟

خمسة تحديات أساسية أمام العراق لتحقيق هذا الهدف، تجمع بين حاجة الاستقرار الداخلي العراقي والمخاطر الإقليمية. التحدي الأول هو كيفية إعادة الحياة لمناطق نكبها «داعش». خطر ترك مدن وقرى بسكانها من دون إعادة إعمار وإعادة ترميم المجتمع يعني إمكانية خروج جماعات مسلحة متطرفة أخرى. كما أنه ما زال ١,١ مليون عراقي نازح في بلاده يبحث عن عودة إلى منزله وحياة كريمة. لا يوجد شك في أن هناك وعياً عراقياً ودولياً من هذا الخطر، ومؤتمر المانحين المرتقب عقده في الكويت في فبراير (شباط) المقبل يعتبر فرصة لانطلاق العام المقبل لتحريك المجتمع الدولي على تمويل جزء من إعادة الإعمار. ولكن لا يمكن للمؤتمر أن يقوم بواجب إعادة تأهيل المجتمع ومعالجة الشرخ الاجتماعي الذي سعى لتحقيقه «داعش».

التحدي الثاني مرتبط بتداعيات الحرب على «داعش» والسعي لاستقرار العراق، الذي يتطلب التوصل إلى اتفاق حول سيادة الدولة العراقية في حمل السلاح. قضية الحشد الشعبي ودور بعض الميليشيات التي تتلقى أوامرها من خارج إطار المنظومة الأمنية الحكومية وأخرى تتلقى أوامرها حصراً من إيران ليست

بالسهلة. وبعد أن أقر البرلمان العراقي قراراً في نوفمبر (تشرين الثاني) يشرعن الحشد الشعبي زادت القضية تعقيداً. كما أن عملية نزع السلاح من مجموعات مسلحة وإعادة تأهيل من حمل السلاح لدخول مجالات عمل أو الانضمام بشكل نظامي إلى مؤسسة الجيش أو الشرطة تحتاج إلى خطة متكاملة ومدروسة. التحدي يكمن في تضافر جميع الجهود لتوفير الأمن وبسط سيطرة الدولة على السلاح في البلاد.

جزء من تحدي نزع السلاح مرتبط بتنظيم علاقة العراق بإيران، ومنع طهران من استغلال بعض الثغرات في العراق. وهذا هو التحدي الثالث. لا يمكن التعويل على قبول إيران التخلي عن ساحة تركت لها خلال السنوات الماضية من دون معارك – عسكرية وسياسية – قد تزيد من مواجع العراقيين. لذلك على العراقيين مواجهة هذا التحدي بوضع ستراتيجية تخدم المصالح الوطنية وتحجم إنْ لم تمنع من يقدم مصالح طهران، أو أي دولة أخرى، على مصالح بلاده. كما على بغداد أن تبني جسوراً مع أطراف إقليمية ودولية لخلق توازن سليم في علاقات العراق الإقليمية.

التحدي الرابع يتمحور حول وضع خريطة طريق لبناء أسس راسخة للعلاقة بين بغداد وأربيل. بعد استفتاء إقليم كردستان في سبتمبر (أيلول) الماضي، وفشل تحقيق الاستقلال، فإن العراق في حاجة إلى تخطي هذه الأزمة لتثبيت وحدة البلاد من خلال نظام فيدرالي صحيح. العلاقة السليمة بين بغداد وأربيل مفقودة منذ عام ١٩٩١. وبعد سنوات من الانقطاع بينهما جاءت العملية السياسية بعد ٢٠٠٣ لتزيد التشتت في الرؤية الوطنية.

أما التحدي الخامس، فهو إجراء انتخابات تولد عملية سياسية سليمة غير مبنية على الطائفية والفرقة. فالانتخابات المزمع إجراؤها في مايو (أيار) المقبل يمكن أن تصبح فرصة لتصحيح المسار أو أن ترسخ التفرقة.

وهناك عناصر أساسية تؤثر في تصحيح المسار" أهمها قطع دابر آفة الفساد، فقد استشرى الفساد في جسد القطاعين العام والخاص في العراق. ويمكن للمفسدين أن يمنعوا أي جهود لنزع السلاح من المتطرفين أو ضبط الحدود العراقية أو الوقوف ضد استغلال عمليات إعادة الإعمار. وقضية الفساد لا تأتي ضمن التحديات، بل هي أزمة تعرقل كل الجهود المبذولة لدفع العراق إلى مستقبل أفضل.

لم يكن بوسعنا مع بداية عام ٢٠٠٣ أن نتوقع ما سيحل بالعراق خلال الـ١٥ سنة التي تلت الحرب. ولكن حان الوقت للخروج من النقاشات حول تلك الحرب وجرائم الماضي، للنظر إلى المستقبل. ومع بداية كل عام يتجدد الأمل، فهل من الممكن أن نحلم بأن يقدم عام ٢٠١٨ بداية جديدة للعراق؟

*صحيفة (الشرق الاوسط) :

في الانتخابات القادمة.. منهجان يتصارعان

*محمد عبدالرحمن

تتسارع خطوات الكتل السياسية استعدادا للانتخابات رغم ان مجلس النواب لم يحسم امره في هذا الشان سواء ما يخص الموعد المقترح من الحكومة او القوانين التي ستسير بموجبها انتحابات مجالس المحافظات ومجلس النواب.

واذا اخذنا ما يعلن من مواقف بشان موعد الانتخابات فمن الواضح ان هناك اغلبية تريد ان تجري في وقتها المعلن، للحد الذي وصفه البعض، وهذا يتكرر في كل انتخابات،بانه موعد " مقدس" ولا نعرف كيف تطلق هذه الاوصاف على موعد يتحكم فيه البشر في نهاية المطاف. وهناك من يهول في الامر الى الحد الذي يحذر فيه من " يوم القيامة" اذا تزحزح الموعد عن ١٢ ايار القادم. وهناك من يقدم بعض المبررات لدعم دعوته الى التأجيل ولها صلة بالنازحين الذين ما زال ما يربو على ثلاثة ملايين لم يعودوا بعد الى دورهم ومدنهم وهم في ظروف غاية في القسوة، وضاقوا مرارات كل الفصول، وللاسف، وطبقا لما يتم التصريح به من عدد من البرلمانيين، فان موانع العدودة لا تعود كلها الى الدمار الذي لحق بالبنى التحتية.على انه يبقى مفتوحا السؤال عن السبب الحقيقي وراء دعوات التاجيل ؟

فجدل يتواصل حول الموعد، واخر حول القانون ولو يبدو انه اخف وطأة بين المتنفذين اذ هم قد اتفقوا جميعا، ومنذ الدورة الانتخابية البرلمانية السابقة، على سد المنافذ امام أي مسعى جدي لتغيير آليات الانتخابات وتوزيع الاصوات بما يضمن قدرا معقولا من العدالة واحترام خيارات الناخب وعدم مصادرة صوته لصالح الكتل التي تقاتل وتتقاتل فيما بينها على تأبيد سطوتها وسلطتها من دون ان تلتفت الى الحصيلة المخزية للاربعة عشر عاما من حكم نظام المحاصصة المتجسد في احزاب وافراد، عدا بعض الومضات المشرقة ذات الصلة بدحر داعش الارهابي وتحقيق النصر والذي له ظروفه واسبابه التي قادت اليه.

ولعل من اللافت، وهوايضا ليس بالجديد عن الانتخابات السابقة، ان يجري من الان الحديث عن المناصب وتوزيعها وفي المقدمة منها منصب رئيس مجلس الوزراء، من دون الذكر، مجرد الذكر، اوالحديث عن البرامج والاولويات التي يتعين تحديدها خلال الفترة القادمة وهي حقا حاسمة بالنسبة الى بلدنا وشعبنا الذي صبر طويلا وانتظر ولعل القسم الاكبر منه، المتضرروالمهمش، قد ادرك الان الخطأ الفادح في تجريب المجرب تحت أي عنوان طائفي او قومي او مناطقي.

الفشل الغالب هو سمة الفترات السابقة، ولا يغير من هذه الحقيقة اعلان بعض التوجهات الصحيحة التي ما لبثت وان اختفت او هي في احسن الاحوال لم تمس جوهر المأساة وأسها، وهو المنهج الفاشل في ادارة الدولة على مختلف الصعد.

الانتخابات على الابواب، والمتنفذون بدأوها مبكرا بما يملكون من قدرات وامكانات وغالبا ينطبق عليها سؤال : من اين لك هذا ؟ ومبكرا ايضا بدأ الضرب تحت الحزام وهو امر قد يميز كثيرا هذه الانتخابات لحدة المنافسة بين المتنفذين.

ومن جانب اخر تسارع قوى الاصلا ح الى لملمة صفوفها وتحشيد قواها لكسر احتكار السلطة وفتح فضاءات للتغيير المرتقب.

انها حقا ليست انتخابات تقليدية، بل يمكن القول باطمئنان انها معركة بين دعاة التغييروبين من يريد الامساك بالسلطة وصولا الى تدميركل شيء في هذا الوطن العزيز. فمن ينتصر للوطن من ابناء شعبنا؟.

*صحيفة (طريق الشعب) البغدادية :

مأزق جديد في العراق: الحشد الشعبي وخطط الحل

مع إغلاق ملف "احتلال داعش" لأجزاء واسعة من العراق، يواجه رئيس الوزراء حيدر العبادي مهمة تبدو عسيرة في الشهور المقبلة، تتمثل في نزع سلاح الحشد الذي تحول إلى مطلب دولي، بعدما كان حديثا داخليا.

وتضافرت إشارات كثيرة خلال الشهرين" الماضي والحالي، في هذا الشأن. وبدأت الإشارات من الولايات المتحدة التي وصفت على لسان المتحدث باسم خارجيتها نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبي مهدي المهندس، بـ "الإرهابي"، قبل أن يتحرك الكونغرس لوضع ثلاثة من فصائل الحشد على لائحة المنظمات الإرهابية.

ولم تكن الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تهتم بهذا الملف، إذ اتخذ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون موقفا صريحا منه، مطالبا بـ"حل ميليشيا الحشد الشعبي"، ودعا إلى "نزع سلاح تدريجي (على أن يشمل ذلك) خصوصا (قوات) الحشد الشعبي التي تشكلت في الأعوام الأخيرة مع تفكيك تدريجي لكل الميليشيات".

وجاءت الإشارة الأهم في هذا الملف من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، يان كوبيتش، الذي بحث مع المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني "حصر سلاح الحشد الشعبي بيد الدولة".

ونقل بيان البعثة الأممية عن كوبيتش قوله إنه اتفق مع السيستاني، بعد لقاء في النجف، "حول أهمية ضمان التنفيذ الكامل لقانون هيئة الحشد الشعبي الذي يضمن حصر السلاح في أيدي الدولة وتحت سيطرتها".

وذكر البيان أن كوبيتش والسيستاني اتفقا كذلك على أن "قوات الحشد الشعبي لا ينبغي أن تشارك في الانتخابات". وبسبب حظوة السيستاني الكبيرة لدى الملايين من أتباعه في العراق، تحرص الطبقة السياسية على عدم إغضابه. ويقول مقربون من مكتب المرجع الشيعي الأعلى لـ"العرب" إن "مصير الحشد الشعبي وسلاحه، مرهون بالسيستاني"، ويضيف هؤلاء، متحدثين من النجف، حيث مقر المرجعية الدينية، أن "الحشد تشكل بسبب فتوى السيستاني، ويمكن حله بفتوى أخرى".

وصيف ٢٠١٤، عندما اجتاح تنظيم داعش أجزاء واسعة من العراق، شمالا وغربا، أصدر السيستاني فتوى الجهاد الكفائي سمحت لكل من يستطيع أن يحمل السلاح بالتطوع لقتال تنظيم داعش. وعلى الفور، تطوع الآلاف من الشبان الشيعة في مجموعات مسلحة، انتشرت في محيط العاصمة العراقية بغداد لحمايتها، قبل أن تبدأ الزحف رفقة الجيش العراقي نحو المحافظات التي يسيطر عليها داعش.

واستغلت فصائل عراقية مسلحة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني فتوى السيستاني لتوسيع دائرة التجنيد في صفوف الشبان الشيعة، ما سمح لها لاحقا بإرسال المئات منهم للقتال إلى جانب قوات الرئيس السوري بشار الأسد، في النزاع المحلي الذي يشهده البلد المجاور للعراق منذ مارس ٢٠١١.

لكن الفتوى أربكت هذه الفصائل أيضا. وفي الأيام الأولى لصدورها، تنصلت الفصائل عنها، وقالت إنها لا تتبع السيستاني دينيا، بل تقلد مرشد إيران علي الخامنئي. لكن عزوف الكثير من الشبان عنها بسبب ذلك، أجبرها على إعلان تبعيتها الدينية للسيستاني.

هل سيقدر السيستاني على تحجيم المارد الإيراني؟

ويقول مراقبون إن هذه الفصائل سرعان ما ستعاود إعلان تبعيتها للخامنئي، في حال تدخل السيستاني معلنا حل الحشد، وهو ما يتوقعه مراقبون بعد إعلان العبادي "النصر النهائي" على داعش. ويواجه أي حديث عن الحشد الشعبي ومستقبله، بشكوك بشأن دوافعه.

استيعاب جزء من مقاتلي الحشد

وتشن "جيوش إلكترونية"، عبر فيسبوك وتويتر، هجمات إعلامية كبيرة، ضد كل من ينتقد الحشد الشعبي في الداخل والخارج، أو يطالب بحله. ووفقا لمطلعين، فإن "إيران تجند العديد من نجوم فيسبوك في العراق، للترويج للحشد، ومهاجمة خصومه".

ويسود اعتقاد في الأوساط السياسية العراقية بأن "السيستاني وحده القادر على التعامل مع الحشد بأريحية". ويقول مقربون من رجل الدين الأشهر في العراق إن "السيستاني يدعم فكرة استيعاب جزء من مقاتلي الحشد الشعبي في المؤسسات العسكرية الرسمية، وجزء آخر في المؤسسات المدنية، على أن يعود المتبقون منه إلى ممارسة حياتهم القديمة".

ويتوقع هؤلاء التزام الآلاف من المتطوعين بأي موقف يعلنه السيستاني بشأن مصير الحشد الشعبي، ولكن من المستبعد أن يلتزم بذلك قادة الفصائل الموالية لإيران.

وكشفت مصادر مطلعة لـ"العرب" عن أن مصير قوات الحشد الشعبي والميليشيات المدعومة من إيران يُعدّ أحد أبرز التحديات السياسية التي ستواجه الحكومة العراقية وشركاءها في التحالف الدولي، خلال المرحلة المقبلة، متوقعة نشوب خلاف حاد داخل البيت الشيعي بسبب تعدد (التقليد) للمرجعيات، وبخاصة مرجعية المرشد الأعلى في إيران آية الله علي خامنئي.

ولا يتوقع الكاتب السياسي العراقي فاروق يوسف أن "يجازف السيستاني بإصدار فتوى تنص بشكل مباشر على إلغاء الحشد الشعبي خشية منه على هيبته الصورية التي قد تتعرض للاهتزاز إذا ما رفضت فصائل من ذلك الحشد الانصياع لفحوى تلك الفتوى، غير أن الأسوأ من حل الحشد الشعبي يمكن أن يقع إذا ما قررت إيران وهي التي تديره من خلال حرسها الثوري أن يتم دمجه بالجيش العراقي وهو ما يمكن أن يسمم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدولة من خلال ما يمكن اعتباره غطاء سياسيا محليا لجماعات مسلحة تتبع أوامر تصدر من دولة أخرى. سيدخل العراق يومها نفقا آخر من أنفاق متاهته. لن يكون يسيرا بالنسبة لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن يتصدى لمعضلة بذلك الحجم حتى وإن كان الرجل يحظى بدعم دولي. ذلك لأن قرارا يتعلق بمصير الحشد الشعبي لا يمكن أن يأخذ طريقه إلى حيز التنفيذ ما لم يحظ بموافقة السلطات الإيرانية أو يكون صادرا منها".

ويضيف يوسف أن "الحشد الذي أضفيت عليه هالات القداسة الطائفية لم يتأسس على قاعدة الدفاع عن أراضي العراق بل عن الأماكن المقدسة للشيعة، وهي أماكن لا تخص العراقيين وحدهم والإشراف عليها بالنسبة للولي الفقيه ليس من اختصاص الحكومة العراقية. هنا بالضبط تكمن العقدة التي تهب الحشد مشروعية استمراره على المستوى الطائفي. بهذا المعنى فإن الحشد ليس فصيلا عراقيا مسلحا بل هو جيش تابع لولاية الفقيه لا تنتهي مهماته بطرد داعش من الأراضي العراقية بل تعد تلك الواقعة بداية للالتحاق بركب الجمهورية الإسلامية في إيران".

غطاء سياسي

يكرر العبادي منذ شهور إعلانه الذي ينص على أن "الفصائل السياسية التي لديها جماعات مسلحة لن يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات"، وهو ما يغضب قيادات الحشد الشعبي، التي تريد غطاء سياسيا يوفره البرلمان لسلاحها.

جيش تابع لولاية الفقيه

وعمليا فإن، معظم الفصائل المسلحة الموالية لإيران، لديها تمثيل سياسي في البرلمان أو الحكومة العراقية. ويمكن لقادة الحشد الشعبي المشاركة في الانتخابات في حال استقالتهم، بحسب القانون.

ويقول مراقبون إن حكومة العبادي ربما تضطر إلى خوض مواجهة محدودة مع أطراف في الحشد الشعبي، بعد رفع غطاء السيستاني عنه. ويضيف هؤلاء أن الحكومة ليست في حاجة إلى الاشتباك مع هذه الفصائل تحت عنوان الحشد، بل يمكنها تصنيفها على أنها ميليشيات أو عصابات خارجة عن القانون.

وتعهد العبادي بنزع سلاح عناصر الحشد الشعبي، الذي يرفضون الخضوع لسلطته. وقال إن "من غير المسموح في العراق أن تحمل أي مجموعة سواء كانت عراقية أو أجنبية، السلاح إن لم تكن مخولة بذلك"، مضيفا "إن أي جهة تحمل السلاح خارج الدستور تعد خارجة على القانون، ويجب مواجهتها".

ويقول وزير داخليته قاسم الأعرجي إن مهمة الأجهزة الأمنية العراقية بعد القضاء على داعش، هي ملاحقة العصابات الخارجة عن القانون.

وينتمي الأعرجي نفسه إلى منظمة بدر، أحد فصائل الحشد الشعبي. لكنه منذ التحاقه بحكومة العبادي يقدم "أداء مهنيا"، على حد وصف مراقبين، ويدعم انفتاح العراق على محيطه العربي.

ويعرف عن الفصائل المسلحة الموالية لإيران، أنها تضم العديد من المطلوبين في جرائم جنائية، أو محكومين أو هاربين من السجون. ويقول مراقبون إن ملاحقة هذه الفئات ربما تشكل غطاء لوزارة الداخلية العراقية لتحييد العديد من الفصائل العراقية المسلحة الموالية لإيران.

وبعد زوال تهديد داعش، بإمكان العبادي إعادة قطعات عسكرية كبيرة من الجبهات في المناطق السنية إلى مواقعها الأساسية في محافظات الوسط والجنوب. ويحظى العبادي بتأييد قيادات عسكرية نافذة في مختلف أجهزة الدولة العسكرية. ومنح العبادي الفرصة لقادة عسكريين في القوات العراقية المسلحة من الصف الثاني، ليملأوا مشهد الحرب على داعش، وارتبطت أسماء هؤلاء بانتصارات كبيرة في صلاح الدين والأنبار والموصل، ما أدى إلى تحسن صورة الجيش العراقي، بعد الانتكاسة التي تعرض لها صيف ٢٠١٤.

ويقول مراقبون إن هؤلاء القادة مع وحداتهم العسكرية سيدعمون إجراءات العبادي في "منع تشكل جيش موازٍ من بوابة الحشد الشعبي"، لكن رغبة العبادي والمجتمع الدولي في حل الحشد الشعبي، أو نزع سلاحه، تصطدم برفض علني من شخصيات عراقية، مقربة من إيران.

ويقول زعيم حركة عصائب أهل الحق قيس الخزعلي إن "من يريد حل الحشد الشعبي يريدنا أن نكون مجردين من السلاح الذي دافعنا به عن كرامتنا"، مهددا بأن "جميع المحاولات لحل الحشد الشعبي سابقا فشلت وستفشل مستقبلا أيضا".

وبالنسبة للخزعلي، الذي ارتبط اسمه بالعنف الطائفي، عندما كان قياديا بارزا في ميليشيا جيش المهدي، قبل انشقاقه وتشكيل مجموعته المسلحة الخاصة، فإن "الانتصار العسكري لن يكتمل دون تحقيق الانتصار السياسي"، ما يكشف عن نوايا صريحة بشأن المشاركة في الانتخابات.

ويخشى السنة في العراق أن يستخدم سلاح الحشد ضدهم، لكنهم يعولون على السيستاني في احتوائه.

ويقول وزير المالية السابق، رافع العيساوي، الذي ينحدر من مدينة الفلوجة، ذات الغالبية السنية، إن "الحاجة إلى الحشد الشعبي انتفت". وأضاف "نخشى حدوث حرب أهلية بسبب انتشار السلاح وكثرة المقاتلين". وطالب العيساوي، السيستاني، بإصدار فتوى لحل الحشد الشعبي، لـ"انتفاء الحاجة إليه في مرحلة ما بعد داعش".

*صحيفة (العرب) اللندنية/ السعودية :

سقطت (الدولة).. ماذا عن خلاياها؟

*عبدالزهرة زكي

انتهت خرافة دولة الإرهاب في بعض مدننا لكن خلايا الإرهاب النائمة لم تنته بعد.

الخليفة نفسه لم ينته" سيكون مضحكاً إذا ما عمل على (خلافة منفى) كما يفعل في العادة حكام مهزومون أو سياسيون طامحون إذا ما كانوا في الخارج،إنما ما هو الخارج والداخل بالنسبة لهذه (الدولة) المنغّلة، دولةالهزليات التي سلفنت المآسي؟

المصيرُ الغامض للخليفة ليس غامضاً فعلاً" فبعد تطهير المدن العراقية وبعد انحسار مساحات نفوذه في سورية وعدم الوقوف على خبر يقين عن مصيره يجب التفكير بأمر تهريبه كما كان قد جيء به. الإتيان به ومن ثمّ تهريبه هما عملان منظَّمان أكبر من إمكانات عصابة. هذا هو المسكوت عنه" لماذا لا ينبغي التفكير بأنّ مَن كان قد أعدّه وجاء به ليعتلي منبر جامع الموصل وليعلن دولته المسخ ربما يعمل الآن على إعادة تأهيله، ومَن معه، ليواصل بهم فصلاً دموياً آخر في بقعة أخرى؟. وما أكثر البقع المرشحة في منطقتنا لتكون مسرحاً جديداً لفصل آخر من فصول هذه الملهاة التراجيدية.

ما هو مهم بالنسبة للعراق هو احتمال آخر تجري بموجبه إعادة ترتيب وتنظيم الخلايا النائمة واستئناف العمليات الإرهابية التقليدية. مواصلة عدم استقرار العراق ما زالت حاجة فعلية لكثير من الأطراف. هذه الحاجة لا تتوقف لوجه الله من قبل جناتها، ما يوقفها هو عراق منيع أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

الخلايا النائمة كانت قبل داعش واثنائه موجودة، يجري تفعيلها حيناً وتنويمها أحياناً حسب مقتضى الحال. وهي خلايا متحركة بالولاءات ما بين القاعدة وداعش وسواهما من التسميات الإرهابية التي عملت في العراق.

المهم هو أن تجري ملاحظة أن مثل هذه الخلايا ليست نائمة فقط في العراق بمختلف مدنه" مَن كان قادراً على تحريك قيادات ومجاميع داعش إلى داخل العراق، ومنه إلى خارجه بعد ذلك، سيكون قادرا أيضا على المناورة بالأفراد المنوّمين لتنفيذ أعمال إرهابية تديم حالة اللا استقرار وتربك مشاعر الثقة بالنصر.

لابد من عمل استخباري ومخابراتي متطوّر وأمين، داخلي وخارجي، في متابعة الإرهاب والانقضاض عليه.

لكن لابد قبل هذا من عمل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي داخل البلد ليكون هو المقدمة الأولى في تجفيف منابع الإرهاب.

ما لم يكن دحر الإرهاب هدفا مجتمعيا متفقا عليه فإن جميع مساعي دحره الأخرى ستواجه تعويقاً.

وواقعاً نحن في لحظة إجماع تاريخية بعد تنامي الشعور بالمسؤولية والقدرة على تحدي إرادة الإرهاب لدى السواد الأعظم من العراقيين. هذه اللحظة يجب أن تُدام وتتطور إلى عمل منظم، وهذه هي مسؤولية الدولة ممثلة بسلطاتها، ومسؤولية المجتمع ممثلا بقواه الفاعلة" الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

الأهم الذي يجب قوله هو أنه من دون اجتثاث الفساد، بكل مستوياته، سيكون من الصعب التقدم في هذا المجال بلا أثمان باهظة.

*صحيفة (الصباح) البغدادية:

أزمة ترويض الحشد الشعبي قد تقضي على مستقبل العبادي

نظرة للمستقبل دون رفع الأصابع عن الزناد

يسابق رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الزمن لاستغلال زخم فتوى دينية أطلقها المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني سعيا لترسيخها عبر قانون يسمح بدمج ميليشيات الحشد الشعبي المدعومة من إيران في صفوف الجيش والشرطة الاتحادية.

ويحاول العبادي تعزيز موقعه كقائد سياسي منتصر، بعد القضاء على داعش في العراق، عبر "حصر السلاح في يد الدولة"، لكن محاولاته قد تأتي بنتائج عكسية، تفضي إلى تحول الحشد الشعبي إلى "حرس ثوري عراقي" بدلا من أن يندمج ويذوب فعليا في مؤسسات الدولة الأمنية. وإن حدث ذلك فسيقضي على مستقبل العبادي إلى الأبد.

ويبحث العبادي عن ضمانات قانونية، غير قابلة للنقض، تمنع عودة الميليشيات إلى العمل المسلح بشكل مستقل مستقبلا، وفي حال حصوله على هذه الضمانات سيكون قد قيّد قادة الحشد وجعلهم يعيدون حساباتهم، بينما يتحول هو إلى "رجل قوي" تتراجع القوى التي تنازعه على السلطة تدريجيا.

وبتشريع قانون يحظر تشكيل أي كيان مسلح خارج إطار الدولة، استنادا لفتوى السيستاني، يطمح العبادي إلى أن يمنع إنشاء ميليشيات مسلحة مستقبلا.

لكن نائب الرئيس العراقي نوري المالكي أكد، الأحد، أن توصية المرجعية الدينية في خطبة الجمعة الماضية، هي مقدمة لتثبيت وجود الحشد الشعبي على المدى الطويل.

وكتب المالكي في تغريدة له على صفحته بتويتر أن "توصية المرجعية الدينية العليا حسمت الجدل حول الحشد الشعبي، وسلاحه، وإدامة وجوده، وبقائه، تحت إشراف الدولة".

ولم يترك المالكي أي مجال للتكهن حول نوايا الأحزاب والميليشيات والقوى السياسية التي تقف خلفها إيران. فتصريحات المالكي، الذي تمكن تنظيم داعش من السيطرة على قرابة ثلث الأراضي العراقية عندما كان لا يزال يشغل منصب رئيس الوزراء، تكشف مسعى إيرانيا ملحا لتأسيس "حرس ثوري عراقي" على غرار الحرس الإيراني تعوض من خلاله ما خسرته هذه الميليشيات من مكاسب في الدولة بعد إزاحة المالكي من رئاسة الحكومة.

ويتطلع المالكي، ومن ورائه زعماء ميليشيات طائفيون داخل الحشد الشعبي، إلى فرض الحشد كأمر واقع على الدولة العراقية، بحيث لا يخضع لرئاسة الحكومة ولا يستجيب لها، بينما تكون الدولة مرغمة على تمويله وإدامته.

وقال مسؤول عراقي سابق، رفض الكشف عن هويته، إن "الميليشيات الشيعية كانت موجودة قبل تأسيس الحشد أي قبل صدور فتوى السيستاني غير أن العودة إلى مرحلة ما قبل الحشد تبدو اليوم مستحيلة. فالحشد هو جيش الطائفة ولا يجرؤ أحد حتى لو كان السيستاني نفسه أن يدعو إلى حله".

وأكد في تصريح لـ"العرب" أن "كل وجهات النظر المتعلقة بالحشد تدعو إلى شرعنته بطريقة قانونية وهو ما يعني الحفاظ على جوهره مع تغيير الشكل الخارجي الذي يظهر من خلاله. ما يمكن أن يحدث في المرحلة المقبلة إذا ما انتقل زعماء الحشد إلى موقع القيادة السياسية سيكون أسوأ بكثير مما يحدث اليوم من جهة ما ينطوي عليه من انتقال بديهي إلى تطبيع عسكرة المجتمع".

والمجتمع الذي تهيمن عليه جماعات مسلحة هو الشكل النموذجي لتحقيق مصالح إيران، التي بدأت بالفعل في قطف ثمار سياساتها في العراق وسوريا مبكرا.

وعقب سيطرة قوات الجيش السوري وميليشيا الحشد الشعبي العراقي على المناطق الواقعة على طرفي الحدود بين البلدين، بدأت التحركات العسكرية الإيرانية تظهر في الخط الواصل بين طهران والبحر الأبيض المتوسط مرورا بالعراق.

جيش الطائفة

وتمكنت قوات النظام السوري في نوفمبر ٢٠١٧، من بسط سيطرتها على مدينة البوكمال، آخر معاقل تنظيم داعش الكبيرة في سوريا، بينما استولت عناصر الحشد الشعبي على الجانب الآخر من الحدود الفاصلة بين الدولتين.

وبحسب مصادر محلية في سوريا، فإنّ إيران بدأت باستخدام الخط البري الواصل بين العراق وسوريا.

وأشارت المصادر إلى أن قافلة تابعة للحرس الثوري الإيراني والحشد الشعبي العراقي، دخلت خلال الأيام الماضية الأراضي السورية عبر مدينة البوكمال واتجهت نحو محافظة دير الزور شرقي سوريا.

وبهذا تكون طهران بدأت فعليا باستخدام خط "طهران – دمشق" لأغراض عسكرية، بمساعدة الحشد الشعبي.

وتعزز هذه التحركات "استقلالية" الحشد عن الحكومة في بغداد، وتمنح زمام الأمور في إدارته لإيران حصرا، باعتباره أحد أفرع الحرس الثوري من جهة الإسناد العسكري والدعم الميداني، داخل العراق وخارجه، بما يتسق مع جوهر وظيفة حزب الله اللبناني، والغرض الأساسي لإنشائه. وقال المسؤول العراقي السابق لـ"العرب" إنه "ما من جهة عسكرية ستقبل باندماج الحشد بها إلا وتضع نفسها في خدمة زعمائه، وهو ما سيؤدي بمنصب رئيس الوزراء إلى أن يكون شكليا مثله في ذلك مثل منصب رئيس الجمهورية".

وأضاف "أما السلطة الحقيقية فستكون بأيدي زعماء الميليشيات السابقين الذين لن يكتفوا بما تدره عليهم مناصبهم السياسية من أرباح، بل ستشعرهم تلك المناصب أكثر بضرورة أن يحافظوا عليها من خلال الحماية التي يوفرها لهم ولاء الحشد لهم. حينها نكون قد انتقلنا إلى المرحلة التي كان نوري المالكي يخطط لها. تلك المرحلة التي تقوم على أساس إنهاء نظام المحاصصة والشراكة وتفرد الشيعة بالحكم تحت ستار حكم الأغلبية السياسية، وهو التعبير الملطف عن حقيقة حكم الطائفة الواحدة".

وأكد "لذلك يمكن القول إن الأزمة الحالية لا تتعلق بمصير الحشد بقدر تعلقها بمستقبل العملية السياسية في العراق أو بشكل أوضح بمَن يحكم العراق بعد عام ٢٠١٨".

*صحيفة (العرب) اللندنية :

التيار الديني العراقي على مفترق طرق

*غالب حسن الشابندر

ماذا لو أحرز التيار الديني في العراق على الأصوات التي تؤهله لعضوية البرلمان العراقي المرتقبة؟ والسؤال محل طرح الكثير من المراقبين والمحللين السياسيين لما بدر من بعض رموز هذا التيار من مواقف ليست متطابقة إلى حد كبير، ففي الوقت الذي يؤكد فيه آية الله السيستاني أنه ليس مع حكومة دينية تقوم على مبدأ ولاية الفقيه، كان أحد رموز المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قد صرّح علانية بأن هدف المجلس الأعلى يصب في تحقيق مشروع الدولة الإسلامية على أرض العراق.

فيما تؤكد أطراف إسلامية أخرى بأن القضية التي تشغل المساحة الأكبر من همومهم هي تكريس الديمقراطية كمفاهيم وآليات عمل في تقاليد وممارسات الشعب العراقي السياسية، هذا، فيما يعلن بعض رجال الدين الشيعة، أنهم مع نظام حكم عراقي شعبي يحترم هوية الشعب العراقي، وفي المقدمة الهوية الدينية بالمعنى العام، ومن هنا يُطمئنون الأقليات الدينية والمذهبية التي باتت تخاف مجيء دينيين متطرفين، بل وحتى معتدلين ولكن يعملون على فرض التقليد الإسلامي من أحكام تعود أساساً إلى الخيار الشخصي بنص الدين نفسه، حيث مما يزيد هذه المخاوف ما يتعرض له المسيحيون في بعض مناطق العراق من اعتداء وانتهاك صارخين.

الحصيلة التي يخرج بها بعض المحللين من هذا التشتت في مواقف القوى الدينية العراقية هو عدم وضوح المستقبل بالنسبة لها، ولكن رغم ذلك، هناك مخاوف تجتاح قطاعات كبيرة من أبناء الشعب العراقي من مجيء هذه القوى وفي نيّتها طرح مشروع الحكومة الدينية، أو طرح مطالب ترمي من شأنها تقييد الحريات، ونسف مقولة المجتمع المدني، وتصفية مفهوم المجتمع المدني، ونسف القيم الديمقراطية، وإحلال ديكتاتورية جديدة، مثل تعميم الحجاب الإسلامي، أو حذف بعض المواد العلمية من المناهج الدراسية أو تغليب الضرورات الاديولوجية على المصالح الاقتصادية في رسم معالم السياسة الخارجية، أو حظر الحريات الدينية لغير المسلمين، أو الحجر على الفكر العلماني..

وإذا كان بعضهم يخشى من مجيء هذه القوى لأسباب أديولوجية وشخصية وفكرية، حيث يشعر بأنها بداية لتقييد الحريات وقمع الآخر، فإن بعضهم يتخوّف لأسباب تتصل بمستقبل التيار الديني بالذات، بل ومستقبل التوجه الديني للشعب العراقي الذي بات واضحاً، ذلك أن هؤلاء على يقين بأن المطلوب من التيار الديني الآن هو النزول إلى الشارع العراقي وترشيد مسيرته الدينية، ويجب أن تنحصر مهماته في البرلمان على المجالات الحساسة التي تهم الشعب، وعلى رأسها الحاجات اليومية التي باتت تأخذ بخناق الناس في كل مكان من العراق، وفي مقدمتها المسألة الأمنية، و إعادة الثقة بين أبناء الشعب العراقي، والقضاء على البطالة، وتأهيل القطاع التعليمي، وترشيد العلاقة مع دول الجوار، واعمار ما دمّرته الظروف الاستثنائية، ومعالجة بقية الديون، وإلى ما هنالك من مشاكل ومتطلبات كثيرة معقدة، ينبغي أن يكرس العراقيون كل جهودهم لمعالجتها في أسرع وقت ممكن... هذه هي المهمات التي يجب أن يضطلع بها التيار الديني العراقي في نظر بعض قوى هذا التيار، وليس الانغماس في مشاريع سياسية ذات هوية اديولوجية، وهؤلاء يراهنون على فشل هذا التيار إذا ما تورّط في مشاريع من هذا النوع، وقد ينعكس على كل التيار في داخل الشارع العراقي، خاصة وهناك ميل عند قطاعات كبيرة من الشعب العراقي، ترى ضرورة الفصل بين السياسة والمسألة الدينية، وذلك حتى من داخل الوسط الديني نفسه !

إن التيار الديني العراقي الآن على مفترق طرق، ونقطة العبور تكمن في الانخراط في العملية السياسية من منطلق الواقعية، ومن منطلق التقدير الحقيقي لحاجات الواقع، وليس من منطلق الخيال الاديولوجي، وحري بهذا التيار، أن يدرس تجربة شمس الدين بشكل صارخ وحاد في بلدان كثيرة، وفي تجارب ديمقراطية كثيرة، حيث كانت النتائج معكوسة تماماً.

*صحيفة (المدى) البغدادية :

صراع التعافي في العراق !

* محمد الرميحي

أمام المتابعين افتراضان لا أكثر حول مستقبل العراق السياسي" إما التعافي، وله شروطه، أو الدخول في أشكال أخرى وجديدة من الصراع تقضي على بقية «الوطن العراقي» كما عرف. طريق التعافي بدأت تظهر معالمها من خلال موقفين" الأول هو موقف المرجع الشيعي العراقي السيد على السيستاني الأسبوع الماضي، حين أعلن متحدث باسمه أنه على «الحشد الشعبي» أن يسلم سلاحه للدولة، انطلاقاً من أن لا سلاح خارج سلطة الدولة، والدولة بسلاحين تعني الفوضى، وقبله بأيام أعلن المجتهد الشيعي العراقي مقتدى الصدر حل الميليشيات التابعة له، وتسليم سلاحها إلى الدولة، الأمر الذي رحبت به الدولة العراقية من خلال تصريح رئيس الوزراء حيدر العبادي، الأمر الآخر في طريق التعافي التي تسير في هذا الاتجاه دعوة الكويت لمؤتمر المانحين من أجل إعمار المناطق المتضررة في العراق، الذي سوف يعقد في فبراير (شباط) المقبل ٢٠١٨.

إلا أن الأمور على الأرض تختلف عن الإعلانات من المراجع أو الدولة العراقية، أو حتى المجتمع الدولي، فهناك شروط للتعافي على الأرض العراقية لم تتحقق، لأنها أكثر تعقيداً من إعلان النوايا، فمن جهةٍ هناك صراع خلف الأبواب حول من يخلف السيد على السيستاني، وهو يبلغ من العمر اليوم سبعاً وثمانين عاماً (من مواليد ٤ أغسطس/ آب ١٩٣٠).

النظام الإيراني لا يرى في السيستاني حليفاً، حيث إنه من مؤيدي ما يعرف بـ«الحوزة الصامتة» التي ينحصر دورها في إرشاد أتباعها حول إدارة شؤونهم الحياتية، أي التي لا توافق على فكرة الولاية العامة للفقيه والتدخل في شؤون الدولة، خصوصاً في طبعتها الخمينية، لذلك فإن الدولة الإيرانية والقوى المتحالفة معها في العراق تفضل أن تأتي مرجعية بعد السيستاني قريبة إلى معسكرها، إن لم يكن بالمقدور أن تكون ملتصقة بها وخاضعة لتوجهاتها، على الأقل تؤيد الولاية السياسية، في المقابل هناك من بعض المجتهدين العرب الشيعة من يرى أن تستمر المرجعية الشيعية في العراق قريبة إلى «الصمت السياسي»، أي عدم التدخل في الشؤون السياسية للدولة بشكل مباشر، إلا وقت الحاجة، وبما يحقق المصالح المرسلة للدولة العراقية. ولاية الفقيه (الحوزة الناطقة) التي قال بها السيد آية الله الخميني ونفذت سياسياً في حياته، وامتدت إلى ولاية السيد علي خامنئي، هي جديدة على الفكر الشيعي، كثير من المراجع لا يتقيد بها، لأنها أسست على مصادر فقهية ضعيفة كما يرون، هي أخذت دفعتها التصاعدية المؤثرة بسبب استحواذ تلك المرجعية على السلطة بإيران في ظرف تاريخي محدد، وبسبب عوامل مؤقتة أدت إلى تحكمها في العمل السياسي بالدولة الإيرانية، ومن ثم خلق أدوات على الأرض لتأكيد تلك السلطة، والعمل على توسيعها، وسميت بالحوزة «الناطقة» أو «المشاركة».

الولاية في الفقه الشيعي التقليدي موجودة، ولكنها ولاية على القُصر والمحتاجين والضعفاء في المجتمع، ويقوم الولي (المختار من الناس) برعاية تلك الفئات في المجتمع بما يتوفر له من مال من «المقلدين» له، أي الذين يتبعون في حياتهم تعليماته وفتاواه في الأمور التي يحتاجونها، وعادة ما تكون هناك علاقة طردية بين شعبية الولي بهذا المعنى، أو المرجع، وبين المال المتوفر له، فكونه ذا شعبية واسعة، يعني تدفق المال أكثر، وكون «حوزته غنية»

يكثر مريدوه من جهة أخرى. ما زال الجدل قائماً في موضوع «الولاية العامة» كما استحدثها السيد الخميني، وهو جدل «صامت» أو غير علني في مدينة قم أحد كراسي التعليم في المذهب الشيعي، أما في النجف، الكرسي الأول للتعليم وربما في نظر البعض الأهم، فإن الجدل أكثر علانية. يرى المعارضون للولاية «الناطقة» أنها تحمل (فكرياً) فناءها بين يديها، فالولي الفقيه في الحكم هو شخص منزه، وهو مسؤول كسياسي عن رفاهية شعبه واستقراره وتقدمه، وهو بفعله ذلك «يعطل ظهور المهدي المنتظر» لأن من شروط ظهور الأخير، أن تصل الأمور في المجتمع إلى حال من التدهور والفساد والظلم، مكاناً لا قاع بعده! فكيف يمكن مواءمة «الحكم الدنيوي للفقيه» الذي يتوجب أن يقدم حياة أفضل لمريديه، مع شروط ظهور الإمام الغائب؟

الصراع في العراق ليس وقفاً على من يرث المرجعية المعتدلة، ولكنه صراع يمتد إلى الصراع الإثني، أي العرب والكرد، ويبدو من تطور الأحداث أن «المسألة» الكردية سوف تبقى قائمة وعائمة على السطح السياسي العراقي، يتراوح الاقتراب منها بين السياسي والعسكري، وبالتالي يمكن أن تفجر صراعاً قد يبدو بعده الصراع السابق مع «داعش» صراعاً منخفض التكلفة نسبياً، حيث كان العالم كله ضد «داعش»، ولكن القضية الكردية لها مناصرون في العالم! على مقلب آخر فإن جزءاً (ولا أقول كل) من الأسباب التي خلقت «داعش» وهيئت الأرض لظهورها، هي أخطاء سياسية ارتكبت من قبل أهل الحكم والسلطة في العراق بدرجات مختلفة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وأيضاً التدخل غير السوي للنظام الإيراني وأجهزته في شؤون العراق، بالانحياز لمكون شعبي ضد آخر. جزء من تلك العوامل قد عولج من خلال حكومة حيدر العبادي، ولكن أجزاء مهمة مازالت عالقة، وتحتاج إلى علاج جدي، إلا أن توزيع القوة في السلطة الحالية، وتعدد مراكز القوى والسلاح الميليشياوي، يقعد حكومة العبادي عن اتخاذ خطوات فعالة للحد من النفوذ الإيراني من جهة، أو معالجة الأسباب الحقيقية لنفور بعض المكونات العراقية من النظام الذي ترى أنه يقوم بتهميشها وعزل قياداتها عن العمل الميداني من جهة أخرى يصب زيتاً آخر على النار العراقية التي تختفي وتظهر، ذلك الزيت هو «غول الفساد» المستشري والضارب في جل زوايا الإدارة العامة والسياسية العراقية، وهو فساد يقلل من احتمال مخاطرة أي طرف مالي (حكومة أو شركات عالمية) في المساعدة لتعويم العراق اقتصادياً. القوى المتناقضة، وليس فقط المتنافسة، في العراق اليوم تتعايش مع بعضها على مضض، لأن مشروعاتها متعارضة، إلا أنه في وقت أو آخر سوف يحتم على فريق أن يدخل في صراع نشط ضد الفريق الآخر في مجتمع ما زال يفتقد بشدة إلى آلية حل الصراعات بشكل سلمي، ولو أن المجتمع الدولي يرغب في تعويم حكومة العبادي، والخروج بتوافق سياسي «معقول» بعد الانتخابات العراقية العامة المقبلة في شهر يونيو (حزيران) المقبل ٢٠١٨ (إن حدثت)، إلا أن الاحتمالات مفتوحة على الكثير من المخاطر، وقد تفيض تلك المخاطر إلى الجوار العراقي أيضاً.

آخر الكلام:

لم تستطع القوى المختلفة في العراق المناصرة لإيران إيجاد «دولة دينية» على غرار ولاية الفقيه في إيران، كما رغبت طهران وما زالت، إلا أنه من الواضح أن القوى العراقية المستنيرة لم تستطع أيضاً إيجاد دولة وطنية مدنية عادلة حتى الآن!

*صحيفة (الشرق الاوسط):

رسالة مفتوحة إلى السيد رئيس وزراء العراق د. حيدر العبادي المحترم

*د. كاظم حبيب

تحية طيبة وبعد،

كما تعرفون، يمر العراق بمرحلة عصيبة جداً. فالطائفية السياسية والشوفينية، والتمييز الديني والمذهبي، والفساد والإرهاب، وملايين النازحين المعذبين، والبطالة المكشوفة والمقنعة، وارتفاع عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر، وارتفاع عدد الأطفال المشردين واليتامى والأرامل المحرومين، وارتفاع المديونية الخارجية، كانت وما تزال هي الظواهر المميزة التي تحدد ملامح وواقع العراق الراهن. وإذا كان بعض هذه الظواهر قد نشأ بفعل سياسات النظام البعثي الفاشي استبداده الدموي وحروبه المجنونة، فأن بعضها الآخر قد نشأ وتبلور، كما تفاقم بعضها القديم، بفعل وجود وسياسات النظام السياسي الطائفي القائم على المحاصصة الطائفية والأثنية، النظام الذي يتنكر لمبدأ المواطنة العراقية الحرة والمتساوية ويأخذ حصراً بالهويات الفرعية القاتلة، والذي تسبب بما يعاني منه العراق حالياً. حين تسلمتم الحكم، باعتباركم عضواً قيادياً في حزب الدعوة الإسلامية وعضواً في قائمة دولة القانون في أعقاب إزاحة نوري الملكي من رئاسة الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة وعلى أساس المحاصصة الطائفية، تصور البعض بإمكانية تغيير الأوضاع بالعراق، في حين كانت الغالبية العظمى من الشعب مقتنعة بعدم إمكانية إجراء أي تغيير جدي ما دام النظام السياسي العراقي يقوم على الطائفية السياسية ومحاصصاتها المذلة، وما دامت القوى السياسية ذاتها في الحكم. وفي حديث مع الصديق الفقيد الدكتور مهدي الحافظ قال لي بأنكم قلتم له "يا د. مهدي أنت تعرف أني مو طائفي"! لم يقتنع، ولم أقتنع بهذا القول، إذ لا يمكن أن يكون إنساناً غير طائفي ويعمل في حزب طائفي سياسي بامتياز وتقوده شخصية سياسية طائفية حتى النخاع وبامتياز وأكثر. وقد برهن وجودكم على رأس السلطة لأكثر من ثلاث سنوات عن صواب قناعتي بأنكم لم تتخلوا عن النظام السياسي الطائفي ولا عن محاصصاته، بل سعيتم إلى تكريسه بصيغ عديدة خلال الفترة المنصرمة، ومنها قانون الانتخابات وتشكيلة المفوضية العليا للانتخابات، على سبيل المثال لا الحصر.

لقد كان هذا النظام السياسي الطائفي الذي تقودونه اليوم، والأحزاب الإسلامية السياسية المشاركة في هذا الحكم، السبب الرئيس والأساس فيما حصل بالعراق من كوارث ومآسي وموت بالجملة وسبي واغتصاب للنساء وبيعهن في سوق النخاسة الإسلامي وخراب واسع النطاق واحتلال جديد للأراضي العراقية في محافظات غرب العراق ونينوى من قبل عصابات الإجرام والخطيئة، عصابات داعش، ومن يقف خلفها في الداخل والخارج. وأنتم كعضو قيادي في المجموعة السياسية التي تقود النظام لا بد وأنكم تشاركون بقوة في تحمل مسؤولية ما حصل بالعراق منذ العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

ولم يكن ما حصل بالعراق بسبب سياسات الأحزاب الإسلامية السياسية، الشيعية منها والسنية، فحسب، بل كان أيضاً بسبب التدخل الحكومي الإيراني المباشر والفظ في الشؤون الداخلية للعراق والتأثير المباشر على سياسة الدولة، الداخلية منها والخارجية، وتحكمها بمفاصل مهمة، بما في ذلك الجوانب العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، ولاسيما المذهبية. وهذا الواقع قد أخل بسيادة العراق واستقلاله، والعالم كله يشهد على ذلك ويتحدثون فيه وعنه في الإعلام العالمي بكل صراحة ووضوح.

لقد حققت القوات العسكرية العراقية وقوات الپيشمرگة والمتطوعين انتصاراً عسكرياً مهماً على عصابات داعش أعداء الشعب العراقي، وهو ما يفرح الجميع، ولكن لا بد من الأخذ بالاعتبار الحقائق التالية:

إن هذا الانتصار سيبقى نسبياً وغير مكتمل ما دام العراق لم يحل مشكلاته الداخلية ولم ينته من الصراع الشيعي السني على مستوى الأحزاب والمجتمع، وما دام النظام السياسي القائم طائفي محاصصي مولد دائم

للصراعات المذهبية والدينية وتجلياتها على المستويين السياسي والاجتماعي والفساد والإرهاب، وما دام هناك من يؤجج السلوك الطائفي في النشاط اليومي للدولة ومؤسساتها وعلى صعيد المجتمع.

إن داعش لم ينته فكرياً وسياساً بالعراق ولن ينتهي بالسهولة التي يجري الحديث عن تصفية وجود داعش بالعراق، إنه حلم وأمل لم يتحقق بعد.

كما إن لداعش خلايا نائمة كثيرة وأخرى نصف يقظة، يمكنها في كل لحظة تفجير الوضع ثانية واحتلال مناطق أخرى تجر لحرب جديدة. وداعش يمتلك الموارد المالية ويمكن أن يتحرك من الخارج.

وليس غريباً عنكم حين نؤكد: إن الوضع الاقتصادي المتردي والبطالة الواسعة والفقر المتفشي على نطاق واسع يعتبر أرضاً سهلة الحرث والإنبات من جانب القوى الإرهابية وعصابات التكفير والمليشيات الطائفية المسلحة ذات الموارد المالية الكبيرة. وبالتالي يمكن أن يظهر داعش بمنتجات جديدة بأسماء أخرى ولكن بنفس النهج والدينامية العدوانية.

وما دام هناك نشاط خارجي عبر دول الجوار التي تريد جعل العراق ساحة للصراعات والنزاعات السياسية والمسلحة، كما هو حاصل بكل من سوريا واليمن، وما يمكن أن يحصل بمناطق أخرى من الدول العربية.

ولن أكشف سراً حين أؤكد بوجود قوى مماثلة لداعش فكراً ونهجاً وسياسة في صفوف الأحزاب الشيعية، وليس أدل على ذلك من وجود المليشيات الطائفية المسلحة التي تهيمن وتذل الناس في محافظات الوسط والجنوب وبغداد، وطرح مشروع تغيير قانون الأحوال الشخصية باتجاه قانون الأحوال الشخصية الجعفري الذي رفض مجتمعياً قبل الآن، والذي يتضمن، ضمن الكثير من المسائل السيئة والمنافية للدستور العراقي، تزويج القاصرات والحق في الاستمتاع بالرضيعات لمن تقرر خطبتها أو الزواج منها، أياً كان عمر الخطيب والزوج المرتقب. كما أن دور المليشيات الطائفية خارج إطار الحشد الشعبي وداخلة ستشكل المعول الذي يهدم ما تحقق من انتصار على داعش.

لا يمكن للعراق أن يستمر في ظل نظام سياسي طائفي، ولا بد من التغيير الفعلي لهذا النظام بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية التي تفصل بين الدين والدولة وبين السلطات الثلاث واستقلال القضاء والهيئات المستقلة عن السلطة التنفيذية، وتكريس حقوق الإنسان وحقوق المواطنة واحترام اتباع جميع الديانات والمذاهب وحقهم في ممارسة طقوسهم الإنسانية السليمة. ومن غير المعقول أن تتحدثوا عن التغيير وأنتم في قيادة حزب تترأسه شخصية كانت السبب وراء الكثير جداً من المصائب وأغلب الكوارث التي حلت بالعراق منذ العام ٢٠٠٦ حتى العام ٢٠١٤ وما بعده. ولهذا فالأمل ضعيف في عملية التغيير في ظل سيادة الأحزاب الإسلامية السياسية على نظام الحكم بالبلاد. التغيير يبدأ حين يمتلك الحاكم الجرأة على تغيير نفسه، الانقلاب على أسس وقواعد تفكيره الطائفي السياسي الذي يتبنى الإيديولوجية الطائفية القائمة أساساً على الـ "أنا، والتمييز والكراهية ضد الـ "آخر"! لهذا أرى بأن من واجب المجتمع أن يناضل من أجل التغيير الفعلي والجذري أولاً، وإلى حين تحقيق ذلك لا بد من النضال من أجل معالجة خمس مسائل مركزية متشابكة ومتفاعلة:

أولاً: الموقف الرافض كلية للتدخل المتواصل في الشأن العراق من جانب دول الجوار، ولاسيما الدولة الثيوقراطية الإيرانية، التي تعتبر العراق تابعاً وخاضعاً لها وتتحكم بسياساته كما تشاء، وهي التي تزيد من توتير الأوضاع بإقليم كردستان وتمنع من اتخاذ إجراءات عملية لحل المشكلات القائمة، وكأنها تسعى لإعادة عهد الصفويين إلى العراق كله. وتساندها في ذلك الدولة التركية التي يسعى رئيسها إلى إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء وإعادة الحياة للدولة العثمانية وبعض مستعمراتها السابقة ومنها ولاية الموصل على أقل تقدير، ليبتلع كركوك باسم "الدفاع عن التركمان!".

ثانياً: لقد أقدم رئيس الإقليم السابق على إجراء الاستفتاء بالإقليم وبالمناطق المتنازع عليها. وكانت النتيجة ٩٣٪ من الذين شاركوا في الاستفتاء قد صوتوا لصالح استقلال الإقليم. لنترك جانباً حق هذا الشعب في ممارسة الاستفتاء، وأن نترك أيضاً مدى صواب أو خطأ إجراء هذا الاستفتاء في هذا الوقت بالذات، أو مدى معارضته للدستور العراقي المعروف بنواقصه والاختلالات فيه، علماً بأن الحكومة الاتحادية كانت وما تزال حتى الآن الأكثر خرقاً لبنود الدستور العراقي. والسؤال الذي يواجه كل إنسان عاقل هو: ألا يثير لديكم، وأنتم من درس في بريطانيا وتخرج منها وتلمس سبل ممارسة حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وحقوق القوميات وحقوق أتباع الديانات والمذاهب هناك، سؤالاً أساسياً ألا وهو: لماذا وقف الشعب الكردي بهذه الأغلبية الساحقة إلى جانب الاستقلال، في حين كانت أمامه فرصة إعلان ذلك في العام ١٩٩١/١٩٩٢ ولم يفعلها، بل قرر إقامة الفيدرالية في أطار الجمهورية العراقية، وكانت الظروف ملائمة تماماً لمثل هذا الإعلان؟ ألا تعتقدون بأن وراء هذا الإجماع الشعبي واقع وجود علاقات غير سليمة ومخلة بقواعد العمل المشترك والالتزام بالدستور من جانب الحكومة الاتحادية أولاً وقبل كل شيء، ابتداءً من فترة حكم إبراهيم الجعفري واستمراراً في فترتي حكم نوري المالكي وفي فترتكم الجارية أيضاً، ومن جانب حكومة الإقليم ثانياً، التي تسببت كلها في بروز مشكلات كثيرة ومعقدة وزادها تعقيداً عدم التحري عن حلول عملية لها، بل الركض المشترك وراء المساومات والحلول الوقتية التي تبقي الحكام في كراسيهم البائسة، تماماً كما حصل في العام ٢٠١٠ حين مُنح نوري الملكي ولاية ثانية على مجلس وزراء العراق.. الخ زوراً وبهتاناً؟ ألا ترون بأن ما حصل بعد الاستفتاء لم يقترن بإعلان الاستقلال أو ما يطلق عليه "الانفصال"، وكان يفترض أن تتوجهوا للبدء بمباحثات جدية لمعالجة المشكلات العالقة دون شروط، بدلاً من الركض وراء الحلول غير الإنسانية وشق وحدة الصف الكردي وزعزعة الاستقرار بالإقليم من جانب إيران والحشد الشعبي وما يمكن أن يترتب عن ذلك وعليه من عودة إلى نقطة الصفر في الصراع العربي الكردي؟ أرى بأن سياستكم في هذا الجانب، ورغم إن نتائج الاستفتاء لم توضع موضع التطبيق وانتهى أمرها من الناحية العملية، لا تجسد الحكمة والعقلانية التي يفترض أن يتسم بها رئيس وزراء عراقي في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد، أرى بأن من واجبكم الابتعاد عن محاصرة الشعب الكردي وقطع مخصصاته السنوية وتجويعه وحصاره دولياً عبر غلق المطارات بأمل أن تتشارك المظاهرات بإسقاط الوضع كله وتسهيل دخول القوات المسلحة العراقية إلى الإقليم عبر السليمانية أو مخمور، حيث يجري تحشيد غير طبيعي للقوات العسكرية العراقية والحشد الشعبي فيها. وهي أمور ستزيد الأمر تعقيداً لا بالعراق فحسب، بل بالمنطقة التي هي الآن في اشتعال كبير.

إن مظاهرات الشعب الكردي بالسليمانية عادلة ومشروعة ما دامت تتسم بروح الاحتجاج والمطالبة وبطريقة سلمية. فهم يحملون مطالب عادلة، يريدون رواتبهم وعيشهم الكريم، كما أنهم ضد الفساد الذي ساد بالإقليم كما ساد بالعراق كله، وهم ضد التمييز في التوظيف والتعامل بين الحزبيين واللاحزبيين السائدة بالإقليم، كما هي سائدة بالعراق كله.

إن التفكير العقلاني والسليم يفترض أن يساعد على اتخاذ قرار واقعي يتلخص برفع الحصار عن الشعب الكردي ورفض تجويعه وإنهاكه ومعاقبته على حقه في التصويت، والمباشرة الفورية بمفاوضات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لمعالجة المسائل العالقة. لقد تحدثتم قبل أيام وقلتم: لقد انتصرنا على الدواعش والانفصال. هل من الممكن أن تساوا بين طرد عصابات داعش المحتلة لمحافظة نينوى وغيرها مع استفتاء الشعب الكردي للتعبير عن رأيه وليوضح إن العلاقة مع الحكومة الاتحادية غير سليمة وليست على ما يرام وينبغي إعادة النظر بها. من المؤسف أن أقول بأن الحكام العرب بالعراق لم يستفيدوا من تجارب ودروس الماضي، وما زال بعضهم يعتقد بأن

الحل العسكري هو الحل المنشود، في حين إن أي حل عسكري سيعقد القضية الكردية ويدفع بها لتكون حفار قبر النظام السياسي الطائفي بالعراق، ويكون الوضع إجمالاً وبالاً على الجميع. لقد قال البعثيون على لسان صالح مهدي عماش ب، "أن الحرب في كردستان عبارة عن نزهة ربيعية!" فكانت وبالاً على الشعب العراقي كله.

ثالثاً: العراق غارق في ثلاث مسائل إضافية وهي الفساد السائد كنظام فاعل ومدمر بالبلاد، والإرهاب غير المنقطع والذي سيجد له منافذ جديدة للقتل والتخريب، والديون المتراكمة الجديدة على العراق المقترنة ببطالة مكشوفة ومقنعة مستنزفة للدخل القومي وإيرادات النفط السنوية. وهي التي ستجعل العراق مكشوفاً على الخارج استيراداً وتصديراً ومديونية. وكل الأحاديث عن محاربة الفساد ستذهب هباءً منثورا، ما لم تبدأ بالرؤوس التي نشرت الفساد واستفادت منه في توطيد حكمها والتي لا بد وأنها قد "أينعت وحان قطافها!". وليس هناك في الحكم من يتجرأ على ذلك!!

رابعاً: الوضع الاقتصادي المتدهور والذي مهما حاول الخبراء على تحسينه سيفشلون ما دامت السلطة بيد الأحزاب الإسلامية السياسية التي لا تمتلك رؤية آفاقية ولا ستراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية (بشرية) وثقافية وبيئية، وهي تعيش على الاقتصاد الريعي ونهب إيرادات النفط على نحو خاص.

خامساً: الصراعات المحتدمة بين الفئات الحاكمة والتي كل منها يريد الهيمنة على السلطة لضمان الهيمنة على المال العام والنفوذ والتأثير والتحكم بالبلاد، وهو الذي يجب مقاومته بكل السبل المتوفرة. إن إشكالية الأحزاب الإسلامية السياسية الحاكمة تبرز في أنها قائمة على أسس تقود إلى التمييز بين اتباع الديانات والمذاهب وبين أتباع القوميات أيضاً لأنها ترفض الاعتراف بوجودها من منطلق ديني متخلف هو الأمة الإسلامية. وبالتالي فأن هذا التكوين التأسيسي يثير الصراعات والنزاعات بين اتباع الديانات والمذاهب وكذلك بين اتباع القوميات، لاسيما وأن الدولة، التي لا دين لها باعتبارها شخصية معنوية، يفرض عليها هذا الدين أو ذاك بدلاً من أن تكون دولة حيادية في موقفها من الديانات والمذاهب وتأخذ بمبدأ المواطنة الموحدة والمتساوية. إن الصراع بين هذه الأحزاب على السلطة والمال والنفوذ، وهي كلها في غير مصلحة الشعب. وقد برهنت السنوات المنصرمة من الحكم الطائفي السياسي إلى أكبر عمليات فساد في العالم، بحيث احتل العراق المواقع المتقدمة في الفساد في العالم. وأكبر الفاسدين كانوا الحكام وقادة الأحزاب السياسية والتابعين لهم وأفراد عائلاتهم وحواشيهم، ولهذا انطلقت الأهزوجة اشعبية التي تؤكد: "باسم الدين باگـونه الحراميه"، و "باسم الله هتكونه الشلاتيه"، إذ لا يمكن الإنسان فاسداً إلا إذا كان شلاتياً بالمعنى والمضمون والتعبير الشعبي.

لا يمكن أن يكون العام القادم عاماً جيداً للشعب العراق ما لم يتخلص من الطائفية والفساد ويعالج مشكلاته بروح ديمقراطية وسلمية، ما لم تنشأ بالعراق حكومة مدنية ديمقراطية في دولة ديمقراطية علمانية تدرك معنى حقوق الإنسان وحقوق القوميات وحقوق اتباع الديانات والمذاهب وتنأى بنفسها عن الأديان والمذاهب ولكن تحترم اتباعها وتصون حقوقهم المشروعة وتحترم حقوق القوميات وأتباعها.

*الحوار المتمدن:

لنعترف اولا: الانقسام موجود

*سالم مشكور

ما يردده البعض من أن العراق لا يعاني انقساماً مجتمعياً، يجافي الحقيقة ويعرقل معالجة ما بات واقعاً مؤسفاً. وبدل نفي هذا الواقع لا بد من التفكير بأسبابه للوصول الى المعالجات المناسبة وتحقيق مجتمع متعايش منسجم. لكن هذا لا يتحقق الّا بالمصارحة أولاً وتسمية الأشياء بأسمائها للوصول الى المصالحة الحقيقية.

يتوزع الانقسام الحاصل في المجتمع العراقي بين المذهبي والسياسي والقومي.

فالشيعة عانوا من تهميش وإقصاء ومطاردة واعتقالات ومحاربة شعائرهم ومنعها في عهد النظام السابق، بما أعطى لتلك السياسة صفة مذهبية ترسخت أكثر بعد سقوط النظام السابق واتخاذ غالبية السنة موقفاً معارضا للوضع الجديد الذي عدوه نصراً شيعياً.

عززت هذا الشعور ممارسات غير مسؤولة لعدد من السياسيين الذين تصرفوا بعقلية المنتصر ومارسوا، كل من موقعه، إقصاءً واستبعاداً بحق الاخر السنّي وإن كان محدوداً لا يرقى الى ما كان في عهد النظام السابق. كان الغضب من زوال السلطة والخوف من الانتقام وراء انخراط الكثيرين في تنظيمات مسلحة قوامها أجهزة النظام السابق، فمارسوا قتلا طائفيا استجلب رداً معاكساً لتعيش بغداد ومحافظات أخرى سنوات سوداء عمّقت الانقسام الطائفي بين أبناء البلد والدين، وأدت الى فرز مناطقي مؤلم حتى بات عنوان السكن يشير الى الانتماء الطائفي للمواطن.

وإذا كان الانقسام القومي ظل بعيداً عن إقليم كردستان الا ان الانقسام القومي يشمل هذا الاقليم الذي انفصل عن باقي العراق عمليا منذ العام ١٩٩١ وإقامة المنطقة الامنة من جانب الامم المتحدة. بعد ٢٠٠٣ لم تعد اللحمة بين كرد العراق وعربه. وظهر جيل جديد من الكرد لا يتقبل أبناؤه انهم جزء من هذا البلد بل ويحملون مواقف حادة ضد عرب العراق.

ساعد في استمرار الحساسية المجتمعية الكردية من العرب مساعي بعض ساستهم لإبقاء هذه العزلة بل أن بعضهم يسخّر وسائل اعلامه لتعميقها وتصوير الحكومة الاتحادية وكأنها استمرار للنظام البائد وانتهاكاته ضد الكرد. هذه السياسات خلقت نفورا لدى غالبية عرب العراق بل انها عمقت الحساسية القومية والنظرة التخوينية التي زرعها النظام السابق واعلامه في نفوس عرب العراق ضد كرده، وهو ما عمّقه بعض السياسيين العرب ولأهداف انتخابية باعتماد خطاب عنيف وحاد.

إذن فلنعترف أولاً بأن الانقسام المجتمعي موجود، وما سبق يشكل بعض أسبابه الداخلية التي تعود في جذورها الى سياسات النظام البائد، أما الخارجية منها فلها فسحة قادمة للحديث عنها.

*صحيفة (الصباح) البغدادية:

إنه الله.. القضاء من أخطر المناصب وأهمهما على الأطلاق

*حسين الصدر

القضاء من أخطر المناصب وأهمهما على الإطلاق. والقاضي يحتاج الى درجة عالية من الورع والنزاهة والخوف من الله، ناهيك عن رباطة الجأش وقوة الشخصية لكي لا يتأثر بما يُمارس عليه من ضغوط يأتي بعضها من قبل رجال ذوي سطوة كبيرة، وقدرة على الايذاء.

والدول اليوم تجعل السلطة القضائية مستقلة تماما عن باقي السلطات، ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) يعني انه لا سلطان لرئيس الدولة والحكومة فضلاً عن غيرهما على القاضي كيما يتاح له الحكم وفقاً لمقتضيات العدالة والقانون، بلا انحياز، ودونما خوف من أحد.

(واحمد بن بديل) الكوفي القاضي كان من القضاة الموصوفين بالفضل وقد ولي القضاء بالكوفة.

وكان يقول حين قُلّد:

خُذلتُ على كبر سنيّ

وقد تولى القضاء في أماكن اخرى غير الكوفة.

وقد توفي سنة ٢٥٨ هجرية

(تراجع ترجمته في تاريخ بغداد ج٤ ص ٢٦٨-٢٧١)

والقصة التي نريد ان ننقلها للقارئ الكريم تشهد بعلوكَعْبِهِ في رفض الاستجابة للضغوط رغم خطورتها، وهذا يشهد له بالورع بعد ان شهدوا له بالفضل،

حيث لا قيمة للعلم من دون دِين...

كان (موسى بن بغا) ابن خالة (المتوكل) العباسي، وكان من كبار القُوّاد ذوي المكانة العالية، واحتاج (موسى) الى ضَيْعة في (الريّ) – كانت له فيها سِهامٌ أنْ يعمرها، وكان (لِيتيمٍ) فيها سِهامٌ أيضا.

يقول (أبو القاسم عبد الله بن سليمان) – وزير المعتضد – وكان يومها كاتباً لموسى بن بغا :

قلت لاحمد بن بديل القاضي :

بع لنا حصة اليتيم وخذ الثمن

فامتنع،

وقال :

" ما باليتيم حاجة للبيع، ولا آمن ان أبيع ماله وهو مستغنٍ عنه،

فيحدث على المال حادثة، فاكون قد ضيعْتُه عليه)

وانما راجع القاضي باعتبار انه هو المسؤول عن صيانة مال اليتيم حتى يبلغ سن الرشد، فاليتيم ليس له ابٌّ يتولى شؤونه..

يقول أبو القاسم (وهو الوسيط بين موسى بن بغا و القاضي)

" فادرته بكل لون وهو يتمنع فأضجرني، فقلت له :

ايها القاضي :

إلا تفعل فانه موسى بن بُغا

فقال لي :

أعزّك الله

إنه الله تبارك وتعالى "

لقد قابل القاضي التهديد والوعيد بالتذكير بانه يخشى الله ولا يخشى سواه،وهو موقف صلب يشكر عليه ويحمد.

يقول ابو القاسم :

" فاستحييت من الله ان أعاوده بعد ذلك، وفارقتُه "

وحين التقى الوسيط (بموسى بن بغا) بادره موسى بالسؤال عن الضيعة وأمرها وقال :

(ما عملتَ في أمر الضيعة) ؟

فقصّ عليه الحديث

يقول :

" فلما سمع (إنّه الله) بكى

وما زال يكررها

ثم قال :

لا تعرض لهذه الضيعة

وانظر في أمر هذا الشيخ الصالح، فان كانت له حاجةٌ فاقضها)

وهكذا هيأ الله تعالى لابن بديل المخرج مما كان فيه من الضيق.

وذلك مصداق قوله تعالى (ومَنْ يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب)

وفي القصة درس بليغ لابُدَّ ان نضعه نصب أعيننا، ونحن نسير في دروب الحياة، الحافلة بالكثير الكثير من الاغراءات والابتزازات والتهديدات، والتي لا يسوغ لنا فيها ان نخشى الناس وننسى الله...

ومن خاف الله أخاف الله منه كلَّ شيء.

وجاء في التاريخ :

ان المعتضد العباسي بعث رسولاً الى أبي خازم عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي

يقول له :

انّ له على رجلٍ معيّن مالاً،

وقد سمع السلطان ان القاضي قَسَّطَ مال الرجل للغرماء وطلب ان يكون كأحدهم.

فقال القاضي لمن بَعَثَه السلطان في جملة ما قال :

لا يجوز لي ان احكم في مالٍ لمدّعٍ الاّ ببيّنةٍ،

فرجع المبعوث الى المعتضد وبلغه بما قال القاضي فقال

قل له :

فلان وفلان يشهدان

(وكان الرجلان معروفين في ذلك الوقت)

فقال القاضي :

يشهدان عندي،

وأسأل عنهما،

فانْ زُكيّا، قبلتُ شهادتهما، والاّ أمضيتُ ما ثبت عندي، فامتنع الشاهدان من الشهادة فزعاً.

ولم يدفع القاضي الى المعتضد شيئاً.

*صحيفة (المدى) البغدادية :

الموقف من الانتخابات والاستفتاء والأزمة العالقة بين بغداد وأربيل

***نائب الرئيس العراقي نوري المالكي**

أكد نائب رئيس جمهورية العراق، الأمين العام لحزب الدعوة، نوري المالكي، أن "مسألة الاستفتاء انتهت بحكم المحكمة الاتحادية وينبغي بدء صفحة جديدة، لذا أدعو إقليم كردستان والحكومة المركزية إلى الجلوس على طاولة الحوار تحت سقف الدستور".

وقال المالكي في مقابلة خاصة أجرتها معه شبكة روداو الإعلامية، إنه "لم يبقَ أي مبرر لعدم العودة إلى الدستور والبدء بالحوار، بعد أن انتهى الاستفتاء وبعدما حكمت المحكمة الاتحادية، وقبل الإقليم بذلك، وأصبح على الحكومة المركزية الآن أن تباشر فوراً الحوار على أساس الدستور، وأن تدعو الإقليم للجلوس على طاولة المراجعة لحل الإشكالات وفيما يأتي نص المقابلة:

روداو: بدايةً، شكراً جزيلاً على إتاحة هذه الفرصة وإصراركم على الالتزام بالموعد، رغم سوء الحالة الصحية لسيادتكم، نبدأ من أن هناك أجواءً سياسية متشجنة في عموم البلاد، فما هي رسالتكم لكل العراق وإقليم كردستان فيما يتعلق بمبادرة المصالحة الوطنية وإزالة الخلافات وتبديد التوترات؟

نوري المالكي: شكراً جزيلاً لكم، هذا سؤال وجيه ومهم ومصيري بالنسبة لهذه المرحلة بالنسبة للعراق كبلد والعراقيين كشركاء في هذا البلد، ومن الطبيعي أن نستفيد من الماضي وألا نقف عنده وألا تتكلس المواقف عند الماضي" سيما إذا اتضح لنا من خلال المواقف أن هناك ثغرات وسلبيات ينبغي أن توظف وأن نستفيد منها بهدف تعضيد وتعميق أواصر العلاقات الأخوية بين أبناء الشعب العراقي الواحد سواء أكانوا في عموم العراق ومكوناته أم في الإقليم والذين هم أخوة لأخوانهم العراقيين جميعاً، أزمات متوالية مرت على العراق منذ سقوط النظام وإلى الآن، أكثر من أزمة وأكثر من محاولة لإسقاط العملية السياسية مرت بها، ولكن التعاون الذي كان بين مختلف المكونات – والكرد أيضاً كانوا أساسيين في مواجهة هذه التحديات– استطعنا أن نتجاوز الكثير من المؤامرات ومحاولات إسقاط العملية السياسية واستطعنا أن نتعاون وأن نضع دستوراً للبلاد وهذا الدستور هو القيمة العليا لكل العلاقات التي تنظم وعلاقات الأطراف جميعاً مع بعضها واستطعنا إنهاء منظمات إرهابية برزت تحت عنوان مكافحة المحتل، وانتهت ثم القاعدة ثم جاءت لنا داعش ثم هذه الفتنة السياسية.

أنا لا أبرئ الساحة من أنها قد تفاعلت مع بعض القضايا بعيداً عن حسابات ستراتيجية، فالسياسي يجب أن يتفاعل مع القضايا ليس باللحظة التي فيها وإنما بقراءته للمستقبل، فهل أن المستقبل بصالح الفكرة التي تتداول اليوم أم أن المستقبل بحتاج إلى شيء أعمق؟ ومستقبلنا العراقي يحتاج إلى علاقات وثيقة ويحتاج إلى إشعار أنفسنا بأننا مواطنون متساوون جميعاً أمام الدستور بالحقوق والواجبات وأنه لافرق بين من يتكلم العربية أو الكردية أو المسيحية أو غيرها، وأنما الجميع أمام الدستور واحد، وهذه الحقيقة يجب أن تعمر وتعضد حتى تقام الدولة على أساس دولة المواطنة التي لا تعني أنها لا تحترم المكونات والقوميات التي يتشكل منها البلد، بل بالعكس دولة المواطنة تحمي وتصون هذه المكونات من أن تحصل عليها عمليات تجاوز أو إضعاف في ظل نظام ديمقراطي يستند إلى دستور صوت عليه الشعب العراقي. أنا لا أريد أن أقف عند الماضي وأسجل عليه ملاحظات كثيرة سواء أكان ما ارتكب في الإقليم أو في بعض مناطق العراق من محاولات إضعاف العملية السياسية وإسقاطها والتجمهرات التي حصلت والحالة الطائفية التي انتشرت، لكن أقول الحمد لله أن كل هذه الأمور انتهت وبقي العراق.

*** إذا وفقاً لما تفضلتم به، لو تحدثنا عن الماضي لاستقاء العبر منه، فإنه كانت هناك انتهاكات للدستور سواء من جانب الحكومة العراقية أو حكومة إقليم كردستان، فهل يؤيد السيد المالكي بدء حوار بناء الآن في العراق؟**

– أنا لا أريد أن أفتح ملف من خرق الدستور. الدستور خُرِق، ولا أريد أن أدخل في موضوع كم خرق الإقليم الدستور وكم بقي من الدستور في الإقليم وهكذا، أنا أقول إن خطأ حصل بكل صراحة وأتجاوز الماضي كله، وأقول

إن مسألة الاستفتاء خطأ حصل، وهذا فيه تجاوز على الدستور وانتهى وحكمت المحكمة الاتحادية بأنه باطل وما ترتب عليه باطل، وينبغي أن ننتهي من هذه الصفحة، وأن نبدأ بصفحة جديدة.

*** فيما يتعلق بالصفحة الجديدة، أنتم من السياسيين العراقيين البارزين الذين يؤيدون بدء حوار بناء، لكن هل ترى أن هناك استجابة من قبل العراق لمبادرات إقليم كردستان فيما يتعلق بهذا النوع من الحوار؟**

– هذا ما أردت قوله، لما انتهينا من كلام الانفصال والاستفتاء وهذه القضية التي أضرت بوحدة وتماسك الشعب العراقي، بقي علينا أن نتجه اتجاها ستراتيجياً وهو العودة إلى الدستور والجلوس حول طاولة الحوار تحت سقف الدستور، وأنا أدعو بكل صراحة الإقليم والحكومة المركزية إلى فتح الحوار ومعالجة القضايا على أساس الدستور وما يعطيه الدستور نعطيه وما يأخذه الدستور نأخذه وينبغي أن تروض القناعات لدى الطرفين بأنه لا بد من قبول الدستور كأساس لحل المشاكل، ماذا يقول الدستور؟ يقول إن المنافذ الحدودية من مسؤولية الحكومة المركزية يجب أن يطبق هذا، المطارات يجب أن تكون من صلاحيات وزارة النقل يجب أن يحصل ذلك، شراكة الإقليم من الواردات يجب أن تنفذ وحصة الإقليم من ميزانة الدولة يجب أن تكون وفق النسب السكانية، وأنا أقول إنه لم يبق هناك مبرر لعدم العودة إلى الدستور والبدء بالحوار، بعد أن انتهى الاستفتاء وبعدما حكمت المحكمة الاتحادية وبعدما قبل الإقليم بحكم المحكمة الاتحادية وهذا الحكم أنهى كل محاولات الانفصال حالياً سواء أكان في كردستان أو المنطقة الغربية أو المنطقة الجنوبية، والعراق دستورياً غير قابل للتقسيم أو إفرازه إلى دول أو دويلات، وما دمنا قد انتهينا من هذا بقي علينا أن نعيش مرة أخرى في هذا البلد، مستفيدين منه متحاورين على أساس الدستور نعتز به وتعود العلاقات الطيبة، وليس صعباً أن نعود إلى ما ينبغي أن نكون عليه، وأنا أعتقد أن الخطأ الذي حصل سيجرنا إلى الصحيح ومهد لنا الطريق لنكون على أفضل حالات الصحة في التعامل بين جميع مكونات الشعب العراقي.

*** هناك توجه في إقليم كردستان يقول إنه متى ما تم الحديث عن الدستور فإنه لا يُنظر إليه كوحدة واحدة بل تتم تجزئته من أصحاب السلطة في العراق عبر تطبيق المواد التي تصب في مصلحة العراق وإهمال تطبيق البنود التي تصب في مصلحة الإقليم، برأيكم هل يمكن تلافي هذا الأمر بأن يلقى موقف سيادتكم انعاكسات في السياسة الجديدة للعراق سواء الآن أو للمستقبل بعد إجراء الانتخابات؟**

– أنا أدعو أن نباشر الآن قبل الانتخابات، ولا أجد مبرراً لتأجيل قضية الحوار إلى بعد الانتخابات ما دمنا قد سلمنا بالدستور وضرورة الحوار وتوقفنا عن مسارات كانت غير صحيحة، فالآن يجب أن يبدأ الحوار على خلفية الشعور المشترك بالعلاقات والأخوة والشراكة الوطنية التي تجمعنا، أما تأجيلها إلى بعد الانتخابات فما المقصود منها؟! فوضع الإقليم لايتحمل، ويجب إجراء مراجعة سريعة لوضع الإقليم قبل فوات الآوان، والحكومة المركزية تستطيع أن تساعد الإقليم لمواجهة التحديات ولكن على الإقليم أيضاً أن يتقدم نحو الحكومة المركزية وأن يتفاعل معها وفق السياقات الدستورية.

*** بعيداً عن المجاملة، من المعروف عنكم التعبير عن مواقفكم بصراحة، برأيكم من الذي يماطل في الجلوس حول طاولة الحوار؟ ومن هو الذي توجه إليه جميع هذه المطالب ببدء المفاوضات؟ فالإقليم يعبر بوضوح عن رغبته بالتباحث، والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تدعو إلى البدء بالحوار دون أن يتحقق ذلك على أرض الواقع حتى الآن، لماذا؟**

– سابقاً كانت الحكومة المركزية تشترط لبدء الحوار، الإعلان الإقليم عن انتهاء ورفض الاستفتاء، وهذا كان هو المطلب وربما كان هذا المطلب صحيحاً" لأنه أن يجري الحوار على أساس الدستور للبلد الواحد والإقليم يسير باتجاه الانفصال، عمل غير مجدٍ، ولكن بعد أن حكمت المحكمة الاتحادية وقبل الإقليم بحكمها بأن الاستفتاء انتهى وانتهت آثاره، فأعتقد أن الحكومة المركزية أصبح الآن عليها وبرغبتها وبموجب قرارها أن تبدأ الحوار وأن تدعو الإقليم للجلوس إلى طاولة المراجعة لكل القضايا العالقة التي كنا نعاني منها، اليوم الوقت لصالح حل الإشكالات وحل المشاكل، وأنا أعتقد أن الحكومة ستقوم بهذا الدور قريباً وليس بعيداً.

*** لكنكم لم تردوا على سؤالي، ما الهدف من تأجيل الحوار بهذا الشكل؟ ثمة من يرى أن هذا الأمر مرتبط بجهة معينة للحصول على المزيد من أصوات الشارع العراقي، هل تعتقدون أن من يكون ضد الكرد يضمن الفوز في الانتخابات؟ وهل يفكر الشعب العراقي بهذه الطريقة المتعصبة؟**

– لا" نحن لا نؤيد مثل هكذا منطق بأن يكون كل من هو ضد الكرد أكثر سيحصل أصوات أكبر، نعم، الكرد اليوم بعد هذا الذي حصل، يعودون وبشكل طبيعي شركاءً واخواناً في هذا البلد، وليس صحيحاً أن من يعادي الكرد، يأخذ أصواتاً أكثر في الشارع، ما دام الكرد متوجهين إلى مسار الدستور والتعامل الوطني وأخذ القيام بالواجبات، وأنا اعتقد أن هذا المنطق لا ينبغي أن يكون حاكماً على طبيعة السياسة المعتمدة في التعامل مع الإقليم، فالإقليم جزء من العراق، والشعب الكردي جزء من الشعب العراقي، وهذا الجزء من الشعب العراقي والشعب العراقي جميعاً، الدستور هو ينظم العلاقة، ولذلك على الحكومة أن تباشر فوراً الحوار على أساس الدستور، والإقليم عليه أن يباشر فوراً، وأن يتقبل نتائج ما يقوله الدستور.

*** من المتضرر من تأجيل الحوار؟**

– كل العراق متضرر من تأجيل الحوار، لا نريد للحوار أن يتأجل أبداً، ما دامت هناك استعدادات ولكن إذا برز لنا من خلال الحوار، أن هناك تمرداً على الدستور، ورفضاً لبنوده ورفضاً لما ينظمه، حينها نكون جميعاً ضد الجهة التي ترفض الدستور.

*** بعد تحرير العراق من داعش، وعلى خلاف الكثير من القادة السياسيين، تذكرتم دماء شهداء البيشمركة وقمتم بتثمينها، وهذا ما دفع الشعب الكردي لاحترام هذا الموقف بعدم تجاهل هذه التضحيات، ومن هذا المنطلق، يأمل الكثير من المواطنين منكم القيام بمبادرات أكبر من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، ففي عام ٢٠١٠ أدى الرئيس بارزاني دوراً إيجابياً فيما يتعلق بهذا الصعيد ومثله الرئيس الطالباني، فهل ستتحقق هذه التطلعات من قبل السيد المالكي قريباً؟**

– أنا عندما قلت وذكرت دور البيشمركة في مواجهة داعش لم أقم بفضل مجاني على البيشمركة، لأنهم أيضاً ساهموا بقدر ما كانت الأمور تتسع أمامهم للمساعدة، والعشائر والحشد والجيش والشرطة، ومن الإنصاف أن يذكر كل من حمل السلاح ولو بأي قدر، ضد تنظيم داعش الذي كان يستهدف جميع العراق والعراقيين، أنا أؤيد ما تقول وأعمل عليه وتصريحاتي بهذا الاتجاه، وكلامي مع الأخوة المعنيين بهذا الاتجاه، وفي مجلس السياسات ومجلس الرئاسة تحدثنا عن هذا الكلام، ويجب أن نستفيد من الذي حصل نحو تحقيق قفزة إلى المستقبل فيها مصالحات حقيقية أساسية داخل المجتمع العراقي والعملية السياسية العراقية، وأعتقد أن لا أحد يتمرد على مبدأ المصالحة ومبدأ التسويات الذي ينبغي أن يكون، نحن في التحالف الوطني كانت لدينا مبادرة التسوية الوطنية، والتسوية الوطنية في الحقيقة ليست بين السنة والشيعة العرب فقط، وإنما بين كل مكونات الشعب العراقي والشعب الكردي،هو جزء من هذه المكونات ينبغي أن تتم معهم أيضاً مبدأ التسوية والمصالحة نحو إيجاد بلد مستقر لأننا دفعنا كثيراً من الدماء والمعاناة، الكرد دفعوا والعرب السنة دفعوا والشيعة دفعوا، ولا يزال هنالك خطر الإرهاب وخطر التدخلات الخارجية بالشأن العراقي، أنا أعتقد أن واحدة من الأمور التي يجب أن نتصالح عليها ونتسامى باتجاهها هو قناعتنا بأنه لا أحد يريد لنا من الخارج أن نكون على مستوى عالٍ من العلاقات الطيبة والثنائية، إنما يجب علينا نحن أن نكون فيما بيننا كعراقيين من يبحث عن أفضل العلاقات الطيبة بيننا، أما الخارج فكل له حسابه وأجندته، أما أجندتنا نحن العراقيين أن نتصالح ونتسامى وأن نرتفع إلى مستوى العمل الوطني، حتى نقدم لشعبنا ما يستحق، الشعب الكردي يستحق أن نقدم له الكثير.

*** كان لديكم يوم أمس اجتماعاً رئاسياً موسعاً، وما علمناه أن الهدف كان دراسة جميع المشاكل داخل العراق ومن ضمنها الانتخابات، لكن لم تكن كل الجهات حاضرة، وهناك من أظهر على أنكم مع تأجيل الانتخابات، فهل هذا صحيح؟**

– أنا أشد طرف متمسك بإجراء الانتخابات في وقتها وربما البعض، يجامل ويقول أريد الانتخابات في الظاهر، وربما في الباطن لا يريد الانتخابات، أما أنا فظاهراً وباطناً مع الانتخابات، لأنني أدرك أن تأجيل الانتخابات سيعطينا نتائج مدمرة للعملية السياسية، لأنه من يأتينا بحكومة جديدة وبرلمان جديد إذا لم يكن عندنا انتخابات برلمانية تتم على أساسها عملية الانتقال السلمي للسلطة، لقاء الأمس كان مخصصاً بالدرجة الأولى – ربما جرت بعض الأحاديث حول قضايا وطنية أخرى– ولكن الاجتماع كان مكرساً لمناقشة قضية الانتخابات، نعم برزت في الاجتماع وجهات نظر، بينهم (المجتمعين) من يقول لا نستطيع أن نجري الانتخابات للظروف التي نمر بها، قضية النازحين وقضية عدم الاستقرار ووضع كردستان، والبعض الآخر يقول إن الوضع الحالي ليس أسوء من الوضع الذي جرت فيه الانتخابات في ٢٠٠٥ و٢٠١٠، ويجب أن تجرى الانتخابات، ونحن الذين نتمسك بالانتخابات نقول للذين يريدون التأجيل –ونحن نحترم رأيهم باعتبار ظروف النازحين والظروف الأخرى المتعلقة التي ربما لا تساعد بقدر معين– قلنا لهم أعطونا مخرجاً قانونياً للتأجيل، وهل لديكم هذا المخرج؟ فكان الحديث في أغلبه منصباً على ما هو المخرج القانوني لتأجيل الانتخابات، وفي الحقيقة لم يعطنا أحد مخرجاً قانونياً لتأجيل الانتخابات، إنما الحكومة قررت أن الانتخابات في يوم ١٢ أيار ووضعت شروطاً أو ضوابط لإجراء الانتخابات ومنها النازحين ومنها الإعمار والسلاح الذي بيد الميليشيات وإلى غير ذلك من الأمور، لكن هذا القرار الذي اتخذته الحكومة ينبغي أن يذهب إلى البرلمان ويصادقه البرلمان ويذهب إلى رئاسة الجمهورية لإصدار مرسوم جمهوري، ولا ندري هل سيصادق البرلمان على يوم ١٢ أيار لإجراء الانتخابات أم سيعترض عليها وستكون القضية بين الحكومة التي تريد الانتخابات في موعده وبين البرلمان الذي يُحتمل أنه سيعترض على هذا التاريخ، لكن أقول لك بصراحة أن الأغلبية كانت مع إجراء الانتخابات لكن الموضوع لم يحسم بعد لأن حسم الموضوع بيد البرلمان حينما تعقد الجلسة البرلمانية.

*** برأيكم هل الانتخابات هي عملية مطلوبة لذاتها فقط؟ وما هو تصوركم لمستقبل العراق بعد الانتخابات وما قد تحسمه هذه العملية؟ ما الذي تحلمون به فيما يتعلق بمستقبل البلاد؟**

– أنا وكل إنسان مراقب وسياسي شريك بالعملية السياسية آمن بالديمقراطية كمسار لتداول السلطة بشكل سلمي يقف عن محطة الانتخابات باهتمام عالٍ، لأنه كيفما تكون الانتخابات وكيفما تعطي من النتائج ستكون العملية السياسية، سيما أنني متبني بشكل واضح الأغلبية السياسية وهي ليست أغلبية شيعية أو سنية أو عربية أو كردية وإنما هي أغلبية تتشكل من الشيعة والسنة والعرب والكرد والمسيحيين والتركمان والشبك والصابئة والإزيديين، نحن نتبنى هذه القضية لكن كيف تحقق الأغلبية السياسية؟ هي تحقق من خلال الانتخابات، فإذا أدرك المواطن أهمية حل الإشكال الذي يمر به البلد منذ تأسيس الدولة العراقية الجديدة وهو المحاصصة، هذه المحاصصة السيئة الذي لم تعطنا نظاماً سياسياً مستقراً ولا أعطتنا حكومة مستقرة نريد أن نتخلص منها وفق السياقات الديمقراطية، فالديمقراطية تقول الأغلبية السياسية المتحققة هي التي تشكل الحكومة والآخر يذهب إلى البرلمان معارض، وتحقيق الأغلبية ينبغي أن يكون عبر بوابة الانتخابات، والانتقال السلمي للسلطة لا يكون إلا عبر الانتخابات، وإذا توقفت الانتخابات دخلنا في نفق دستوري لا يحل إلا إذا تدخلت الأمم المتحدة.

*** في الماضي كانت هناك خلافات أو لنقل اختلافات مع السلطة الكردية في إقليم كردستان، لكنها لم تصل أبداً إلى حد قطع الأدوية عن مستشفيات السرطان مثلاً أو فرض عقوبات جماعية على الشعب الكردي، هل هذا تكتيك متبع من قبلكم أم أنه تعبير عن الأخلاق السياسية للسيد المالكي؟**

– أولاً الشعب الكردي شعبنا، وأنا قلت مراراً للأخوة القادة الكرد، لو أن ما يحصل ينفق على الشعب الكردي والله حتى لو كان فيه زيادة ليست خسارة، لأن الكرد تأذوا عبر التاريخ وقدموا ضحايا في الأنفال والكيمياوي وفي الجبال لكن حينما أصبحنا في دولة الدستور ونظمت العلاقات بين المكونات وبين المحافظات وبين الإقليم الذي أخذ بعداً رسمياً، الطريقة المعتمدة أن الثروة الموجودة في العراق جميعاً في الجنوب والوسط والشمال تجتمع في وعاء واحد اسمه "الموازنة" وهذه الموازنة يجتمع فيها عائدات العراق وتوزع وفق النسب السكانية، الكرد يأخذون حصتهم التي كانت قد أقرت في وقت سابق بنسبة ١٧٪ والآن الحكومة طرحت أن النسبة السكانية أقل، وهذه

المسألة متروكة للبرلمان، لكن نحن ليس لدينا في الموازنة السنوية للدولة، شيء اسمه رواتب موظفي الإقليم أو رواتب البيشمركة، عندنا فقط أن حصة الإقليم هو ١٧٪ من مجموع العائدات بعد إخراج النفقات السيادية، تعطى للإقليم والإقليم يتصرف بها سواء للموظفين أو البيشمركة أو إعمار أو بناء أو زراعة أو صناعة، وقضية الرواتب هي واحدة من المفارقات مع الأسف التي استغلت استغلالاً سياسياً من بعض الأخوة الكرد السياسيين، أن الحكومة قطعت رواتبنا، والحقيقة أننا ليست لدينا فقرة اسمها قطع الرواتب، بل عندنا حصة ١٧٪ تعطى للإقليم والإقليم يتصرف بها سواء للرواتب أو غيرها، وفي مقابل ذلك على الإقليم أن يقدم ما ينتج من النفط إلى موازنة الدولة، أي يعطون ما عندهم من نفط، ويأخذون ١٧ ٪، سواء أكان هذا النفط ١٠٠ برميل أو مليون برميل، وهذا يشكل نسيج وحدة الدولة، بأن تجتمع كل العائدات وتوزع وفق النسب السكانية، فليس لدينا شيء اسمه قطع رواتب أو قطع أدوية، إنما الذي حصل مع الأسف الشديد ومنذ ٤ سنوات تقريباً أن الإقليم ينتج النفط ولكن لا يسلم إلى موازنة الدولة عائدات النفط التي يستلمها، فكان من الطبيعي أن البرلمان والحكومة عندما تضع الموازنة ويكون الذي يقدم من الإقليم بالنسبة لواردات صفر، ستكون نسبة ما يحصل عليه الإقليم من الموازنة صفراً، فمن يتضرر بهذه القضية؟ يتضرر منها المواطن والبيشمركة والموظف الكردي الموجود هناك، لهذا أدعو الأخوة في الإقليم إلى ضرورة الانفتاح، والعمل بالسياق القانوني والدستوري وتسليم عائدات الإقليم من النفط، وكم كانت فهي مقبولة وحتى لو لم يكن عندهم أكثر من ١٠٠ برميل هم يأخذون حصتهم كاملة، لأنه بالنسبة لهم كشعب عراقي اسمه كردي أو اسمه عربي من حقه أن يعيش متساوياً مع الآخرين في موازنة الدولة.

*** هل هذا يعني أنكم لستم مع سياسة قطع الرواتب والأدوية التي تنتهجه السلطة التنفيذية في العراق حالياً باعتبارها سياسة غير مناسبة؟ وأنكم تسعون للمصالحة وفتح الأبواب لتجاوز هذا التعصب؟**

– نعم أنا في الحقيقة ضد قطع الإمداد أو الحصة عن إقليم كردستان ولكن حتى نكون واضحين وصريحين هذا مشروط بأن يسلم الإقليم أيضاً الواردات التي يحصل عليها، فإذا سلم الواردات على الحكومة أن تسلم حصة الإقليم كاملة وأن ترعى الإقليم كما ترى أي جزء من أجزاء الشعب العراقي.

*** حسناً، تفضلتم كثيراً بأن الراحل جلال الطالباني (رحمه الله) أبهر السياسيين والإعلاميين بأدائه، لماذا لا تصبحون حَكماً؟ فحكومة إقليم كردستان بادرت بالاستعداد للجلوس حول طاولة الحوار وأنتم تؤيدون المصالحة الوطنية، لماذا لا تحسم هذه المسائل على طاولة الحوار فحينها حتى لو سأل السيد المالكي أي صحفي عن الطرف الذي يتحمل مسؤولية عدم حل مشاكل العراق، ألا ترى أن هذا يمثل حلاً؟**

– كان هناك اجتماع لمجلس رئاسة الجمهورية بين الرئيس والنواب وطرحت هذه القضية، أنه كيف نحرك هذا السكون الموجود بين الإقليم والحكومة المركزية، فطلبنا من رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم أن يقوم بدعوة الطرفين للحوار بحضوره ومتابعته لكي نبدأ بحوار جاد على أسس دستورية وأعتقد بأن السيد رئيس الجمهورية سيقوم بهذا الدور، وأنا أتمنى على الإقليم وعلى الحكومة المركزية أن تستجيب وأن يجلسا على طاولة الحوار تحت سقف الدستور وليس خارج السياقات الدستورية.

*** إذا لم يصغِ العراق لهذه المبادرة، سيادتكم وبعيداً عن أي منصب، شخصية سياسية كان لكم تأثيراً قوياً بعد سقوط النظام السابق وتقومون بقيادة حزب، ماذا سيكون موقفكم هل ستراقبون المآسي في العراق من بعيد عبر شاشات التلفزيون أم أنه سيكون لكم موقفاً من منطلق كونكم شخصية سياسية بارزة؟**

– نعم، بالحقيقة سوف لن نتوقف أبداً، أنا شخصياً وكل من يؤمن بوحدة العراق، ووحدة الشعب العراقي ومصلحة العراق ومصلحة الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي لن نتوقف أبداً في مسعانا من أجل تقريب وجهات النظر وإيجاد حلول للمشاكل لكي تنطلق عملية الإعمار والخدمات والاستقرار لعموم أبناء الشعب العراقي، لن نتوقف إن شاء الله ونستمر في الضغط على الأطراف جميعاً من أجل اللقاء والاجتماع على طاولة حوار تحت سقف

الدستور وإعطاء الحقوق، لا نقبل للحكومة أن تأخذ من حق الكرد شيئاً، ولا نقبل للإقليم أن يأخذ من حق باقي المكونات شيئاً، وإنما جميعاً ينظم علاقاتنا الدستور.

*** هل هذا يعني أنكم تماماً ضد أن يكون إرهاق المواطن الكردي والإضرار به مادة ووسيلة لكسب الأصوات في الانتخابات؟**

– لا، وأعتبر هذا المنطق وهذا المنهج معيباً وغير جائز من الناحية الأخلاقية والوطنية والشرعية، بأن أعاقب الشعب الكردي من أجل أن أحصل على أصوات في الانتخابات، فلا يطلب الحق بالباطل، ومعاقبة الشعب عملية باطلة، يراد من خلالها أن أحصل على أصوات في الانتخابات القادمة، ليست هكذا تدار العملية السياسية، والعمل السياسي الحقيقي الذي يجب أن نتعلمه هو كيف نصل إلى إرادة المواطن وعقل المواطن وقلب المواطن من خلال طرح المشاريع وحلول المشاكل وليست على قاعدة تعقيد المشاكل حتى أستطيع أن استفيد من زخم موجود ضد بعض القادة الكرد.

*** ماذا تتوقع أن يكون موقف الأطراف الأخرى سواء في الولايات المتحدة أو ألمانيا أو فرنسا في حال تأجيل الحوار؟**

– حسب مسموعاتي وهو المنطق الطبيعي طبعاً سواء أكان صدر من الجوانب الدولية: الأمريكية والفرنسية والبريطانية والأوروبية أو صدر من دول عربية أو إسلامية أو من قبلنا نحن كسياسيين" الكل ينادي بضرورة الجلوس للحوار، وأعتقد أن العالم بعمقه الديمقراطي يتفهم أن المشاكل حلولها ما عادت عبر فوهات البنادق والمدفعية والدبابات إنما عبر الحوار والمنطق والاحتكام إلى السياقات الدستورية والقانونية التي تحكم العلاقة بين مكونات الشعب العراقي، أنا أعتقد أن العالم كله يطالب بالتعجيل بإجراء الحوار بين الإقليم والحكومة المركزية لإعادة الأمور إلى نصاباتها الطبيعية وفق السياقات الدستورية.

*** هل حزبكم حزب الدعوة وتيار الحكومة والمجلس الأعلى الإسلامي والحزب الإسلامي العراقي وحركة الوفاق قادرة على التوصل لاتفاق بشأن مشروع مشترك مع الأحزاب الكردية سواء الاتحاد الوطني الكردستاني أو الحزب الديمقراطي الكردستاني أو حركة التغيير أو الاتحاد الإسلامي الكردستاني أو الجماعة الإسلامية لإيجاد نوع من التعاون والتنسيق السياسي الجديد لإزالة الأزمات ويكون كفيلاً بإراحة الشعب الذي ضاق ذرعاً من الحرب الطائفية والصراعات بين المركز والإقليم؟ هل تعتقدون أن مثل هذه المبادرة سترى النور قريباً؟**

– نعم، بالتأكيد ممكن، وبالتأكيد ضروري أن نقوم بهذا الدور، وكل هذه الجهات والأحزاب الشقيقة والصديقة والمحترمة لا بد وأن تمضي باتجاه إيجاد نسق جديد من التعاون والتكامل فيما بيننا من أجل إبراز وإنجاح مشروع وطني عراقي يحفظ وحدة العراق وسيادته ومصالح العراقيين جميعاً، وإنهاء هذه الحساسيات والخلافات التي أظهرتها بعض التحركات الطائفية، الجميع مدعو لضرورة عمل وطني بعيداً عن الخلفيات الطائفية أو العنصرية، فالعراقي كفء العراقي سواء أكان كردياً أو إزيدياً أو مسلماً أو شيعياً أو سنياً، وهذه هي واحدة من المهام التي نحن نتحرك عليها ونتحدث مع إخواننا جميعاً، ومن خلالكم نخاطب الأخوة الكرد والحركات الكردية، سواء الحزب الديمقراطي أو الاتحاد الوطني أو التغيير أو الجماعة الإسلامية وكل الأحزاب الكردية بأن تنهض أيضاً من جانبها بهذا الاتجاه، باتجاه المشروع الوطني الذي يعطي الحقوق ويدفع الضرر عن المكونات التي تشترك في هذا البلد.

*** السيد المالكي، ما عرفناه عنكم أنكم شخصية براغماتية، بالنسبة لهذه المبادرة التي تفضلتم بها حول المصالحة، ما هي مسؤولية سيادتكم في هذا الإطار وما هي مسؤولية السيد بارزاني وما هي مسؤولية السيدة هيرو إبراهيم أحمد وما هي مسؤولية المنسق العام لحركة التغيير، عمر سيد علي، وما مسؤولية تيار الحكمة؟ هل يمكنني معرفة ذلك؟**

– ما دمنا نعتبر أنفسنا حركات عراقية بغض النظر عن الانتماءات القومية أو المذهبية، وما دمنا نصنف أنفسنا كحركات سياسية وطنية، علينا أن نفتح آفاق التعاون والتفاهم، وعلينا أن نعمل جاهدين متعاونين لغلق كل المنافذ التي يتسلل منها الخلاف والصراع، وعلينا أن نتعاون جميعاً على مشروع وطني يحترم إرادة الآخر الخارجي، ويقيم علاقات طيبة مع العالم الخارجي، ولكنه لا يكون امتداداً وتبعاً لهذا العالم الخارجي والدول الأجنبية، نريد علاقات

طيبة معهم ولكن الأصل أن هذه الأحزاب الوطنية العراقية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن إنتاج وإصدار المشروع الوطني العراقي الذي يجمع ويوحد ولا يفرق.

*** حسناً، حتى من الرؤية الإسلامية، فإن الذين يقومون بمبادرة طيبة يجازون بالكثير من الحسنات، صحيح أنني إعلامي ولست شخصية سياسية لكنني ضيفكم الآن في منزلكم، فهل يمكنني أن أتساءل لماذا لا يكون زمام المبادرة من قبلكم؟ غالباً ما أذكر السيد مام جلال كمثل أعلى حيث كان يدعو الأطراف المتنازعة إلى منزله خلال الصراع الطائفي، فهل يمكن رؤية قيامكم بجمع الجهات المتخاصمة في هذا المنزل أو في أربيل مثلاً؟**

– قطعاً هذا عمل خير، والإسلام والإنسانية جميعاً تشجع عمل الخير وتدعو له وتدفع باتجاهه، فحل مشكلة بين مكونيين وبين إقليم وحكومة مركزية قطعاً عمل خير، يحقن الدماء ويخفف المعاناة ويعطي أملاً بالحياة للمواطن في كردستان والجنوب والوسط والغرب، ويعطي الأمل، فالحياة بدون أمل تكون عقيمة، والعراقيون من خلال هذا التراكم في المعاناة بدأوا يفقدون الأمل وعلينا أن نتعاون من أجل أن نعطي العراقيين الأمل، في موضوع المبادرة أنا مبادر وأتحدث الآن، لكن المبادرة تحتاج إلى مبادرات وترويض بعض القناعات وإيجاد بعض الحلول لمشاكل لا تزال تعترض الطريق، لكنني أجد بأننا أصبحنا قريبين جداً من فتح باب الحوار بين الإقليم والحكومة المركزية بدعم وتشجيع وتسديد من قبل هذه الأحزاب التي تفضلت بذكرها.

*** ما هي رسالتكم لحكومة إقليم كردستان وللسيد نيجيرفان بارزاني وللسيد قوباد الطالباني؟**

– أولاً، تحيتي لكل الإخوان في الحكومة "الأخ نيجير" ولكل الشركاء في حكومة الإقليم، وأود أن أقول شيئاً صريحاً، هو أن ما يحصل في الإقليم من تقدم يؤثر على العراق وما يحصل في الإقليم من سلبية يؤثر على العراق جميعاً، وبالعكس ما يحصل في بغداد من سلبية يؤثر على الإقليم، لذلك أتمنى لهم التوفيق وأتمنى لهم إيجاد حل لمشكلات بدت تتزايد وتتعاظم منذ حصول الاستفتاء ولحد الآن، وهذه الأحداث الأخيرة التي ظهرت في الشارع من عملية حرق لمقرات وتكسير وتخريب، نحن نحترم إرادة الناس جميعاً ولكن يبقى الأمر بيد الحكومة، وأن تتجه بسرعة نحو إيجاد حلول لمشاكل الناس المعيشية وإيجاد حلول لحالة القلق التي تنتاب أبناء الإقليم، ويجب أن تأخذ الحكومة بنظر الاعتبار كيفية استيعاب كل مكونات العملية السياسية، ويؤسفنا ويؤلمنا أن نقرأ مثلاً أن وزراء التغيير انسحبوا (من الحكومة) وأن رئيس البرلمان استقال، وأن متظاهرين ضربوا، هذه أحداث خطيرة نحن نتابعها بقلق كبير، ونعتقد بأن الحكومة ينبغي أن تأخذ خطوات باتجاه لملمة الوضع الكردي، حتى يكون الوضع الكردي جاهزاً لاستقبال عملية الحوار التي ينبغي أن تفتح مع بغداد لإيجاد استقرار نهائي للحالة في كردستان.

*** ما هي مسؤولية السيد حيدر العبادي؟ كما تعلم أنه كان يؤكد في يوم الثلاثاء من كل أسبوع على أنه سيرسل رواتب إقليم كردستان في حين عندما خرجت الكوادر التدريسية في احتجاجات إلى الشارع قال إنه لا يمكن دفع الرواتب، فما مسؤوليته لكي يكون له دوراً إيجابياً وعدم تأليب الشارع الكردي بشكل غير مباشر؟**

– أنا بينت لك أن المشكلة المتوقفة، وأنني أود أن تصل الرواتب بسرعة إلى الإقليم من أجل إيجاد حالة من الاستقرار النفسي والناس بحاجة إلى ذلك، فبدون الرواتب لا يمكن للناس أن تعيش، ولكن بقيت عقدة" أنه لأعطيك الرواتب والحصة الكاملة يجب أن تعطيني النفط المنتج في الإقليم، فلو بادرت حكومة الإقليم بإعطاء ضمانات وبتقديم المنتج من النفط في الإقليم فعلاً واستلمت مقابلها حصة الـ١٧٪ كانت الرواتب دفعت بشكل طبيعي.

*** حسناً، من المهم بالنسبة لي طرح المزيد من الأسئلة عليكم، رغم أنكم منهكون ولا أود إرهاقكم أكثر، لكن بحسب الكثير من المراكز والتقارير الصادرة من المنظمات، فإن أكثر من ١٨٠ ألف شخص نزحوا من قضاء طوزخورماتو وكركوك ومناطق أخرى وغادروا منازلهم، وتؤكد المنظمات أن القوات المسلحة وبعد أحداث ١٦ اكتوبر قامت بحرق الكثير من المنازل في طوزخورماتو وأجبرت المواطنين على النزوح، هل يمكن معرفة رسالتكم إلى هذه المناطق بشأن المآسي الواقعة؟ وحتى الآن لم تتم محاسبة أحد على الإضرار بالمواطنين وحرق منازل الأهالي في طوزخورماتو.**

– يجب فتح تحقيق واسع، وأنا على علم بأن التحقيق بدأ في قضية من بدأ بعملية الحرق والقصف وحرق البيوت، هذه عملية تطهير عرقي، نرفضها رفضاً قاطعاً ونتمنى للكرد والتركمان والعرب أن يتعايشوا في كركوك وفي طوزخورماتو وفي كل منطقة، وأنا بصراحة أحذر من بروز بعض منظمات شبابية متطرفة ذات طابع متعصب ربما

ستخلق مشاكل بين التركمان والعرب وبين العرب والكرد، وأتمنى أن يتفاهم الكرد والعرب والتركمان في هذه المنطقة، بدعم من الحكومة وبسيطرة مباشرة من الحكومة، لإيجاد حالة من الاستقرار، وتخفيف القلق والخوف لدى العوائل التي أصبحت مستهدفة، وما يحدث في طوزخورمانو يقلقنا بصراحة، سواء أكان ما يحدث للكرد أو ما يحدث للتركمان وحسب علمي أن لجنة تحقيقية وإجراءات بدأت تتخذ لمواجهة الذين يقومون بحرق البيوت.

*** هل أنتم مع رفع حظر الطيران على مطارات إقليم كردستان؟ ما موقف سيادتكم بهذا الشأن؟ هل ترون أن هذا عمل إنساني وإداري صائب؟**

– انظر، يؤسفنا بصراحة وجود هذا الحظر على الطيران سواء في السليمانية أو أربيل، ونتمنى أن يكون الإقليم في أحسن حالات التواصل مع العالم، ولكن نرجع مرة ثانية إلى الأصل، أن هناك أزمة ومشكلة ومن يدير المطارات والمنافذ الحدودية؟ الدستور يقول إن المطارات والمنافذ الحدودية اتحادية، والإقليم يقول هي مسؤولية الإقليم، وهذه هي نقطة الخلاف، أنا قدمت نصيحتي للأخوان بأن يسلموا ما هو من مسؤولية الحكومة المركزية، والتمسك بما هو من مسؤوليتكم، وأعتقد أن الحكومة لا تمانع أن تكون إدارة المطارات أو الحدود فيها حضور كردي موجود للإقليم أيضاً، لكن الأصل في أن هذه المواقع الاتحادية من مسؤولية الحكومة المركزية، وإذا لم تحل هذه المشكلة، ستبقى قضية الحظر على الطيران وتبقى عملية الحظر على المنافذ الحدودية، والوضع في الإقليم لا يتحمل الاستمرار بهذه الحالة.

*** لكن وزير النقل في إقليم كردستان، أكد أكثر من مرة الاستعداد لمجيء اللجان، لكن مع احترامي، في بغداد – وأنا الآن في بغداد- يتحدثون بهذه الطريقة دائماً، فهم يصدرون القرارات ورغم وجود الاستجابة لكنهم لا يطبقونها، هذا الأمر إلى أين يجر العراق وإقليم كردستان ومسألة المصالحة؟**

– أنا أؤيد ما تفضلت به، لوجود علاقة عندي مع حكومة الإقليم، أنهم أخبروا فعلاً بأنهم على استعداد لحل مشكلة المطارات وحل مشكلة الحدود وهذه تسعدنا وتشجعنا على ضرورة الاستمرار في الحوار بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم لإيجاد حل نهائي لهذه الأزمة.

*** حسناً، يُثار موضوع محاربة الفساد في العراق كثيراً الآن من قبل السلطة التنفيذية، هل ما يقال بالصيغة الحالية التي يتم الحديث عنها في الإعلام هو موضوع إداري وعملي أم أن الأمر برمته جزء من الحملة الانتخابية؟**

– الفساد يجب أن يُحارب، ولا نقبل لأحد بأن يسكت عن الفساد وليس فقط يدعم الفساد، عندنا مؤسسات مسؤولة يجب أن تُدعم وتقوى من أجل محاربة الفساد والفاسدين، ولكن الفساد لا يعالج بالصخب والضوضاء والدعاية الانتخابية، لأن هذه لا تؤتي نتائج في مكافحة الفاسدين، بقدر ما تشوه صورة العراق، والآن العراق نتيجة الحديث الإعلامي عن الفساد أصبح في منظور دول العالم، أن العراق فاسد بجميع موظفيه ومؤسساته، والعراق ليس هكذا، فيه فساد يجب أن يلاحق، ولكن أن يتحول مكافحة الفساد إلى إعلام وصخب وضجيج وتصفية حسابات بين الكتل والقوائم والوزارات والمكونات هذا شيء خاطئ، ونحن لا نميز بين فاسد وفاسد، بانتمائه الديني أو القومي والعرقي، والمؤسسات الموجودة لدينا، الفساد يحارب بهدوء من الجانب الإعلامي وبقوة في الجانب الإجرائي، وأنا اعترض على هذا الصخب الذي تحول إلى وسيلة حتى أن بعض الفاسدين في تقديرنا كما هو واضح أصبحوا هم، يدعون إلى مكافحة الفساد، إذا من هو الفاسد؟ إذا كان حتى الفاسدين ينادون بمحاربة الفساد، وأنا أطلب من الحكومة بصراحة ومن خلالكم حتى في الإقليم بأن الفساد يجب أن يعالج في المؤسسات وليس في الإعلام، وأن يعالج بالإجراءات الحقيقية التي تردع وليست بالإجراءات الدعائية الإعلامية، أو اعتبار مسألة الفساد أو غيره من الموارد التي يجب أن تستخدم في الحملات الانتخابية، فالانتخابات هي وسيلة حرة طيبة لاستقرار البلد، ولا ينبغي أن تتحول الانتخابات إلى وسيلة لتأجيج الشارع وتضخيم بعض الأخطاء وضرب بعض الأطراف تحت عناوين معينة.

*** سؤالي الأخير بشأن نتائج الانتخابات المقبلة، من منطلق تجربتكم كيف سيكون شكل الحكومة المقبلة؟ وهل سيكون رئيس الوزراء المقبل من الحشد الشعبي أو مدعوماً من الحشد كما أشرتم إليه سابقاً؟**

– لا يستطيع أحد أن يقول من هو رئيس الحكومة القادم الآن، لأن هذا الأمر متوقف على الانتخابات وصناديق الانتخابات وعلى رأي المواطن، فمن سيحقق الكتلة الأكبر سيكون المرشح لرئاسة الوزراء منه، ولكن هل نستطيع من الآن أن نقول من هو الذي سيحقق الكتلة الأكبر؟ قطعاً لا.

*** هنا لا أقصد تحديد الشخص، بل سؤالي عن مكانة وموقع الحشد الشعبي وتأثير دعمه للشخص الذي يؤيده على الأصوات؟**

– لا أستطيع ولا أحد يستطيع أن يقول إن الحشد الشعبي سيحقق الكتلة الأكبر، ولا دولة القانون مؤكدٌ أنها ستحقق الكتلة الأكبر، إنما هذه قضية مطروحة ومتروكة للانتخابات وثم للتحالفات بعد الانتخابات، وكانتخابات أولية لا يستطيع أحد أن يحقق الكتلة الأكبر إنما بعد الانتخابات ستجري التحالفات قبل الجلسة الأولى للبرلمان ففي التحالفات هذه سيتحدد من هي الكتلة الكبيرة، ثم تجلس الكتلة الكبيرة وتختار من بينها من هو المرشح لرئاسة الوزراء.

*** هل بالضرورة أن يفوز بأغلبية الأصوات من يعتقدون أنه تم خلال فترة حكمهم القضاء على داعش وتجميد الاستفتاء؟**

– لا، الأغلبية والمواطن حينما يقف أمام الدستور، في رأسه الكثير من القضايا ولا تكتفي أن تكون هذه الأمور هي التي تعطي صك الفوز في الانتخابات، إنما المواطن موزع الاهتمامات والانتماءات والتأييد ولا أحد يستطيع أن يضمن ذلك.

*** بجملة واحدة ختامية، ماذا تقول للشعب الكردي؟**

– أنا أعيش هماً وألماً بصراحة لما أسمع ما يمر به الشعب الكردي من حالة صعبة، بالجانب المعيشي وأعيش ألماً أن هذه الحالة إذا لم تعالج أخشى عليها أن تتطور، والشعب الكردي الآن يعيش بحبوحة من الحرية والأمل والخدمات، أخشى إذا لم توجد حلول أن يخسر الشعب الكردي هذه الفرصة، وأتمنى على قيادات الشعب الكردي، أن لا تكون صاحبة خبرة في تفويت الفرص، فرصةٌ ثمينةٌ عند الشعب الكردي على القيادة الكردية ألا تفوت هذه الفرصة وأن تعمل جاهدة من أجل الحفاظ عليها حتى لا تنتهي.

*** شكراً جزيلاً على هذه الضيافة، وعلى إجراء هذه المقابلة المفتوحة معنا، السيد المالكي نتمنى لكم دوام الصحة والعافية، أكرر شكري مرة أخرى.**

– شكراً جزيلاً لكم، تحياتي لكم جميعاً شكراً.

***روداو:**

المالكي يصدر توضحيا حول مقابلته مع روداو

اصدر نوري المالكي نائب رئيس جمهورية العراق الاحد، توضيحا حول ما ورد في سياق مقابلة صحفيه له مع قناة روداو عن حصة الاقليم من الموازنة المالية لعام ٢٠١٨.

وقال المالكي في التوضيح: ان الحديث عن حصة اقليم كردستان البالغة ١٧٪ من الموازنة الاتحادية، خلال المقابلة الصحفية مع قناة روداو الفضائية، كان القصد منه موازنات الاعوام الماضية. واضاف: ان حصة الاقليم من الموازنة المالية لعام ٢٠١٨ هي وفق النسب التي وضعتها الحكومة استنادا للبيانات المتوفرة لديها والمقدمة الى مجلس النواب للمصادقة عليها.

***وكالات:**

نائب الرئيس العراقي إياد علاوي:

لن نبقى متفرجين على ما يحصل في العراق

بارزاني أقدم على قضية في وقت غير مناسب فوصل الى نتائج غير مريحة وتراجع عنها فورا

هناك تضييق على الكرد بعقلية "كسر الانوف"

*حوار- جبار الجناني

أكد نائب الرئيس العراقي إياد علاوي أن العملية السياسية لابد أن تقوم على إشراك جميع الأطراف والشرائح العراقية باستثناء من عمل مع نهج الإرهاب بالإضافة للقضاء على الفساد لضمان سلامة البلاد، مبيناً أن المعركة مع الارهاب والتطرف ستطول، مشدداً على أن تقوم تلك المعركة على ثلاث ركائز أساسية، تتمثل بالجهد الاستخباري وتكوين قوات خاصة قادرة على الرد السريع والقيام بعمليات نوعية تستأصل الورم الخبيث بكل بؤره وأشكاله، كذلك أن تكون هناك بيئة سياسية حاضنة للاعتدال وليست طاردة له.

ورأى علاوي أن "زعيم حزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني أقدم على قضية في وقت غير مناسب فوصل إلى نتائج غير مريحة وتراجع عنها فورا، لكن رغم ذلك لم يسارع أحد لا من القوى الدولية ولا من القوى الاقليمية ولا حتى من الحكومة العراقية باتباع أسلوب الوقاية خير من العلاج"، مبيناً أن "أحد القادة العرب استجاب لطلبي بأن يدعو العبادي وبارزاني بعيداً عن الإعلام للجلوس على طاولة عشاء مشتركة لمناقشة الامر وقد وافق بارزاني على ذلك لكن رئيس الحكومة حيدر العبادي لم يوافق".

وقال علاوي في حواره مع "الرياض": "إن المملكة العربية السعودية كانت خير سند للعراق في صراعه مع قوى الارهاب الباغية سواء كانت القاعدة أو غيرها"، معتبراً هذه "المواقف مهمة وأساسية وأن التعاون والتنسيق مع المملكة يجب أن لا يكون فقط بالمجال الاقتصادي بل يجب أن يتعداه إلى تعاون سياسي استخباري وعسكري وبناء ومجابهة المشاكل التي تعصف بالمنطقة".

وأردف زعيم ائتلاف الوطنية: "كنت أزور المملكة في زمن الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وكانت الزيارة للسعودية زيارة للأهل".

*كيف ترى مستقبل العراق ما بعد تنظيم "داعش" الإرهابي؟

إن تنظيم داعش الإرهابي سيستمر لفترة طويلة وبشكل آخر على الأغلب، وبالتالي فإن على العراق أن يعدّل المناخ السياسي في البلاد بالتخلي عن المحاصصة والطائفية السياسية وتسييس الدين وكذلك التهميش والإقصاء، أي بمعنى آخر أن يكون مناخاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً طارداً للإرهاب وليس حاضناً له، ولضمان سلامة العراق لابد أن تقوم العملية السياسية على إشراك جميع الأطراف والشرائح العراقية باستثناء من عمل مع نهج الإرهاب بالإضافة للقضاء على الفساد.

إن إجراء هذه الإصلاحات هو فقط سيجعل مستقبل العراق باهراً وسيمكنه من أن يكون له دور مهم في استقرار المنطقة بأسرها، لقد أخبرت المسؤولين الأمريكيين الذين التقيتهم في إطار مؤتمر حوار المنامة في مملكة البحرين والذي أقيم مؤخراً، بذلك من أن استقرار العراق ومصر سيأتي باستقرار للمنطقة وخراب العراق ومصر -لا سمح الله- سيأتي بخراب للمنطقة وفعلاً احتلال العراق أسقط نظام صدام وكذلك أسقطت الدولة وجرى تدمير بنيتها الإدارية والحكومية وهذه من الاسباب المهمة في حصول تداعيات خطيرة كان آخرها ما شهدنا في حصول ما سمي بالربيع العربي المشؤوم الذي أنهك البلاد العربية وتسبب بإراقة الدماء وتغيير الطابع السياسي للعديد من البلدان.

قلت إن الحرب مع "داعش" التي انتهت عسكرياً ستأخذ طابعاً آخر وهو "الخلايا النائمة"، على أي شيء استند نائب الرئيس العراقي لتلك الرؤية الأمنية؟

خضنا الحرب ضد القاعدة والزرقاوي، وساهمت شخصياً بالقضاء عليها عندما كنت رئيسا للوزراء، ولاحقا في عام ٢٠١٢ شاهدنا كيف فرّ آلاف المعتقلين من السجون وأسسوا تنظيماً جديداً سمي بتنظيم داعش الذي اختلف عن القاعدة بأنه تنظيم يعمل على مسك الأرض وإعلان دولة مزعومة أما الخلايا النائمة لداعش، فبالتأكيد هذا رأيي الشخصي، وكذلك تقارير جميع المؤسسات العالمية التي ترى أن داعش لم تنتهي وأن المعركة مع الارهاب والتطرف ستطول ولابد أن تقوم على ثلاث ركائز أساسية، تتمثل الأولى بالجهد الاستخباري بجميع تفصيلاته بما فيه التنسيق مع الدول التي تؤسس لضرب التطرف والإرهاب، والثانية هي تكوين قوات خاصة قادرة على الرد السريع والقيام بعمليات نوعية تستأصل الورم الخبيث بكل بؤره وأشكاله، والركيزة الثالثة والتي هي الأهم هو أن تكون هناك بيئة سياسية حاضنة للاعتدال وليست طاردة له، العراق اليوم يعاني من الطائفية السياسية ولدينا ملف النازحين، والآن أضيفت قضية التوتر مع إقليم كردستان ووضع محافظة كركوك الذي قد ينفجر في أي لحظة وغيرها من الملفات الساخنة الاخرى كالمليشيات المسلحة وبالتالي فهذه أجواء طبيعية لنمو الإرهاب والتطرف، وبالتالي فأنا مستند على هذه الرؤية الأمنية والتي جربناها خلال السنوات الماضية من بعد القاعدة إلى يومنا هذا (وهي نفس البيئة التي ولدت أساس الإرهاب متمثلا بالتطرف وأوصلتنا إلى هذا الحال).

يجب أن نؤكد أيضاً أنه بالإضافة إلى إصلاح البيئة السياسية لا بد من إصلاح البيئة الاقتصادية وإيجاد فرص عمل للعاطلين.

ما أسباب دعوتك الأخيرة لتغيير قانون الانتخابات خاصة في ظل الجدل الحاصل بين إقامتها في موعدها أو تأجيلها ؟

الأسباب للتأجيل عديدة منها أن الانتخابات الماضية جرت على أسس غير سليمة وأمام مرأى ومسمع العالم كله، كما أن ما حصل عام ٢٠١٠ عندما فزنا بالانتخابات رغم التشويش والتضليل والتزوير والإساءة والاجتثاث (اجتثوا ٥٠٠ شخص من المرشحين والنشطاء في ائتلاف العراقية) واستمرت المماطلة بعدم السماح لنا بتشكيل الحكومة أو حتى على الأقل محاولة تشكيلها وفق نص الدستور بسبب وقوف إيران ضد القائمة العراقية ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إيران وهو ما أضاع فرصة تاريخية كانت ستؤدي بالتأكيد إلى خروج العراق من عنق الزجاجة إلى رحاب الاستقرار والسلام والأمان لكل أبناء الشعب العراقي، هذا كله وغيره دعاني للقول بضرورة أن تتمتع الانتخابات بقدر من النزاهة والشفافية لا يقل عن ٦٥ ٪ وهذا إن حصل فعلا فستحصل إصلاحات وإجراءات تؤدي بالنتيجة إلى سلامة العراق واستقراره، لذا أتمنى على الحكومة توفير البيئة السليمة للانتخابات وبخلاف ذلك فإن تداعيات سلبية كبيرة قد يتعرض لها العراق.

هل تؤيد حصول العبادي على ولاية ثانية؟ وهل تفكر في التحالف معه مستقبلاً؟

هذا الموضوع يعتمد أولا على ما سيحصل عليه الأخ العبادي في الانتخابات من أصوات إن جرت بنزاهة وما يجب أن يكون عليه الوضع المستقبلي في تركيبة الحكم (حكم الحزب الواحد، أم حكومة شراكة حقيقية) كما سيعتمد ذلك على ظروف إجراء الانتخابات، وثانياً نحن نريد أن نعرف أيضا ماذا يريد الأخ العبادي هل يريد أن يفوز باسم نفس الإطار الذي هو فيه الآن أم بإطار وطني عراقي، هذه العوامل وغيرها ستحدد موقفنا من الأخ العبادي.

نحن من الآن وصاعدا لن نبقى متفرجين على ما يحصل في العراق وإنما يجب أن نعمل من أجل عراق قوي، عراق مساند لامته العربية الإسلامية وعراق يرفض التدخل في شؤونه، كما لا يتدخل هو في شؤون الدول العربية جميعها هذا هو الأساس الذي سنتعامل به مع كل من يفوز في الانتخابات القادمة هو مقدار التزامه بإعلاء المواطنة التي تقوم على العدل والمساواة وسيادة القانون وليس بإعلاء دولة المكونات والطوائف، وبالتالي هل سيلتزم السيد العبادي بهذا التوجه في حالة فوزه أم لا يلتزم، ليس بالكلام لكن بالفعل هذا ما سيحدد موقفنا منه أو من غيره.

ما هي أبرز الملفات التي تمت مناقشتها في اجتماعكم الأخير مع الرئيس فؤاد معصوم ونائبه نوري المالكي؟ وما هي رؤيتك لتلك الملفات الحساسة ومنها الأزمة الأخيرة بين بغداد وأربيل؟

أنا ضد تهميش أي عراقي بغض النظر عن خلفية الدين أو الطائفة أو القومية، العراق يجب أن يكون دولة مواطنة، دولة مدنية يتمتع بها الجميع بالعدل والمساواة ولا نستثني إلا من خرج عن مألوفات المجتمع ومن التحق بالإرهاب أو دعمه، نعم ناقشنا الأزمة بين بغداد وأربيل وأكدنا ضرورة احتواء الكرد وليس طردهم، فهم جزء حيوي من الشعب العراقي.

لذا نحن حريصون على استئناف الحوار وعودة الكرد، يجب ألا يعاقب الشعب الكردي بل يجب أن يُضم بالكامل إلى العراق الموحد، بانفتاح وبدراية وبمحبة وأخوة هذا هو الذي يجب أن يحصل.

كذلك ناقشنا أيضا ملف الانتخابات، هناك توجهان، الأول: يرى أن تأجيل الانتخابات لفترة زمنية بسيطة مسألة أساسية، والآخر: يعمل على أن تجري الانتخابات في موعدها، لذا اتفقنا على أن يكون هناك اجتماع أوسع يضم بعض القوى المهمة لمناقشة هذا الأمر، نحن مع أن توفر الحكومة الإجراءات التي تؤدي إلى خلق بيئة سليمة للانتخابات بجهد الإمكان.

كيف تقيم الإجراءات التي اتخذها رئيس الحكومة حيدر العبادي ضد حكومة الاقليم على خلفية الاستفتاء الذي أجري في ٢٥ سبتمبر الماضي؟ بعد أن طرحت رؤيتك الخاصة بشأن الأزمة التي تم تأييدها من قبل الكرد؟

أنا طرحت رؤيتي التي أيدها الكرد وطيف واسع من الشعب العراقي وكذلك والكثير من الأخوة والقادة العرب وقد تكلمت مع قادة عرب أبدوا تأييدهم لمبادرتي وكيف يمكن أن يكون الحل بل إن أحد القادة العرب استجاب لطلبي بأن يدعو العبادي وبارزاني بعيداً عن الإعلام للجلوس على طاولة عشاء مشتركة لمناقشة الأمر وقد وافق مسعود بارزاني على ذلك لكن رئيس الحكومة حيدر العبادي لم يوافق، أعتقد أن هناك تضييقاً الآن على الكرد خصوصا في ضوء الطرح الواضح في تراجع أو كما يقال باللهجة العراقية "كسر الانوف"، حيث الكرد رحبوا بقرار المحكمة الاتحادية بإلغاء الاستفتاء ونتائجه بالإضافة إلى أن الرسالة التي أرسلها لي مسعود بعد يوم واحد من الاستفتاء كانت واضحة جدا وإيجابية، لذا يفترض بالأخ الكبير (أي بغداد عاصمة العراق) أن يبادر إلى ضم كل المحافظات إلى صدرها وأن يعمل على عودة الالفة والمحبة والاخوة لكل العراق والعراقيين.

بعد الاستفتاء اجتمعت مع بارزاني لاحتواء الأزمة بين حكومتي الإقليم وبغداد، فماذا نصحته وكيف كان موقفه من بغداد؟

بارزاني بصراحة أبدى تراجعاً واستعداداً لطي صفحة الاستفتاء والبدء بحوار وطني، وبطبيعة الحال هو أقدم على قضية في وقت غير مناسب فوصل الى نتائج غير مريحة وتراجع عنها فورا، لكن رغم ذلك لم يسارع أحد لا من القوى الدولية ولا من القوى الاقليمية ولا حتى من الحكومة العراقية باتباع أسلوب "الوقاية خير من العلاج" والابتداء بمحاولة تفكيك الازمة قبل أن تستفحل، وقد طرح رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، موضوع الاستفتاء وحدد موعده، حيث قلت لمسعود إن الحوار يجب أن يتم تحت سقف الدستور بالرغم من تحفظاتنا عليه وأن يجري في إطار عراق ديمقراطي اتحادي موحد وأن لا يكون هناك إجراء عملي لفترة طويلة جدا بعد الاستفتاء وأن من الواجب اللجوء الى حوار وطني يضع وحدة العراق وسلامته في الصدارة، وقد وافق مسعود على كل ذلك، لهذا أنا أعتقد أنه مستاء لأن هناك إصرارا على تصغيره وتحجيمه وهذا لا يليق به ولا يليق بالشعب الكردي، الذي هو جزء من شعبنا العراقي، وعليه ينبغي أن نتعامل بانفتاح وبأخوة حقيقية مع الكرد ومع غير الكرد.

تقييمك لأداء الحكومة التي دخلت عامها الأخير؟

لم يستجد شيء، مشكلة الطائفية ما تزال موجودة وأضيف لها مشكلة النازحين والمشكلة مع الإقليم والمشكلة مع المليشيات التي يصفها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بـ"الوقحة"، وما زلنا نعاني من سيطرة بعض القوى الإقليمية وتدخلاتها في شؤون العراق، كما أن مديونية العراق وصلت إلى ١٣٣,٦ مليار دولار كما تراجع الاقتصاد بحسب تقرير صندوق النقد الدولي الأخير بينما هبط الاحتياطي العراقي من ٧٧,٨ مليار دولار إلى ٣٣,٦ مليار دولار.

كيف ترى العلاقات السعودية وخاصة بعد انبثاق المجلس التنسيقي؟

أنا مع هذا الأمر وأدعمه، عندما كانت السعودية تُهاجَم من بعض الأصوات كنت دائم الزيارة للمملكة وكانت لي زيارات كثيرة ومستمرة للمرحوم الملك عبدالله بن عبدالعزيز طيب الله ثراه، وقد وضعنا أسسا للتعاون وكانت السعودية خير سند للعراق في صراعه مع قوى الإرهاب الباغية سواء كانت القاعدة أو غيرها.

هذه المواقف مهمة وأساسية لهذا فإن التعاون والتنسيق مع السعودية يجب أن لا يكون فقط بالمجال الاقتصادي بل يجب أن يتعداه إلى تعاون سياسي استخباري وعسكري وبناء ومجابهة المشاكل التي تعصف بالمنطقة وهذا ما نريده للعلاقات مع السعودية أو مع الدول العربية الأخرى.

وأدعو المملكة العربية السعودية كي تقف مع العراق من زاخو وحتى الفاو، نحن نريد للدور السعودي أن يكون شاملاً وداعما وأنا أجد ضرورة تواصل اللقاءات بين القادة والمسؤولين السعوديين والعراقيين دون استثناء وأن يكون هناك برنامج ومنهاج يؤدي بالنتيجة لاستقرار العراق دون الانحياز لطرف على حساب طرف آخر.

هل وجهت السعودية لك دعوة لزيارتها؟ وفي حال وجودها هل ستلبيها؟

حتى اللحظة لم توجه لي دعوة، كنت أزور المملكة في زمن الملك عبدالله بن عبدالعزيز –رحمه الله–، وكانت بصراحة الزيارة للسعودية زيارة للأهل. وكانت آخر زيارة لي للسعودية هي للتعزية بوفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز أنا شخص عروبي وعربي التفكير ولكنني لست عنصريا، وشيعي ولكني لست طائفيا، أزور أي بلد عربي بدعوة أو حتى بدون دعوة، وأرى أن معظم الدول العربية هم أهل لنا ويجب أن يكون هناك تكافل بيننا خاصة دول الاعتدال العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، طرحت رؤية الاعتدال للملك عبدالله –رحمه الله– وكانت لدي رؤية تحدثت فيها مع الأمير سعود الفيصل –رحمه الله– في مسألة التطرف والاعتدال.

مسألة الزيارات هي مسالة أساسية وهي تعزز العلاقات وأقصد، الزيارات لتبادل وجهات النظر وليست زيارات الاتكاء على دولة عربية من دون دولة عربية أخرى، الجميع في معركة واحدة بين التطرف والاعتدال وأنا أعتبر نفسي جزءاً من قوى الاعتدال وأؤمن بأن الاعتدال هو الأساس وسيوصلنا إلى نتائج إيجابية.

ما هو موقفكم من الأزمة الخليجية؟

الأزمة الخليجية –للأسف– يجب أن تعالج ضمن مسألتين، الأولى: هي الحرص على وحدة مجلس التعاون الخليجي بوصفه القوة المتماسكة الأخيرة القادرة على دعم ومساندة الآخرين، والمسألة الثانية: هي معالجتها في ضوء تبادل وجهات النظر والتخفيف من التوترات من خلال مؤتمر أو قمة على مستوى وزراء الخارجية أو وزراء الداخلية لوضع النقاط على الحروف، هناك بؤرتان للتوتر في الخليج الأولى هي اليمن والثانية هي البحرين وكلاهما بلدان عربيان ينبغي دعمهما ودعم تحقيق الأمن والشرعية فيهما، أنا مع المواجهة والمصارحة وبعد ذلك اتخاذ ما يلزم من القرارات، لابد من وضع إطار واضح وخارطة طريق لمجلس التعاون الخليجي والتفكير بتوسيعه.

وهذا ما يحاول عمله أمير دولة الكويت، فهو رجل حكيم وله خبرة سياسية واسعة وهو عروبي.

ما هو موقفكم من قرار الرئيس الأمريكي ترمب بجعل القدس عاصمة لإسرائيل وكيف تقيم ردة الفعل الناتجة عنه؟

لو وقف العرب بقوة وصمود مع أهلنا في فلسطين ولم يلهوا بمشاكلهم الداخلية والصراع فيما بينهم، والسماح بالهجوم على مصر من قوى التطرف والإرهاب والسماح للعراق بأن يصل إلى هذا المستوى من الأوضاع المرتبكة والإرهاب في ليبيا، هذه كلها أدت إلى وهن عربي خطير والحل الوحيد المؤهل لمعالجة هذا الوهن هو مجلس التعاون الخليجي، وأقولها بكل صراحة، مالم يستقر مجلس التعاون الخليجي سينهك الوضع العربي أكثر مما هو منهك وسيؤدي إلى تعزيز قدرات أعداء العرب من إرهابيين وغاصبين ومتآمرين من بعض الدول الاقليمية، لهذا فإن الاستنكارات لا تكفي لوحدها في مسألة القدس ويجب أن يكون هناك موقف قوي يحاسب الولايات المتحدة الأمريكية من باب الصداقة وليس من باب العداء.

*صحيفة (الرياض) السعودية:

أمنيات العراقيين..هي نفسها من ربع قرن!.. دراسة سيكولوجية

*أ. د. قاسم حسين صالح

من عام ١٩٩٥، اعتدت ان استطلع أمنيات العراقيين بداية كل عام جديد، لغرضين: الأول، توثيقها لمن سيكتب عن تاريخ العراق الاجتماعي، والثاني، دراسة الحالة السيكولوجية للعراقيين.والغريب فيها انني لو جمعتها واطلع عليها الناس لما صدّقوا ان امنيات العراقيين في سنواتهم السبع والعشرين الأخيرة كانت بسيطة للغاية. اليكم بعض امنياتهم في العام (٩٥): (آكل وجبة لحم ولو مرة بالاسبوع برغيف خبز أبيض مونخاله..في ١٣ سنة حصار)، و(توفر الكهرباء في حر تموز وبرد كانون..في ١٤ سنة ديمقراطية).والمفارقة، كان طاغية الدكتاتورية يأكل لحم الغزلان المطعم برائحة الهيل والشعب يأكل خبز النخالة المعجون برائحة الصراصير، فيما كان حكام أحزاب الاسلام السياسي ينعمون بالكهرباء والشعب يتبرّد بالمهفة في الصيف وتغرق بيوته في الشتاء، ويأكلون ما لذ وطاب من الأكل والشراب، وسبعة ملايين عراقي صاروا تحت خط الفقر بسببهم.

وفي العام ٢٠١٢ تمنى الرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني ان يكون العام الجديد "عاما لترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية والتعايش المشترك على قيم العدل والمساواة ولترسيخ الأمن والإستقرار وتنظيف البيئة الوطنية من عوامل الشر والإرهاب والجريمة والفساد"..وللأسف فان ما حصل كان عكس ما تمنى.فباستثناء التخلص من الأرهاب عسكريا، فان العراقيين ما يزالون يتمنون تحقيق الأمن، الذي يعد ثاني اهم حاجة سيكولوجية في هرم حاجات الانسان لكونها تتعلق بحاجة الانسان الى البقاء.

وفي آخر شهر من عام(٢٠١٥) استطلعنا القرّاء بسؤالين:

بماذا تصف عام ٢٠١٥ بايجابياته وسلبياته؟..فوصفوه بأنه:(عام الحروب والفقر والألم، والتوتر والصراعات، وقلّة الخيرات وتقشف الحكومات، وعام الحزن على هجرة الشباب العراقي..وعام ماساة النازحين.ومنهم من سخر قائلا:(الله يخليك دكتور..ليش هي اكو ايجابيات)، فيما كانت توقعات المتفائلين لعام ٢٠١٦ بأنه سيشهد:(تغييرا على الصعيد السياسي افضل بفعل زيادة الوعي الشعبي لصالح القوى المدنية، وسيكون الاحتجاج اكبر، وستنهار المحاصصة، والعام الذي سيؤدي فيه السخط الشعبي الى ان يتوحد العراقيون، والعام الذي سيشهد هزيمة القوى الطائفية)، فيما توقع المتشائمون بان العام الجديد سيكون:(أسوا من سابقه..وسيكون عام قحط، وحالة من اليأس على الصعيد الاجتماعي، وزيادة معاناة الناس وحالات القتل والتهجير، والعام الذي سيشهد الصراع بين الكتل بسبب انخفاض تردي الوضع الاقتصادي).

امنيات العراقيين في العام الجديد ٢٠١٨

في الشهر الأخير من عام ٢٠١٧ توجهنا باستطلاع للقراء تلخص بالآتي:

حدد أمنية شخصية واحدة، وامنية وطنية واحدة تريد ان تتحققا في العام الجديد ٢٠١٨.

ولقد تم تصنيف هذه الأمنيات على النحو الآتي:

الأولى، أمنيات شخصية:

وتوزعت بين :أسرية تمثلت بـ"لم الشمل"، ما يعني ان الكثير من العوائل العراقية قد تفرقت في بلدان الشتات، و"الأطمئنان على الاولاد والأحفاد"، ما يعني خوف الوالدين على حياة ومستقبل واولادهم. وسكنية تمثلت ببناء بيت او التخلص من الايجار، ما يعني ان العراقيين يعانون من ازمة سكن.وفردية تمثلت بالعودة الى حياة الريف والتخلص من صخب المدينة، والتحرر من الهموم النفسية وعدم التفكير بالرحيل عن العراق، وتحقيق زواج ثاني!، والحصول على مقعد في الدراسات العليا، ونشر مسرحية (وانا اشاركه أمنيته بان يتم اخراج مسرحيتي " قيامة العراقيين" التي عمل الفنان عبد المطلب السنيد على اخراجها ولم تساعده وزارة الثقافة).

الثانية :امنيات وطنية:

كانت هي الأكثر، نلخّصها بالآتي:

تخص السياسيين.

– أن تنخسف الارض بالسياسيين اينما حلو مثل انخساف الارض بقارون.

– خفض رواتب وامتيازات السياسيين في البرلمان والحكومة.

انتخابات:

– ان تكون في البلد حكومة تكنوقراط منتخبة من قبل الشعب، ورؤية دولة مدنية ديمقراطية اتحادية في انتخابات السنة الجديدة.

– ان تكون انتخاباتنا وطنية تشهد صعود قوى مدنية نزيهة لتشكل رقما يؤهلها لتشكيل حكومة وطنية لا حكومة محاصصات وسرّاق.

– ان يرتفع وعي المواطن لينتخب الكفوء والنزيه

تربوية:

تمثلت بحل مشكلة الخريجين، ما يعني كثرة البطالة بين خريجي الجامعات، واعادة الاعتبار للتعليم العالي في العراق، ما يعني تدهوره بسبب المحاصصة السياسية.

وكانت هنالك امنيات ساخرة، نلتقط منها الآتي:

"ماتت في ادمغتنا خلايا التمني!"، "في بلدنا الحبيب كل ما تتمناه يتحقق لكن عكس المطلوب..تتمنى طماطه يجي خيار"، "ان ارى القانون هو السيد وليس السيد هو القانون"، "أن لا ارى ملتحيا في القنوات الفضائية"..وآخرها ساخرة موجعة:"عزيزي الدكتور هي امنية واحدة لا اكثر، ان يكون لي وطن!"

العراقيون.. استثنائيون

ما يعجبك في العراقيين انهم برغم المحن التي حرمتهم من ابسط الأمنيات فانهم محبون للفرح والسلام. ففي الاسابيع الأخيرة من عام ٢٠١٥ تزامنت صلاة قدّاس المسيحيين وصلاة جمعة المسلمين في آخر جمعة من ٢٠١٥، وعاشت مدن العراق ليلة عامرة بالأفراح نذكر منها أن مدينة النجف الأشرف احتفت بحضور بابا نوئيل وزينت شوارعها باشجار ملونة..وقال أهلها النجفيون اننا نريد ان نردّ الجميل لأخوتنا المسيحيين الذين شاركونا أحزاننا في اربعينية الأمام الحسين بأن نشاطرهم أفراحهم بمولد السيد المسيح وعيد رأس السنة..وهكذا سيفعلون وهم يستقبلون عامهم الجديد هذا(٢٠١٨).

غير ان القراءة السيكولوجية لما حدث ويحدث توصلنا الى نتيجة خلاصتها: ان مزاج العراقي صيرته الأحداث ان يكون أشبه بالأرجوحه.. (رايح..جاي) بين أزمة، انفراج، أزمة...وأن عدوى التشاؤم لديه سريعة الانتشار في أوقات الأزمات، وعدوى التفاؤل سريعة الانتشار في اوقات الانفراج. ولأن مناسبات الأزمات ومددها أكثر وأطول فان تفاؤله يكون بحذر.

ومع ان خواتيم العام الذي يودعه العراقيون الآن.. شهدت احداثا ايجابية اهمها القضاء عسكريا على "دولة الخلافة الاسلامية في العراق والشام"، والوعد بالقضاء على الفساد ومحاسبة الفاسدين، فان نسبة المتشائمين ستبقى هي الاعلى لكثرة ما تعرضوا له من خيبات..والخشية، ان ياتي يوم نكتب فيه مقالة عنوانها:(امنيات العراقيين..هي نفسها بعد نصف قرن!)

*صحيفة (المدى) البغدادية:

«الدعوة» أمام استثمار نجاح العبادي أو التمسّك بإخفاقات المالكي

*حميد الكفائي

لم يبقَ سوى ستة أشهر تقريباً على موعد إجراء الانتخابات المقبلة في العراق، والتي لا بد من أن تُجرى في الموعد المحدّد دستورياً، لأنه ليس هناك أي سند دستوري يبيح التأجيل. نعم، هناك أطراف عدة تريد التأجيل لأنها خائفة من احتمالات الانتخابات وترغب في تمديد فترة الوضع الحالي لتحقيق المزيد من المكاسب. لكن التأجيل ليس في صالح رئيس الوزراء حيدر العبادي الذي يرجح أن يكون الأوفر حظاً في الانتخابات المقبلة لأسباب كثيرة.

لقد تمكن العبادي خلال ثلاث سنوات من تحقيق إنجازات مهمة على الأصعدة كافة، فتمكّن من دحر الإرهاب واستعادة المناطق التي سقطت في أيدي الجماعات الإرهابية في عهد سلفه نوري المالكي، ومكّنته الحاجة الماسة إلى الدعم الدولي من أن ينسج علاقات متطورة مع الولايات المتحدة في عهد رئيس لم يُبدِ وداً للعرب والمسلمين. كما تمكن من كسب الاتحاد الأوروبي إلى جانبه، خصوصاً الدول الثلاث الكبرى، ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، إضافة إلى بريطانيا، إذ أصبح التعاون معها معتاداً وممنهجاً. وتمكّن من تحسين علاقات العراق في العالم العربي، خصوصاً السعودية ومصر، التي ساءت كثيراً في عهد سلفه بسبب نهجه الانعزالي وانفراده بالسلطة وتعنّته الذي كلف العراق غالياً. إضافة إلى ذلك تمكنت حكومة العبادي من التفاهم مع تركيا وإيران واستقطبت دعمهما للعراق في مرحلة حرجة جداً.

على المستوى الاقتصادي، تمكّن العبادي من إدارة دفة الاقتصاد العراقي بكفاءة واضحة وفي مرحلة تدنت فيها إيرادات العراق إلى ما دون النصف. فقد تمكن من تقليص رواتب المسؤولين الكبار وتمرير قانون التقاعد الذي كان أكثر إنصافاً للناس العاديين إذ جعل الجميع متساوين أمام القانون. كثيرون ظنوا أن العبادي لن يتمكن من دفع رواتب موظفي الدولة ومتقاعديها الذين يقارب عددهم السبعة ملايين، وأنه سيفشل وستسقط حكومته، لكنه نجح عبر اتباعه الإدارة الكفوءة وعدم التفريط بالمال العام ومكافحة الفساد والحصول على قروض ميسرة من المؤسسات الدولية والدول الصديقة، إضافة إلى إقناعه الجهات الدائنة بتأجيل دفع الديون المستحقة على العراق، كما في حالة تعويضات غزو الكويت.

وفي ما يتعلق بالوضع الداخلي، تمكنت حكومة العبادي من تحقيق الأمن في العاصمة ومعظم المحافظات العراقية ليس بالقوة فحسب، بل بزيادة كفاءة القوى الامنية والتفاهم مع القوى السياسية الأخرى، التي وجدت التعاون مع حكومته مجدياً لتحقيق الأمن بعدما رأت وطنيته وجديته في معالجة مشكلات العراق الحقيقية، خصوصاً بعد أن تيقّنت أن تدهور الأمن سيضر جميع العراقيين على حد سواء، إضافة إلى تهديده الدولة بأكملها.

أهم إنجاز حقّقه العبادي هو أنه تمكن من طرح نفسه زعيماً عراقياً غير منتمٍ لطائفة بعينها، فأدار العراق كعراقي وتعامل مع العراقيين جميعاً وفق القانون ولم يميّز بينهم، وهذا ما كان العراق يفتقر إليه منذ عهد الزعيم عبدالكريم قاسم. المواطن العراقي يشعر الآن بأنه مواطن في دولة لا تميّز ضده على أساس ديني أو

قومي، على رغم أن البلد ما زال يزخر بمسؤولين يمارسون التمييز، لكنهم يعلمون أنهم غير قادرين على مواصلة هذا العمل المشين طويلاً وأن البلد سيلفظهم قريباً.

لقد تمكّن العبادي خلال ثلاث سنوات من تحقيق قبول وطني واسع وأصبح موثوقاً به عربياً ودولياً، وهذه تُسجّل له شخصياً، ولقيادة حزب الدعوة التي ساندته بقوة في هذا المسعى، وكذلك للقوى السياسية التي ساندته لسبب أو لآخر، على رغم أن بعضها سانده، لأنه رأى فيه «زعيماً ضعيفاً» ومهَدّداً واستغل فعلاً هذا الجانب في النصف الأول من ولايته ومارس الفساد في شكل واسع في الوزارات التي أدارها. لكن العبادي يعرف هؤلاء جيداً وأحسب أنه ينتظر الفرصة المناسبة لتعريتهم، وسوف يحين هذا الوقت في الانتخابات المقبلة.

لكن حزب الدعوة، وهو الحزب الإسلامي الوحيد الذي يمتلك قاعدة شعبية واسعة ولا تقوده عائلة، ما زال منقسماً بسبب بقاء المالكي في زعامته. المالكي لم ييأس من العودة إلى الحكم، سواء في شكل مباشر أو غير مباشر عبر أقاربه وأتباعه المنتشرين في البرلمان والوظائف العامة. وما زال هناك من يؤيده من طاقمه القديم والمستفيدين منه، على رغم علمهم بأنه قاد البلد نحو الهاوية والحرب الأهلية والانهيار الاقتصادي والعزلة الدولية.

يحتاج الحزب أن يتخذ قراراً حاسماً خلال الأيام المقبلة. فإما أن يبقى منقسماً مقدّماً بذلك صورة غامضة للشعب العراقي في وقت يحتاج فيه الشعب إلى الوضوح والحزم، أو يلتف حول قيادة العبادي، وهو أول زعيم عراقي ناجح إدارياً واقتصادياً وسياسياً في فترة ما بعد ٢٠٠٣. فعلى الحزب أن يطوي صفحة الفشل والطائفية والعزلة والتدهور الأمني والفساد التي رافقت قيادة المالكي العراق. كان يمكن أن تؤدي تلك الإخفاقات إلى تدمير الحزب كلياً وإقصائه عن صدارة الأحداث لولا المبادرة الشجاعة للقيادة بإشراك السيّد السيستاني في مسألة بقاء المالكي في السلطة، بعد أن أدركت بأنه يقود الحزب والبلد نحو الهاوية، الأمر الذي «أقنع» المالكي بالتخلي عن منصبه.

لقد كان المالكي زعيماً فاشلاً بكل المقاييس، وهو لم ينفع إلا نفسه وأقاربه والمتملقين له. صحيح أن له مؤيدين وما زال هناك من يؤمن بأنه «زعيم قوي»، لكن على هؤلاء وغيرهم أن يدركوا أن المستقبل أهم من الماضي، مهما كان ذلك الماضي «تليداً». العبادي قاد البلد نحو النجاح والانفتاح والتماسك الوطني، بينما قاده المالكي نحو الفشل والانعزال والتفكّك. الموقف الوطني لحزب الدعوة ومؤيديه هو الوقوف مع العبادي وتسديده ودعمه بقوة كي يستمر ويبني على منجزاته، وليس التمسك بالماضي وإخفاقاته، بل إن في مصلحة الحزب أن يطوي هذه الصفحة كلياً ويدعو رموزها إلى التقاعد والتواري عن الأنظار لأن وجودهم ليس في مصلحة الحزب ولا العراق.

لا وقت للمجاملات، فالقيادة التي اتسمت بالشجاعة في آب (أغسطس) ٢٠١٤ مدعوة اليوم لاتخاذ قرار لا يقل خطورة أو شجاعة عن قرارها بإقصاء المالكي عن السلطة، ألا وهو «إقناعه» بالتقاعد كي يسمح للبلد أن يعيش أجواء وطنية وديموقراطية مستقرة.

*صحيفة (الحياة):

الأغلبية السياسية بين التوافق والشراكة

*رفعت البياتي

كثر الحديث مؤخراً بين سياسي اليوم للتركيز على ان تكون المرحلة المقبلة متمثلة بتشكيل حكومة اغلبية سياسية متناسين الطبيعة الايديولوجية للاحزاب السائدة وطبيعة الولاء الفكري هل هو للوطن ؟ ام ان هذه الاحزاب تابعة لاجندات تحرك من خارج الحدود. وهل ان وعي المواطن اصبح متكاملاً لفرز من يخدم هذا الوطن عن غيره من السراق الذين هدروا اموال البلد دون ان يقدموا اي خدمة تذكر.

ان مفهوم الاغلبية السياسية يحقق النجاح في المجتمعات المثالية البعيدة عن الحس الطائفي والمناطقي وكذلك تتحقق عند حسن الاختيار للناخب الذي يضع صوته في الصندوق الهادف لعز الوطن لا اذلاله لاسعاد الشعب لا لافقاره لوحدة الشعب لا لفرقته، لرفع المستوى العلمي لابنائه لا لتدميره.

ترى هل تتحقق وحدة الرأي والفكر للسياسي الذي ينادي بالاغلبية السياسية للمرحلة القادمة ؟ وهل وضع شاخص مصلحة الوطن فوق مصلحة حزبه وطائفته وانانيته ؟ هل تجاوز الانا الضيقة التي يعبر عنها في سلوكه اليومي المعتاد.

اننا نطمح باغلبية سياسية ناضجة متجردة كل التجرد عن سلبيات الماضي وما وصل اليه البلد من مآس وتدمير للمحافظات وتهجير ونزوح وتردي المستوى المعاشي للمواطنين بل اصبح الشعب ممثلاً في فئتين فئة السياسين الاغنياء لحد التخمة وفئة الشعب الذي يغلف الفقر جوانحه.

ان مبدأ الشراكة يعني التطابق للحد الادنى من المشتركات بين الاحزاب الحاكمة الذي افقد المعارضة دورها في التشخيص اذ ان النظرة السائدة للمعارضة الان توصف بالاعداء وهذا ما عطل لي صوت مطالب بالتعبير كما ان وحدة المصالح والمنافع السائدة بين الكتل السياسية جعل همها الوحيد الحفاظ على السلطة فقط دون النظر لبناء دولة المواطنة والمؤسسات.

ان مفهوم الشراكة بالمعنى الضيق المتبع الان افقده معناه ومحتواه فبدلاً من ان تكون الشراكة هادفة للتماسك للبدء بمرحلة البناء اصبحت الشراكة عاملاً للتناحر والهدر والتسقيط السياسي بين الشركاء.

اما مفهوم التوافق يعني الاتفاق بالرأي لمصلحة الوطن والمواطن والتوافق للبناء الفكري للشعب الذي لاقى الامرين من قسوة سلطة الاحزاب ما بعد عام ٢٠٠٣ ونظرة سريعة للمتحقق للمواطن تكون النتيجة لا شيء يذكر فبدلاً من ان نخطط للأمام بدأنا وبشكل سريع نسير للخلف :

١- اذن ندعو لاغلبية سياسية منسجمة اكاديمية تمثل الاختصاص النوعي للكفاءات المتمثلة بقيادة السلطة بكل اختصاصها.

٢- ان تخلع هذه الاغلبية رداء الطائفية والعنصرية والمناطقية وترتدي رداء الوطنية والمحبة للجميع.

٣- ان نفتح صفحة جديدة للتعامل مع كافة اطياف الشعب العراقي وبدون استثناء.

٤- خلع نزعة الثارات غير المبررة وان تفتح ذراعيها للجميع لبناء عراق موحد من شماله الى جنوبه.

٥- عدم الاستئثار بالسلطة وان تكون السلطة بيد الشعب وان لا تحتكر لفئة معينة او لحزب معين.

٦- الاستفادة من اخطاء الماضي واعادة تقييم المرحلة السابقة وان نكون شجعاناً للاعتراف بالاخطاء ويجب مصارحة الشعب بها وبذل الجود لعدم تكرارها.

٧- الانفتاح على كافة دول الجوار بدون استثناء والنأي عن سياسة التدخل بشؤون الغير كما ورد في الدستور.

٨- ان تكون بوصلة كافة السياسيين باتجاه بناء عراق موحد شامخ يعتمد على ابنائه.

٩- انهاء سياسة عسكرة المجتمع بعد ان تم القضاء على الزمر الارهابية المتمثلة بداعش.

١٠- دراسة الاسباب التي ادت الى تغلغل داعش في المجتمع العراقي والعمل بجد على عدم تكرار تلك الاسباب وان نكون جادين بدراسة الاسباب الحقيقية لذلك.

١١- ان يرنو الجميع للارتقاء بالمستوى المعاشي للمواطن والمستوى العلمي والصحي والتربوي.

١٢- اعادة النظر بتشكيلة البعثات الدبلوماسية في الخارج وابعادها عن الصيغة الحزبية والطائفية واختيار ذوي الاختصاص الاكاديمي ليمثل هذا البلد احسن تمثيل.

*صحيفة (الزمان) اللندنية :

مقتطفات من "أوهام الانتصار": لهذا انهارت الصحوات العراقية

*توماس إي ريكس

اليوم، غطى صعود تنظيم "داعش" على دراسة الأسباب التي أدت إلى نجاح "الصحوات" العراقية. وفي الحقيقة، وبدلا عن فهم أسباب النجاح، فإن القيمة الكبرى تتمثل في دراسة الرمادي والصحوة لفهم ما حدث بعد ثمانية أعوام. وتلقي الدراسة الضوء على أسباب انهيار الانتصار الكبير. وتبرز في ذلك ثلاثة أسباب. ويمكن تعقب كل واحد منها في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

السبب الأول والأكثر وضوحا هو أن حكومة المالكي انقلبت ضد السنة. وقد دفعت اتجاهات الساسة والأحزاب الشيعة في أعقاب عقود من القمع السني –في تجسيد للانقسام الطائفي– بالمالكي إلى قطع أشواط سيئة المشورة. ومن خلال توجيه الضربات إلى الساسة والمصالح السياسية السنية، أصبح التمثيل السياسي لمحافظة الأنبار تحت الخطر وخلق صدعا مميتا بين الحركة القبلية والحكومة. وحاول المالكي التخفيف من وطأة الصدع باسترضاء قادة الأنبار في العام ٢٠١٢، ثم عبر مساعدة أحمد الريشاوي في العام ٢٠١٤. لكنه فشل. وصنعت تصرفاته رد فعل شعبيا أبعد القبائل ومنح تنظيم "الدولة الإسلامية" مساحة لتعزيز قوته. وتبعاً لذلك، وجدت الحكومة نفسها تقاتل القبائل في اللحظة التي شن فيها "داعش" الهجوم. ومن دون القبائل، افتقر الجيش إلى الأعداد والدعم الشعبي. ومن دون الجيش افتقرت القبائل إلى قوة النار الثقيلة. هكذا انقسموا، فسقطوا...

السبب الثاني لتمكن "داعش" من غزو الأنبار هو أن حركة الصحوة لم تتمكن من الاستدامة والتماسك. وكان القادة القبليون نخبة صغيرة في حاجة إلى الأموال والأسلحة لإسكات معظم الناس. وكانت مواردهم الشخصية –المتركزة على السوق السوداء والنشاط التجاري– محدودة. وعندما اختفت الدولارات والقوات الأمريكية، تلاشت قدرتهم على الاحتفاظ بتبعية العراقيين السنيين، وعلى منع "داعش" من استعادة الأرضية. وكان مستوى القوة التي استطاعوا إدامتها غير كاف. وفوق كل هذا، تنازع القادة القبليون وتنافسوا مع بعضهم البعض. وكانت هذه النزاعات من طبيعة النظام القبلي. وعندما ووجهوا بـ"داعش"، ساد النزوع الطبيعي نحو الانقسام بدلا من الاتجاه نحو رص الصفوف من أجل الصالح العام. وهكذا تفرقت القبائل التي كانت الوحدة آخر أمل لهم في التماسك ضد التنظيم الإرهابي.

أما السبب الثالث والأخير لتعرض الأنبار للغزو، فهو أن تنظيم "القاعدة في العراق" ثم "الدولة الإسلامية" كان يتمتع بقسط ضخم وحساس من الدعم السني. وأثبت التنظيم أنه يتوافر على جذور كافية وقبول في الأنبار ليصمد أمام القبائل والحكومة. وقد استطاع الاستدامة واستعادة الفاعلية تدريجيا، مستفيدا من الصراع الطائفي والحرب الأهلية السورية، حتى تفجرت النقاط المناهضة له.

أرسيت دعائم عمق تنظيم القاعدة في العراق في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وخلال هذين العامين، صعد تنظيم القاعدة في العراق واكتسح القبائل. واستطاعت الشبكة التي أقامها أن تسيطر على الرمادي وأن تكسب دعماً واسع النطاق من المواطنين المحليين. وقد جمع تنظيم القاعدة في العراق هذا الزخم بشكل طبيعي بمساعدة محدودة من الخارج، بفضل أيديولوجيته في جزء منها. وربما كان السنة قد شككوا في نسخة تنظيم القاعدة في العراق من الإسلام، لكن فكرة الجهاد ضد الكفار كانت ملهمة بالنسبة لهم على ما يبدو. وقد جذب قبول الإسلام أتباعاً مثلما تفعل القرابة في القبائل. والفرق هو أن الإسلام بشر بشرعية أكثر عمومية، بينما اقتصرت رابطة القرابة على قبيلة رجل القبيلة. وبهذه الحسابات، تمكن تنظيم القاعدة في العراق بالتزامه غير المنقطع بالجهاد، وبأئمته من الشباب الناشطين والحيويين، من التغلب على المقاومة الأكثر علمانية والزعماء القبليين الذين نادراً ما عرف عنهم الورع. وواجهت الروابط القبلية والسلطة المهزوزة صعوبة في التنافس، حتى باشر القادة الأمريكيون في تمكين القادة القبليين –وهي حقيقة نسيها الأمريكيون في نشوة الصحوة عندما بد أن القبائل أحرزت الانتصار. وفي واقع الأمر، كان تنظيم القاعدة في العراق يتمتع بعوامل الاستدامة التي تجاوزت ما يتوفر منها لدى القبائل.

الدرس الأكبر من كل هذا هو أن الديناميات الثقافية والتاريخية والاجتماعية الداخلية –الانقسامات الطائفية والنزعات القبلية المعمرة وتأثير مجموعات تدعي الشرعية الإسلامية– لم تستطع إعادة التوجه في مدة عدة أعوام. ويوحي مجرد اسم "الصحوة" بحدث يضع التاريخ على طريق أفضل. وفي هذا الصدد، أتذكر تماماً الإحساس السائد بين المسئولين المدنيين والضباط العسكريين الأمريكيين في العام ٢٠٠٧، من أن الناس في الأنبار قد استيقظوا وأدركوا مخاطر التطرف وقرروا الالتفات إلى أنفسهم ضد العنف. واليوم، يبدو أن الصحوة لم تتغير كثيراً. ويبدو أنها خضعت لنفس القوى الطائفية والقبلية والدينية التي اعتقد الكثيرون أنه تم التغلب عليها.

كما تخدم الصحوة وما تلاها كتذكير بأن التدخل ينطوي على احتمال كبير للتسبب في زعزعة الاستقرار والضرر. وفي العراق، قلب الغزو الأمريكي المجتمع رأسا على عقب وسمح للديناميات الطائفية والقبلية والدينية بأن تفعل فعلها. ولم يكن لدى الولايات المتحدة الصبر ولا التحمل للتصارع مع هذه الديناميات خلال عقود من أجل ترسيخ نوع من الاستقرار أو ضمان انتصاراتها المجيدة الخاصة. وكان حال الناس في الأنبار ليكون أفضل قطعا لو أن الولايات المتحدة لم تتدخل في العراق في المقام الأول.

*(مقتطف من كتاب "أوهام الانتصار"، لكارتر مالكازيان).

*(فورين بوليسي):

شبكة الإعلام.. بصراحة

*عبدالمنعم الأعسم

ما حدث في شبكة الاعلام العراقية خلال عامين، اقل ما يقال عنه، انه فوضى بالالوان الطبيعية، بكلّ ما في تلك الالوان من غثاثة ومرارات وخذلانات واهراق ماء وجوه، وظهر ذلك للعيان في ما نُشر من شائعات مشينة، وتشهير شخصي، وطعون بالفساد والسلوك، ومعطيات عن تزوير وثائق، وتكوين بطانات وحبربشية، وتحالفات خنادق كيدية، وتعيينات كيفية برائحة غير طيبة، وصفقات على قاعدة (إسكتْ عليّ/ أسكتْ عليك) برعاية كما يبدو، او بتدخل، من مراجع حزبية نافذة، وكل ذلك جرى ويجري بعيدا عن المدونات والسياقات والاعراف المهنية والعلنية والشفافية، وانكارا للالتزامات الدستورية ذات الصلة.

ولا نسجل سبقا في الاكتشاف حين نقول بان هذا الوضع انعكس سلبا على اداء الشبكة بمختلف خدماتها التلفزيونية والاذاعية واصداراتها ومطبوعاتها عدا عن مضامين خدماتها التي بدت متضاربة، واحيانا هزيلة، على الرغم مما تستند اليه من ميزانية مالية هائلة اثقلت وتثقل كاهل الدولة، وما تضمه من كوادر وعاملين واداريين لا تحتاج في الواقع إلا الى اقل من ربع عددهم، طبقا لبحوث وتقصيات ميدانية، الامر الذي عطّل رسالتها الدستورية كوسيلة تعبير متوازن عن الحقيقة الوطنية، وتجلياتها، وثقافاتها وعقائدها واراداتها، بل وجعل منها العوبة بيد خيار فئوي واحد، وبالتالي عبئا على الدولة، وعامل إرباك للعلاقات بين القطاعات السياسية والاجتماعية بالنظر لاضطراب وضعف الكفاءة القيادية وغياب التخطيط والمنهج والرؤى.

والحال، فان خمسة اشخاص توالوا على رئاسة الشبكة في غضون حوالي سنتين، هم محمد عبدالجبار الشبوط، محمد راضي ريكان، علي الشلاه، مجاهد ابو الهيل، واخيرا جرى تعيين فضل فرج الله رئيسا جديدا للشبكة، وسط ذهول الوسط الاعلامي والثقافي والسياسي لهذه الفوضى، والتغييرات الكيفية غير المسؤولة، في مرفق خطير (يُفترض انه يدير اعلام الدولة) ينبغي ان يُخضع لمحددات مهنية وادارية صارمة، وتدبّرٍ في اصطفاء ادارته، ضمانا لتركيز خدمته الوطنية المتوازنة، حيث أُبعد كل واحد منهم من منصبه مسبوقا بعاصفة من الانتقادات ومساخر الصراع اللامبدأية، وفي كل مرة «يُطبخ» قرار الإبعاد (أو التعيين) في اجواء انقلابية تسقيطية، وداخل غرف مظلمة، والنتيجة يتفاجأ المتابعون برئيس جديد للشبكة من نفس الجماعة المتصارعة الانقلابية، من دون التحسب لما يلحق باعلام الدولة وسمعتها من اساءات واضرار.

وفي كل مرة يتعزز اليقين بان علاج الاعتلال والعجز والفوضى التي تضرب الشبكة يتمثل في حل هياكل الشبكة المحاصصية البغيضة واعادة بنائها بقيادة مجلس وطني للاعلام من شخصيات اكاديمية ومهنية مستقلة تضع خططا لاصلاح الشبكة وتحسين ادائها واستعادة سمعتها وثقة الجمهور بخدمتها.

انها صلاحية رئيس الوزراء الدستورية.

لقمان الحكيم:

«يأتي على الناس زمان لا تُقرّ فيه عينُ حليم».

*الصباح الجديد:

لماذا نفتقد القدوة في العراق؟

*مرتضى عبدالحميد

في ندوة تلفزيونية بثت قبل بضعة أيام من أحدى القنوات الفضائية كان عنوانها (القدوة في العراق الآن) مع إضافة "تاج الراس" إليها، على اعتبار أنهما مترابطان ولا انفصال بينهما. أدلى المشاركون فيها بآرائهم ووجهات نظرهم، لكنهم ركزوا على النتيجة، ولم يلامسوا الأسباب الحقيقية لهذا الظاهرة السياسية الاجتماعية، وقد أشاروا بصواب إلى غياب القدوة العامة الشاملة في المجتمع العراقي دون الغوص في حيثياتها أو البحث عن جذورها، وبالتالي ضرورة تعريتها والتعريف بها، ليكون بالمستطاع العودة الى ذلك الزمن الجميل، الذي كان يزخر بها في شتى مجالات الحياة..

كما تناول المتحدثون ما يسمى بمفهوم "تاج الراس" المقترن بها أوتوماتيكيا وأضافوا أن المتطرفين على اختلاف تلاوينهم، يجدون في أمريكا أو إيران أو تركيا أو السعودية تاجاً لرؤوسهم، كناية عن ولائهم لهذه الدول، وتنفيذهم لأجنداتها السياسية في العراق بطيبة خاطر!

وهذا صحيح إلى حد كبير، لكن غياب القدوة والمثل الأعلى لدى العراقيين حالياً، يمكن تفسيره، إذا أستعرضنا المسيرة السياسية للأنظمة المتعاقبة على دست الحكم في العراق، بدءاً من انقلاب (٨) شباط المشؤوم، مروراً بحكم العارفين، وعودة البعث مجدداً عام ١٩٦٨، وتتويج هذا النظام الفاشي، بوصول "صدام حسين" وحروبه الداخلية والخارجية، ثم الاحتلال الأمريكي وحلفائه من المتحاصصين طائفياً وقومياً وعشائرياً،الأمر الذي أدى في المطاف الأخير إلى انتعاش الهويات الفرعية والجزئية على حساب اللحمة المجتمعية والهوية الوطنية، وبشكل لا سابق له في تاريخ عراقنا القديم والحديث.

وهذا الواقع المأساوي انعكس بمفرداته المعروفة، من غياب شبه كامل للخدمات، وانخفاض مريع في المستوى المعيشي لقطاعات واسعة من الشعب العراقي، وشيوع العنف والإرهاب طيلة سنوات وعقود عديدة، وآخرها "داعش" وفكرها الظلامي، وانتشار الميليشيات وعسكرة المجتمع، وكذلك الفساد المالي والاداري والسياسي في كل مفاصل الدولة والمجتمع مما أدى إلى انهيار منظومة القيم الاجتماعية و الأخلاقية، وغياب المثال و القدوة خصوصاً للشباب العراقي، الذي يفترض فيه ان يكون حجر الزاوية في إعادة بناء العراق على أسس سليمة وواقعية، تضمن إقامة دولة مدنية ديمقراطية تعيد للعراقيين جميعاً أملهم في العيش بحرية وسلام، وتضمن حقوقهم والتنعم بخيرات بلدهم بغض النظر عن أديانهم وطوائفهم وقومياتهم، فالكل متساوون أمام القانون كما نص عليه الدستور العراقي.

والنتيجة المنطقية لكل هذا البؤس والخراب، هي غياب القدوة، وتاج الراس الحقيقي، لتحل محلها نماذج وقدوات في اللصوصية والرشى والتعصب الطائفي والقومي، وموت الضمير والشعور الوطني!

الشعب العراقي ليس عقيماً، فقد كانت له قمم سياسية وعلمية وإنسانية، متميزة شكلت في وقتها أمثولة وقدوة للشباب وللشعب العراقي عموماً، كالزعيم عبد الكريم قاسم، وجعفر أبو التمن والجادرجي والرفيق "فهد" والعالم عبد الجبار عبد الله والدكتور علي الوردي وغيرهم كثيرون.

سيظهر مثلهم كثيرون أيضاً، إذا استطعنا كنس الفاسدين والطائفيين الذين يتحكمون بمصائرنا في الظرف الرديء الحالي.

*صحيفة (طريق الشعب) البغدادية:

معركة الاستخبارات والمعلومات

*هشام الهاشمي

الأشخاص ذوو الصلات بقادة التنظيمات الإرهابية من خلال الانتماء أو القرابة، الذين تحتاج لهم دوائر الاستخبارات لتستعين بهم للتأثير عن قرب ببرامج ومخططات التنظيمات الإرهابية بعمليات استباقية" كونهم يعرفون معلومات عن القادة من خلال التواصل المباشر أو القريب، هذا النوع من المصادر المباشر يحتاج إلى الخبرة في التجنيد والجذب والعلاقات الدقيقة، وأيضاً إلى غطاء مالي وقضائي وحماية أمنية.

عمليات المخابرات العراقية دخلت وبقوة منذ أشهر على خط تمويل □داعش، واستطاعت بالتعاون مع اطراف من التحالف الدولي والقضاء العراقي والبنك المركزي من استهداف ثلاث من أكبر شركات الصيرفة والحوالات التي دارت عليها شبهات التعامل مع المنظمات الإرهابية داخل وخارج العراق.

كانت مصادر الاستخبارات العراقية في مرحلة ٢٠١٤-٢٠١٧ (غير المباشرة) تجمع المعلومات من حواضن التنظيمات وعشائر القيادات، عن طريق المتابعة، ومن خلال فرق متعاونة وأمنية لهذة التنظيمات، فتجمع المعلومات، ثم تدقق وتحلل، ثم تصنف، ويعمل المحلل على تنميتها لكتابة التوصيات لغرض اتخاذ القرار من أصحاب الإدارات المختصة، وكانت هذه العملية تكلفهم مالياً، وأيضاً الفساد في تبويب النفقات لا يمكن السيطرة عليه في نفقات المواصلات والسكن وشراء الأجهزة وعمليات التنصت وأجور الخبراء والفنيين، أما اليوم بعد هزيمة داعش عسكرياً، فإن هذه الأساليب التقليدية أصبحنا لسنا بحاجة لها" لأن تنظيم داعش استوعب تجربته الخاسرة، وعمل على غلق تلك الثغرات، وعاد إلى العمل السري (دولة الظل).

تتصف طرق التواصل بين القيادات المتقدمة والميدانية في دولة الظل بنوعية عالية جداً من التشفير، وفيها طريقة سرية (لا يجيدها غالباً إلا موظفو الاستخبارات الدولية)، وهي طريقة الإيحاء، بحيث لا يمكن أن تأخذ رسائلهم بشكل سطحي كما هي مكتوبة، ثم تعتقد أنهم يقدمون لك معلومات سطحية.

الاغتيالات التي طالت ٤٢ قائداً مؤسساً في داعش كانت من معلومات ميدانية إرشادية مباشرة، ولا ننسَ المصادر المحلية التي طلب منها التعايش تحت سلطة احتلال داعش، الذين يعملون بالتنسيق مع استخبارات خلية الصقور الاستخباراتية، وما قدموه من معلومات وتحديد مواقع ومساعدات في اغتيال القادة من جميع الرتب في هيكلية داعش، ولا ننسَ أن معلومات دوائر الاستخبارات العراقية هي من ساهم في قتل البيلاوي وأبو أحمد العلواني وأبو مسلم التركماني وأبو علاء العفري وأبو عمر الشيشاني، وأبو أنس العراقي والعدناني وأبو أسامة التونسي وأبو محمد فرقان...

الاستخبارات العراقية قد تكون فشلت في اختراق مركز صنع القرار في (الإمارة واللجنة المفوّضة ومجلس الشورى)، انعكس جلياً في النتائج التي تمخض عنها الفشل في تأكيد أخبار حياة أو مقتل البغدادي، والنواة الصلبة

والحلقة القريبة المرتبطة به، عدا ذلك فإن دوائر المعلومات العراقية لديها عيون داخل كل ولايات داعش في العراق وسوريا.

قسم "مؤتة" الأمني جهاز الأمن الخاص لداعش استطاع عام ٢٠١٥-٢٠١٦ تفكيك أهم شبكات المتعاونين في نينوى والفلوجة والرقة ودير الزور، وقام بإعدامهم بتهمة التجسس، وبذلك خسرت دوائر المعلومات رصيداً هاماً من المصادر المباشرة التي تحتاج إلى جهد كبير وجديد من أجل تعويضهم.

إن الاستخبارات العسكرية العراقية المرتبطة بالجيش العراقي استطاعت أن توفر للجيش معلومات كافية عن منظومة الصواريخ المضادة للمدرعات التي في داعش في معارك نينوى وصلاح الدين وغرب الأنبار.

إن دوائر الأمن الوطني وفرت معلومات دقيقة عن مصانع داعش الكيماوية ومصانع التطوير ومخازن سلاحها في جنوب وغرب نينوى، وكان أعظم منجز لهم هو المعلومات الاستباقية عن كتائب الانغماسيين ومضافات الانتحاريين حتى أصبحت مراكز المدن خالية تماماً من أي مضافة.

استخبارات الشرطة الاتحادية كان لها السبق والأولية في استهداف فلول داعش ومراكز القيادة والسيطرة ومرابض المدفعية والهاونات لداعش، وهي الأولى في تأمين طرق النقل الستراتيجي وعمليات العزل.

استخبارات جهاز مكافحة الإرهاب التي أحاطت بكل مفاجآت داعش وأحبطت عمليات استخدامه لطائرات الدرونز، ونجحت في اختراق القيادات الميدانية في الفلوجة وبيجي ومعارك نينوى وتلعفر والحويجة.

استخبارات الحشد الشعبي نجحت في توفير معلومات استخبارية عن المنظومة المتطورة التي بناها داعش للقتال في صحراء الحضر والبعاج ومناطق غرب الأنبار الحدودية ومنخفض الثرثار.

خلية الصقور التي تعتبر قمة التخصص والمهنية وتنافس عمليات جهاز المخابرات الوطني العراقي في تزويد القوة الجوية وطيران الجيش وحدات النخبة العسكرية العراقية وقوات العمليات الخاصة التابعة للتحالف الدولي بمعلومات دقيقة قبل عمليات التحرير، وحققت اختراقاً جدياً لمركز صنع القرار من الرتب الوسطى والميدانية في داعش بالعراق وسوريا وشمال إفريقيا وأوروبا وحتى أمريكا.

ولعل هذه المحاور بذاتها هي التي يركز عليها خطاب الدكتور العبادي عن معركة الاستخبارات والمعلومات القادمة مع تنظيم داعش، بمعنى تطوير القدرات الاستخبارية على صعيد التقنيات، والتنسيق المشترك والتخصيصات المالية، فعمل دوائر الاستخبارات والمعلومات العراقية قد نجح في الحرب على داعش في الجبهة العسكرية كما تبين، ووفقاً للشهادات والقرائن التي يعززها الواقع وإعلان النصر العسكري الحاسم.

وهذا كله يشير إلى ضرورة تكييف الاستخبارات العراقية مع تحولات داعش التنظيمية والمنهجية من الناحية الاستخبارية والعملياتية، وتطوير أساليب عمل أكثر تركيزاً ودقة ونجاعة وردعاً، وحتى لا تكون لداعش وأخواتها فرصة أخرى للعودة من جديد إلى صناعة أرض التمكين "أرض الخلافة المزعومة".

*هافنكتون بوست عربي:

اصدارات مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

www.pukmedia.com/ensat
Facebook: ensatpuk

www.pukmedia.com/ensat
Facebook: Week end نهاية الاسبوع

ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 0770 156 4347